

قام الطالب بالتعديلات التي طلبتها منه لجنة المناقشة :

د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين / مشرفاً

د. حسن بن موسى الشاعر / مناقشاً

د. فتحي بن أحمد علي الدين / مناقشاً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية - فرع اللغة
قسم الدراسات العليا



رسالة مقدمة لتبيل درجتي الماجستير في اللغة العربية وآدابها

للعلامة سابق الدين محمد بن علي بن يعقوب الصنعاني

المتوفى سنة ٦٨٠هـ



الجزء الثاني

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لتبيل درجتي الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب

مؤيد بن بصري حناج

إشراف الدكتور

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

« ملخص البحث »

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فهذه رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، في جامعة أم القرى ، لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، وعنوانها : (المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو) لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة (٦٨٠هـ) الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين ، سبقهما مقدمة بينت فيها سبب اختيار الموضوع ، وأهميته ، وتقسيماته ، ثم تمهيد تحدثت فيه عن الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن إلى عصر المؤلف (ق ٧هـ) .

أما القسم الأول ، فهو القسم الدراسي ، وقد اشتمل على فصلين :

أما الفصل الأول فأفردته للحديث عن مؤلف الكتاب ، إذ عرفت باسمه ، وتحدثت عن مولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته ، وأثاره العلمية ، ووفاته .

وأما الفصل الثاني : فخصصته لدراسة الكتاب نفسه ، إذ تعرضت للحديث عن صحة اسمه ، وعدد أجزائه ، وتصحيح نسبته إلى المؤلف ، ثم شرحت منهج المؤلف فيه ، وبينت موقفه من القياس والسماع ، والعلل النحوية ، وكثرة الاستعمال ، وأصول النحاة ، ثم تحدثت عن مصادر الكتاب ، وشواهد ، ثم أبرزت أهم اختيارات المصنف النحوية ، ثم وضحت موقفه من آراء النحاة واختلافهم ، وطريقة عرضه لخلافاتهم ، وردة على بعضهم ، ثم أشرت إلى موقفه من المدرستين النحويتين ، البصرية والكوفية ، وبينت أنه كان يميل إلى المذهب البصري أكثر ، ثم سجلت بعض المآخذ على المصنف ، ثم تحدثت عن بعض ما انفرد به المؤلف من الآراء والمسائل النحوية .

أما القسم الثاني : فقد شمل النص المحقق ، وهو الجزء الثاني من كتاب المحيط ، حاولت فيه إخراج الكتاب في أقرب صورة يريدتها المؤلف .

بعد ذلك كتبت خاتمة أثبتت فيها أهم نتائج البحث .

ثم صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب وتسهيل الرجوع إليه ، مع قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدها في الدراسة والتحقيق . والحمد لله وحده ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه :

الطالب : مؤمن بن صبري غنام

عميد كلية اللغة العربية

محمد بن مريسي الحارثي

المشرف

د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٤/١/٢٧

١٤١٤/١/٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بعد إنهاء هذا العمل المتواضع ، لا بدُّ أن أشكر كلَّ مَنْ له فضلٌ بعد الله سبحانه وتعالى عليَّ لإتمام هذه الرسالة ، عملاً بقول النبي ﷺ : « لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ » .

فأقدمُ جزيلاً شكري إلى جامعة أمِّ القري ، إذ أتاحت لنا فرصة مواصلة الدراسات العليا في رحابها ، وأشكرُ كُليَّةَ اللغة العربية والقائمين عليها إذ قدّموا لنا كلَّ ما يملكون من عونٍ ومساعدة ، وأخصُّ قسَمَ الدراسات العليا العربية ، وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه بوافرِ الشكر والتقدير ، وأخصُّ منهم أستاذي الكريم الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الذي ما برح يحيطني بتوجيهاته ونصائحه طوال مدة إشرافه على هذه الرسالة ، والذي فتح لنا مكتبته الخاصة ننهلُ منها ما نشاء . ولا يفوتني أن أقدمَ وافرَ الشكر والامتنان إلى كل الإخوة والأصدقاء ، الذين مدّوا لي يدَ العون والمساعدة .

جزئُ الله الجميعَ خيرَ الجزاء ، وأجزلُ لنا ولهم المثوبة .

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد :

فإنه حَرِيٌّ بِكُلِّ أُمَّةٍ تَهْوَى النُّهْوَصَ ، وَتُحِبُّ الإِبْدَاعَ وَالتَّجْدِيدَ وَتَأْبَى الرُّكُودَ ، أَنْ تَقِفَ عَلَى تَرَاثِهَا وَمَاضِيهَا الْمَجِيدِ ، وَفِقَةَ الدَّارِسِ الْفَاحِصِ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَقِفَ عَلَى جُهُودِ أَسْلَافِهِ ، لِيَعْرِفَ إِلَى أَيِّ حَدٍّ وَصَلُوا ، فَيُحَدِّدَ هُوَ نَقْطَةَ انْتِطَاقِهِ ، وَكَيْفِيَّةَ سَيْرِهِ ، وَعِلَامَ بَيْتِي مَسِيرِهِ ؟ .

فكيف إذا كان هذا التراث يخدمُ دينَ هذه الأمة وعقيدتها ، ويبينُ كتابَ ربها ، ويوضحُ سنةَ نبيها ؟ ! لا شكَّ أنَّ الأمرَ خطيرٌ ، وأنَّ الاهتمامَ به جديرٌ ، بل هو واجبٌ من الواجبات ، وفرضٌ من فروض الكفايات .

من هذا المنطلق ، كان اهتمامي منصباً بادئ ذي بدء على المشاركة في تحقيق جزءٍ من تراثنا الغالي ، فلم أزلُ أبحثُ في فهارس الخزائن ، وأسألُ أهلَ الذِّكْرِ في هذا الفن ، حتى يَسَّرَ اللهُ سبحانه ، فأجابني أستاذي الفاضل سعادة الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين إلى ما أنشدُ ، ووقفني على كتاب « المحيط المجموع » لابن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) ، ومنحني صورةً من الجزء الثاني منه ، لأقومَ بتحقيقه ودراسته ، فقرأت الكتاب ، ووجدت أنه بالاهتمام جديرٌ ، إذ هو من كتب النحو المطولة التي حوت كثيراً من المسائل الخلافية ، والآراء النحوية ، وهو يكشف عن شخصية عالمٍ كبيرٍ من علماء العربية ، عاش في بلاد اليمن ، لا يقلُّ فضلاً وعلماً عن كثيرٍ من أئداده من العلماء في الأمصار الإسلامية الأخرى ؛ ولهذا حرصتُ على تحقيق الكتاب وإخراجه .

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين رئيسيين ، قسم الدراسة ، وقسم النص المحقق ، سبقهما تمهيد ، وتلتها خاتمة ، ثم فهارس عامة .
أما التمهيد فتحدثت فيه عن الدراسات اللغوية والنحوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف .

وأما القسم الأول (قسم الدراسة) فقد اشتمل على فصلين :
أما الفصل الأول فأفردته للتعريف بمؤلف الكتاب ، فقد عرفت باسمه ، وتحدثت عن مولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته ، وآثاره العلمية ، ووفاته .
وأما الفصل الثاني فخصصته بدراسة الكتاب نفسه ، إذ تعرضت للحديث عن صحة اسمه ، وعدد أجزائه ، وتصحيح نسبته إلى المؤلف (ابن يعيش الصنعاني) ، ثم شرحت منهج المؤلف فيه ، ثم بينت موقفه من القياس ، والسماع ، والعلل النحوية ، وكثرة الاستعمال ، وأصول النحاة ، ثم تحدثت عن مصادر الكتاب ، وشواهد ، ثم أبرزت أهم اختيارات المصنف النحوية ، ثم وضحت موقفه من آراء النحاة واختلافهم وطريقة عرضه لخلافاتهم ، ورده على بعضهم .

ثم أشرت إلى موقفه من المدرستين النحويتين البصرية والكوفية ، وبينت أنه كان ميالاً إلى المذهب البصري أكثر . ثم سجلت بعض المآخذ على المصنف .
وأما القسم الثاني فقد اشتمل على النص المحقق .

ثم كتبت خاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث ، ثم صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب ، وتسهيل الرجوع إليه .

وأحمد الله الذي وفقني إلى القيام بهذا العمل ، وأسأله التسديد في كل خطوة أخطوها ، ومنه أرجو الأجر والثوبة ، إنه جواد كريم ، عليه توكلت وإليه أنيب . وبالله التوفيق .

التمهيد

حول الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن إلى عصر المؤلف

تمهيد :

حول الدراسات اللغوية والنحوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فقد بدأت حركة الحياة العلمية في اليمن بعد بزوغ فجر الإسلام ، إذ بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن سنة تسع للهجرة ، معلماً ، ومفتقهاً ، وقاضياً ، وحاكماً ، وأوصاه بوصايا عدة ، وكان من جملة ما قال له : « إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَثَلَاثَةَ عَشْرَ صَحَابِيًّا دَخَلُوا الْيَمْنَ لِتَعْلِيمِ أَهْلِهَا أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ ، وَالْقَضَاءِ بِتَعَالِيمِهِ ^(١) .

وقد ذكر الرازي ثلاثة عشر صحابياً دخلوا اليمن لتعليم أهلها أحكام الإسلام ، والقضاء بتعاليمه ^(٢) .

وأخذ عن معاذ رضي الله عنه كثير من أهل اليمن ، منهم : مسروق بن الأجدع ^(٣) (ت : ٦٣هـ) ، وعمرو بن ميمون الأودي ^(٤) (ت : ٧٥هـ) ، وعمرو بن شرحبيل ^(٥) ، المتوفى قبل سنة مائة هجرية .

(١) الحديث في صحيح البخاري : ٦٤/٨ (الفتح - كتاب المغازي) ، وينظر : تاريخ صنعاء للرازي :

٢٩١ ، وذيله للعرشاني : ٥٤٤ ، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي : ١٨ .

(٢) تاريخ صنعاء : ١٨٩ .

(٣) تاريخ صنعاء : ٢٩٦ ، والسلوك : ٩٦/١ ، وطبقات الخوارج : ٣٣٩ .

(٤) السلوك : ٩٠/١ ، وطبقات الخوارج : ٢٩٦ .

(٥) السلوك : ٩٣/١ ، والعطايا السنوية : ق : ٣٦ .

وَأَشْتَهَرَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ^(١) (ت : ١٠٦هـ) ، وَوَهْبُ بْنُ مَنبَهٍ^(٢) (ت : ١١٠هـ) ، وَعِظَاءُ بْنُ رَبَاحٍ^(٣) (ت : ١١٤هـ) وَهَمَامُ بْنُ مَنبَهٍ^(٤) (ت : ١٣٢هـ) ، وَعَبْدَاللَّهُ بْنُ طَاوُوسٍ^(٥) (ت : ١٣٢هـ) الَّذِي أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ . وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدِ الْأَزْدِيِّ^(٦) (ت : ١٥٣هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابِ « الْجَامِعِ فِي السَّنَنِ » ، وَأَخَذَ عَنْهُ عَبْدِ الرَّزَاقُ بْنُ هَمَامِ الصَّنَعَانِيِّ الْحَمِيرِيِّ^(٧) (ت : ٢١٢هـ) فَفِيهِ صَنْعَاءُ فِي وَقْتِهِ ، قَالَ عَنْهُ الْجَنْدِيُّ^(٨) : « لَمْ يُرْحَلْ إِلَى أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا رَحَلَ إِلَى عَبْدِ الرَّزَاقِ » وَهُوَ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْمَشْهُورِ بِاسْمِهِ ، وَلَهُ « الْمَصْنُفُ »^(٩) فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ الْمَعْدُودِينَ . وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ كَثِيرُونَ .

وَقَدْ كَانَ الْإِهْتِمَامُ بِعِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فِي وَقْتٍ مُبَكَّرٍ ، إِذْ هُمَا الْقَاعِدَةُ الْأَسَاسِيَّةُ لِفَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ ، وَشَرْحُ غَرِيبِهِ ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ ، وَهِيَ صِيَانَةُ لِلْسَّنَةِ الْمَشْرِفَةِ مِنَ التَّحْرِيفِ . وَكَانَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ هُمْ حِمْلَةُ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فِي بَادِي الْأَمْرِ^(١٠) ، فَقَدْ كَانَ عَبْدَاللَّهُ بْنُ طَاوُوسٍ (ت : ١٣٢هـ) الْقَاضِي وَالْفَقِيهِ وَالْمُحَدِّثِ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْعَرَبِيَّةِ^(١١) . وَظَلَّ الْأَمْرُ كَذَلِكَ حَتَّى بَرَزَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ

-
- (١) تاريخ صنعاء : ٣٥٧ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي : ٧٣ ، وطبقات الجعدي : ٥٦ ، والسلوك : ١٠٣/١
 - (٢) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٧ ، والسلوك : ١٠٩/١ ، ١١٠ ، وطبقات الخواص : ٣٥٩ .
 - (٣) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٨ ، والسلوك : ١٠٩/١ ، ١١٧ .
 - (٤) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٧ ، والسلوك : ١١٥/١ ، وطبقات الخواص : ٣٥٦ .
 - (٥) تاريخ صنعاء : ٣٥٧ ، وطبقات الجعدي : ٥٦ ، وبغية الوعاة : ٤٦/٢ .
 - (٦) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٦٦ ، والسلوك : ٣٨/١ ، ١٣٩ .
 - (٧) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٦٧ ، والسلوك : ١٤٥/١ .
 - (٨) السلوك : ١٤٥/١ .
 - (٩) وهو مطبوع مشهور
 - (١٠) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن : ٧٣ .
 - (١١) بغية الوعاة : ٤٦/٢ .

يعقوب الهمداني (ت : بعد ٣٤٥هـ تقريباً)^(١) وكان من أشهر مشايخه في اليمن : الأوساني الحميري محمد بن عبدالله (٢٧٦ - ٣٧٠هـ)^(٢) ، وأبو نصر محمد بن عبدالله اليهري الحميري (٢٧٦ - ٣٦٠هـ)^(٣) ، وقد ذكرهما الهمداني في كتبه كثيراً^(٤) . وكان للهمداني نشاط لغوي كبير ، فقد راسل أبا بكر بن الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) وأبا عمر النحوي (ت : ٣٤٥هـ) وابن خالويه (ت : ٣٧٠هـ)^(٥) . وله مؤلفات في الأنساب والأخبار والغرائب لا يخلو واحد منها من مسائل لغوية أو نحوية أو صرفية ، وقد كان يذكر ما ينقله عن علماء العربية في العراق^(٦) . وله « القصيدة الدامغة » ، وشرحها ، وله ديوان شعر ، جمعه وشرحه وأعره ابن خالويه عندما دخل اليمن^(٧) .

وكان من علماء اللغة المبرزين في القرن الخامس : عيسى بن إبراهيم الربيعي (ت : ٤٨٠هـ)^(٨) الذي اشتهر كتابه « نظام الغريب » في اللغة شهرة واسعة ، حتى قال عنه الجندي^(٩) : « من لا يقرؤه ويتكرر فيه لا يعده كثير من الناس لغوياً » وقد اقتصر فيه على ما يكثر استعماله من غريب اللغة^(١٠) . وكان مقارناً لعيسى

-
- (١) ترجمته في : إنباه الرواة : ٣١٤/١ ، والبغية : ٤٩٨/١ ، ٥٣١ ، وينظر : مقدمة محقق صفة جزيرة العرب : ٣٠ ، ومقدمة محقق الإكليل : ٥٩/١ ، ٦٠ ، ومقدمة محقق الجوهريتين : ٢٢ .
 - (٢) مقدمة محقق الجوهريتين : ١٩ ، ومقدمة محقق الإكليل : ٤٢/١ .
 - (٣) نشأة الدراسات : ٨٧ .
 - (٤) ينظر : الإكليل : ٩/١ ، ٢١/٢ ، ٢٣ .
 - (٥) إنباه الرواة : ٣١٥/١ .
 - (٦) نشأة الدراسات : ٨٩ .
 - (٧) إنباه الرواة : ٣١٩/١ .
 - (٨) طبقات الجعدي : ١٥٧ ، ومعجم الأدباء : ١٤٦/١٦ ، والسلوك : ٣٢٩/١ ، والبغية : ٢٣٥/٢ .
 - (٩) السلوك : ٣٢٩/١ .
 - (١٠) حياة الأدب اليمني : ١١٣ .

- هذا - أخوه إسماعيل^(١) (ت : ٤٨٠هـ) صاحب قصيدة « قيد الأوابد » .
واشتهر في القرن السادس : نشوان بن سعيد الحميري^(٢) (ت : ٥٧٣هـ)
صاحب كتاب « شمس العلوم » وهو معجم رتبه ترتيباً غربياً ، واهتم بالطب ،
اختصره ولده محمد (ت : بعد ٦١٤هـ) في « ضياء الحلوم » ، واختصر الضياء
ابن أبي عمر الصنعاني في القرن السابع في « سفظ الجواهر الأدبية » وسيأتي .
وفي عصر الدولة الأيوبية (٥٦٩ - ٦٢٦هـ) في اليمن ظهرت المدارس
الإسلامية ، إذ أنشأ المعز إسماعيل بن طُغْتِكِين بن أيوب^(٣) (ت : ٥٩٨هـ)
سلطان اليمن في عصره أول مدرسة له بزبيد عام ٥٩٤ هـ ، وسميت بالمدرسة
المعزية ، كما أنشأ المدرسة السيفية في تعز التي عرفت بمدرسة الميلين ، وهو أول
من بنى المدارس في زبيد وتعز ، وأسس في مطلع هذا العصر سنقر بن عبدالله
(ت : ٦٠٨هـ) مدرستين في زبيد ، وأسس الإمام عبدالله بن حنزة (ت : ٦١٤هـ)
مدرسته في صنعاء^(٤) . ثم انتشرت بعد ذلك المدارس في عصر الدولة الرسولية
(٦٢٦هـ - ٨٥٨هـ)

وقد كانت حياة ابن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) في آواخر العهد
الأيوبي وأوائل الدولة الرسولية ، وهي فترة نشاط علمي واسع ، إذ كان عصر
بني رسول من أخصب عصور اليمن وأكثرها ازدهاراً بالعلم ، وتقديراً للعلماء ،
وتكريماً لهم ، فقد فتحوا لهم أبواب قصورهم يقصدونها متى شاءوا . وكانت مدينة

(١) السلوك : ٣٢٩/١ ، والبغية : ٤٤٢/١ .

(٢) إنباه الرواة : ٣٤٢/٣ ، ومعجم الأدهاء : ٢١٦/١٩ ، وإشارة التعيين : ٣٦٢ ، والبغية : ٣١٢/٢ .

(٣) السلوك : ٥٢٦/٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، والعقد الفاخر : ق : ٢٠٠ ، وغبال الزمان : ٤٨٥ ، وغاية

الأمانى : ٣٥٥/١ .

(٤) حياة الأدب اليمني : ٧١ .

تعز - حاضرة الدولة الرسولية - موئلاً للعلماء ، ومقصداً لهم ، ينيخون بها ركائبهم ، ويلقون فيها عصا الترحال ، فيجدون من التكريم والتقدير أكثر مما يؤملُ وفوقَ ما يتوقعُ ، ووفد إلى تعز علماء من شتى ديار الإسلام طمعاً في الإفادة والاستفادة وكان ملوك بني رسول يحرصون على التمسك بمن يفد إليهم من العلماء حتى تنتفع بهم البلاد^(١) . فقد كانوا محبين للعلم مقبلين عليه بأنفسهم ، محتفلين بالعلماء ، مهتمين بالمؤلفات ، حريصين على استنساخ ما يصل إلى اليمن من كتب جديدة ، وكان منهم من يحفظ كتب اللغة والنحو والأشعار ، يقول عبدالباقي اليماني^(٢) (ت : ٧٤٣هـ) عن الملك المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١هـ) : « وهذا السلطان أخذ من كل فن من العلم بنصيب ، وقَرَّطَ بسهمه فيها فكان الرائشَ المصيب ، حفظ مقدمة طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي غيباً ، وكفاية المتحفظ^(٣) في اللغة غيباً ، وبحث الجمل للزجاجي قراءة وبحثاً ونقل جانباً من أشعار الجاهلية ، والمخضرمين ، والمحدثين ، والمولدين ، وله معرفة بارعة في الأدب ، وجمع من مصنفات العلوم على اختلاف أنواعها حتى جمعت خزائنه على ما يقال على جهة التقريب ما ينيف على مائة ألف مجلد ، هذا وببابه العالي فيه من النساخ ما ينيف على عشرة بذالون في الكتابة ، ويرُفَع ما يُنسخ إلى خزائنه العالية بعد المقابلة لها بالضبط الحسن » . وقد كان الملك المظفرُ الرسولي يطالع الكتب ويضبطها بيده أحسن ضبط ، ويبعث من يبحث له عن كتب

(١) المدارس الإسلامية في اليمن : م٧ .

(٢) بهجة الزمن : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ . وينظر : العقود اللؤلؤية : ١ : ٤٤١ .

(٣) لابن الأجدابي : ٤٧هـ ، طبع بدار إقرأ في ليبيا بتحقيق السائح على حسين ، بدون تاريخ .

أو نسخ لكتب معينة في أرجاء البلدان^(١) .

وكان من بواكير مؤلفاتهم النحوية في اليمن كتاب « المختصر » في النحو للحسن بن أبي عباد^(٢) المتوفى في أوائل المائة الخامسة ، وقيل سنة (٥٩٠هـ) ، وقد وجد هذا الكتاب اهتماماً من العلماء إلى حد أنهم لا يستفتحون الاشتغال بالنحو إلا به^(٣) .

لقد قامت النهضة العلمية في اليمن - كغيره من البلدان الإسلامية - على مؤلفات علماء الأمصار الأخرى : التي دخلت إلى اليمن عن طريق الرحلات العلمية ، وخاصة رحلة الحج . وبدلنا على دخول هذه الكتب إلى اليمن : شراحها ومختصرها ، ودارسوها من هذا القطر . فمن هذه الكتب مثلاً : كتاب « العين » للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٠هـ) إذ اختصره إسماعيل بن إبراهيم الرِّبِّيِّ اليميني (ت : ٤٨٠هـ) في قصيدته « قَيْدُ الْأَوَابِدِ »^(٤) . وكتاب سيبويه (ت : ١٨٠هـ) اختصره إبراهيم بن أبي عباد^(٥) (ت بعد ٥٠٠هـ) . وكتاب « الجمل » للزجاجي (ت : ٣٤٠هـ) ، الذي أخذه الإمام يحيى بن أبي الخير (ت : ٥٥٠هـ) عن شيخه عمر بن بيش^(٦) (ت : ٥٥١هـ) ، وقد قال القفطي عن « الجمل »^(٧) : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب ، وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن

(١) العقود اللؤلؤية : ٢٧٨/١ .

(٢) إمام النحاة في عصره ، كان الطلبة يرحلون إليه . ترجمته في : طبقات الجعدي : ١١٤ ، وإنباه الرواة :

٣٢٥/١ ، والسلوك : ٢٨٧/١ ، وبغية الوعاة : ٥٠٠/١ .

(٣) السلوك : ٢٨٧/١ .

(٤) إنباه الرواة : ٢٢٦/١ .

(٥) السلوك : ٢٨٧/١ .

(٦) طبقات الجعدي : ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٧) إنباه الرواة : ١٦١/٢ .



اشتغل الناس باللمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي « .
ومن الكتب التي دخلت اليمن : مقدمة ابن بابشاذ (ت : ٤٦٩ هـ) استدرک عليها
ابن العمك النحوي اليمني (ت : ٦٨٠ هـ) في كتاب « البيان »^(١) وشرحها عدد
من العلماء^(٢) .

ومن تلك الكتب : « كفاية المتحفظ في اللغة » لابن الأجدابي (ت : ٤٧٠ هـ) إذ
كان الملك المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١ هـ) يحفظها غيباً^(٣) ، وكتاب « المفصل »
للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، ومن شراحه : ابن عصيفر^(٤) (ت بعد : ٦١٤ هـ)
و« الكافية » لابن الحاجب النحوي (ت : ٦٤٦ هـ) أدخلوه في مناهج مدارسهم^(٥) ،
وشرحه يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) في « الأزهار الصافية »^(٦) .
ومن هذه الكتب « شرح التسهيل » لابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) أدخله إلى اليمن

(١) السلوك : ٢٩٢/١ ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ .

(٢) شرحها : يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) ، وابن بصيبص (ت : ٧٦٨ هـ) ، وابن هطيل (ت :
٨١٢ هـ) ، وأحمد بن يحيى المرتضى (ت : ٨٤٠ هـ) ، وأحمد بن عمر المنقش في القرن التاسع ، وغيرهم
ينظر : نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن : ٢٨٣ .

(٣) بهجة الزمن : ١٧٩ . وله ترجمة أيضاً في تاريخ ثغر عدن : ٧٣ .

(٤) المستطاب : ق : ٤٠ ، ومصادر الفكر : ٤١٤ . ومن شراح المفصل في اليمن : ابن يعيش الصنعاني -
صاحبنا - (ت : ٦٨٠ هـ) ويحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) وأبو القاسم بن محمد (ت :
٧٦٠ هـ) وعلي بن هطيل (ت : ٨١٢ هـ) وأحمد بن يحيى المرتضى (ت : ٨٤٠ هـ) . ينظر : مقدمة
كتاب التخمير للدكتور عبدالرحمن العثيمين : ٥٤/١ ، ٥٥ ، ونشأة الدراسات : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) المدارس الإسلامية في اليمن : ١٦٦ .

(٦) أئمة اليمن : ٢٩٩ ، وحقق « الأزهار الصافية » الدكتور عبدالحميد السيد ، رسالة دكتوراة ، في
جامعة الأزهر . ومن شراح الكافية في اليمن : علي بن هطيل (ت : ٨١٢ هـ) وعلي بن محمد بن أبي
القاسم (ت : ٨٣٧ هـ) والحسن بن الحميد المقرئ (ت : ٨٥٠ هـ) وأحمد بن محمد بن داود الخالدي
(ت : ٨٨٠ هـ) . ينظر : نشأة الدراسات : ٢٧٢ - ٢٧٧ ، ومقدمة الكافية د . طارق نجم : ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٩ ، ٤٥ .

أبو بكر الشاغوري شهاب الدين (ت : ٧٠٣هـ)^(١) . وغير هذه الكتب .
ومن أهم علماء القرن السابع في اليمن (وهو عصر المؤلف) :
محمد بن نشوان الحميري^(٢) (ت بعد ٦١٤هـ) له : « ضياء الحلوم »
المختصر من « شمس العلوم » و« الفرق بين الضاد والطاء » . ومنهم عباس بن
أبي عمر الصنعاني^(٣) (ت : القرن السابع) ووضع « سِفط الجواهر الأدبية من
ألفاظ اللغة العربية » وهو مختصر لضياء الحلوم . ومن علماء هذا القرن :
الفضل بن أبي السَّعْدِ العَصِيْفِرِيِّ^(٤) (ت بعد ٦١٤هـ) له : « شرح المفصل »
للمخشري ، ومحمد بن علي القَلْعِيِّ^(٥) (ت : ٦٣٠هـ) ألف « كنز الحفاظ في
غرائب الألفاظ » (ألفاظ المذهب في الفقه الشافعي للشيرازي) وله « اللفظ
المستغرب من ألفاظ المذهب »^(٦) . ومن هؤلاء محمد بن بَطَّالِ الرُّكْبِيِّ المشهور
بِبَطَّالِ^(٧) (ت : ٦٣٣هـ) وله « النظم المستعذب في شرح غريب المذهب »^(٨) ،
وتلميذه : جَمُورُ بنِ عَلِيِّ بنِ جَمُورٍ^(٩) (ت في القرن السابع) وضع « المذاكرة

-
- (١) بغية الوعاة : ٤٧٣/١ .
 - (٢) طبقات الزيدية ليحيى بن الحسين : ق : ٦٩ ، ومطلع البدور : ٣٢٨/٢ .
 - (٣) طبقات الزيدية ليحيى بن الحسين : ق : ٧٠ .
 - (٤) مطلع البدور : ١٧٩/٢ .
 - (٥) السلوك : ٥٢٤/١ ، والعطايا السنية : ق : ٤٥ ، والعقود اللؤلؤية : ٥١/١ .
 - (٦) حقه د. مصطفى سالم . رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ١٩٨٢م .
 - (٧) العقد الثمين : ٣٧٦/٣ ، وتاريخ ثغر عدن : ٢٠١ ، والبغية : ٤٣/١ ، ٤٤ .
 - (٨) نشر بتحقيق أ.د. مصطفى سالم ، في مجلدين ، مكة المكرمة ، المكتبة التجارية ، ١٩٩٣م .
 - (٩) قلادة النحر : ٣٤/٣ ، ومصادر الفكر : ٤١٥ .

العربية « في النحو . ومنهم إبراهيم بن عَجَبِلٌ^(١) (ت : ٦٤٠هـ) له : « شرح نظام الغريب » ، وأبو السعود بن فتح الله^(٢) (ت : بعد ٦٥٦هـ) قيل عنه : « سيبويه اليمن » وألف « شرح مختصر ابن أبي عباد » . ومنهم يحيى بن إبراهيم ابن العمك^(٣) (ت : ٦٨٠هـ) من شيوخ المظفر الرسولي (ت : ٦٩٤هـ) ألف « البيان في النحو » ، وعبدالله بن عمر الفائشي^(٤) (ت : ٦٩٥هـ) له كتاب « اللوامع » نحا فيه نحو البابشاذية ، وعمر بن عيسى الهرمي^(٥) (ت : ٧٠٢هـ) صحب الملك الأشرف الرسولي (ت : ٦٩٦هـ) ودرس أولاده علوم العربية وصنف لهم عدة مصنفات ، ثم صحب المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١هـ) ألف « المحرر » في النحو . وغير هؤلاء كثيرون ذكرهم أصحاب التراجم اليمنية وغيرها .

(١) السلوك : ٤٤٧/١ .

(٢) مطلع البدور : ١٣٦/٢ .

(٣) السلوك : ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ ، والعقود اللؤلؤية : ١٨١/١ .

(٤) السلوك : ١٧٨/١ ، والعقود : ٢٩٤/١ .

(٥) السلوك : ٣٨٣/٢ ، والقلادة : ١١٤/٣ .

القسم الأول القسم الدراسي

الفصل الأول : مؤلف الكتاب

الفصل الثاني : دراسة الكتاب

الفصل الأول

مؤلف الكتاب : ويتناول المباحث التالية :

- ١- اسمه ونسبه .
- ٢- مولده .
- ٣- طلبه العلم وأشهر شيوخه .
- ٤- تصدره للعلم وأشهر تلاميذه .
- ٥- مكانته العلمية .
- ٦- وفاته .
- ٧- آثاره العلمية .

الفصل الأول

مؤلف الكتاب :

لعل من العسير علينا أن نَقَدِّمَ صورةً واضحةً أو متكاملةً عن مؤلِّفِ الكتابِ وعن حياته ، وذلك لأنَّ أغلبَ كتُبِ التراجمِ التي تَرَجَمَتْ لِعَصْرِ المؤلِّفِ وما بعده قد أَعْفَلَتْ ذِكْرَهُ ، وَمَنْ ذَكَرَهُ - وَهَمْ قَلِيلٌ - فَإِنَّمَا قَدَّمَ إِشَارَاتٍ سَرِيعَةً عَنِ المؤلِّفِ ، لا تكفي لإضَاءةِ جوانبِ حياته ، ولا تفي بِحَقِّ المؤلِّفِ بالنسبةِ لما قَدَّمَ مِنْ إنتاجِ عِلْمِيٍّ .

وسأحاولُ في هذا الفصلِ أنْ أُقَدِّمَ - بكلِّ ما أُسْتَطِيعُ - صورةً عَنِ المؤلِّفِ ، وهي عبارةٌ عَنِ نَتْفِ جَمَعَتِهَا مِنْ هُنَا وَهُنَا ، تَتَلَاءَمُ مَعَ بَعْضِهَا لِتُكَوِّنَ فِكْرَةً عَنِ حَيَاةِ المؤلِّفِ لا أدعي أنها كاملةٌ ، ولكن هي جُهدُ المقلِّ . وأتناولُ في هذا الفصلِ بعونِ الله تعالى المباحثَ التالية :

١- اسمه ونسبه^(١) :

(١) ترجمته في طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١٠٩٩هـ) ق ٧٤ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة محفوظة في دار الكتب القومية برقم /١٥٦٣٢/ والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطيَّاب ، ليحيى بن الحسين : ق : ٤٢ مصور عن معهد المخطوطات برقم (٢٨٥) البعثة اليمنية . وطبقات الزيدية (أو طبقات رواة الفقه) لصارم الدين إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن الحسن اليماني الشهاري (ت : ١١٥٠هـ تقريباً) صفحة ٣٩٩ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة محفوظة في معهد المخطوطات بالقاهرة برقم /٢٩٠٩٩/ . وأئمة اليمن ، لمحمد بن محمد زبارة الحسني الصنعاني صفحة ١٩٩ ، ٢٠٠ مطبوع .

هو محمد بن علي بن أحمد بن أسعد بن أبي السعود^(١) ، المعروف بابن يعيش الصنعاني^(٢) ، الملقب (سابق الدين) .

٢- مولده :

لا يعرف على التحديد متى ولد ابن يعيش ، شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء ، ولكن ولادته كانت على وجه التقريب على رأس الستمئة الهجرية ، أو قبلها أو بعدها بقليل ؛ لأن شيخه عبدالله بن حمزة توفي سنة أربع عشرة وستمئة للهجرة ، وذلك إذا قدرنا أن سنه عند وفاة شيخه خمس عشرة سنة تقريباً ، وهذه السن صالحة للتلقي عن الشيوخ . وكذلك فإن تلميذه الصحاوي ولد سنة ثمانين عشرة وستمئة .

٣- طلبه العلم وأشهر شيوخه :

بالرغم من كثرة المتابعة والتمحيص لم أقف للمؤلف إلا على شيخين ، ولا يعني هذا أنه لم يأخذ عن غيرهما ، بل لعل هذين من أشهر شيوخه فأثبتتهما المصادر ، وأهملت ذكر الباقيين إيجازاً .

فأحدهما هو : عبدالله بن حمزة الأمير المنصور بالله^(٣) ، ولد سنة إحدى وستين وخمسائة هجرية ، كان متقناً عدة علوم ، وبلغ في اللغة والنحو مبلغاً عظيماً ، وكان

(١) كذا ذكره صارم الدين ، واختصر اسمه يحيى بن الحسين في طبقاته قائلاً : محمد بن علي بن يعيش النحوي .

(٢) كذا في مصادر الترجمة عدا أئمة اليمن فقد ذكره بـ « الزبيدي اليمني » ولعله يريد : الزبيدي اليمني .

(٣) ترجمته في طبقات الزيدية لصارم الدين صفحة : ٢٢٢ وما بعدها ، وقلادة النحر ، لمحمد طيب بامخرمة : ١٢/٣ مخطوط ، وحكام اليمن المؤلفون المجتهدون ، لمحمد عبدالله الحبشي : ٨٢ ، وذكر له الحبشي في هذا الكتاب واحداً وثمانين مؤلفاً ما بين كتاب ورسالة في فنون متنوعة .

حافضة نابهة ، قيل إنه كان مختصاً بعلم الأدب ، كثير الاحتجاج على غريب الكتاب والسنة ، عالماً بأشعار العرب حتى قيل : إن محفوظه يزيد على مائة ألف بيت من أشعار العرب ، وصنف تصانيف عجيبة ، وله معرفة بالأخبار والمغازي والسير ، وبأصحاب رسول الله ﷺ .

ذكر صارم الدين أجل تلاميذه فذكر منهم ابن يعيش الصنعاني^(١) ، وذكر زيارة^(٢) أن ابن يعيش سمع تفسير الحاكم على عبدالله بن حمزة . توفي سنة ٦١٤ هـ .
وشيخه الآخر هو محي الدين محمد بن أحمد بن الوليد العبشمي القرشي^(٣) ، ذكر يحيى بن الحسين أن له مؤلفات من أشهرها « مختصر تهذيب الحاكم في التفسير » ، أخذ عنه ابن يعيش عدة كتب بالرواية ، قال صارم الدين في ترجمة ابن يعيش :^(٤) « . . . وبيروي أمالي أحمد بن عيسى^(٥) ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وغيرها من كتب الأئمة وشيعتهم عن شيخه : محي الدين بن الوليد العبشمي القرشي . . . » .

٤- تصدره للعلم وأشهر تلاميذه

لم تُعَنِّ المصادِرُ بذكر تلاميذ ابن يعيش ، ولكنني بالبحث والنظر فيمن أخذ عنه وقفت على أربعة منهم ، وهم :

- (١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٢٢٨ .
- (٢) أئمة اليمن : ١٩٩ ، ٢٠٠ .
- (٣) ترجمة في المستطاب رقة : ٣٧ ، وطبقات الزيدية ليحيى بن الحسين ورقة : ٦٦ ، وذكره صارم الدين عند ترجمة ابن يعيش في طبقات الزيدية : ٣٩٩ .
- (٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .
- (٥) وهو كتاب في الفقه الزيدي ، حققه علي بن إسماعيل بن عبدالله المؤيد الصنعاني ت ١٣٩٠ هـ ، وطبع الطبعة الأولى في دار النفائس في بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- (٦) وهو كتاب في الفقه الزيدي ، لم يبع باسم : « مسند الإمام زيد » وهو من صمغ : عبد المرزبان إسحاق البغدادي ، ط ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .

الأول : ابنه الحسين^(١) بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، المعروف بمجد الدين . أخذ الإجازة عن والده في رواية كتابه هذا وجميع مصنفاته ، وكتب بخط يده في الصفحة قبل الأخيرة من الجزء الأول من كتاب المحيط ما نصه : « حسبنا الله وكفى : وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والذي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين : محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، رحمة الله عليه ورضوانه ، وأجاز لي روايته وجميع مصنفاته رحمة الله عليه ، وكذلك قرأته أيضاً ثانياً على الفقيه العالم شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهو يرويه عن والذي بطريق القراءة . وكتبه : الحقيير الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش النحوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، الأحياء منهم والميتين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه » ، كما كتب على الصفحة الأخيرة من الجزء الأول بخطه أيضاً : « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع كتاب أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك على ما هو عليه ، وذلك بحق سماعي له عن شَيْخِي الرَّاسِخِينَ الفاضلين : والذي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحد بن سابق الدين وعن الفقيه العالم . . . الحسن بن البقاء . . . بحق سماعه قراءة على والذي رضي الله عنهما . وكذلك سمع عني أيضاً الولد محمد بن حسين بن محمد وفقنا الله وإياه جميع مصنفات والذي - رحمة الله عليه - في العربية . . . »

(١) ذكره صارم الدين مرتين ، مرة باسم (الحسن) صفحة ١٢١ ، ومرة باسم (الحسين) ، وعقب عند (الحسين) قائلاً : « قد مر أنه الحسن وهذا أرجح » فرجح أنه الحسين ، وهذا صحيح ، لأن الحسين كتب بخط يده على الورقة الثانية من كتاب المحيط من الجزء الثاني قراءته لكتاب شمس العلوم على أحد المشايخ ، ثم كتب : « وكتب حسين بن محمد بن علي . . . » وكذلك في خاتمة الجزء الأول من المحيط أثبت اسمه ثلاث مرات أنه (الحسين) وأشارنا إلى واحدة منها قبل قليل .

وذكر صارم الدين أنه قرأ في فقه أئمة الزيدية وشيعتهم على أبيه محمد ،
كأمالي أحمد بن عيسى ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وسمع عليه ضياء الحلوم في
اللغة ، وقال عنه^(١) : « كان إماماً عالمًا مرجوعاً إليه ، تخرج عليه الفضلاء ، وارتفع
شأنه ، وله تلامذة ومشيخة . . . » .

كما نقل صارم الدين عن الأمير محمد ابن الهادي قوله عنه^(٢) : « علامة خطير ،
وإمام في العلوم كبير » ، ونقل عن كنز الأخبار^(٣) نعتة به « العالم ابن العالم » .

والثاني هو الفقيه الفاضل أبو عبدالله محمد بن مسعود بن إبراهيم بن سالم ابن
أبي الخير بن محمد الصحاوي^(٤) ، ولد سنة ٦١٨ هـ ، قال عنه الخزرجي^(٥) : « . . . وتفقه
في بداءته بابن يعيش . . . » وذكر أنه أخذ درجة الفتوى بعده ، وارتحل إلى عدة
أماكن في طلب العلم ، وذكر أنه كان رجلاً صالحاً مبارك التدريس . توفي سنة ٦٧٧ هـ .

والثالث : الحسن بن البقاء شرف الدين ، سمع على ابن يعيش المحيط المجموع ،
وهو يرويه عنه بطريق القراءة ، كما أشار ابن المصنف في نهاية الجزء الأول من المحيط
إلى ذلك^(٦) ، وأشار مرة أخرى في نفس الورقة من نهاية الجزء الأول قائلاً : « بلغ وصح
مقابلة على أصله ، وهو نسخة الفقيه شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهي أول النسخ

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٤٢ .

(٢) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٤٢ .

(٣) كنز الأخبار للأمير عماد الدين بن علي بن عبدالله اليماني ت ٧١٤ هـ ، وهو كتاب في الأخبار
والتراجم ، اطلعت على نسخة منه ميكروفيلمية في معهد المخطوطات في القاهرة مصورة عن مكتبة
ممتاز العلماء بلكنو ، تشتمل على القسم الأول من الجزء الثاني ونهاية الجزء الثالث ، تبتدئ بمقتل
علي ﷺ وتنتهي بحوادث سنة تسعين ومائتين هجرية .

(٤) ذكره الخزرجي في العقود اللؤلؤية : ٢٠٧/١ ، وترجم له .

(٥) العقود اللؤلؤية : ٢٠٧/١ .

(٦) سبق في الصفحة السابقة .

منسوخة بين الألواح إذ كان الفقيه المذكور تلقاها عن والدي رحمة الله عليه وسمعها عليه فصحت ، والحمد لله وحده . وكتب هذا وعُني في تصحيحه الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن يعيش ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على محمد وآله وسلم .

والرابع : أحمد بن المفضل ، ذكر صارم الدين^(١) أنه أخذ عن ابن يعيش في التفسير ، وقال عنه يحيى بن الحسين^(٢) : « الشريف العلامة أحمد بن مفضل . . . وكان فاضلاً عالماً ورعاً . . . له نفاسة عظيمة ووجاهة عند الناس وإجلال كلي . . . وكان له مقاصد صالحة وكرامة نفس ، وفضائل لا تحصى . . . وولَّع^(٣) بالعلم مع الحلم . . . » .

٥- مكانة ابن يعيش العلمية :

كان - رحمه الله - ذا مكانة علمية عالية ، فقد أثنى عليه وعلى علمه غير واحد من العلماء ، قال عنه يحيى بن الحسين في طبقات الزيدية الكبرى : « من مشاهير علماء الهدوية^(٤) ، برز في العلوم ، وأخذ في كل فن أوفر القسوم ، وأما النحو فكان محقق زمانه فيه . . . » .

ونقل صارم الدين عن كنز الأخبار^(٥) : « كان آخذاً من كل فن بنصيب ، وله تصانيف كثيرة في النحو وغيره . . . » وعدد مؤلفاته ، وقال : « . . . ويروي أمالي أحمد بن عيسى ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وغيرها من كتب الأئمة وشيعتهم عن

(١) طبقات صارم الدين : ٣٩٩ .

(٢) المستطاب : ورقة : ٥٤ .

(٣) الهدوية : فرقة من فرق الزيدية ، تنتسب إلى الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم ، عقدت له الإمامة في اليمن ، فكان ممن حارب القرامطة فيها . ينظر : الموسوعة الميسرة : ٢٥٨ .

(٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩

شيخه محي الدين » .

كما نقل صارم الدين^(١) عن كنز الأخبار نعت ابن المصنف (الحسين) بـ « العالم ابن العالم » .

وقال عنه زيارة^(٢) : « . . . العلامة الكبير . . . صاحب التصانيف المفيدة . . . » .
وجاء في الورقة الثانية من الجزء الثاني من المحيط مانصه : « تصنيف الفقيه الأجل الأوحـد الفاضل الكامل العالم العامل الورع الزاهد ، عمدة العلماء ، وتاج الأدباء ، سابق الدين محمد . . . » .

ومن ذلك أيضاً مقاله ابنه فيه في نهاية الجزء الأول من المحيط في سماعه وإجازته ، وأشرنا إليه سابقاً : « وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والذي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين ، محمد بن علي . . . » ، وقال في الصفحة الأخيرة من الجزء الأول أيضاً ويخط يده كذلك : « . . . والذي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحدين سابق الدين . . . » .

وجاء في ديباجة كتاب « المستنهي في إعراب القرآن »^(٣) للمؤلف مانصه :
« قال الفقيه الأجل الأوحـد السيد الصدر العلامة إمام العلماء ، عمدة الفضلاء ، سابق الدين ، قدوة العلماء الراشدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني . . . » .

٦- وفاته :

توفي - عليه رحمة الله - سنة ثمانين وستمائة للهجرة ، كما ذكر صارم

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٢١ .

(٢) أئمة اليمن : ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) المستنهي : ١/ق : ١ ، مخطوط ، نسخة المحمودية برقم ٢٢٣ نحو .

الدين^(١) ، ومحمد زيارة^(٢) .

وذكر بروكلمان^(٣) أنه توفي قبل سنة (٧٠٩هـ) معتمداً في ذلك على ما جاء في خاتمة الجزء الثاني من كتاب « المستنهي في إعراب القرآن » للمصنف ، ونصه : « كان الفراغ من نساخة هذا الكتاب المبارك بعد العصر ، يوم الثلاثاء ، في اليوم العشرون من شهر صفر الذي هو من شهور سنة تسع وسبعمائة » .

ولا شك أن القول الأول أصح ؛ لأنه قائم على الخبر المنقول ، والآخر قائم على الظن والتقدير والاجتهاد ، والله أعلم .

٧- آثاره العلمية :

وقفت على عدة مصنفات للمصنف غير هذا الكتاب ، اطلعت على ما هو موجود منها ، وهي :

(أ) المستنهي في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ومعانيه المغربية ، وأسراره المعجبة :

هكذا عنوان الكتاب على الجزئين الموجودين منه وهما الأول والثاني ، وقد أشار إلى هذا الاسم مصنفه في المقدمة إذ قال : « وسميته به: المستنهي في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ومعانيه المغربية ، وأسراره المعجبة » ، وذكره يحيى بن الحسين باسم^(٤) : « المنتهى في البيان والمنار للحيران » ، وذكره صارم الدين باسم^(٥) :

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

(٢) أئمة اليمن : ١٩٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٤) طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين ق : ٧٤ .

(٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

« البيان في إعراب القرآن » وكذلك زيارة في أئمة اليمن . وهو كتاب ضخم ، قال يحيى بن الحسين أنه في مجلدات ثلاثة . ولم يصلنا منه إلا جزءان ، وقد أشار بروكلمان إلى أنه غير كامل^(١) . والجزء الأول يبتدئ من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة آل عمران ، وقد اطلعت على مصورة منه عن نسخة محفوظة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (٢٢٣نحو) ، والجزء الثاني اطلعت على مصورة منه عن نسخة محفوظة في المتحف البريطاني تحت رقم (٣٨٦٢) ، وهو يبتدئ من أول سورة النساء إلى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ من سورة التوبة ، الآية رقم : (٣٣) .

وقد أوضح المؤلف منهجه في هذا الكتاب إذ قال في مقدمته^(٢) : « وابتدأت في ذلك على ترتيب السور والآيات ، فأذكر الغريب بما فيه من الاحتمالات والخلافات ، وأترك الجلي اتكالا على الكتب الموضوعات ، لعلني بشدة الحاجة إلى الغريب ، وكثرة أنس الناس بالجلي القريب ، والطريق في ذلك أن أذكر اللفظة بوجوه إعرابها المحتملة إن كانت من ذوات الإعراب واشتقاقها في أصل اللغة إن احتملت ذلك ، ونبين معنى الحرف الوارد من حروف الصفات والمعاقبة ، وغيرها ، وتعليل ما يعلل من طريق التصريف ، على أبلغ الوجوه إن شاء الله تعالى ، وإذا وردت لفظة مكررة في السور والآيات ذكرت جميع ما فيها في أول موضع أجدها فيه . . . ثم أذكر في خلال ذلك ما حذف وهو يراد في السورة ، وما المسوخ لحذفه في كل موضع ، فإذا كمل إعراب السورة حصرت جميع ما فيها من المحذوفات بالعدد ، وبعد الفراغ من جميع السور إن شاء الله تعالى أحصر جميع المحذوفات في القرآن الكريم عدداً إن شاء الله تعالى ،

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٢) المستنهي : ١/٨ ق ٢٠١ .

وأذكر أيضاً ما ورد من التكرار ، وما الغرض بتكراره ، وأذكر المجاز فيها من طريق اللغة ، وما الأصل في استعماله ، وهذا حين أشرع في ذلك وبالله التوفيق .
والكتابُ يَحَقِّقُ الجزءَ الأولَ منه وَيَدْرُسُهُ إحدى طالباتِ كليةِ التربيةِ التابعةِ لوزارةِ المعارفِ في الرياض .

وقد ذكر بروكلمان^(١) ، وتبعه كحالة^(٢) ، هذا الكتاب للمصنف باسم « تفسير القرآن » ، مما أوهم بعض الدارسين^(٣) أنه كتاب آخر غير « المُسْتَنهَى » ، ومما يدل أن بروكلمان وكحالة عنيا بتفسير القرآن « المستنهي » نفسه أنهما لم يذكرهما مع مؤلفات ابن يعيش المستنهي بعد أو قبل أن ذكرا إعراب القرآن ، بالإضافة إلى أنهما اعتمدا في وفاة المصنف على ما جاء في خاتمة الجزء الثاني من كتاب « المستنهي » كما سبق^(٤).

ب) كتاب التهذيب الوسيط في النحو :

ذكره صارم الدين^(٥) باسم « التهذيب » ولعله خطأ من النساخ ، والله أعلم ، و ذكره يحيى بن الحسين^(٦) ، وبركلمان^(٧) ، ورضا كحالة^(٨) ، وزيارة^(٩) .
وقد حَقَّقَ الكتابَ ونَشَرَهُ^(١٠) الدكتور : فخر صالح سليمان قدارة ، واعتمد في

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٢) معجم المؤلفين : ٣٠٧/١٠ .

(٣) ينظر : مقدمة محقق كتاب التهذيب للمصنف : ٨ .

(٤) ينظر فيما سبق : وفاة المصنف .

(٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

(٦) طبقات الزيدية الكبرى : ٧٤ .

(٧) تاريخ الأدب العربي ٣٠١/٥ .

(٨) معجم المؤلفين : ٣٠٧/١٠ . (٩) أئمة اليمن : ١٩٩ .

(١٠) طبع لأول مرة في دار الجيل ببيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

تحقيقه - كما ذكر^(١) - على نسخة المتحف البريطاني برقم (ثان ٩٢٩ رقم ١) وقال بأنها نسخة وحيدة للكتاب ، إلا أنه قد عُثِرَ على نسخة أخرى للكتاب ، عَثَرَ عليها أستاذنا الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .

وهو كتاب يظهر أنه مختصر عن كتاب المحيط الذي نُعِنَى بتحقيق الجزء الثاني منه في هذه الرسالة . وقد سار المؤلف فيه على منهج كتاب المحيط ، من حيث ترتيب الأبواب ، وتصدير كل باب بعدة أسئلة تشمل موضوعات الباب وجوانبه ، ثم يجيب على الأسئلة خلال الفصول التي يعقدها تحت الباب ، جاعلاً كل سؤال فصلاً على حدة . وكتاب التهذيب يقع في مجلد واحد ، وقد ألفه المصنف بعد كتاب المحيط ، فقد ذكر « المحيط » في كتاب التهذيب عدة مرات ، فقال في المقدمة^(٢) : « ... على ما وضعت في كتاب المحيط ... »^(٣) .

وسبب تأليفه هو إجابة من يعد سؤاله ، ويتلقى بالقبول مقاله^(٤) ، وجعله مختصراً لم يورد فيه كثيراً من الخلافات التي أوردها في كتاب المحيط . وقد ضمنه أغلب شواهد المحيط ، من آيات ، وأشعار ، وأقوال .

جـ) الياقوتة في النحو :

ذكره صارم الدين ، في طبقاته^(٥) ، عندما ترجم للمصنف باسم « الياقوتة » ،

-
- (١) ينظر : تقديمه لكتاب التهذيب : ١٠ .
 - (٢) ينظر كتاب التهذيب للمصنف : ١٧ .
 - (٣) وقد ذكر المحيط في صلب كتاب التهذيب مرتين آخرين ، ينظر : ٣١٥ ، ٣١٧ .
 - (٤) ينظر : التهذيب : ١٧ .
 - (٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

وأشار إليه مُحَمَّدُ زُبَارَةَ فِي أُمَّةِ الْيَمَنِ^(١) ، وَالْحَبَشِيِّ فِي مَصَادِرِ الْفِكْرِ^(٢) . وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَ هَذَا عَنِ الْكِتَابِ .

د) شَرْحُ الْمَفْصَلِ :

نَسَبَهُ إِلَيْهِ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ فِي طَبَقَاتِهِ ، وَفِي الْمُسْتَطَابِ^(٣) ، عِنْدَمَا تَرَجَّمَ لِلْمُصَنِّفِ وَعَدَدَ مَوْلَفَاتِهِ . وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَ هَذَا عَنِ الْكِتَابِ .

هـ) الْمَحِيطُ الْمَجْمُوعُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي النَّحْوِ :

وَهُوَ هَذَا الْكِتَابُ ، وَسَخَّصَهُ بِالدراسةِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ نَسَبَ بَعْضُهُمْ^(٤) إِلَى ابْنِ يَعِيشَ كِتَابَ « الدَّرَرُ الْمَنْظُومَةُ بِالْبَيَانِ فِي تَقْوِيمِ اللِّسَانِ » ، وَإِنَّمَا هُوَ لِابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعِيشَ^(٥) .

(١) أئمة اليمن : ٢٠٠ .

(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : ٤١٦ .

(٣) طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين : ق : ٧٤ ، والمستطاب له : ق : ٤٢ .

(٤) وهو الحبشي في مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : ٤١٦ .

(٥) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٣٠١ / ٥ .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب : ويشمل المباحث التالية :

- ١- اسمه .
- ٢- أجزاءه .
- ٣- نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- ٤- منهج المؤلف في الكتاب .
- ٥- موقفه من القياس .
- ٦- موقفه من السماع .
- ٧- موقفه من العلل النحوية .
- ٨- موقفه من كثرة الاستعمال .
- ٩- موقفه من الأصول النحوية .
- ١٠- مصادر الكتاب .
- ١١- شواهد .
- ١٢- اختياراته .
- ١٣- موقفه من آراء النحاة واختلافهم .
- ١٤- موقفه المدرستين البصرية والكوفية .
- ١٥- مأخذ .
- ١٦- ما انفرد به المصنف .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب ، ويشمل المباحث التالية :

١- اسمه :

اسمه « المحيطُ المجموعُ في الأصولِ والفروعِ في النَّحوِ » وكتبَ على الورقةِ الأولى : « الجزءُ الثاني من كتابِ المحيطِ » ، وكتبَ على الورقةِ الثانيةِ : الجزءُ الثاني - من ثلاثة أجزاء - من كتابِ المحيطِ المجموعِ في الأصولِ والفروعِ في النَّحوِ ، تصنيفُ الفقيه . . . سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني . . . » .
وقد نصَّ المصنّفُ نفسه - رحمه الله - على هذا الكتابِ باسمِ « المحيطِ » في مقدمة كتابِ « التَّهذِيبِ » ، وفي بعض أبوابه^(١) .
كما نصَّ صارمُ الدين عليه أيضاً باسمِ « المحيطِ »^(٢) ، وكذلك زيارة^(٣) .

٢- أجزاؤه :

يَقَعُ الكتابُ في ثلاثةِ أجزاءٍ كما هو واضحٌ من العنوانِ الموجودِ على الورقةِ الثانيةِ من الجزء الثاني الذي بين أيدينا ، حيثُ كُتِبَ : « الجزء الثاني - من ثلاثة أجزاء - من كتابِ المحيطِ المجموعِ في الأصولِ والفروعِ في النَّحوِ . . . » .
أما الجزء الأول فقد صور من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء على أنه الثالث ، كما

(١) ينظر كتاب التهذيب الوسيط للمصنف : ١٧ ، ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٢) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ . (٣) أئمة اليمن : ٢٠٠ .

هو مثبت في الفهارس^(١) ، وبعد التصوير تبين أنه الجزء الأول ، ويقوم بتحقيقه أحد الزملاء في كلية اللغة العربية .
على
والجزء الثاني هو الذي بين أيدينا . ونسأل الله أن يعيننا الكشف عن الجزء الثالث ، إذ أنه مازال مفقوداً .

٣- نسبة الكتاب إلى المؤلف :

أرى أن نسبة كتاب « المحيط المجموع » إلى مصنفه : محمد بن علي بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة ٦٨٠هـ نسبة صحيحة ، وذلك لما يلي :

أولاً : نسب المصنف الكتاب إلى نفسه في مقدمة كتاب « التهذيب الوسيط » قال^(٢) :

« ... على ما وضعت في كتاب المحيط ... » كما أحال عليه في التهذيب مرتين بشكل يشعر أنه يحيل على كتاب له^(٣) .

ثانياً : نسب الكتاب إلى ابن يعيش مترجمه صارم الدين إبراهيم بن القاسم^(٤) عندما ترجم له وعدد بعض مصنفاته ، ومنها « المحيط » .

ثالثاً : نسبه له ابنه الحسين حيث كتب بخط يده في آخر الجزء الأول من المحيط على الورقة التي هي قبل الأخيرة ما نصه : « حسبنا الله وكفى . وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والدي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش - رحمة الله عليه - ورضوانه ،

(١) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، إعداد : أحمد عبدالرزاق الرقيحي وزملاؤه :

١٥١٣/٣ .

(٢) التهذيب الوسيط : ١٧ .

(٣) ينظر التهذيب الوسيط : ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

وأجاز لي روايته وجميع مصنفاته رحمة الله عليه » .

كما كتب على نفس الورقة بخطه أيضاً : « بلغ وصح مقابلة على أصله وهو نسخة الفقيه شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهي أول النسخ منسوخة بين الألواح ، إذ كان الفقيه المذكور تلقاها عن والدي رحمة الله عليه ، وسمعها عليه فصحت ، والحمد لله وحده . وكتب هذا وعُني في تصحيحه الحقيير الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن يعيش النحوي » .

كما كتب بخطه أيضاً على الورقة الأخيرة من الجزء الأول : « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع كتاب أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك على ما هو عليه ، وذلك بحق سماعي له عن شيخنا^١ الراسخين الفاضلين : والدي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحدين سابق الدين وعن الفقيه العالم الحسن بن البقاء بحق سماعه قراءة على والدي رضي الله عنهما . وكذلك سمع عني أيضاً الولد محمد بن حسين بن محمد وفقنا الله وإياه جميع مصنفات والدي - رحمة الله عليه - في العربية » ثم قال : « وكتب حسين بن محمد بن يعيش » .

رابعاً : نسب الكتاب إلى المصنف المؤرخ محمد زيارة في كتابه : « أئمة اليمن »^(١)

كل ذلك يدل على أن نسبة الكتاب إلى مؤلفه صحيحة . والله أعلم .

٤- منهج ابن يعيش في كتاب « المحيط » :

رتب المصنف الكتاب ترتيباً جيداً ، حيث قسمه إلى أبواب على حسب موضوعات النحو ، وكان يلخص كل باب في مطلعته بعدة أسئلة تشمل نواحي الباب ومسائله ، ثم يجيب عن هذه الأسئلة واحداً واحداً ، جاعلاً جواب كل سؤال فصلاً مستقلاً بذاته ، فإذا ما انتهى من شرح الفصول والإجابة على جميع أسئلة الباب ، فإنه قد يتبعها بمسائل من الباب نفسه ، يرى إلحاقها به ، وهي عبارة عن مسائل تطبيقية على الباب .

وقد رتب الأسئلة ترتيباً جيداً ، فهو - في الأغلب - يبنى اللاحق على السابق ، ويحيث يستغني السابق عن اللاحق ، فمثلاً يكون السؤال الأول عن حقيقة الباب وحده ، والثاني عما يشتمل عليه من أدوات وآلات ، والثالث في النوعية ، والرابع في التقسيمات ، والخامس في الأحكام ، والسادس فيما يتبع ذلك من أحكام ، ويتفرع عليه من أسئلة ، مثال ذلك قوله في باب النداء^(١) : « يقال فيه : ما النداء ؟ وبكم ينادى من الحروف ؟ وما المنادى من الأسماء ؟ وعلى كم ينقسم المنادى ؟ وما أحكام الجميع ؟ وما يتبع ذلك من السؤالات » .

وكذلك ترتيب الأبواب ، فما كان محتاجاً إلى غيره أخره عنه ، وجعله بعده ليحيل عليه . فمن ذلك مثلاً وَضَعَهُ بَابَ « لَنْ » بعد « أَنْ » قال في نهاية الحديث عن « أَنْ »^(٢) : « هذه أحكام أَنْ ، قد ذكرتها لك مستوفاة ، واتسع الكلام فيها ؛ لأنها أصل الحروف النواصب ، وكثيرٌ مدارُّها في الكلام ، فإذا صح لك ذلك فيها فالذي بعدها من الحروف مفتقر إلى أكثر أحكامها ، والأقوى بعدها : « لَنْ » على ما تقدم من الخلاف ، وهذه أحكامها » ثم أورد باب « لَنْ » .

(١) ينظر : صفحة رقم ١ من النص المحقق .

(٢) صفحة : ١٩٠ ، من النص المحقق .

وقد قَسَمَ - رحمه الله - المسائل النحوية بالنسبة للأحكام إلى واجب ، وجائز ، وممتنع ، وهو تصنيف جيد ، يُلَخِّصُ البابَ بشكلٍ أقربَ إلى الأفهام ، وأسهلَ على المتعلمين ، ويساعد على تَثْبِيَتِ المعلومات في الذهن .

كما ربط أجزاء الكتاب ببعضها عن طريق الإحالات المناسبة ، كقوله مثلاً^(١) :
« . . . وقد تقدم في ذكر العوامل في الجزء الأول » ، وكقوله في الحديث عن تركيب
« لن » عند الخليل^(٢) : « . . . فمعناه عنده : لا أن تقوم ، وتعليقه على ما تقدم في
الباب الأول » أي في باب « أن » .

ومن منهجه أنه كان يفترض أسئلة يتوقع ورودها في الذهن ، نتيجة تداعي
الأفكار في أذهان المتعلمين ثم يجيب عنها ، فمن ذلك قوله في باب « رب »^(٣) :
« . . . ولقائل أن يقول : فلم وجب في « كم » أن يكون لها رتبة التقديم ؟ فالجواب أن
يقال : لأن لفظها في الخبر أشبه لفظ الاستفهام ، والاستفهام يجب أن يكون له صدر
الكلام » .

وقد أكثر من إيراد الأسئلة المفترضة ثم الإجابة عليها ، وما ذلك إلا لاهتمامه
بالتعلم والمتلقي ، إذ إن هذه الأسئلة تساعد المتعلمين على تثبيت المعلومات في أذهانهم
أكثر وتجعلهم يتفاعلون مع المسائل المطروحة .

ومن منهجه الالتزام بدلالة ألفاظه ، صرح بذلك في بعض المواضع بقوله^(٤) :
« . . . فكل موضع ذكرت فيه أن حرفاً بمعنى حرف فهذه المعاقبة ، وهي جائزة ، وكل
موضع ذكرت فيه أن معنى هذا الحرف كذا وكذا ، فهو أصله الذي وضع له ، وهو واجب

(١) صفحة : ١٨٠ .

(٢) صفحة : ١٩١ .

(٣) صفحة : ٢٩٩ .

(٤) صفحة : ٢٦٣ .

«...» .

ومن منهجه - أحياناً - أن يشرح كلام النحاة الذين ينقل عنهم ، أو يلخص فائدة كلامهم ، كقوله مثلاً^(١) : « ... وقد روي في معنى كلام لأبي العباس أنه قال : « رَبَّ » معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا نكرة ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ، ولا تكون « رَبَّ » إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها . تم كلام أبي العباس .

وفائدة كلامه أنه يريد : أن « رَبَّ » إنما وجب تقديم رتبته ؛ لأنها موضوعة للمبالغة في التقليل ، فقدم المعنى الدال على التقليل ليكون أفخم ... » .

إن المطلع على كتاب « كشف المشكل » في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني^(٢) ، فإنه يلحظ لأول وهلة توافق ابن يعيش مع هذا الكتاب في منهجه وترتيبه ، ولعل هذا المنهج هو السائد والغالب على المؤلفات النحوية في عصر المؤلف وما حوله في اليمن ، فالمشهور عنهم الأخذ عن بعضهم والتناقل في الشكل والمضمون .

ومنهج ابن يعيش في كتابيه « المحيط » و« التهذيب » هو نفس المنهج الذي سار عليه الحيدرة في « كشف المشكل » فقد قسم الحيدرة كتابه إلى أربعة أكتبة ، ووضح منهجه بقوله^(٣) : « ... وجعلته أربعة أكتبة ، أجملت في الأول معرفة الأصول ، وفصلت في الثاني معرفة العامل والمعمول ، وجمعت في الثالث جمهرة من الفروع ، وأوردت في الرابع شيئاً من التصريف والخط ، وما يتصل بذلك من القراءة ، وما يحتاج إلى معرفته الشاعر . وبوت كل كتاب منه أبواباً ، جعلت في صدر كل باب أسئلة

(١) صفحة : ٢٩٩ .

(٢) ينظر : صفحة رقم : ١٣ من المقدمة .

(٣) كشف المشكل : ١٦١/١ .

ينقضي الباب بانقضاء أجوبتها ، واعتمدت في الغالب أن يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب وحده « ، ثم أشار إلى سر ترتيب الأكتبة والأبواب بقوله^(١) : « فالكتاب الأول مُستغين بنفسه عما بعده ، والثلاثة الأخرُ متعلقةٌ به تعلق الفرع بأصله ، والكتاب الثاني مُستغين بنفسه عن الثالث والرابع ، والكتاب الثالث مُستغين عن الرابع ، وكل واحدٍ من الثلاثة الأخرِ أيضاً متعلق بما قبله .

وكذلك أبواب الكتاب في ترتيباتها ، يستغني الأول عما بعده ، ويفتقر كل شيء منها إلى ما قبله ، وكذلك فصول الكتاب في ترتيبها . وإذا مثلنا بلفظ أو أكثر فاعلم أن كل لفظ يدل على نوع من ذلك القسم الممثل ، وليس هذه الشرائط لازمةً في كل شيء ، وإنما هن الأكثر من جميع ما أوردنا . فتفهم هذا الأصل ، وتصفح هذا الترتيب من الخطبة ، فإنه مدخل الكتاب . وفقنا الله وإياك للصواب » .

هذا منهج الحيدرة وضحه في خطبة كتابه ، ومن يدقق النظر في كتاب المحيط أو التهذيب لابن يعيش يرى أن وصف الحيدرة منطبق تماماً على كتابي ابن يعيش مع خلاف طفيف جداً . فقد جمع ابن يعيش في كتابيه بين الأصول والفروع فأجمل في البداية معرفة الأصول من إعراب وبناء وكلام ، ثم انتقل إلى الحديث عن العامل والمعمول كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما يلحق به ، ثم انتقل إلى الفروع^(٢) كالنصب والتصغير ، والتاريخ ، والتأكيد ، وأسماء الأفعال ، والفعل المعتل والمضاعف ، وما شاكله ، ثم انتقل إلى التصريف ، ثم تحدث عما يجوز للشاعر في الضرورة^(٣) . فلعل ابن يعيش أشار إلى احتذائه لمنهج الحيدرة في مقدمة كتاب المحيط ، التي سقطت مع بعض الأبواب من بداية الكتاب .

(١) كشف المشكل : ١٦٢/١ ، ١٦٣ .

(٢) أشار المصنف إلى كتاب الفروع في الجزء الأول ورقة : ٩/ب .

(٣) أشار ابن يعيش إلى باب ضرورات الشعر في هذا الموضع ص ٤٩ .

٥- موقفه من القياس :

عُني المصنف بالقياس كثيراً ، وكان فيه بصريّ النزعة ، فقاعدة القياس عنده الكثرةُ والشيوعُ ، فلا يقيس على البيت الواحد ، أو على النادر ، فقد رد على الكوفيين الذين يستشهدون على اسمية الكاف بقول الشاعر :

* فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولِ *

حيث وقعت الكاف مضافاً إليه فجعلها الكوفيون اسماً ، فرد قائلاً^(١) : « ... فذلك غير مستقيم أيضاً ؛ لأن هذا البيت نادر وَحْدَهُ ، والنادر لا يقاس عليه ... » ثم خَرَجَ البيت على الضرورة القبيحة ، فَعَلَ البصريين بالشاهد الذي يخالفهم ، فقال : « فكأن الشاعر استعمله ضرورة وهي ضرورة قبيحة ؛ لأنه أدخل التشبيه على التشبيه ... » . ومن قياسه قوله^(٢) : « وما ثبت في رتبة « رَبِّ » يَثْبُتُ في رتبة « كَمَّ » ؛ لأنهما متقابلتان في التقليل والتكثير » .

وقد أكثر من قوله : « فِقِسْ عليه ، أو قياس كذا كذا ، أو وقِسْ هذا القياس ... » وما أشبه ذلك .

وأوضح نص للمؤلف بين اهتمامه بالقياس ، قوله في كتابه التهذيب^(٣) : « فينبغي لك أن تروض نفسك في استخراج القياس ، فإن فعلت أطلت على مقدار ألف مسألة ، كلُّ واحدةٍ غيرُ الأخرى ، والقياسُ يَنْبُؤُكَ عن ذلك » .

٦- موقفه من السماع :

(١) ص ٢٩٥ .

(٢) ص ٢٩٩ .

(٣) التهذيب الوسيط : ٤٠١ .

اهتم - عليه رحمة الله - بالسماع كثيراً ، وكثيراً ما يجعله علة بذاته ، فمثلاً بعد أن ذَكَرَ الخلاف في علة بناء النكرة المقصودة بالنداء ، قال^(١) : « ... والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أن يقال : إِنَّ الْعَرَبَ قد نطقت بهذه المناديات على هذا الوضع واطرد ذلك في لغاتها ، فصار كل واحد منها مسموعاً على ما هو عليه ، ويكون زبدة الجواب : السَّماع ، وإن كان ما تقدم قد ذكرته العلماء وفصلته ، وفيه ما فيه ، والله أعلم » .

وقال في عدم صوغ فعل التعجب من أفعال العاهات بعد أن ذكر علل النحاة^(٢) : « ولا أعرف في هذا علة غير السماع عن العرب » .

ونجده يربط بين السماع والمواضعة في قوله فيما سبق « على هذا الوضع » وفي موضع آخر قال^(٣) : « ... والذي أحسب أن هذا القول يرجع إلي السماع الموضوع والله أعلم » .

٧- موقفه من العلل النحوية :

اهتم اهتماماً كبيراً بالعلل النحوية ، فهو لا يكاد يترك شيئاً بدون تعليل ، وهو منهج موافق لطريقة البصريين الذين أولعوا بالتعليلات .

وهو يقصد إلى التعليل قصداً ، يدل على ذلك قوله^(٤) : « وسنبين هذا بعلمه في

باب الأجوبة بعون الله ولطفه » .

(١) ص: ٢٣ .

(٢) ص: ١٠٧ .

(٣) ص: ١٠٨ .

(٤) ص: ٢٣٦ .

وقد أكثر من قوله « وتعليل كذا كذا ، أو وعلة كذا كذا . . . أو لعل كذا وغيره . . . » . وقد يُعلّل مباشرة دون ذكر لفظة التعليل .

٨- موقفه من كثرة الاستعمال :

اعتدّ اعتداداً بالغاً بكثرة الاستعمال ، واعتبره علةً مجوزة ، وجعل له تأثيراً قوياً عند العرب ، بحيث يصبح به الفرعُ أصلاً مستعملاً ، والأصلُ مهملًا ، قال (١) - رحمه الله - : « وكثرة الاستعمالِ عند العربِ له تأثيرٌ قويٌّ ، يجعلون به الفرعَ أصلاً مستعملاً ، والأصلَ مهملًا ، وتحت هذا كلام يطول تفصيله » .

وأجاب من يسأل عن جواز حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء النفس مع عدم جواز ذلك في غير النداء فقال (٢) : « فالجواب أنه جاز ذلك في النداء ، ولم يجز في خلافه لكثرة استعمالهم لذلك في النداء » .

وقد أكثر المصنف من التعليل بكثرة الاستعمال والمدار في كلام العرب . وعلى العكس فإنه قد يجعل قلة الاستعمال علةً مانعةً ، كقوله (٣) : « وإنما لم تُرخم النكرة لأمرين : أحدهما أنها قليلة الاستعمال في كلام العرب في النداء خاصة . . . » .

٩- موقفه من الأصول النحوية : (القواعد المتفق عليها)

عُني بالأصول النحوية كثيراً ، والتزم بها ، وكثيراً ما ردد قوله (٤) : « على ما تقتضيه الأصول » ، وذلك بعد أن يُقرّر مسألةً ما ، فمثلاً يقول : « والضَّلّة لا تتقدم على

(١) ص : ١١ .

(٢) ص : ١١ .

(٣) ص : ٤٤ .

(٤) ص : ١٢٤ .

الموصول على ما أصلوه » ، ويقول^(١) : « ومن حق التبيين أن يكون معتمداً على المبين
بمعنى أن يذكر بعده على ما تقتضيه الأصول » ، وقال^(٢) : « والفاء إذا دخلت على
الفعل للاستئناف وهذا أقرب على الأصول » ، وقال^(٣) : « وصفة الشخص لا تقع موقع
صفة الحدث على ما جرت عليه الأصول » .

(١) ص : ١٥٢ .

(٢) ص : ٢٣٦ .

(٣) ص : ٣١٩ .

١٠- مصادر الكتاب :

لم يصرح المصنف في هذا الجزء من المحيط إلا بكتابين اثنين من المصادر التي اعتمدها ، وهما :

(١) كتاب سيبويه :

ونقل عنه آراء الخليل وسيبويه - رحمهما الله - لأن الكتاب حاوٍ آراء الخليل بن أحمد - رحمه الله - ، وقد صرح في عدد من المواضع بكتاب سيبويه ، قال^(١) : « . . . وهذان الحرفان ما استعملتا في نداء القريب إلا توكيداً ، وقد أشار إلى مثل ذلك سيبويه في كتابه الجامع » يعنى بالحرفين الهمزة وأي من أدوات النداء . وقال أيضاً^(٢) : « . . . وكذلك يا عبدالله والواصل معك أقبلا ، لا يكون إلا النصب إلا في مسألة واحدة رواها سيبويه في كتابه الجامع عن بعض المتقدمين ، وهي : يا عبدالله والرجل بالرفع . . . » .

وقال أيضاً^(٣) : « . . . وإنما جاز حذف الياء ههنا لشبهها بالتنوين على ما رواه سيبويه . . . » .

وغير هذه من المواضع ، كما نقل آراء الخليل من الكتاب ، وصرح بذلك أحياناً ، وأحياناً لم يصرح ، ولكن خرجت أقوال الخليل من الكتاب ، فمما صرح به قوله^(٤) : « وحكى سيبويه عن الخليل أنهم إنما نصبوا المنادى المضاف والنكرة لما طال بهما الكلام كما نصبوا قبلك وبعده . . . » وقال^(٥) : « . . . وقد ذكر مثل هذا الخليل بن أحمد -

(١) ينظر ص : ٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر ص : ٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر ص : ٩ من النص المحقق .

(٤) ينظر ص : ٢٢ من النص المحقق .

(٥) ينظر ص : ٧٧ من النص المحقق .

رحمه الله - حكاة سيويه في كتابه الجامع » .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ :

نقل عن ابن بابشاذ كثيراً ، ولم يصرح بكتبه التي نقل عنها إلا في موضع واحد حيث قال في باب أحكام أن^(١) : « أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي قولنا : لم عملت « أن » في الأفعال وهي اسم ، وأصل الأفعال أن تكون عاملة في الأسماء من طريق اللفظ ؟

فمن ذلك جوابان :

أحدهما : رواه الشيخ طاهر بن أحمد في شرحه ، قال : العلة في إعمال « أن » أنها اختصت بما دخلت عليه ، فعملت كما عملت سائر الحروف المختصة بما تدخل عليه مما ليس هو متنزلاً منزلة الحرف من الكلمة » .

وللشيخ طاهر هذا شرح الجمل ، وشرح النخبة ، وشرح المقدمة المحسبة ، وقد وجدت هذا القول الذي نقله المصنف عن الشيخ طاهر في شرح الجمل : لذا ترجع عندي أنه هو المعنى بقوله « في شرحه » . وقد وثقت كثيراً من الأقوال التي نسبها المصنف له من شرح الجمل . كما نقل عنه فيما يظهر كثيراً من أقوال العلماء ، كالبريد ، والسيرافي ، والمازني ، مع عدم الإشارة إليه .

وهناك مصادر أفاد منها ولم يُشِرْ إليها صراحة ، بل أشار إلى أصحابها وذلك

مثل :

ابن السراج : ذكره في ثلاثة مواضع ، وأشار إلى رواية ابن السراج عن الأحمر النحوي ، وحكايته عنه الفصل بالحروف والظروف بين « رَبَّ » ومجرورها^(٢) ، وقد وجدت

(١) ينظر ص : ١٧٨ .

(٢) ينظر ص : ٣٠٤ .

هذا القول في الأصول ، كما وثقت كثيراً من المسائل من كتاب الأصول لابن السراج مما يؤكد أن المصنف اعتمد عليه .

ومنهم السيرافي ، حيث ذكره مرة واحدة ، بينما وثقت كثيراً من الأقوال من شرحه لكتاب سيبويه .

ومنهم الأخفش ، وأشار إليه مرتين .

ومنهم أبو العباس المبرد ، ذكره في ستة مواضع ، وقد وثقت أقواله من المقتضب إلا قولاً واحداً لم أجده في المقتضب ولا في الكامل ، ووجدته في شرح الجمل لابن بابشاذ .

ومنهم المازني ، ورد ذكره مرتين ، وقد وجدت قوله في المقتضب ، فهو أستاذ المبرد ، وكذلك في شرح الجمل لابن بابشاذ .

وكذلك الفراء ، أشار إليه في موضع واحد .

ولا ندري هل رجع المصنف إلى مؤلفاتهم مباشرة أو هو نقل عنهم بواسطة ، ونرجح أنه نقل عن أغلبهم بواسطة .

ولا شك أنه أفاد من مصادر أكثر بكثير مما ذكره وصرح به ، وأهم مصدر من هذه في تقديره هو كتاب « كشف المشكل » ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت : ٥٩٩هـ) وكان أحياناً يشير إليه بقوله : « ومنهم ، أو وبعضهم » مثل قوله^(١) : « وكذلك لا يجوز أن تقول : ما أبيض هذا الطائر ! وأنت تريد به البياض ! فإن أردت به كثرة البيض جاز ، كأنك تريد : كثر بيضه فصار كأنه له طبع ، وبعضهم يفسر قول الشاعر :

(١) ينظر ص : ١٠٤ .

جاريةٌ في ثوبها الفَضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِبَاضٍ

على هذا المعنى ، ويكنى به عن كثرة الأولاد لغيرِ رَشْدَةٍ* فإذا قارنا هذا الكلام بما قاله الحيدرة عرفنا أنه المقصود بقوله « بعضهم » ، فقد قال الحيدرة في كتابه^(١) : « ... وكذلك الألوان ، لا يجوز : ما أصفره ... ولا ما أبيضه . فإن قلت للطائر : ما أبيضه ! وأنت تريد أنه كثير البيض جاز ، كما قالوا : جارية (الرجز)

شبه كثرة أولادها لغيرِ رَشْدَةٍ بالبيض » .
وأمثال هذا كثير .

١١- شواهد :

تنوعت شواهد ما بين قرآن ، وحديث ، وشعر ، ورجز ، وأقوال ، وأمثال .

(أ) القرآن الكريم :

استشهد - كغيره - بكثير من الآيات القرآنية ، فقد بلغت شواهد القرآنية في هذا الجزء عشرين ومائتين شاهداً ، أغلبها من القراءات السبعية ، وقليل منها من الشاذة .

وقد كثر الخطأ في الآيات ، أصلحت كل ما وقفت عليه من ذلك في المتن مباشرة مع الإشارة إليه في الهامش .

وهو يستشهد بالآيات لتأصيل القواعد ، وقد يتعرض في بعض الأحيان إلى تفسير الشاهد إذا لزم الأمر ، لتوضيح المعنى الذي به يصح الإعراب ، مثال ذلك

(١) كشف المشكل : ٥١٤/١ ، ٥١٥ .

* يقال : دُلِدَ لِرَشْدَةٍ : بفتح الراء وكسرهما ، ضد « لزنية » . القاسم المحيط : (رشد) وفي المصباح : عن أبي زيد : أي صحیح النسب .

تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ حيث قال^(١) : « فأما قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ففي ﴿ كَافَّةً ﴾ قولان : منهم من يجعله حالاً ، ويقول : العامل فيه « أَرْسَلْنَاكَ » ، والحال للناس ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير : وما أرسلناك للناس إلا كافة ، واللام أيضاً متعلقة بـ « أرسلنا » ، واللام بمعنى « إلى » عند بعضهم ، وهذا ردٌّ على اليهود الذين يقولون : إنه رسول إلى العرب وليس برسول إلى اليهود ، وقد صح أن اليهود من جملة الناس ، فصح بهذا أنه رسول إليهم ، فيبطل بهذا أن يكون العامل في ﴿ كَافَّةً ﴾ قوله ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ وإذا بطل كونه عاملاً فيه بطل أن يكون متقدماً عليه وهو العامل ، فينتج لك من هذا أن العامل إذا كان في الذي تعلق به الحرف لا يجوز تقديمه .

ومن ذلك قوله في معاني « مِنْ »^(٢) : « والحادي عشر : من معناها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ والتقدير : بأمر الله ؛ لأنهم لا يقدرون يحفظون العبد من أمر الله ، وتبين هذا مذكور في تفسير الآية ، وهو أَنَّ حَفَظَةَ الْعَبْدِ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ اللَّهُ - سبحانه - الْمُعَقَّبَاتِ اثْنَا عَشَرَ مَلَكًا ، فاثنان عن يمينه ، واثنان عن شماله ، واثنان خلفه ، واثنان قدامه ، واثنان من تحته ، والكاتبان ، وليس أحد يحفظه من فوقه ؛ لأنه من حيث ينزل القضاء فلا يقدر أحد على حفظه ، فإذا صح ذلك فـ « مِنْ » بمعنى الباء ؛ لأن الحفظ بأمر الله - سبحانه - ؛ لأنه الذي أمرهم به .

ب) الحديث النبوي :

(١) ص : ١٣٢ .

(٢) ص : ٢٦٧ .

استشهاده بالحديث النبوي قليل جداً لا يكاد يُذكَرُ ، وهو في هذا موافق لكثير من النحاة المتقدمين ، ومن تبعهم ، من الذين لم يستشهدوا بالحديث ، محتجين بأن الحديث يروى بالمعنى ، ويرويه أعاجم ، وأن اللفظ المروي ليس هو لفظ النبي ﷺ . فالذي يظهر أن المصنف ذهب إلى هذا المذهب حيث لم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث في هذا الجزء . ومع هذه القلة ، فإنه لم يورد الحديث لمجرد الاستثناس كما يفعل كثير من النحاة ، بل أورده لتأصيل القاعدة مثال ذلك إجازته الإغراء للغائب بشرط أن تقدر آلات الإغراء هنا تقدير المعدى بحرف الجر ، معللاً ومدللاً : « . . . لأن ذلك مستعمل في لغة العرب يقولون : من خاف من كذا وكذا فعليه بكذا وكذا ، وذلك ظاهر غير مدفوع ، والدليل على ذلك كلام النبي ﷺ : « من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء » وفي رواية أخرى : « معاشر الشباب : من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء » . . . » .

ج) أشعار العرب :

لم يكن يكثر من الشواهد الشعرية ، فلم تتعد شواهده في هذا الجزء من الكتاب ما بين شعر ورجز تسعة وسبعين شاهداً ، وهذا يعد قليلاً إذا قسنا ذلك بما يورده النحاة في مثل هذه الأبواب ، ولا سيما أن كتابه هذا يعدُّ كتاباً موسعاً ، يذكر أقوال العلماء وخلافاتهم ، وهو كما سماه : المحيط المجموع .

ولم يكن المؤلف - رحمه الله - يهتم بنسبة الشعر فلم ينسب منه سوى أربع عشرة شاهداً . أخطأ في نسبة واحد منها ، أشرت إلى ذلك في الهامش في موضعه . وقد قمت بنسبة ما أهمل نسبته إلى أصحابه بقرم ما أسعفتنا به المصادر ، إلا

ثمانية شواهد لم أتوصل إلى نسبتها .

وجميع ما استشهد به هو لشعراء من عصور الاحتجاج ، ماعدا بيتاً واحداً
لَمَوْلِدٍ ، ولم ينسبه أيضاً ، وهو ينسب إلى أبي العتاهية وإلى أبي نواس ، وهما ممن
لا يُحْتَجُّ بشعره ، ولاندري هل أورد البيت للاستشهاد ، أم أراد به مجرد الاستئناس .

(د) أقوال العرب وأمثالهم :

لم يستشهد إلا بمثلين من أمثال العرب ، وهما أيضاً في مناسبة واحدة ، وهما :
« أَطْرَقَ كَرَأً » و « أَفْتَدَ مَخْنُوقٌ » . وأما أقوال العرب فاستشهد بحوالي ثمانية عشر
قولاً لهم في مناسبات متنوعة .

١٢- اختياراته :

- للمصنف اختيارات موفقة ، نذكر فيما يلي أهمها :
- جعل الفتحة في قولهم : « يابن أمُّ ، ويابن عمَّ » عوضاً من الألف التي هي عوض من الياء المحذوفة ، قال^(١) : « والصحيح أن قولهم يابن أم ، ويابن عم ، يريدون به : يابن أما ، ويابن عما ، بإثبات الألف التي هي عوض من الياء في اللغات المتقدمة ؛ لكونها أخف في الاستعمال ، فلما كثر استعمالهم حذفوا الألف ، وبقيت الفتحة تدل عليها » .
- كما نقل أن هذا النداء بالألف سمي نداء تल्प وترقق^(٢) .
- قوله في بناء المنادى بالسمع والتوقيف ، قال^(٣) : « والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أن يقال : إن العرب قد نطقت بهذه المناديات على هذا الوضع واطرد ذلك في لغاتها ، فصار كل واحد منها مسموعاً على ما هو عليه ، ويكون زيادة الجواب : السماع ، وإن كان ما تقدم قد ذكرته العلماء وفصلته ، وفيه ما فيه ، والله أعلم » .
- أجاز القول بأن « فل » مرخم ، مخالفاً بذلك سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم ، قال^(٤) : « ومن شواذ الترقيم قولهم : يا فلُّ أقبل ، وهذا عند بعضهم ليس بترخيم على الحقيقة ، قال لأنه لو كان ترخيماً حقيقياً لكان يقال : يا فلا ، ولم يعلم بأحد نطق به كذلك ، وإنما حذفوا من هذا الاسم حرفين تخفيفاً ؛ لكثرة استعماله في النداء . والصحيح أنه مرخم ، وإنما لما كثر استعماله عندهم حذفوا منه حرفين

(١) ص : ١٨ ، من النص المحقق .

(٢) ص : ١٨ ، من النص المحقق .

(٣) ص : ٢٣ ، من النص المحقق .

(٤) ص : ٥٠ ، من النص المحقق .

- تخفيفاً ، بدليل أنه لا يستعمل إلا في النداء فقط » .
- أجاز أن يكون ما بعد « إلا » بدلاً مما قبلها في قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ ، قال^(١) : « والذي أحسبه أنه يجوز البديل في مثل هذا بشرط أن يذكر المبدل مع « إلا » ولا يقع خلل فتقول : « لو كان فيهما إلا الله لفسدتا » كما تقول : « ما في الدار أحد إلا زيد » ثم تبديل زيداً من « أحد » فتقول : ما في الدار إلا زيد ؛ لأنهم يذكرون المستثنى إذا كان بدلاً مما قبله ومعه حرف الاستثناء لا محالة لأن يوجب للمستثنى بعد النفي أو ما يجري مجرى النفي ، وهذا مطرد إذا تدبرته بعد النفي ، والامتناع والنهي والاستفهام ، فأما إذا لم يكن ذلك امتنع البديل ؛ لأنه لا يسوغ » .
- وهو في هذا موافق للمبرد^(٢) ، ومخالف لجمهور النحاة الذين يرون أن إعراب « إلا » هنا صفة لقوله ﴿ آلهة ﴾^(٣) .
- استحسانه الفصل بـ « صار » بين فعل التعجب ، و« ما » ، قال^(٤) : « وأنا أستحسن الفصل بـ « صار » ؛ لأن فيها معنى الحال ، وفعل التعجب فيه معنى الحال من حيث الإخبار لا من حيث تقرير المعنى ؛ لأنك إذا قلت : ما أحسن زيداً ، أخبرتني بحسنه في الحال ، بعد أن تقرر عندك في وقت مضى ؛ ولهذا جعله بعض العلماء بمعنى الحال » .
- عبر عن اسم التفضيل بالصفة المشبهة باسم الفاعل^(٥) .

(١) ص : ٨٣ ، من النص المحقق .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٩٩ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٩٩ ، ٦٩٦ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/١ .

(٤) ينظر ص : ١١١ .

(٥) ينظر : ص ١٢٨ ، و ٢٥٨ .

- عَبَّرَ عَنْ « مِثْل » بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، مِثْل : جَاءَ زَيْدٌ مِثْلَ السُّكْرَانِ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا مِثْلَ النَّائِمِ . وَذَلِكَ حِينَ ذَكَرَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِهِ الْحَالُ^(١) .
- عَبَّرَ عَنِ كَلِمَتِي « خَيْرٌ » وَ« شَرٌّ » بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، مِثْل : فَلَانٌ خَيْرٌ مِنْ فَلَانٍ ، وَشَرٌّ مِنْ فَلَانٍ^(٢) .
- تَفْرِيقُهُ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ بِقَوْلِهِ^(٣) : « وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ التَّمْيِيزَ لِتَبْيِينِ الْجِنْسِ ، وَالْحَالُ لِتَبْيِينِ صِفَةِ الْجِنْسِ » .
- اسْتِنْبَاطُهُ الْجَيِّدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ » بِأَنَّ التَّمْيِيزَ حَذَفَ هُنَا لِلْإِبْهَامِ زِيَادَةَ فِي التَّكْلِيفِ^(٤) .
- تَفْرِيقُهُ بَيْنَ الْخَبْرِ وَالتَّمْيِيزِ إِذْ قَالَ عَنِ التَّمْيِيزِ^(٥) : « وَإِنَّمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْخَبْرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَبْيِينٌ لِدَاتِ الْمَيِّزِ كَمَا كَانَ الْخَبْرُ تَبْيِينًا لَصِفَةِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ ، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْخَبْرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْتَقًّا أَوْ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَشْتَقِّ ، وَالتَّمْيِيزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَامِدًا أَوْ نَائِبًا مِنْ جَامِدٍ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبْرَ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِهِ ، وَالتَّمْيِيزُ قَدْ تَتِمُّ الْفَائِدَةُ قَبْلَهُ ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلَهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبْرَ يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ وَتَأْخِيرَهُ ، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمَيِّزِ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ » .

(١) ينظر ص : ١٢٨ .

(٢) ينظر ص : ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) ينظر ص : ١٣٦ .

(٤) ينظر ص : ١٣٧ .

(٥) ينظر ص : ١٤٤ ، ١٤٥ .

- ومن ذلك قوله في مسألة في باب التمييز^(١): « مسألة: إذا قلت: عندي منوان سمناً ، وقفيزان برأ ، وصاعان تمراً ، جاز أن تستعمل هذا الجنس مضافاً ومنوناً ، فإن استعملته مضافاً كان له معنى ، وإن استعملته منوناً على التمييز كان له معنى آخر فإذا قلت: عندي منوا سمن ، فالذي عندك وعاء السمن لا السمن نفسه ، وكذلك رَطْلُ زَيْتٍ ، تريد به الشيء الذي يوزن به ، وكذلك: صاعاً تمر ، تريد به المكيال الذي يكال به ، فإذا نونت أو أتيت بالنون فالذي عندك هو الشيء المميز ، وهو المكيل أو الموزون أو المسوح على قدر ما يستعمل في الكلام وفي المفرد » .
- ذكره « لَعَلَّ » بمعنى الاستفهام^(٢)، قال ابن السراج^(٣): « وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل » .
- وهو لا يَعَدُّ « رُبَّ » حرفاً شبيهاً بالزائد ، بل يَعْلقُها ، وجعل فصلاً خاصاً للحديث عن العامل في « رُبَّ » وتعلقها به ، وجعل الفعل العامل فيها أكثر ما يكون محذوفاً في نية الموجود ، وربما ذكر تأكيداً ، ومثل له قائلاً^(٤): « فإذا قلت: رب رجل صالح أتيت ، فهو جواب في المعنى لقائل قال لك : ما أتيت رجلاً؟ فالعامل في « رُبَّ » « أتيت » وهو الذي تعلقته به ، بمنزلة : برجل صالح مررت ، والأحسن أن يكون هذا الفعل محذوفاً ؛ لأن المعنى في ابتداء السؤال يدل عليه ، فإن ذكرته جاز . . . » .

(١) ينظر ص : ١٥٤ .

(٢) ينظر ص : ٢٤٣ .

(٣) الأصول : ١٨٥/٢ .

(٤) ينظر ص : ٣٠٥ .

١٣- موقفه من آراء النحاة واختلافهم :

تعرض المصنف إلى كثير من المسائل الخلافية ، لكنه - في الغالب - لا ينسب الآراء والأقوال إلى أصحابها ، مما سبب لي بعض العناء أثناء التحقيق . فما أكثر ما يقول : « ومنهم من يقول كذا وبعضهم يقول كذا وبعض العلماء ذهب إلى كذا وكذا . . . الخ . . . » وسواء كان الخلاف بين فريقين أو أكثر أو عالمين أو أكثر .

كانت السمة الغالبة على المصنف بالنسبة للمسائل الخلافية أن يعرض آراء النحاة وأقوالهم وخلافاتهم ، ثم يحاول أن يتخذ طريقاً أو مذهباً وسطاً ، يستخلصه من مذهبين أو أكثر ، أو أنه يعرض مذهبين فأكثر ثم يختار مذهباً يراه وسطاً مما عرضه من المذاهب مثال ذلك إيراد الخلاف في القياس على أداتي الإغراء « دونك وعندك » غيرهما من الظروف^(١) ، والخلاف ذكره ابن بابشاذ في شرحه للجمل قائلاً^(٢) : « واختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاثة - يعني : عليك وإليك ودونك - أم لا يقاس ؟ فمذهب الأكثر أن لا يقاس عليها سائر الظروف ، لا يقال : تحتك زيداً ، وأمامك بكرأ ، ووراءك محمداً . وأجاز بعضهم ذلك ، وجعله قياساً مستمراً في سائر الظروف . ولو كان قياساً مستمراً لجاز مع ظروف الزمان ، من نحو : يومك زيداً ، وساعتك عمراً ، وفي عدم ذلك دليل على ضعف من قال ، لأن علة الظرفية موجودة في الكل . فإن قال قائل : إنما أجزى من الظروف في الإغراء ما جاز أن يكون خبراً ، وأنت لا تخبر بالزمان عن الجثث ، فلا يصح أن يغرى بها ، قيل : هذا باطل بأسماء الأفعال من نحو : تراك زيداً ، وتراك عمراً ، لأنك تعملها على ما ذكرنا ، ومع ذلك لا يخبر بها ، كما لا يخبر

(١) ص : ١٥٧ ، وينظر فيها التعليق رقم (٣) .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٤ .

بأفعال الأمر ، فكذلك كان حمل هذه الثلاثة على المسموع به أولى من اتساع في القياس » .

فذكر المصنف أن مذهب الأكثر عدم القياس ، وأن قوماً أجازوا القياس ، ثم اتخذ مذهباً وسطاً بينهما قائلاً^(١) : « وأنا أذكر ههنا مذهباً بين المذهبين ، وهو : أن الظروف على ضربين : ظرف مكان وظرف زمان ، فظرف المكان يجوز فيه القياس ؛ لأن الغرض بالإغراء هو إصاق الفعل بالمفعول المغرى به حين يقرب من المغرى به ، فيدنو منه ، والواحد منا يجد ذلك في نفسه في قولك : عندك زيداً ، أو : دونك زيداً ، إذا قرب منه فيقاس عليه أمامك زيداً ، وخلفك عمراً ، إذ لا مانع من ذلك ، وقد ورد مثل ذلك في أشعار العرب ، قال الشاعر :

رَجَوْتُ سِقَاطِي وَاعْتَلَالِي وَنَبَوْتِي وَرَاءَكَ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدًا

فقوله : « وراءك » إغراء بالتأخر عنه بلا خلاف ، غير أنه قد يذكر لازماً ومتعدياً . فأما ظروف الزمان فلا يجوز القياس عليها ، إذ هذه العلة الموجودة في هذه الأدوات التي تنصب الاسم المغرى به - وهي التي يسميها العلماء أدوات الإغراء على الحقيقة - غير موجودة في ظروف الزمان » .

ومثال آخر ، وهو في الخلاف في أي الحروف النواصب هو الأصل ، وأبها محمول عليه ، والخلاف متناثر في كتب النحاة ، قال السيرافي^(٢) : « . . . ولن ، وكبي ، وإذن ، محمولة على أن في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال . . . » وقال ابن بابشاذ^(٣) : « والأصل في هذه الحروف الناصبة أن ؛ لأنها تنصب ظاهرة ومقدرة ، ويتسع فيها

(١) ص : ١٥٨ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي : ١٨٨/٣ .

(٣) شرح الجمل : ق ١٣٨ .

ما لا يَتَسَعُ في غيرها ، وليس كذلك غيرها « وقال الحيدرة^(١) : « ... فالأصل منها الأربعة الأول ، وهي : أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِذَنْ ؛ لأنها تعمل بأنفسها ، وما عداها محمول على أن يعمل بمعناها ... » وقال ابن يعيش في شرح المفصل^(٢) : « والأصل من هذه الأربعة أَنْ ، وسائر النواصب محمولة عليها ... » .

فذكر المصنف أن منهم من يقول : إن الأصل « أَنْ وَلَنْ وَإِذَنْ وَكَيَّ » والباقي محمول عليها ، ومنهم من يقول إن الأصل « أَنْ وَلَنْ » والباقي محمول عليها ، ومنهم من يقول إن الأصل « أَنْ » وحدها ، والباقي محمول عليها . ثم ذكر حجج كل فريق والاعتراضات التي ترد عليه ، ثم اختار من هذه المذاهب الثلاثة مذهباً وسطاً قائلاً^(٣) : « ... فالمذهب الأوسط أقرب إلى التحقيق ، وهو مذهب من يقول : إن الأصل « أَنْ ، وَلَنْ » ؛ لوجهين :

أحدهما : أن ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير « أَنْ » .
والثاني : أن الأفعال موجبةٌ ومنفيةٌ ، فـ « أَنْ » موضوعة للإيجاب ، و « لَنْ » موضوعة للنفي ، فكأنهما بمنزلة النقيضين المتعاورين للعمل . وهذا تأييد منه للتوسط وميل إليه .

وكان أحياناً يعرض الخلاف ، ويسوق حجج كل فريق وأدلتهم ، ويدافع عن مذهب معين منها ، وذلك كعرضه الخلاف في الناصب للمستثنى من الموجب ، والخلاف أورده ابن الأتباري في الإنصاف ، قال^(٤) : « اختلف الكوفيون في العامل في المستثنى النصب نحو : قام القوم إلا زيداً ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » ، وإليه ذهب أبو

(١) كشف المشكل : ٥٣٥/١ .

(٢) شرح المفصل : ١٥/٧ .

(٣) ص : ١٧٢ .

(٤) الإنصاف : ٢٦٠/١ .

العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من « إن » و« لا » ، ثم خفت « إن » وأدغمت في « لا » ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن ٠٠٠ وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط « إلا » .

فذكر المصنف الخلاف قائلاً^(١) : « المستثنى من الموجب : وحكمه أنه لا يكون إلا منصوباً أبداً ، وقد اختلف في الناصب له ، فقال الخليل : إن الناصب له الفعل الذي قبل « إلا » دون إلا واحتج على ذلك بأن قال : إذا قلت : جاء الناس غير زيد ، ف« غير » منصوب بالإجماع وليس في الكلام ما ينصبه غير الفعل .

وقال غيره محتجاً عليه : إنه لو كان كذلك لُنصبه في قولك : ما جاء إلا زيد ، وهذه حجة غير مستقيمة لأن زيدا فاعل حقيقي يجب على كل حال ، وقولك : جاء الناس إلا زيدا ، قد استكمل الفعل فاعله ، وبقي « زيد » منصوباً بغير ناصب في اللفظ فعدي إليه الفعل بتقوية « إلا » بعد أن صح فاعل الفعل ، وهو « الناس » ، وقولك : ما جاء إلا زيد ، ليس له فاعل إلا « زيد » وذكر الفاعل واجب ، والمفعول فضلة قد تذكر وقد لا تذكر . ثم أورد اعتراضين آخرين على الخليل ورد عليهما ووضع العلة في ذلك^(٢) .

وكان في بعض الأحيان يشير إشارة عابرة مجملة إلى وجود خلاف في مسألة ما دون تفصيل أو تعليل ، وذلك كقوله حين تعرض للعامل في الحال فذكر أن بعض

(١) ص : ٧٢ ، والخلاف ذكره ابن الأثير في الإنصاف : ٢٦٠/١ ، والعكبري في التبيين : ٣٩٩ .

(٢) ينظر ص : ٧٢ ، ٧٣ .

المعاني تعمل في الحال وذكر بعضها ثم قال^(١) : « وفي التمني والترجي خلاف ، منهم من يعملهما ، ومنهم من لا يعملهما » وقد أجاز إعمالهما سيبويه ووافقه أغلب النحاة ، قال سيبويه^(٢) : « ... وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائماً ، ولعل هذا زيد ذاهباً ... وأنت في ليت تمناه في الحال ... وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب . فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ... » . ومنعه الرضي في شرح الكافية متابعاً للأخفش، قال^(٣) : « وأما حرفا التمني والترجي ، نحو : ليتك قائماً في الدار ، ولعلك جالساً عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ؛ لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش ... لكون مضمونه هو المقيد » .

ومن منهجه - رحمه الله - أن يعرض الخلاف والأقوال ، ثم يتوقف فيه ، مثال ذلك مسألة نصب « فاستريحا » في قول الشاعر :

سَأْتُرِكَ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

قال^(٤) : « في هذا البيت أقوال :

منهم من يقول : نصب « فاستريح » في جواب الإيجاب ضرورة على غير قياس .

ومنهم من يقول : في قوله : « سأترك منزلي » معنى الأمر ، كأنه يأمر نفسه فيريد : ليكن مني ترك منزلي ولحاقي بالحجاز فاستريح .

ومنهم من يجوز النصب بالفاء في الواجب بشرط أن يكون ما قبلها سبباً لما

(١) ص : ١٢٦ .

(٢) الكتاب : ١٤٨/٢ ، وينظر : الخصائص : ٢٧٥/٢ ، والمفصل : ٧٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٠١/١ ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان : ١٩٩ .

(٤) ص : ٢٤١ .

بعدها ، وإلا فلا ، ويقول : ترك منزله ولحاقه بالحجاز سبب لراحته .
ومن منهجه أن يعرض آراء النحاة ثم يحتج لكل فريق بقوله : « وحجة من يقول
كذا وكذا . . . » .

وكان في بعض الأحيان يذكر مذهبين ، ثم يصحح أحدهما ويميل إليه ، يغلب أن
يكون المذهب المصحح بصرياً ، كالتخلاف في عمل « حتى » هل هي عاملة بنفسها أم
بتضمن « إلى » في حالة الجر ، أو بتضمن « أن » في حالة النصب ، فذكر قول
الكوفيين ، وهو أن العمل في اللفظ بها . ثم ذكر قول البصريين ، وهو أن العمل بما
حلت محله أو تضمنته ، ثم قال^(١) : « وهو الصحيح فيما أحسبه . . . » ثم دلل له .
وقال ابن الأنباري^(٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من
غير تقدير أن ، نحو : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس ،
وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته
حتى الصيف . وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها
بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل
بعدها منصوب بتقدير أن ، والاسم بعدها مجرور بها » .

وفي بعض الأحيان يذكر رأي النحوي ثم يفنده ويرد عليه ، ويبطل حجته ، فقد
رد في مواطن عديدة على عدد من النحاة ، من ذلك :

رده على سيبويه في بعض المسائل ، كمسألة « ما عدا وما خلا » قال سيبويه^(٣) :
« وتقول أتاني القوم ماعدا زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً . فما هنا اسم ، وخلا وعدا

(١) ص : ٢١٩ .

(٢) الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، وينظر شرح الرضي : ٢٤٠/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٤٩/٢ .

صلة له كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيداً ، مثلته بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى ، إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء « وقال المصنف ^(١) : « وما فيهما اسم على ما ذكره سيبويه وغيره ، وأنا أستبعد كونها اسماً ؛ لأن « ما » إذا كانت اسماً فلا بد لها من موضع من الإعراب ، وهو لا يسوغ تقديرها بشيء من الإعراب ؛ لأنه لا عامل يعمل فيها ، فأما قول سيبويه قال : إذا ما مثلت ما خلا وما عدا ، فجعلته اسماً غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيداً ، في قولك : أتاني القوم ما عدا زيداً . فهذا كلام لا أجد تحته شيئاً من الفائدة لأنصب مجاوزتهم بغير عامل ، وخرج عن معنى الاستثناء والذي أراه أن ما في ما خلا وما عدا ، حرف صلة لا موضع لها من الإعراب . . . » .

كما ضعف أقوال بعض النحاة ، كتضعيفه قول سيبويه قال ^(٢) : « مسألة : وتقول : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً ، بنصب عمرو ولا يجوز الرفع ؛ لأنك لو رفعت لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكنت تبدل المستثنى من المستثنى منه ؛ لأن عمراً مستثنى من زيد ، فلو أبدلت لخرجت عن معنى الاستثناء ؛ لأنه لا بد أن يخرج الآخر من شيء دخل فيه الأول ، فإن قلت : ما أتاني إلا زيداً إلا أبو عبدالله ، وكان أبو عبدالله هو زيد ، ولكن ذكر تأكيداً ، جاز ذلك ، أو على بدل الغلط ، وهو ضعيف ذكره سيبويه ^(٣) » .

ونسب للسيرافي رأياً ثم ضعفه ، وذلك حين تحدث عن « مذ ومنذ » في حال رفع ما بعدهما ، حيث يكون الكلام جملتين ، الثانية منهما بمنزلة الجواب للسائل ، كقولنا :

(١) ص : ٦٧ .

(٢) ينظر ص : ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) الكتاب : ٣٤١/٢ .

ما رأيتَه ، فيحتمل أن يقال : كم لك من رؤيته ؟ فتقول : مذ يومان ، قال المصنف^(١) :
« ولا موضع للجمله الثانية عند الأكثر ؛ لأنها في حكم الجواب للجمله الأولى ،
والجمله الأولى لا موضع لها من الإعراب ، والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال ،
إلا عند أبي سعيد ، فإنه يجيز أن يكون موضع الجمله الثانية النصب على الحال^(٢) ،
ويقول : إذا قلت : ما رأيتَه مذ يومان ، فكأنك تريد : ما رأيتَه متقدماً ، وهذا
ضعيف » .

وأحياناً يورد اعتراضات على نحاة لم يصرح بهم ، بل يقول : ومنهم من يقول
كذا ، وحجته كذا ، والاعتراض عليه كذا . . .

وقلما صرح بصاحب القول المعترض عليه ، من ذلك اعتراضه على الكوفيين الذين
يقولون بأن الناصب للفعل بعد فاء الجواب هو المخالفة^(٣) .

ومن رده مع عدم تصريحه بالردود عليه قوله في معاني الباء بأنها للمجاوزه
واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَسَلِّ بِهْ خَيْرًا ﴾ ثم قال :^(٤) « ومنهم من يقول :
الباء ههنا على أصلها للإلصاق ، ويقول : معنى « اسأل به » : طالب بالسؤال عنه ،
وفي هذا تعسف » وإذا تأملنا وجدنا هذا الرأي الذي رد عليه هو رأي ابن عصفور^(٥) ،
حيث قال^(٦) : « وكذلك أيضاً من جعلها - يعني الباء - بمعنى عن استدل على ذلك بأنك
تقول : سألت به بمعنى سألت عنه ، قال الله تعالى : ﴿ فَسَلِّ بِهْ خَيْرًا ﴾ ، أي عنه ،

(١) ص : ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) لم أجده في شرحه للكتاب ، وهو في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الرضي : ١٢٢/٢ .

(٣) ينظر : ص : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) ينظر ص : ٢٧٨ .

(٥) ينظر : ص : ٢٧٩ ، والتعليق رقم (١) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٧/١ .

لا حجة في شيء من ذلك ، لأنه قد يتصور أن الباء للسبب ، لأنك إذا سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء وكذلك : « فستل به خبيراً » ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأن طلب السؤال منها عام ، فكأنه قال : إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به وكأنه قال : فاطلب به خبيراً ؛ لأن السؤال طلب في المعنى . » .

١٤- موقفه من المدرستين البصرية والكوفية :

كان المصنف - رحمه الله - ميالاً إلى المذهب البصري ، مؤيداً له بشكل عام ، وهو لا يكاد يُجَوِّزُ قولَ الكوفيين إلا أن يُجَوِّزَ إلى جانبه قول البصريين ، فيجعل القولين جائزين متساويين .

فمن تأييده للمذهب البصري ترجيحه أن كاف التشبيه حرف ، مصححاً ذلك وذاهباً إليه ، قال^(١) : « واعلم أن في كاف التشبيه خلافاً ، فسيبويه وجماعة البصريين يقولون إنها حرف ، ومن خالفهم من الكوفيين يقولون إنها اسم ، ولكل قوم حجة . . . » ثم ذكر حجج الفريقين ، ثم قال^(٢) : « . . . والصحيح قول سيبويه والبصريين ؛ لأن حججهم أقوى ، وحجج من خالفهم غير مستقيمة ، وأنا أبين الكلام فيها . . . » ثم راح يفند حجج الكوفيين واحدة واحدة .

وهو لم يكتف بذلك ، فبعدما ذكر حجج البصريين ، وفند حجج الكوفيين ، أخذ في الدفاع عن البصريين إذ أورد سؤالاً من عنده على الكوفيين هو في صالح المذهب البصري حيث قال : « وهذا احتجاج آخر للبصريين ، وهو أن يقال للكوفيين ومن يعتقد أنها اسم : أهو ظاهر أو غير ظاهر ؟ » ثم راح يفترض بم يجيب الكوفيون ويرد عليهم ، قال : « فإن قالوا : هو اسم ظاهر لم يصح من قبل أن الظاهر لا يكون على حرف واحد ، وإن قالوا : هو غير ظاهر فهو باطل ؛ لأن غير الظاهر لا يجوز أن يضاف إلى ما بعده ، ولا سيما إلى المفردات ، فلم يبقَ إلا أن الكاف حرفٌ في لفظه / لا يتعلق لتضمنه المعنى بلفظه ، وهو اسم في معناه ، ويقدر به « مثل » الذي يفيد التشبيه » .

(١) ص : ٢٩٣ .

(٢) ص : ٢٩٥ .

مثال آخر لموافقة البصريين : موافقته لهم في عمل « حتى » حيث قال^(١) :
« اعلم أن «حتى» إذا جَرَّتْ ففِيهَا خِلافٌ^(٢) ، هل جَرَّتْ بِنَفْسِهَا أم بِتَضْمَنِ «إِلَى» ؟
وكذلك في الناصبة ، هل النصب بِنَفْسِهَا أم بِتَضْمَنِ «أَنَّ» ؟ فقال قوم : إن العمل في
اللفظ بها^(٣) ، وهو يرجع في التحقيق إلى ما عملت بشبهه أو بتضمنه . وقال قوم : إن
العمل بما حلت محله ، أو تضمنته^(٤) ، وهو الصحيح فيما أحسبه . . . » .

ومن تجويزه للمذهبين معاً : عرضه الخلاف بين البصريين والكوفيين في تسمية
الجر « جرأ » فقال^(٥) : « وأما الحديث على المسألة الثانية - وهي في معرفة تسميته
جرأ - فبين البصريين والكوفيين في تسميته خلاف ، فالبصريون يسمونه جرأ ، ووجه
ذلك عندهم أنهم يقولون : إنما سمي جرأ ؛ لأنه لا يكون في الأصل إلا من حرف ،
وذلك الحرف لا يكون إلا بعد فعل في الحقيقة ، وذلك الفعل لا يصل إلى الاسم إلا
بذلك / الحرف ، فكأنه جر الفعل إلى الاسم باتصاله إليه ، فسمي ما عمل فيه ذلك
الحرف باسم ما وضع له ، فهذه تسمية معنوية .

والكوفيون يسمون هذه الحركة خفضاً ، ويقولون إنما سميت خفضاً لأن موضعها
من سفل ، فسميت باسم موضعها ، وهذه تسمية لفظية . وكل ذلك اصطلاح ومواضعة
جائزة » .

ونادراً ما يوافق الكوفيين ، وإذا كان ذلك فإنه لا يكون في مسألة نحوية ،
ولكن في تسمية اصطلاحية ، كالمثال السابق ، وكموافقته لهم في تسمية الواو التي

(١) ص : ٢١٩ .

(٢) الخلاف المذكور في الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ .

(٣) وهو قول الكوفيين كما في الإنصاف .

(٤) وهو قول البصريين كما في الإنصاف .

(٥) ص : ٢٤٦ .

ينتصب بعدها الفعل المستقبل بأنها واو الصرف ، قال^(١) : « . . . وهذا الباب مجرد لمعرفة الواو التي ينتصب معها الفعل المستقبل ، وهي تسمى واو الصرف ، ومعنى ذلك أنها اضطرت عمل « أن » إليها وتضمنتها » . وقد نقل ابن هشام في المغني أنها تسمية الكوفيين^(٢) .

(١) ص : ٢٣٧ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٧٢ .

١٥- مأخذ على المصنف :

مما يؤخذ على المصنف قلة نسبته ، سواء كان ذلك في الشواهد ، أو في المسائل النحوية ، فقد أهمل نسبة كثير من الشواهد الشعرية ، وكثير من المسائل والأقوال النحوية .

ويؤخذ عليه عدم إشارته إلى بعض المراجع التي أفاد منها ، وخصوصاً كتاب الحيدرة « كشف المشكل » إلا إن كان أشار في المقدمة التي سقطت من بداية كتاب « المحيط » في الجزء الأول ، فذلك خارج عن مسئوليته .

ويؤخذ عليه عدم تصريحه بمشايخه المعاصرين الذين أخذ عنهم ، سواء كان في الجزء الثاني أو الأول ، أو حتى في كتبه الأخرى كـ « التهذيب » و « المستنهي » .
ويؤخذ عليه إنكاره رؤية الله سبحانه يوم القيامة ، مخالفاً النصوص الواردة في هذه المسألة من الكتاب والسنة .

ومما يؤخذ على المصنف إطلاقه أحكاماً عامة في قضايا قد تحتل غير ما أطلقه، من ذلك مثلاً في حكم المستثنى المقدم :

قوله^(١) : « وأما المستثنى المقدم ، فحكمه أن يكون منصوباً أيضاً على كل حال . . . » هكذا أطلق الحكم ههنا ، وهو غير مسلم له هذا الإطلاق ، إذ حكى سيبويه فيه الرفع عن العرب ، قال^(٢) : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلاً . . . » . وقال ابن عقيل^(٣) في الحديث عن

(١) ص : ٧٧ ، من النص .

(٢) الكتاب : ٣٣٧/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢١٦/٢ .

المستثنى المقدم : « ٠٠٠ وقد روي رفعه ، فتقول : ما قام إلا زيدُ القوم ، قال سيبويه : حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصر ، وأعربوا الثاني بدلاً من الأول ٠٠٠ ومنه قوله :

فإنهم يرجون منه شفاعته إذالم يكن إلا النبيون شافع

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرفع - وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو : ما قام إلا زيدُ القوم ، ولكن المختار نصبه .

ومن أمثلة إطلاقه وتعميمه قوله^(١) في باب « إذن » عن قوله تعالى : ﴿ فإذأ لا يؤتون الناس نقيراً ﴾ : « ولم يعلم بأحد قرأه بالنصب » وقد قرئ به في الشواذ ، قرأ به ابن مسعود وابن عباس^(٢) . ولو أنه قال : ولم أعلم أحداً قرأ بالنصب لكان أليق .

ومن ذلك تعميمه أن تاء القسم لا تدخل على شيء إلا على اسم الله تعالى^(٣) . وقد حكى عن الأخفش دخولها على اسم الرب ، قال المرادي في الجنى الداني^(٤) : « ٠٠٠ وحكى الأخفش دخولها على الرب ، قالوا : ترب الكعبة ، وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك ، لأنه جاء عنهم : تربي ، وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالرحمن ، وتحياتك ، وذلك شاذ » .

ومما يؤخذ على المصنف خروجه عن المؤلف في بعض الاستعمالات ، كاستعماله « أين » مكان « متى » ، قال في باب التعجب :^(٥) « فصل : وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : وأين يستعمل التعجب ؟ » .

(١) ص : ٢٠٤ من النص .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٦/٤ .

(٣) ينظر : ص : ٢٥٥ من النص .

(٤) الجنى : ٥٧ .

(٥) ص : ٩٥ من النص .

وقال في باب التمييز^(١) : « ويقال في الثالثة : وأين يستعمل ؟ » .

وقال في باب « إذن »^(٢) : « وأين تنصب إذن ؟ » .

ومن خروجه عن المؤلف في الاستعمال : استعماله « بين » مع المعطوف ، قال^(٣) :

« ووجه المشابهة بين النواقص وبين الحروف » وهو أسلوب غير شائع عند النحاة .

١٦ - ما انفرد به المصنف :

انفرد المصنف في بعض المسائل أشير هنا إلى أهمها :

١- قال^(٤) عن « جاري » في قول العجاج :

جاري لا تستنكري عذيري

إنه معرفة بالعلمية وليس بنكرة . ولم ينقل هذا عن أحد غيره . والمشهور عند النحاة

أنها نكرة تعرفت بالنداء . قال سيبويه^(٥) : « وقد يجوز حذف « يا » من النكرة ، وقال

العجاج :

جاري (البيت)

يريد : يا جارية . . . » . وقال السيرافي^(٦) : « . . . وإنما معنى حذف « يا » من

النكرة ، يعني : ما كان نكرة قبل النداء ، فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه ،

ومثل هذا كثير في الكلام » . ونقل الشنتمري نص كلام السيرافي هذا في النكت^(٧) .

(١) ص : ١٣٥ .

(٢) ص : ٢٠٠ .

(٣) ص : ١٧٦ .

(٤) ص : ٣٦ من النص .

(٥) الكتاب : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي : ٦٠ ق/٣ .

(٧) النكت : ٥٦٩/١ .

وقال أبو علي الفارسي^(١): « والترخيم يجيء في الأعلام ، ولا يجيء في الأسماء الشائعة إلا فيما كان [في] واحده تاء التأنيث كقوله :
جاري . . . (البيت) »

وقال ابن السراج^(٢) : « وأما العام فنحو قول العجاج : جاري . . . (البيت) » .
وقال ابن يعيش^(٣) : « فأما قول العجاج : جاري . . . ، فإنه يريد : يا جارية ، فإنما رخمه فحذف تاء التأنيث ، وحذف أداة النداء ضرورة » .

ولم أقف على أحد قال بأن (جاري) في بيت العجاج معرفة بالعلمية .
٢- ومن ذلك إعرابه « سنين » في قوله تعالى : « ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين »
على أنها تمييز ، مستشهداً بقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب البشاشة والفتاء

والمشهور عند النحاة والمعرّبين أنها بدل من « ثلاث » أو عطف بيان على « ثلاث »
وخرجوا البيت المذكور على الضرورة . قال سيبويه^(٤) : « . . . ولو جاز في الكلام
أواضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه : ثلاثة أثوابٍ ، وقال يزيد بن ضبة :
إذا عاش الفتى مائتين عاماً (البيت) » .

وإلى ذلك ذهب المبرد^(٥) ، وابن يعيش الحلبي^(٦) قال : « وهو من ضرورة الشعر » .
وكذلك معربوا القرآن الكريم ، قال الزجاج^(٧) : « جائز أن يكون « سنين » نصباً ،

-
- (١) المسائل العسكرية : ١٦٨ .
 - (٢) الأصول : ٤٦١/١ .
 - (٣) شرح المفصل : ١٦/٢ .
 - (٤) الكتاب : ١٦٢ ، ١٦١/٢ .
 - (٥) المقتضب : ١٦٦/٢ .
 - (٦) شرح المفصل : ٢١/٦ - ٢٣ .
 - (٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ .

وجائز أن يكون جراً ، فأما النصب فعلى معنى : فلبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ،
ويكون على تقدير آخر « سنين » معطوفاً على ثلاث عطف البيان والتوكيد . . . » .
وإلى ذلك ذهب أبو البركات ابن الأنباري^(١) ، ومكي بن أبي طالب^(٢) ، والعكبري^(٣) .
٣- وما انفرد به : تقديره في قوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ على معنى :
لا تعقروا ناقة الله ، أو : احذروا عقر ناقة الله . ولم أجد أحداً من المعربين قدر هذا
التقدير . قال الزجاج^(٤) : « ناقة : منصوب على معنى : ذروا ناقة الله ، كما قال
سبحانه : ﴿ هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ﴾ أي ذروا سقياها »
وقال النحاس^(٥) : « أي احذروا ناقة الله » . وكذلك مكي^(٦) ، وابن الأنباري^(٧) ،
والعكبري^(٨) .

٤- ومن انفردات المصنف قوله في الحديث عن معنى « أو » في قوله تعالى :
﴿ تقتلوهم أو يسلمون ﴾ إنها بمعنى الواو^(٩) ، والمعنى تقاتلونهم ويسلمون . ولم أجد
أحداً من العلماء ذهب إلى هذا المذهب . قال السيرافي^(١٠) : « وأما ﴿ تقتلونهم
أو يسلمون ﴾ فالثاني عطف على الأول ، والذي يقع أحد هذين الأمرين : إما القتال وإما

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١٠٦/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٤٤٠/١ .

(٣) التبيان : ٨٤٤ .

(٤) معاني القرآن وإعراجه : ٣٣٣/٥ .

(٥) إعراب القرآن : ٢٣٨/٥ .

(٦) مشكل إعراب القرآن : ٨٢١/٢ .

(٧) البيان : ٥١٧/٢ .

(٨) التبيان : ١٢٩٠/٢ .

(٩) ص : ٢٢٦ .

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي : ٣/٢١٩ . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٩٠/٣ ، والتبيان :

١١٦٦/٢ .

الإسلام » . وأما « أو » التي بمعنى الواو فذكرها المرادي في الجنى مستشهداً عليها بقول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً

قال^(١) : « أراد : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ؛ لأمن اللبس ، وإلى أن أو تأتي بمعنى الواو ذهب الأخفش والجرمي ، واستدلاً بقوله تعالى : ﴿ أو يزيدون ﴾ [الصفات : ١٤٧] وهو مذهب جماعة من الكوفيين » .

٤- ومن انفراده أنه عد « من » في قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ عطف ببيان على « الرجس » ولم أجد من العلماء من ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف . قال مكّي^(٢) : « من الأوثان : من لإبانة الجنس ، وجعلها الأخفش للتبويض على معنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان . . . » .

٥- ومن غريب ما انفرد به جعله « من » بمعنى « دون » في قوله تعالى : ﴿ وأنا كنا نقعد منها ﴾ ونسب ذلك إلى المفسرين^(٣) . ولم أقف لأحد من المفسرين على مثل هذا القول . قال الزمخشري^(٤) : « قوله : ﴿ نقعد منها ﴾ أي كنا نجد فيها بعض المقاعد خالية من الحرس والشهب . . . » .

٦- وما انفرد به قوله إن الباء بمعنى « من » لبيان الجنس في قول أبي ذؤيب :

شرين بماء البحر ثم ترفعت لدى لجج خضر لهن نثيج

قال^(٥) : « أي شرين من ماء البحر » . والمشهور عند النحاة أنها للتبويض ، أي بعض

(١) الجنى الداني : ٢٢٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٤٩٢/٢ . وينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٤٢٤/٣ ، والتبيان : ٩٤١/٢ .

(٣) ص : ٢٦٧ .

(٤) الكشاف : ١٤٧/٤ .

(٥) ص : ٢٧٩ .

ماء البحر . قال المرادي ^(١) : « ومن ذكره - أي التبويض - الأصمعي ، والفارسي في
التذكرة ، ونقل عن الكوفيين ، وبه قال القتيبي وابن مالك . واستدلوا بقوله تعالى :
﴿ يشرب بها عباد الله ﴾ أي : منها ، وقول الشاعر :
شربن بماء البحر (البيت)

وصف النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الجزء :
اعتمدت على نسخة للكتاب وحيدة ، لم أعثر على غيرها رغم البحث والتنقيب ،
وهي مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء ، من كتب الوقف
برقم : (١٢٠ نحو) ، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية في القاهرة بصورة
ميكروفيلمية عنها ، برقم : (١٣٥) ، فهرس البعثة اليمنية) ، وكذلك مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى برقم (١٧ نحو) .

وهي مكتوبة بخط نسخي جيد . وقد تغير القلم فيها مرات .
وعلى صفحة العنوان تملك باسم المؤلف نفسه ، ولعله بخطه ، إذ في العبارة
ما يدل على ذلك ، ونص التملك : « مالكة الفقيه : سابق الدين محمد بن علي بن
أحمد بن يعيش الصنعاني ، تولى الله مكافأته وأعانه على ما يرضيه . صلى الله
على محمد وآله وسلم » .

وعلى الورقة الأولى تملك باسم : محمد بن يحيى النحوي ، ويحيى بن محمد
النحوي .

وفي الصفحة التي قبل صفحة العنوان قراءة لعدة كتب بعضها بخط ابن
المصنف : « حسين بن محمد بن علي بن يعيش » ، وبعضها بخط : « الحسن بن البقاء »
تلميذ المصنف ، وأستاذ ابنه « الحسين » المذكور ، وبناء على تاريخ هذه القراءات
المثبت بخط الشيخ حسن بن البقاء وهو « ٦٥١ هـ » ، فإن النسخة مكتوبة بكل تأكيد
قبل هذا التاريخ .

وهي نسخة مقابلة ، وعليها تصحيحات ، وتصويبات . ويحتوي الجزء الذي بين
أيدينا على (١٦٤ ورقة) ، وعدد الأسطر مختلف ، يتراوح ما بين (١١ - ١٦)
سطراً في الصفحة الواحدة ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد عشرة .

عملي في التحقيق :

- قمت بنسخ الجزء المطلوب تحقيقه من الكتاب ملتزماً بنص المؤلف ، مع ضبطه بالشكل ، ملتزماً بقواعد الإملاء ورسم الحروف ، ووضعت علامات الترقيم التي تخدم النص ، وتساعد على فهمه .
- رقت الآيات القرآنية ، بأرقامها في المصحف ، وصوبت الأخطاء التي وقعت في الآيات في النص مباشرة مع الإشارة إليها في الهامش ، وعزوت القراءات التي أشار إليها المصنف ، من كتب القراءات المعتمدة وكتب التفسير ، مع نسبة القراءة إلى قارئها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .
- خرجت الأحاديث من مظانها ، وهي قليلة جداً .
- وثقت المسائل النحوية ، وأقوال العلماء - بقدر المستطاع - من الكتب التي يغلب على ظني أن المؤلف أفاد منها ، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة ، كما حرصت على الرجوع إلى كتب الشراح المطولة المتقدمة والمتأخرة .
- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية ، ثم من كتب اللغة والنحو والأدب ، ونسبت الأبيات التي لم ينسبها المصنف إلى أصحابها بقدر المستطاع ، وكنت أشير إلى اختلاف الروايات في موضع الشاهد خاصة .
- كما وثقت الأقوال والأمثال العربية من مظانها ، وأحياناً كنت أخرج الأمثلة النحوية إن وجدت في كتب النحاة المشهورة .
- عرفت بالأعلام غير المشهورين تعريفاً موجزاً مع ذكر مصادر ترجمتهم .

- شرحت الكلمات الغربية في النص ، بالرجوع إلى المعجمات العربية ، وأمهات الكتب ، وشروح الأبيات .
- وضعت بعض العناوين ، وجعلتها بين معقوفات .
- صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب ، ووضعت ثبناً للمصادر والمراجع التي أفدت منها في التحقيق والدراسة ، ثم فهرساً للموضوعات .
- أثبت أرقام صفحات المخطوطة على الهامش الأيسر للنص ، جاعلاً الرمز (أ) لوجه الورقة ، والرمز (ب) لظهرها ، واضعاً الأرقام عند نهايات الصفحات ، ومشيراً لها في صلب النص بخط مائل (/) .

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما زلت في الكتاب منكم
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا مَنْ لَا حَيْثُ شَاءَ لَيْسَ رَاعِي الطَّقِ ^{سابعه}
يَا دُرِّ الْكَوْبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ مَا لَمْ يَأْتِ
بِأَدْيٍ مِنَ الْخُرُوفِ وَمَا لَمْ يَأْتِ مِنَ الْأَدْيِ عَلَى مَنَاقِبِهِ
وَمَا أَحْكَامُ الْحَمِيعِ وَمَا بَدَعَ ذَلِكَ مِنَ التَّوَالُفِ إِلَّا لِدَاكُمُ
الْأَتْمَانِ وَالْأَعْلَابِ وَبِزِيَادَةِ الْخُرُوفِ وَوَحْدَةِ الْخَطِّ
بِالْأَسْمَاءِ كَوْنَهُ إِذَا دَاتُ عَلَى دَاتٍ فِي الْعَالِ بِالصَّوْتِ ^{لأفهام} صَرَ
مِنْ الْخَطِّابِ فِيهَا مِنَ الْعَاقِلِينَ وَمَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَاقِلِينَ
حُطَابِ الْعِمَّاكِرِ وَمَا خَرَى مَحْزَلَهَا وَالنَّدَا وَالِدِّعَا وَالنَّقْوِثَ
نَطَائِرَ وَقَدَّرَ لِحُسْبِ الْكَلَامِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَمِثْلِ الَّذِي
يَتَعَقَّبُ مَا يَسْمَعُ لِأَدْعَاؤِهَا وَقَلْبًا فِي الْعَالِ يَحْتَرَارُ مِنْ
أَسْيَاحَاتِ لِبَطِّ النَّدَا وَيَسْتَرْفِدُهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَهِيَ قَبْلُ

١٦٤
ص ٣٢٢

ولس لليوم من النصف فان نصته على معر بما اراد من اليوم وما اراد
نصف النهار حار لار المعرف نفهم فافهم ذلك من حله احكام
مدومند انهما لا يدخلان على معر لانفاق وقد تقدم

من الحزب والي وبلورة في الثالث
ات معر فخر و القسم

واخير لله وطرة صلواته على محمد وآله

القسم الثاني

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من لا يخيب سائله، يسر ، وأعن، والطف ، [و] صل^(١) على محمد .

(باب النداء)

قال أيده الله تعالى :

يقال فيه : ما النداء ؟ ويكم ينادى من الحروف ؟ وما المنادى من الأسماء ؟
وعلى كم ينقسم المنادى ؟ وما أحكام الجميع ؟ وما يتبع ذلك من السؤالات .

النداءُ حكمٌ يختصُّ بالأسماءِ في الأغلبِ دونَ الأفعالِ والحروفِ . ووجهُ
اختصاصِهِ بالأسماءِ ؛ لكونِهِ إقبالَ ذاتِ على ذاتٍ في الغالبِ بالصَّوتِ لإفهامِ ضربٍ من
الخطابِ فيما بين العاقلين أو ما يقومُ مقامَ العاقلين من خطابِ الأماكنِ أو ما يجري
مجراها .

والنداءُ والدعاءُ والتصويتُ نظائرٌ، وقد تكررُ لتحسينِ الكلامِ ، قال الله
تعالى :^(٢) ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ وقلنا في الغالبِ : احترازاً

(١) في الأصل : « صلي » .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٧١ . وقال أبوحيان في البحر المحيط : ٤٨٤/١ : « وقال علي بن

عيسى : إنما ثنى فقال : ﴿ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ لأن الدعاء طلب الفعل ، والنداء إجابة الصوت » .

ب ٢ مِنْ أَشْيَاءَ جَاءَتْ بِلَفْظِ النَّدَاءِ وَلَيْسَتْ بِمَنَادَاةٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهِيَ مِثْلُ / قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١] : « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :
 إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ لَا نَفَزُ حَتَّى نَرَى جَمَاعِمًا تَحَزُّو
 وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ : (٣) « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعِصَابَةُ » .

أما المضافُ فَهَمْ يَقْدُرُونَ فِيهِ أَعْنِي .

و أما بِكُمْ يُنَادَى مِنَ الْحُرُوفِ فَالْعَرَبُ تُنَادِي بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ : يَا ، وَأَيَّا ،
 وَهَيَّا ، وَآ ، وَأَيُّ ، وَوَا ، وَأَزِيدُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَقْصُورَةٍ . وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً
 أَقْسَامٍ :

قَسْمٌ مِنْهَا يُنَادَى بِهِ الْبَعِيدُ أَصْلًا ، وَالْقَرِيبُ تَوْسَعًا ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْدُونَ بِهَا أَصْوَاتَهُمْ
 لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ وَالْمَعْرُضِ الَّذِي فِي حُكْمِ الْبَعِيدِ ، وَهِيَ : يَا زَيْدُ ، وَأَيَّا زَيْدُ ، وَهَيَّا زَيْدُ ،
 وَأَزِيدُ ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يُدْمَعُ مَعَهَا الصَّوْتُ لِدُعَاءِ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ بَعِيدًا مِنَ الدَّاعِي ، وَهُوَ
 أَصْلٌ مَا وُضِعَتْ لَهُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَقْصُورَةِ ، وَمِنْ
 « أَيُّ » مَخْفِئَةٍ سَاكِنَةٍ الْيَاءِ .

١٣ وَقَسْمٌ مِنْهَا لَا يُنَادَى بِهِ إِلَّا الْقَرِيبُ إِلَيْكَ الْمُقْبِلُ عَلَيْكَ ، وَهُوَ : أَيُّ زَيْدُ ، وَأَزِيدُ ،
 هَذَانِ الْحَرْفَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَادَى بِهِمَا الْبَعِيدُ ، وَلَا يَحْلُلَنَّ مَحَلَّ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا
 حَلَّتْ مَحَلَّهُمَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَ ذَلِكَ فِيهِمَا وَجَازَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ؛ لِكَوْنِ الْأَرْبَعَةِ

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد : ٤٦٣/٢ بلفظ : « إنا معشر ... » .

(٢) لم أجده . وبنو « منقر » بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف والراء : قوم من قميم . ينظر : اللباب
 في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ٢٦٤/٣ ، والأنساب للسمعاني : ٤٥٩/١٢ ، وفي نهاية الأرب
 للقلقشندي : ٣٨٠ قال : « بنو منقر - بكسر الميم وفتح القاف - بطن من قميم القحطانية ، وهم بنو
 منقر بن عبيد بن مقاعس » وجعلهم كحالة في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : ١١٤٧/٣ من
 العدنانية .

(٣) من أمثلة الكتاب : ٣٢/٢ ، ١٧٠/٣ ، والتنخير : ٣٥٩/١ ، ٣٢٩/٣ .

لازمة أصل النداء ، وهو مدُّ الصَّوْتِ بالمنادى لبعده ، هذا أصل ما وُضِعَتْ له ، وهذان الحرفان ما استعملتا في نداء القريب إلا تأكيداً ، وقد أشار إلى مثل ذلك سيبويه في كتابه الجامع^(١) .

والقسم الثالث من هذه الحروف حرف واحد ، وهو لا يستعمله العرب إلا في نداء الندبة ، عند استعظام الأشياء الحادثة ونزول ما يتوجع له ويتفجع منه ، وهو «وا» بلا خلاف و«يا» بخلاف على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما المنادى من الأسماء ، فاعلم أن الأسماء على ضربين، ضربٌ ينادى ، وضربٌ لا ينادى :

فالذي ينادى هو ما يصحُّ أن يُشارَ إليه ، وهو الظاهرات ، والمبهمات/؛ لصحة الإشارة إليها؛ لأنَّ النداء كالإشارة في المعنى .

والضرب الذي لا ينادى هو ما لا يصحُّ الإشارة إليه كالمضمرات ، وما في حكمها من الأسماء المشككة ؛ وتعليل ذلك أن في النداء ضرباً من التعريف لحقَّ القصد والمضمراتُ أعرفُّ المعارفِ ، وتعليل ذلك في المشككات أنها غيرُ متمكنة في الاسمية ، فتقبل عليها في النداء .

نعني من المشككة كأسماء الأفعال ، والظروف التي هي غيرُ متمكنة ، نحو : إذ ، وإذا ، ومَتَى ، وأَيْنَ ، وأَنْتَى ، وأَيَّانَ ، وما جرى مجرى هذه كأسماء الاستفهام والشرط ، وما شابه هذه مما لا يتمكَّن ولا يُشبه الظاهر بلفظ ولا اشتقاق .

(فصل) : و أما على كمَّ ينقسمُ المنادى من الأسماء فهو ينقسمُ على قسمين : معربٌ

(١) الكتاب : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

ومبني .

(وهذا بابُ العربِ من المناديات)

وفيه أربعة أسئلة : يقالُ فيه : كمُ العربُ من المناديات ؟ وما إعرابهُ ؟ ولمُ خصَّ بالنصبِ ؟ وما حكمُ التَّابعِ بعدهُ ؟ .

أ ٤ أما : كمُ العربُ / من المناديات ؟ فثلاثةُ أصنافٍ وهي : المضافُ ، والمُشبهُ بالمضافِ ، والنكرةُ التي هي غيرُ مقصودةٍ ولا مضافةٍ .

فالمضافُ نحو قولك : يا عبدَ اللهِ ، وباصحابِ القَوْمِ ، قال اللهُ تعالى^(١) : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ وقال الشاعر^(٢) :

* يادَارُ مِيَّةً بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ *

(١) من سورة الأحزاب : الآية رقم : ١٣ .

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني ، في ديوانه : ١٤ من قصيدته التي يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه بما بلغه عنه فيما وشى به بنو قريظ في أمر المتجرِّدة . وقام البيت :
أقوتُ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ *

والشاهد في الكتاب : ٣٢١/٢ ، وشرح أبياته : ٥٤/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٢٤/١ ، ومجالس ثعلب : ٤٣٥/٢ ، والمحتسب : ٢٥١/١ ، وشرح القصائد السبع : ٢٦٢ ، ٢٩٧ ، ٤٣٧ ، والأمالي الشجرية : ٢٧٤/١ ، والخزانة : ١٢٥/٤ ، ٣٢/١١ . والمخاطب هنا ما أجري مجرى العاقلين وهو « دار مية » والعلياء : كل مكان مشرف ، والسند : ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح . وأقوت : خلت . ينظر : الصحاح : (علا . سند . قوى) .

والمشبهُ بالمضافِ هو المشتقُّ من أسماءِ الفاعلينِ وأسماءِ المفعولينِ، نحو قولك :
يا ضارباً زيداً ، ويا شاتماً عمراً ، ويا طالعاً الجبلَ ، ويا محموداً في طرائقه ، ويا سالكاً
في طرائقك ، ويا مشكوراً على سعيه .

وبعضُ العلماءِ يُسمِّي هذا المنادى « الطويلَ »^(١) وإنما سُمِّيَ مشبهاً بالمضافِ
لِلزُّومِ ما هو معمولٌ له كما يلزمُ المضافُ ما هو مضافٌ إليه .

وسُمِّيَ على القولِ الثاني المنادى الطويلَ ؛ لِطُولِ الكلامِ بالألفاظِ معَ حرفِ النداءِ
بخلافِ أنْ تقولَ : يا زيدُ ، وهو نكرةٌ في التحقيقِ .

٤ ب والنكرةُ التي هي غيرُ مقصودةٍ ولا مضافةٍ نحو : / يا رجلاً من همدانَ ، إذا لم

ترد رجلاً بعينه ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿ يَحْسِرَةُ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ وقال الشاعر^(٣) :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وَمِنْ شَرَطِ هَذِهِ النِّكَرَةِ أَنْ تُخَصَّصَ ضَرْبًا مِنَ التَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَإِنْ قُصِدَتْ

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٧٥/١ ، والمرجّل : ١٩١ ، ١٩٣ ، وكشف المشكل : ١/٥٢٠ ،
والمقرب : ١٩٢ .

(٢) من سورة يس : الآية رقم : ٣٠ .

(٣) نسب هذا البيت إلى الأحوص ، ينظر هامش صفحة : ٢٣٩ من شعر الأحوص .

وذات عرقٍ : هو ميقات أهل العراق للإحرام بالحج ، كما في المرصع لابن الأثير : ٢٥٨ ، وقال ياقوت في
معجم البلدان : ١٠٧/٤ : « وذات عرقٍ مهلُ أهلِ العراق وهو الحد بين نجد وتهامة ... » والنخلة كناية
عن المرأة .

و«الأحوص» : من الحوص في العينين ، بهمليتين ، وهو ضيق في مؤخر العين وقيل في إحدى العينين
- وبه لقب الشاعر - واسمه الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت... الخزانة : ١٦/٢ .
والشاهد في مجالس ثعلب : ١٩٨/١ ، والأصول : ٣٢٦/١ ، والجمل : ١٤٨ ، وشرحه لابن عصفور
٨٤/٢ ، والحلل : ١٨٩ ، والمسائل البصريات : ٦٣٦/١ ، والخصائص : ١٨٦/٢ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي : ٨٠٥/٢ ، والأمالى الشجرية : ١٨٠/١ ، وكشف المشكل : ٥٢٢/١ ، والتهذيب الوسيط
: ١٦٥ ، وشرح شواهد المغني : ٣٦٤/١ ، ٧٧٧/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٢/٦ ، ١٠٣ . ويروى العجز :

* بُرُودَ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ *

بُنِيَتْ عَلَيَّ مَا يَأْتِي بَيَانَهُ .

(فصل) : وإعراب هذه الأصناف الثلاثة النصب على كل حال في جميع لغة العرب بغير خلاف فيها بأنفسها ، وإنما الخلاف في التابع بعدها على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما لم خصت بالنصب ؟ فلأنها في الأصل منصوبة بفعل متروك إظهاره . وبعض العلماء^(١) يسمي هذه : المنصوبات بالفعل المتروك إظهاره ، فإذا قلت : يا عبد الله ، فالمعنى ناديت عبد الله ، أو دعوت عبد الله ، فحذف الفعل وناب حرف النداء منابه ؛ اختصاراً وإيجازاً ، فالفعل أصلٌ وحرف النداء فرعٌ عليه ؛ لكونه بدلاً منه ، وهذا من عجيب لغة العرب وفصيحتها ، أن يعود الفرع أولى بالاستعمال من الأصل ، كل ذلك ليس إلا لطلب الاختصار والإيجاز ، وتقليل الألفاظ مع صحة المعنى ، وكثرة استعمال ذلك حتى صار أصلاً عندهم ؛ لأنه لا يفهم النداء إلا إذا قال المنادي : يا زيد ، فإذا قال : أنادي زيداً ، أو دعوت زيداً ، اشتبه الخبر بالنداء عند إطلاق اللفظ ، إلا أن بعضهم^(٢) يجوز ذلك ، ويشترط مد الصوت ، وهو قليل ، لا يوجد في

(١) ينظر : الكتاب : ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ ، والمفصل : ٤٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٢٧/١ .

(٢) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣/٣٣ : « قد أجمعوا أن النداء ليس بخبر ، وقولنا : أدعو وأنادي إخبار عن نفسك . . . » وقال ابن شاذ في شرحه للجمل : ق : ١١٦ : « قال أبو علي : النداء خبر من وجه يعني أنه مع الصفات بمنزلة الأخبار ، ومع غير الصفات بمنزلة غير الأخبار ، فإذا قلت لإتسان : يا صادق أو يا كاذب صلح أن يجاب هذا بصدق أو كذب فكان خبراً من هذا الوجه ، وليس كذلك إذا قلت : يا زيد ويا عمرو . . . »

لغة العرب فيما أحسب والله أعلم . فأمّا قول الله تعالى^(١) : ﴿ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا
أَشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾ فهذا إخبارٌ بالافتقار وليس بِنداءٍ ، كأنه يريدُ : إنما أَدْعُو رَبِّي إِلَهًا
معبودًا ولا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ، والله أعلم .

(فصل) : وَأَمَّا حُكْمُ التَّابِعِ بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، فَالتَّابِعُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا
أَوْ مُفْرَدًا / ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى كُلِّ حَالٍ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَصَابَ
ب
الَلْفُظَّ وَالْمَعْنَى ؛ أَمَا الَلْفُظُّ فَلِأَنَّ لَفْظَ مَا قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ ، وَأَمَا الْمَعْنَى فَلِحَقِّ أَنْ الْمَنْصُوبَ
مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى لِلْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ فِي التَّابِعِ الْمُضَافِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ
وَصَاحِبَهُ ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ كَثِيرَ الْمَالِ ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ أَخَا زَيْدٍ ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ نَفْسَكَ ، وَكَذَلِكَ
سَائِرُهَا .

وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مُفْرَدًا ، لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَ مَنْصُوبًا أَيْضًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِإِصَابَةِ الَلْفِ وَالْمَعْنَى ، فَتَقُولُ :
يَا صَاحِبَنَا الْكَرِيمَ أَقْبَلَ ، وَكَذَلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَالْوَاصِلَ مَعَكَ أَقْبَلًا ، لَا يَكُونُ إِلَّا النِّصْبُ ،
إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ رَوَاهَا سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ الْجَمَاعِ^(٢) عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَهِيَ :
يَا عَبْدَ اللَّهِ وَالرَّجُلُ بِالرَّفْعِ ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَيَارْجُلُ / وَيُنَوِي طَرْحَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
١٦

(١) من سورة الجن : الآية رقم : ٢٠ .

(٢) جاء في الكتاب : ١٨٦/٢ : « وقال الخليل - رحمه الله - : من قال يا زيد والنضر ، فنصب فإنما
ينصب أن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون :
يا زيد والنضر . وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ فرفع .

ويقولون : يا عمرو والحارث ، قال الخليل - رحمه الله - هو القياس كأنه قال : يا حارث... » وينظر
المقتضب : ٢١٢/٤ ، ٢١٣ . وقال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣/٣٧ « والنصب في ﴿ يا جبال
أوبي معه والطير ﴾ الاختيار على مذهب أبي العباس ؛ لأنه بمنزلة يا زيد والرجل لأنه ليس يعلم
وقال : « إن قال قائل : لم جاز دخول « يا » على هذا ولا يجوز دخولها على الألف واللام ؛ فأحسن
ما يقال فيه ما قاله المازني ، وهو أن أصل هذا أن تشير به إلى واحد لواحد فلما دعوته =

وهذا قولٌ ضَعِيفٌ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وهذا لا يكونُ - أعني التابعَ على المضافِ بالألفِ واللامِ - إِلَّا في النَّعْتِ وَالْعَطْفِ .

فأما البَدَلُ والتأكيدُ فلا يَتَّبَعُ بهما ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذلكَ في البَدَلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَدَلًا حَلَّ مَحَلَّ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، ولو حَلَّ مَحَلَّهُ لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَدْخُلَ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَنْصُوبًا وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذلكَ في التَّأكِيدِ لِأَنَّ أَدْوَاتِ التَّأكِيدِ كُلَّهَا تُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَوَلَامٍ ؛ لِكُونِهَا "تَجْرِي مَجْرَى الْمَعَارِفِ" .

هذا إِذَا كَانَ مَعَ التَّابِعِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَلْفٌ وَوَلَامٌ وَكَانَ عَلَمًا كُنْتَ مَخِيرًا بَيْنَ الرَّفْعِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالنَّصْبِ بِتَنْوِينٍ وَهُوَ الْأَحْسَنُ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْعَطْفِ خَاصَّةً ، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا وَزَيْدًا [وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى لَفْظِ إِعْرَابٍ صَحِيحٍ ، فَصَحَّ / مَعَهُ التَّنْوِينُ] [وَأَمَّا الرَّفْعُ : فَكَأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ لِلثَّانِي ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَيَا زَيْدًا فَلَمْ تَنْوُنْ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةً بِنَاءٍ فَافْتَهَمَ ذَلِكَ .

= نزعته منه الإشارة التي كانت فيه ، فالزمته إشارة النداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ... « ويلاحظ أن المصنف مثل المضاف ، وسيبويه مثل المفرد العلم .

(١) في الأصل : « لكونهما » .

وقد يكونُ المنادى مضافاً إلى ياءِ النفسِ ، وهذا بابُه :

(باب المنادى المضاف إلى ياء النفس)

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياءِ النفسِ جازَ لكَ فيها خمسةُ أوجهٍ :

الوجهُ الأولُ : - وهو أجودُها وأفصحُها - أنْ تحذفَ الياءَ وتبدي الكسرةَ تدلُّ عليها ، فتقول : يا غلامِ أقبلْ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَقِيلَ لِـرَبِّ ﴿ وقال تعالى^(٢) : ﴿ رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا ﴾ أي : يا رَبِّ ، وقال تعالى^(٣) : ﴿ يَلْعَبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ وكذلك جميعُ ما وردَ في القرآنِ الكريمِ بحذفِ الياءِ^(٤) ، فدلَّ ذلكَ على أنه أفصحُ اللغاتِ الخمسِ ، وإنما جازَ حذفُ الياءِ ههنا لِشَبْهِهَا بِالتَّنْوِينِ على ما رواهُ سيبويه^(٥) ، ووجهُ المشابهةِ بينهما أنَّ التَّنوينَ حرفٌ ساكنٌ في آخرِ الاسمِ لا يُوقِفُ عَلَيْهِ بلْ يُحذفُ ، والياءُ حرفٌ ساكنٌ أيضاً معَ الرفعِ / والجرِّ ؛ فكما حُذِفَ التَّنوينُ حُذِفَتِ الياءُ ، لَكِنَّ حُذْفَ التَّنوينِ وجوبٌ وحذفُ الياءِ جوازٌ مستحسنٌ .

١٧

ودليلٌ ثانٍ* : وهو أن التَّنوينَ إذا كان بعده ساكنٌ حُرِّكَ بالكسْرِ ، أو حُذِفَ على مذهبٍ منْ يُجيزُ الحذفَ^(٦) ، وذلكَ مثلُ قولك : هذا زيدُ العاقلُ ، وكذلك الياءُ تحذفُ

(١) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٨٨ .

(٢) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٨٩ .

(٣) من سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ . وفي الأصل : « يا عبادي » .

(٤) لعل المصنف يقصد هنا على بعض القراءات ؛ لأنه سيورد بعد قليل أن أبا عمرو قرأ : ﴿ يا عبادي

فاتقون ﴾ بإثبات الياء وهي قراءة سبعية .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٠٩ . * في الأصل : « ثانياً »

(٦) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٩ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤٦ .

أيضاً لالتقاء الساكنين في مثل قولك : هذا قاضي البصرة ، فالياءُ محذوفةٌ في اللفظ لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يقول^(١) : إنما جاز حذف الياء ههنا تخفيفاً لما في الياء من الثقل ، ولأنَّ حذفها لا يُخلُّ بالاسم ، ولا يُشكِّلُ بغيره ، والكلمة العربية إذا قلت حروفها ، وخفت ، ولم تُخلِّ باللفظ ولا المعنى أولى بالاستعمال وأسهل بالنطق من الكلمة التي تكثر حروفها . وفائدة هذا أن العربَ تجتهد في تقليل الألفاظ والحروف مع بلوغ الغرض في المعاني ، ولهم في ذلك كلام يطول شرحه . وقد بين لك أن حذف الياء / أولى من إثباتها ، وعند حذفها يجب إبقاء الكسرة تدل عليها ؛ وإنما وجب إبقاء الكسرة لأمرين :

أحدهما : أن يُعلم أن الاسم مع الكسرة مضاف إلى الياء لأنه لو لم يكن مكسوراً لكان موقوفاً ، أو مرفوعاً ، أو منصوباً ، وكل هذه تنافي الإضافة، وينتقض [بها] أصل الإعراب ، واشتقاق التصريف في اللفظ .

والأمر الثاني : أن ياء النفس تطالب ما قبلها في الصحيح أن يكون مكسوراً فطرةً من الله سبحانه ، لا يمكن دفعها في النطق ، فإذا جاز حذف الياء لما تقدم من التعليل لم يجز حذف الكسرة ؛ لأنه لا دليل عليها ولا تعليل سوغ حذفها .

فأما مارواه سيبويه عن بعض العرب أنه يقول :^(٢) يارب اغفر لي ، بضم الباء ويا قوم لا / تفعلوا^(٣) ، فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن هذا من الشاذ النادر^(٤) الذي لا حكم له ولا يعمل عليه .

والثاني : أنه يجوز أن يكون غرض هذا المنادي القصد والإقبال ، كسائر النكرات المقصودة ، والله أعلم .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ ، وقال الرضي في شرح الكافية : ١٤٧/١ : « وأما يا غلام

بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف ... » .

(٢) الكتاب : ٢٠٩/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) في قوله « من الشاذ » نظر ؛ فقد قرأ أبو جعفر في آخر سورة الأنبياء : « قال رب احكم بالحق » بضم

الباء . قال في النشر ٣٢٥/٢ : « ووجهه : أنه لغة معروفة جائزة في نحو : يا غلامي ؛ تنبيهاً على

الضم ، وأنت تنوي الإضافة ، وليس على أنه منادى مفرد ، كما ذكره أبو الفضل الرازي ؛ لأن هذا

ليس من نداء النكرة المقبل عليها ... » .

فإن اعتراض معترضٍ فقال: لِمَ لا يجوزُ ذلكَ في مثلِ قولِكَ : جاءَ غلامي ،
وعندهمُ أنه لا يجوزُ حذفُ الياءِ ههنا ؟

فالجوابُ : أنه جازَ ذلكَ في النداءِ ، ولم يَجْزُ في خِلافِهِ لكثرةِ استعمالِهِمُ لذلكَ
في النداءِ ، وكثرةِ الاستعمالِ عندَ العربِ له تأثيرٌ قويٌّ يجعلونَ به الفرعَ أصلاً مستعملاً ،
والأصلَ مهملاً ، وتحتَ هذا كلامٌ يطولُ تفصيلُهُ .

فإن قيلَ : فلمَ جازَ حذفُ الياءِ في قولِهِ : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ وَمِنْ قَوْلِهِ :
﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ وما شاكلَ ذلكَ ؟

ب ٨ فالجوابُ أنَّ الياءَ ههنا في محلِّ المفعولِ ، والمفعولُ / فضلةٌ يجوزُ حذفُهُ
والاستغناءُ عنه مع^(١) فهمِ المعنى أيضاً تخفيفاً . هذا في الوجهِ الأولِ مِنَ الخَمْسَةِ .
الوجهُ الثاني : مما يجوزُ استعمالُهُ في ياءِ النفسِ : أن تُثْبِتَها ساكنةً
على حالِها فتقولُ : يا غلامي ، وكان هذا بعدَ ما قَبْلَهُ مِنَ الفِصَاحَةِ ، لما قَدَّمْنَا مِنَ
الاحتجاجِ ، وكان قَبْلَ ما بَعَدَهُ في أنَّ الياءَ تَسْتَعْمَلُ ساكنةً لأمرينِ :
أحدهما : أنها من قبيلِ المَبْنِيَّاتِ ، وأصلُ البِناءِ السكونُ ، فَلِزِمَتِ الأَصْلَ .

والأمرُ الثاني : أنَّ الياءَ مِنْ حروفِ الاعتلالِ ، وتسكينُ حروفِ الاعتلالِ أولى من
تحريكِها بأيِّ حركةٍ كانتَ ، لِأَنَّهَ أَقْرَبُ إلى الخِفَّةِ بشرطِ أن لا يَقَعَ خَلَلٌ ولا التَّبَاسُ ،
وقيلَ : لِأَنَّها قد صارتْ مَعَ ما قَبْلَها بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أبا عَمْرٍو^(٢)

(١) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤٠ .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤١ ، ومن سورة النحل : الآية رقم : ٢ ، ومن سورة المؤمنون : الآية
رقم : ٥٢ ، ومن سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ .

(٣) في الأصل : « معا » .

(٤) أحد القراء السبعة المشهورين ... كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة . أخباره في :
معرفة القراء الكبار للذهبي : ١٠٠/١ ، وبغية الوعاة : ٢٣١/٢ . ٢٣٢ .

قرأ^(١): ﴿يَعْبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ بإثبات الياء ، وقال الراجز^(٢):

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

فأثبتها ساكنةً .

الوجه الثالث : مما يجوز استعماله في ياء النفس : أن/ تقلبها ألفاً فتقول : يا غلاماً أقبل ، وهي في القرآن الكريم ، قال الله تعالى^(٣): ﴿يَحْسُرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ﴾ والمعنى : يا حسرتي ، وقال تعالى^(٤): ﴿يَوَلِّتِي أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ وقال^(٥): ﴿يَوَلِّتِي أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ والمعنى : يا ويلتي ، قال

(١) من سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ . ولم أجد لأبي عمرو قراءة في هذه الآية .

قال الأعلام الشنتمري في النكت : ٥٥٨/١ : « وذكر سبويه قبل البيت أن أبا عمرو قرأ : ﴿يعبادي فاتقون﴾ ، ولم يثبت أبو عمرو ههنا الياء ، إنما أثبتها في الزخرف في قوله تعالى : ﴿يعبادي لاخوف عليكم اليوم﴾ [الزخرف : ٦٨] .

(٢) هو عبد الله بن عبد الأعلى بن أبي عمرة ، مولى بني شيبان ، وأبو عمرة هذا من القلمان الذين سباهم خالد بن الوليد - رضي الله عنه - من عين التمر . له شعر كثير وعامته في الزهد . وأبو عبد الأعلى من المحدثين . ترجمته : في اللآلئ : ٩٦٣/٢ . ويروى الرجز : « فكننت » . والشاهد في الكتاب : ٢١٠/٢ ، وشرح أبياتة لابن السيرافي : ٢٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٧/١ ، والمقتضب : ٢٤٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ ، ومغني اللبيب : ٣٦٨ ، وشرح شواهد : ٦٨١/٢ ، وشرح التصريح : ٣٦/٢ .

(٣) من سورة الزمر : الآية رقم : ٥٦ .

(٤) من سورة هود : الآية رقم : ٧٢ .

(٥) من سورة المائدة : الآية رقم : ٣١ .

الشاعر^(١) :

يا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ
هَلْ تَذْهَبَنَّ الْقُوبَاءَ الرُّبْقَةَ

يريد : يا عجبى . وإنما جاز قلبُ الياءِ ألفًا ؛ لأنها أخفُ في الاستعمالِ ، والمعنى لا يَخْلُ ، وَخُصَّتِ الْأَلْفُ لِيُرَاحَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْإِعْلَالِ .
الوجهُ الرابعُ مما يجوزُ استعمالُهُ في ياءِ النفسِ هو : إثباتُها محرَكةً بالفتحِ فتقولُ : يا غلامِي أَقْبِلْ ، قال سيبويه :^(٢) « إِنَّمَا حُرِّكَتِ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ ، فَلَوْ حَذَفُوا الْحَرَكَةَ لَأَخْلَوْا بِالْأَسْمِ » . ففائدةُ كلامِ سيبويه فيما أَحْسَبُ أنه يقولُ : إِنَّ الْبَسِيطَ الْمَبْنِيَّ إِذَا كَانَ اسْمًا كَانَ مُحْرَكًا ، وَإِنْ كَانَ لَا يُبْدَأُ بِهِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ كُلَّ مَبْنِيٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْبَسِيطَةِ مُحْرَكٌ ، نَحْوُ : بِهِ ، وَبِكَ ، وَلَكَ ، وَقَبْلَكَ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ . وهذا في الاستعمالِ دونَ ما قبلَهُ لما تَقَدَّمَ مِنْ

الاحتجاجِ

الوجهُ الخامسُ مما^(٣) يجوزُ استعمالُهُ في ياءِ النفسِ : أنْ تَقْلِبَهَا أَلْفًا ، وَتَزِيدَ بَعْدَ الْأَلْفِ هَاءً مَعَ الْوَقْفِ خَاصَّةً ، فتقولُ : يا غلاماه ، هذا إذا وقفت ، فإنْ وَصَلَتْ

(١) هو ابن قنن الراجز ، كذا في التنبيه لابن بري (قوب) وعنه في اللسان (قوب) وفي الصحاح :

(قوب) : « والقُوبَاءُ : داءٌ معروفٌ ، يتقشر ويتسع ، يعالج بالريق ، وهي مؤنثة لا تنصرف ، وجمعها قُوبٌ » . وقال ابن بري : « والفليقة : الداهية ، يروى : يا عجبًا - بالتنوين - على تأويل : يا قوم اعجبوا عجبًا ، وإن شئت جعلته منادئ منكوراً ، ويروى : يا عجباً - بغير تنوين - يريد يا عجبى ، فأبدل من الياء ألفاً . . . » .

والشاهد في إصلاح المنطق : ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، والجمل : ١٦٦ ، والحلل : ٢٢٥ ، والمنصف : ٦٣/٣ .

والصحاح : (قوب) والتخميم : ٤٠٤/٢ ، والمغني : ٤٨٦ ، وشرح أبياته : ١٦٠/٦ .

(٢) لم أجده في الكتاب .

(٣) في الأصل : « ما » .

حذفت الهاء ، وبعضهم^(١) يسميها هاء السكت وهو قريب ؛ لأنه يسكت عليها ويوقف عندها لانقطاع النفس ، وإنما جاز الإتيان بها ليصح النطق بالألف المبدلة من الياء ؛ لأن مخرج الألف ضعيف خفي ، فلو لا الهاء لتراعى للسامع أن الألف فتحة الميم مشبعة ، وليست الألف المبدلة ، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى .

*

(فصل) : فأما قولهم : « يا أبة » و « يا أمة » ففي هذه التاء خلاف : مذهب الخليل بن أحمد^(٢) - رحمه الله - أن هذه الهاء هاء التانيث جعلت في محل الياء بمنزلة الهاء التي في : عمه وخاله ، واحتج على ذلك بأنها تثبت وصلاتاً ، ووقفاً هاء ، تقول : / يا أبة انطلق ، ويا أمة أقبلني ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿ يَا بَتِ يَا عَبْدِ الشَّيْطَانِ ﴾ وإذا وقفت قلت : يا أبة ويا أمة ، كما تقول هذه عمتك وخالتك ، وإذا وقفت قلت : عمه ، وخاله .

وروي أيضا الخليل أنه سمع بعض العرب يقول^(٤) : يا أمة لا تفعلني ، بضم التاء ، وقال : كما تقول : يا عمته ، ويا خالتها ، تقول : يا أمته ، ويا أبتاه ، سواء بسواء . قال ولا يلزم ذلك إلا في النداء ؛ لكثرة الاستعمال ، فأما في غير النداء فلا يجوز ذلك .

قال سيبويه^(٥) : وسألت الخليل عن الهاء ، لم دخلت في « أب » وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكور له الاسم المؤنث . ويكون الشيء المؤنث له الاسم المذكور ، كقولهم : رجل ربيعة ، وغلām ببيعة ، وامرأة غزل . إلى غير هذا من كلام لهما يطول .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ .

(٢) رواه عنه سيبويه في الكتاب : ٢١٠/٢ ، ٢١١ .

(٣) من سورة مريم : الآية رقم : ٤٤ .

(٤) الكتاب : ٢١١/٢ .

(٥) الكتاب : ٢١٢/٢ .

* قال الصيرفي في النشرة : ١٣٥٢/١ « فأما زيادتها في أم فلتحقيقه التانيث ، وأما زيادتها في أب فلتتحقيقه ، كما تزداد الراء في المذكر في مثل علامة ، ولما به .

هذا مذهب الخليل وأحسب أنه يقول: «الياء محذوفةٌ بدليل أن الكسرة تدلُّ عليها ، وأنه يقول: الهاءُ في / : « يا أبةُ » وإن كان مذكراً مقابلةً للهاءِ في : ١٠ ب « يا أمةُ » ؛ لكونيهما أبوين ، وإن اختلف التذكير والتأنيث ، وحذف الياءِ في الاسمين على سواءٍ إلا في الرواية الشاذة عن العرب ، وهي قولهم^(١) : يا أمةُ لا تفعلي ، بضم الهاء .

وقال غير الخليل: «الهاءُ بدلٌ من الياءِ في هذا الموضع ، كما أبدلت الياءُ من الهاءِ في قولهم : هاذي هندٌ ، والأصل : « هذِهِ » . واحتج صاحبُ هذا القولِ على أن الهاءَ بدلٌ من الياءِ ؛ أنهما لا يجتمعان في هذين الاسمين ، فلا يقول أحدٌ : يا أبتِي ، ولا : يا أمتِي ؛ لأنه يكونُ جمعاً بين العوضِ والمعوّضِ منه . وعلى الخليل اعتراضٌ في قوله ، وعلى صاحبِ هذا القولِ اعتراضٌ أيضاً :

أما الاعتراضُ على الخليل فهو أنه إذا كان عنده أن الهاءَ للتأنيث وليست عوضاً عن الياءِ ، وأن الكسرة تدلُّ على الياءِ ، فهلاً جاز أن تثبت الياءُ في إحدى لغاتِ المنادى المضافِ إلى ياءِ النفسِ ؟ ولم يسمع بأحدٍ من العرب أثبتها بالاتفاق ، وقد تقدم أن ما أضيفَ إلى ياءِ النفسِ جاز / فيه خمسُ لغاتِ .

وأما الاعتراضُ على صاحبِ القولِ الثاني : فهو أنه إذا كان عنده أن الهاءَ عوضٌ من الياءِ ، فما بال الكسرة للهاءِ ؟ وهلا كانت ساكنةً أو متحركةً بالفتحة كما كان هذا الحكمُ في الياءِ التي هي عوضٌ عنها ، والأقربُ فيما أحسبُ قولُ الخليل - رحمه الله - بشرطٍ أن يقال : الهاءُ للتأنيث وهي عوضٌ من الياءِ ؛ لأنها في محلِّها ، وهذا موجودٌ في لغة العربِ ، أن الحرفَ يكونُ عوضاً من الحرفِ ، وإن كان

(١) الكتاب : ٢١٢/٢ .

(٢) الكتاب : ٢١١/٢ .

(٣) فيه إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب : ٢١١/٢ : « وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ... » ينظر الكتاب .

العَوْضُ وَرَدَّ لِمَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الْحَرْفِ الْمُعْوَضِ مِنْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ الْهَاءَ فِي :
 عِدَّةٍ ، وَزِنَةٍ ، وَهَبَةٍ ، عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ ، وَقَالُوا فِي قَوْلِكَ : « اللَّهُمَّ » إِنَّ
 الْمِيمَ عَوْضٌ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٢) ، وَفِي اسْمِ
 النَّاسِ عَوْضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا لِلتَّعْرِيفِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ
 موجودٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

ب ١١ فَقَدْ خَرَجَ لَكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ مُلَفَّقٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ
 مُتَقَارِبَانِ ، وَعِنْدَ الْجَمِيعِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً ^(٣) ، وَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ
 دُونَ غَيْرِهِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ فِي النَّدَاءِ ، كَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ فِي نَدَاءِ الصَّاحِبِ ،
 فَحَذَفُوا مِنْهُ الْبَاءَ ، وَقَالُوا : « يَا صَاحِبِ » .
 وَرَوَى عَنْ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » ، بِفَتْحِ
 الْمِيمِ ، وَيَجْعَلُهُ مَرَحَّمًا مِثْلَ تَرْخِيمِ « طَلْحَةَ » فِي قَوْلِهِمْ : يَا طَلْحَ انْطَلِقِ .

(فصل) : [المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم] :

هذا فيما كان مضافاً إلى ياء النفس ، فإن ناديت اسماً مضافاً إلى اسم مضاف
 إلى ياء النفس ، لم يكن إلا إثبات الياء ساكنة أو متحركة ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي لَيْسَ
 بِمَنَادِيٍّ ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ فِيهِ جِينَنِيذِ : يَا غَلَامَ غَلَامِي ،

(١) ينظر الكتاب : ٢٥/١ ، ١٩٦/٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٤٠١/٣ : « والأكثر في نداء
 الله أن يقال: اللهم ، بتعويض الميم من «يا» ، وقد اجتمعا للضرورة في قول الراجز :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا
 أقولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ .

(٢) ينظر المفردات : ٢١ ، وشرح الجمل لابن باب شاذ : ق ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٢١١ / ٢ .

(٤) الكتاب : ٢١٣/٢ .

ويا خليلَ أبي ، والأولى تسكينُ الياء قال الشاعر^(١) :

يا بَنَ أُمِّي ويا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدِ

إلا في كلمتين كثر استعمالهما عندهم فأجروهما مجرى المركبات ، وجعلوهما كالاسم الواحد ، وحذفوا الياء منهما ، وجعلوا آخرهما مفتوحاً طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وهما قولهم : « يا بَنَ أُمِّ ، ويا بَنَ عَمِّ » بفتح الميم/، قال الله تعالى^(٢) :
﴿ يَبْسُتُومُ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ وقد اختلف في هذه الفتحة ، فذهب قومٌ إلى

(١) هو أبو زيد حرملة بن المنذر الطائي ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ، قيل : ولم يسلم ومات نصرانياً ، وقيل أسلم وحسن إسلامه ، وهو الغالب ، وكان من المعمرين ، يقال أنه عاش مائة وخمسين سنة . ت حوالي ٤١ هـ . أخباره في الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٣٠١/١ ، واللائىء : ١١٨/١ ، ١١٩ ، والخزانة : ١٥٥/٢ وذكرت المصادر أن البيت من قصيدة يرثي بها أخاه ، وجاء في شعره :
٤٨ جمع د . نوري حمودي القيسي - أنه يرثي اللجلاج ابن أخته الذي مات عطشاً في طريق مكة ، وكان من أحب الناس إليه . ومطلع القصيدة :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

ورواية الشاهد في الديوان هكذا :

يا بَنَ حَسَناءَ شِقِّ نَفْسِي يا جَدِّ مِلاجِ خَلَيْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

وهو في الكتاب : ٢١٣/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٩/١ ، والمقتضب : ٢٥٠/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٧٩/٢ . ٣٧٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٢ ، والأضداد للأبشاري : ٢٩٣ ، اللسان : (شقق) .

(٢) من سورة طه : الآية رقم : ٩٤ .

أنها فتحةٌ بناءً ، كفتحةِ المركبات^(١) ، وذهب قومٌ إلى أنها فتحةٌ عوضٌ من الياءِ المحذوفةِ^(٢) وقال قومٌ : هي فتحةٌ جوارٍ متولدةٌ من الألفِ^(٣) .

والصحيحُ أن قولهم : يابنُ أمَّ ، ويابنُ عمَّ ، يريدون به : يابنُ أمَّا ، ويابنُ عمَّا ، بإثباتِ الألفِ التي هي عوضٌ من الياءِ في اللغاتِ المتقدمةِ ؛ لكونها أخفَ في الاستعمالِ ، فلما كثر استعمالُهُم حذفوا الألفَ ، وبقيت الفتحةُ تدلُّ عليها .

وللألفِ في هذا النداءِ موقعٌ في لغةِ العربِ ، بخلافِ الياءِ ، وسمي هذا النداءُ بالألفِ نداءً تَلَطَّفٍ وترقِّقٍ .

وقد سُمِعَ في هذينِ الاسمينِ كسرُ الميمِ^(٤) حملاً على الوجهِ الأولِ في نداءِ المضافِ إلى ياءِ النفسِ ، كأنهم جعلوا الاسمينِ اسماً واحداً مضافاً إلى ياءِ النفسِ

(١) هو رأي أكثر النحاة ، قال سيبويه في الكتاب : ٢١٤/٢ : « ... كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم

أضافوا إلى الياءِ ، كقولك : يا أحد عشر أقبِلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياءِ لكثرة هذا في كلامهم » . وينظر : المقتضب : ٢٥١/٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣٧٣/٣ ، والأصول : ٣٤١/١ ، واللامات للزجاجي : ٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٥/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٤٧٢/٢ ، والبيان لابن الأنباري : ١٥٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري : ٣٥١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٢ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣٥١/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٤٧٢/٢ ، والبيان : ١٥٣/٢ والتبيان : ٥٩٥/١ ، ٥٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٢ .

(٣) لم أجد من قال بالجوار ، لكن البعض قال بإتباع الميم نون ابن كما في البيان : ١٥٣/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٣/٢ .

(٤) وأورد اللغتين - الفتح والكسر - الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٣٥١/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٤٠٦/٣ ، وقال : « وهما لغتان فصيحتان » . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٤/٢ ، وشرح الرضي : ١٤٨/١ . وذكر ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل : ١٣/٢ أربع لغات

في هذين الاسمين . وقد قرئَ بهما في السبعة ، قال ابن مجاهد في السبعة : ٤٠٣ : « فقرأ ابن كثير ونازع وأبو عمرو وحفص بن غزاف : (يَبْنُوْكُمْ) بفتح الميم . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وعصمة والسائي وابن عامر : (يَبْنُوْكُمْ) بفتح الميم » . سورة طه : ٩٤١ .

فقالوا : يابنُ أمُّ ، ويابنُ عمُّ ، فافهم ذلك ^(١) .

[حذف حرف النداء] :

وكلُّ ما نودي من المضافاتِ بجوزٍ حذفُ حرفِ النداءِ منه، ومنهم من يعدُّه أفصحَ من إثباته ، ولا سيَّما إذا كان المنادى مضافاً إلى المضمر ، وفي القرآن الكريم / الحذفُ أكثرُ من الإثباتِ ^(٢) ، قال الله تعالى ^(٣) : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ﴾ وأمثالها كثير ، وقال سبحانه ^(٤) ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ وقال سبحانه ^(٥) ﴿ ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا ﴾ إلى غير ذلك مما يطولُ شرحه .

ولا يجوزُ حذفُ النَّداءِ من النَّكراتِ لعلِّ نذكرها إن شاء الله تعالى ^(٦) .

(١) ينظر الكتاب : ٢١٤/٢ ، والمقتضب : ٢٥١/٤ ، فقد جعلهما المبرد بمنزلة الإضافة إلى زيد حيث قال :

« كما تضيف زيدا فتقول يا زيد لا تفعل » ثم أنشد قول رؤبة :

إما تريني اليوم أم حمز قاربت بعد عنقي وجمزي

على أن « حمز » قدر مرخماً ثم مضافاً .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٥/٢ .

(٣) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٤٧ ، ومن سورة الحشر : الآية رقم : ١٠ .

(٤) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٣ .

(٥) من سورة الإسراء : الآية رقم : ٣ . والآية ليست نصّاً في النداء ، بل النداء أحد أربعة أوجه في « ذرية » والثاني : أنه منصوب بتقدير أعني ، والثالث أنه بدل من « وكيداً » والرابع : أنه مفعول تام له « تتخذوا » . وعلماً قرأه أبي عمرو « ألا يتخذوا » ، بالياء في « ذرية » مفعول تام لا غير . ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٥/٢ ، ٢٦٤ ، والبيان : ٤٨/٢ .

(٦) ينظر ص : ٣٥ ، ٣٦ فيمالي . - ١٩ -

(باب معرفة ما بني من المناديات)

وفيه أربعة أسئلة : يقال فيها: كم المبنى من المناديات ؟ ولم بني وهو اسم متمكن ؟ ولم خص بحركة في البناء دون حركة ؟ وما حكم كل واحد منها ؟ .
أما كم المبنى من المناديات ؟ فثلاثة أصناف ، وهي : أسماء الأعلام ، والمنعوت بالألف واللام ، والنكرات المقصودات من الكلام .
فأسماء الأعلام مثل قولك : يا زيد ، يا عمرو ، يا خالد ، يا بكر ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ و^(٣) ﴿ يَا بَرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا ﴾ و^(٤) ﴿ يٰنُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ .
والمنعوت بالألف واللام هو « أي » التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام إذا وصلت به في قولك : يا أيها الرجل ، يا أيها الناس ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ ﴾ و^(٦) ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ إلى غير ذلك .

ومثال النكرات المقصودات / قولك : يا رجل أقبل ، إذا أردت رجلاً بعينه ، ١٣ أ

(١) من سورة ص : الآية رقم : ٢٦ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٨١ .

(٣) من سورة الصافات : من الآيتين رقم : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) من سورة هود : الآية رقم : ٤٨ .

(٥) من سورة التحريم : الآية رقم : ٩ .

(٦) من سورة النساء : الآية رقم : ١ ، ومن سورة الحج : الآية رقم : ١ ، ومن سورة لقمان : الآية رقم : ٣٣ .

قال الله تعالى^(١): ﴿يَجِبَالٌ أَوِيَّةٌ مَعَهُ وَالطُّيْرَ﴾ و^(٢) ﴿يَا رِضُّ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي﴾ .

(فصل) : وأما لِمَ بُنِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَهِيَ مَتَمَكِّنَةٌ ؟ :

فالجواب أنها إنما بنيت ؛ لأنها وَقَعَتْ مَوْجِعَ مَبْنِيٍّ وهو المضمِرُ ، فإذا قلت : يا زيدُ ، فالمعنى : أَنْتَ أُنَادِي ، على مذهب من يقول : وَقَعَ مَوْجِعَ مَضْمِرٍ مَرْفُوعٍ^(٣) ، أو إِيَّاكَ أُنَادِي ، على مذهب من يقول : وَقَعَ مَوْجِعَ مَضْمِرٍ مَنْصُوبٍ^(٤) ؛ لأنَّ الخِلافَ بينهم في المضمِرِ .

وههنا اعتراضٌ يُقالُ فيه : فَلِمَ وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَوْجِعَ المضمِرِ وَلِمَ يَقَعُ مَوْجِعُهُ المضافُ والنكرةُ ، والكلُّ مُنادَى ؟

فالجواب : أنه إنما امتنع أن يَقَعَ المندائُ المضافُ مَوْجِعَ المضمِرِ ؛ لأنَّ المضمِرَ لا يضافُ ، فهو معرفةٌ محضةٌ ، والمضافُ حَصَلَ تعريفُهُ من غيرِهِ بالإضافةِ ، وما كان

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٠ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٤٤ .

(٣) مثل ابن بابشاذ حيث قال في شرح الجمل : ق ١١٧ : « ... فإذا قلت : يا زيد فكأنك قلت : يا أنت ، قال الشاعر :

يا أبحر بن أبحر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا »

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٧/١ : « وقد قالوا يا أنت أيضاً فكأنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ كما قالوا : يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ ، قال الشاعر :

يا مرِّيا بن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا »

وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٨٨/٣ : « وأما يا أنت فشاؤ ... » وينظر : البصرة والنكرة : ٣٣٨/١ .

(٤) هو رأي بعض البصريين ، ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، وكلامهم يخص المفرد

العلم ، والمصنف هنا عممه على ثلاثة الأنواع . وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٧/١ : « والذي

يدل على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب : « يا إياك » لما كان المنادى منصوباً وكنوا عنه

أتوا بضمير المنصوب ، هذا استدلالٌ سبويه ... » وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٧/٣ ، ٣٨٨ .

يُضَافُ وَتَعْرِيفُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، لَا يَقَعُ مَوْقِعَ مَا لَا يُضَافُ وَتَعْرِيفُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَفِي هَذَا لَهُمْ
كَلَامٌ طَوِيلٌ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ تَقَعَ النُّكْرَةُ مَوْقِعَ الْمُضْمِرِ لِكَوْنِ التَّنْكِيرِ عُمُومًا^(١) / وَالتَّعْرِيفِ ١٣ ب
خُصُوصًا^(٢) ، وَالْعُمُومُ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْخُصُوصِ بِالِاتِّفَاقِ . فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ هَذَا الصَّنْفَانِ مَوْقِعَ
الْمُضْمِرِ ، وَكَثُرَ الْكَلَامُ مَعَهُمَا أُعْرِبَا ، وَبُنِيَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمِرِ لِقِلَّةِ الْكَلَامِ
مَعَهُ .

وَمَا قَصِدَ مِنَ النُّكْرَاتِ حِكْمَهُ حُكْمُ الْمَعْرِفَةِ كَأَنَّهُ قَدْ عُرِّفَ بِالِإِشَارَةِ فَبُنِيَ كِبْنَاءِ
الْعَلَمِ ، وَحَكَى سِيبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ إِذَا نَصَبُوا الْمُنَادَى الْمُضَافَ وَالنُّكْرَةَ لَمَّا طَالَ
الْكَلَامُ كَمَا نَصَبُوا « قَبْلَكَ ، وَبَعْدَكَ » فِي قَوْلِهِمْ : هُوَ قَبْلَكَ ، وَهُوَ بَعْدَكَ ، وَبَنَوْا
الْمُفْرَدَ عَلَى الضَّمِّ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ، يَا عَمْرُو ، كَمَا بَنَوْا « قَبْلُ ،
وَبَعْدُ » بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^(٣) ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ فِي تَعْلِيلِ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّ تَنْقُلَ السُّؤَالَ
مَعَهُ إِلَى « قَبْلُ ، وَبَعْدُ » فَتَقُولُ : لِمَ بُنِيَ ؟ فَإِنْ قَالَ : حَمَلًا عَلَى الْمُنَادَى
الْمُفْرَدِ ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا بُنِيَ حَمَلًا عَلَى هَذَا ، وَهَذَا بُنِيَ حَمَلًا
عَلَى هَذَا ، وَلَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْلَى بِأَنْ يَحْمَلَ عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الثَّانِي ، إِذْ كَانَ لَا
طَرِيقَ إِلَى بِنَائِهِ سِوَى ذَلِكَ ، وَمَنْ أَصُولُهُمْ أَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَبْنِيٍّ ، أَوْ شَابَهُ
مَبْنِيًّا ، أَوْ تَضَمَّنَ مَبْنِيًّا ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ / اللَّهُ - يَرِيدُ الْمَشَابَهَةَ^(٤) بَيْنَهُمَا لِحَقِّ
الْبِنَاءِ عَلَى حَرَكَةِ الضَّمِّ ، اِحْتَمَلَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا اخْتَصَّصَا بِحَرَكَةِ الضَّمِّ
لِلتَّمَكُّنِ ، أَوْ لِيَعْدَلَ بِهِمَا إِلَى حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِهَمَا بِحَرَكَةِ إِعْرَابٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « عُمُومٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « خُصُوصٌ » .

(٣) الْكِتَابُ : ١٨٢/٢ ، ١٨٣ .

(٤) وَهَذَا مَا عَنَاهُ الْخَلِيلُ وَوَضَحَهُ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ١٩٩/٢ .

قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ :

والذي أَسْتَحْسِنُهُ مِنَ الْجَوَابِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ نَطَقَتْ بِهَذِهِ الْمُنَادِيَاتِ عَلَى هَذَا الْوَضْعِ وَأَطْرَدَ ذَلِكَ فِي لُغَاتِهَا ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَسْمُوعًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ زِيْدَةً الْجَوَابِ : السَّمَاعُ ، وَإِنْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ قَدْ ذَكَرْتَهُ الْعُلَمَاءُ وَفَصَّلْتَهُ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فصل) : وَأَمَّا لَمْ خُصَّتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ بِحَرَكَةِ الضَّمِّ دُونَ سَائِرِ الْحَرَكَاتِ ؟

فَعَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ :

أحدهما : أَنَّهَا إِنَّمَا خُصَّتْ بِحَرَكَةِ الضَّمِّ ؛ لِكُونِهَا مَتَمَكِّنَةً فِي الْأَسْمِيَّةِ ، فَأُعْطِيَتْ حَرَكَةً قَوِيَّةً ، وَوَجْهٌ تَمَكِّنُهَا أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ صَرِيحَةٌ فِي الْأَصْلِ مَعْرَبَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ .
وَالجَوَابُ الثَّانِي : أَنَّهَا إِنَّمَا خُصَّتْ بِالضَّمِّ لِيعْدِلَ بِهَا إِلَى حَرَكَةٍ لَا تَسْتَحِقُّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَعَدِلَ بِهَا إِلَى حَرَكَةٍ/لَيْسَتْ لَهَا بِحَرَكَةٍ إِعْرَابٍ ؛ لِيعْلَمَ مَعَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ أَنَّ الْأِسْمَ مَبْنِيًّا بِدَلِيلِ حَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَالْإِسْمُ مَنْصُوفٌ .

١٤ ب

وتلخيص ذلك أَنَّ الْأِسْمَ لَوْ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ الْفَتْحِ لِأَشْبَهَتْ حَرَكَتَهُ حَرَكَةً مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَلْتَرَأَى لِلْسَامِعِ أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ لِحَقِّ حَذْفِ التَّنْوِينِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَوْ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ الْكَسْرِ لِأَشْبَهَتْ الْمُنَادِيَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ ، فَأُعْطِيَ الضَّمَّةَ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَفَادَ حَكْمًا غَيْرَ حَكْمِ الْمُضَافِ وَالنَّكْرَةِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ^(١) .

(فصل) : وَأَمَّا حَكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَكْمٌ نَبِيئُهُ إِنْ شَاءَ

اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِي الْإِتْبَاعِ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ .

(١) ينظر الإنصاف : ٣٢٦/١ .

فأما حكم الإعراب والبناء فقد تقدم باب أحكام المنادى المفرد في الإتيان .

اعلم أن العلم مبني على الضم على كل حال ، على ما تقدم ، وعلامة بنائه الضمة في المفرد ، نحو : يا زيد ، والألف^(١) [في المثني]^(٢) ، نحو : يا زيدان ، والواو في الجمع ، نحو : يا زيدون . يثبت ههنا للبناء ما يثبت للإعراب .

فإن أتبعنا هذا بتابع لم يخل أن يكون مفرداً / أو مضافاً ، فإن كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً على كل حال^(٣) ، تقول : يا زيد وعبدالله كثير المال أبا عمرو نفسه ، هذا لا يكون إلا منصوباً وجوباً ؛ لأن التابع يكون في محل الأول عند التحقيق فإذا كان في محله لم يكن إلا منصوباً بالاتفاق ، قال الشاعر^(٤) :

أزيدُ أبا ورقاءَ إن كُنتَ نائراً فقد عرَضتُ أحناءَ حقٍّ فخاصمِ

وإن كان التابع مفرداً جاز فيه الرفع والنصب بالتنوين إن لم يكن فيه ألف ولام ، النصب على الموضع ، والرفع على اللفظ تقول : يا زيد وعمرو ، وعمراً ، هذا في العطف خاصة . وههنا اعتراض ، يقال : فلم جاز أن تعطف عمراً بالرفع والتنوين ، وهذا إعراب صريح على زيد وهو بغير تنوين ، وهذا بناء صريح ؟

فالجواب أنه يقال : إنه كثر استعمالهم لهذا المنادى المفرد مضموماً فصارت الضمة فيه كالإعراب ، وصار بها نوعاً من المرفوعات لكثرة دورانه في الكلام كالمبتدأ وما شاكلة / روي مثل ذلك عن الخليل بن أحمد^(٥) - رحمه الله تعالى - وإلا فالأصل

(١) في الأصل : « والألف والنون » وليس بشيء قوله « والنون » ؛ لأن البناء على الألف فقط . وانظر

ما بعده من قوله : « والواو في الجمع » ولم يقل : « والواو والنون » وهو الصواب .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) ينظر الكتاب : ١٨٤/٢ .

(٤) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين ، وهو في الكتاب : ١٨٣/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٣٩/١ .

والمفصل : ٥٢ ، والتخمير : ٣٣٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/٢ ، واللسان (حنا) . ومعنى

أحناء : جوانب ، كما في الصحاح ، وفي اللسان : وأحناء الأمور : ما تشابه منها .

(٥) الكتاب : ١٨٣/٢ .

أنه لا يُعطفُ على حركةِ البناءِ إلا في هذا والمبنيِّ مع « لا » لأنك تقول :
لارجلَ كريماً عندك ، فجعلوا هذين الصنفين بمنزلةِ المعرباتِ في التابعِ بخلافِ المبنياتِ

وإذا كان التابعُ بالألفِ واللامِ جازَ الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على اللفظِ ، والنصبُ
على الموضعِ ، تقول : يا زيدُ والرجلُ والرجلَ ، ويا زيدُ الطويلُ والطويلَ ، وأبو العباسِ
المبردُ يختارُ الرفعَ في هذا الموضعِ^(١) ، ويحتجُ على ذلك بأن الألفَ واللامَ يقدرانِ عنده
بالإنفصالِ من حيث إنهما لم يُعرِّفا المنادى ؛ لأنه مقصودُ عنده بالنداءِ ، وما قصدَ عنده
بالنداءِ فقد تعرفَ ، وكأن التقديرَ عنده : يا زيدُ ويا رجلَ ، ولا حكمَ عنده للألفِ
واللامِ .

والأخفشُ يختارُ النصبَ^(٢) ويحتجُ على ذلك بأن التابعِ إذا كان عطفاً يقدرُ معه
إعادةُ العاملِ ، ولو عاد العاملُ ههنا لدخلَ على ما فيه الألفُ واللامُ ، ولكانَ / يقولُ :
يا زيدَ والرجلَ وذلك ممتمنعٌ ، فلما امتنعَ ذلك قال : أرجعُ إلى الأصلِ إذا امتنعَ اللفظُ ،

(١) المبردُ يختارُ الرفعَ إذا كان الألفُ واللامُ لازمينِ مثل «العباسِ» ينظرُ شرحَ الجملِ لابنِ بابشاذَ : ق ١١٩ .
أما إذا كان الألفُ واللامُ غيرَ لازمينِ فإن المبردَ يجوزُ الوجهينِ ، قال المبردُ في المقتضبِ : ٢٠٧ / ٤ ،
٢٠٨ : « فإن نعتَ مفرداً بمفردٍ ، فأنت في النعتِ بالخيارِ ، إن شئتَ رفعتَه ، وإن شئتَ نصبتَه ، تقولُ :
يا زيدَ العاقلُ أقبلُ ، ويا عمروَ الظريفُ هلم ، وإن شئتَ قلتَ : العاقلُ ، والظريفُ ، أما الرفعُ فلائك
أتبعته مرفوعاً ... فمن ذلك قوله :

* يا حكمَ الوارثِ عن عبدالملكِ *

فهو الأكثرُ في الكلامِ . وأما النصبُ فعلى الموضعِ »

وينظرُ الجملُ : ١٤٩ ، وذكر ابنُ عصفورٍ في شرحه للجملِ : ٩٣/٢ أن المبردَ يوافقُ أبا عمرو في تجويزِ
الرفعِ والنصبِ مع اختيارِ النصبِ ، قال ابنُ عصفورٍ : « إلا أن تكون الألفُ واللامُ للمح الصفةِ
[كالعَباسِ] فإنه يختارُ مذهبَ سيبويه رحمه الله [أي الرفعَ] إلا أن يكون المنادى نكرةً مقبلاً عليها
فإنه لا يجيزُ إلا الرفعَ ، فتقولُ : يا رجلَ والغلامُ أقبلًا . »

(٢) ينظرُ معاني القرآن للأخفشِ : ١٠/١ ، ٦٥ .

وأصل كلِّ منادَى النصبُ ، وينشدُ على ذلك :^(١)

فَمَا كَعَبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمٍ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

وَالخَلِيلُ يُسْتَحْسِنُ قَوْلَ أَبِي الْعَبَّاسِ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ^(٢) .

والذي أستحسنه ههنا مذهبُ بينَ المذهبين ، وهو أن الذي فيه الألفُ واللامُ لا يخلو أن يكونَ علماً أو غيرَ علمٍ ، فإن كانَ علماً فالوجهُ الإتيانُ بالرفعِ ، نحو أن تقول : يا زيدُ والحارثُ ، وإنما كانَ هذا هو الوجهُ لأنَّ الألفَ واللامَ على الحقيقة لا يُعرفانِ « الحارث » ؛ لكونه معرفةً قبلهما بالعلمية ، فتقدَّرانِ بالانفصالِ في الحقيقة ، ويكونُ « الحارث » علماً مثلَ زيدٍ ، ويكونُ : يا زيدُ وياحارثُ .

وإن كان الذي فيه الألفُ واللامُ غيرَ علمٍ كانَ الوجهُ النصبُ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ

في الحقيقة للتعريفِ فلا يُقدَّرانِ بالانفصالِ ، ويرجعُ مع ذلك إلى الأصلِ بالعطفِ على / ١٦ ب
الموضع .

(١) البيت لجرير في ديوانه : ١١٨/١ ، من قصيدته التي يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، وأولها :

أهت عيناك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

وكعب بن مامة الإيادي : أحد أجواد العرب ، يضرب به المثل في الإيثار ، حيث أثر رفيقه - وهو رجل من النمر بن قاسط - على نفسه في الماء وهما في سفر ، حتى مات عطشاً . ينظر : جمهرة الأمثال : ٩٤/١ .

وابن سعدى : هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي كان مثلاً في الجود والكرم حتى سبق حاتمياً . أورد هذا الشاهد مع مقطوعة المبرد في الكامل : ٣٠٠/١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وأورد القصة . والشاهد في المقتضب : ٢٠٨/٤ ، والأصول : ٣٦٩/١ ، والجمل : ١٥٤ ، وكشف المشكل : ٥٢٦/١ ، وشرح التسهيل : ٣٩٤/٣ ، والمغني : ٢٨ ، وشرح شواهد : ٥٦/١ ، وشرح أبياته : ٦٣/١ ، والخزانة : ٤٤٢/٤ .

(٢) هكذا وردت هذه العبارة في الأصل ، ولعله يريد العكس . وجاء في الكتاب : ١٨٦/٢ : « وقال

الخليل - رحمه الله - : من قال : يا زيدُ والنضرُ ، فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ . وقرأ الأعرج : ﴿ يجبال أوبي معه والطير ﴾ فرفع . ويقولون : يا عمرو والحارثُ ، وقال الخليل - رحمه الله - : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارثُ . ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نَصَبَ أو رَفَعَ ، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا . . . » .

فأما قوله^(١) :

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سَيِّرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

فالضحَّاكُ يروى بالرفعِ والنصبِ على المذهبين ، والرفعُ أجودُ وأكثرُ اشتِهَارًا.

(فصل) : [حكم المنادى المكرر] :

هذا حكمُ زَيْدٍ إذا كان مفرداً ، فإن كرَّرتَ في النداءِ فقلتَ : يا زَيْدُ زيدَ الطويلِ ، جازَ في زيدِ الثاني الضمُّ بغيرِ تنوينٍ ، والنصبُ بالرفعِ بالتنوينِ ، أما الضمُّ فثقيلٌ : إنه نداءٌ ثانٍ* ، كأنكَ تريدُ : يا زَيْدُ الطَّوِيلُ ، وقيلَ عَطْفُ بَيَانٍ على اللفظِ ، والنصبُ بالتنوينِ عطفُ بَيَانٍ على الموضعِ ، والرفعُ بالتنوينِ على اللفظِ تشبيهاً بتابعِ المعربِ ، هذا إذا كان ما بعدَ زيدٍ نعتاً له بالألفِ واللامِ ، فإن كان ما بعدَ زيدٍ ليسَ بنعتٍ له ، جازَ في الزيدَينِ جميعاً النصبُ على أنَّ « زيد » الثاني مُقَّحَمٌ ، أي زائدٌ ، والأولُ منادى مضافٌ ، وذلكَ في مثلِ قولك : يا زَيْدُ زَيْدَ الخَيْرِ ، التقديرُ على هذا : يا زَيْدَ الخَيْرِ منصوباً ، قال الشاعر^(٢) :

* يا زَيْدَ زَيْدَ البَعَمَلَاتِ الذَّبِيلِ *

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . والخمْرُ - بالتحريك - قال الجوهري : ما وارك من شيء ، وفي اللسان : ما وارك من الشجر والجبال ونحوها . والشاهد في الجمل : ١٥٣ ، والأزهية : ١٧٤ ، وكشف المشكل : ٥٢٩/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١ ، والهمع : ٢٨٢/٥ .
(٢) هو عبدالله بن رواحة الأنصاري ، شاعر إسلامي فحل ، كان سيد قومه في الجاهلية ، وكان أحد الشعراء الذين يردون عن النبي ﷺ الأذى . قُتِلَ يوم مؤتة سنة ٨ هـ وكان أحد قوادها . ترجمته في الاستيعاب : ٨٩٨/٣ ، وطبقات فحول الشعراء : ٢٢٣/١ ، وما بعدها . وهذا الشاهد نسبه سيبويه لبعض ولد جرير ، وتبعه بعض العلماء وخاصة الزمخشري وشرح المفصل ، ينظر في هذا تعليق أستاذنا : د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين في كتاب التخمير : ٣٤٨/١ . وهو في ديوان عبدالله ابن رواحة - رضي الله عنه - ص : ٩٩ ، ت د . حسن باجودة ، ويعدده : =

يرويان جميعاً ، وقال آخر^(١) :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمرُ

ويجوز أن يكون « زيد » الأول مضموماً على أصله ، والثاني منصوباً على الموضع ، ومثل ذلك قولهم : يا زيدُ بنَ عمِّرو ، في أنه يجوزُ أن يكونَ « ابن » مقحماً ، و« زيد » منصوباً على أنه مضافٌ إلى عمِّرو ، وأن يكونَ « زيد » مضموماً على أصله ، و« ابن » عطفٌ بيانٍ على الموضعِ أو نداءً ثانٍ ، كأنك تريدُ : يا زيدُ يا ابنَ عمِّرو ، ولا يجوزُ رَفَعُ « ابن » قَطَّ .

(فصل) : والمبهمُ يجري مجرى العَلَمِ في الإِتِّبَاعِ إِنْ أَتَبِعَ بِمُضَافٍ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مَنْصُوباً ،

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلْ

والشاهد في الكتاب : ٢٠٦/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٧/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٧/١ ، والمقتضب : ٢٣٠/٤ ، والكامل : ١١٤٠ ، والمفصل : ٨ ، والتخمير : ٣٤٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٢ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، والخزانة : ٣٠٣/٢ .
أما زيد المذكور في البيت ، فقال الخوارزمي في التخمير : ٣٤٨/١ : « هو زيد بن أرقم » واليَعْمَلَات جمع يعملة قال الجوهري : واليَعْمَلَةُ الناقَةُ النَجِيبَةُ المَطْبُوعَةُ عَلَى العَمَلِ . وَالدُّبُلُ جمع ذابل ، وهي الضامر .

(١) هو جرير في ديوانه : ٢١٢/١ ، وروايته : « لا يُوقِعُنْكُمْ » والبيت من قصيدة طويلة يهجو بها عمر بن لجا ، ومطلعها :

هاج الهوى وضَمِيرَ الحَاجَةِ الذِّكْرُ
واستعجمَ اليَوْمَ من سلومًا الخَبِيرُ

والشاهد في الكتاب : ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٤٢/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٥/١ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، والكامل : ١١٤٠/٣ ، والجمل : ١٥٧ ، والخصائص : ٣٤٥/١ ، والمفصل : ٥٧ ، كشف المشكل : ٥٢٩/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، والتخمير : ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٦١/٢ ، ٥٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٢ ، ١٠٥ ، وشرح الأشموني : ١٥١/٣ ، والخزانة : ٢٩٨/٢ ، وما بعدها .

وإن أُتْبِعَ بمفردٍ جازَ فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ عندَ الأَكْثَرِ ، فإذا قلتَ : يا هذا ذا الجُمَّةِ^(١) لم يكن « ذا » إلا منصوباً / على الموضعِ ، وهو في التحقيقِ تابعٌ لنعْتِ المَبْهُمِ^{ب ١٧} المحذوفِ كأنك تريدُ : يا هذا الرجلُ ذا الجُمَّةِ ، ولا يجوزُ أن يكونَ نعتاً لهذا^(٢) ؛ لأنَّ المبهماتِ لا تُنَعَّتُ إلا بما فيه الألفُ واللامُ ، فإذا قلتَ : يا هذا الظريفُ ، فالحكمُ كذلكِ سواءً سواءً في الرِّفْعِ والنَّصْبِ ، قال الشاعرُ^(٣) :

يا ذا المَخَوَّفِنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٌ تَمَنَّى صَاحِبِ الأَحْلامِ

(١) من أمثلة الكتاب : ١٨٩/٢ ، والمقتضب : ٢٠٩/٤ . ومعنى « الجُمَّة » - بضم الجيم وفتح الميم المشددة - مُجْتَمِعُ شعرِ الرأسِ ، وهي أكثرُ من الوفرة . ينظر الصحاح : (جم) .

(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ ، ١٩٠ .

(٣) هو عَيْبِدُ بْنُ الأَبْرَصِ بْنِ عَوْفِ بْنِ جَسْمِ الأَسَدِيِّ ، من فحول شعراءِ الجاهليةِ المعمرين ، قتله المنذر بن ماء السماء في يوم بؤسه . أخباره في الشعر والشعراء : ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ ، وأسماء المقاتلين - في نوادر المخطوطات - : ٢١١/٢ ، والخزانة : ٢١٥/٢ ، ٢١٨ . وينظر ثمار القلوب : ٢١٥ (يوم عبيد) .

وهو يخاطب امرأ القيس - الذي توعد بني أسد بعد أن قتلوا أباه «حُجْرًا» - و يهزأ بوعيده . والشاهد في ديوان عبيد : ١٢١ ، ١٢٢ ، والكتاب : ١٩١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٤٥/١ وشرح السيرافي : ٣ / ق ٣٨ والنكت عليه للأعلم : ٥٤٣/١ ، والأمالي الشجرية : ٣٢٠/٢ والمفصل : ٥٥ ، والتخمير : ٤٤٣ . ٣٤٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢ ، والخزانة : ٢١٢/٢ .

وقال آخر :^(١)

* يا صاح يا ذا الضامر العنيس *

وتقول في النصب : يا هذا الظريف ، تجعل الظريف نعتاً على الموضع في الأصل ، بعد أن تنوي إثبات نعت المبهم كما تقدم ، كأنك تريد : يا هذا الرجل الظريف ، ومنهم من يجعل نصبه على إضمار « أعني » .

(مسألة) : فإن أتيت بعد المبهم / بمفردٍ علمٍ جاز لك فيه الرفع والنصب ، تقول :^{١١٨}
يا هذا زيد ، ويا هذا زيدا ، الرفع على لفظ المفرد في الأصل ، والنصب على الموضع في أصل النداء ، و« زيد » عطف بيان في الوجهين .
هذه أحكام المفرد وما يتبعه .

(١) نسبه سيبويه في الكتاب : ١٩٠/٢ إلى خُزْز بن لوذان السدوسي ، وهو شاعر يقال إنه قيل امرئ القيس كما في شرح السيرافي : ٣ / ق ٣٨ ، ونسبه الأصبهاني في الأغاني : ١٠٣/١٠ إلى خالد بن المهاجر . وعجزه :

والرَّحْلُ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ

قال ثعلب في مجالسه : ٢٧٥/١ : « قال بعضهم لسيبويه : كيف تنشُد :

يا صاح يا ذا الضامر العنيس

والرَّحْلُ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ ؟

قال : فرجع ، قال فقلت له : فأيش تصنع بقوله : « والرَّحْلُ ؟ »

قال : من ذا أفر وصعد في الدرجة .

قال : الشعر معناه : يا صاحب العنيس الضامر والرَّحْلُ ... »

والشاهد في النكت على كتاب سيبويه : ٥٤٣/١ ، والمفصل : ٥٥ ، والتخمير : ٣٣٩/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٩٢/٢ ، والخزانة : ٢٢٩/٢ .

ومعنى العنيس : الناقة الصلبة ، ويقال : هي التي اعنونس ذنبها ، أي وفر ، وفي اللسان : والعنيس

الناقة القوية .

(باب ذكر أحكام المفرد المعرف بالألف واللام)

إذا أردت نداء ما فيه الألف واللام توصلت إلى ذلك بـ « أي » موصولةً بـ « ها » للتنبية مبنية على الضمّ ، وأكثر ما ينادى بـ « يا » وحدها من حروف النداء ، تقول حينئذٍ : يا أيها الرجل .

وقد اختلف في « أي » في هذا الموضع ، فقال قوم^(١) : هي نكرة مقصودة توصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام . وقال قوم^(٢) : هو اسم مبهم توصل به أيضاً بدليل أنه لا بدّ بعده من الرجل كالمبهم . وقال قوم^(٣) : هو اسم ظاهر عبارة عن ذات الرجل / ، لكن لا يستقل بنفسه . وقال قوم^(٤) : هو اسم ناقص بمعنى الذي ، لكن لا يقدر به ههنا ؛ لامتناع أن يدخل حرف النداء على الذي .

و« أي » تستعمل في النداء للواحد والاثنين والجميع ، والمذكر والمؤنث سواء ، إلا أنه تلحقه تاء التانيث ، تقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجال ، ويا أيها المرأة ، ويا أيها المرأتان ، ويا أيها النساء ، ويجوز : يا أيها النساء ، بغير

(١) هذا هو المشهور ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٦٩/٣ ، وشرح الأشموني : ١٥٠/٣ .

(٢) هو رأي الخليل كما في الكتاب : ١٨٨/٢ ، ١٩٥ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٦/٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ١٣٠/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٣١٨/٣ ، والرضي في شرحه : ١٤٢/١ ، وابن الخباز في النهاية كما في ارتشاف الضرب : ١٢٨/٣ .

(٣) هو رأي الأخفش ، قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١١٨ : « ... على أن أبا الحسن الأخفش قد كان يجيز أن يكون الرجل صلة لا صفة فيجعله خبراً لمبتدأ محذوف و« أي » بمعنى الذي ، فإذا ثبت هذا علم أنه لا يجوز في الرجل إلا الرفع » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٠/١ ، وشرح التسهيل : ٤٠٠/٣ ، وشرح الرضي : ١٤٣/١ ، والمغني : ١٠٩ .

تاء ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي ﴾ والهاء والألف بعد
« أي » حرفاً تنبيهياً أُتِيَ بهما لأمرين :
أحدهما : تنبيهاً على قَصْدِ الرجلِ .
والثاني : للفصل عن الإضافة ؛ لأنه لولاها لكان يأتي الكلامُ : يَا أَيُّ الرَّجُلِ ، وفي
ذلك خَلَلٌ والتباسٌ .

فإذا عَرَفْتَ ذلك في « أي » فالذي بعده لا يكون إلا ذاتاً جامدةً مرفوعةً ، إما
عطفُ بيانٍ ، أو نعتٌ يُخَصِّصُ ، ولا يجوزُ البَدَلُ ؛ لأنه لو كان بدلاً لَحَلَّ مَحَلَّ
« أي » ، وكان تقولُ : / « يَا الرَّجُلُ » وذلك لا يَجُوزُ .

١١٩

وإنما وجب أن يكون تابعٌ « أي » ذاتاً جامدةً مَعْرَفَةً بالألفِ واللامِ ؛ لكونِ
« أي » مُحْتَمِلاً لِلإِبْهَامِ ، وهو لا يُفَسِّرُ المِبْهَمَاتِ إلا الذواتُ الجامداتُ المَعْرَفَاتُ بالألفِ
واللامِ اللذينِ لاستغراقِ الأجناسِ على ما تقدمَ في الجزءِ الأولِ .

فإنَّ أَتَيْتَ بعدَ هذا الاسمِ بتابعٍ ثانٍ جازَ فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ ، الرِّفْعُ على
اللفظِ ، والنَّصْبُ على الموضعِ ، تقولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ العَاقِلُ والعَاقِلَ ، إلا معَ
المُضَافِ فلا يكونُ إلا النَّصْبُ على الموضعِ كما تقدَّم ، تقولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كَثِيرَ
المَالِ . وأكثرُ ما سُمِعَ هذا النداءُ بـ « يَا » وَحْدَهَا دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ .

(١) من سورة الفجر : الآية رقم : ٢٧ ، ٢٨ .

(باب أحكام النكرة المقصودة)

إذا أردت أن تُنادي نكرة لم يخلُ إمَّا أن تقصدها أو لا تقصدها ، فإن لم تقصدها وأردت الشَّياعَ نصبت على كلِّ حالٍ ، وقد تقدّم ، وإن أردت قصدها بعينها وكانت مُواجهةً لك أو في حكم المُواجهة بنيتها على الضمِّ ، تقولُ حينئذٍ :
يا رجلُ/ أقبِلْ ، ويا رجالاً أقبِلُوا ، ويا رجلانِ أقبِلَا ، ويا نساءً أقبِلْنَ .
وإنما وجب بناؤها على الضمِّ ؛ لأنها قد صارت بمنزلة العَلَمِ ، وإنما صارت بمنزلة العَلَمِ ؛ لأنها صارت معروفةً بالمُواجهة ، فجرى عليها حكمُ المعارفِ المفردة من وقوعها موقعَ المضمير .

ب ١٩

(فصل) : [حكم تابع النكرة المقصودة]

وإن أتبعْتَ هذه النكرة بتابعٍ ، جاز فيه الرفعُ والنصبُ إن كان بالألفِ واللامِ ، تقولُ : يا رجلُ والغلامُ ، بالرفعِ والنصبِ ، الرفعُ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ ، وعلى ذلك قرئَ قوله تعالى : ﴿ يَلْجِئُكُمُ الْوَيْبُ مَعَهُ وَالظُّلُمُ ﴾ بالرفعِ

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٠ . نسب سيبويه في الكتاب : ١٨٧/٢ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٢/٤ قراءة الرفع إلى الأعرج ، قال المبرد : « فإن عطف اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً : أما الخليل وسيبويه والمازني ، فيختارون الرفع ... وقرأ الأعرج : ﴿ يَلْجِئُكُمُ الْوَيْبُ مَعَهُ وَالظُّلُمُ ﴾ . وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرهمي ، فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة . وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت : يا زيد والحارثُ ، فإنما أريد : يا زيدُ =

والنصب .

فإن كان التابع مضافاً ، لم يكن إلا منصوباً كما تقدم ، تقولُ : يا رجلُ كثيرَ

المالِ .

فإن كان مفرداً بغير ألفٍ ولامٍ مثل أن يكونَ علماً ، جازَ فيه الرفعُ والنصبُ
عندَ من يجيزُ ذلكَ ، فتقولُ : يا رجلُ وزيدُ وزيداً ، وفي هذا خلافٌ .^(١)
وهذه النكرةُ المقصودةُ لا تكونُ إلا مفردةً هكذا ، لا يكونُ معها نعتٌ ، ولا

= ويا حارثُ ... » . وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ: ق ١٦٩ . وفي شواذ القراءات للكرماني : ق ١٩٦
مخطوط نسب قراءة الرفع لأبي جعفر ، والأعرج ، وابن أبي عبيدة ، ويعقوب . وقال ابن الجزري في
النشر : ٣٤٩/٢ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من
« الطير » وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو » .

(١) رأي الجمهور إذا كان التابع مفرداً بغير ألفٍ ولامٍ البناء على الضم ، ينظر المقتضب : ٢١١/٤ ،
والمفصل : ٥٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/٢ والتبصرة والتذكرة : ٣٤٧/١ ، وجعل ابن بابشاذ في
شرح الجمل : ١١٨ القاعدة في ذلك الحمل على الأصل ، وذكر أنه مذهب المبرد ، ووافقهم ابن عصفور
في شرح الجمل : ٩٣.٩٢/٢ ، وأجاز الوجهين في المقرب : ١٩٦ . ومنع ابن مالك في شرح التسهيل
٤٠١/٣ غير البناء على الضم ، ثم نسب في ٤٠٢/٣ جواز الضم والنصب الى المازني والكوفيين . ثم
قال : « ويجوز عندي أن يعتبر في البديل حالان : حال يجعل فيها كمستقل ، وهو الكثير ...
وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل
في عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله ، ... وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في المبدل منه
عامل البديل ... » .

عطف ، ولا شيء مما يعرفها ويخصصها ، فأما قول الشاعر : / - وهو الطرماح -^(١)

يا دار أقوت بعد أصرامها عاماً وما يعنك من عامها

فليس « أقوت » من صفة الدار ، وإنما هو استثناف كلام ، كأنه لما قال :

« يادار » سأله سائل فقال : ما شأن الدار ؟ فقال له : أقوت . وكذلك قول المرادي^(٢) :

ألا يا بيت بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيت

فليس قوله « بالعلياء » وصفاً لـ « بيت » ، ولكنه خبر مبتدأ ، وهو « بيت »

الثاني كأنه يريد^(٣) : ألا يا بيت لنا بيت بالعلياء^(٤) ، والله أعلم .

ومن جملة أحكام هذه النكرة أنه لا يجوز حذف حرف النداء منها ؛ لأن تعريفها

(١) الطرماح بن حكيم الطائي ، شاعر أموي ولد ونشأ بالشام ، ثم انتقل إلى الكوفة مع بعض جيوش

الشام ، فاعتقد مذهب الشراة والأزارقة ... ترجمته في الشعر والشعراء : ٥٨٥/٢ ، والمؤتلف

والمختلف : ٢١٩ ، والخزانة : ٧٤/٨ .

والشاهد في ديوان الطرماح : ٤٣٩ ، وهو في الكتاب : ٢٠١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

٤٦٨/١ ، وشرح شواهده للشنتمري : ٣١٢/١ ، والنكت عليه له أيضاً : ٥٥١/١ ، ومعاني القرآن

للزجاج : ٨٩/٣ ، واللسان : (صرم) .

ومعنى أقوت : خلت (الصحاح : قوا) وأصرام : جمع صرم وهي الفرقة من الناس ليسوا بالكثير

(اللسان : صرم) .

(٢) هو عمرو بن قعاس ، بكسر القاف بعدها عين ، وقيل قعاس ، بالضم ، قال الصاغاني في العباب :

« ويقال : ابن قنعاس أيضاً » أي : بزيادة نون بينهما ، ابن عبد يغوث بن مخدش ... المرادي

المذحجي . (عن الخزانة : ٥٥/٣) ، وفي التكملة للساغاني (قعس) قال : « وعمرو بن قعاس بن

عبد يغوث المرادي شاعر » وينظر معجم الشعراء : ٢٣٦ ، ومن اسمه عمرو من الشعراء :

٨٧ . والبيت مطلع قصيدة جيدة للشاعر أنشدها الأصمعي كما في الاختيارين : ٢١١ .

وهو من شواهد الكتاب : ٢٠١/٢ ، وشرح شواهده للشنتمري : ٣١٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي

٥٢٦/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٢/١ ، والمحتسب : ٢٥٠/١ ، والطرائف الأدبية : ٧٢ .

(٣) في الأصل : « يا ريد » .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : ٢٠٢/٢ بعد إنشاده البيت : « فإنه لم يجعل « بالعلياء » وصفاً ، ولكنه

قال : بالعلياء لي بيت ، وإنما تركته لك أيها البيت لحب أهله » وينظر : النكت : ٥٥٢/١ .

حصل بالقصد والتنبيه وذلك مجتلب من النداء لا غير ، فلو حذف لبقيت مضمومة
كضم المعارف وهي في الأصل نكرة ، وذلك تمتنع أن يكون الشيء معرّفاً منكرًا في
حالة واحدة ،

فأما قولهم^(١) : « أَطْرَقَ كَرًا » و^(٢) « افْتَدَى مَخْنُوقٌ » فذلك شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ /
عليه . وأما قول العجاج^(٣) :

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *
(٤)

يريد : يا جارية ، فإنما « جارية » ههنا معرفة بالعلمية ، وليس بنكرة ؛ لأنها

(١) مجمع الأمثال للميداني : ٢٨٥/٢ ، ورد مرتين مع تكملتين مختلفتين ، إحداهما : « أطرق كرا إن
النعامة في القرى » قال : يقال : الكرا والكروان نفسه ، ويقال : إنه مرخم الكروان ... قال الخليل :
الكرا : الذكر من الكروان ... « والأخرى : أطرق كرا يحلب لك . وهو من شواهد الكتاب :

. ٦١٧/٣ . ٢٣١/٢

(٢) مجمع الأمثال للميداني : ٤٥١/٢ ، قال : « أي : يا مخنوق . يضرب لكل مشفوق عليه مضطر .
ويروى : (افتدى مخنوق) » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وهو من شواهد الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) في ديوانه : ٢٢١ ، وبعده :

سَعِيِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وَحَذْرِي مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ
وَقَدْرِي مَا لَيْسَ بِالْمَقْدُورِ

وَالْعَذِيرُ : « الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ... والجمع : عُدْرُ » الصحاح : (عذر) .
والشاهد في الكتاب : ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، وشرحه للسيرافي : ٣ / ٦٥ ، ٦٦ ، وشرح أبياتة لابن
السيرافي : ٤٦١/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٦٨/١ ، وشرح شواهد له : ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ،
والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، والأصول : ٣٦١/١ ، والمسائل العسكرية : ١٦٨ ، والمفصل : ٦٠ ، والتخمير
٣٥٦ ، ٣٥٥/١ ، وروايته (جار) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٢ ، واللسان : (عذر) ، وشرح
الأشموني : ١٧٢/٣ ، والخزانة : ١٢٥/٢ .

(٤) كذا قال المصنف ، ولم أقف على من وافقه ، وإنما هي نكرة ، وعرفت
بالنداء .

لو كانت نكرة لم تُرَخِّم^(١) . فافهم ذلك .

(١) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣ / ق ٦٠ : « ... وفيما رده أبو العباس محمد بن يزيد من قول سيبويه هذا الباب : وقد يجوز حذف « يا » من النكرة نحو قوله : جاري ... البيت . وقال : افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا . وقد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشاً - يعني أن هذه الأشياء معارف بالنداء وقد جعلها سيبويه نكرات .
قال أبو سعيد : ادعاء أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ . والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه ؟ أتري سيبويه يعتقد أن مخنوق ، وليل نكرتان ، وهويضمهما بغير تنوين ؟ وإنما معنى حذف « يا » من النكرة ، يعني : ما كان نكرة قبل النداء فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه ، ومثل هذا كثير في الكلام » . ينظر شرح السيرافي .

(باب المنادى المندوب)

وفيه أربعة أسئلة ، يُقالُ : ما معنى الندبة ؟ وأين تُستعملُ ؟ وما يجوزُ فيه نداءُ الندبةِ مِنَ الأسماءِ وما لا يجوزُ ؟ وما أحكامُ الندبةِ في الاستعمالِ ؟
أما معنى الندبةِ ، فمعناها التَّوجُّعُ والتَّفجُّعُ ، كأنك فقدتَ شخصاً تعرّفهُ ، وذَكَرْتَ مكانه عندك ، فَتَوَجَّعْتَ لِفِرَاقِهِ ، وَتَفَجَّعْتَ عَلَيْهِ ، فناديتهُ وليسَ غرضُكَ الإقبالَ عليه لِيَسْمَعَ منك ، وإنما غرضُكَ إذا قلتَ : « وازيداه » أن يقولَ : لبيك في الحضرةِ ، أو لبيك مجيباً .

وأما أين تُستعملُ الندبةُ ؟ فهي تُستعملُ عندَ حلولِ الأمرِ العظيمةِ الشَّاقَّةِ ، أو ما يجري مجراها ، كأنَّ النادِبَ إذا عَظَّمَ عليه الأمرُ وشقَّ ذَكَرَ / مَنْ يُحِبُّهُ أو مَنْ يَعِينُهُ على الأمرِ فناداه .

وأما ما يجوزُ فيه نداءُ الندبةِ مِنَ الأسماءِ ، فلا يجوزُ إلا في المعارفِ غيرِ المبهمةِ ، دون النكراتِ ، وإنما وَجَبَ ذلك في المعارفِ وحدها ؛ لكونِ الندبةِ تَوَجُّعاً وَتَفَجُّعاً ، كما تقدَّم ، وذلك لا يَقَعُ إلا على مَنْ تَعْرِفُ - لِعَظَمِ مَكَانِهِ عندك - دون مَنْ تُنْكِرُ ، وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ [في] ^(١) « قَتَلَ جَعْفَرٍ : « واجعِّفراه » ^(٢) .

(١) زيادة مستفادة من نص كتاب التهذيب ١٩٢ للمصنف - رحمه الله - .

(٢) لم أجد الحديث في مظانه . وفي المغازي للواقدي : ٧٦٦/٢ أن رسول الله ﷺ دخل على ابنته

فاطمة في اليوم الذي قتل فيه جعفر وهي تقول : « واعماه » فقال رسول الله ﷺ : « على مثل

جعفر فلتبكي الباكية » . والحديث في كشف المشكل : ٥٢٦/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٢ .

وأما أحكامُ النَّدْبَةِ في الاستعمالِ فلها أحكامٌ :

منها أنه لا ينادى المندوبُ إلا بـ « وا » من أوله دون غيره من الحروفِ
إلا « يا » فبعضهم^(١) يُجيزُها وهي قليلةُ استعمالٍ .

ومنها أنه يُزادُ في آخرِ الاسمِ المندوبِ ألفٌ وهاءٌ* ، تقولُ : « وازيداه » وهذا
هو الأكثرُ ، أعني زيادةُ الألفِ والهاءِ ، وإن كان يجوزُ حذفُها في النَّدْبَةِ عند الخليل^(٢)
ولا سيِّما إذا كان المندوبُ اسماً مفرداً / غيرَ مضافٍ .

وإنما زيدتِ الألفُ لأنهم^(٣) في النَّدْبَةِ يُطِيلُونَ الصَّوتَ ويترنِّمونَ معه فجاءَ وا
بالألفِ وانفتحتِ الدَّالُ بعد الضمة ؛ لأنَّ الألفَ تُطالبُ ما قبلها أن يكونَ مفتوحاً ؛
وجاءَ وا بالهاءِ ؛ ليصحَّ النطقُ بالألفِ ويثبتَ ثباتُها جلياً* .

وبعضهم يجعلُ الألفَ عوضاً من ياءِ النفسِ^(٤) ، ويقولُ : زيدٌ مضافٌ إلى ياءِ
النفسِ ، ويقولُ : قد قلبتُ ألفاً ، ويقولُ : إنَّ النَّادِبَ أضافَ المنادى إلى نفسه
تخصيصاً وتقريباً لما يجدُ من مكانه عنده . وهذا غيرُ مستقيمٍ من حيثُ إنَّكَ تَنَدِّبُ
المضافَ إلى ياءِ النفسِ فتظهرُ الألفُ ، فتقولُ : وا زيدا ، كما تقولُ : وا غلامياًه .

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٢١/٢ : « واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه « يا » أو
« وا » ... » وينظر شرح السيرافي : ٣ / ق ٥٣ ، والأصول : ٣٥٥/١ والجمل : ١٧٦ ، والمفصل :
٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٣/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٢٢١/٢ : « وإذا لم تلحق الألف قلت : وا زيدٌ ، إذا لم تضاف ، ووا زيد
إذا أضفت ، وإن شئت قلت : وا زيدي . والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل - رحمه الله -
ويونس » .

(٣) لم أجد من قال بذلك ، وفي ارتشاف الضرب : ١٤٨/٣ قال أبو حيان : « وفي النهاية لا يجيز
الكوفيون نَدْبَةَ جمع السلامة ؛ لأن الألفَ عندهم بمنزلة المضاف إليه . . . » وقال ابن الحُبَّاز في النهاية :
١٨٣/ب : « اعلم أن الكوفيين لا يجيزون نَدْبَةَ جمع السلامة بإلحاق العلامة لأن الألفَ عندهم بمنزلة
المضاف إليه ، والنون لا تحذف في النَّدْبَةِ ... » .

* في الأصل : أُلْفاً .

** في الأصل : ثَبَاتاً .

فإن وصلت زيدا بغيره أو عطف عليه مندوبا حذفت الهاء فقلت : وازيدا ،
واعمره .

ومنها أنك إن نذبت مضافا لم يخل^(١) إما أن يكون مضافا إلى ظاهر أو إلى
مضمير ، فإن كان مضافا إلى ظاهر جعلت علامة الندبة في الاسم الآخر / فقلت :
أ ٢٢ واصحاب زيدا ، وقد روي عن بعضهم أنه قال^(٢) : « وأمير المؤمنين » . وإنما جعلت
علامة الندبة في الاسم المضاف إليه لأنه تصح معه الإضافة ، لأنك لو جعلتها في
الأول امتنعت الإضافة ، واختل المعنى ، وهذا الحكم إنما يثبت في هذا لكون المضاف
والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فصار بمنزلة الاسم .

وقد أجاز سيبويه^(٣) : واثلاثة وثلاثيناه ، كأنه نذب مجموع الذوات ، فجعلها
بمنزلة الاسم ، وكذلك قولهم^(٤) : « وا من حفر يثر زمزماه » و « من ههنا وإن كانت
مجهولة فقد تنزلت منزلة المعرفة ؛ لكون الحافر معروفا معلوما .

هذا إذا كان المضاف إلى ظاهر ، فإن كان المضاف إلى مضمير وأردت نذبت
أتيت بحرف متولد من حركة المضمير ، إن كانت فتحة كان الحرف ألفا ، فقلت : [وا]
ب ٢٢ غلامكاه ، وإن كانت كسرة كان الحرف ياء فقلت : / وا غلامكاه ، وإن كانت ضمة
كان الحرف واو فقلت : واغلامهوه ، وتزيد بعد ميم الجمع واو أيضا فتقول :
واغلامكموه ، واغلامهوه ، وتزيد بعد نون الجمع ألفا فتقول : وا غلامكناه ، وعلى
هذا القياس ماجرى من هذا النوع .

ومنها أنك إن أردت أن تنعت الاسم الذي تريد نذبتَه جعلت علامة الندبة في

(١) في الأصل : « يخلوا » .

(٢) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، والمقتضب : ٢٧٥/٤ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

(٣) الكتاب : ٢٢٨/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٢٨/٢ ، والمقتضب : ٢٧٥/٤ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

الاسم المنادى ألفاً وحدها ، وحذفت الهاء لحق الوصل على مذهب الخليل^(١) ، فقلت :
وازيذا الظريف ، ولم يجزْ عنده أن يجعلها في الظريف ؛ لأنه صفةٌ غيرُ منادى يجوزُ أن
يُسْتَغْنَى عنه ، وهو لا يُنْدَبُ إلا الذواتُ المعروفةُ . ويونسُ يجيزُ ذلك^(٢) ، ويقول : وا
زيذا الظريفاه ، ويقول : الصفةُ والموصوفُ / كالشيءِ الواحدِ .

١٤٣

قال صاحبُ الكتابِ : وههنا مذهبٌ بين المذهبين وهو أنك إن نذبتَ الاسمَ لحقَّ
هذه الصفةُ فيه بعينها ، جازَ لك أن تجعلَ علامةَ الندبةِ فيها ؛ لأنك تريدُ أن تندبهُ
بصفتهِ هذه ، فكأنها مندوبةٌ في التحقيق ، وإن نذبتَهُ لا لهذه الصفةِ لم تجعلَ في
الصفةِ علامةَ الندبةِ .

ومنها أنه لا يجوزُ ندبةُ النكراتِ ، ولا المبهماتِ ، أما النكراتُ فلأنَّ الندبةَ
توجعُ وتفجعُ كما تقدمُ ، وأنتَ لا تفعلُ ذلكَ على من تنكرهُ ، بل يُعدُّ ذلكَ خللاً
وعبثاً .

وأما المبهماتُ ، فلأنَّها أيضاً شائعةٌ غيرُ مختصةٍ فهي في حكمِ المحذورةِ ، وفي
تفسيرها خلافٌ ، منهم من يجيزُهُ^(٣) ومنهم من لا يجيزُهُ^(٤) ، والأقربُ أنه يجوزُ ، لأنه
تمييزٌ واختصاصٌ ، وتبينُ أنَّ المشارَ إليه رَجُلٌ ، فتقولُ فيه : واهذا الرجلُ ، فافهم
ذلك .

٢٣ ب

(١) الكتاب : ٢٢٥/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، وخطاً الخليل يونس .

(٣) أجازهُ ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٣٣ حيث أجاز : وامن يعني أمره قياساً على : « وامن
حفر بئر زمزماه » .

(٤) جمهور النحاة يمنع من ذلك ؛ لأنه مبهم لا عذر للنادب فيه ، ينظر الكتاب : ٢٢٧/٢ ، والمقتضب :

٢٦٨/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٦٥/١ ، والمفصل : ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٤/٢ ،

والجمل : ١٧٦ ، وشرحه لابن عصفور : ١٢٨/٢ .

(باب الترخيم)

وفيه أربعة أسئلة يقال فيها : ما الترخيم ؟ وأين يُستعملُ من معاني الكلام ؟ وما يجوزُ أن يُرَخِّمَ مِنَ الأَسْمَاءِ وما لا يجوز ؟ وما أحكامُ الترخيمِ في الاستعمالِ مِنَ الحذفِ والإثباتِ ؟ .

أما الترخيمُ فهو تسهيلُ الكلمةِ وتقليلُها بحذفِ آخرِ حرفٍ أو حرفينِ منها على ما سيأتي بيانهُ إن شاء اللهُ تعالى ، قال الشاعر :^(١)

لَهَا بَدَنٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

أراد سهل الحواشي ، وهذه طريقة العرب في تقليل الألفاظِ مَعَ الأَمْنِ مِنَ الحَلَلِ والإشكالِ .

(١) هو ذو الرمة ، غيلان بن عقبة بن بهيش - بضم الباء الموحدة وآخره شين معجمة - ويكنى أبا الحارث

وهو من بني صعْب بن ملكان بن عدي بن عبد مناة ، ت ١١٧ هـ . وسمي ذا الرمة لشعره قاله منه :

* أشعث باقي رمة التقليد *

والرمة : قطعة من الحبل بالية ، والجمع رُمٌ ورِمَامٌ . الصحاح (رَم) . ترجمته في الشعر والشعراء :

٥٢٤/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٥٤٩/٢ .

والبيت في ديوانه : ٥٧٧/١ ، والجمهرة : ٢٩١/٣ ، والأضداد لابن الأنباري : ٢٤٢ ، وأمالي القالي :

١٥٤/١ ، واللائي : ٢٥٥ ، والمحتسب : ٣٣٤/١ ، والخصائص : ٢٩/١ ، والتخمير : ١٥٠/١ ،

وشرح ابن يعيش : ١٩/٢ ، واللسان (نزر) والأشْمُونِي ١٧١/٣ .

ومنطق هراء : أي خطأ ، ينظر إصلاح المنطق : ١٥٦ ، ونزر : قليل تافه ، ينظر الصحاح : (نزر) .

(فصل): وأما أين يستعملُ الترخيمُ من معاني الكلامِ؟ فهو لا يُستعملُ إلا في

٤٤ أ

النداءِ / خاصةً ، إلا إذا اضطرَّ شاعرٌ^(١) على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .
وإنما لم يستعملُ إلا في النداءِ لِأَنَّ النداءَ كثيرٌ مدارُهُ في كلامِ^(٢) العربِ ، وأكثرُ ما يتناجونُ بِهِ ، فَكثُرَ استعمالُهُم له فَخَفَّوْا من الاسمِ المنادى بأنْ حذفوا منه جزءاً من آخرِهِ ، فصارَ النطقُ بالمرخمِ أخفَ وأوجزَ من النطقِ بغيرِ المرخمِ .

(فصل): وأما ما يجوزُ أنْ يرخمَ من الأسماءِ وما لا يجوزُ؟ فالذي يجوزُ أنْ يرخمَ من

الأسماءِ هي أسماءُ الأعلامِ خاصةً دونَ غيرها من سائرِ أنواعِ الأسماءِ بشرطِ أنْ تكونَ الأعلامُ رباعيةً فما فوقها غيرَ مندوبةٍ ولا مستغاثَةٍ ، ولا مستغاثٍ بها عندَ الأكثرِ ؛ احترازاً من متحركِ الأوسطِ من الثلاثيِّ المذكورِ عندَ الأخفشِ ومنْ طابَقَهُ من الكوفيينِ^(٣) أو ثلاثيةٍ بالهاءِ متحركةٍ / الحشوِ نحو : « ثُبَّةٌ ، وعِدَّةٌ » .

٤٤ ب

وإنما لم يكنِ الترخيمُ إلا في الأعلامِ وما حُمِلَ عليها كالمعرفِ بالقصدِ والإقبالِ ،

(١) الكتاب : ٢٣٩/٢ .

(٢) في الأصل : « الكلام » .

(٣) نسب ابن السراج ذلك في الأصول : ٣٦٥/١ ، وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل : ١٩٤/٢ ، إلى الفراء ، ونسب في الإنصاف : ٣٥٦/١ ، والتبيين : ٤٥٦ إلى الكوفيين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٤٢١/٣ : « ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث خلافاً للكوفيين إلا الكسائي » ونسب الرضي في شرحه : ١٤٦/١ الجواز إلى الفراء والأخفش ، وكذا في شرح الأشموني : ١٧٥/٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ ، وأما الساكن الوسط فمنع ابن عصفور ترخيمه في شرح الجمل : ١١٣/٢ ، ورد عليه أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ بقوله : « وهم ابن عصفور في قوله إنه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، والخلاف فيه نقله ابن هشام وأبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب ... » .

إذا كان رباعياً عند مَنْ يُجيزُهُ^(١) دونَ غيرها من الأسماءِ لما قَدَّمنا أنه لا يكونُ إلا في النداءِ ، وأكثرُ مدارِ النداءِ على الأعلامِ ؛ لأنها المستعملةُ في محاوراتِ المخاطبينَ فأرادوا ترخيمَها للتَّسهيلِ والتَّخفيفِ ، وألحقوا بها المقصودَ من النكراتِ لكثرةِ مدارِها أيضاً ، وهو قليلٌ ولمْ أَسْمَعْ به إلا في « صاحب » وحدهُ ، فإنهم قد رَخِّمُوهُ حيث قالوا : « يا صاح » ، والأصل : يا صاحبُ^(٢) .

ومن لا يجيزُ ترخيمَ المقصوداتِ يقول : إنما كَثُرَ استعمالُ هذا الاسمِ في كلامهم وحدهُ فرخموه ، وليس بقياسٍ .
والأقربُ أنه يجوزُ ترخيمُها إذا كانت العلةُ كثرةَ الاستعمالِ ؛ لأنهم كثيراً ما يُقبلون على المقصودِ وينادونه ، فلا يمتنعُ ترخيمُهُ إذا كان رباعياً .

(فصل) : ولا يجوزُ ترخيمُ نكرةٍ ولا مضافٍ إليه ولا صفةٍ ولا مندوبٍ ، ولا مستغاثٍ .
وإنما لم تُرخمِ النكرةُ / لأمرين :

أحدهما : أنها قليلةُ الاستعمالِ في كلامِ العربِ في النداءِ خاصةً .
والثاني : أنها لو رُخِّمَتْ لم يخلُ إما أن تحذفَ التنوينَ أو تُثبِتَهُ ، فإن حذفتَهُ مع^(٣) حذفِ الحرفِ أدَّى إلى خللٍ :

أحدهما : أن تعودَ النكرةُ الشائعةُ كالمقصودةِ في اللفظِ لأجلِ حذفِ التنوينِ ، وهذا

(١) وذلك مثل قولهم : « أطرق كرا » ، وقد تقدم .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٢٥٦/٢ : « إلا أنهم قد قالوا : يا صاح ، وهم يريدون : يا صاحب ؛ وذلك

لكثرة استعمالهم هذا الحرف ... » وينظر المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٦٥/١ ، وزاد الرضي في

شرحه : ١٥١/١ الشذوذ .

(٣) في الأصل : « معا » .

خللٌ.

والثاني : أنك تحذف التنوين ، وهو حرفٌ ، والحرف الذي قبل التنوين ، فتحذف حرفين مما لا يجوز أن يحذف منه إلا حرفٌ واحدٌ ، وهذا أيضاً خللٌ .

هذا إذا حذفت التنوين ، فإن أثبتته أدى إثباته أيضاً إلى خللين :

أحدهما : أنك تثبته على غير حرفٍ قبل أن تستكمل حروف الكلمة ، والتنوين لا يتبع الكلمة إلا بعد كمال حروفها تابعاً لحركة الإعراب في الأغلب .

والمخلل الثاني : أنك لو نونت المرخم النكرة لتونته على حركته قبل الحرف المحذوف وأدى ذلك إلى أن / يعود ما هو منصوبٌ مرفوعاً في اللفظ أو مجروراً ، وذلك محالٌ لو أردت أن تنادي : زبرجاً^(١) وئرثناً^(٢) ، وهما نكرتان لكنت تقول : يا زبر ، ويا برث وهذا محالٌ ؛ فلهذا امتنع ترخيم النكرات .

وأما أنه لا يجوز ترخيم المضاف إليه فلأنه ليس بمنادى ، والترخيم لا يكون إلا في النداء كما تقدم .

وأما أنه لا يجوز ترخيم الصفة ؛ فلأنها أيضاً لا تكون إلامتحدة على الموصوف ، والموصوف هو المنادى فيرخم من دونها^(٣) .

وأما أنه لا يجوز ترخيم المندوب ؛ فلأن علامة الندبة تخل بالترخيم ؛ لأن علامة الترخيم حذفٌ وعلامة الندبة إثباتٌ ، وهذان متنافيان ؛ فامتنع ذلك .

وكذلك المستغاث لا يرخم لأنه قد خرج عن لفظ النداء وحركته بحرف الاستغاث الذي خفضه ، فكان حرف النداء داخل على غيره .

(فصل) : وأما أحكام الترخيم في الاستعمالِ فله حكمٌ / واجبٌ ، وحكم جائزٌ ،

(١) « زبرج » : بالكسر : الزينة من وشي أو جوهر أو نحو ذلك . الصحاح (زبرج) .

(٢) نقل الأزهرى عن أبي زيد : « البرثن : مثل الإصبع ، والمخلب ظفر البرثن ، والبرائن للسباع كلها »

ثم قال : « وقال الليث : أظفار مخالبا الأسد » . تهذيب اللغة : ١٦٨/١٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٢٤٠/٢ .

وحكمٌ ممتنعٌ .

فالواجبُ يشتملُ على مسائلَ :

أحدها : أنه يجبُ حذفُ آخرِ حرفٍ من المرخمِ إن كان رباعياً ، مثل حارثُ ، ومالكُ ،
وجَعْفَرُ ، ودِرْهَمُ ، تقول : يا حارِ ، ويا مالِ ، ويا جَعْفَ ، ويا دِرْهَ ، وتتركُ ما قبلَ
الحرفِ المحذوفِ على حركتِهِ ، وهو الأكثرُ والأغلبُ في كلامِ العربِ ، قال الشاعر :^(١)

(١) هو الفرزدق أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية . ترجمته في الشعر والشعراء : ٤٧١/١ .
والبيت في ديوانه : ٣٨٤/١ ، ورواية الديوان :

* مروان إن مطيتي معكوسة *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وهو يخاطب مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية ، حيث دفع
إلى الفرزدق صحيفة ليوصلها إلى بعض عماله وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما في
صحيفة المتلمس وهو قتله ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيعلم ما
فيها فيهجوه ، فكتب إليه :

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس
ودع المدينة إنها مرهوية واعد لمكة أو لبيت المقدس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلمس
فأجابه الفرزدق بأبيات أولها البيت الشاهد وبعده :
وأتيتني بصحيفة مختومة يخشى علي بها حياء النقرس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها ... (البيت)

والحباء : العطاء . الصحاح (حبا) .

والشاهد في الكتاب : ٢٥٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣ / ق ٧٢ ، وشرح أبياته لابن
السيرافي : ٥٠٥ / ١ ، ٥٠٦ ، والنكت : ٥٨٤ / ١ ، والجمل : ١٧٢ ، وكشف المشكل : ٢٦ / ١ ،
والتهذيب الوسيط : ١٩١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٦٩ ، والأمالى الشجرية : ٨٧ / ٢ ، وشرح المفصل
لابن يعيش : ٢٢ / ٢ ، والخزانة : ٣٤٧ / ٦ .

و« صحيفة المتلمس » : تضرب مثلاً لمن يحمل كتاباً فيه حتفه . ينظر : ثمار القلوب : ٢١٦ .

يا مَرَوَّانَ مَطِيتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحِجَابَ وَرَبِّهَا لَمْ يُبْأَسِ
 ومنهم من يضمُّ ما قبلَ الحرفِ المحذوفِ ؛ مراعاةً للأصلِ ^(١) ، ويحتجُّ بقولِ
 الشاعرِ : ^(٢)

لا تَظْلِمَنَّ سَالِمًا يا حَارُ

فإنَّهُ لابنِ كُرَاعٍ جَارُ

ومن مسائل الواجب أنه إذا كان قبل الحرف المحذوف حرف من حروف الإعتلال المدِّ واللين أن تحذفه إذا كان زائداً ، هذا إذا كان الزائد ساكناً ، وإن كان زائداً ^(٣) متحركاً لم تحذفه مثل : يا جَرَجَرَايا ^(٤) ، فإن كان في رباعي مثل : سعيد ، وثمود ، لم تحذفه ، وتترك ما قبله على حركته فتقول في مثل منصور : يا منصُّ ، وفي مِثقال : يا مِثْقَ ، وفي شَرَحْبِيلَ : يا شُرْحَبِ .

ومن مسائل الواجب أنه إذا كان المرخم مضاعفاً حذف آخر حرفي التضعيف / وأبقي الأول مخففاً محركاً بحركته الأصلية عند الأكثر فتقول في رجل اسمه « قارُّ » ،

- (١) ينظر الكتاب : ٢٤٦/٢ ، وبعضهم يسميها لغة من لا ينتظر المحذوف ، ينظر أوضاع المسالك : ٦٥/٤ ، ٦٦ ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٥٧/٣ ، ١٥٨ : « الترخيم على لغتين : لغة من ينتظر المحذوف ولغة من لا ينتظره ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي ، ويقال : لغة يا حارٍ ولغة يا حارٌ . . . ومذهب البصريين جواز ترخيم الأسماء على لغة من نوى فيبقى على حركته أو سكونه نحو : يا جعفَ ، ويا هرُقُ ، وخالف الكوفيون فيما آخره بعد ساكن فلم يرخموه إلا على لغة من لا ينوي ، يقولون : يا هرُقُ . » وينظر شرح التصريح : ١٨٨/٢ ، وشرح الأشموني : ١٨١/٣ .
- (٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في كشف المشكل : ٥٢٥/١ ، والتهديب الوسيط : ١٩١ .
- (٣) في الأصل : « زائد » .
- (٤) « جرجرايا » : بفتح الجيم وسكون الراء : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد ، تهدمت ينظر : معجم البلدان : ١٢٣/٢ .

وكأز^١» : يا قارُ أقبيل ، ويا كازُ انطلق ، ولا تحذفُ هذا الحرفَ المشدَّدَ لأنه من حرفين ، وكذلك في « مُضارٌ ، ومُشاقٌ » إن كان اسمَ فاعلٍ تُركَ على حركة الكسرِ، وإن كان اسمَ مفعولٍ فعلى حركة الفتح ؛ لأنَّ وزنَ اسمِ الفاعلِ «مُفَاعِلٌ» بكسرِ العينِ ، واسمَ المفعولِ «مُفَاعَلٌ» بفتحِ العينِ .
ومنها أنه يجبُ إثباتُ هاءِ السكتِ معَ المؤنثِ المرخِمِ في الوقفِ خاصةً تقول :
أقبلُ يا طلحةُ ، وانطلقُ يا حمزةُ ، هذا إذا نويتَ الترخيمَ .

(فصل) : وأما الحكمُ الجائزُ فهو مشتمل على مسائل :

١٧٠ منها أنه يجوزُ بناءُ المرخِمِ على الضمِّ بعدَ الحرفِ المحذوفِ كما تقدّمَ الشاهدُ /
عليه . ومنها أنه يجوزُ في المؤنثِ أن تحذفَ هاؤهَ للتخميمِ ثم تُردَّ مفتوحةً مقحمةً^(١)

(١) قارُ : بارد . اللسان (قرر) . وكأزُ : قليل الخير ، قال الأزهري في تهذيب اللغة (كزز) : « رجل كز : قليل الخير والمواتاة بين الكزز » .
(٢) مثل قول النابغة :

كليتي لهم يا أميمةً ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

قال الفارقي في الإفصاح : ١٠٨ : « أما قوله «يا أميمة» بفتح الهاء فلأنه يريد تخميم «أميمة» وكان الوجه أن يقول : «يا أميم» كما قال الآخر :

قومي هم قتلوا أميمَ أخي فإذا رميت يصيبني سهمي

يريد «يا أميم» إلا أنه اضطر فأقحم الهاء ، ومعنى الإقحام هو زيادة حرف يقتضيه معنى أو لفظ ، والنية إسقاطه ، وإنما يزداد توكيداً ، وليست هذه الهاء المقحمة بالهاء المحذوفة وإنما هي غيرها
ثم قال في ص : ١٠٩ : « ولو لا ما ذكرنا من إرادة التخميم والإقحام لضم فقال : «يا أميمته» كما قال الآخر :

وإني يا أميمتهُ جد صابٍ إليك وإن نأت منك الديار

وينظر : المحلى لابن شقير : ٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٦١/٣ ، وشرح الأشموني : ١٧٤/٣ .

وهي قليلٌ.”

ومنها أنه يجوزُ للشاعرِ الترخيمُ في غيرِ النداءِ على ما سيأتي بيانهُ في ضروراتِ الشَّعرِ .

ومنها أنه يجوزُ إذا رُخمتَ رجلاً اسمه « خمسةَ عشرَ » و « حضرموت » أن تحذفَ الاسمَ الثاني^(١) إلا في « اثنا عشر » فإنك تحذفُ الألفَ من الاسمِ الأولِ فتقول : يا اثنُ أقبل^(٢) .

(فصل) : وأما الحكمُ الممتنعُ فهو يشتملُ على مسائل :

منها أنه يمتنعُ ترخيمُ الثلاثيِ إلا إذا كان مؤنثاً متحركَ الأوسطِ كما تقدم .

ومنها أنه يمتنعُ ترخيمُ الصفاتِ التي يُسمَّى بها المؤنثُ ، نحو : « كريمة ، وشريفة » لو قلت : يا كريمَ أقبلي ويا شريفَ / انطلقني ، امتنع ذلك لأجل التباسِ المذكورِ بالمؤنثِ ، وقد ذكر مثل ذلك سيبويه^(٣) .

(مسألة) : ومن شواذِ الترخيمِ قولهم في ترخيمِ « قَطْوَان ، وَطَفَاوَة »^(٤) إذا سميت

بهما رجلاً : يا قَطَا ، ويا طَفَا ، بحذفِ الواوِ وما بعدها ؛ لثلاثي بقى بعد ألفٍ ساكنةٍ^(٥) فيجبُ قلبها همزةً على أصلِ التصريفِ فتُحِيلُ الأَصُولَ^(٦) . فافهم ذلك .

(١) ينظر الكتاب : ٢٦٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢٦٩/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/٢ .

(٤) من أمثلة الكتاب : ٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٠ ، وينظر ارتشاف الضرب : ١٦٥/٣ . والقَطْو : مقارنة الخطو

مع النشاط ، يقال قَطَا يَقْطُو ، فهو قَطْوَانٌ ، وقَطْوَانٌ : موضع بالكوفة . الصحاح واللسان (قَطَا) .

والطفاوة : بالضم : دائرة الشمس ، وهي أيضاً حي من قيس عيلان . الصحاح (طفا) .

(٥) لعله يريد « زائدة » بدل « ساكنة » ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة .

(٦) أجاز أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٦٥/٣ : يا طفاو ، ويا طفاء . وأجاز سيبويه أن يقال : يا

طفاء ، إذا جعلت الآخر حرف إعراب ، فإن لم تجعله حرف إعراب قلت : يا طفاو . الكتاب :

. ٢٥٠/٢

(مسألة) : ومن شواذ الترخيم قولهم : يا فلُ أقبِلُ^(١)، وهذا عند بعضهم ليس بترخيمٍ على الحقيقة^(٢) ، قال: لأنه لو كان ترخيمًا حقيقياً لكان يُقال : يا فلأ ، ولم يعلم بأحدٍ نطقٍ به كذلك ، وإنما حذفوا من هذا الاسم حرفين تخفيفاً ؛ لكثرة استعماله في النداء .
والصحيحُ أنه مرخَّمٌ ، وإنما لما كثر استعماله عندهم حذفوا منه حرفين تخفيفاً ، بدليل / ٨ < ١
أنه لا يُستعملُ إلا في النداءِ فقط ، ولو قال قائلٌ : جاء فلٌ ، أو رأيتُ فلأً ، لم يجزُ إلا في ضرورة الشعرِ وقد نطقَ به فيهِ^(٣) بعضهم ، فقال^(٤) :

* في لَجَّةٍ أَمْسِكُ فَلانًا عَن فُلٍ *

واعلم أن الترخيمَ في أشعارِ العربِ كثيرٌ موجودٌ ، وأكثرُ ما يكونُ في أسماءِ

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٤٨/٢ : « وأما قول العرب : يا فل أقبِل : فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم . والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فل ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فلَّة ... »
(٢) ينظر المقتضب : ٢٣٧/٤ .

(٣) في الأصل : « في » . والصَّحِيحُ في قوله خيه عائدٌ إلى الشعرِ .

(٤) لأبي النجم الفضل بن قدامة بن عبيدالله العجلي ، من مالك بن عجل ، راجز إسلامي مشهور ، نبع في العصر الأموي ، وجعله ابن سلام من الطبقة التاسعة من فحول الإسلاميين . قدمه بعض أهل العلم على العجاج . أخباره في الشعر والشعراء : ٦٠٣/٢ ، وطبقات ابن سلام : ٧٣٧/٢ ، والخزانة : ١٠٣/١ . والبيت من أرجوزته اللامية المشهورة ، وهي من أجود أراجيز العرب ، أنشدها هشام بن عبدالمك ، ومطلعها :

* الحمد لله الوهوب المجزل *

والشاهد في ديوانه : ١٩٩ ، والكتاب : ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٣٩/١ ، والنكت : ٥٧٩/١ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ، والجمل : ١٦٤ ، والأمالى الشجرية : ١٠١/٢ ، والمقرب : ١٨٢/١ ، والصحاح : (الجج) وشرح الأشموني : ١٦١/٣ ، والخزانة : ٣٨٩/٢ . ومعنى (لَجَّة) قال الجوهري : « وسمعت لَجَّةَ الناس - بالفتح - أي أصواتهم وضجتهم ، قال أبو النجم :

في لجة ... (البيت) »

الأعلام التي على وزن « فاعِل » نحو : حَارِثُ ، وعَامِرُ ، ومَالِكُ ، وسَالِمُ ، وجَابِرُ ،
وما جرى مجرى ذلك ، وأكثرُ ترخيمِ الأشعارِ على هذه الأوزانِ ، وَقَلَّمَا يُسْتَعْمَلُ
الترخيمُ إِلَّا في الشعرِ ، وقد رُوِيَ أَنَّهُ قُرِيَ^(١) « وَتَادُوا يَمَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » والله
أعلم .

واعلمُ أَنَّ العَرَبَ إِذَا اضْطَرُّوا فِي الشعرِ رَحِمُوا فِي غيرِ النداءِ ، وهو كثيرٌ في
أشعارهم ، سنذكره إن شاء الله تعالى حيثُ نذكرُ ضروراتِ الشعرِ .

(١) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٧٧ ، وفي الأصل : « وقالوا » ، وهو خطأ .

وهي قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، ويحيى ، والأعمش . ينظر المحتسب : ٢٥٧/٢ .
وقال أبو حيان في البحر : ٢٨/٨ : « وقرأ الجمهور : « يا مالِكُ » ، وقرأ عبدالله وعلي وابن وثاب
والأعمش : « يا مالٍ » ، وقرأ أبو السَّوَّارِ الغَنَوِيُّ : « يا مالٌ » ، بالبناء على الضم ، جعل اسماً على
حياله ... » وينظر شواذ القراءات للكرماني : ٢١٩ مخطوط .

(باب ما لا يستعمل إلا في النداء)

وليس بضرورة ، وإنما وردَ مختصاً في لغة العرب بالنداء دون غيره / من أقسام الكلام .

(فصل) : اعلم أن جملة ما لا يستعمل إلا في النداء خمسة أنواع :

النوع الأول : هو اسم واحد ، وهو قولهم : « يا هناه أقبل » هذا كناية عن نكرة جهل اسمها وكنت العرب به عن ذلك الاسم ، وهو مقصود في الأصل ، وهو ضد قولهم : « يا فلان » لأن « فلان » كناية عن معرفة علم جهل اسم العلم فناب منابه ، قال الشاعر :^(١)

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهُ يَا هُنَا هُوَ وَيَحْكُ الْأَحْقَاتُ شَرًّا يَشْرُ

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٦٠ ، وروايته (قولها) والجمل : ١٦٣ ، والمنصف : ١٣٩/٣ ،
وسر صناعة الإعراب : ٥٦٠/٢ ، والأماهي الشجرية : ١٠١/٢ ، والتخدير : ٢٠٧/١ ، ٣٦٠/٤ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٨/١ ، ووصف المباني ٤٦٤ ، واللسان : (هنا) و(هنا) وشرح الأشموني :
٣٣٤/٤ ، والخزانة : ٢٧٥/٧ ، ٣٧٥/١ .

وفي « هَنَاهُ »^(١) « خِلَافٌ »^(٢) ، منهم من يقول أصله « يا هَنَاو »^(٣) بالواو فقلبت
الواو هاءً ليصحَّ التعليل^(٤) ، ومنهم من يقول : أصله « هَنَّ »^(٥) والألفُ والهاءُ زائدتان ،
ولام الكلمة محذوفٌ ، والألفُ والهاءُ بمنزلة الألفِ والهاءِ في الندبة ، ومنهم من يقول :
إنَّ الهاءَ لامُ الكلمة^(٦) .

- (١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٤٨/٢ : « ويا هناه ، ومعناه : يا رجل » .
- (٢) الخلاف مفصل في أمالي الشجري : ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وينظر معه : الكتاب : ١٩٨/٢ ، ٢٤٨ ،
والمقتضب : ٢٣٥/٤ ، والجمل : ١٦٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٥٣/١ ، واللسان : (هنا) وشرح
الأشموني : ١٦٢/٣ ، ولخص الخلاف ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ١٢٣/أ مخطوط .
- (٣) هم البصريون ، قال ابن جنى في سر الصناعة : ٥٦١/٢ : « وكان أصله (هناو) فأبدلت الواو هاء
فقالوا : (هناه) . هكذا قال أصحابنا » ، وينظر أمالي الشجري : ١٠١/٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٩ ،
وجعله قول المحققين واللسان : (هنا) ، وأجازه أبو علي في المسائل البغداديات : ٥٠٤ .
- (٤) قال ابن جنى في المنصف : ١٤٢/٣ : « وإذا كانوا قد قلبوا الياء هاءً بحيث لو لم يقلبوها لم يلزمها
بدل ، وهو قولهم : « ذه » في ذي ، فهم بأن يقلبوا الواو هاءً في الموضع الذي لو لم يقلبوها فيه
هاءً للزم قلبها إما همزة ، وإما ياء ، - أعذر - وذكر ابن الشجري في أماليه أن البصريين أبدلوا من
الواو الهاء ، ثم قال : « وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة ، لوقوع الواو طرفاً بعد ألف زائدة ،
ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك هياك ، وهذا عندي هو الصواب » ونسب ابن يعيش
في شرح الملوكي : ٣١١ حكاية هذا القول إلى الشامي .
- (٥) هو رأي بعض الكوفيين والفراء والأخفش وأبو زيد الأنصاري . ينظر : أمالي الشجري : ١٠٢/٢ ، وشرح
الملوكي : ٣١٠ ، وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٢٣ : « وعلى هذا القول كثير من البصريين
والكوفيين » ، وقال ابن منظور في اللسان : (هنا) : « وهذه الهاء عند أهل الكوفة للوقف . . . قال
ابن بري : وحكى ابن السراج عن الأخفش أن الهاء في « هناه » هاء السكت بدليل قولهم « يا هنانيه »
واستبعد قول من زعم أنها بدل من الواو . . . » .
- (٦) أجاز أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات : ٥٠٤ أن تكون لام الكلمة تارة هاءً وأخرى واواً ،
شبهها بقولهم : « عِضَّة » ، « وَسِنَّة » حيث يقولون : « عِضَّات » ، « وَسَنَات » ورد هذا ابن جنى
في المنصف : ١٣٩ / ٣ قائلاً : « لأننا لم نرهم استعملوا الهاء لأمأ في هذه الكلمة في غير هذا
الموضع » يعني « سنوات » ، « وعِضَّات » ، كما ضعف ابن بابشاذ قول أبي علي ، ينظر شرح
الجمل : ق ١٢٣ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي : ٣١٠ : « وذهب آخرون في أن الهاء في
(ياهناه) أصل وليست بدلاً ، وإنما هي لام الكلمة ، كسنة وعضة وشفة ، وهو قول ضعيف ، لقلة باب
سلس وقلق .

فعلى القول الأول وزنه « فَعَالٌ »^(١) ، وعلى القول الثاني وزنه « فَعَلٌ »^(٢) ،

وعلى القول الثالث / وزنه « فَعَلَةٌ »^(٣) مثل « سَنَهَةٌ » و« عِضَهَةٌ »^(٤) . وهذا القول الثالث ضعيف ؛ لأن هذا الوزن لا يسمى به إلا المؤنث .

وقد يستعمل للمثنى فتقول : يا هَنَانِيهِ أَقْبِلَا ، وللجميع : يا هَنُونَاهُ ، بإثبات الواو والنون بمنزلة جَمْعِ الْمُسْلِمِ ، وليس بِمُسْلِمٍ ، ولكن جيء بالواو عوضاً من حذف اللام على حد قولهم : « سِنُون ، وَعِزُون ، » وما يجري مجراه ، وقد يستعمل للمؤنث فتقول : يا هَنَتَاهُ ، والتاء للتأنيث ، وفي التثنية : يا هَنَتَانِيهِ ، وفي الجمع : يا هَنَاتُوهُ .

(فصل) : والنوع الثاني : أوزان من المعدولات :

الأول : قولهم في صفة المذكر : يا فُسُقٌ ، ويا خُبْتُ ، وياغُدْرُ ، ويا لَكْعُ^(١) ، وما يجري مجراه .

والثاني : في قولهم في مبالغة هذه الصفة : يا مَخْبَثَانُ ، ويا مَلَأْمَانُ ، ويا مَكْرَمَانُ ، ويا مَفْسَقَانُ ، وما جرى مجرى ذلك .

والثالث : / قولهم في صفات المؤنث : يا لَكَاعُ ، يا فَسَاقِي ، ويا خَبَاتِي ، ويا فَجَارِي ،

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٢٣ ، وأمالى الشجري : ١٠١/٢ .

(٢) الوزن هنا بحسب الأصل ، لأن الأصل : « هنو » ، وجعلها ابن الشجري في أماليه : ١٠٢/٢ على وزن « فعاه » بحسب ما آلت إليه الكلمة ، لأن الألف والهاء زائدان .

(٣) بحسب الأصل أيضاً ، إذ لام الكلمة هاء .

(٤) « عِضَهَةٌ » : واحدة العِضَاهُ ، وهو كل شجر يعظم وله شوك . الصحاح (عضه) .

(٥) ينظر الكتاب : ١٩٨/٢ .

وما جرى مجراه ، فإن اضطرَّ شاعرٌ استعملَ هذا^(١) وهو قليلٌ ، كقوله^(٢) :

* إلى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ *

(فصل) : والنوع الثالث : قولهم : يا فلُ أَقْبِلْ^(٣) ، وقد تقدم الحديثُ عليه .^(٤)

والنوع الرابع : قولهم : « اللَّهُمَّ » على خلافٍ في الميمِ ، منهم من يقول : هي عَوْضٌ من حرفِ النداءِ كما تقدم^(٥) . ومنهم من يقول : إنَّ الميمَ والألفَ قبلها فعلٌ أمرٌ اشْتَبَكَ بالاسمِ لكثرةِ الاستعمالِ^(٦) ، ويقول : أَصْلُهُ : « يا لله أَمَّنَّا » وهذا ضعيفٌ ؛

(١) أي في غير النداء .

(٢) عجز بيت للحطيئة ، في ديوانه : ٣٣٠ ، صدره :

* أطوف ما أطوف ثم أوي *

وذكر البغدادي في الخزانة : ٤٠٥/٢ أن الصدر مأخوذ من قول قيس بن زهير بن جذيمة :

أطوف ما أطوف ثم أوي إلى جار كجار أبي دؤاد

ينظر : ثمار القلوب : ١٢٧ . وجاء في اللسان في اللسان (لكع) نسبة البيت إلى أبي الغريب النصري والشاهد في المقتضب : ٢٣٨/٤ ، والكامل : ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ ، والجمل : ١٦٤ ، والمسائل البصريات : ٦٣٠/١ ، والأماشي الشجرية : ١٠٧/٢ ، وكشف المشكل : ٥٥١/٢ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، وشرح ابن يعيش : ٥٧/٤ ، والصحاح : (لكع) وشرح الرضي : ١٦١/١ . ومعنى لكاع : لثيمة ، تهذيب اللغة : ٣١٤/١ (لكع) . وقال ابن سيده في المحكم : ١٦٦/١ : « وقالوا في النداء للرجل : يا لكع ، وللمرأة بالكاع . وزعم سيبويه أنهما لا يستعملان إلا في النداء » .

(٣) الكتاب : ٢٤٨/٢ . (٤) ينظر : الصفحة رقم : ٥٠ ، فيما سبق .

(٥) هو رأي الخليل ، ينظر الكتاب : ١٩٦/٢ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ . وهو رأي جمهور البصريين كما

في التبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١٨ ، والتبيين : ٤٤٩ .

(٦) هو رأي الكوفيين ، قال الفراء في معاني القرآن : ٢٠٣/١ « ونرى أنها كلمة ضمُّ إليها « أم » تريد :

يا أله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم ، لما تركت

انتقلت إلى ما قبلها » وينظر اللامات للزجاجي : ٨٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، وقال

العكبري في التبيين : ٤٤٩ : . . . =

لأن الاسم هذا قد يستعملُ في طلبِ الخيرِ والشرِّ .
والنوع الخامس : في قولهم : « يا أبه ، يا أمه » وقد تقدّم الحديثُ عليه (١) .

= « وقال الكوفيون : أصل الكلمة : يا لله أُمَّناً بخير فحذف الكلام بعد المنادى ، وبقي منه الميم
المشددة ووصلت بالاسم المنادى » وينظر : الاشتقاق للزجاجي : ٤٢ ، واللامات له : ٨٥ ، والإنصاف :
٣٤١/١ وما بعدها .

(١) ينظر فيما سبق صفحة رقم : ١٤ ، وما بعدها .

(باب الاستغاثة)

وفيه أربعة أسئلة : يقال : ما الاستغاثة ؟ وأين تُستعمل ؟ وما آلتها ؟ وما أحكامها ؟

أما ما الاستغاثة ؟ فهو طلبُ الإعانةِ والنصرةِ من المدعوِّ للداعيِ نفسه ، أو لمنْ يدعو له ويستغيثُ عليه ، فإذا قلتَ : يا لزيدٍ لعمرو ، / فكأنك تدعو زيدا يغيثُ عمراً ، وهو الداعي أو غيره ، قال الشاعر :^(١)

تَكْنِفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَاللَّهِ لِلوَأَشِيِّ المَطَاعِ

وأما أين تُستعملُ الاستغاثةُ ؟ فهي تستعملُ عندَ حلولِ أمرٍ عظيمٍ ، أو أمرٍ متعيبٍ ، أو أمرٍ معجيبٍ .

ولا تستعملُ إلا في المعارفِ خاصَّةً ، أو في المقصوداتِ من النكراتِ ،

(١) هو قيس بن ذريح - بفتح الذا - من بني كنانة ، أحد عشاق العرب المشهورين بذلك . صاحبه لبني . أخباره في الشعر والشعراء : ٦٢٩/٢ ، والأغاني : ١٨٠/٩ وما بعدها .
والشاهد في ديوانه بعنوان (قيس ولبنى شعر ودراسة) جمع وتحقيق د. حسين نصار ص : ١١٨ ،
والكتاب : ٢ / ٢١٦ ، ٢١٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٣١/١ ، واللامات للزجاجي : ٨٢ ،
والنكت : ٥٦١/١ ، ٥٦٣ ، والكامل : ١١٩٩/٣ ، والجمل : ١٦٦ ، وفرحة الأديب : ٩٨ ، ٩٩ ،
والمقرب : ٢٠١ ، وشرح ابن يعيش : ١٣١/١ ، وكشف المشكل : ٥٢٧/١ ، والتهديب الوسيط :
١٩٣ .

أو المخصصات ، ولا تستعملُ في نكرةٍ شائعةٍ أعني المستغاثِ به ؛ لأنه نداءٌ من يطلبُ

المعونة والغوثَ ، وهو لا يُطلبُ إلا من معروفٍ ، فأما قول الشاعر :^(١)

يا لِقَوْمٍ مِنَ اللَّعْلَاءِ وَالْمَسَاعِيِ يا لِقَوْمٍ مِنَ اللَّئِدِيِّ وَالسَّمَّاحِ

فليس قومٌ ههنا في التحقيقِ نكرةً ، وإنما هو مقصودٌ ، كأنه قابلٌ قوماً فقصدهم

بالدعاء ، فكانَ التقديرُ : « يا قومٍ » ومنهم من يرويه : يا لِقَوْمِي .^(٢)

وأما آلتُ الاستغاثَةِ : فآلتُها ثلاثٌ وهي : « يا » من حروفِ / النداءِ وحدها ،

ولا يجوز أن يحلَّ محلُّها غيرها أبداً في جميعِ لغةِ العربِ على ما سُمِعَ .

واللامُ المفتوحةُ معَ المستغاثِ بهِ لِلأوَّلِ ، واللامُ المكسورةُ معَ المستغاثِ لهِ أو عليهِ

للثاني ، مثالُ الجميعِ : يا لزيدٍ ليعمرو .

وأما أحكامُ الاستغاثَةِ في الاستعمالِ فلها أحكامٌ :

منها أنها لا تُستعملُ إلا وَقْتَ حُلُولِ الأُمُورِ التي تقدَّم ذِكْرُها ، فإذا قُلْتَ : يا

لزيدٍ ليعمرو ، فكانَ عمراً لقي أمراً عظيماً متعباً ، فدعوتُ زيدا يُعينه عليه . وإذا

قُلْتَ : يا للعبجِ من فلانٍ ، فكانَكَ رأيتَ منه أمراً مُعجَباً فدعوتُ العَجَبِ ، كأنكَ

تريدُ : يا عَجَبُ تعالَ فهذا وَقْتُكَ وأوانُكَ . وعلى هذا القياسِ ما جرى هذا المجرى .

ومن جملةِ أحكامِ الاستغاثَةِ أن تكونَ اللامُ الأوَّلَةُ^(٣) مفتوحةً ، والثانيةُ

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكتاب : ٢١٦/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٥١/٣ ،

والنكت : ٥٦١/١ ، والمقتضب : ٢٥٧/٤ ، وشرح ابن يعيش : ١٣١/١ ، وارتشاف الضرب :

١٤١/٣ . والخزانة : ١٥٥/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/١ ، وارتشاف الضرب ١٤١/٣ .

(٣) قوله : « الأوَّلَةُ » : صيغة شاذة ، ولغة العرب المشهورة : الأوَّلَى ، جاء في اللسان (وأل) : « وحكى

ثعلب : هن الأولات دخولاً والأخرات خروجاً ، واحدها الأوَّلَةُ والأخرة ، ثم قال : ليس هذا أصل الباب ،

وإنما أصل الباب الأول والأولى ، كالأطول والطولى . »

مكسورة: فَرَقًا بَيْنَ الْمَسْتَعَاثِ بِهِ وَالْمَسْتَعَاثِ لَهُ.

وههنا اعتراض، يُقال: فَهَلَّا فَتَحْتُمُ الثَّانِيَةَ وَكَسَرْتُمُ الْأُولَى؟ وَهَلَّا يُمَكِّنُ الْفَرْقُ

أ ٣١

حِينَئِذٍ؟ /

فالجوابُ أن يُقال: إِنَّ الْأُولَى مَعَ الْمُنَادَى الْحَقِيقِيِّ، فَكَأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَصِلُ لَهَا، فَأُعْطِيَتْ الْفَتْحَةَ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا مَعَ الْفَتْحَةِ غَيْرُ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَةَ مَعَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ مَكْسُورَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذِهِ مَفْتُوحَةٌ إِشْعَارًا بِأَنَّهَا غَيْرُ مَخْتَصَةٍ؛ لِكُونِهَا فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مَعْتَدٍّ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مُنَادَى، وَبَقِيَتْ الْأُخْرَى مَكْسُورَةٌ عَلَى حَالِهَا لِأَنَّ الْأِسْمَ مَعَهَا غَيْرُ مُنَادَى فَبَقِيَتْ عَلَى أَصْلِهَا. وَقِيلَ: إِنَّ الْأُولَى فُتِحَتْ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْمَضْمَرِ.

وَمِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهَا أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْأُولَى كَسَرْتَ اللَّامَ، تَقُولُ: يَا لَزِيدٍ

وَلِعَمْرٍو لِبِكْرٍ*.

ب ٣١ وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ / أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أُتِيَ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي

كَانَتْ فِي قَوْلِكَ: يَا عَجَبَاهُ، وَيَا بَكْرَاهُ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ: يَا عَجَبَاهُ، وَيَا بَكْرَاهُ مَعْنَى

الاسْتِغَاثَةِ. (١)

وَلَا تَكُونُ الْاسْتِغَاثَةُ إِلَّا وَالْمُنَادَى فِي حُكْمِ الْمَتَّبَاعِ عِنْدَكَ لَوْ قُلْتَ: يَا لَزِيدٍ،

وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجْزُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ، وَالثَّانِيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ النَّدَاءِ، فِإِذَا

(١) ينظر الكتاب: ٢١٨/٢.

(٢) ينظر الصفحة السابقة، هامش رقم (٣).

* فِي الْأَصْلِ: «١١ وَ لِبِكْرٍ».

قلت : يا لزيدٍ لِعَمْرٍو ، فالتقديرُ : أدعو زيدا لِعَمْرٍو .
ومنهم من يقول إنهما جميعاً غيرُ متعلقين^(١) ، ويقول التقديرُ : أدعو زيدا يغيثُ
عَمْرًا .

ويجوزُ أن يُذكرَ المستغاثُ به باللامِ المفتوحةِ ولا تُذكرُ اللامُ معه - اللامِ
المكسورة - وذلك في مثل قول مهلهل^(٢) :

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيًّا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ؟/

واعلم أن حرفَ النداءِ لا يدخلُ على ما فيه الألفُ واللامُ إلا في قولهم : يا أَللهُ
اغفِرْ لِي ، لكثرةِ استعمالِهِ في الدُّعاءِ .

ومنهم من يحذفُ حرفَ النداءِ وَيَعْوِضُ مِنْهُ مِيمًا شديدةً في آخرِ الاسمِ ، ويقول :

(١) نسب ابن هشام القول بزيادة لام المستغاث إلى المبرد ، ونسب اختيار ذلك إلى ابن خروف . المغني :
٢٨٨ ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٤٠/٣ : « ولام المستغاث به والمتعجب منه مفتوحة ،
ومذهب سيبويه أنها ليست زائدة ، وتتعلق بفعل النداء ، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء ،
واختيار ابن خروف أنها زائدة فلا تتعلق بشيء . ولام المستغاث من أجله على أصلها من الكسر ،
وفيما تتعلق به أقوال : أحدها : بفعل النداء ، والثاني : بفعل محذوف تقديره : أدعوك لزيد ،
والثالث : بمحذوف في موضع الحال أي : مدعوا لزيد ، وهو مذهب ابن الباذش .
(٢) هو عدي بن ربيعة التغلبي ، - أبو ليلى - ، سمي مهلهلاً ؛ لأنه هلهل الشعر ، أي : أرقه ، وقيل :
لهلهلة شعره كهلهلة الشوب ، وهو اضطرابه واختلافه . ويقال : إنه أول من قصد القصائد . أخباره
في : الشعر والشعراء : ٢٩٧/١ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٧٩ ، وأسماء المغتالين (ضمن نوادر
المخطوطات) : ٢٠٩/٦ .

والشاهد في الكتاب : ٢١٥/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٥٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :
٤٦٦/١ ، وشرح شواهده للأعلم : ٣١٨/١ ، واللامات : ٨١ ، والنكت : ٥٦٠/١ ، والخصائص :
٢٢٩/٣ ، والتبصرة : ٣٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٩٠ ، وارتشاف الضرب : ١٤١/٣ ،
وروايته « يا لقومي » والخزائنة : ١٦٢/٢ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، ولا يجوزُ أن تَجْمَعَ بينِ العَوَضِ والمُعَوِّضِ مِنْهُ ، لو قلت : يَا لَللَّهِمَّ ،

لَمْ يَجْزُ إِلَّا فِي ضُرُورَةِ الشُّعْرِ ، فقد أجازوه في قولِ الشَّاعِرِ ^(١) :

وما عَلَيْنِكَ أَنْ تَقُولِي كَلِّمَا

سَبَّحْتِ أَوْ هَلَلْتِ يَا لَللَّهِمَّ مَا

أَرَدْتُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمَا

ولا يجوزُ دخولُ حرفِ النداءِ على « الذي » و « التي » إلا في ضرورةِ الشعرِ

أيضاً ، في مثلِ قولِ الشَّاعِرِ ^(٢) :

لَأَجْلِكَ يَا لَتِّي تَيَّمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وهذه مسائل في النداء :

(مسألة) : إذا قلت : يا زيد الطويل ذو الجمَّة ^(٣) ، إن جعلت « ذو » لزيد لم يكن

إلا منصوباً ، وإن جعلته للطويل لم يكن / إلا مرفوعاً في حالِ رفعه . ذكرها سيبويه ^(٤)
وفيها نظر .

(١) أبيات من الرجز لم أهدت إلى نسبتها إلى قائلها .

وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، والجمل : ١٦٤ ، واللامات : ٨٦ ، والإنصاف : ٣٤٢/١ ،
وأسرار العربية : ٢٣٣ والتبيين : ٤٥١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٤٦/١ ، وكشف المشكل :
٥٢٤/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٨ ، ووصف المياني : ٣٧٣ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .

(٢) لم أقف على نسبتها إلى قائله . وهو من شواهد الكتاب : ١٦٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٤٣ق/٣ ،
والنكت : ٥٤٩/١ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ ، والأصول : ٤٦٣/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٥٦ ،
والمفصل : ٥٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٨/٢ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، ٣٣٨ ، والخزانة : ٢٩٣/٢ .

(٣) « الجمَّة » : - بالضم - مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة . الصحاح (جمع) .

(٤) الكتاب : ١٩٤/٢ .

(مسألة) : إذا قلت : يا أيها ذا الرجل ، كان « ذا » وصفاً لـ « أي »^(١) ، قال سيبويه : وفي هذا خروجٌ عن الأصل ؛ لأن « أي » لا توصف إلا بما فيه الألف واللام لِيَزُولَ إِبْهَامُهُ ، و « ذا » مبهمٌ في الحقيقة ، فلو وصِفَ به لآزَدَادَ إِبْهَامًا ، والأحسن أن يكون بدلاً ؛ لِبَقَاءِ الْأَصُولِ عَلَى مَا وَضَعُوهَا ، قال الشاعر :^(٢)
ألا أيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

(مسألة) : إذا قلت : « يا هذا ويا هذان الطَّوَالُ » جازَ في « الطَّوَالُ » ههنا الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على إضمارِ المبتدأ ، والنصبُ بتقدير « أعني » وليس الطَّوَالُ ههنا نعتاً للمبهم ، وإنما النعتُ محذوفٌ ؛ لأنه يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ نَعْتُ الْمَفْرَدِ مَفْرَدًا ، وَنَعْتُ الْمُثَنَّى مُثَنَّى مِثْلِهِ ، فإذا قلتَ : يا هذا ، فالتقدير : يا هذا الرجلُ ، وكذلك : يا هذان / الرَّجُلَانِ ، فإذا قلتَ : يا هؤلاءِ الطَّوَالُ ، لم يكن قط إلا مرفوعاً ؛ لأنه نعتٌ لـ : « هؤلاءِ » فافهم ذلك .

وقد اتَّسَعَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ - أعني بَابِ الدَّاءِ - ؛ لأنه كثيرٌ في كلامِ العرب ، وأقسامُهُ متفرعةٌ .

(١) الكتاب : ١٩٣/٢ ، وانظر أيضاً : ١٩٠ .

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه : ١٠٨٨/٢ ، وروايته :

* ألا أيها الرسم الذي غير البلى *

والشاهد في الكتاب : ١٩٣/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٤٠/٣ ، وشرح شواهدهُ للشنتمري : ٣٠٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٨٦/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٤٥/١ ، والمقتضب : ٢٥٩ ، ٢١٩/٤ ، والأمالي الشجرية : ١٥٢/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢ .

(باب الاستثناء)

الاستثناء حكمٌ يختصُّ بالأسماءِ غالباً ؛ لأنه إنما أُتِيَ به لإخراجِ بعضٍ من كُلِّ^٤
على مذهبِ النُّحاةِ والصَّحیحِ من لُغةِ العَرَبِ ، وإن كان يجوزُ في الإقراءاتِ ومذهبِ
أهلِ الفِقهِ أن يُخَرِّجَ الكثيرُ من القليلِ لأنَّ بعضهم يُجيزُ : عندي عشرةٌ إلا
تسعةً^(١) ، وهذا ركيكٌ في لُغةِ العَرَبِ ، وإن كان ظاهرُ اللفظِ بالإقراءِ يلزمهُ .

وإنما قلنا يختصُّ بالأسماءِ* غالباً ؛ احترازاً من شيءٍ من الأفعالِ والحروفِ ، فإنه
يقعُ بعدَ / إلا مثل قولك : ما رأيتُ أحداً إلا يقولُ ذلكَ ، و ما زيدٌ إلا في الدارِ ، فإن
ذلكَ و إن وقعَ فهو في التَّحقيقِ مُقدَّرٌ بالاسمِ ؛ لأنَّ قولك : ما رأيتُ أحداً

ب ٣٣

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٦٤ : « . . . فأما عشرة إلا ستة ، فالنحويون البصريون كلهم لا يجيزونه ، والفقهاء يجيزون ذلك ؛ لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك : العشرة عندي أربعة منها ، أو عندي عشرة أربعة منها ، وكذلك : عندي عشرة إلا ستة . . . » وقال حيدرة في كشف المشكل : ٤٩٤/١ : « . . . وشرطه أن يكون الاستثناء أقل من المستثنى منه مثل : عندي عشرة إلا أربعة ، ولو قلت عندي عشرة إلا تسعة لم يجز عند الأكثر . . . » وقال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين » ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ وفي الجنى الداني : ٥١٣ : « واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ [الحجر : ٤٢] ومعلوم أن الغاوين أكثر » ونسب ابن عقيل في المساعد : ٥٧١/١ ، ٥٧٢ إلى أبي عبيد والسيرافي جواز استثناء الأكثر ، قال : « واختاره ابن خروف والشلوبين ومنعه البصريون » .

* في الأصل : « بالزوات » .

إِلَّا يَقُولُ ذَلِكَ ، بِمَعْنَى : إِلَّا أَحَدًا قَائِلًا ذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : مَا زِيدَ إِلَّا فِي الدَّارِ ، فَهُوَ بِمَعْنَى : إِلَّا مُسْتَقَرًّا فِي الدَّارِ ، فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لِلْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ فِي التَّحْقِيقِ .

وفوائدُ هذا البابِ مشتملةٌ على سبعِ مسائلَ ، يقالُ فيها : ما الاستثناءُ نَفْسُهُ ؟ ولمْ جِيءَ بِهِ فِي الكَلَامِ ؟ وَبِمِ يَخْتَصُّ مِنْ أَقْسَامِ الكَلَامِ ؟ وَكَمْ آيَاتُهُ ؟ وَمَا حُكْمُ مَا يَأْتِي بَعْدَ آيَاتِهِ ؟ وَكَمْ أَنْوَاعُ المُسْتَثْنَى ؟ وَمَا أَحْكَامُهَا ؟ .

(فصل) : أما الاستثناءُ فهو إخراجُ بعضٍ من كلِّ - كما تقدمَ عند أهل اللغَةِ - بِـ « إِلَّا » وهي الأصلُ ، أو بكلمةٍ فيها معنى إلا على ما سيأتي بيانهُ . وقلنا : عند أهل اللغَةِ : احترازًا من الإقرارِ / عند أهلِ الشَّرْعِ . وهو ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

إخراجُ بعضٍ من كلِّ بالإجماعِ ، وإخراجُ النِّصْفِ مِنَ النِّصْفِ بِخِلَافِ ، وإخراجُ كلِّ من بعضٍ لا يجوزُ عند أهل اللغَةِ بالاتفاقِ .^(١)

وأما لمْ جِيءَ بِالِاسْتِثْنَاءِ فِي الكَلَامِ فَلِلِاخْتِصَارِ وَالِإِيجَازِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا ، أَخْصَرَ وَأَوْجَزَ مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَ النَّاسُ وَزَيْدٌ لَمْ يَأْتِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ أَوْ مَعَهُمْ وَالْعَرَبُ يَجْتَهِدُونَ فِي تَقْلِيلِ الْأَلْفَاظِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَى مَا لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى .

وأما بِمِ يَخْتَصُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَقْسَامِ الكَلَامِ ؟ فَهُوَ يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ البَابِ ، وَوَجْهُ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمَاءِ أَنَّهُ خُصُوصٌ مِنْ عَمُومٍ ، وَالْخُصُوصُ

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٦٤ : « وأجمع الكل على أنه لا يجوز : عندي عشرة إلا أحد عشر » وينظر الجنى الداني : ٥١٢ ، ٥١٣ .

والعموم حُكْمَانِ مِنْ أَحْكَامِ / الذَّوَاتِ لِحَقِّ الْجِنْسِيَّةِ .

(فصل) : وأما كم آلات الاستثناء فهي أربعٌ ^(١) عشرة كلمة ، وهي : « إِلا ، وَغَيْرِ ، وَسِوَى - مقصور بكسر السين - وَسُوَى - بضم السين مقصور أيضاً - وَسِوَاءٌ »^(٢) - بفتح السين ممدود - ، وماخلاً ، وماعداً ، وليس ، ولا يكون ، وبِله ، وسيمًا ، وخلاً ، وعداً - بغير ما - وحاشا « فهذه جملة آلات الاستثناء ، أصلها ^(٣) « إِلا » والباقي محمولٌ عليها وفيه معناها .

(فصل) : وأما حكم ما يأتي بعد هذه الآلات : فأولها « إِلا » والذي بعدها لا يخلو إما أن يكون متعلقاً بما قبلها أو لا يكون متعلقاً به :

إن كان متعلقاً بما قبلها كان حكمه جارياً عليه ، أعني على ما قبلها من العامل ، إن فاعلاً ففاعلٌ ، وإن مفعولاً فمفعولٌ ، وإن مبتدأً فمبتدأٌ ، وإن خبراً فخبرٌ ، وهذا يكون بعد النفي ، والنهي ، والاستفهام في مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، وما قام إلا زيدٌ ، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ ؟ وهل قام إلا زيدٌ ؟ ولا يقيم أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا يقيم إلا زيدٌ ، هذا كله من الاستثناء من المنفي والمفرغ ، فزيدٌ بدلٌ من /^{٣٥ أ} « أحد » إذا ذُكِرَ في جميع ذلك ، وفاعلٌ إذا لم تذكر أحدًا ، وعلى هذا قياسُ المفعولِ والمبتدأ والخبر .

وإن كان ما بعد « إِلا » خارجاً عما قبلها غير متعلقٍ به ، ولا داخلٍ فيما دخل فيه كان منصوباً أبداً ، وذلك مع المستثنى من الموجب والمنقطع ، نحو قولك : جاء

(١) في الأصل : « سوى » .

(٢) في الأصل : « أصله » .

(٣) في الأصل : « وما » .

(٤) في الأصل : أربعة عشر .

الناس إلا زيدا ، وما في الدار أحد إلا حماراً ؛ لأن « حمار » ليس بداخل في جملة
الأحدين على الأصح من الأقوال ، وإن كان بعضهم^(١) يجيز رفع « حمار » ويجعله في
القسم المتقدم ويحتج بقول الشاعر^(٢) :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ

قال : فانظر كيف جعل اليعافير والعيس بدلاً من « أنيس » ولم يقطعهُ ، وليس من
هذا ؛ لأنَّ الشاعِرَ جعل اليعافير والعيس أنيس البلدة ، فالجنس واحدٌ ، فلمْ

-
- (١) هي لغة بني تميم ، ينظر الكتاب : ٣٢٣/٢ ، وشرح السيرافي : ٣ ق ١١١ ، والأصول : ٢٩٠/١ ،
والتبصرة والتذكرة : ٣٧٩/١ وما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٥/٢ ، والمساعد :
٥٦٢/١ ، وشرح الرضي : ٢٢٨/١ .
- (٢) بيتان من الرجز لجران العود عامر بن الحارث بن كلفة وقيل (كلدة) النيمري، أخباره في الشعر والشعراء لابن قتيبة :
٧١٨/٢ ، والخزانة : ١٠ : ١٩ ، وروايته في ديوانه ص : ٥٢ . نشر ديوانه مرتين ، مرة بتحقيق د. نوري
القيسي في بغداد ، ومرة بدار الكتب في القاهرة .

قد ندح المنزل يا لميسُ
يعتس فيه السبع الجروسُ
الذئبُ أو ذو لِبْدٍ هموسُ
بسابساً ليس به أنيسُ
إلا اليعافير وإلا العيسُ

- والشاهد في الكتاب : ٢٦٣/١ ، وشرح أبياته : ١٤٠/٢ ، والنكت : ٦٢٥/١ ، ومجاز القرآن :
١٣٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، والمقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، ومجالس
ثعلب : ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٧٣/٢ ، والإنصاف : ٢٧١/١ ، وشرح ابن يعيش :
٨٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٦/٢ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٣ ، ووصف المباني : ٤٨٠ ،
والخزانة : ١٠ : ١٦ ، ١٧ ، ٣١٤ ، ١٢٣/٤ ، ١٢٤ .
- قال الجوهري في الصحاح (عفر) : « وَالْيَعْفُورُ : الخِشْفُ ، وولد البقرة الوحشية أيضاً ، وقال
بعضهم : اليعافير تبيس الظباء » ، وقال في (عيس) : « والعيس - بالكسر - الإبل البيض يخالط
بياضها شيء من الشقرة ويقال : هي كرائم الإبل » .

يَقْطَعُهُ .

فأما الاستثناء المقتدم فهو خارجٌ عن هذين الأصلين ، وهو منصوبٌ / أبدأً على ٣٥ ب
ما سيأتي بيانُ الجميع إن شاء الله تعالى .

فهذا حكمُ ما يأتي بعدَ إلا . وأما « غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء » فحكمُ
ما يأتي بعدهنَّ أن يكون مجروراً بإضافةٍ على كلِّ حالٍ ، وهنَّ في أنفسهنَّ أسماءٌ لا
تُستعملُ إلا مضافةً في الأغلبِ ، وإعرابهنَّ الواقعُ عليهنَّ مثلُ إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ
« إلا » ويجابُ في إعرابهنَّ مثل ما يجابُ في إعرابِ ما بعدَ « إلا » سواءً بسواءٍ ،
إلا أن « سواء » المفتوحة قليلةُ الاستعمالِ .

وأما « ما خلا ، وما عدا » فحكمُ ما يأتي بعدهنَّ أن يكون منصوباً على كلِّ
حالٍ ، وهما فعلان ينصبانه في الأصلِ وهما بمعنى « إلا » ، و« ما » فيهما اسمٌ على
ما ذكره سيبويه^(١) وغيره ، وأنا أستبعد كونها اسماً ؛ لأن « ما » إذا كانت اسماً فلا
بدَّ لها من موضعٍ من الإعرابِ ، وهو لا يسوغُ تقديرها بشيءٍ من الإعرابِ ؛ لأنه لا
عاملٌ يعملُ فيها . فأما قول سيبويه ، قال^(٢) : إذا ما مثلت « ما خلا^(٣) / وما عدا »
فجعلته اسماً غيرَ موصولٍ قلتَ : أتوني مجاوزتهم زيدا ، في قولك : أتاني القوم
ماعدا زيدا . فهذا كلامٌ لا أجدُ تحته شيئاً من الفائدةِ لأنصبَ « مجاوزتهم » بغيرِ عاملٍ ،

(١) الكتاب : ٣٤٩ / ٢ ، وقال السيرافي في شرحه : ٣ / ق ١٢٩ : « وأما ما عدا وما خلا فلا خلاف
بين البصريين والكوفيين أن « ما » في موضع نصب وأن ما خلا كالمصدر ، وفاعل عدا وخلا مضمر
تقديره : ماعدا بعضهم ، وما خلا بعضهم ، كأنا قلنا : أتاني القوم مجاوزتهم زيدا . قال أبو سعيد
ومجاوزتهم عندي بمعنى الحال ، كالمصادر التي توضع موضع الحال ، كقيلك : رجع عوده على يده ،
ونظائره ، كأنه قال : أتاني القوم مجاوزين زيدا ، أو خالين من زيد . . . » .

(٢) الكتاب : ٣٤٩ / ٢ .

(٣) في الأصل : « ما عدا وما عدا » ، وصوابه من الكتاب : ٣٤٩ / ٢ كما أثبتته .

وخرج عن معنى الاستثناء ، والذي أراه أن « ما » في « ما خلا وما عدا » حرفُ صلةٍ لاموضعٍ لها من الإعرابِ ، وخلا وعدا فعلان فيهما معنى « إلاَّ » ينصبان ما بعدهما ، وفاعلهما في حكم المضمير ، فإذا أردتَ التحقيقَ في إيقاعِ الفعلِ على المفعولِ في قولك : جاءَ الناسُ ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، قلتَ : جاءَ الناسُ جاوزَ بعضهم زيدا ، وجاوزوا^(١) زيدا في مجيئهم ، كأنه لم يأت معهم ، فخرجَ عن المجيءِ .

هذا معنى الاستثناءِ أنه إخراجُ بعضٍ من كلِّ ، وكذلك بغير « ما » إذا قلتَ : جاءَ الناسُ خلا زيدا وعدا عمراً .

ومنهم من يجرب « خلا وعدا »^(٢) ، وهو ضعيفٌ لم يشتهر .

وأما « ليس ولا يكون » فهما أيضاً فعلان يرفعان / الأسماءَ ، وينصبان ٣٦ ب
الأخبارَ ، وهما بمعنى « إلاَّ »^(٣) وحكم الذي بعدهما أن يكون منصوباً على أنه خبرٌ لهما ، واسمُهُما مضمراً ، فإذا قلتَ : جاءَ الناسُ ليس زيدا ، ورأيتُهُم [لا يكون]^(٤)

(١) في الأصل : « جاوزا » .

(٢) قال المجاشعي في شرح عيون الإعراب : ١٧٩ : « وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي فإنه أجاز فيما بعد « ما خلا » و« ما عدا » الجر على تقدير زيادة « ما » وهو قبيح . . . » وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٦/٢ ، والكافية الشافية : ٧٢١/٢ ، وفي ٧٢٢/٢ منها قال : « وانفرد الجرمي بإجازة الجر بـ « عدا وخلا » مقرونتين بـ « ما » على أن تكون زائدة » وينظر شرح الرضي ٢٣٠/١ ، والمغني : ١٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢٨٥/٢ ، وشرح التصريح : ٣٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٤/٢ ، ٢٣٧ ، والأشموني : ١٦٣/٢ .

ومن الشواهد التي وردت في المراجع على الجر بـ خلا قول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

ومن الجر بـ « عدا » قوله :

أبحتنا حينهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير .

(٣) في الأصل : « لا » .

(٤) نقص في الأصل .

عمرًا ، فالتقدير : ليس الواصلُ معهم زيدًا^(١) ، ولا يكره أحدُهم عمرًا^(٢) . وجازَ حذفُ الاسمِ لدلالةِ الخبرِ عليه ، ومنهم من يجيزُ الرفعَ ، ويحذفُ الخبرَ^(٣) ، وهو قليلٌ - حذفُ الخبرِ - لأنَّ الفائدةَ فيه ، وإن كان قد حُذِفَ في مواضعٍ قد ذكرناها في بابِ المبتدأ والخبرِ في الجزء الأول .

وأما « بَلَّه » فحكمُ ما بعدها أن يكون مجرورًا إن نويتَ أنها بمعنى « غير » وإن نويتَ أنها اسمٌ فعلٍ كان حكمُ ما بعدها أن يكون منصوبًا ، فإذا قلتَ : جاءَ الناسُ بَلَّهَ زيدٍ ، فالتقديرُ : غيرَ زيدٍ ، وإذا قلتَ : جاءَ الناسُ بَلَّهَ زيدًا ، فكأنك تريد : دَعَّ زيدًا فإنه لم يأتِ ، وفيها / معنى « إلا » على الوجهين ، قال الشاعر - وهو زهير -^(٤)

في النصب :

تَدَعُّ الجَمَاجِمَ ضاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّهَ الأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ

(١) في الأصل : « عمرًا » .

(٢) في الأصل : « وليس أحدُهم زيدًا » .

(٣) نسب مثل هذا إلى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش : ٩٦/٢ .

(٤) هذا البيت ليس لزهير كما نسبهُ المصنف ، بل هو لكعب بن مالك وهو في ديوانه : ٢٤٥ ، من قصيدة

قالها يوم الخندق ، ومطلعها :

من سره ضرب يرعسبل بعضه بعضاً كمعمعة الأباء المحرق

ثم قال :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنْ بِخَطُونَا قُدْمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

فترى الجماجم ضاحياً هامساتها بله الأكف كأنها لم تخلق

هكذا روايته في الديوان ، والشاهد في إيضاح الشعر لأبي علي : ٣٤ ، وكشف المشكل : ٥٠٤/١ ،

والتخمير : ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، وشرح ابن يعيش : ٤٧/٤ ، والتعذيب الوسيط : ٢٠٢ ، واللسان (بله)

والجنى الداني : ٤٢٥ ، وشرح الأشموني : ١٢١/٢ ، والخزانة : ٢١١/٦ وما بعدها ، وشرح أبيات

المغني : ٢٧٠/٣ .

وقيل : إنَّ « بَلَّهَ » اسمُ فعلٍ^(١) .

وأما « سِيِّمًا » فحكم ما بعدها أن يكون مجروراً إن نويت أن « ما » زائدة بإضافة « سِيِّ » والشيء المثلُّ ، ومرفوعاً إذا كانت « ما » بمعنى « الذي » و « زيد » خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره : سِيِّمًا هو زيدٌ ، هذا قد ذكره وفيه اضطرابٌ من جهة تقدير الإعرابِ ، والذي أراه أن « سِيِّمًا » بمعنى « غير » والرفعُ بعدها ضعيفٌ . وقد تستعمل : سِيِّمًا زيد ، ولا سيما زيد .

وأما « حاشا » فحكم ما بعدها أن يكون مجروراً وهي حرفٌ جرٌّ فيها معنى « إلا » ومنهم من ينصبُ ما بعدها ويجعلها فعلاً متصرفاً^(٢) ، ويحتج بقول النابغة :^(٣)
وما أحاشي من الأقسام من أحد

(١) جاء في الكتاب : ٢٣٢ / ٤ : « وأما (بله) زيد فيقول : : دغزيدا . وبله ههنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد » وقال ابن فارس في الصحاحي ٢١٠ : « بله بمعنى دع . وقيل بمعنى غير » وينظر حروف المعاني للزجاجي ١٠ ، وقال المرادي في الجنى الداني : ٤٢٥ : « وقيل : هي اسم فعل بمعنى : « بقي » وينظر : المغني : ١٥٦ .

(٢) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣ / ١٢٩ : « وأما « حاشا » فهي عند سيبويه حرف جر وليس باسم ولا فعل . . . وأكثر الناس يخالف سيبويه فيها ، وهم مع خلافهم سيبويه مختلفون فيها ، فأما الفراء فزعم أن « حاشا » فعل ، وزعم أنه لا فاعل له . . . وقال محمد بن يزيد المبرد : إنه يكون حرف جر كما ذكر سيبويه ويكون فعلاً ينصب مثل عدا وخلا ، واستدل على ذلك بتصريف الفعل منه . . . وفي المقتضب : ٣٩١ / ٤ قال المبرد بفعليتها ، وينظر كشف المشكل : ٥٠٥ / ١ ، ٥٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٤ / ٢ ، ٨٥ ، والجنى الداني : ٥٥٩ وما بعدها ، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٠٦ / ٢ وما بعدها إلى المبرد والأخفش والفراء ، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣١٧ / ٢ إلى بعض الكوفيين والمبرد والفراء ، وهو رأي الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ٢٧٨ / ١ ، والتبيين : ٤١٠ ، والمغني : ١٦٤ .

(٣) في ديوانه : ٢٠ ، وهو عجز بيت صدره : =

(فصل): وأما / كم أنواعُ المستثنى؟ فهو خمسةُ أنواعٍ:

النوع الأول: مستثنى من كلامٍ مُوجِبٍ، وهو منفيٌّ عنه ما أُوجِبَ للأولِ، مثاله: جاءَ الناسُ إلاَّ زيداً.

والنوع الثاني: مستثنى من كلامٍ منفيٍّ، وهو مُوجِبٌ له ما نفيٌّ عن الأولِ، مثاله: ما جاءَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ.

والنوع الثالث: مستثنى مُفَرَّغٌ، وهو في حكم المنفيِّ موقوفٌ على العاملِ قبلَ «إلاَّ» مثاله: ما جاءَ إلاَّ زيدٌ.

والنوع الرابع: مستثنى مُقَدَّمٌ على المستثنى مِنْهُ، وهو في حكم المُتَأَخِّرِ، مثاله: ما جاءَ إلاَّ زيداً أحدٌ.

والنوع الخامس: مستثنى منقطعٌ من الجنسِ أو مِنَ الصِّفَةِ، مثاله: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ فرساً، و: نَجَا كلُّ صَادِقٍ إلاَّ الكاذِبِينَ.

فالمستثنى من المُوجِبِ، والمستثنى المُقَدَّمُ، والمنقطعُ، منصوباتٌ على كلِّ حالٍ، والمستثنى من / المنفيِّ في أحدِ القولينِ.

والمستثنى من المنفيِّ في القولِ الثاني، والمفَرَّغُ يجريانِ على العاملِ قبلَ «إلاَّ».

(فصل): وأما أحكامُ هذه الأنواعِ فأولها:

* ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ *

ورواية الديوان: «ولا أحاشي». وهو من شواهد الأصول: ٢٨٩/١، والجمل: ٢٣٣، وشرح السيرافي: ٣/١٢٩، وأسرار العربية: ٢٠٨، والإتصاف: ٢٧٨/١، وكشف المشكل: ٥٠٥/١، ٥٦١، والتبيين: ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٩/٢، والجنى: ٥٥٩، والمغني: ١٦٤، والخزانة: ٤٠٣/٣، ٤٠٤، ٤٠٥.

المستثنى من الموجب : وحكمه أنه لا يكون إلا منصوباً أبداً ، وقد اختلف في الناصب له ^(١) ، فقال الخليل ^(٢) : إنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ « إِلاَّ » دُونَ إِلاَّ ، واحتجَّ على ذلك بأنَّ قال : إذا قلت : جاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فـ « غير » منصوب بالإجماع وليس في الكلام ما ينصبه غير الفعل .

وقال غيره محتجاً عليه : إنه لو كان كذلك لنصبه في قولك : ما جاءَ إِلاَّ زَيْدٌ ،

وهذه حجة غير مستقيمة لأنَّ زَيْدًا / فاعلٌ حقيقيٌّ يَجِبُ على كلِّ حالٍ ، وقولك : جاءَ النَّاسُ إِلاَّ زَيْدًا ، قد استكملَ الفعلُ فاعلهُ ، وبقيَ « زيد » منصوباً بغيرِ ناصبٍ في اللَّفْظِ فَعَدِّي إِليه الْفِعْلُ بِتَقْوِيَةِ « إِلاَّ » بعدَ أَنْ صَحَّ فاعلُ الفعلِ ، وهو « النَّاسُ » ، وقولك : ما جاءَ إِلاَّ زَيْدٌ ، ليس له فاعلٌ إِلاَّ « زيد » وَذَكَرُ الْفَاعِلِ واجبٌ ، والمفعولُ فضلةٌ قد تُذَكَّرُ وقد لا تُذَكَّرُ .

واحتجَّ آخرُ على الخليل أيضاً بقوله : ضربتُ النَّاسَ إِلاَّ زَيْدًا ، بأنَّ قال : لو كان على ما قال الخليل لكان الفعلُ يتعدَّى إلى اثنين وهو في الأصل لا يتعدَّى إِلاَّ إلى

(١) ينظر تفصيل الخلاف في : شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، والإنصاف : ٢٦٠/١ ، والتبيين : ٣٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٤/٢ ، وشرح الرضي : ٢٢٦/١ ، ووصف المباني : ١٧٦ ، والجنى الداني : ٥١٦ .

(٢) الكتاب : ٣٣٠/٢ ، ٣٣١ . وقال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣/١٠٧ : « والذي يوجب القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبله إِلا ، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل بع على اختلاف المنصوبات . . . فلما كان أتاني قد ارتفع به فاعله وهم القوم وكان ما بعد إِلا متعلقاً به انتصب . . . » ونسبه الرضي في شرح الكافية ٢٢٦/١ للبصريين . وجعل ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٦٥ أصح الأقوال في ناصب المستثنى هو الفعل المذكور ، أو معنى الفعل بتوسط إِلا ، وإلا مقوية للفعل : لأن الفعل لا يتعدى فتوي بالحرف ودلل على ذلك بمنعهم : إِلا زَيْدًا قام القوم ، مع إجازتهم : قام إِلا زَيْدًا القوم . ثم قال : وهذا قول المحققين المتقدمين والمتأخرين ، وينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٧/٢ .

واحد ؛ لأنه لا يقتضي إلا مَضْرُوبًا .

وهذا أيضاً عند الخليل حجة غير مستقيمة ؛ / لأنه يقول إنَّ « إلا » قد عدته^١ إلى الثاني ، وتعدُّ « إلا » من آلتِ التَّعْدِيَةِ . هذا قولُ الخليل والاعتراضُ عليه .^(١)
وقال غيره : إن زيدا في قولك : جاء الناسُ إلا زيدا ، منصوبٌ بمعنى الاستثناءِ لا بلفظه ، وكان التقديرُ عندهُ : جاء الناسُ أستثنى زيدا^(٢) . وهذا أيضاً غيرُ مستقيمٍ لأمرين :

أحدهما : أنَّ المعنى لا يعملُ إلا الرَّفْعَ .

والثاني : أنه لو كان كذلك لوجبَ في كل معنى أن ينصبَ ، ولنصبَ معنى النَّفي والاستفهامِ والتأكيدِ والإيجابِ ، وذلك محالٌ .^(٣) وقال آخرون :^(٤) إن زيدا انتصبَ في قولك : جاء الناسُ إلا زيدا بمعنى : « لكنَّ زيدا » وقال هو اسمٌ لكن في التحقيق ، والخبرُ محذوفٌ كأنه / يريدُ : لكنَّ زيدا غيرُ جاء .

ب ٣٩

وقال آخرون : هذا كلامٌ غيرُ واضحٍ ؛ لأنه لو كان كذلك لكان منصوباً في قولك :

-
- (١) ينظر الإنصاف : ٢٦٢/١ ، ولم ينسب هذا القول إلى الخليل ، بل جعله مذهب البصريين عامة .
(٢) هو رأي المبرد ، ينظر المقتضب : ٣٩٠/٤ ، والكامل : ٦١٣/٢ ، ورده ابن جنى في الخصائص : ٢٧٦/٢ ، وضعفه ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٦٥ ، ورده في شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، وزاد السيرافي في شرح الكتاب : ١٠٧ق/٣ ، والزجاج ورده ، وينظر المساعد : ٥٥٦/١ . وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي : ٢٢٦/١ ، والجنى الداني : ٥١٦ ، وزاد ابن يعيش في شرح المفصل : ٧٦/٢ : « وطائفة من الكوفيين » .
(٣) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٦٥ .
(٤) ينظر الكتاب : ٣٢٥/٢ . وقال ابن السراج في الأصول : ٢٩٠/١ « إلا في تأويل « لكن » إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين . . . » ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل : ٢٦٦/٢ إلى السيرافي ، وإنما حكاه السيرافي في شرحه : ١٠٧ق/٣ عن سيبويه ونسب حكايته عن البصريين ونسب نقضه إلى الفراء . وقال الرضي في شرحه : ٢٢٧/١ - وكلامه خاص بالمنقطع - . . . =

ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، على هذا الوجه .

وهذا- فيما أراه- أقربُ الوجوهِ ؛ لأنَّ « زيداً » في قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، في محلِّ البدلِ مِنْ « أحدٍ » وهو يأتي في التحقيقِ فاعلاً ؛ لأنه يُحلُّ محلَّ « أحدٍ » وذَكَرُ الفاعِلِ وإِجِبُّ لِلْفِعْلِ بِخِلَافِ المفعولِ ، كما تقدَّم بدليلِ أنهم أجمعوا في نصبِ المستثنى المنقطعِ أَنَّهُ يُقَدَّرُ بِهِ « لَكِنَّ »^(١) .

وقد قال بعضهم :^(٢) إن المنصوب ههنا سُمِعَ عن العربِ بعدَ « إلا » وما قبلها ، فكانت وما قبلها كالعاملِ فيه وإن لم يكن عاملاً مُحَقَّقًا ، كما وجدَ « دِرْهَمًا » في قولك : عندي عشرون درهماً ، منصوباً بعدَ العشرين ، وليس بعاملٍ مُحَقَّقٍ ، والله أعلمُ . وفي هذا كلامٌ كثيرٌ / قد أشرنا إلى أهمِّهِ .

هذا حُكْمُ المستثنى المَوْجِبِ .

(فصل) : وأما حُكْمُ المستثنى المنفِيِّ : فلهُ حكمان :

أحدهما: أن يكون جارياً على الاسمِ الأولِ بمعنى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ ، وذلك في مثلِ قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، فزيدٌ: بدلٌ من أحدٍ ، والتقديرُ : ما جاء إلا زيدٌ ، وكذلك : ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا ، و ما مررتُ بأحدٍ إلا بزيدٍ ، فزيدٌ في جميعِ ذلك بَدَلٌ مِنْ

= « والتأخرون لما رأوها بمعنى « لكن » قالوا : إنها الناصبة بنفسها نصب « لكن » لاسمها ، وخبرها في الأغلب محذوف ، نحو : جاءني القوم إلا حماراً ، أي : لكن حماراً لم يجيئ . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ﴾ وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٩٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني : ١٤٣/٢ .

(١) ينظر التعليق رقم (٤) في الصفحة السابقة .

(٢) الكتاب : ٣١١/٢ ، ٣١٩ .

« أحد » حالٌ محلّه في التقدير ، هذا مذهب الأكثر ، وهو الذي رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو^(١).

والحكم الثاني : أن يكون المستثنى منصوباً على أصل الاستثناء ، مروى ذلك أيضاً عن العرب غير مُستنكر ، قال سيبويه^(٢) : ونصب الآخر في قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيداً ، على معنى « لكن زيداً » .

٤. ب هذا حكم المستثنى من المنفي والأصل / في ذلك أن الأسماء بعد النفي جارية على العامل والتابع ، ولا تأثير للنفي ولا لحرف الاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، فكأنك تريد : جاء زيدٌ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالفعل .

فإن اعتراض معترض فقال : ما الغرض بالنفي وبحرف الاستثناء ؟ قيل له : الغرض بذكر الاستثناء مع المنفي وما في حكمه في قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، أن يعلم أنه لم يأت غير زيدٍ وحده ؛ لأنك لو قلت : جاء زيدٌ ، ولم تذكر قرينةً ، احتمل أن يكون جاء زيدٌ وغير زيدٍ ، فإذا قلت : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، علم أنه لم يأت غيره وأنه أوجب له ما نفي عن^(٣) غيره ؛ ولهذا كان الأحسن البديل ؛ لأنه أكثر اختصاصاً بالعامل .

ولا يجوز رفع المستثنى بعد المنصوب لو قلت : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، كان

(١) الكتاب : ٣١١/٢ ، والمقتضب : ٤٠٢/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٥/١ ، وشرح المفصل لابن

يعيش : ٨٢/٢ ، وشرح الرضي : ٢٣٠/١ .

(٢) الكتاب : ٣١٩/٢ .

(٣) في الأصل : « عين » .

ذلك محالاً لا يجوز ألبتة ، فأما قول الشاعر - وهو عدي بن زيد - ^(١) :

٤١ أ

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا /

يروى بِرَفْعِ الكَوَاكِبِ ، فالكواكبُ مرفوعٌ على أنه بدلٌ من المضمَرِ في « يحكي » لا غيرَ . وكذلك قولهم : ما أظنُّ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدٌ ، فزيدٌ بدلٌ من المضمَرِ في « يقول » وإن كان الأحسنُ النصبَ .

هذا حكمُ المستثنى من المنفيِّ ، وفي حُكْمِهِ المستثنى بعدَ الاستفهامِ والنَّهْيِ .

(فصل) : وأما حكمُ الاستثناءِ المرفَّغِ ، فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى الْعَامِلِ بَعْدَ « إِلَّا » إِنْ كَانَ الْعَامِلُ يَقْتَضِي الرَّفْعَ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِي النَّصْبَ كَانَ

(١) قال البغدادي في الخزانة : « وهذا البيت نسبه الشارح المحقق إلى عدي بن زيد ، موافقة لشرح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد ، وإنما أورده غفلاً ، وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجده فيه ، وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري ، أثبتتها له الأصبهاني في الأغاني ، وهي :

يَشْتَأِقُ قَلْبِي إِلَى مَلِيكَةٍ لَوْ أَمْسَى قَرِيبًا لِمَنْ يَطَّالِبُهَا

... « وأورد القصيدة كاملة . وينظر الأغاني : ٣٦/١٥ .

» (وأحيحة) هو أحيحة بن الجلاح بن الحريش بن جحجبي بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس . ويكنى أحيحة أبا عمرو وكان أحيحة سيد الأوس في الجاهلية ، وكانت أم عبدالمطلب بن هاشم تحته . . . « الخزانة ٣/٣٥٧ .

والبيت في ديوان أحيحة : ٦٢ تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، وملحق ديوان عدي بن زيد : ١٩٤ ، بتحقيق محمد جبار المعبيد . والكتاب : ٣١٨. ٣١٢/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/١٠٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٧٧. ١٧٦/٢ ، والمقتضب : ٤٠٢/٤ ، والأصول : ٢٩٥/١ ، والنكت : ٦١٥/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٦/١ ، وأمالى الشجري : ٧٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣١/١ ، والمغني : ١٩١ ، ٨٨٨. ٧٣٢ ، وشرح أبياته : ٢٣٣/٣ ، والخزانة : ٣٤٨/٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

منصوباً ، وإن كان يقتضي الجر كان مجروراً ، مثال الجميع : ما جاء إلا زيد ، وما مررت إلا بزید ، وما رأيت إلا زيدا .

وسمي مفرغاً - بفتح الراء - ؛ لأنه يفرغ العامل قبل « إلا » ولم يشغله من دونها شاغل .

ومنهم من يسميه مفرغاً - بكسر الراء - ، ويقول : لأنه فرغ العامل قبل « إلا » إليه ، وهو أيضاً يأتي بعد النفي والنهي والاستفهام ، وحكم النفي و « إلا » معه كحكمها مع المستثنى من المنفي .

(فصل) : وأما حكم المستثنى المقدم ، فحكمه أن يكون منصوباً أيضاً على كل حال^(١) ، وإنما حملهم على نصبه أن المستثنى في الأصل إنما يذكر بدلاً من المستثنى منه ؛ لأنك إنما تذكر الاستثناء متداركاً بعد النفي ، فتبدله من المستثنى منه ، فلما تقدم المستثنى ، وتأخر المستثنى منه ، أخرجوا المتقدم عن إعراب المتأخر لئلا يرجع / البديل نفسه مبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعراب يصح له على كل حال إذا تأخر ، وهو النصب في قولك : ما جاء أحد إلا زيدا ، لزوماً للأصل .

وهذا مثل عملهم في نعت النكرة إذا تقدم عليها في قولك : هذا قائماً رجل ، إنما حملهم على نصبه خوف أن ترجع الذات صفة في اللفظ بعد أن كانت موصوفة ، فلما كرهوا ذلك أخرجوه إلى إعراب يصح له على [كل] "حال لو تأخر ، وقد ذكر مثل هذا الخليل بن أحمد - رحمه الله - حكاه سيبويه في كتابه الجامع^(٢) ، وهو لطيف ، فتدبره موقفاً إن شاء الله تعالى ، وهو موجود في أشعار العرب ، قال الشاعر - وهو كعب

(١) هذا ليس على إطلاقه ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢/٢١٦ : « وقد روي رفعه ، فتقول : ما قام إلا زيد القوم ، قال سيبويه : « حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريبتهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصر » وأعربوا الثاني بدلاً من الأول ، ومنه قوله :

فإنهم يرجون منك شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك إذا كان الكلام غير موجب

(٢) نقص في الأصل .

(٣) الكتاب : ٣٣٥/٢ .

ابن مالك - (١) :

الناسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا مِنْكَ لَيْسَ لَنَا
إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُ
وقال الكُمَيْتُ : (٢)

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ
وغير ذلك من أشعار العرب .

وأما حكمُ المستثنى المنقطع ، فَلَهُ حُكْمَانُ :

(١) ورد هذا البيت مفرداً في ديوان كعب بن مالك - رضي الله عنه ، يخاطب الرسول ﷺ ٢٠٩ ، وهو أيضاً في ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - : ٢٦٥/١ ، من قصيدة في ثلاثة وعشرين بيتاً يخاطب بني سليم يوم قدمهم رسول الله ﷺ يوم فتح مكة . وهو في سيرة ابن هشام : ٤٩٧/٤ ، ٤٩٨ منسوب إلى حسان ضمن قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتاً .

وهو في الكتاب : ٣٣٦/٢ منسوب إلى كعب وشرح شواهد للشنتمري : ٣٧١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٧٥/٢ ، والنكت عليه : ٦٣٩/١ ، والمقتضب : ٣٩٧/٢ ، والكامل : ٦١٤/٢ ، والتبصرة : ٣٧٧/١ ، والإنصاف : ٢٧٦/١ ، وكشف المشكل : ٥٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٩/٢ ، وتذكرة النحاة : ٧٣٥ .

والألب : المجتمعون ، والوزر : الملجأ . الصحاح : (ألب ، وزر) .

(٢) هو الكميبي بن زيد الأسدي ، يكنى أبا المستهل ، كان عالماً بأيام العرب وأشعارها ، وكان في زمن الدولة الأموية ، واشتهر بتشبيعه لبني هاشم . أخباره في الشعر والشعراء : ٥٨١/٢ ، والأغاني : ١/١٧ - ٤٠ .

والشاهد في شرح هاشميات الكميبي ص : ٥٠ ، والمقتضب : ٣٩٨/٤ ، والكامل : ٦١٤/٢ ، والجمل : ٢٣٤ ، ومقاييس اللغة : ١٩١/٣ ، والإنصاف : ٢٧٥/١ ، والمفصل : ٨٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٧٩/٢ ، واللسان (شعب) وتذكرة النحاة : ٧٣٥ وشرح أبيات المغني : ٣٣٣/٦ ، والخزانة : ٣١٤/٤ . والشعب : الطريق .

أحدهما : أن يكون منصوباً عند أهل الحِجَازِ^(١) على الوجوه التي تَقَدَّمتْ ، والأصحُّ أن يكون منصوباً بمعنى « لكن » وهو الأقربُ ، فإذا قلتَ : ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ فرساً ، فكأنك تريد : لكنَّ فرساً فيها .

والحكم الثاني : أن يذكرَ مَقْطُوعاً من جنسٍ قد تَقَدَّمه أو صِفَةً ، فأما مَقْطُوعُ الجِنْسِ فمثلُ هذا وما شاكله ، وأما / مَقْطُوعُ الصِّفَةِ فمثلُ قوله تعالى^(٢) : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ، وربما كان مَقْطُوعاً من الجنس والصفة جميعاً ، فأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ فهو مَقْطُوعٌ من الصِّفَةِ ، وقال تعالى^(٤) - في المَقْطُوعِ من الجِنْسِ - : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَكُوتُ كُلُّهُمْ أجمعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ .

وإنما حَمَلَهُمْ على نَضِيهِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ خارجٌ من جنسِ الأولِ أو من صِفَتِهِ ؛ لأنه لو رَفِعَ لكانَ بَدَلاً من الأولِ ، ولو كانَ بَدَلاً لكانَ من نَوْعِهِ ؛ لأنَّ البَدَلَ لا يكونُ إلاَّ من نوعِ المَبْدَلِ منه أو مما يَشْتَمِلُ عليه ، وليس هذا من نوعِ الأولِ ، ولا مما يشتملُ عليه ، فَقَطِعَ بالنَّصْبِ ، وإن كان بعضهم يجيزُ كَوْنَهُ بَدَلاً ، ويرفَعُ في قوله : ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ ، وكأنَّها لُغَةٌ بني تميم^(٥) ، ويقولون : إنما ذُكِرَ « أحد » لِيُعْلَمَ أن ليسَ فيها

(١) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٢٢/أ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٠/ب ، وشرح

المقدمة المحسبة ٣٢٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢ ، ٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك

٢٨٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٨/١ ، والمساعد ٥٦٢/١ وارتشاف الضرب ٣٠٣/٢ .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٧ .

(٣) من سورة العصر : الآيات رقم : ٣ . ٢ . ١ .

(٤) من سورة الحجر : الآية رقم : ٣٠ ، ٣١ ، ومن سورة ص : الآية رقم : ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) ينظر : صفحة رقم : ٦٦ ، هامش رقم : ١ .

أدمي" ، وأن ليس فيها إلا الحمارُ ، وذَكَرَ « أحد » تأكيداً .

ولأبي عثمان^(١) مذهبٌ - وهو حسنٌ في هذا - وهو أنك إذا قلت : ما فيها أحد إلا حمارٌ ، أنك تريد نفي من فيها من الأحدين وغيرهم ممن يعقل وما لا يعقل ، ولكن غلبت العاقل وهو « أحد » على غير العاقل ، كما يُغلب المذكر على المؤنث ، فاستثنيت الحمارَ وأبدلته من جنسه^(٢) . وهذا استنباطٌ حسنٌ ، وصاحبُ هذا القولِ يُنشدُ بيتَ النابغة بالرفع ، وهو قوله^(٣) :

يا دارَ مَيَّةَ بالعِلياءِ فَالسَّنَدِ أِقْوَتْ وَطالَ عليها سائِلُ الأَبَدِ /
وَقَفْتُ فيها أَصيلاً أُسائِلُها عَيَّتْ جِواباً وما بِالرَّيغِ مِنْ أَحَدِ
إِلا أوارِي لأَيًّا ما أُبينُها والنُّوي كالحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

- (١) هو بكر بن محمد بن بقبية ، أبو عثمان المازني ، من أئمة البصرة النحويين الكبار ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأبي زيد ، وأثنى عليه العلماء كثيراً ، وأخذ عنه المبرد واليزيدي وجماعة ، وله تصانيف منها كتاب « التصريف » الذي شرحه ابن جني وسمى الشرح « المنصف » توفي حوالي سنة ٢٤٩ هـ . أخباره في : مراتب النحويين ١٢٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧ ، وأخبار النحويين البصريين ٨٥ ، وإنباه الرواة ٢٨١/١ ، والبلغة : ٧١ ، وبغية الوعاة ٤٦٣ .
- (٢) مذهب أبي عثمان نقله السيرافي في شرحه ١١٢/٣ ، وينظر التبصرة والتذكرة ٣٨٠/١ ، ٣٨١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٩/١ .
- (٣) ديوان النابغة الذبياني : ١٤ ، ١٥ . وهو من شواهد الكتاب : ٣٢١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٤/٢ ، والنكت عليه : ٦٢٤/١ ، ١١٢٦/٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٢٨٨/١ ، والمقتضب : ٤١٤/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٥/١ ، ٧٢/٢ ، والجمل : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٨١/١ ، والإنصاف : ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والخزانة : ١٢١/٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .
- والشاهد فيه قوله « إلا أروي » برفع أروي على البدل من « أحد » على لغة بني تميم وعلى مذهب المازني . ويروى « أروي » بالنصب على الاستثناء المنقطع في لغة سائر العرب ، قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه عند هذا =

وأما قول الراجز^(١) :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

فإنه رفع « اليعافير والعيس » على البدل من « أنيس » ؛ لأنه جعلهما أنيس
البلدة ، والنوع واحد ، وهذا موجودٌ في لغة العرب .

وينو تميم يرفعون ما كان من هذا الجنس على كل حال ، ويتأولون فيه مثل التأويل
المتقدم .

واعلم أن الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم ، وفي أشعار العرب كثير ، يُقدِّره
أكثر العلماء من أهل العربية والتفسير بـ « لكن » ، فمن ذلك قوله تعالى^(٢) : ﴿ لَا
عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ومثله^(٣) ﴿ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً

= الشاهد : « فقال : ما بالربع من أحد ، أي ما بالربع أحد إلا أواربي ؛ لأن الأواربي ليست من الناس .
وقد يجوز الرفع على البدل ، وإن كان ليس من جنس الأول كما قال الشاعر :

وبلد ليس به أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

فجعل اليعافير والعيس بدلا من الأنيس ، وجاز أن يكون أنيس ذلك البلد اليعافير والعيس .
والأواربي جمع آري وآرية ، وهو مشغل لمحبس الدابة ، أو محبسها . ينظر : إصلاح المنطق لابن
السكيت : ١٧٦ ، ٣١٣ . ومعنى « لأياً » : بطناً ، الصحاح : (لأى) . و« النوي » : حفيرة حول
الخباء لئلا يدخله ماء المطر ، الصحاح : (نأى) . والأرض المظلومة : التي لم تحفر قط ثم حفرت ،
الصحاح (ظلم) . و« الجلد » : الأرض الصلبة ، الصحاح : (جلد) .

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٦ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٤٣ .

(٣) من سورة يس : الآية رقم : ٤٣ ، ٤٤ .

مِنَّا ﴿ وَمِثْلُهُ ۱۱ ﴾ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيْبَةً ءَامَنَتْ فَنَنْفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوْنُسَ ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَمِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ النَّابِغَةِ ۱۲ :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ
بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

فَنَصَبَ « غَيْرِ » عَلَى مَعْنَى « وَلَكِنْ » ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْفِرْزَدِقِ ۱۳ :

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ
وَأَنْتِي مِنَ الْأَقْوِينَ غَيْرِ الزَّعَانِفِ

فَنَصَبَ « غَيْرِ » الْأَوَّلَ عَلَى مَا أَعْلَمْتِكَ ، فَافْهَمْ ذَلِكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ « غَيْرِ » وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى « إِلَّا » ، لَكِنَّهُ انْتَقَلَ مَا بَعْدَ « غَيْرِ » إِلَيْهَا ، وَجَرَتْ مَا بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ لِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ .

وَقَدْ يَنْعَكْسُ الْحُكْمُ فَتَكُونُ « إِلَّا » ، بِمَعْنَى « غَيْرِ » وَيُنْقَلُ إِعْرَابُ « غَيْرِ » إِلَى مَا بَعْدَ « إِلَّا » وَتَجْرِي « إِلَّا » وَمَا بَعْدَهَا صِفَةً لِمَا قَبْلَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَوْصُوفٌ ، وَهَذَا عَلَى ضَرِيْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ ، وَضَرْبٌ لَا يَجِبُ ، بَلْ تَكُونُ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْبَدَلِ وَالصِّفَةِ .

فَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ فَهُوَ مَا كَانَ لَا يَصِلُحُ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ

(١) من سورة يونس : الآية رقم : ٩٨ .

(٢) في ديوانه : ٤٤ ، من قصيدته التي مطلعها :

كليني لهم يا أميمة ناصب
وليل أفاقيه بطيء الكواكب

وهو في الكتاب : ٣٢٦/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/١١٣ ، ١١٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

٥١/٢ ، والنكت : ٣٦٧/١ ، والكامل : ٧١/١ ، ٤٤٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٩/١ ،

والهمع : ٢٣٢/١ ، والخزانة : ٣/٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ .

(٣) في ديوانه : ١٠/٢ ، والكتاب : ٣٢٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/١١٤ ، ١١٥ ، وشرح أبياته

لابن السيرافي : ١٠٢/٢ ، والنكت : ٦٣٠/١ .

والزَّعَانِفُ : أَطْرَافُ الْأَدِيمِ وَأَكْرَعُهُ الصَّحَاحُ (زَعْفٌ) . وَفِي التَّكْلِفَةِ لِلصَّفَانِي :

« وَآجِنَةُ السَّمَكِ يُقَالُ لَهَا : زَعَانِفٌ »

الله - سبحانه -^(١) : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » قوله : « إِلَّا اللَّهُ » في موضع رفع صفة لـ « آلهة » والتقدير : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا ، فلو كان ما بعدَ « إِلَّا » بدلاً مما قبلها لاختلَّ المعنى ؛ لأنك كُنْتَ تقول : لو كان فيهما الله لفسدتا ؛ لأنك تُحِلُّ البَدَلَ محلَّ المَبْدَلِ مِنْهُ ، وذلك لا يجوزُ . هذا قد ذَكَرْتَهُ العلماءُ^(٢) والذي أَحْسَبُهُ أَنَّهُ يجوزُ البَدَلُ في مثلِ هذا بِشَرَطِ أَنْ يُذَكَّرَ المَبْدَلُ مَعَ « إِلَّا » ولا يَقَعُ خَلَلٌ فتقول : « لو/ كان فيهما إلا الله لفسدتا » كما تقول : « ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ » ثمَّ تبدلُ زيداً من « أحد » فتقول : ما في الدارِ إلا زيدٌ ؛ لأنهم يذكرونَ المستثنى إذا كان بدلاً مما قبله ومعه حَرْفُ الاستثناءِ لا مَحَالَةَ لأنَّ^(٣) يوجبُ للمستثنى بعدَ النفيِ أو ما يجري مجرى النفيِ ، وهذا مُطَرِّدٌ إذا تَدَبَّرْتَهُ بعدَ النفيِ ، والامتناعِ ، والنهيِ ، والاستفهامِ ، فأما إذا لمْ يَكُنْ ذلك امتنعَ البَدَلُ ؛ لأنَّهُ لا يَسُوغُ ، وذلك في مثلِ قولِ الشَّاعِرِ - وهو ذُو الرِّمَّةِ -^(٤) :

٤٣ ب

- (١) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٢٢ .
(٢) ينظر الكتاب : ٣٣٢/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ق ١١٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٢٠٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٣٨٨ ، والبيان لابن الأنباري : ٢/١٥٩ ، والبيان للعكبري : ٢/٩١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٢٩٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٢٤٧ ، والمغني : ٩٩ ، ٦٩٦ .
(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ، كذا قرأتها .
(٤) في ديوانه : ٢/١٠٠٤ ، والشاهد في الكتاب : ٢/٣٣٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ق ١١٧ ، والنكت عليه للأعلم : ١/٦٣٥ ، والمقتضب : ٤/٤٠٩ ، والأصول : ١/٢٨٦ ، وشرح الرضي : ١/٢٤٧ ، واللسان : (بغم . بلد) والمغني : ١٠٠ ، وشرح أبياته : ٢/١٠٠ ، وما بعدها و ٥/٣٠٠ ، والخزانة : ٤٢٠ ، ٤١٨/٣ .
قال الجوهري في الصحاح (بلد) : « والبلدة : الصدر ، يقال : فلان واسع البلدة أي واسع الصدر ، قال الشاعر ذو الرمة . . . » وأنشد البيت ، ثم قال معقباً : « يقول : بركت الناقة وألقت صدرها على الأرض » وبغام الظبية : صوتها ، وكذلك بغام الناقة ، الصحاح (بغم) .

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِغَامِهَا

وقال آخر^(١) :

لو كان غَيْرِي سُلَيْمِي الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ

فقوله : « إلا الصارم الذكر » معناه : غير الصارم الذكر ، فهو في موضع الصفة لـ « غيري » في قوله : « لو كان غيري » و « غيري » في التحقيق صفة لشيء محذوف ، كأنه يريد : لو كان رجل غيري غير الصارم الذكر لغيره ذلك ، يريد أنه لا يغيره ولا يغير الصارم الذكر وَقَعُ الْحَوَادِثُ . وقال عمرو بن معد يكرب^(٢) :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ

(١) هو لبديد بن ربيعة العامري ، ترجمته في الشعر والشعراء : ٢٧٤/١ ، والبيت في ديوانه : ٣٥١ وهو من شواهد الكتاب : ٣٣٣/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١١٦ ق/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٤/٢ ، والنكت : ٦٣٦/١ ، وتذكرة النحاة : ٢٩٦ ، والمغني : ١٠٠ وشرح أبياته : ١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني : ١٥٦/٢ وفي الصحاح (ذكر) « وسيف ذكر ومذكر أي ذو ماء » ولعله يريد « ذو مضاء » .

قال أبو علي في المسائل المنشورة : ٥٩ : « فرجع (الصارم الذكر) لأنه صفة لـ (غير) كأنه أراد : لو كان غيري وغير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث ... » .

(٢) قال البغدادي في الخزانة : ٤٢٦/٣ : « وهذا البيت جاء في شعرين لصحابيين : أحدهما عمرو بن معديكرب . . . والثاني : حضرمي بن عامر الأسدي . . . » وأورد لحضرمي مقطوعة فيها الشاهد ، وأولها :

ألا عجبت عميرة أمس لما رأت شيب الذوابة قد علاني

ثم قال :

وكل قرينة قرنت بأخرى ولو ضنت بها ، ستفرقان

وكل أخ مفارقه أخوه

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٤٦/٢ إلى حضرمي بن عامر بن مجمع . والبيت في شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي : ١٦٧ ، وهو في الكتاب : ٣٣٤/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١١٧ ق/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٢٤/١ ، والمقتضب : ٤٠٩/٤ ، والكامل : ١٤٤٤/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٨٣/١ ، والإنصاف : ٢٦٨/١ ، ٢٧١ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/١ ، والخزانة : ٤٢١/٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١/٩ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٥/٢ .

يريد : وكلُّ أُخٍ غيرُ الفَرَقَدِينِ ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ .

هذا الضربُ الذي يمتنعُ معه البَدَلُ .

وأما الضَّرْبُ الذي أنتَ فيه بالخيارِ ، إن شئتَ أُجريتَ « إلاَّ » وما بعدها صِفَةً ،

وإن شئتَ أُجريتَ ما بعدها بدلاً من الأولِ ، فذلك كقولك : ما أتاني أحدٌ إلاَّ /

عبدالله ، إن جعلتَ « أحد » موصوفاً قدرتَ به « غير » فقلت : ما أتاني أحدٌ غيرُ

عبدالله ، مثل ما تقول : ما أتاني أحدٌ مثلُ عبدالله .

وإن شئتَ أبدلتَهُ من الأولِ كما تقدمَ إلا أنك إذا قلتَ : ما أتاني إلا عبدالله ،

وأنت تريد الصِّفَةَ غيرَ مُسْتَحْسِنِ إلا على مذهبٍ من يجيزُ حذفَ الموصوفِ ، وإقامة

الصفةِ مقامه^(١) فيقدر « إلاَّ » بمعنى « غير » وينوي في الكلام « أحد » وهو مقدرٌ

محذوفٌ في نيةِ الموجودِ ، وإن كان فيه ما فيه .

(١) هو جائز عند الجمهور كثير في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وحملناه على

ذات ألواح ودرسر ﴾ [القمر : ١٣] . أي : على سفينة ذات ألواح .

(باب ذكر الاستثناء بعد الإيجاب)

وهو لا يخلو أن يُذكر بعد الإيجاب أو بعد النفي ، فإن ذُكر بعد الإيجاب كان موجِباً له ، وذلك في مثل قولك : جاء الناسُ إلاَّ إخوتك إلا زيدا ، فقولك : جاء الناسُ ، إيجابٌ ، وقولك « إلا إخوتك » نفيٌّ ، وقولك « إلا زيدا » إيجابٌ ؛ لأنه استثنائيٌّ من منفيٍّ ، كأنك أخرجته من الإخوة ، قال الله تعالى : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ فَأَخْرَجَهَا مِنَ الْآلِ .

فإن ذُكر هذا بعد النفي كان نفيّاً ، وذلك في مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلاَّ إخوتك

إلا زيدا ، فقولك : « ما جاء أحدٌ » نفي ، وقولك « إلا إخوتك » إيجابٌ ، وقولك / ٤٤ ب « إلا زيدا » نفيٌّ ، كأنك تريد : جاء إخوتك إلا زيدا .

(مسألة) : وتقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمراً ، بنصب عمرو ولا يجوز الرفع ؛ لأنك لو رفعت لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكانت تُبدلُ المستثنى من المستثنى منه^(١) ؛ لأن عمراً مستثنى من زيد ، فلو أبدلت لخرجت عن معنى الاستثناء ؛ لأنه لا بُدَّ أن يخرج الآخرُ من شيءٍ دخل فيه الأولُ ، فإن قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا أبو عبدالله ، وكان

(١) من سورة الحجر : الآية رقم : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٣٣٨/٢ : « ... ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبل أن المستثنى

لا يكون بدلاً من المستثنى ... » .

أبو عبدالله هو زيدٌ ، ولكن ذُكِرَ تأكيداً ، جازَ ذلك ، أو على بَدَلِ الغَلَطِ ، وهو ضعيفٌ ذكره سيبويه^(١) .

(مسألة) : وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا زيدٌ ، بنصبِ عمرو على أنه استثناءٌ مقدمٌ ، تقول : ما جاءني إلا عمراً أحدٌ إلا الزيدان ، فالزيدان بدل من « أحد » وعمرو مستثنى مقدمٌ ، وعلى هذا أنشدَ بيتَ الكُمَيْتِ^(٢) :

فما لي إلا اللهُ لا ربَّ غيرهُ وما لي إلا اللهُ غيرُكَ ناصرُ

يرفع « غير » على هذا المعنى ، ومنهم من ينصب « غير » على أنه حالٌ لما تقدم ، وهو نعتٌ لـ « ناصر » كما تقدم ، و« ناصر » نكرةٌ ، فأما قول الفرزدق^(٣) :

ما بالمدينةِ دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخلافةِ إلا دارُ مروانِسا

ففيه مذهبان^(٤) : منهم من يجعل « غير » الأولى صفة لـ « دار » ويرفع « دار /
مروان » على أنه بدل من « دار » الأولى .

(١) الكتاب : ٣٤١/٢ .

(٢) ينظر شعر الكُمَيْتِ : ١٦٧/١ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣٣٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٤١/١ .

والمقتضب : ٤٢٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٨/١ ، والجمل : ٢٣٤ ، والتهذيب الوسيط : ٢٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٢ . ويرى « لا شيء غيره » .

(٣) في الكتاب : ٣٤٠/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١٢٠ ق/٣ ، ١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٩٠/١ ، والمقتضب : ٤٢٥/٤ ، والأصول : ٣٠٣/١ ، والإفصاح : ٣٦٨ ، وشرح التسهيل لابن

مالك : ٢٩٦/٢ ، والجنى الداني : ٥١٩ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٤١/٢ ، والمقتضب : ٤٢٥/٤ ، وأورد السيرافي في شرحه للكتاب : ١٢٠ ق/٣ ، ١٢١ أربع توجيهات . وينظر النكت : ٦٤٢/١ .

ومنهم من يجعل « غير » الأولى استثناء ، وينصبه على أنه استثناء مقدم على « دار مروان » .

ومنهم من ينصب « دار مروان » على أصل الاستثناء ، ويرفع « غير » على أنه بدل من « دار » .

فأما « دار الخلافة » فيجوز فيها الجرُّ والرفعُ ، الجرُّ بدلٌ من « واحدة » والرفعُ تابعٌ لـ « غير » أو خبر مبتدأ محذوف ، والجرُّ أجودُ على الأصول .

(مسألة) : تقول : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، قال سيبويه^(١) : « زيد » ههنا بدلٌ من المستثنى منه على تقدير : ما يقولُ ذلكَ أحدٌ إلا زَيْدًا ، وما يقولُ ذلكَ من أحدٍ إلاَّ زيد ، فهذا بدلٌ من المستثنى مِنْهُ في الحقيقة .

(مسألة) : تقول : لا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، بالرفعِ ، فَعَبْدُ اللَّهِ بدلٌ من « أحد » في التقدير قبل دخول « لا » أعني أصل الابتداء ، كأنك تريد : ما فيها أحدٌ إلاَّ عَبْدُ اللَّهِ .

(مسألة) : تقول : ما أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ وَشَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ^(٢) ، فَشَيْءٌ في قولك « إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » بالرفع بدلٌ من موضع قولك « بشيءٍ » على الأصل عند بني تميم كأنك تريد : ما أَنْتَ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، وإن نصبتَ شَيْئًا فَبِأَحَدٍ أمرين :

(١) عن الكتاب : ٣١٤/٢ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣١٦/٢ ، وينظر المقتضب : ٤٢٠/٤ ، وشرح السيرافي : ٣/١٠٤ ، والمسائل

إما على أصل الاستثناء ، مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدا ، وإما على البدل
من قولك : « ما أنت بشيءٍ » / على مذهب الحجازيين ، كأنك تريد : ما أنت شيئا
إلا شيئا لا يعبأ به .

وفي هذا اعتراضٌ ؛ لأنه لو كان بدلا لحل محل المبدل منه ، ولو حل محل محل لكان
التقدير : ما أنت إلا شيئا لا يعبأ به ، هذا قد منع ؛ لأن خبر « ما » لا يستثنى ،
ويكون منصوبا فتدبر .

(مسألة) : تقول : ماجاني غير زيد وعمرو وعمرو ، الرفع على « غير » والجر
على لفظ ما بعد غير ، فإن رفعت فالتقدير : ما جاء إلا زيد وعمرو ، وإن جررت
فالتقدير : ماجاني غير زيد وغير عمرو ، والجر عند بعضهم أجود^(١) .

(فصل) : في حكم من أحكام إلا :

واعلم أن « إلا » لا ترد في الكلام إلا لأن تخرج أحد الأسمين مما دخل فيه
الأول ، فأما قولهم : ما مررت بأحدٍ إلا زيد خير منه^(٢) ، على الابتداء والخبر ، فإنهم
ذكروها هنا ليعلم أن كل من مررت به زيد خير منه ، فلو حذفتها وقلت : مررت بقوم
زيد خير منهم ، لا حتمل الكلام أنك ربما قد مررت بقوم هم خير من زيد ، فهذا في
الحقيقة إخراج زيد بالفضل عليهم منهم ، فكأنه قد خرج مما دخلوا فيه .

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٢٣/٢ : « وتقول : ما أتاني غير زيد وعمرو ، وما جاءني

القوم غير زيد وعمرو ، بالجر عطفاً على زيد ، ويجوز في المعطوف الرفع فتقول : وعمرو ؛ لأن معنى

غير زيد : إلا زيد . . . » .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣٤٢/٢ ، وينظر : شرحه للسيرافي : ١٢٣/٣ .

وكذلك قولهم : لا أفعل إلا أن يفعل زيد « هذا فيه مذهبان : منهم من جعل
 « إلا » و « أن » بمعنى « حتى » أو بمعنى / « أو »^(١) ، كأنه يريد : لا أفعل حتى
 يفعل أو : لا أفعل أو يفعل . ومنهم من يقدر ظرفاً محذوفاً هو مستثنى من ظرف
 محذوفٍ مقدّم^(٢) ، ويكون التقدير : لا أفعل كذا وكذا قبل فعل زيد إلا بعد أن يفعل
 زيد ، وعلى هذا المعنى فسّر بعضهم قول الله تعالى^(٣) : ﴿ وَمَا تَشَاءُ وَنَإِلا أَنْ يَشَاءَ
 الله ﴾ التقدير : إلا بعد أن يشاء الله ، وخصّ بهذا الطاعات ، والله أعلم .

(فصل) : واعلم أنه يجوز حذف المستثنى منه لدلالة الاستثناء عليه ، وأكثر ما يكون
 إذا كان ناقصاً* ، وقد ورد ذلك معاً في آية في كتاب الله تعالى وهو قوله^(٤) :
 ﴿ وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ والتقدير : وما منا أحدٌ إلا من له مقام معلوم فحذف
 « أحد » وهو المستثنى منه ، وحذف « من » وهو المستثنى . وكذلك^(٥) ﴿ وَإِن مِّنْ
 أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لِيُؤْمِنُنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ وأشباه ذلك كثير^(٦) .

وكذلك قولهم : « ليس غير » و « ليس إلا » ، كأن قائلًا قال لك : هل عندك
 غير زيد ؟ فقلت : ليس إلا زيدا ، وليس غير زيد ، تريد : ليس عندي أحدٌ غير
 زيد ، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر الكتاب : ٣٤٢/٢ ، وشرح السيرافي : ٣/ق ١٢٢ .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب : ٣/ق ١٢٢ : « وأما قوله : والله لا أفعل إلا أن تفعل فتقديره :

لا أفعل إلا بعد فعلك ، أو : إلا مع فعلك ، فإن وما بعدها منصوب على الظرف ، وتقديرها تقدير

مصدر وضع موضع ظرف زمان » .

(٣) من سورة التكاوير : الآية رقم : ٢٩ . * أي محتاجاً إلى الصلة أو الصفة كـ « من » في الآية .

(٤) من سورة الصافات : الآية رقم : ١٦٤ .

(٥) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٩ . وفي الأصل : « وإن منهم » ، وهو غلط .

(٦) قال العكبري في البيان ١/٤٠٦ : - ٩ -

« إلا أن تقدير من ههنا بعيد ، لأنه الاستثناء
 يكونه بعد تمام الاسم ، ومن الموصولة والموصوفه
 غير تامه » .

(باب التعجب)

التعجبُ حكمٌ يختصُّ بالمعارفِ المحضَةِ ، والمفردِ المخصَّصِ من النكراتِ ، دونَ

النكراتِ الشائعةِ التي / هي غيرُ مخصَّصةٍ .

وإنما وجبَ ذلكَ لأنَّ فيه معنى المدحِ والذمِّ ، وأنتَ لا تمدحُ ولا تذمُّ إلاَّ من تعرَّفَ بأحدِ طرقِ التعريفِ ، فعلى هذا تقول : ما أحسنَ زيداً ! وما أحسنَ رجلاً لقيني ! وما أحسنَ داراً في البصرةِ ! . ولا يجوزُ أن تقول : ما أحسنَ رجلاً^(١) ، ولا تُخصِّصهُ ؛ لأنه يكونُ خبراً لا فائدةً فيه .

والتعجبُ قسَمٌ من أقسامِ الخبرِ ؛ بدليلِ أنه يدخلُ تحتَهُ الصدقُ والكذبُ ؛ لأنك إذا قلت : ما أحسنَ زيداً ! احتملَ أن زيداً حسنٌ فيكونُ الكلامُ صدقاً وأن يكونَ غيرَ حسنٍ فيكونُ الكلامُ كذباً .

وفوائدُ هذا البابِ تنحصرُ في ثماني^(٢) مسائلَ : يقالُ في الأولى : ما حقيقةُ التعجبِ ؟ ويقالُ في الثانيةِ : وعلى كم ينقسمُ ؟ ويقالُ في الثالثةِ : وأين يستعملُ ؟ ويقالُ في الرابعةِ : وما معناهُ ؟ ويقالُ في الخامسةِ : كيف يصاغُ الفعلُ معهُ ؟ ويقالُ في السادسةِ : وما يجوزُ أن يصاغَ من الأفعالِ لهُ وما لا يجوزُ ؟ ويقالُ في السابعةِ : ولم يختصَّ بصيغةِ « ما أفعله ، وأفعل به » دونَ غيرها من صيغِ الأفعالِ ؟ ويقالُ في

(١) في الأصل : « ما أحسنَ زيداً » .

(٢) في الأصل : « ثمان » ، والصوابُ ما أُثبتَ ؛ للأسبابِ التي تُردُّ عندَ الإيضاحِ . وقد تمدَّحَ البيهقي

الثامنة : وما يتبع ذلك من / الأحكام ؟ .

٤٧ أ

(فصل) : أما الحديثُ في المسألة الأولى ، وهي قولنا : ما حقيقة التعجب ؟ فهو : تقريرٌ معنَى يَجِدُهُ الْمُتَعَجِّبُ فِي نَفْسِهِ فَيَخْبِرُ بِهِ ؛ لِبَيَانِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا عَقِيبَ حُصُولِ أَمْرٍ يُوْجِبُ ذَلِكَ ، وهذا تعبيرُ ألفاظِ الحقيقةِ :

أما قولنا : « هو تقريرٌ معنَى » ؛ فلأنَّهُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُ خِصْلَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ ؛ فلهذا كان لما مَضَى .

وأما قولنا « فيخبرُ به » ؛ فلأنَّ التعجبَ داخلٌ تحتَ أقسامِ الخبرِ لاحتمالِ الصدقِ والكذبِ كما تقدَّمَ .

وأما قولنا « لِبَيَانِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ » ؛ فلأنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي بَيَانِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، نحو : ما أكرمهُ ! وما أبخلهُ ! .

وقولنا « أو ما يقومُ مقامَهُما » ، نريدُ بذلك ما هو مضافٌ إلى المخلوقِ وهو مِنْ فِعْلِ الْخَالِقِ تَعَالَى ، نحو قولك : ما أَحْسَنَ طَوْلَ زَيْدٍ ! وما أَقْبَحَ قِصَرَ عَمْرٍو ! وهذا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وهذه الحقيقةُ توجبُ أَنَّ التعجبَ لَا يَسْتَعْمَلُهُ إِلَّا الْمَخْلُوقُ دُونَ الْخَالِقِ - سبحانه - وهو الصحيح ؛ لِأَنَّ تَقْرِيرَ الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى ؛ لِكُونِهِ عَالِمًا لِذَاتِهِ ، وتقريرُ المعنى لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ اضْطِرَابٍ وَجَهْلٍ بِوُقُوعِهِ ، / فأما قولُ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) : « قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ » وقوله تعالى ^(٢) : « فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ » وقوله تعالى ^(٣) : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » فقد ذَكَرَتْ

٤٧ ب

(١) من سورة عبس : الآية رقم : ١٧ .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٧٥ .

(٣) من سورة مريم : الآية رقم : ٣٨ .

العلماء فيه أقوالاً كثيرة^(١) ، منها أنهم قالوا : إنه تعالى خاطبهم على لغتهم ، فلفظ التعجب من جهته ، ومعناه من جهتهم ، كأنه خبرٌ بمعنى الأمر ، يريد : اعجبوا ياسامعين من كفر الإنسان ، ومن صبرهم على النار^(٢) .

وقال قوم^(٣) : هم بمن يقال لهم هذا القول فقولوه ، فهو تعليم لهم كيف يتعجبون

منهم .

وقال قوم^(٤) : قوله : ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ و « ما أصبره » ليس بتعجب على الحقيقة ، وإنما معناه : ما حملهم على الكفر بالله ، والصبر على النار ؟ فالهمزة همزة التعدي في الأصل ، و « ما » في الأصل استفهامية لا تعجبية ، كما تقول : ما أنهبك مال زيد ؟ أي : ما حملك على نهبه ؟ والله أعلم ، ومثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ

(١) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للفراء : ١٠٣/١ ، عند قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ والمقتضب : ١٨٣/٤ ، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢٤٥/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٧٨ ، وتفسير ابن عطية : ٧٥/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأتباري : ١٣٨/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٤٢/١ ، والبحر المحيط : ٤٩٤/١ .

(٢) قال ابن جرير الطبري : ٥٤/٢ : « وأولى هذه الأقوال بتأويل هذه الآية قول من قال : ما أجرأهم على عذاب النار وأعملهم بأعمال أهلها ... وإنما يعجب الله خلقه بإظهار الخبر عن القوم الذين يكتمون ما أنزل الله من أمر محمد ... » ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، والتبيان : ١٤٢/١ .

(٣) هو قول المبرد في المقتضب : ١٨٣/٤ .

(٤) هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن : ٦٤/١ ، والمبرد في المقتضب : ١٨٣/٤ ، وينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، ونسبه أبو حيان في البحر : ٤٩٥/١ إلى أبي عبيدة والمبرد ، قال : « وهو قول ابن عباس والسدي . وذكر الفراء في معاني القرآن : ١٠٣/١ في الآية وجهين : الأول الاستفهام ، والآخر بمعنى : فما أجرأهم على النار ، وقال أبو حيان في البحر : ٤٩٤/١ : « وقيل : أصبر هنا بمعنى أجرأ ، وهي لغة يمانية ... » .

(٥) من سورة طه : الآية رقم : ٨٣ .

عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴿ أَي : مَا حَمَلَكَ عَلَى الْعَجَلَةِ ؟

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُنَا : وَعَلَى كَمْ يَنْقَسِمُ ؟ فَالتَّعَجُّبُ يَنْقَسِمُ عَلَى قَسْمَيْنِ : صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ :

فَالصَّرِيحُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : لَفْظٌ وَمَعْنَى ، فَاللَّفْظُ كَقَوْلِهِمْ : عَجَبًا لِفُلَانٍ ، وَعَجِبْتُ مِنْ فُلَانٍ ، وَيَا لِلْعَجَبِ / مِنْ فُلَانٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) : ﴿ وَإِنْ تَعَجَبْتَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ .
وَفِي هَذَا اعْتِرَاضٌ وَهُوَ : أَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ : فَقَدْ قَرَّرْتُمْ أَنَّ التَّعَجُّبَ عَلَى مَاضٍ ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ! .

فَالجَوَابُ أَنَّ التَّعَجُّبَ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَايَنَ أَمْرًا وَاقِعًا فَتَعَجَّبَ مِنْهُ ، وَأَمَرَ الْمُخَاطَبَ أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يُخَبِّرَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ ، فَالتَّعَجُّبُ عَلَى مَا مَضَى ، وَالْأَمْرُ وَالشَّرْطُ بِالْخَبَرِ عَنْهُ مُسْتَقْبَلَانِ ، فَتَدْبِرُ ذَلِكَ فَهُوَ لَطِيفٌ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَهُوَ مَا أَتَى بِصِيغِ التَّعَجُّبِ الَّتِي تُظْهِرُ لِلسَّمِيعِ أَنَّ الْكَلَامَ تَعَجُّبٌ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَقْبَحَ عَمْرًا ! ، وَأَكْرَمَ بَعْدَ اللَّهِ ! عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا كِنَايَةُ التَّعَجُّبِ فَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : يَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ ! ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٍ رَفِيقًا ! ، وَنَاهِيكَ بَعْدَ اللَّهِ خَلِيلًا ! ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ! ، وَمَا شَاكِلُ ذَلِكَ . هَذِهِ كِنَايَاتٌ عَنِ التَّعَجُّبِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَقَالُ هَذَا إِلَّا عِنْدَ حَصُولِ خَصْلَةٍ أُعْجِبَتِ الْمَخْبِرَ فَأَظْهَرَ مَا لَفْظُهُ لَفْظَ الْمَدْحِ ، وَكُنِيَ عَنِ الْخَصْلَةِ .

ب ٤٨ ومن كِنَايَاتِ التَّعَجُّبِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ / ذَكَرَ

(١) من سورة الرعد : الآية رقم : ٥ . وفي الأصل « إن تعجب » بدون واو .

(٢) من سورة المؤمنون : الآية رقم : ٣٦ .

بعض علماء التفسير أن معنى كلامهم هذا التعجب ، كأنهم استبعدوا الوعد ، فتعجبوا من بعده^(١) ، والله أعلم .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : أين يستعمل التعجب ؟ فاعلم أن التعجب لا يستعمل إلا بعد وقوع أمر عظيم ليبادر المخبر به إلى بيانه ، إما مدحاً أو ذمّاً على ما تقدم ، كأنه عظم عليه ما وقع فأظهر [التعجب]^(٢) ؛ ليُعلم ، ويُعلم صدق ما أخبر به ، والواحد منا يجد ذلك في نفسه .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي قولنا : وما معنى التعجب ؟ فمعناه المدح والذم على ما تقدم ، وهذا الدليل على أنه لما مضى ، وإنما وجب أن يكون على ما مضى ؛ لأنك لا تمدح ولا تذم إلا ما قد تقرر عندك معرفته من الأمور التي توجب ذلك .

فإن اعتراض معترض فقال : إذا كان معنى التعجب المدح والذم ، فما تقولون في الأفعال التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى ، ولا يستحق عليها مدح ولا ذم ، وقد تعجب منها ، وهو نحو قولهم : ما أحسن زيداً ! وما أقبح عمراً ! وما أحسن طولهُ ! وما / أشنع قصرهُ ! ، وما يجري مجرى ذلك .

٤٩ أ

فالجواب أن يقال : إن هذه أشياء تجري مجرى المدح والذم ؛ لأن المستحسن منها

(١) قال الزجاج في معاني القرآن وإعراجه : ١٣/٤ : « ومن قال : هيهات لما قلت ، فمعناه : البعد لقولك »
وينظر البحر المحيط : ٤٠٥/٦ ، وقال الطبري : ١٥/٨ : « وهذا خبر من الله جل ثناؤه عن قول الملائكة من ثمود أنهم قالوا : هيهات هيهات ، أي : بعيداً ما توعدون أيها القوم من أنكم بعد موتكم ومصيركم ترأباً وعظماً مخرجون أحياء من قبوركم . . . »

(٢) زيادة يحتاجها السياق .

يَجْرِي مَجْرَى المدح بِحُلُولِ الحُسْنِ فِيهِ ، لا لِأَنَّهُ فَعَلُ الحُسْنِ ، وكذلكِ المُسْتَقْبَحُ مِنْهَا
يَجْرِي مَجْرَى الذَّمِّ لِثَلْثِ ذَلِكَ ، ولهذا قلنا : أو ما يَقُومُ مَقَامَ المدحِ والذَّمِّ فيما تَقَدَّمَ ،
لأَجْلِ هذَيْنِ الصَّنِفَيْنِ أو ما يَجْرِي مجراهما .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الخامسة ، وهي قولنا : كيف يصاغُ الفِعْلُ
للتعجبِ ؟ .

فاعلمُ أنَّ الفِعْلَ يَصاغُ للتعجبِ على وزنين : فوزنُ : « ما أَفَعَلَ زَيْدًا » ووزنُ :
« أَفَعَلَ يَزِيدُ » ، فإذا قلتُ : ما أَحَسَّنَ زَيْدًا ، فـ « ما » اسمٌ مَفْرُودٌ تامٌّ غَيْرُ ناقِصٍ ولا
استفهاميٌّ ، في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ ^(١) ، وهو مَبْنِيٌّ لِشَبَاهَتِهِ لَفْظَ المَبْنِيَّاتِ ، وقيلُ :
لأنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ فِعْلِ الطَّبَّاعِ الَّذِي هو « حَسَّنَ » قَبْلَ هَذِهِ الصِّيغَةِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي
الأصْلِ : حَسَّنَ زَيْدٌ ، وقيلُ : لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ فِعْلِ التَّعْجِبِ ، نحو : تَعَجَّبْتُ مِنْ حُسْنِ
زَيْدٍ ، والأوَّلُ أَصَحُّ واللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) .

و « أحسن » /: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفِتحِ ، وفاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيهِ لِيَعُودَ إِلَى

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ٣٧٠ : « أما « ما » فهي اسم مرفوع على الابتداء بلا خلاف إلا ما ذكر
عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، واختلفوا من أي قسم هي ، فذهب الخليل وسيبويه
وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، ولزم لفظها التعجب ، وخبرها أفعال ، واختلف قول
أبي الحسن الأخفش فيها فروي عنه أنها نكرة تامة كمنذهب الجمهور ، وروي عنه وعن طائفة من
الكوفيين أنها موصولة وأفعال صلة لها والخبر محذوف والتقدير : الذي أحسن زيدا شيء عظيم ،
وروي عنه أنها نكرة موصوفة وأفعال صفتها والخبر محذوف ، والتقدير : شيء أحسن زيدا عظيم .
وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما استفهامية ٠٠٠ » ، وينظر : المغني : ٣٩٢ .

(٣) جعل أبو البركات ابن الأثيري في أسرار العربية : ٣٣ « ما » التعجبية نظير « هؤلاء » في البناء ،
حيث بنيت « ما » لمشابهتها معنى حرف التعجب وإن لم يكن موجوداً ، كما بنيت « هؤلاء » لمشابهتها
معنى حرف الإشارة وإن لم يكن موجوداً .

« ما » ؛ لِيَرِيطَ فَائِدَتَهَا ؛ لأنه لا بُدَّ في الخبرِ من ضميرٍ يَرِيطُ فَائِدَتَهُ ، وهو لا يَتَصَرَّفُ لما قَدَّمْنَا في الجزءِ الأوَّلِ في باب الأفعال التي لا تتصرف .

و « زيدٌ » منصوبٌ بـ « أَحَسَّنَ » وكان أصلهُ اللزومَ حتى دخلتُ عليه همزةُ النقلِ فَعَدَّتْهُ على ما ذَكَرَهُ أَكْثَرُ النُّحَاةِ^(١) ، ومنهم من يُقَدِّرُ زيداَ تقديرَ الفاعِلِ في الأصلِ^(٢) ، ويقولُ كان الأصلُ : حَسَنَ زيداَ فاعَجَبُوا ، ومنهم من يَقْدَرُهُ تقديرَ المفعولِ^(٣) ، ويقولُ : كان الأصلُ : شيءٌ حَسَنَ زيداَ فاعَجَبُوا منه ، وهذا أَوْلَى لأنه يَظْهَرُ مَعَهُ المبتدأُ بمنزلةِ « ما » ، ويَظْهَرُ التَّعَدِّيُّ بمنزلةِ الهمزةِ ، وينتصبُ « زيدٌ » ؛ لأنه مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ ، فهذه الصِّيغَةُ الأُولَى : « مَا أَفْعَلَهُ » .

وأما الصيغةُ الثانيةُ ، وهي : « أَفْعَلْ بِهِ » فإذا قلتَ : « أَحْسِنُ بِزيدٍ ! » فـ « أَحْسِنُ » فِعْلٌ ماضٍ أيضاً ، مبنيٌّ على الوقفِ ؛ لأمرين : أحدهما : أن لَفْظَهُ يُشْبِهُ لَفْظَ الأَمْرِ ، فبُنِيَ على ما بُنِيَ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَمْرِ ، وهو الوقْفُ .

والثاني : أنه ماضٍ لَمْ يَضَارِعِ المُسْتَقْبَلَ فَيُحَرِّكُ بِالْفَتْحِ كما ضَارَعَهُ سائرُ الماضِيَّاتِ فَحَرَّكَتْ بِالْفَتْحِ ، وذلك أنها تَقَعُ / مَوْقِعُهُ في الشَّرْطِ والجَزَاءِ وَالصَّفَةِ وَالصَّلَةِ والحَالِ والخَبَرِ كما تَقَدَّمَ ، وهذا لا يَقَعُ مَوْقِعَ شَيْءٍ من هذه فيستحقُّ الحركةَ ؛ فلزمَ أصلُ البِنَاءِ ،

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « ... وكذلك تقول : حَسَنَ زيداً ، ثم تقول : ما أحسنه ! ؛

لأنك تريد : شيء أحسنه » . وينظر الأصول : ٩٩/١ ، والجمل : ١٠٠ .

(٢) جاء في همع الهوامع : ٥٤/٥ : « قال الكوفية : وأفعل ، بغير ما مسندة إلى الفاعل » .

(٣) هو قول البصريين ، ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٥٨٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٨/٣ ، وشرح الرضي : ٣٠٨/٢ ، والمساعد : ١٤٧/٢ ،

وقال أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٠ : « وأما أفعل بعد « ما » فهو عند البصريين فعل ماضٍ لبنائه

على الفتح ، ولنصبه المفعول ... » .

وهو الوقف وليس بأمر . والذي يدلُّ على أنه ليس بأمر أن العرب تستعمله بلفظٍ واحدٍ لجميع^(١) المخاطبين من مفردٍ ، ومثنى ، ومجموع ، ومؤنث ، ولا يلحقونه ضميراً ولا علامة تانيث ، بل يقولون : يا زيدُ أحسنَ بعمرٍ ، ويا زيدانُ أحسنَ بعمرٍ ، ويا زيدونَ أحسنَ بعمرٍ ، ويا هندُ أحسنَ بعمرٍ ، ويا هندانُ أحسنَ بعمرٍ ، فدل هذا على أنه ليس بأمر ، وأن صيغته بلفظِ الأمرِ ، والمرادُ بها الماضي .

وقولك « بزید » في موضع رفعٍ على أنه فاعل^(٢) كما تقدّم ، وقيل : في موضع نصبٍ على أنه مفعولٌ متعجبٌ منه^(٣) ، وهذا أصحُّ ، فعلى هذا يجوزُ أن يعطفَ على زيدٍ بالرفعِ والنصبِ والجرِّ ، الرفعُ على معنى أنه فاعلٌ ، والنصبُ على معنى أنه مفعولٌ ، والجرُّ على اللفظِ ، فتقول : أحسنَ بزیدٍ وعمرٍ وعمرٍ وعمراً .

٥٠ ب

وهذه الصيغةُ يجوزُ فيها ما جازَ في الصيغةِ الأولى ، ويمتنعُ فيها كل ما امتنعَ فيها ، إلا في التضعيفِ ، فإنه يبرزُ في « أفعلٌ به » ولا يبرزُ في « ما أفعله » ؛ لأنك تقول : ما أشدَّ بياضَهُ ! وتقول أشدُّ بياضِ زيدٍ ! فيبرزُ التضعيفُ لأنَّ الحرفَ الثاني من « أشدُّ » ساكنٌ لا يدغمُ فيه ، والعربُ لا تدغمُ إلا في متحركٍ ، ووجبَ الإدغامُ في قولك « ما أشدُّ » ؛ لأنَّ الحرفَ الثاني متحركٌ ، فأدغمُ فيه .
فهاتان^(٤) الصيغتانِ للتعجبِ هما الأصل^(٥) ، فأما قولك : هو أحسنُهُم ،

(١) في الأصل : « للجميع » .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : منهج السالك ٣٧١ .

(٣) هو رأي الزجاج ، وابن كيسان ، واختاره أبو حيان ، ينظر : منهج السالك ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٤) في الأصل : « فهذان » .

(٥) يرى الأخفش والمبرد وابن عصفور إلحاق « لَفْعُلْ » بصيغِ التعجبِ ؛ لتكون صيغةً ثالثة ، ينظر : شرح

الجميل لابن عصفور : ٥٧٩/١ ، ومنهج السالك : ٣٧٨ . ومثاله قولهم : « لَضَرَبْتُ يَدَكَ » و« لَسَرَقَ

الرجل » .

وفلانٌ أحسنُ من فلانٍ ، فهذان في الحقيقة ليسَ فيهما تَعَجُّبٌ ؛ لأنَّ الذاتين قد اشتركا في الحُسْنِ ، والتَّعَجُّبُ لم يَرِدْ إِلَّا مِنَ الحُسْنِ ، ولكنَّ قَدَّ عَدَّتَهُمَا العلماءُ مِنْ صِيغِ التَّعَجُّبِ ، فيجوزُ فيهما ما جازَ في الصيغتين الأولىين^(١) ، ويمتنعُ فيهما ما امتنعَ فيهما .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة السادسة ، وهي قولنا : وما يجوز أن يصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوز ؟ :

فاعلم أن الأفعال في ذلك على ثلاثة أضرب : ضربٌ يجوز أن يصاغ للتعجب بالإجماع ، وضربٌ يجوزُ / أن يصاغَ بخلافٍ ، وضربٌ لا يجوزُ أن يصاغَ بالإجماع .
فالضرب الذي يجوز أن يصاغَ بالإجماع هو: ما جَمَعَ شرطين ، أحدهما : أن يكون ثلاثياً ، والثاني : أن يكون لازماً .

وإنما وجب أن يكون فعل التعجب ثلاثياً ؛ لأنه كَثُرَ استعمالُ التعجب في لغة العرب ؛ فأتوا له بأخفِّ الأفعال ، وهو الثلاثي ، وهذه طريقتهم فيما كثر استعماله ، وهو أنهم يجتهدون في تخفيف ما كَثُرَ استعماله إما بنقصِ حروفه ، أو بنقصِ حركاته ، أو بتبديل بعضِ حروفه أو حركاته ، كل ذلك رغبةً في التخفيف ، وسترى ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

وإنما وجبَ أن يكون فعلُ التعجبِ لازماً ؛ لوجهين :

أحدهما : أنه أكثرُ ما سُمِعَ منقولاً من أفعالِ الطَّبَاعِ التي هي : شَرَفَ ، وَظَرَفَ ، وَكَرَّمَ ، وَقَبَّحَ ، وَجَمَلَ ، وما شاكل ذلك ، وهذه كلها لازمة في الأصل .

والثاني : أن فعلَ التعجب لو كان متعدياً لطلب مفعولاً بنفسه ، ومفعولاً ثانياً بتعدي

(١) في الأصل : « الأولين » بياء واحدة .

ب ٥١ الهزمة التي في أوله ، ولو كان كذلك لكان يَقَعُ التعجُّبُ / من اسمين مختلفين أحدهما غيرُ الثاني ؛ لأنَّ الهزمة تطلبُ أن يكونَ مفعولُها غيرَ مفعولِ الفِعْلِ ، في مثلِ قولك : « نَهَبَ زَيْدٌ المَالَ » فإذا أتيتَ بالهزمةِ قلتَ : أَنَهَبَ زَيْدٌ عَمْرًا المَالَ ، فلو صُغْتَ من هذا شَيْئًا للتعجُّبِ لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ الاسمينِ تعنيه بالتعجُّبِ ، ولو عَنَيْتَ أحدهما لَمْ يَكُنْ أُولَى مِنَ الثاني بالتعجُّبِ ، فيبطلُ حينَ ذلكَ التعجُّبُ بالفعلِ المتعدِّي في الأصلِ ، فلم يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الفعلُ لازِمًا ثم تدخلُ عليه همزةُ النِّقْلِ فتنقلُهُ إلى التعدِّي إلى المتعجَّبِ منه ، وإنما وَجَبَ الإتيانُ بهذهِ الهزمةِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يَنْصَبُ مفعولًا ظاهرًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتَّعِدِّيًا بِنَفْسِهِ ، أو مَعْدِيًا بِغَيْرِهِ ، وهذهِ الهزمةُ من آلاتِ التعدِّي كما تَقَدَّمَ على هذهِ الصِّيغَةِ ، فَصَارَ معها بِمَنْزِلَةِ المثلِ السائرِ لا يَنْتَقِلُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ ، ولهذا لَمْ يَتَصَرَّفْ .
وقد دَقَّ على بَعْضِهِمْ هذا ، فاعتقدَهُ اسْمًا ،^(١) واحتجَّ بِجَوَازِ تَصْغِيرِهِ ، وليس

بِشَيْءٍ .

فهذا الضربُ الذي يجوزُ أَنْ يَصَاحَ بالإجماعِ ، وهو يُسْتَعْمَلُ في الصِّيغِ الأربعةِ المتقدمةِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَتَّعَجَّبَ من فعلٍ مُتَّعِدٍّ ، وَجَبَ أَنْ تَصَوِّغَهُ صِيغَةً تَنْقُلُهُ بِهَا إِلَى اللّازِمِ ، فقلتُ في مثلِ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : ضَرَبَ زَيْدٌ ، بمعنى أَنْ الضَّرْبَ صارَ له /
٥٢ طبعًا ، ثم تَعَجَّبُ فَتَعْدِيهِ بِاللّامِ إِلَى عَمْرٍو ، وَتَنْصَبُ زَيْدًا على التَّعَجُّبِ فتقولُ : ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو !

(فصل) : وأما الضربُ الذي يجوزُ أَنْ يَصَاحَ بخلافِ : فهو الفعلُ الرباعيُّ ، نحو :

(١) هو رأي الكوفيين عدا الكسائي ، ينظر : أسرار العربية : ١١٤ ، والإنصاف : ١٢٦/١ وما بعدها ، والتبيين : ٢٨٥ وما بعدها ، والأمالي الشجرية : ١٢٩/٢ ، ومنهج السالك : ٣٧٠ ، وجمع الهوامع : ٥٦/٥ .

أعطى ، وأكرم ، وأيسر ، وافتقر^(١) ، وأسَن - إذا دخل في السن -
وفي هذا تفصيلٌ ، أعني الرباعي ، وهو أنه لا يخلو من أن تكون حروفه أصولاً
أو فيها شيءٌ من الزوائد ، فإن كانت أصولاً نحو : قَرَمَطٌ^(٢) ، وسَرَهَفٌ^(٣) ، ودَحْرَجٌ ، لم
يَجْزِ التَّعَجُّبُ بها بهذا اللفظِ بالإجماع .
وإن كان فيها شيءٌ من الزوائد فهنا موضعُ الخلافِ ، منهم من يجيزه^(٤) ، ومنهم من لا
يجيزه^(٥) ، والذي أراه أن النطق بهذه الأفعال في التعجب يجوز ؛ لأنه قد سَمِعَ عن
العرب أنهم يقولون : ما أكرمَ زيداً ! وما أيسره ! وما أفقره ! وما أسنّه ! وما أعطاهُ
لمالاً ! ولا يستقبح ذلك .

وإنما زبدة الخلاف في هذه الهمزة : هل هي همزة الفعل قبل صيغة التعجب ، أم

-
- (١) ذكر المؤلف « افتقر » مع الرباعي وهو خماسي .
(٢) قرمط : قارب ، ينظر : الصحاح واللسان : (قرمط) ، وفي تهذيب اللغة : ٤٠٩/٩ عن أبي زيد :
« قرمط الكاتب إذا قارب بين كتابته ، وقرمط البعير إذا قارب بين خطاه » .
(٣) سرهف غذا ، إذا أحسنه . ينظر تهذيب اللغة : ٥٣٥/٦ ، واللسان : (سرهف) .
(٤) أجازة الأخفش في كل ثلاثي دخلته الزوائد ، وتابعه المبرد ، ينظر : المقتضب : ١٨٠/٤ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ ، وشرح الرضي : ٣٠٨/٢ ، ومنهج السالك : ٣٧٤ ، ونسب أبو
حيان الجواز إلى سيبويه في « أفعال » فقط .
(٥) هو رأي الجمهور ، وسيبويه لا يجيزه إلا ما سمع عن العرب ، قال في الكتاب : ٧٣/١ : « ويناؤه أهدأ
من قَعَلٍ ، وقَعِلٍ ، وقَعَلٍ ، وأفعلٌ . . . » وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ ، وقد نسب إلى
سيبويه الجواز المطلق في منهج السالك : ٣٧٤ ، وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٨٠ ، والمساعد :
١٦٣/٢ .

هل هي همزة التعجب؟^(١) فالصحيح أنها همزة التعجب ، وفي الفعل بعد ذلك مذهبان : منهم من يقول : إِنَّ / الفعل قد نُقِلَ إلى صيغة « فَعَلَ » بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَضَمِّ ٥٢ ب العين ، وهذا مذهبٌ مَنْ لَا يُجِيزُ التَّعَجُّبَ بِالرَّبَاعِيِّ^(٢) . ومنهم من يقول : إنه اجتمعَ همزتان في أول الفعل ، وهما : همزة الفعلِ قَبْلَ صيغةِ التعجب ، وهمزةِ التعجب ، فَصَعَبَ النطقُ بهما فَحَذَفَ إحداهما على خلافٍ ، والصحيحُ أنَّ المحذوفَ همزةُ الفِعْلِ^(٣) ؛ لأنَّ همزةَ التعجبِ تُغْنِي عنها وتطلبُ التعجبَ ، وهذا مذهبٌ من يجيزُ التعجبَ بالفعلِ الرباعيِّ بالزوائد ، فهذا الضربُ الذي فيه الخلافُ .

وأما الضربُ الذي لا يجوزُ أن يُصاغَ بالإجماعِ فهو ثمانيةُ أنواعٍ :
منها جميعُ الأفعالِ الرباعيةِ الأصولِ كما تقدَّمَ ، ومنها جميعُ أفعالِ الألوانِ ، ومنها

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة . . . فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ا ، وأولاه بالمعروف ا ، وإنما هو من أعطى وأولى ، فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة ، والهمزة في أوله زائدة » وينظر الأصول : ١٠٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/٣ : « وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب : ما أفقره ا ، وما أشهاه ا ، وما أحياه ا ، وما أمقته ا ، لا اعتقادهم أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا مهمل ، وأن فعل الفاعل من مَقَّتَ غير مستعمل . وليس الأمر كما اعتقدوا ، بل استعملت العرب فَقَرَّ وَقَرَّ ، وشهِيَ الشيء بمعنى اشتهاه ، وحَيِيَ بمعنى استحيا ، وكذلك استعمل مَقَّتَ الرجل مَقَاتَةً إذا صار مقيتاً ، أي بغيضاً ، فليس قولهم : ما أفقره من افتقر ، بل هو من فَقَّرَ وَقَرَّ ، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شَهِيَ ، وما أحياه من استحيا بل من حَيِيَ ، ولا ما أمقته من مُقَّتَ بل من مَقَّتَ .

ومن خفي عليه حَيِيَ بمعنى استحيا أبو علي الفارسي ، ومن خفي عليه استعمال فَقَّرَ وَقَرَّ وَمَقَّتَ سيبويه .

ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره .

ونقل أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٤ عن الأخفش في الأوسط مثل هذا الرأي .

(٣) ينظر المسائل العضديات : ١٣٥ .

جميع أفعال الخلق ، ومنها جميع أفعال العاهات ، ومنها جميع الأفعال التي لا تتصرف ، ومنها جميع أفعال المقاربة ، ومنها جميع الأفعال التي لا تدل على المصادر ، وهي « كان » وأخواتها ، ومنها جميع الأفعال المتعدية .

أما العلة في أنه لا يجوز أن تصاغ الأفعال الرباعية للتعجب فهي أن الغرض بالتعجب تخفيف اللفظ وتقليله ؛ لكثرة استعمال / العرب له كما تقدم ، فلو تعجبت بفعل رباعي لعاد خماسياً في اللفظ ، ولثقلت الكلمة على الناطق ، فلما امتنع صيغة الرباعي اعتمدوا - إذا أرادوا التعجب منه - على أنهم يتعجبون من مصدره بفعل يصوغونه صيغة الثلاثي فيقولون في مثل « دحرج ، وقرمط ، وسرهف » : ما أسرع دحرجته ! وأبين قرمطته ! وأحسن سرهفته ! هذا فيما كانت حروفه أصولاً .

وأما العلة في أنه لا يجوز أن تصاغ أفعال الألوان للتعجب ففي ذلك خلاف^(١) ، منهم من يقول^(٢) : إنما امتنع ذلك فيها لأنها زائدة على الثلاثي ، فثقل النطق به كما تقدم . ومنهم من يقول^(٣) : إن أفعال الألوان في الأصل لازمة لا تعدى بنفسها ، ولا تعدى بغيرها ، والمصوغ للتعجب يعدى بهمة النقل . ومنهم من يقول : إن الغرض

-
- (١) البصريون مجمعون على عدم صوغ أفعال الألوان للتعجب ، ولكن اختلفت عليهم وتعددت ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من البياض والسواد فقط ، ينظر : المسائل العضديات : ١٣٥ ، والإنصاف : ١٥١/١ ، والتبيين : ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ ، وائتلاف النصرة : ١٢٠ ، ١٢١ .
- (٢) هو أبو علي الفارسي في المسائل العضديات : ١٣٥ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ .
- (٣) هو المبرد في المقتضب : ١٨١/٤ ، حيث قال : « ... أصل فعله أن يكون افعالاً ، واقعاً . ودخول الهمزة على هذا محال » أي : هذه الصيغة لا تعدى بنفسها ولا بغيرها كالهزمة . وكذلك فإن هذه الصيغة تعتبر زائدة على الثلاثي .

بالتعجب هو المدح والذم ، والألوانُ من فعلِ الله^(١) - سبحانه - فلا يمدحُ عليها ولا يذمُّ ، وهذا غيرُ شيءٍ ؛ لأنَّ التعجبَ قد يردُ لغيرِ مدحٍ ولا ذمٍّ مضافينِ إلى المتعجبِ /
منه كما تقدّم .

وأفعالُ الألوانِ مثلُ : أَحْمَرُ ، وأَبْيَضُ ، وأسودُّ ، وأخضرُّ ، وأدهمُّ ، وأزرقُّ ، وما جرى هذا المجرى ، لا يجوزُ أن تقول : ما أحمره ! وأنت تريدهُ من الحمرةِ ، فإن أردتَ به معنى الجهلِ من الحماريةِ تشبيهاً بحالِ الحمارِ ، جازَ ذلكَ عند بعضهم^(٢) ، وكذلك لا يجوزُ أن تقول : ما أبيضُ هذا الطائرُ ! وأنت تريدهُ به البياضَ : فإن أردتَ به كثرةَ البياضِ جازَ ، كأنك تريدُ : كثرَ بياضُه فصارَ كأنه له طبعٌ ، وبعضهم^(٣) يفسرُ قولَ الشاعر^(٤) :

جاريةٌ في ثوبها الفضايضِ
أبيضُ من أختِ بني إباحِ

- (١) جعل الخليل أفعال الألوان بمنزلة اليد والرجل في عدم التعجب منها ، فهي ثابتة لا تجوز عليها الزيادة والنقصان ينظر : الكتاب : ٩٨/٤ ، والمقتضب : ١٨٢/٤
- (٢) ذهب إلى ذلك علي بن سليمان الحيدرة اليميني في كتابه كشف المشكل : ٥١٥/١ ، وقال ابن يعيش الحلبي في شرحه للمفصل : ١٤٥/٧ : « . . . وكذلك ما أحمره إن أردت الحمرة لم يجز ، وإن أردت البلادَةَ جاز »

- (٣) فسره بذلك الحيدرة في كشف المشكل : ٥١٥/١ .
- (٤) هو رؤية في ملحقات ديوانه : ١٧٦ . وهو في الأصول : ١٠٤/١ ، والجمل : ١٠٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣٨ ، والمسائل العضديات : ١٣٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٨٠ ، والإنصاف : ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، وكشف المشكل : ٥١٥/١ ، والتبيين : ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ ، والتهديب الوسيط : ٢١٣ ، واللسان (بيض) والخزانة : ٢٣٠/٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ .

على هذا المعنى ، ويكنى به عن كثرة الأولاد لغير رَشْدَةٍ^(١) . فأما الشيخ طاهر^(٢) فجوزَ في البيت أن يكون « مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ » على معنى الحال^(٣) ؛ فراراً من استعمال « مِنْ » بعد « أَفْعَلْ » ويقول : « مِنْ » متعلقةٌ بمحذوفٍ وهو الحالُ ، وفي هذا بُعدٌ ؛ لأنَّ السَّامِعَ لا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ إِلَّا التَّزَايُدُ فِي البَيَاضِ ، ولأنه لو كان حالاً لكان صفةً للجارية ؛ لأنَّ الحالَ صفةٌ لصاحبه ، وهو لا يجوزُ أن يكونَ صفةً للجارية ؛ لأنَّ ذلكَ يَنافي غرضَ الشَّاعِرِ ، وهو أنه لا يُريدُ أن يَصِفَها بأنها مِنْ بَنِي إِبَاضٍ ؛ لأنها من غيرهم .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ / لا يُقاسُ عليه .

وأما قول الآخر^(٤) :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أبيضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاحٍ

فقيل : إنه أيضاً شاذٌّ نادرٌ^(٥) ، وجوزَ الشيخُ طاهرٌ فيه وجهاً ، وهو أن « أبيضُ »

(١) لرشدة ، بالكسر والفتح ضد لزنية . ينظر القاموس المحيط ، والمصباح المنير (رشد) .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن ، النحوي ، المصري ، من أئمة النحو الكبار ، أخذ عن علماء العراق ثم رجع إلى مصر . من أشهر مصنفاته شرح الجمل ، حقق في رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر ، والمقدمة المحسبة في النحو وشرحها ، وشرح المقدمة مطبوع . توفي ٤٦٩ هـ . وقد تأثر به ، وبمؤلفاته المصنف - ابن يعيش الصنعاني - كثيراً ، وخاصة كتابه شرح الجمل . أخباره في إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

(٤) ينسب إلى طرفة بن العبد في ملحق ديوانه : ١٤٧ ، والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٢٨/٢ ، والجمل : ١٠٢ ، والحلل : ١٣٦ وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ ، وكشف المشكل : ٥١٧/١ ، والمقرب : ٧٨ ، والتهذيب الوسيط : ٢١٣ ، واللسان (بيض) و(عمي) ومنهج السالك : ٣٧٣ ، والخزائن : ٢٣٠/٨ . ويروى البيت :

أما الملوك فأنت اليوم الأهمهم لؤماً وأبيضهم سربال طباح

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ .

يستعمل بمعنى « مُبَيِّضٌ »^(١) وفي هذا أيضاً اضطرابٌ ؛ لأنه لو كان « أبيضٌ » بمعنى « مُبَيِّضٌ » لما نُصِبَ « سربالٌ طباخٌ » على التمييز ؛ لأنَّ نَصْبَهُ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ « أَفْعَلٍ » و « مُفْعَلٍ » لا يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ التَّمْيِيزُ فِيمَا^(٢) أَصْلُوهُ .

وكذلك لا يجوز أن تقول : ما أسودُّهُ ! من السَّوَادِ ، فإنَّ أَرَدْتَ بِهِ السُّودَّ جازاً . وقِسْ عليه^(٣) ماوردَ مِنْ هَذَا النَّوعِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَفْظُ فِعْلِ اللَّوْنِ يَحْتَمِلُ مَعْنَى ثَانِيًا ، وَصَرَفْتَهُ إِلَيْهِ جازَكَ التَّعَجُّبُ بِهِ .

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعَجَّبَ مِنَ اللَّوْنِ اعْتَمَدْتَ عَلَى اجْتِلَابِ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ لَازِمٍ وَأَتَيْتَ بِهِ وَصْلَةً إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ اللَّوْنِ فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : مَا أَشَدَّ بَيَاضَهُ ! وَأَحْسَنَ سَوَادَهُ ! وَأَبْيَنَ حُمْرَتَهُ ! .

وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَاحَ لِلتَّعَجُّبِ الْخَلْقُ الثَّابِتَةُ ، نَحْوُ : يَدٌ ، وَرِجْلٌ ، وَرَأْسٌ ، وَجَبْهَةٌ ؛ فَلِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَ لَهَا أَفْعَالٌ مُتَّصِرَةٌ^(٤) تُصَاحُ عَلَى « فَعْلٍ » وَهُوَ لَا يُصَاحُ لِلتَّعَجُّبِ إِلَّا بِهَذَا الشَّرْطِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَيْدِي زَيْدًا ! إِذَا أَرَدْتَ بِهِ كِبَرَ الْيَدِ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ ، فَإِنَّ أَرَدْتَ بِهِ النِّعْمَةَ جازاً ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقْدَرُ فِيهَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ / الْكَرِيمِ ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : كَرُمَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَرْجَلُهُ ! مِنْ « الرَّجْلَةِ » الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي حَسَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعَامَلَاتِ يَجُوزُ ، وَفِي الرَّجْلِ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَرَأْسَهُ ! مِنَ الرَّئِاسَةِ يَجُوزُ ، وَمِنَ الرَّأْسِ لَا يَجُوزُ . وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْخَلْقِ .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

(٢) في الأصل : « فما » .

(٣) في الأصل : « عليك » .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

فأما « طَالَ » و « قَصَرَ » ففيه خِلَافٌ ، منهم من يجيزُهُ من الطُولِ والقِصْرِ^(١) ومنهم من لا يجيزُهُ^(٢) ، والأقربُ أنه لا يَجُوزُ . فأما [ما]^(٣) أطولُهُ ؛ من الطُولِ الذي هو من الجودِ فيجوزُ بلا خِلَافٍ .

(فصل) : وأما العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يُصاغَ للتَّعَجُّبِ أفعالُ العاهاتِ ، نحو : عَوِرَ ، وَحَوِلَ ، وَعَمِيَ ، وَعَرَجَ ، وما شاكلَ ذلكَ ، فقال بعضهم^(٤) : إنها إنما امتنعَ أنْ تُصاغَ للتَّعَجُّبِ ؛ لأنَّ أفعالها في الأصلِ تزيْدُ على الثلاثي ، ويقول : إن « عَوِرَ » بمعنى « اعْوَرُ » ، « وَحَوِلَ » بمعنى « احوُلْ » . وهذه فيما أحسبُ علةٌ غيرُ مُستقيمةٍ ، ولا أعرفُ في هذا علةً غيرَ السَّماعِ عن العربِ ، فإنَّ أَرَدْتَ بلفظها معنىً غيرَ معنى العاهةِ جازَ أنْ تُصوِّغَها للتَّعَجُّبِ في ذلكَ المعنى مثل أنْ تقول : ما أَعْرَجَ زيداً ؛ لِلْمَعْرَاجِ ، وهو السُّلَّمُ ، وتقول : ما أَعْمَى زيداً ؛ وأنتَ تزيْدُ قلبه لا عينه ، وعلى هذا القياسِ ما قُدِّرَ فيه هذا التقدير .

وأما العِلَّةُ في أنه لا يجوزُ أن يُصاغَ للتَّعَجُّبِ الأفعالُ التي لا تَتَصَرَّفُ ، ولا أفعالُ المقاربيةِ ، ولا كان وأخواتها ؛ فلأنَّ هذه الأفعالَ لا مَصَادِرَ لها لِكُونِها لا تَدُلُّ

(١) أجاز أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٧ : « ما أطول ما يكون هذا الزرع » ، وجاء في همع الهوامع :

٥٥/٥ : « وقالوا : ما أطول ، كما قالوا : هو أطول من كذا » .

(٢) منعه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٣٧٧/١ بقوله : « وما أطول عمراً من الطول لا الطول » ،

وجعل ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٧٦/١ قولهم : (ما أطوله ؛ وما أقصره ؛) شاذاً لأنه من الخلق

الثابتة .

(٣) نقص في الأصل .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ .

على الحديث الذي هو المعنى ، والتعجب إنما أتى به لتقرير المعاني ، كما تقدم^(١) ، فكان التعجب لا يقع إلا من المعاني ، وهي : الحُسْنُ والقُبْحُ والكَرَمُ والبُخْلُ ، وما يجري مجرى ذلك ، فكل ما كان لا مصدر له / لا يصاغ للتعجب .

أ ٥٥

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السابعة - وهي قولنا : لِمَ اخْتَصَّتْ صِيغَةُ التَّعْجِبِ بوزن « ما أفعله و أفعل به » ؟ فلأمرين :

أحدهما : أن الفعل يجب أن يكون منقولاً من (فعل) ، ثم تزداد عليه همزة النقل من أوله فيجب تسكين الفاء لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار ، ثم تقلب الضمة فتحة لئلا يشبه لفظه لفظ جمع الثلاثي مع الضمة ، هذا في : « ما أفعله » .

فأما « أفعل به » فإنما كسرت لئلا يشتبه خطاب الحاضر بالغائب ، وسقط معنى التعجب في هذا الموضع ؛ لأن في الكلام ضرباً من الخطاب وطرفاً من صيغة الأمر ، فلو فتحت العين ، لكان يقال : أحسن يزيد ، وهذا كناية^(٢) عن غائب .
والأمر الثاني : أنهم استخفوا هاتين الصيغتين فأتوا بهما ؛ لأنهما أخف صيغ الثلاثي المزيد عليه ، والذي أحسب أن هذا القول الثاني يرجع إلى السماع الموضوع ، والله أعلم .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثامنة - وهي قولنا : وما يتبع ذلك من الأحكام-؟

فاعلم أن أحكام التعجب كثيرة ، وقد ذكرت منها طرفاً فيما تقدم ، ويلحق بذلك : ما يجب ، وما يجوز ، وما يمتنع .

(١) ينظر : صفحة رقم : ٩٢ ، فيما سبق .

(٢) في الأصل : « كناية » .

فالواجبُ يَشْتَمِلُ / على مسائل :

ب ٥٥

منها أنه يجبُ نَصْبُ الاسمِ المُتَعَجَّبِ منهُ بِالفعلِ المَصْوعِ لِلتعَجُّبِ كما تقدَّمَ .
ومنْها أنه يجبُ بِناءُ الفِعلِ على الفِتحِ على هذه الصيغةِ ، وهي : « ما أَفَعَلَ
زيداً ! » .

وهنا اعتراضٌ يقالُ فيه : إنَّ بِناءَ الماضي على الفِتحِ لَيْسَ إِلا لِمُضَارَعَةِ
المستقبلِ ، وهذا غيرُ مُضَارِعٍ ! .

فالجوابُ : أَنَّ المُضَارَعَةَ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ فِي الأَصْلِ فَاسْتَحَقَّهَا .

وجوابٌ ثانٍ : وهو أنْ يُقالُ : إنَّ هذا الفِعلَ مَصْوعٌ من « فَعَلَ » الذي هو أَصلُهُ ،
و « فَعَلَ » مُضَارِعٌ يَسْتَحِقُّ الفِتحَ في أَصلِهِ ، وهذا فَرَعٌ عليه ، والأصلُ هو المنقولُ .
ومنْها أنه يجبُ بِناءُ الصيغةِ الثانيةِ على الوقفِ ؛ لمشابهتهِ اللفظَ لفظَ الأمرِ .

ومنْها أنه يجبُ استعمالُ « أَحْسَنَ » بلفظٍ واحدٍ للثنتين ، والجميعِ ، والمؤنثِ ،
فتقول : ما أَحْسَنَ زيداً ! ، وما أَحْسَنَ الزيدَينِ (١) ، وما أَحْسَنَ الزيدَينِ ! ، وما أَحْسَنَ
هنداً ! ، وما أَحْسَنَ الهندَينِ (٢) ، وما أَحْسَنَ الهنداتِ ! . ولا يتصلُ به ضميرٌ ، ولهذا
اعتقده بعضهم اسماً (٣) ، واحتجَّ بِتَصْغِيرِهِ ، وبأنه لا يتصلُ به علامةُ تَأْنِيثٍ ، ولا يَبْرُزُ
فيه ضميرٌ . / وليس بشيءٍ هذا القولُ ؛ لأنه يدلُّ على الزمانِ ، ولأنه قَدْ نَصَبَ زيداً ،
و « أَحْسَنَ » إذا كان اسماً لم يَنْصَبِ اسماً ظاهراً .

(١) في الأصل : « الزيدان » .

(٢) في الأصل : « الهندان » .

(٣) هو رأي الكوفيين ، ينظر صفحة رقم : ١٠٠ ، فيما سبق .

فأما تصغيره فقد اختلف فيه ، منهم من يجيزه^(١) ، ومنهم من لا يجيزه^(٢) ، فمن أجازهُ جعلَ التصغيرَ للاسمِ المُقدَّرِ فيه الذي تقدَّرَ به « ما »^(٣) أو جعلَ التصغيرَ لِزَيْدٍ في المعنى ، وأدخله على « أَحْسَنَ » لما كَثُرَ الاستعمالُ ، وصارَ غيرَ مُتصَرِّفٍ اتِّساعاً ، فإذا قلتَ : « ما أَحْسِنَ زَيْداً ! » فمنهم من يقدِّره : شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْداً ، ومنهم من يقولُ : زَيْدٌ حَسِينٌ ، وإن كان استعمالُ ذلك قليلاً .

ومن الواجب أن يكونَ الاسمُ المتعجبُ منه معرفةً أو مُقارِباً للمعرفة كما تقدَّمَ ؛ لأنَّ التعجبَ فيه معنى المدحِ والذمِّ وهما لا يكونان إلا للمعروفِ .

(فصل) : والجائزُ مسائلٌ :

منها أنه يجوزُ أن يُفصلَ بينَ فِعْلِ التعجبِ وبينَ « ما » بـ « كان » ولا يكونُ لها عَمَلٌ ، بل تكونُ زائدةً تدلُّ على صِحَّةِ الماضي في التَّعَجُّبِ ، فتقولُ : ما كانَ أَحْسَنَ

(١) وهُم الكوفيون الذين يقولون باسميته ، ينظر صفحة رقم : ١٠٠ فيما سبق .

(٢) وهُم البصريون الذين يقولون بفعليته ، قال سيبويه في الكتاب : ٤٧٧/٣ : « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه ! ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر . . . وليس شيء من الفعل ولا مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله ! » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٥/٥ ، ١٣٦ .

(٣) قال في الكتاب عن الخليل : ٤٧٧/٣ ، ٤٧٨ : « ولكنهم حقروا هذا اللفظ - يعني ما أميلحه - وإنما يعنون الذي تصفه بالملح ، كأنك قلت : مُلِحٌ ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر ، نحو قولك : يطوهم الطريق ، وصيد عليه يومان . . . » وقال في الأصول : ٦٢/٣ : « وقولهم : ما أميلحه ، يعنون به الموصوف بالملاحة ، ولم يحقر من الأفعال شيء من غير هذا الموضع » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦/٥ . وقال أبو حيان في منتهج السالك : ٣٨٣ : « وظاهر كلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين اطراد تصغيره . . . » ونقل عن ابن مالك نقله عن ابن كيسان جواز القياس في أفعل به على ما أفعله ، فأجاز : أَحْسِنَ يزيد ، كما أجاز : ما أَحْسِنَ زَيْداً .

زيداً، هذا بلا خلافٍ في « كان » ؛ لأنها أصلُ الأفعالِ ، ولا بُدُّ لكلِّ فعلٍ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ بِهَا ، فأما أخواتها التي هي : أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَأَضْحَى ، وَصَارَ ، ففيها خلافٌ^(١) ، منهم من يجيزُ الفصلَ / بها ، ومنهم من لا يجيزُهُ ، وأنا أستحسنُ الفصلَ بـ « صار » ؛ لأنَّ فيها معنى الحالِ ، وفِعْلُ التَّعَجَّبِ فيه معنى الحالِ من حيثِ الإخبارِ لا من حيثِ تَقْرِيرِ المعنى ؛ لأنك إذا قلتَ : ما أَحْسَنَ زيداً ! أخبرتني بِحُسْنِهِ في الحالِ ، بعدَ أَنْ تَقَرَّرَ عندَكَ في وَقْتِ مَضَى ؛ ولهذا جَعَلَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ بِمعنى الحالِ^(٢) .

ومنها أنه يُجَوِّزُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ حُسْنِ نَفْسِكَ فتقولُ : ما أَحْسَنَنِي ! بِنَوْنِينِ ، ويجوزُ إِدْغَامُ إِحْدَاهُمَا فِي الأُخْرَى ، فتقولُ : ما أَحْسَنَنِي ! قال الله تعالى^(٣) : ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي ﴾ وكان الأصلُ فيه : مَكَّنَنِي . فأما مَعَ الجَمْعِ فلا يَجُوزُ الإِدْغَامُ ؛ لأنه يُشْبِهُ النَفْيَ ، فلا تقولُ : ما أَحْسَنَّا ! ، بل تقولُ : ما أَحْسَنْنَا ! .

(١) قال ابن السراج في الأصول : ١٠٦/١ : « وقد أجاز قوم من النحويين : ما أصبح أبدها ، وما أمسى أدفأها ، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان . فهذا عندي غير جائز » ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٨٦/١ : « ولا يزداد في هذا الباب من الأفعال إلا كان عند أهل البصرة ، وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب . . . » وحكى ابن يعيش في شرح المفصل : ١٥٠/٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ جواز ذلك عن الأخفش ، وقال : ولم يحكه سيبويه وينظر كشف المشكل : ٥١٣/١ ، وجعل الرضي في شرح الكافية : ٣٠٩/٢ الفصل بـ (أصبح وأمسى) شاذاً ، ونسب أبو حيان في منهج السالك : ٣٨٢ جواز الفصل بـ (أصبح وأمسى) بين ما وفعل التعجب إلى الأخفش والكسائي والفراء ، ثم نسب إلى الفراء جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر ، ثم نقل عن ابن عصفور قياس الكوفيين على كان سائر أخواتها ثم قال : « والبصريون لا يجيزون الفصل بين ما والفعل إلا بـ كان فقط . وينظر : ارتشاف الضرب : ٣٩/٣ .

(٢) ينظر : منهج السالك : ٣٨٤ .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٩٥ .

ومنها أنه يجوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَبَيْنَ الْأَسْمِ الْمُتَّعَجِّبِ مِنْهُ بِالْحُرُوفِ
وَالظُّرُوفِ ، فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ - عِنْدَكَ - زَيْدًا ! وَمَا أَحْسَنَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ - عَمْرًا ! ،
وَمَا أَحْسَنَ - فِي الْبَلَدِ - الْحُلُولَ ، وَفِي هَذَا خِلَافٌ " ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجَوِّزُ لِاتِّسَاعِ " ^(١)
الْعَرَبِ فِي الْحُرُوفِ وَالظُّرُوفِ .

(فصل) : والممتنعُ يشتملُ على مسائلَ :

١٥٧

منها أنه يمتنعُ التعجبُ من النكراتِ كما تقدَّم . /

ومنها أنه يمتنعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأَسْمُ الْمُتَّعَجِّبُ مِنْهُ عَلَى فِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « ولو قلت : ما أحسن - عندك زيداً - ، وما أجمل - اليوم -
عبدالله ، لم يجز . . . ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء
. . . » وجوز الفصل بالحروف في ص ١٨٧ ، وينظر الأصول : ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، وقال الصيمري في
التبصرة والتذكرة : ٢٦٨/١ : « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سببويه ؛
لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل ، وقد أجاز غير سببويه الفصل
ففيه بالظرف وحروف الجر . . . » . وقال ابن مالك باستعمال ذلك ، وقسده أبو حيان في
منهج السالك : ٣٨٠ بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، قال : وهو الذي وقع فيه
الخلافاً ، أما إذا كان معمولاً لغير الفعل فلا يجوز نحو : ما أقبح ضاحكاً في الصلاة ، لا يجوز :
ما أتبع في الصلاة ضاحكاً . أما إذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل نحو : ما أعز زيداً علي ،
وما أشجع زيداً يوم القتال ، ففي هذا الخلافاً : ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز ذلك ، حكى
سلمة عنه أنه أجاز : ما أحسن عليك البياض ، وإلى ذلك ذهب الجرمي ، وأبو إسحاق ، والفارسي من
البصريين ، وهو اختيار ابن خروف ، والأستاذ أبو علي وشيوخنا ، وذهب الأخفش والمبرد وأكثر
البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، ونسبه الصيمري إلى سببويه ، وليس في كلامه نص عليه . « ونقل
عن الأخفش الجواز والمنع . وفي همع الهوامع : ٦٠/٥ : أجاز السيوطي الفصل بالظروف والمجرور
المتعلق بالفعل على الصحيح ؛ لتوسعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين « إن » ومعمولها ، وليس
فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده .

(٢) في الأصل : « الاتساع » .

فيه ؛ لأنه لا يتصَرَّفُ في نفسه ، فلم يتصَرَّفُ في معموله ، فلو قلت : ما زيداً أحسن ، لم يجز .

ومنها أنه يمتنع أن يُذكرَ مع فعل التعجب مصدره ؛ لأنَّ الغرضَ بذكر المصدر التأكيد ، والفعلُ وُضعَ في نهاية التأكيد للمعنى الموضوع للتعجب ، فعلى هذا لا يجوز : ما أحسن حسناً زيداً ، فقولك « ما أحسن » وصَفَّ عامٌ مبالغٌ فيه فأغنى عن ذكر المصدر .

ومنها أنه يمتنع أن يُذكرَ المضمَرُ الذي في « أحسن » أو يُعطفَ عليه ، أو يُبدلَ منه ؛ لأنه صارَ مع الفعلِ كالشيءِ الواحدِ لما اختصَّ بهذه الصيغة لزم طريقة واحدة مخالفةً لطريقة المضمرات .

ومنها أنه يمتنع أن تعجبَ بالفعلِ المستقبلِ ، لو قلت : ما يحسنُ زيداً لم يجز ، فأما قولهم : ما يخرجُ أفهمه ^(١) ، وما يكونُ أسرفه ، فإنَّ فعلَ التعجبِ على حاله عند من يجيزُ ذلك ، ولكنه لما رأى أمانةً تدلُّ على كونه على هذه الصورة في المستقبل تعجبَ منها وجاءَ بلفظٍ / يُنبئُ أنَّ المعنى يقعُ في المستقبل ، فافهم ذلك موافقاً إن شاء الله تعالى .

٥٧ ب

(١) أورد في كشف المشكل : ٥١٣/١ مثلاً على الفصل بين « ما » وفعل التعجب : « . . . وما صار أفهمه » ثم قال : « . . . وأجاز الكسائي الفصل بالمستقبل بين ما وفعل التعجب فقال : ما يخرج أطوله ، وما يجيء أحسنه كأنه تصور شيئاً فتعجب منه فجاء بالفعل توطئة للاستقبال ، وهذا على الجملة ضعيف أجاز أم لم يجز . . . » وقال المصنف في التهذيب الوسيط : ٢١٢ : « وقد روي عن الكسائي أنه يجيز الفصل بين ما وبين فعل التعجب بالفعل المستقبل فيقول : « ما يخرج أكرمه ، وما يكون أحسنه كأنه رأى أمانة فتعجب منها ، وهو قول شاذ لا يقاس عليه » وقال الرضي في شرح الكافية : ٣٠٩/٢ : « ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافاً لابن كيسان » وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤٠/٣ « وحكى الكسائي : ما يخرج أطوله » .

(باب الحال)

اعلم أن الحال صفةٌ من صفات الأسماء ، لكنّها تختصّ بالمعارف المحضة أو ما قرّب من المعارف من الأسماء الشائعة النكرة ، وهي داخلةٌ في جملة المفعولين ؛ لأنّ الفعل فعلٌ عليّها أو فيها على حسب الخلاف ، فهي واجبٌ للفعل في الأغلب لفظاً أو حكماً ، وهي خيرٌ في الحقيقة ؛ ولهذا جازَ فيها ما جازَ في الخبر .

وفوائد هذا الباب تشتملُ على سبع مسائل :

إحداها : في حقيقة الحال ، والثانية : في شروطها ، والثالثة : في معرفة أنواعها ، والرابعة : في معرفة صاحبها ، والخامسة : في معرفة العامل فيها ، والسادسة : في معرفة رتبته ، والسابعة : في معرفة أحكامها .

(فصل) : [حقيقة الحال] :

أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي قولنا : ما حقيقة الحال ؟ : فهي الهيئة التي يفعلُ عليها أو فيها الفعلُ الناصِبُ لها أو المُقدَّرُ بالفعلِ الناصِبِ ، فالفعلُ في مثل قولك : ضربتُ زيداً قائماً ، أي على حالة القيام ، أو في حالة القيام ، والمقدَّرُ بالفعلِ نحو قولك : زيد في الدار نائماً ، فقولك « في الدار » مُقدَّرٌ / بالفعلِ ، كأنك تريد : زيدٌ استقرَّ في الدار في حالة النومِ أو على حالة النومِ .

ومن جملة المقدَّرِ بالفعلِ ما يكونُ فيه معنى الفعلِ من المعاني ، كمعنى

الإشارة ، والتنبيه ، والاستفهام ، وما يجري مجرى ذلك على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وعلى الجملة إن الحال هيئة لما هي صفة له في التحقيق .

(فصل) : [شرائط الحال] :

وأما الحديث في المسألة الثانية ، وهي قولنا : وكم شرائط الحال ؟ فاعلم أن للحال ست شرائط :

أحدها : أن تكون نكرة ، أو واقعة موقع النكرة .

والثانية : أن تأتي بعد معرفة ، أو ما قارب المعرفة .

والثالثة : أن تكون مشتقة ، أو واقعة موقع المشتق .

والرابعة : أن تأتي بعد تمام الكلام غالباً .

والخامسة : أن يستفهم عنها بـ « كيف » ، ويجاب بـ « في » أو بـ « على » .

والسادسة : أن تكون منصوبة على كل حال . وهذا تعليل الشرائط :

وإنما اشترطنا أن تكون الحال نكرة ؛ لأنها بمنزلة الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا

يكون إلا نكرة أو مقارياً للنكرة ، وشرط / ذلك في الخبر من حيث إنه يفيد معنى

حاصلاً لم يكن موجوداً من قبل ، فكأنه بمنزلة المجهول ، مثال النكرة : جاء زيد

صاحباً ، والحال التي تقع موقع النكرة مثل قولك : ادخلوا الأول الأول^(١) ، أي

مترتبين ، وكلمته فاه إلى في ، أي : مشافهاً .

وإنما شرطنا أن تقع الحال بعد معرفة أو ما يقارب المعرفة ؛ لأنه قد تقدم أنها

خبر ، والذي يقع بعده مخبر عنه ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، والمخبر عنه معرفة

(١) كذا في الأصل ، وفي كشف المشكل : ٤٧٣/١ ، والمشهور في كتب النحاة : « ادخلوا الأول

فالأول » ، بالفاء ، وهو في كتاب سيبويه : ٣٩٨/١ ، والهمع : ١٩/٤ وغيرهما بالفاء .

وَإِنَّمَا وَجِبَ تَعْرِيفُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مُوصَفٌ ، وَأَنْتَ لَا تَصِفُ إِلَّا مَنْ تَعْرِفُ لِتَمَيِّزِهِ عَلَى غَيْرِهِ بِمَسْرُوعَةٍ يَخْتَصُّ بِهَا ، مِثَالُ الْمَعْرِفَةِ : جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا ، وَمِثَالُ الْمَقَارِبِ لِلْمَعْرِفَةِ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ هَذَاكَ مُسْرِعًا .

وَإِنَّمَا شَرْطُنَا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُشْتَقَّةً أَوْ وَاقِعَةً مَوْقِعَ الْمُشْتَقِّ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّهَا خَبْرٌ فِي التَّحْقِيقِ ، وَمِنْ شَرْطِ الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْاِشْتِقَاقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ الْفَائِدَةُ وَجُوبًا ، وَالْفَائِدَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْمَعَانِي /
 ٥٩ أ المفهومية ، وَالْمَعَانِي هِيَ الْمَصَادِرُ ، وَالْمَصَادِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ صِفَاتُ الْفَاعِلِينَ ، مِثَالُ الْمَشْتَقَّةِ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَرَأَيْتَهُ سَائِرًا ، وَمَا شَاكَلَهُ ، وَمِثَالُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ : بَعَثَ السَّلْعَةَ يَدَا بَيْدٍ ، وَكَلَّمْتُهُ فَمَا لِفَمٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَعَثَ السَّلْعَةَ مَقَابِضًا ، وَكَلَّمْتُهُ مِشَافِيهَا ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ يُجْرَى مَجْرَاهُ .

وَإِنَّمَا شَرْطُنَا أَنْ تَأْتِيَ الْحَالُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ لِصَاحِبِهَا يُفَعَّلُ عَلَيْهَا أَوْ فِيهَا الْفِعْلُ ، وَالْفِعْلُ عِنْدَ ذِكْرِهِ يُذَكَّرُ مَعَهُ " فَاعِلُهُ وَجُوبًا ، وَإِذَا ذُكِرَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ فَقَدْ تَمَّ الْكَلَامُ وَكَمُلَ ، فَإِنْ شِئْتَ ذَكَّرْتَ الْهَيْئَةَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَذَكَّرْهَا ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ ، فَقَدْ تَمَّ كَلَامُكَ ، ثُمَّ تَقُولُ : رَاكِبًا ، فَتَذَكَّرُ هَيْئَتَهُ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا أَوْ فِيهَا ، وَقَلْنَا : « غَالِبًا » ؛ احْتِرَازًا مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَأْتِي بَعْدَ الْمَصَادِرِ مَتَمَّةً لِلْفَائِدَةِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : ضَرَبِي زَيْدًا مَبْطُوحًا ، وَشَرَبِي الْمَاءَ بَارِدًا ، وَقَلْنَا : هَذِهِ أَحْوَالٌ مَتَمَّةٌ لِلْفَائِدَةِ ؛ لِأَنَّهَا مَتَضَمِّنَةٌ لِلْخَبْرِ الْمَبْتَدَأِ وَهُوَ « ضَرَبَ » .

٥٩ ب وقيل : ليست بأحوالٍ ، وهي / أخبارٌ لـ « كان » وهي محذوفةٌ ، كأنك تريد :
 ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ مَبْطُوحًا^(١) .

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ، كذا قرأتها .

(٢) هو رأي الفراء ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٧/١ ، ومنهج السالك : ٢٠٧ .

وقيل : هي أحوالٌ والعاملُ فيها « كان »^(١) وهي تامّةٌ ، وهي محذوفةٌ في الوجهين ،
 تريدُ : ضُرِبِي زيدا إذا وَجِدَ مبطوحاً . والله أعلم .
 وإنما شَرَطْنَا أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنِ الْحَالِ بِـ « كَيْفَ » : لِأَنَّ « كَيْفَ » سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ ،
 وهذا تلخيصٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ ، كَيْفَ جَاءَ ؟ فَتُجِيبُ
 بِـ « فِي » أَوْ بِـ « عَلَى » فَتَقُولُ : فِي حَالَةِ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ عَلَى حَالَةِ كَذَا وَكَذَا .
 وَوَجِبَ أَنْ يُجَابَ بِـ « فِي » أَوْ بِـ « عَلَى » ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مَفْعُولٌ فِيهَا أَوْ عَلَيْهَا
 كَمَا تَقْدَمُ ، فَكَانَتْ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْعُولِينَ^(٢) .

(فصل) : [أنواع الحال] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي في معرفةِ أنواعِ الحالِ ، فاعلمُ أَنَّ الْحَالَ
 على ثلاثةِ أنواعٍ :
 النوعُ الأولُ منها : يكونُ مُؤَكِّدًا لِلْفِعْلِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ ، وهو نحو قولك :
 جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا ، وانطلقَ عبدُاللهِ فارًّا ، وَذَهَبَ عَمْرُو خَائِفًا ، فهذه أحوالٌ أَكَّدَتْ هَذِهِ
 الْأَفْعَالَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ، اِحْتَمَلَ مَجِيئَهُ التَّائِيَّ وَالْإِسْرَاعَ ، فَإِذَا قُلْتَ :
 « مُسْرِعًا » ثَبَّتَتْ حَالَهُ مَجِيئَهُ^(٣) بِذِكْرِ الْحَالِ فَكَانَتْ كَالْمُؤَكِّدَةِ فِي الْمَعْنَى .
 وَأما المؤكدةُ التي^(٤) تَقَامُ مَقَامَ الْفِعْلِ فنحو قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، ومنهج السالك : ٢٠٧ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٣٩١/١ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر

لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ؛ لأنه مفعول به » وينظر : همع الهوامع : ٨/٤ .

(٣) في الأصل : « مجيه » .

(٤) في الأصل : « الذي » .

(٥) من سورة البقرة : الآية رقم : ٩١ .

وقوله^(١) : « وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا » الحالُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وما يَجْرِي / مَجْرَاهِما ٦٠ أ
مُؤَكَّدَتَيْنِ للمعنى ؛ لأنَّ قَوْلَهُ : « وَهُوَ الْحَقُّ » يُنْبِئُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَقًّا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ
التَّصَدِيقُ ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ التَّصَدِيقَ أَكَّدْتَ ، وَكَذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى .

وقد اِخْتَلَفَ فِي الْعَامِلِ فِي « مُصَدِّقًا » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فْقِيلَ : إِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ
مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ^(٢) ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَعْمَلُ إِلَّا الرَّفْعَ ، وَقِيلَ : إِنَّ الْعَامِلَ
فِيهِ فِعْلٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَهُوَ الْحَقُّ نَزَلَ مُصَدِّقًا^(٣) ، وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا
يَعْمَلُ وَهُوَ مَحذُوفٌ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَلَا دَلِيلَ هُنَا ، وَقِيلَ : إِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ
مَا فِي « الْحَقِّ » مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ^(٤) ؛ لِأَنَّ « الْحَقَّ » بِمَعْنَى الْوَاجِبِ ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ : وَهُوَ
الْوَاجِبُ مُصَدِّقًا . وَالتَّلْخِصُ : وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ فِي حَالِ تَصَدِيقِهِ وَهُوَ لَا يَكُونُ
إِلَّا مُصَدِّقًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هَذِهِ الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ .

وَالنُّوعُ الثَّانِي مِنَ الْحَالِ : يُسَمَّى مَوْطِنًا ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَوْطِنًا أَنَّهُ جَامِدٌ وَوُطِّنَ
بِنَعْتِ مُشْتَقٍّ لِيَصِحَّ الشَّرْطُ فِي كَوْنِ الْحَالِ مُشْتَقَّةً ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا
مُسْلِمًا ، وَذَهَبَ عَمْرٌو عَبْدًا صَالِحًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥) : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ
وَاحِدَةٌ » وَقَالَ تَعَالَى^(٦) : « وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا » فَالْأَوَّلُ مِنْ هَذَا مَنْصُوبٌ
عَلَى مَعْنَى الْحَالِ ، وَلَكِنَّهُ جَامِدٌ وَبَعْدَهُ نَعْتُهُ مُشْتَقٌّ فَوُطِّنَ بِهِ ، وَأَغْنَى اشْتِقَاقُ نَعْتِهِ عَنِ

(١) من سورة هود : الآية رقم : ٧٢ .

(٢) هو رأي ابن خروف ، ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/١ .

(٣) العامل في هذه الحال عند سيبويه فعل مضمرة تقديره : أعرف ذلك أو أحقه ، أو ما شابه ذلك ، ينظر :

الكتاب : ٧٨/٢ ، ٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٥/١ .

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ٩٣/١ .

(٥) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٩٢ ، ومن سورة المؤمنون : الآية رقم : ٥٢ .

(٦) من سورة الأحقاف : الآية رقم : ١٢ .

اشتقاقه ؛ لأنه هو في التحقيق من حيث إنَّ النعتَ والمنعوتَ كالثَّيِّءِ الواحدِ فكأنَّ
مجموعَ الاسمينِ كالاسمِ الواحدِ مُشْتَقٌّ في التحقيقِ . فهذه الحالُ المُوَطَّئَةُ .
والنوع الثالث من الحال : يَسْمَى مَتَمِّمًا ، وهو الحالُ التي تأتي بعد لَفْظِ المَصَادِرِ
المَبْتَدَأَةِ ولا خَبَرَ لها مَرْفُوعٌ في الكلامِ ، وذلك نحو قولك : ضَرَبِي زيدا مَبْطُوحًا ،
وعهدي بعمرُو أميرًا ، وعِلْمِي بالكتابِ جامعًا ، وما شاكل ذلك ، فإذا قلت : ضربي
زيدًا مَبْطُوحًا ، فضربي مبتدأ ، والياء فيه في حكمِ الفاعلِ للمصدرِ ، وهو
« ضرب » ، و« زيد » منصوب على أنه مفعولٌ لِلْمَصْدَرِ ، وهو « ضرب »
و« مَبْطُوحًا » منصوبٌ على الحالِ على الخِلافِ ، وقد سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ لما فيه من الفائدةِ .
وقد اختلفَ في العاملِ ههنا ف قيل : العاملُ في الحالِ « ضرب » ؛ لأنه بمنزلة
الفعلِ لأنك إذا قلت : ضَرَبِي زيدا مَبْطُوحًا ، فمعناه : ضَرَبْتُ زيدا مَبْطُوحًا^(١) .
وقيل : العاملُ فعلٌ مَحذُوفٌ مقدرٌ على ما تقدَّم من الخِلافِ^(٢) . هذا على رأي
من يجعل « مَبْطُوحًا » حالًا .

(فصل) : [صاحب الحال] :

وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي في معرفة صاحب الحال ، فاعلم أنَّ
صاحبَ / الحالِ لا يكون إلا معرفةً كما تقدمَ أو مقاربًا للمعرفةِ جامدًا على كلِّ حالٍ^{٦١}
مقدمًا على الحالِ أو في حكمِ المقدمِ مِمَّنْ يُكِنُّ أَنْ يَهَيِّأَ فِعْلَهُ .
أما كونهُ معرفةً فقد تقدمَ الحديثُ عليه^(٣) ، وأما المقاربُ للمعرفةِ ، فهو ما قَرَّبَ

(١) بهذا قال الحيدرة في كشف المشكل : ٤٧٦/١ .

(٢) في الصفحة السابقة .

(٣) في الصفحة رقم : ١١٥ .

بنعتٍ أو بعطفٍ أو ما يجري مجراهما ، مثالُ العطفِ : جاء رجلٌ ورجلٌ مُسرَّعينِ ،
ومثالُ النعتِ : جاء رجلٌ قرشيٌّ ضاحكًا ، وفي القرآنِ الكريمِ^(١) : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ
حَكِيمٍ . أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾ قوله ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾ منصوبٌ على الحالِ ، وهو واقعٌ
مَوْقِعَ مأمورٍ ، كأنه قال : مَأْمُورٌ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِنَا ، وقد وَقَعَ بعدَ « أمر » الأولِ ، وهو
نكرةٌ ، ولكن قَرَّبَ بالنعتِ ، وهو قوله « حكيم » والعلَّةُ التي لأجلِها تَقَرَّبَتِ المعرفةُ من
النكرةِ بالنعتِ هو أَنَّ في نعتِ النكرةِ ضَمِيرًا^(٢) يعودُ إليها هو هي في التحقيقِ ،
والمضمرُ معرفةٌ فتقربتِ النكرةُ به لما كان يعودُ إليها .

وإنما وجبَ أن يكونَ صاحبُ الحالِ مقدِّمًا : لأنَّ الحالَ صفةٌ كما تقدمَ ، ومن حقِّ
الصفةِ / أن تكونَ معتمدةً على الموصوفِ ، والمعتمدُ عليه يجبُ أن يكونَ قبلَ
المعتمدِ ، فإن قَوِيَ العاملُ وكان متصرفًا جازَ تقديمُ الحالِ في مثل قولك : راكبًا جاء
زيدٌ ، على ما سيأتي بيانه في الحكمِ الجائزِ إن شاء الله تعالى .

وقولنا : « مِمَّنْ يُمْكِنُ أَنْ يَهَيَّأَ فِعْلُهُ » ؛ احترازًا من الباري - سبحانه - فإن
الهيئَةَ لا تجوزُ عليه تعالى^(٣) ؛ ولهذا لم يجرُ أن تقعَ الحالُ من صِفَتِهِ جَلَّ وَعَلَا عِنْدَ
المَحَقِّقِينَ ؛ لأنه سبحانه لا يفعلُ على هيئةٍ ، إذ الهيئَةُ لا تجوزُ إلا على الأجسامِ ، فأما
قوله تعالى^(٤) : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فإنما نصب « قائمًا »^(٥) على

(١) من سورة الدخان : الآية رقم : ٤ و ٥ .

(٢) في الأصل : « ضمير » .

(٣) هذا رأي المصنف ، ولم أجد من قال به غيره ، وهو مخالف لجمهور النحاة . والحال صفة ، والله سبحانه
له صفات لا تشبه صفات المخلوقين .

(٤) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٨ .

(٥) قال ابن عطية في تفسيره : ٥٤/٣ : « و « قائمًا » نصب على الحال من اسمه تعالى في قوله :

﴿ شهد الله ﴾ أو من قوله ﴿ إلا هو ﴾ ، وينظر البحر المحيط ٤٠٣/٢ .

أنه نعتٌ لإله ، وقد فُصلَ بالاستثناءِ بينَ النعتِ والمنعوتِ ، وهو جائزٌ ، والتقديرُ : لا إلهَ قائمًا بالقسطِ إلا هو ، وكذلك^(١) قوله تعالى^(٢) : ﴿ بَلَى قَسْدِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ، ومثل هذا قول الشاعر^(٣) :

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

يريد : ولا يخرجُ خروجًا من في زورٍ كَلَامٍ .

ومما يدلُّ على صحة ذلك أن أكثرَ العلماءِ يَشْرطُ في الحالِ أن تُقدَّرَ بالانقلابِ

في الغالبِ ، والانقلابُ لا يجوزُ على الباري - سبحانه - وقلنا « في الغالبِ »

احترازًا من قوله^(٤) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ / مُصَدِّقًا ﴾ فإنَّ هذه لا تُقدَّرُ بالانقلابِ وما يجري

مجراها ، وسائرُ الأحوالِ تُقدَّرُ بالانقلابِ ؛ لأنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكبًا ، فقد كان

قبلَ ذلكَ غيرَ راكبٍ ، وإذا قلتَ : رأيتُه ضاحكًا ، فكذلك ، وهذا حُكْمٌ لا يَجِبُ في

جميعِ الأحوالِ ، بل قد يسوغُ ولا يسوغُ ، فافهم ذلكَ موفَّقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [العامل في الحال] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العامل في الحال - فاعلم

أنَّ العاملَ في الحالِ ثلاثة أنواع :

- (١) في الأصل : « وأما » ولا وجه لها هنا .
- (٢) من سورة القيامة : الآية رقم : ٤ . وفي الأصل « من » مكان « أن » وهو غلط .
- (٣) هو الفرزدق ، والبيت في : ديوانه ٢/٢١٢ ، والكتاب : ٣٤٦/١ ، وشرحه للسيرافي : ٩٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٢٤ ، والنكت عليه للأعلم : ٣٨٤/١ ، والمقتضب : ٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤ ، والكامل : ١٥٥/١ ، ٤٦٤ ، والمحتسب : ٥٧/١ ، والإنصاح للفسارقي : ١٨٢ ، والتخمير : ٧٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٩/٢ .
- (٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٩١ .

النوع الأول منها : هي الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال ، والمعاني المتضمنة للأفعال .

فالأفعال على ثلاثة أضرب : ضربٌ يَعْمَلُ في الحال بلا خلافٍ ، وهو جميعُ الأفعال المتصرفية ، وضربٌ يَعْمَلُ بِخِلَافٍ ، وهو الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ ، وضربٌ لا يَعْمَلُ فيها بلا خلافٍ ، وهو كان وأخواتها .

وإنما عَمِلَ الضَّرْبُ الأولُ ؛ لأنه مُتَصَرَّفٌ قَوِيٌّ ، فَعَمِلَ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

وأما الضربُ الثاني ، فَمَنْ أَعْمَلَهُ^(١) احتجَّ بأنه فِعْلٌ ، والأحوالُ تعملُ فيها روائعُ الأفعالِ / كيفَ إلا^(٢) ألفاظها ، وهو قولُ قويٍّ .

والذي لمْ يُعْمَلْهُ^(٣) يحتجُّ بأنه ضعيفٌ غيرُ متصرفٍ لا يدلُّ على المصدرِ ، ويقول : المنصوبُ بعده - وإنْ كان مشتقاً - صفةٌ لتمييز^(٤) محذوفٍ ينوبُ منابه ، فإذا قلتَ : نِعَمَ الرجلُ رَاكِبًا ، فالتقديرُ عنده : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا رَاكِبًا . وليسَ هذا بِشَيْءٍ ؛ لأنه قد نُصِبَ الحالُ بعدَ فعلٍ التعجبِ وهو لا يَتَقَدَّرُ فيه التمييزُ^(٥) ، لأنك تقول : ما أَحَسَّنَ زيدًا ضاحِكًا ! ، ف « ضاحكًا » منصوبٌ على الحالِ .

وأما الضربُ الذي لا يَعْمَلُ في الحالِ بِغَيْرِ خِلَافٍ فهو كان وأخواتها ، وأفعالُ

-
- (١) أغلب النحويين أجازوا عمل الفعل الذي لا يتصرف في الحال بشرط تقديم العامل في هذه الحالة ، ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٣١٤/٢ ، وكشف المشكل : ٤٧٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٥٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠١/١ ، ٢٠٥ ، ومنهج السالك : ١٩٤ ، ومع الهوامع : ٢٨/٤
- (٢) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « كيف لا تعمل ألفاظها » .
- (٣) أغلب النحاة يقيدون الفعل العامل في الحال بأن يكون متصرفاً ، ولا يتعرضون للأفعال غير المتصرفية ، ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢٩٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٢/٢ .
- (٤) في الأصل : « لتمييز » .
- (٥) في الأصل : « التمييز » .

المقاربة . وإنما لم تعمل هذه في الحال ؛ لأنها لا تدلُّ على الأحداث ، وأخبارها لا بُدَّ أن تكون أحداثاً أو مقدرَةً بالأحداث ، والفائدة نذكرها في أخبارها دون ألفاظها ، فعملت أخبارها دون ألفاظها .

فإن اعتراض معترض فقال : فالأفعال التي لا تتصرف لا تدلُّ على الأحداث ، ولم عملت على مذهب من يعملها ؟

فالجواب : أنها إنما عملت بلفظها ؛ لأنه ليس لها أخبارٌ من الأحداث تنوب منابها في العمل ، فوجب إعمالها / بأنفسها لأن معناها معنى الفعل الذي يدلُّ على الحدث ؛ لأنك إذا قلت : نعم الرجل قائماً ، فكأنك تريد : مدحت الرجل قائماً ، وليس كذلك « كان » ؛ لأنك إذا قلت : كان زيدٌ صاحبك مسافراً ، فليس غرضك إلا أن الصحبة وقعت في حال السفر ، لا أن الكون وقع في السفر .

وأما النوع الثاني : وهو الأسماء المشتقة من الأفعال - إذا كانت عاملة في الحال - فهي أيضاً على ثلاثة أضرب : ضربٌ يعمل في الحال مقدماً ومؤخراً بلا خلاف ، وضربٌ يعمل مقدماً ومؤخراً بخلاف ، وضربٌ يعمل مقدماً ، ولا يعمل مؤخراً بغير خلاف . فأما الضرب الذي يعمل مقدماً ومؤخراً بغير خلاف ، فهو : أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، تقول : هذا ضاربٌ زيداً قائماً ، وهذا قائماً ضاربٌ زيداً ، فالعامل في « قائماً » « ضاربٌ » ، وتقول : هذا مضروبٌ مبطوحاً ، وهذا مبطوحاً مضروبٌ ، ف « مبطوحاً » حالٌ والعامل فيه « مضروبٌ » .

هذا قد أطلقه العلماء ولكني أقول ههنا قولاً ، وهو أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا استعملتا بالألف واللام اللذين بمعنى « الذي » لم يجز تقديم الحال عليهما ؛

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٥/١ ، ومنهج السالك : ١٩٤ .

لأنهما مِنْ صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ومعمولها من جُمَلْتِهْمَا بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ ، وَالصَّلَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ عَلَى مَا أَصْلَوهُ ، ويلزم ذلك فيما عملاً فيه من حالٍ وغيرِ حالٍ ، فتدبرُ ذلك موفّقاً ؛ ولهذا اشترطوا في المصدِرِ أنه لا يتقدّم معموله عليه .

وأما الضَّرْبُ الَّذِي يَعْمَلُ مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا بِخِلَافِ فَذَلِكَ الصِّفَاتُ الْمَشْبَهَاتُ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ^(١) ، تقول : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ رَاكِبًا ، وزَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْكَ ، وزَيْدٌ مِثْلُكَ أَمِيرًا ، وزَيْدٌ أَمِيرًا مِثْلُكَ .

فأما قولهم^(٢) : هَذَا بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا ، فالعاملُ في « بسر » ما في « هذا » من معنى الإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ ، وهو حالٌ « واقعةٌ مَوْقِعَ الْمُشْتَقِّ » ، « وتَمْرًا » منصوبٌ على الحالِ أَيْضًا^(٣) .

وقال الشيخ طاهر^(٤) : العاملُ في الحالِ / فعلٌ محذوفٌ تقديره عندهُ : هذا البَلَحُ إِذَا يَكُونُ بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا يَكُونُ تَمْرًا ، بناءً منه على جوازِ إِعْمَالِ الْفِعْلِ

(١) منع المبرد والصيمري والرضي ، تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة ، ينظر : المقتضب :

١٧٠/٤ ، ٣٠٠ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٩٧/١ ، وشرح الرضي : ٢٠٥/١ .

ومن أجاز ذلك الزمخشري في المفصل : ٧٩ ، وواقفه الخوارزمي في التخمير : ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ ،

وابن يعيش في شرح المفصل : ٥٧/٢ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٤٠٠/١ ، والمقتضب : ٢٥١/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٣٧ ، وشرح

الرضي : ٢٠٧/١ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٣/٢ .

(٣) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٥٣/٢ : « فإن تقدم الحال الأولى اسم إشارة نحو : هذا بَسْرًا

أطيب منه رطباً ، فقيل : العامل في بسر اسم الإشارة ، وقيل : حرف التنبيه ، وذهب المازني

والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان ، وابن جنى ، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في

الحالين ، ف (بسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب ، و (رطباً) حال من الضمير في منه ،

ونسب هذا إلى سيبويه ، وهو الذي نختاره . »

(٤) في شرحه الجمل : ق ٣٦ .

محدّوفاً .

وأما الضربُ الذي يعملُ مقدّماً ولا يعملُ مؤخراً بلا خلافٍ فهو المصدّرُ ، تقول :
عجبتُ من الضربِ زيدٍ عمراً قائماً ، فـ « قائماً » منصوبٌ على الحالِ والعاملُ فيه
« الضرب » ، فلو قدمته على هذا الحكم لم يجز أن تقول : عجبتُ قائماً من الضربِ
زيدٍ عمراً ، إلا أن تكونَ الحالُ للتاء ، والعاملُ فيه « عجبتُ » .

ويجوزُ أن تكونَ الحالُ في المسألة الأولى لزيدٍ أو لعمرو ، وإنما امتنع ذلك في
المصدرِ لأن فيه « أن » مقدرةٌ ، فلفظُ الفعلِ صلةٌ لها ، ومعمولُ الفعلِ من جملةِ الصلّةِ ،
والصلةُ لا تتقدمُ على الموصولِ ، وهذا يؤيّدُ^(١) ما قلناه في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ
إذا استعملنا بالألفِ واللامِ .

فهذا الكلامُ في الأسماءِ العاملةِ في الأحوالِ إذا كانتَ مشتقةً ، - أعني

الأسماءِ - .

وأما النوعُ الثالثُ الذي يعملُ في الحالِ : فهو المعاني المتضمنةُ للأفعالِ ، فاعلم أنه
لا يعملُ في الحالِ إلا معنىً قويً^(٢) ، يدلُّ على الفعلِ دلالةً قويةً ، وهو أربعةٌ
أضربٍ : معنى الإشارةِ ، ومعنى التنبيهِ ، ومعنى / الاستفهامِ ، ومعنى التشبيهِ ،
مثالُ معنى الإشارةِ والتنبيهِ أن تقولَ : هذا قائماً خيراً منه قاعداً ، فـ « قائماً »
منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه ما في « ها » من معنى التنبيهِ ، أو ما في « ذا » من
معنى الإشارةِ ، فإن كان العاملُ ما في « ها » من معنى التنبيهِ جازَ تقديمُ الحالِ على
« ذا » ، فقلتَ : ها قائماً ذا زيدٍ ، وإن كان العاملُ فيه ما في « ذا » من معنى الإشارةِ
لم يجزُ تقديمُ الحالِ على « ذا » .

(١) في الأصل : « يريد » .

(٢) في الأصل : « قوياً » .

ومثالُ عَمَلٍ معنى الاستفهامِ أَنْ تقولَ: كيفَ زيدٌ صانعاً؟ فـ «صانع» منصوبٌ على الحالِ، والعاملُ ما في «كيف» من معنى الاستفهامِ، وإن شئتَ رفعتَ «صانعاً» على أنه خبرٌ، و«كيف» في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ في الحالِ «صانع» ، وقس هذا القياسَ في الاستفهامياتِ .

ومثالُ عَمَلٍ معنى التشبيهِ في الحالِ أن تقولَ: كأنَّ زيداً أسدٌ مُحارِباً ، فـ «محارباً» ، منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه ما في «كأنَّ» من معنى التشبيهِ كأنك تريد : أشبه زيداً أسداً في حالةِ الحربِ ، هذا أقوى المعاني العاملة في الحالِ .
وأما معنى الابتداءِ ومعنى التأكيدِ ، ومعنى النفي ، فلا تعملُ في الأحوالِ ؛ لأنها ليست بِقَوِيَّةٍ قوةَ هذه المعاني .

وفي التمني والترجي خِلافٌ^١ : منهم من يعملهما ، ومنهم من لا يعملهما .

[رتب الحال] :

وأما الحديثُ في المسألة السادسة / - وهي في معرفة رُتَبِ الحالِ - فقد دخلَ ١٦٥^٦ في ضَمَنِ هذه المسألة الأولى ، وهي في معرفة رتبةِ العاملِ في التقديمِ والتأخيرِ ، فاستخرج الكلامَ من هنالك موفقاً إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألة السابعة - وهي في معرفة ما يتبعُ ذلك من الأحكامِ - فاعلم أنه يتبعُهُ ثلاثةُ أحكامٍ : حكمٌ واجبٌ ، وحكمٌ جائزٌ ، وحكمٌ ممتنعٌ .

(١) أجاز إعمالهما في الحالِ سيبويه ، ووافقهُ أغلب النحاة ، ينظر الكتاب : ١٤٨/٢ ، والخصائص :

٢٧٥/٢ ، والفصل : ٧٩ ، والتخمين : ٤٢٧/١ ، وابن مالك في الألفية ، وينظر : الهمع : ٣٠/٤

ومنعه الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٠٤ ، وأبو حيان في منهج السالك : ١٩٩ .

فالحكمُ الواجبُ يشتملُ على مسائلَ ، منها : أنه يجبُ نصبُ الحالِ كما تقدمَ
على كلِّ حالٍ ، لفظًا أو تقديرًا ، لفظًا في المعرباتِ ، وتقديرًا في مواضعِ الظروفِ
والأفعالِ والجملِ .

ومنها أنه يجبُ الإتيانُ بالعامِلِ في الحالِ وجوبًا ، وذكرُها بغيرِ عامِلٍ لا يجوزُ .
ومنها أنه يجبُ أن يكونَ في الحالِ ضميرٌ يعودُ إلى صاحبِها ؛ لِيَرْتَبِطَ فائِدَتُها ؛
لأنها بمنزلةِ الخبرِ والنَّعتِ ، وكِلَاهُمَا لا بدُّ فيه من ضميرٍ يعودُ إلى المُخْبِرِ عنه
والمنعوتِ .

وأما الجائزُ فيجوزُ [في] "مسائلَ :

منها أنه يجوزُ أن يقعَ الحالُ بعشرةِ أشياءَ :

أحدها : اسمُ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ ضاربًا عمرًا .

والثاني : اسمُ المفعولِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ محمولًا .

والثالثُ : المصدرُ الواقعُ موقعَ اسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ سعيًا ، أي :

ساعيًا ، / وفي القرآن الكريم^(١) : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ أي : مفسدين ،

وقال تعالى^(٢) : ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾ أي : عارفاتٍ ، وقال تعالى^(٣) : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا

رَيْبَ فِيهِ هُدًى ﴾ أي : هاديًا ، على بعضِ الأقوال^(٤) ، وقال تعالى^(٥) : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ

وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا ﴾ أي : صافين صفاً ، فالأولُ مصدرٌ في موضعِ الحالِ ، والثاني

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٦٤ .

(٣) من سورة المرسلات : الآية رقم : ١ .

(٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٢ . وسقط من الأصل قوله : ﴿ لاريب فيه ﴾ .

(٥) ينظر : تفسير ابن عطية : ١٤٣/١ .

(٦) من سورة الفجر : الآية رقم : ٢٢ .

مصدرٌ من الأول .

والرابعُ : الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ أحسنَ من عمرو ، وسارَ عمروُ أسرعَ من بكرٍ .

والخامسُ : الصفةُ المشبهةُ بالصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ مثلَ السكرانِ ، ورأيتُ عمراً مثلَ النائمِ ، وما شاكل ذلك .

والسادسُ : الجُمْلُ ، وهي على ضربين ، ابتدائيةٌ وفعليَّةٌ ، فإذا كانت ابتدائيةً كان الأحسنُ أن تأتيَ معها بواوِ الحالِ ، تقول : جاءَ زيدٌ ويدهُ على رأسِهِ ، ورأيتُ عمراً وهو يضحكُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ .

فإذا كانت الجملةُ فعليةً لم تُثَبِّتِ الواوُ ، تقول : جاءَ زيدٌ يضربُ أبوه أخاه ، ورأيتُ بكرًا / يُكرِّمُ عمَّهُ أباه ، وما شاكل ذلك .

والسابعُ : الفعلُ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ يضحكُ ، ورأيتُهُ يدرسُ وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿ ولا تَمَنَّوْا أَنْ تَكُونَ مَعَهُ ﴾ « قد » ظاهرٌ أو مقدرةٌ ، فالمشاكل في

مثل قولك : جاءَ زيدٌ قد اصْفَرَ من الخوفِ ، ورأيتُهُ قد لَوَّحَتْهُ الشَّمْسُ ، ومثالها مقدرةٌ في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَوْجَاءُ وَكُنَّ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ والمعنى : قد حَصِرَتْ

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ٩٥ . وفي الأصل : « ولا تقتلوا » .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ٤٣ . وفي الأصل : « ولا تقربوا » .

(٣) من سورة المدثر : الآية رقم : ٦ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٩٠ .

صُدُورِهِمْ^(١) .

والعاسع : في موضع الجارِّ والمجرورِ في مثلِ قولك : رأيتُ زيداً في الدارِ ، ونَزَلْتُ على عمرو في البُسْتانِ ، وما شاكل ذلك .

والعاشرُ : في موضعِ الظروفِ على شرطِ أحكامِ الظروفِ ، وذلك في مثلِ قولك : رأيتُ زيداً أمامك ، وعجبتُ من القتالِ خَلْفَكَ ، وما شاكل ذلك .

ومن مسائلِ الجائزِ أنْ يتقدمَ نعتُ النكرةِ عليها فينتصبَ على الحالِ ، وذلك في مثلِ قولك : جاءَ مسرعاً رجلٌ ، وكان الأصلُ : رجلٌ مسرعٌ فلما تقدمَ - وهو

لا يتقدمُ - النعتُ على المنعوتِ نُصِبَ على الحالِ ؛ لأنها أشبهُ شيءٍ بالنعتِ / من طريقِ الاشتقاقِ وتَحْمُلِ الضميرِ والاعتمادِ والتنكيرِ وصحةِ الفائدةِ ، وكان الأصلُ أنْ يكونَ متأخراً ، ويكونَ نعتاً .

وههنا اعتراضٌ يقالُ فيه : إنَّ مُسْرِعاً وَقَعَ على هذا حالاً مِنَ النكرةِ ، وقد قَدَّمْتُمُ أنه لا يقعُ الحالُ مِنَ النكرةِ حتى تُقَرَّبَ ، ولَنْ يُقَرَّبَهَا إِلَّا النعتُ هذا ، وقد وَقَعَ حالاً ! .
فالجوابُ أنَّ الحالَ لا تكونُ معتمدةً إِلَّا على صاحبِها ، بمعنى أن تأتي بعدهُ ، فإذا أتتْ بعدَ النكرةِ وجَبَ تقريبُ النكرةِ وتأخيرُ الحالِ بعدها ، وههنا قد تقدمَ للقُرْبِ فَنَصِبَ لِيُعْلَمَ أنَّ تقديمَ النعتِ على المنعوتِ لا يجوزُ ، وَخُصَّ بأنْ يُجَابَ فيه حالاً لما ذكرنا ، ولأنه يكونُ حالاً على وجهٍ لو كان « الرَّجُلُ » معرفةً في قولك : جاءَ الرَّجُلُ مُسْرِعاً .

(١) نسب ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ٣٧ هذا القول إلى الأخفش ، وإنما قصد الأخفش على قراءة قتادة ، قال الأخفش في معاني القرآن : ٢٦٣/١ « ف ﴿ حصرة ﴾ اسم نصبته على الحال و ﴿ حصرت ﴾ فَعَلْتُ ، وبها نقرأ . » و ﴿ حصرة ﴾ بحمزة الحسن و قتادة ويعقوب ، ووزنها : نَبَيْةٌ ، وبها قال المهدي عن عاصم في رواية حفص كما في البحر المحيط : ٣١٧/٣ ، وينظر إتحاف فضلاء البشر : ٥١٨/١ .

ومنهم من يقول : في « الرجل » ههنا ضربٌ من التَّعْرِيفِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ .
ومنها أنه يجوزُ أن تكونَ الحالُ مِنَ الفاعِلِ ، نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكًا ، ومنَ
المفعولِ ، نحو : رأيتُ زيدًا راكبًا .

ومنها أنه يجوزُ تقديمُ الحالِ على الفِعْلِ والفاعلِ وتأخيرُها عنهما وتوسيطُها
بينهما إذا كان الفعلُ مُتَصَرِّفًا كما تقدم .

ومنها أنه يجوزُ أن تتابعَ الأحوالُ الكثيرةُ ، تقول : جاءَ زيدٌ ضاحكًا فَرِحًا
مَسْرُورًا ، وذلك تشبيهاً / بالأخبارِ والنعوتِ .

ومنها أنه يجوزُ أن يعملَ في الحالِ المحذوفُ الذي تُعَلِّقُ بهِ الحروفُ ويعملُ في
الظروفِ ، وذلك في مثل قولك : زيدٌ في الدارِ واقفًا ، وعمروٌ عندك مقيمًا ، فقولك :
« في الدارِ » في موضعِ الرفعِ خَبَرٌ ، وهو يقدرُ بـ « كائِنٍ ، أو مستقرٌّ » ، وهو العاملُ
في الحالِ ، ويجوزُ لك أن ترفعَ « قائمًا »^(١) و « مقيمًا » على أنهما الخبرُ ، قال الله
تعالى^(٢) — على القولِ الأولِ — : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ؕ أَخِذِينَ
مَاءً مِنْ سُرَّتِهِمْ فِي جَنَّتِهِمْ ؕ وَقَالَ تَعَالَى^(٣) — على القولِ الثاني — : ﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ
خَالِدُونَ ﴾ .

(٤)

ومنها أنه يجوزُ أن تقولَ : مَرَرْتُ بِزيدٍ راكبًا سائرًا ، تجعلُ « راكبًا » حالًا
للزائِي ، و « سائرًا » حالًا للمَرْتِي ، وعلى العكسِ من ذلك ، وذلك راجعٌ إلى النيةِ .
ومنها أنه يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ أخوك قائمًا ، إن أردتَ الأُخُوَّةَ مِنَ الصَّدَاقَةِ

(١) لعله يريد « واقفًا » كما في المثال السابق .

(٢) من سورة الذاريات : الآية رقم : ١٥ . وفي الأصل : « أَخِذِينَ بِمَا » بزيادةِ باءٍ ليست في المصحف .

(٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ١٧ .

(٤) لعله يريد : « رأيتُ » ليسنا بفتح كسيرة .

جاز ، وإن أردت الأخوة من النسب لم يجز^(١) ، وإنما جاز من الصداقة ؛ لأن في « أخ » معنى الفعل ، كأنك تريد : يؤاخيكَ قائماً ، وإنما لم يجز إذا كان بمعنى النسب ؛ لأنه يكون / التقدير : زيد أخوك في حال القيام ، ولو كان كذلك لكان يسمى أخاً له في حال دون حال ، وذلك فاسدٌ ، فإن قلت : هذا بسراً أطيب منه تماً ، جاز النصب ، ويكونان حالين ، والتقدير : هذا في حالة كونه بسراً أطيب منه في حالة كونه تماً ، فإن قلت : هذا بسراً أطيب منه عنبٌ ، لم يجز النصب ، وإنما جاز في المسألة الأولى ، ولم يجز في الثانية ؛ لأن الحال متحولةٌ ، ألا ترى أن البسر يتحول تماً ، ومن شرط الحال التحول ، ولم يجز في المسألة الثانية ؛ لأن البسر لا يكون عنباً ، فإن قلت : هذا عنباً أطيب منه زيباً ، جاز .

(فصل) : [أحكام المنع في الحال] :

وأما الممتنع فهو يشتمل على مسائل منها :

أنه يمتنع أن تقع الحال من النكرات غير المقربة كما تقدم ؛ لأنها في الأصل في حكم الخبر بالمجهول عن المعروف .

ومنها أنه يمتنع أن تقع الحال بصفة لازمة لا يقدر فيها التحول في الأغلب ، لو قلت : جاء زيدٌ أصفر ، من اللون الذي هو عليه خلقة لم يجز ، فإن كان من شيء عرض له جاز ، وكذلك لو قلت : جاء زيدٌ طويلاً أو قصيراً ، أو ما يجري هذا المجرى من الخلق الثابتة التي لا تتحول لم يجز ، فإن قدرت معنى غير ذلك جاز .

ومنها أنه يمتنع أن تتقدم / الحال على العامل إذا كان غير متصرف ، وإذا كان العامل فيه الذي يعلق به الحرف والظرف ، في مثل قولك : زيدٌ في الدار واقفاً ،

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٢ .

لو قلت : زيدٌ واقفاً في الدارِ ، لم يجزُ ، فأما قول الله تعالى^(١) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ففي ﴿ كَافَّةً ﴾ قولان : منهم من يجعله حالاً^(٢) ، ويقول : العاملُ فيه « أرسلنا » ، والحالُ للناسِ* ، وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ : وما أرسلناك للناسِ إِلَّا كَافَّةً ، واللامُ أيضاً متعلقةٌ بـ « أرسلنا » ، واللامُ بمعنى « إلى » عند بعضهم^(٣) ، وهذا ردُّ على اليهودِ الذين يقولون : إنه رسولٌ إلى العَرَبِ ، وليس برسولٍ إلى اليهودِ ، وقد صحَّ أن اليهودَ من جُمَّلةِ الناسِ فَصَحَّ بهذا أنه رسولٌ إليهم ، فَيَبْطُلُ بهذا أن يكونَ العاملُ في ﴿ كَافَّةً ﴾ قوله ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ وإذا بَطَلَ كونه عاملاً فيه بَطَلَ أن يكونَ متقدماً عليه وهو العاملُ ، فَيَنْتَجُجُ لك من هذا أن العاملَ إذا كان في الذي تعلق به الحرفُ لا يجوزُ تقديمه .

والقول الثاني^(٤) : هو أن ﴿ كَافَّةً ﴾ من صفةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى

آلِهِ ، وهو حالٌ من الكافِ ، و ﴿ كَافَّةً ﴾ بمعنى كافاً ، والهاءُ فيه للمبالغةِ لا للتأنيثِ ، وهذا موجودٌ في كلامِ العَرَبِ ، يقولون : ما رأيتُ زيداً للعَرَبِ / إِلَّا نَسَابَةً ، وما هو به ٦٨ ب إِلَّا عَلَامَةً ، ومعنى كونه كافاً أنه يكفُّ الناسَ من الكُفْرِ وما يجري مجراه من المعاصي ، والأولُ أقربُ إلى الأفهامِ .

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ٢٨ .

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١٠٦٩/٢ ، وضعف هذا الرأي .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو قول الزجاج ، ينظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢٥٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس :

٣٤٧/٣ ، والكشاف للزمخشري : ٢٦٠/٣ ، والتبيان : ١٠٦٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط : ٢٨١/٧ .

* أ ب ج : مصاحب الحال : « الناس » .

ومنها أنه يمتنع عند بعضهم تقديم الحال إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جرٍّ ،
 نحو قولك : مررتُ بزيدٍ راكباً ، إن كانتِ الحالُ لزيدٍ لم يَجْزُ أَنْ تقولَ : مررتُ راكباً
 بزيدٍ ، وإن كانتِ الحالُ للتاءِ جازَ ذلك . وإنما لم يَجْزُ في المسألةِ الأولى ؛ خشيةَ
 الالتباسِ ؛ لأنه يصلحُ أن يكونَ الركوبُ لك ولزيدٍ ، فإنَّ ظَهَرَ الفرقُ بلفظٍ أو معنى جازَ
 ذلك .

ومنها أنه يمتنع أن تقع الحالُ بالجماداتِ إلا إذا قُدِّرَتْ بالمشتقاتِ وكانتِ نائبةً
 منابها أو معمولةً لها على حَسَبِ الخِلافِ ، وذلك في مثل قولك : (١) ادخلوا الأولُ
 الأولُ ، وكلمتهُ فما لِقَمٍ ، وبعثُ السَّلْعَةَ يَدًا بِيَدٍ ، ورجعَ عَوْدَهُ على بَدْنِهِ ، هذه فيها
 مذهبان : منهم من يجعلها نائبةً منابِ الأحوالِ ومتضمنةً لإعرابها (٢) ، ومنهم من
 يجعلها معمولةً لأحوالٍ محذوفةٍ (٣) ، فإذا قلتَ : ادخلوا الأولُ الأولُ ، فمعناهُ على القولِ
 الأولِ : ادخلوا مُتَرْتَبِينَ ، أيْ : على هذهِ الحالِ ، ومعناهُ على القولِ الثاني : ادخلوا
 مُرْتَبِينَ ، الأولُ أَوْلَى بالتقديمِ ، فالحالُ في التقديرِ الأولِ تُقَدَّرُ تقديرَ اللازمِ ؛

(١) ينظر : الكتاب : ١٢٤/٢ ، والأصول : ٢١٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٩/٢ ، وشرح
 الرضي : ٢٠٦/١ ، ولم يمنع ابن مالك من ذلك ولكن جعله ضعيفاً في التسهيل ثم صححه في
 الشرح ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ سبأ - ٢٨ ، ورد علل المانعين
 الزجاج والزمخشري ، وصرح بأن أكثر النحويين لا يجيزون تقدم الحال على صاحبه المجرور ، وذكر
 من العلماء المجيزين لذلك : ابن برهان ، وأبو علي في التذكرة ، ثم أورد عدة شواهد شعرية على ما
 ذهب إليه . ينظر شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

ونسب الرضي في شرح الكافية : ٢٠٦/١ المنع إلى الكوفيين .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣٩٨/١ مع اختلاف يسير ، والمقتضب : ٢٧١/٣ وغيرها .

(٣) هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب : ٣٩١/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٠٠/١ ، وشرح المفصل لابن
 يعيش : ٦١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٤/٢ .

(٤) هو مذهب الكوفيين ، ينظر المراجع السابقة ، وشرح الرضي : ٢٠٣/١ ، ومنهج السالك : ١٨٥ .

لأنها مأخوذة من « تَرْتَبَ »^(١) وفي التقدير الثاني تقدير المتعدي ؛ لأنها مأخوذة من / ٦٩ أ
« رَتَّبَ غَيْرَهُ » إذا جعله في رُتْبَةٍ يَسْتَحِقُّهَا ، وكذلك مثالُ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ ،
وما جاء من جنسهما ، فافهم ذلك مَوْفَقًا .

(١) في الأصل : « ترتيب » .

(باب التمييز)^(١)

وفوائدهُ مَحْصُورَةٌ تحتَ ثمانِيٍّ^(٢) مسائلَ: يقالُ في الأولى منها: ما حقيقةُ التمييزِ؟ ويقالُ في الثانية: ولمَ أُتِيَ بهِ في الكلامِ؟ ويقالُ في الثالثة: وأين يستعملُ؟ ويقالُ في الرابعة: وما المُمَيِّزُ مِنْ أنواعِ الأَسْمَاءِ؟ ويقالُ في الخامسة: وبعدَ كمَّ يَقَعُ من معاني الكلامِ؟ ويقالُ في السادسة: وما شرائطُ التمييزِ في الاستعمالِ؟ ويقالُ في السابعة: وهل يُنصَبُ التمييزُ بعاملٍ أو بغيرِ عاملٍ؟ ويقالُ في الثامنة: وما يتبعُ ذلكَ مِنَ الأحكامِ؟ .

(فصل): [في حقيقة التمييز] :

أما الحديثُ في المسألةِ الأولى - وهي قولنا: ما حقيقةُ التمييزِ؟ - فاعلمُ أنَّ التمييزَ هو تبيينُ الأجناسِ وتفسيرُها، ولا فَرَقَ بينَ أنْ يُجابَ فيه تمييزاً، أو تبييناً، أو تفسيراً؛ بدليلِ أنه لا يجوزُ أنْ تثبتَ بأحدِ اللفظينِ وتنفيَ بالآخرِ، فلا تقول: ميزتُ هذا وما فَسَّرْتُهُ، ولا بَيَّنَّتُهُ، وما / فَسَّرْتُهُ ولا مَيَّرْتُهُ.

ب ٦٩

[فائدة التمييز] :

(فصل): وأما الحديثُ في المسألةِ الثانية - وهي قولنا: ولمَ أُتِيَ بهِ في الكلامِ؟

(١) في الأصل: « فصل باب التمييز » .

(٢) في الأصل: « ثمان » .

فليس إلا للاختصار والإيجاز ؛ لأن قولك : عندي عشرون درهماً ، أخصر وأوجز من أن تقول : عندي عشرون كل واحد منها درهم ، وقولك : هذا أحسن منك وجهاً ، أخصر وأوجز من قولك : هذا يزيد حسن وجهه على حسن وجهك ، وكذلك سائر مسائل التمييز على هذا القياس .

[متى يستعمل التمييز] :

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي قولنا : وأين يستعمل التمييز؟ - فاعلم أن التمييز لا يستعمل إلا حيث يخشى الالتباس ؛ لأنك إذا قلت : عندي عشرون ، ولم تذكر التمييز ، وقع الالتباس في أجناس المميزات ؛ لأن الكلام يحتمل الإشارة إلى كل جنس ، فإذا قلت : عندي عشرون رجلاً ، زال الالتباس ؛ لأنك ميزت هذا الجنس عن غيره ، وكذلك إذا قلت : أكرم يزيد ، ولم تذكر الخصلة التي تمدحه وتميزه بذكريها عن غيره ، فإنه يقع / الإبهام حين ذلك ، ولا يعلم بأي شيء تمدحه به حتى تقول : أكرم به صاحباً ، أو والداً ، أو ولداً ، أو ما يجري مجرى ذلك ، وصاحباً ههنا ليس هو التمييز على الحقيقة ؛ لأنه صفة ، والتمييز لا يكون إلا جنساً ، وإنما هو صفة للجنس المحذوف ، كأنك تريد : أكرم يزيد رجلاً صاحباً ، ومنهم من يجعل هذا حالاً واقعاً موقع التمييز ، أو تمييزاً واقعاً موقع الحال^(١) .

والفرق بينهما أن التمييز لتبيين الجنس ، والحال لتبيين صفة الجنس ، فالتقارب بينهما من هذا الوجه ؛ ولهذا يجوز أن يجاب في المشتق الذي يحل محل التمييز بالتمييز مرة وبالحال أخرى . ومنهم من يقول : هذا تمييز على حاله ، وليس بشيء . وسنزيد هذا إيضاحاً في الأحكام إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر الأصول : ٢٢٧/١ ، والبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ .

وأما حيث لا يُخشى الالتباس معه فلا يجِبُ الإتيانُ بالتمييزِ ، وحيثُ لا يُخشى / الالتباسُ في مثلِ أن يُقالَ لك : كمَ عندَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ؟ فتقولُ مُجيباً : ٧٠ ب
عندي عشرون ، ونحو أن يقولَ القائلُ : ما زيدٌ إلا صاحبٌ مُنصفٌ ، فتقولُ مُجيباً له
في هذا الشَّانِ : أَكْرِمُ بِهِ ! وما شاكل ذلك يُجرى مُجرأهُ ، وأما قوله تعالى^(١) :
﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ فإنما حذفَ التمييزَ ههنا للإبهامِ زيادةً في التكليفِ ؛ ولهذا وقعَ
الْخِلَافُ : هل هُمُ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ؟ أو تِسْعَةَ عَشَرَ جِنْسًا مِنَ المَلَائِكَةِ ؟ أو تِسْعَةَ عَشَرَ
صَفًا ؟ على ما يذكره علماء التفسير^(٢) ، ولو لم يُردِ الإبهامُ لقالَ : تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ؛
لأنهم ملائكةٌ بلا خِلَافٍ ، ولكنَّ هذا العَدَدَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُمَيِّزَ بِالوَاحِدِ المُفْرَدِ ، نحو :
« مَلَكٌ » وبالوَاحِدِ الذي يدلُّ على الجَمْعِ نحو : الجِنْسِ ، والصفِ ، والألْفِ ، والمَحَقَّقِ
من المفسرين تناوله على ملكٍ واحدٍ^(٣) ، ويقول : تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ، ويقول : قد أغنى
ذِكْرُ المَلَائِكَةِ بَعْدَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ ، وهو قوله^(٤) : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾ /
والذي يدلُّ على أنه أرادَ الإبهامَ على المذهبِ الثاني قوله^(٥) : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمُ إِلَّا
فِتْنَةً ﴾ فمذهبٌ من يقول : التمييزُ محذوفٌ^(٦) أَنَّ الفِتْنَةَ وَقَعَتْ في إبهامِ التمييزِ هل هُوَ

(١) من سورة المدثر : الآية رقم : ٣٠ .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : ١٥٩/٤ عند قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ : « أي : يلي

أمرها ويتسلط على أهلها تسعة عشر ملكًا ، وقيل : صنفًا من الملائكة ، وقيل : صفاً ، وقيل :

نقيباً » ، وينظر : البحر المحيط : ٣٧٥/٨ .

(٣) هو رأي جمهور المفسرين ، ينظر : تفسير الطبري : ١٠٠/٢٩ ، وزاد المسير لابن الجوزي : ٤٠٧/٨

قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٧٥/٨ : « التمييز محذوف والمتبادر إلى الذهن أنه ملك ألا ترى

العرب وهم فصحاء كيف فهموا منه أنه ملك ٠٠٠ » ، وينظر : روح المعاني : ١٢٦ ، ١٢٥/٢٩ .

(٤) من سورة المدثر : الآية رقم : ٣١ .

(٥) من الآية السابقة نفسها .

(٦) ينظر البحر المحيط : ٣٧٥/٨ .

مما يقتضي المفرد؟ أو هل هو مما يقتضي الجمع؟ ومذهب من يقول إن ذكر الملائكة يقوم مقام التمييز^(١) أن الفتنة وقعت في ذكر «تسعة عشر» على معنى: لم كانوا تسعة عشر دون أن يكونوا أكثر أو أقل؟ والله أعلم.

فأما إذا لم ترد الإبهام في العدد فالواجب ذكر التمييز، وفي القرآن الكريم^(٢): «ذُرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا» وقوله تعالى^(٣): «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً»^(٤) «وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» وأشبه ذلك كثير، مَوْجُودٌ.

[المحيرات]

(فصل): وأما الحديث في المسألة الرابعة، وهي قولنا: وَمَا الْمُمَيِّزُ مِنْ أَنْوَاعِ

٧١ ب

الْأَسْمَاءِ؟ فاعلم أن المُمَيِّزَ مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ / الذَّوَاتُ الْجَامِدَةُ الشَّائِعَةُ فِي جِنْسِهَا
أو في معاني الصفات التي تحتل الإبهام.

فالذوات مثل قولك: عندي عشرون، هذا عبارة عن ذوات شائعة في المعدودات فيها إبهام لا يزول إلا^(٥) بذكر التمييز، والأصلح أن يقع على كل ما يصح عده، فإذا قلت: عشرون رجلاً، أو درهماً، زال الإبهام، وتجلي المعدود.

ومثال معاني الصفات التي تحتل الإبهام، قولك: أكرم بزيد خليلاً! ونعم رجلاً زيداً، وأنا أحسن منك وجهاً، فإذا قلت: أكرم بزيداً، فهذا يحتل أن تصفه بأي معنى شئت أن تمدحه، فإذا قلت: خليلاً، أو صاحباً، زال الإبهام بأن تثبت ما به استحق المدح وإلا فكان يصلح أن تقول: أكرم بزيد فارساً، أو صاحباً، أو خليلاً،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٥، والبحر: ٣٧٦/٨.

(٢) من سورة الحاقة: الآية رقم: ٣٢.

(٣) من سورة ص: الآية رقم: ٢٣.

(٤) من سورة الأحقاف: الآية رقم: ١٥.

(٥) في الأصل: «إلى».

أو ما يَجْرِي مَجْرَى ذلك . وعلى هذا القياس سائر المسائل من هذا الجنس .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الخامسة ، - وهو قولنا : وبعد كم يَقَع التمييز؟ -

فهو يَقَعُ بعدَ مواضع - على سبيلِ التَّقْرِيبِ للمتعلِّمِ ، / وإلا فهو يَقَعُ بعدَ شَيْءٍ وَيَقَعُ مِنْ شَيْءٍ :^{١٧٢}

الموضعُ الأولُ : أن يَقَعُ بعدَ الأعدادِ ، والعددُ على أَضْرَبِ : آحادٌ ، وعشراتٌ ، ومئتينٌ ، وألوفٌ .

ففي وقوعه بعدَ الآحادِ خِلافٌ ، منهم من يجيزُه ومنهم من لا يجيزُه^(١) ، فمن أجازَه يقولُ^(٢) : عندي ثلاثةُ أثوابٍ ، وخمسةُ دراهمٍ^(٣) ، وما شاكل ذلك ، ويأتي به مجموعاً ؛ لأنه عندهُ بمنزلةِ النعتِ ، فلو أتى بالتمييز مُفْرَدًا لَتَنَاقَضَ اللفظُ ، ويحتجُّ بقوله تعالى^(٤) : « ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ » . ومن لا يجيزُه يقولُ : هذا لا يستعملُ إلا مضافاً إلى جنسِه ، وإضافتُه تغني عن تمييزِه ، فيقولُ : عندي ثلاثةُ أثوابٍ . ومنهم من يجيزُ : ثلاثةُ أثوابٍ ، بالرفعِ على أنه تابعٌ لثلاثةٍ بمعنى النعتِ^(٥) ، والأحسنُ في مثلِ هذا ألاَّ يستعملُ إلا مضافاً .

وإذا وَقَعَ التمييزُ بعدَ أعدادِ المئينِ والألوفِ لم يَقَعِ إلا بعدَ تنوينٍ أو نونٍ تثنيةٍ ،

(١) أي لا يجيزه منصوباً منوناً ، ولكن يلزمه الجر على الإضافة ، وهو سيبويه والمبرد ، ينظر الكتاب :

٢٠٦/١ ، والمقتضب : ١٥٨/٢ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ ، وكشف المشكل : ٤٩١/١ .

(٣) في الأصل : « دراهم » .

(٤) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب : ٥٦٦/٣ : « هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين العدد

إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة ، وذلك الوصف ، تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ،

وثلاثة صالحون . فهذا وجه الكلام ؛ كراهية أن تجعل الصفة كالاسم ، إلا أن يضطر شاعر . . . » .

مثاله بعد التنوين : عندي مائة درهماً ، وخمسمائة ثوباً ، وألف ديناراً ، وعشرة آلاف درهماً ، قال الله تعالى^(١) : « وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا »
 سنين : منصوبٌ على التمييز وإن كان مجموعاً ؛ لأنه عدّدَ آحادِ المائتين ، والتمييزُ إذا وقع بعدَ أعدادِ الآحادِ كان مجموعاً كما تقدم . ومثاله بعدَ الثَّوْنِ قولك : عندي مائتان درهماً ، وألفان ثوباً ، قال الشاعر^(٢) :

إذا عاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدَ ذَهَبَ البَشَاشَةُ وَالفَتَاءُ

وإن وقعَ التمييزُ بعدَ العَشْرَاتِ لم يَخْلُ إما أن تكونَ مفردةً ، أو مركبةً مع غيرها ، أو مثناةً ، أو مجموعةً ، فإن كانتَ مفردةً كانَ التمييزُ بعدها بلفظِ الجَمْعِ ، نحو قولك : عندي عشرة رجالاً ، إذا لم تُضَفْ ، وعشرُ نسوةً ، على الخِلافِ المتقدم ، وإذا كانتَ مركبةً أو مثناةً أو مجموعةً لم يكنِ التمييزُ إلا مفرداً ، نحو قولك : خمسة عشر رجلاً ، وعشرون امرأةً ، وثلاثون ثوباً ، وما شاكل ذلك .

هذا حكمُ التمييزِ بعدَ العددِ . ويدخلُ ضِمْنَ العددِ التمييزُ من المَكِيلِ والمَوْزُونِ والمَسْجُوحِ ، نحو قولك : عندي مَدَانِ بُرٍّ ، وصاعانِ شَعِيرٍ ، وقفيزانِ تَمْرٍ ، ورِطْلانِ^(٣) دُهْنًا ، وأوقيتانِ زَيْتًا ، / وما جرى هذا المَجْرَى ، والمَسْجُوحُ نحو قولهم :
 ما في السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، وما في الثَّوْبِ قَدْرُ شِبْرِ طَاهِرٍ ، وعلى التَّمْرَةِ

(١) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ . والمُسْتَهْرَجِيُّ «سِينٌ» أن بدل منه «ثلاث» المهبّيات ح / ٨٤٤ .

(٢) ورد هذا البيت في الكتاب مرتين ، المرة الأولى في : ٢٠٨/١ منسوباً إلى الرُّبِيعِ بنِ الرُّبِيعِ الفزاريّ ،

والأخرى في : ١٦٢/٢ منسوباً إلى يزيد بنِ ضَبَّةَ ، وهو في أغلب المصادر منسوب الرُّبِيعِ . وهو في

المقتضب : ١٦٦/٢ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٥/١ ، والأصول : ٣١٢/١ ، والجمل : ٢٤٢ ، والنكت

على كتاب سيبويه للأعلم : ٣٠٨/١ ، والفصول الخمسون : ١٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

٢٣ ، ٢١/٦ ، وكشف المشكل : ٤٨٩/١ ، والتهديب الوسيط : ٢٢٨ ، ٣٥١ ، والخزانة :

٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ . ونصَّه سيبويه على ضرورة التصریح .

(٣) «رِطْلٌ» : بفتح الراء وكسرهما ، وهو نصف منأ . الصحاح (رطل) .

مثلها زُيداً ، وما شاكل ذلك ، ويريدون بالمسوح الذي يُقدَّر فيه الذَّرْعُ^(١) وما يجري مجراه ، وإنما كانت هذه تدخل في ضَمَنِ العَدَدِ ؛ لأنها تَقْتَضِي العَدَدَ في الحَقِيقَةِ .
ويقع التَّمْيِيزُ بعدَ ما يَصِحُّ فِيهِ المِقْدَارُ ، نحو قوله تعالى^(٢) ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ يريد : مقدارَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ، وإنما وقعَ بعدَ هذه ؛ لأنه^(٣) فيه معنى الوِزْنِ ، والوزنُ فيه معنى العَدَدِ كما تقدّم ، والعَدَدُ يعمُّ جميعَ الذواتِ المعدودَةِ ، فوجبَ تَمْيِيزُهُ ؛ لِيَعْلَمَ وَقُوعُهُ على ذاتِ دُونَ ذاتٍ .
ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بعدَ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نحو قولهم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، وَتَصَبَّبَ

بَدَنُهُ عَرَقًا ، وَطَبَّتْ بِهِ نَفْسًا ، وَقَرَّبَهُ عَيْنًا ، / وما شاكل ذلك يجري مجراه ، وهو مع ٧٣ ب
هذا النوعِ يقدَّرُ في التَّحْقِيقِ فاعِلًا ؛ لأنك إذا قلتَ : طَبَّتْ بِهِ نَفْسًا ، كان المعنى : طابَتْ بِهِ نَفْسِي ، وكذلك : ضِيقَتْ بِهِ ذَرْعًا : ضاقَ بِهِ ذَرْعِي ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الطَّيِّبَ في الحَقِيقَةِ راجعٌ إلى النَفْسِ ، وكانتِ النَفْسُ في الأَصْلِ مضافةً إلى الفاعِلِ ، فتقدّمَ المضافُ إليه فوليَ الفِعْلَ قَرَفَ بِهِ ، وتأخَّرَ المضافُ فلمَ يَجْزُ رَفْعُهُ لئلاَّ يكونَ للفِعْلِ فاعِلانِ على غَيْرِ الاِشْتِراكِ^(٤) ، وَجَرَّهُ مُتَمَنِّعٌ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ولا حَرَفِ جَرٍّ ، فلمَ يَبْقَ إلاَّ نَصْبُهُ ، وخرَجَ على سبيلِ التَّبْيِينِ والتفسيرِ .

ومن جُمْلَةٍ ما يَقَعُ فِيهِ التَّمْيِيزُ بعدَ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ : كَفَى ، وَنِعْمَ ، وَيَسَّ ، وَحَبَّذَا ، وَأَفْعَلُ بِهِ - في صِغَةِ التَّعَجُّبِ - ، تقول : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَيَسَّ غَلَامًا صَاحِبُكَ ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، وَأَكْرَمُ بِهِ صَاحِبًا ، فما وقعَ جامدًا بعدَ

(١) قال الفيومي في المصباح المنير : (ذرع) : « وذراع القياس : ست قبضات معتدلات .

(٢) من سورة الزلزلة : الآيتان رقم ٧ و ٨ .

(٣) في الأصل : « الآية » .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٨/٢ .

١٧٤ أ هذه فهو تمييزٌ بلا خلافٍ ، وما وَقَعَ مشتقاً فيه خِلافٌ^(١) ، منهم من يجعله حالاً / لِحَقِّ الاشتقاقِ ، ومنهم من يجعله تمييزاً مِنْ لَفْظِهِ ، ومنهم من يجعله صِفَةً لتمييزٍ محذوفٍ ، ويقول : نَابَتِ الصِّفَةُ مِنْابِ الموصوفِ ، فإذا قلتَ : حَبْدًا زَيْدٌ صَاحِبًا ، فمعناه عِنْدَ صَاحِبِ هذا القولِ الآخِرِ : حَبْدًا زَيْدٌ رجلاً صَاحِبًا .

والأحسنُ أَنْ يَقَعَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ « حَبْدًا » مجروراً بـ « مِنْ » لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الحَالِ والتَّمْيِيزِ بَعْدَهَا .

ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ^(٢) ، نحو قولك : أَنَا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، وَأَطْيَبُ رَائِحَةً ، وَأَزْكَى عَمَلًا ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى^(٣) : « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا » .

ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ المَبْتَدَأِ والخَبَرِ إِذَا كَانَ فِيهِمَا مَعْنَى مِنَ الوَصْفِ ، نحو قولك^(٤) : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَبُو زَيْدٍ رَجُلًا ، والكلامُ فِي فَارِسٍ / كالكلامِ فِيمَا تَقَدَّمَ ٧٤ ب من التَّمْيِيزَاتِ المَشْتَقَةِ .

ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ كِنَايَاتِ التَّعَجُّبِ ، نحو قولك : يَا لَكَ بَطْلًا ، وَيَا لَكَ جَوَادًا ، وَنَاهِيكَ بِعَمْرٍو رَجُلًا ، وَحَسْبُكَ بَعْدَ اللّهِ أَخًا ، وما شاكل ذلك ، وأكثر ما يَأْتِي بَعْدَ هذه

(١) ينظر شرح الرضي : ٢٢٢/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، وقال ابن عقيل في المساعد : ١٤٤/٢ : « واختلف في المنصوب بعد حبدا ، فقبيل : حال مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي ، وقبيل : تمييز مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، وقبيل : إن كان مشتقاً فحال ، أو جامداً فتتميز ، وفي البسيط لابن العلي جواز نصبه بأعني فيكون مفعولاً » .

(٢) هكذا عبر المصنف عن « أفعل » التفضيل بالصفة المشبهة باسم الفاعل . ولم أجد من شاركه في هذا التعبير .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٣٤ .

(٤) من أمثلة المفصل : ٨٤ ، وكشف المشكل : ٤٨٧/١ ، ومنهج السالك : ٢٢٥ .

مجروراً بـ « مِنْ » ، قال امرؤ القيس^(١) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجُومَهُ
بِكُلِّ مَغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيذْبُلٍ

قوله « من ليل » موضع نصبٍ على التمييز ، كأنه يريدُ : يا لك ليلاً ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .

ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ كِنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَهِيَ : كَمْ ، وَكَايِّنُ ، وَكَذَا وَكَذَا ، وَإِنَّمَا يُشْرَطُ فِي « كَمْ » أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ الْمُقَدَّرَةِ بِالِاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْخَبْرِيَّةُ ففِيهَا خِلَافٌ سَيَأْتِي فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ وَكَايِّنُ مِنْ عَبْدٍ مَلَكَتُ ، وَتَقُولُ : عِنْدِي كَذَا كَذَا رَجُلًا ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ « كَايِّنُ » مَجْرُورًا بِـ « مِنْ » ، وَهِيَ زَائِدَةٌ^(٢) فِي التَّقْدِيرِ ، وَسَيَأْتِي / الْحَدِيثُ عَلَى هَذِهِ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٧٥

(فصل) : [شرائط التمييز] :

وأما الحديثُ في المسألة السادسة - وهي قولنا : وما شرائط التمييز؟ - فاعلمْ

أَنَّ لِلتَّمْيِيزِ خَمْسَ شَرَايِطَ :

إحداها : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً .

والثانية : أَنْ يَكُونَ جَامِداً عَلَى كُلِّ حَالٍ .

والثالثة : أَنْ يُذْكَرَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلَهُ .

والرابعة : أَنْ يُقَدَّرَ بِـ « مِنْ » فِي الْجَوَابِ غَالِبًا .

والخامسة : أَنْ يُرَادَ بِهِ فَائِدَةُ الْمَيِّزِ وَتُظْهِرَ .

(١) في ديوانه : ١٩ ، من معلقته المشهورة ، وهو في شرح القصاصد التسع للنحاس : ١٦٢/١ ، وشرح

القصاصد السبع الطوال : ٧٩ ، وجمع الهوامع : ٣٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٢١٧/٢ ، والخزانة :

٤١٢/٢ ، ٢٦٩/٣ ، ٣٩٤/٩ . قال النحاس : « المغار » : المحكم الفتل ، و« يذبل » : اسم جبل .

(٢) في الأصل : « زيادة » .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً أَوْ فِي حُكْمِ النَّكْرَةِ ،

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ جَامِداً ؛ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الذَّوَاتَ ، وَهِيَ لَا تُبَيِّنُ إِلَّا بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكُلُّ الذَّوَاتِ جَامِدةٌ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي عَشْرُونَ ، أَشَرْتَ إِلَى جَمِيعِ الذَّوَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « رَجُلًا » بَيَّنْتَ جِنْسَ الْمَعْدُودِ ، وَأَنَّ مِنْ الرِّجَالِ .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَذْكَرَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلَهُ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَسْتَعْنِي

عَنْ بَفْهَمِ الْمَعْنَى ، فَإِذَا اسْتَعْنِيَ عَنْهُ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَهُ / قَدْ تَمَّتْ فَائِدَتُهُ بِذِكْرِ خَبَرٍ أَوْ فَاعِلٍ ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ إِزْدَادَتِ الْفَائِدَةَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ يَثْبُتُ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ لَكَ الْقَائِلُ : كَمْ دَرَاهِمُكَ ؟ ، فَتَقُولُ مُجِيباً لَهُ : عَشْرُونَ ، فَيَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْدُودَ هُوَ الدَّرَاهِمُ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ ، وَكَذَلِكَ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَقْدَرَ بِـ « مِنْ » فِي الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، وَالتَّمْيِيزُ أَصْلُهُ

التَّسْبِيبِ ؛ وَلِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ بِـ : مِنْ أَيِّ جِنْسٍ ؟ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي عَشْرُونَ ، صَلَحَ أَنْ يَقَالَ : مِنْ أَيِّ جِنْسٍ ، فَتَقُولُ : مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَالَّذِي أَحْسَبُهُ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْأَعْدَادِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي قَوْلِكَ : أَنَا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، أَنْ تُقَدِّرَ « مِنْ » هُنَا ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ خَلْفًا^(١) ، وَكَذَلِكَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا « غَالِبًا » فِي الشَّرْطِ / الثَّلَاثِ .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يُرَادَ بِهِ فَائِدَةُ التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ ،

وإنما كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَبْيِينٌ لِدَاةِ الْمَمَيِّزِ كَمَا كَانَ الْخَبَرُ تَبْيِينًا لِصِفَةِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ ، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْتَقًّا أَوْ إِقْعًا مَوْقِعَ الْمَشْتَقِّ ، وَالتَّمْيِيزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَامِداً أَوْ نَائِبًا مَنَابَ الْجَامِدِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبَرَ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ

(١) قوله : « خَلْفًا » أَي : رَدْبًا ، قَالَ أَبُو عبيد فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ : ٥٥ : « وَالْخَلْفُ مِنَ الْقَوْلِ هُوَ السُّتْقُ الرَّدْبِيُّ . كَالْخَلْفِ مِنَ النَّاسِ » وَيَنْظُرُ : الصَّحَّاحُ وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (خَلْف) .

إلا به ، والتمييزُ قد تَتِمُّ الفائدةُ قبله ؛ لكونه لا يَقَعُ إلا بعدَ استيفاءِ العاملِ عملَهُ ،
 كما تقدمَ ، ومن حيثُ إنَّ الخبرَ يجوزُ تقديمهُ وتأخيرهُ ، والتمييزُ لا يجوزُ تقديمهُ على
 المميِّزِ إلا على ضعْفٍ في مسألةِ أبي العباسِ ومن طابَقَهُ عليها^(١) .
 ومنهم من شرطَ في التمييزِ أن يكونَ مفرداً^(٢) ، وهذا شرطٌ لا يلزمُ ، وأنا أذكُرُ

ههنا تفصيلاً : /

٥٧٦

وهو أنَّ التمييزَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ معدوداً أو في حكمِ المعدودِ ، أو لا يكونُ

(١) قال المبرد في المقتضب : ٣٦/٣ : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف
 الفعل ، فقلت : تفقأت شحماً وتصببت عرقاً ، فإن شئت قدمت فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت ،
 وهذا لا يجيزه سيبويه . . . » وذكر أنه رأى المازني ، ونسبه إلى المازني ابن بابشاذ في شرح الجمل :
 ١٧٣ ورد عليه ، وينظر : الأصول : ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ ، والمفصل :
 ٨٤ ، والإنصاف : ٨٢٨/٢ ، والتبيين : ٣٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٩/٢ ، وشرح
 الرضي : ٢٢٣/١ ، والمساعد : ٦٦/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٦٥/١ .

وذكر أبو حيان في منهج السالك : ٢٢٨ أن المانعين هم سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين
 وأبو علي في شرح الأبيات ، وأن المجيزين هم الكسائي والمازني والجرمي والمبرد وبعض البصريين
 والكوفيين وابن مالك ثم قال مؤيداً من أجازته : « وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز
 ذلك ، وقياساً على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أتَهَجِرُ ليلِي للفرقِ حبيِّها وما كان نفساً بالفرقِ تطيب . . . »

ثم ذكر تنطع المانعين في تأويل البيت ، وأورد شواهد آخر .

(٢) ذهب إلى ذلك ابن بابشاذ ، قال في شرح المقدمة المحسبة : ٣١٦/٢ : « والعلة في كونه مفرداً
 استغناؤه بالمفرد عن الجمع » . والصيمري ، قال في التبصرة : ٣١٨/١ : « ولا يجوز أن يكون المميز
 جمعاً إلا في موضع يلتبس الواحد فيه بالجمع كقولك : زيد أفره منك عبيداً . . . » وينظر كشف
 المشكل : ٤٨٩/١ ، وجعل ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٨٥/٢ ، والرضي في شرحه : ٢٢٢/١
 الإفراد أولى في حال عدم اللبس ، وأما إذا ألبس فالمطابقة لاغير ، وفصل أبو حيان في منهج
 السالك : ٢٢٦ ، فذكر أنه إذا كان التمييز اسماً هو الأول طابق المميز نحو : ما أحسن زيداً أبا ! وما
 أحسن الزيدين آباءً . . . ، وإن كان اسماً غير الأول جاز أن يطابق أفراداً وأن يخالف نحو : ما أحسن
 زيداً أديباً وأديباً ، وخلقاً وأخلاقاً ، وما أحسن الزيدين أديباً وأديباً . . . » .

معدوداً ولا في حُكْمِ المعدودِ ، فإن كان معدوداً أو ما في حُكْمِهِ فالتمييزُ مُفْرَدٌ^(١) ، إلا تمييزَ الآحادِ على الخِلافِ^(٢) ، وذلك نحو قولك : عشرون رجلاً ، وخمسةَ عَشْرَةَ جاريةً ، وخمسةٌ وثلاثون ثوباً ، وما شاكل ذلك ، فأما قوله تعالى^(٣) : « وَكَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ » على قراءةٍ من قرأً بتنوينِ « مائةٍ » ونصبِ « سنينَ »^(٤) على التمييزِ وهو جمعٌ ، فإنما جاز أن يكون « سنينَ » ههنا تمييزاً وهو جمعٌ ؛ لأنه في الحقيقة وقعَ من « ثلاثمائةٍ » ، وكلُّ واحدةٍ من المئاتِ يصحُّ أن يقعَ بعده التمييزُ ، فكانه جمعُ ثلاثِ تمييزاتٍ ، كلُّ تمييزٍ من مائةٍ ، فجازَ جمعُهُ ههنا .

وقيل لا تمييزَ آحادٍ للمئاتِ ، وقد أجازَ بعضهم جمعَ تمييزِ الآحادِ عوضاً عن قَلْبِهَا^(٥) ،

وأما قولُ من يقول : إنه يجوزُ : ثلاثةَ أثواباً ، / على التمييزِ^(٦) فهو قولٌ غيرُ واضحٍ ؛ لأنَّ هذا الجنسَ أكثرُ ما يُستعملُ مضافاً إلى المعدودِ وهو جنسُهُ ، فأغنتْ إضافتُهُ إلى جنسِهِ عن تمييزِهِ كما تقدَّم ، وقد تقدَّم فيه حديثٌ في المسألةِ الأولى . هذا

(١) في الأصل : « مفرداً » .

(٢) تقدم ذكر الخلاف فيه في الصفحة : ١٣٩ ، فيما سبق .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ .

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ، ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد : ٣٨٩ ،

والكشف لمكي : ٥٨/٢ ، والإقناع : ٦٨٩/٢ .

(٥) قال الحيدرة في كشف المشكل : ٤٩٢/١ : « ... وأجازوا الجمع في تمييز الآحاد ؛ لأنه كالعوض من

قلتها فاعرفه ... » وألزم ابن بابشاذ التمييز الأفراد إذا وقع بعد عدة ، وجوز الجمع في غير ذلك ،

ينظر شرحه للجمل : ١٧٣ .

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ ، وكشف المشكل : ٤٨٩/١ ، وقال سيبويه في الكتاب :

١٦٦ ، ١٦١/٢ : « ... لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه

معنى : ثلاثة أثوابٍ ، وقال يزيد بن ضبة :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً
... البيت »

وجعل الرضي مثل هذا شاذاً جاء على الأصل . شرح الكافية : ٢١٧/١ .

إن كان التمييز معدوداً أو في حكم المعدود .

فإن كان غير معدود ، ولا في حكم المعدود ، جاز أن يكون مثنى ومجموعاً ، وقد ورد مجموعاً في القرآن الكريم ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا ﴾ وغير ذلك ، وقد ورد ذلك في كلام العرب ؛ ولأنه لا مانع من أن تقول : نِعَمَ رَجُلَيْنِ صَاحِبَاكَ ، وَيَسَّ رَجَالًا أَصْحَابُ زَيْدٍ ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .

(فصل) : [العامل في التمييز] :

وأما الحديث في المسألة السابعة - وهي قولنا : وهل يُنصبُ التمييزُ بعاملٍ أو بغيرِ عاملٍ؟ - فاعلم أن العلماء قد ذكّرتُ / أن التمييز لا بُدَّ أن يكون منصوباً بفعلٍ أو بما فيه معنى الفعل^(٣) ، وهذا على سبيلِ التقريبِ للمتعلم ، وحرصاً منهم على صحّة قولهم : إنَّ أصلَ كلِّ منصوبٍ أن يكون مفعولاً .

والصحيحُ أنَّ التمييزَ لا يَجِبُ للفعلِ من حيثُ إنه يُذكَرُ بعد استيفاءِ العاملِ عمله ، ومن حيثُ إنه لو كان منصوباً بالفعلِ لانتقضَ إجماعهم في أن أكثرَ ما يتعدى إليه الفعلُ ثلاثة^(٤) مفعولين ، ولا ينتهي إلى أكثرَ منها ، ومن حيثُ إنَّ التمييزَ بعدَ الفعلِ والفاعلِ هو للفاعلِ في الحقيقةِ ، والشّيءُ لا يكونُ فاعلاً مفعولاً ، ومن حيثُ إنه لو كان منصوباً بالفعلِ لجازَ أن يجريَ عليه حُكمُ ما نُصبَ بالفعلِ من التعريفِ والتثنيةِ والجمعِ ، وذلك يدلُّ على أنَّ المنصوبَ على التمييزِ لا يكونُ مفعولاً للفعلِ على

(١) من سورة الكهف : الآية رقم : ١٠٣ ، وفي الأصل « أنبيئكم » وهو غلط .

(٢) من سورة سبأ : الآية رقم : ٣٥ .

(٣) ينظر المقتضب : ٣٢/٣ ، والأصول : ٢٢٢/١ .

(٤) في الأصل : « ثمانية » .

الحقيقة .

٧٨ أ وإنما حملهم على أن قالوا : إن التمييز لا بد أن يعمل / فيه فعل "أو معنى فعل
كون التمييز لا يقع إلا وقد تقدمت فائدة ؛ لأنه يذكر بعد استيفاء العامل عمله ،
والفائدة لا تعلم إلا بصحة المعاني ، والمعاني هي المصادر ، والمصادر لا تكون إلا من
لفظ الأفعال الصناعية .

والصحيح أن نصب التمييز في الحقيقة من أصول المواضع التي نطقت بها
العرب ؛ لأنه لا يؤكد به الفعل ، ولا يقع به ولا عليه ، ولا له ، ولا فيه ، ولا معه ،
والفعل لا ينصب إلا هذه ، فافهم ذلك .

فأما قول من قال : إن التمييز منصوب بتقدير فعل في معنى الكلام المتقدم^(١) ،
فإذا قلت : عندي عشرون رجلاً ، فالتقدير عنده : عندي ما أعد به الرجل من
العشرين ، فهذا قول غير واضح ؛ لأن هذا التقدير لا يخلو إما أن يكون في لفظ
الكلام أو في معناه ، باطل أن يكون في لفظه ، وإذا كان في معناه فقد قدموا أن
المعاني لا تعمل إلا الرفع ، فبطل بذلك أن / ينصب بالمعنى .

٧٨ ب

(فصل) : [أحكام التمييز] :

وأما الحديث في المسألة الثامنة - وهي في ما يتبع ذلك من الأحكام - : فيتبع
ذلك أحكام واجبة له ، وأحكام جائزة فيه ، وأحكام ممتنعة منه .
فالواجبة أن يكون التمييز جامداً جنساً كما تقدم ، فإن وقع مشتقاً فقد تقدم
الحديث عليه ، وهو الواجب إفراده مع العدد وما فيه حكمه إلا في المسألة المذكورة ،
وهي : « سنين » في تمييز الأحاد على الخلاف من الواجب أن يكون منصوباً كما

(١) ينظر : الكتاب : ١٧٢/٢ ، والمقتضب : ٣٢/٣ ، والأصول : ٢٢٢/١ .

تقدم .

(فصل) : وأما الحكم الجائز فهو يشتمل على مسائل :

منها أنه يجوز أن يستعمل التمييز حيث لا يقع الالتباس والإشكال مؤكداً للبيان ، وأن لا يستعمل ، وقد تقدم ذكر هذا .

ومنها أنه يجوز أن ينعت التمييز إذا كان مفرداً بعد العدد بلفظ الجمع ولفظ المفرد ، وذلك نحو قولك : عندي عشرون درهماً جيداً ، وجيداً ، فإن أفردت فعلى

لفظ الدرهم ، وإن جمعت/فعلى معنى الجمع ؛ لأن قولك : عشرون درهماً ، تعني به الدرهم المعدود ، فلفظه لفظ المفرد ، ومعناه الجمع ، فيجوز في نعته إذا كان ما قبل التمييز مرفوعاً بالنصب والرفع ، النصب على لفظ التمييز ، والرفع على المميز ، قال الشاعر^(١) :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلْوِيَّةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

يروى برفع « سود » ونصبه على ما أعلمتك ، فقال « سوداً » وهو نعت لـ « حلوية » وهو مفرد ؛ لأن المعنى : حلائب .

ومنها أنه يجوز في مثل : عندي رطل زيتاً ، وخاتم حديد ، وباب ساجاً^(٢) ، ثلاثة أوجه : أن تجعل الثاني منصوباً على التمييز ، وأن تجعله مجروراً بالإضافة ، وأن

(١) هو عنتر بن شداد العبسي ، والبيت في ديوانه : ١٩٣ ، وشرح القصائد للنحاس : ٤٧٠/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٣٠٥ ، والشاهد في الأصول : ٣٢٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٥/٣ ، وشرح الأشموني : ٧٠/٤ ، والخزانة : ٣٩٠/٧ .

(٢) الساج : ضرب من الشجر ، وهو الطيلسان الأخضر أيضاً . الصحاح (سوج) ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة (سوج) : « عملت سفينة نوح - عليه السلام - من ساج ، وهي خشب سود رزان لا تكاد الأرض تبليها تجلب من الهند مشرحة مربعة » ، والمثال في شرح المقدمة المحسبة : ٣٣١/٢ .

تجعلهُ مر[قوعاً]^(١) تابعاً للأولِ على أنه نعتٌ له ، فتقولُ حينئذٍ في اللغاتِ : عندي رَطْلٌ زيتاً ، ورطلٌ زيتٍ ، ورطلٌ زيتٌ ، وكذلك ما شاكل هذا .

ومنها أنه يجوزُ / أنْ يُستعملَ التمييزُ مضافاً ، ولكن لا يُضافُ إلا إلى نِكْرَةٍ ،
 نحو قولك : نِعَمَ غَلامٌ سَفَرٌ زَيْدٌ ، وَيَثَسَ رَجُلٌ حَرَبٌ عَمْرُوٌ ، وما شاكل ذلك ، وأما قول
 من قال : إن قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ وقوله
 تعالى^(٣) : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فليس « معيشة » و« نفس » منصوبين على
 التمييزِ* ، وإنما هُما يقدرانِ تقديرَ المفعولِ والفعلِ محذوفٍ^(٤) ، وإن كان لفظهُ لفظَ اللازمِ
 فهو في الأصلِ متعَدِّ* ، فمعنى ﴿ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ : كَرِهَتْ ، ومعنى ﴿ سَفِهَ
 نَفْسَهُ ﴾ : أي جَهِلَ مَعْرِفَةَ نَفْسِهِ . وقيل^(٥) : هُما منصوبانِ بِنزَعِ الخافضِ^(٦) ، وهو
 « في » . فأما قولُ الشَّاعِرِ^(٧) :

* [و] الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ *

(١) ساقط من الأصل .

(٢) من سورة القصص : الآية رقم : ٥٨ ، وفي الأصل سقطت كلمة « قرية » .

(٣) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٣٠ . * وهو قول الضراء ينظر : معاني القرآن : ١/٧٩ ،

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٧/٢ . وشكل إعراب القرآن : ١/٧٤ ، والمعاني : ١/٣٦ .

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ .

(٧) هي الخزني ، في ديوانها : ٢٩ ، نشره د . حسين نصاري القاهرة سنة ١٩٦٩ م . وهي : خَزْنِي -

بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر النون بعدها قاف - بنت بدر بن هَنَّان القيسية : هي

امرأة شاعرة جاهلية وهي أخت طرفة بن العبد لأمه . ترجمتها في الخزانة : ٥٥/٥ .

والشاهد في الكتاب : ١/٢٠٢ ، ٢/٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٦/٢ ،

والنكت عليه للأعلم : ١/٣٠٣ ، ٤٦٩ ، ومعاني القرآن للفرأ : ١/١٠٥ ، والأصول : ٤٠/٢ ، والحلل

في شرح أبيات الجمل : ١٥ ، والخزانة : ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٤ . وهذا الشطر كناية عن العفاف .

* * في الأصل : « منمديين »

على أن « معاقد » منصوبٌ على التمييز ، فليس بتحقيقٍ ، وإن كانت إضافته تُقدَّرُ
بالانفصالٍ ، والتحقيقُ أن « معاقد » / على حذفِ المضافِ ، والمضافُ ظرفٌ في
الأصلِ ، وقد نُصِبَ على التمييزِ ، والتقديرُ : الطيبونَ مواضعَ معاقدِ الأزرِ .
٨٠ أ

(فصل) : وأما الممتنعُ فهو يشتملُ على مسائلَ :

منها أنه يمتنعُ كونُ التمييزِ معرفةً كما تقدَّم .

ومنها أنه يمتنعُ أن يتقدَّم التمييزُ على المميزِ بلا خلافٍ إلا أن يكونَ بعدَ الفعلِ ،

فإنه يجوزُ عندَ أبي العباسِ ، والمازني^(١) ، وهما يَحْتَجَّانِ بقولِ الشاعر^(٢) :

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وما كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وسيبيويه وأصحابه يخالفونهم في ذلك ويقولون :

(١) تقدم في الصفحة : ١٤٥ . وهو رأي المازني .

(٢) نسب هذا البيت إلى المخبَّل السَّعْدِي ، وأعشى همدان ، ومجنون ليلي ، وهو في : ديوان المخبَّل :

٢٩٠ . واسم المخبَّل : ربيعة بن مالك ، وهو من بني أنف الناقة . أخباره في : الشعر والشعراء :

٢٤٠ / ١ ، والأغاني ١٨٩ / ١٣ .

والشاهد في : المقتضب : ٣٦ / ٣ ، ٣٧ ، والأصول : ٢٢٤ / ١ ، والجمل : ٢٤٣ ، والخصائص :

٣٨٤ / ٢ ، والإنصاف : ٨٢٨ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٤ / ٢ ، وكشف المشكل :

٤٩٣ / ١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٣ ، ومنهج السالك : ٢٢٨ .

* وما كان نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ^(١) *

والصحيحُ مذهبُ سيبويه ؛ لأمرين :

أحدهما : أنَّ التمييزَ تبيينٌ للأجناسِ ، وَمِنْ حَقِّ التبيينِ أَنْ يكونَ مُعْتَمِداً على المَبِينِ
بمعنى أنْ يُذكَرَ بعده على ما تقتضيه الأصولُ .

والثاني: أنَّ في البيتِ رِوَايَتَيْنِ ، فِرِوَايَةٌ بِرِوَايَةٍ ، ولا تخصيصَ ، وإذا تَعَارَضَ /
الرِّوَايَتَانِ رُجِعَ إلى الأصلِ ، والأصلُ أَنْ لا يَتَقَدَّمَ التبيينُ على المَبِينِ ، فصَحَّ بذلك
مذهبُ سيبويه .

واعلم أنَّ ما أُضِيفَ إلى التمييزِ انتصبَ انتِصَابَهُ ، نحو قولك : عندي عشرون
ألفَ دينارٍ ، قال تعالى^(٢) : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِثْلَ نَفْثِ الْفَسْفَسِ ، خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ فالتمييزُ
أصله لـ « سنة » ، ولكن لما أُضِيفَ إليها « ألف » أخذَ إعرابها ، وإلا فأصله عددٌ ،
والتمييزُ يقعُ بعدَ العددِ ، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى .

(مسألة) من هذا البابِ يقالُ فيها : لِمَ وَجِبَ تَقْدِيرُ « مِنْ » في تمييزِ قولك : حَسْبُكَ
بِهِ مِنْ فَارِسٍ ! وللهِ دَرَّةٌ مِنْ صَاحِبٍ ! وأكرمُ بَزيدٍ مِنْ خَلِيلٍ ! ، ولم يَجْزِ في قولك :

(١) قال الصيمري في التبصرة : ٣١٩/١ : « قال أصحاب سيبويه : إن « نفساً » في قوله :

وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

منصوبة بفعل مقدر تقديره : أعني نفساً ، وليست منصوبة على التمييزِ » ، وقال ابن جنى في
الخصائص : ٣٨٤/٢ : « فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخيل : أتتهجر
ليلى . . . البيت ، فنقابله برواية الزجاجي ، واسماعيل بن نصر ، وأبي إسحاق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٣ ، وشرح

المقدمة المحسبة له : ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٤/٢ .

(٢) من سورة المعارج : الآية رقم : ٤ .

عندي عشرونَ من دَرهمٍ ، ولا في قولك : أنا أحسنُ منك من وَجِهٍ* ، ولا في قولك : زيدٌ أكثرُ منك من مالٍ ؟ .

فالجوابُ أنه إنما وجبَ تقديرُ « من » ؛ لئلا يلتبسَ التمييزُ بالحالِ ؛ لأنه لولا « من » لصحَّ أن تقولَ : أكرمُ بزيدٍ صاحبًا ؛ وحسبُك به فارسًا ؛ ولله دَرُهٌ خليلاً ؛ فيَحْتَمِلُ أنْ تريدَ بذلك في هذه الأحوالُ ، [فوجبَ تقديرُ مِنْ]^(١) ؛ لِتَفَرُّقِ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَاخْتَصَّتْ « مِنْ » بهذا دونَ غيرها مِنَ الحروفِ ؛ لأنها لبيانِ الجِنْسِ .

(مسألة) : إذا قلتَ : كمُ ضربتَ رجلاً ؟ ، لم يَخْلُ إما أنْ تريدَ به « كم » معنى الظرفِ أو لا تريدُه ، فإنْ أردتَ معنى الظرفِ لم تُقَدِّرْ « مِنْ » وكان نَصْبُ الرجلِ على أنه مفعولٌ لـ « ضربتَ » لا على التمييزِ ، وتكونُ « كمُ » مضافةً في التحقيقِ إلى ظرفٍ مُقَدَّرٍ يدلُّ عليه المعنى ، وتقديرُه : كم مرةٍ ضربتَ رجلاً ، فإنْ لم تُردْ به « كم » معنى الظرفِ ، وكانت استفهاميةً ، أتيتَ به « مِنْ » ظاهرةً أو مقدرةً في النيةِ ، ونصبتَ « رجلاً » على أنه تمييزٌ وقعَ بعدَ العددِ ، وكانت « كم » في موضعِ النصبِ معمولةً / عند سيبويه لـ « ضربتَ »^(٢) ، وفي موضعِ الرفعِ مَبْتَدَأَةٌ عند الخليل^(٣) ،
والتقديرُ عند سيبويه : أعشرينَ رجلاً ضربتَ ؟ والتقديرُ عند الخليلِ : أعشرونَ رجلاً ؟
← إلا أنك في مذهبِ الخليلِ حذفَتَ المفعولَ وهو الهاءُ من « ضربتَ » ؛ لأنه
فضلةٌ يجوزُ حذفُه .

(مسألة) : إذا قلتَ : عندي مَنوانٍ سَمَنًا ، وقفيزانِ بُرًّا ، وصاعانِ تمرًا ، جاز أنْ

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) الكتاب : ١٥٩/٢ .

(٣) الكتاب : ١٥٨/٢ .

تستعمل هذا الجنس مضافاً ومنوناً ، فإن استعملته مضافاً كان له معنى ، وإن استعملته منوناً على التمييز كان له معنى آخر فإذا قلت : عندي منوا سمن ، فالذي عندك وعاء السمن لا السمن نفسه ، وكذلك رطل زيت ، تريد به الشيء الذي يوزن به ، وكذلك : صاعاً تمر ، تريد به الكيال الذي يكال به ، فإذا نونت أو أتيت بالنون فالذي عندك هو الشيء المميز ، وهو المكيل أو الموزون أو المسحوق على قدر ما يستعمل في الكلام .

وفي المفرد من جنس هذه مسألة مروية : إذا قلت : عندي خاتم حديد ، وجبة خز ، وثوب حرير ، جاز عند بعضهم ^(١) أن يكون الثاني تابعاً ^(٢) للأول على معنى النعت كأنه وصف بشيء يقتضيه معنى هذه الأسماء ، فحديد بمعنى صلب ، وخز بمعنى جبة لينة ، وحرير كذلك . والله أعلم .

(مسألة) : إذا قلت : زيد أفره عبدي في الناس ^(٣) ، وزيد أفره منهم ^(٤) عبداً ، فمع الإضافة « زيد » عبد من جملة العبيد ، ومع التمييز : زيد صاحب العبد ، ويجوز أن يكون في المسألة الثانية زيد عبداً ، ولكنه منصوب على معنى الحال ، والحال / يدل ^(٥) على أنه مرة قد كان غير عبدي .

(١) ينظر : كشف المشكل : ٤٩١/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٢ ، وقبحه سيبويه في الكتاب : ١١٧/٢ ، ١١٨ .

(٢) في الأصل : « تابع » .

(٣) من أمثلة المقتضب : ٣٤/٣ ، ٣٨ ، والأصول : ٢٢٢/١ والفراه : الحاذق بالشيء ، الصحاح (فره) .

(٤) في الأصل : « منه » .

(سألة) : تقول : عندي عشرةٌ وزنًا ، وعشرةٌ وزنٌ ، فإذا رفعتَ فعلى معنى النعتِ ، كأنك تريدُ : موزونةٌ ، وإذا نصبتَ فعلى المصدرِ عندَ قومٍ ، وهو الصحيحُ ، وهذا المصدرُ صدرٌ من فعلٍ مقدرٍ قبله ، ومنهم من يجعله مصدرًا^(١) .
وبعضهم يحتجُّ بهذا على أنَّ التمييزَ منصوبٌ بالفعلِ أو بما فيه معنى الفعل .
فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « ومنهم من يجعله تمييزًا » . أو أنه يريد :
« ومنهم من لا يجعله مصدرًا » والله أعلم .

(باب الإغراء)

اعلم أن المنصوب بالإغراء داخل في باب المفعول بفعل الأمر ، ولكن لما كان بين فعل الأمر الصريح وبين الإغراء فرقٌ جعل باباً وحده ، وإلا فهو في الحقيقة مفعول ، ومعنى الكلام معه أمر أو نهي .
والكلام في هذا الباب يقع في أربع مسائل : إحداها : في حقيقة الإغراء ،
والثانية : في معرفة أدواته ، والثالثة : في معرفة الفرق بينه وبين الأمر الصريح ،
والرابعة : في معرفة ما يتبع ذلك من الأحكام .

(فصل) : أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي في حقيقة الإغراء ، فله حقيقتان :
لفظية ومعنوية :

فاللفظية أن يقال : حقيقة الإغراء هو الإلصاق ، مأخوذ من غراء الكتاب ، ومن قولك : أغريت فلاناً بفلان ، إذا أمرته أن يلصق فعله به ، فإذا قلت : عليك زيداً ، فمعناه : خذ زيداً والنم زيداً فقولك : « خذ ، والنم » فعلام ملصقان بزید .

وأما المعنوية فهي أن يقال : حقيقته هو النهي والأمر^(١) ؛ لأنه يحتمل المعنيين :
لأنك إذا قلت : دونك زيداً/ فهذا إغراء^(٢) به ، وإذا قلت : دونك الأسد ، فهو نهي عن

(١) في الأصل : « والإهراء » .

(٢) في الأصل : « إهراء » .

مُقَارِبَتِهِ ، وهو نُهْيٌ بِمعنى التَّحْذِيرِ ، وفيه معنى الأَمْرِ ، والتقديرُ : لا تُقَارِبِ الأَسَدَ ،
 أو : احذِرْ مُقَارِبَةَ الأَسَدِ ، وعلى ذلك تفسيرُ قوله تعالى^(١) : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا » على
 معنى : لا تَعْقِرُوا نَاقَةَ اللَّهِ ، أو احذِرُوا عَقْرَ نَاقَةِ اللَّهِ .

(فصل) : [أدوات الإغراء] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية - وهي في معرفة أدوات الإغراء - فهي تنقسمُ
 قسمين : أدواتٌ تنصبُ الاسمَ المُغْرَى بِهِ ، وأدواتٌ فيها معنى الإغراء ولا تنصبُ اسماً
 مغرئاً بِهِ .

فالأدواتُ التي تُنصبُ الاسمَ المُغْرَى بِهِ تنقسمُ على قسمين : حروفٌ وظروفٌ ،
 فالحروفُ قولك : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَإِلَيْكَ عَمْرًا ، دُونَ سَائِرِ الحُرُوفِ ، والظروفُ :
 « دُونَكَ ، وَعِنْدَكَ » وههنا خِلافٌ : هل يُقاسُ على هَذَيْنِ الظرفين أَمْ لا ؟ فذهبَ الأَكْثَرُ
 إلى أَنه لا يُقاسُ^(٢) ؛ لأنَّ ذلكَ بابٌ واسعٌ ، ولم يُسْمَعْ بِشَيْءٍ من ظروفِ الزَّمانِ أُغْرِيَ بِهِ
 وَنصَبَ المُغْرَى بِهِ ، وَذهبَ قومٌ إلى أَنه يجوزُ أَنْ يُقاسَ^(٣) ، واحتجَّوا بأنَّ ليسَ قولك :
 دُونَكَ زَيْدًا ، أَوْلَى من قولك : أَمَامَكَ زَيْدًا .

(١) من سورة الشمس : الآية رقم : ١٣ . ولم أجده هذا التفسير عند غير المصنف .

(٢) هو مذهب البصريين ، حيث يكتبون بما سمع ، ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٤ ، والمساعد :
 ٦٥٦/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٠١/٣ .

(٣) قال الزجاجي في الجمل : ٢٤٤ : « . . . وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف قياساً ،
 وليس بمسموع . فأجازوا أن تقول : عليك زَيْدًا ، وتحتك ثوباً ، وأمامك بكرًا ، ووراءك محمداً ، وما
 أشبهه » ، وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٤ ، وذكر ابن عصفور في المقرب : ١٤٩ الإغراء
 بِ« أَمَامِكَ ، وَمَكَانِكَ ، وَوَرَاءِكَ » ، وينظر شرح الجمل له : ٢٨٦/٢ ، وقال المصنف في التهذيب
 الوسيط : ٢٣٥ عندما عد أدوات الإغراء الظروف : « دُونَكَ بِلا خِلافٍ ، وَوَرَاءَكَ وَأَمَامَكَ بِخِلافٍ » =

وأنا أذكرُ ههنا مذهباً بين المذهبين ، وهو : أنَّ الظُّروفَ على ضَرْبَيْنِ : ظرفُ مكانٍ وظرفُ زمانٍ ، فظرفُ المكانِ يجوزُ فيه القياسُ ؛ لأنَّ الغرضَ بالإغراءِ هو إصاغةُ الفِعْلِ بالمفعولِ المَغْرَى بِهِ حينَ يَقْرُبُ من المَغْرَى بِهِ ، فيدُنُو مِنْهُ ، والواحدُ مِنَّا يَجِدُ ذلكَ في نَفْسِهِ في قولك : عِنْدَكَ زَيْدًا ، أو : دُونَكَ زَيْدًا ، إذا قَرَبَ مِنْهُ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَمَامَكَ زَيْدًا ، وَخَلْفَكَ عَمْرًا ، إذْ لا مانعَ من ذلكَ ، / وقد وَرَدَ مثلُ ذلكَ في أشعارِ ٨٢ ب العَرَبِ ، قال الشاعرُ :

رَجَوْتُ سِقَاطِي وَاعْتِلَالِي وَنَبَوْتِي وَرَأَيْكَ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدًا

فقوله : « وَرَأَيْكَ » إغراءٌ بالتأخُّرِ عنه بلا خِلافٍ ، غيرَ أَنَّهُ قد يُذَكَّرُ لازِمًا وَمُتَعَدِّيًا .

فأمَّا ظُروفُ الزَّمانِ فلا يجوزُ القياسُ عليها ، إذْ هَذِهِ العِلَّةُ المَوْجُودَةُ فِي هَذِهِ الأَدْوَاتِ الَّتِي تَنْصَبُ الأَسْمَ المَغْرَى بِهِ - وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيها العُلَمَاءُ أَدْوَاتِ الإِغْرَاءِ عَلَى الحَقِيقَةِ - غيرُ مَوْجُودَةٍ فِي ظُروفِ الزَّمانِ .

وأما الأَدْوَاتُ الَّتِي فِيها مَعْنَى الإِغْرَاءِ وَلا تَنْصَبُ المَفْعُولَ المَغْرَى بِهِ فِي اللفظِ فَهِيَ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ ، مثلُ : « صَهْ ، وَمَهْ ، وإِيه ، وَهَلْمْ ، وَحَيَّ » وما شاكلُ ذلكَ .

= وأورد ابن مالك الإغراء بالحروف والظروف المذكورة وقال : ويقيس على هذه الكسائي ، قال ابن عقيل معقباً : فيجوز عنده - أي عند الكسائي - الإغراء بكل ظرف ومجرور بشرط ألا يكون على حرف واحد . ينظر المساعد : ٦٥٦/٢ . ونقل ابن عقيل في المساعد أيضاً : ٦٥٤/٢ حكاية الجوهري الإغراء بـ « لديك » . وينظر الصبان : ٢٠١/٣ .

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه : ٧٦ ، ونسب في اللسان (سقط) إلى يزيد بن الجهم الهلالي رواية عن ابن بري وهو في حماسة أبي تمام : ٣٥٤/٢ منسوب إلى يزيد ، قال : « وتروى لحميد بن ثور » وينظر التنبيه على ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٧٣٠/٤ ، وكشف المشكل : ٤٧٧/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٢١ ، ٢٣٦ .
والسقاط : العثرة والزلة ، الصحاح : (سقط) ، والنبوة : الجفوة ، اللسان : (جفا) .

هذه لا تنصبُ مفعولاً ظاهراً ، ولها أحكامٌ تأتي في بابها إن شاء الله تعالى .
فأما الأسماءُ المعدولةُ من الأفعالِ مثل : « دَرَاكِ ، وَنَزَالِ ، وَحَذَارِ ، وَبَدَارِ »
فقد اُخْتَلِفَ فيها^(١) ، فقبيل : إن فيها معنى الإغراء ، وقيل : هي بمعنى الأمر .
والصحيح أنها متضمنةٌ معنى الإغراء ، وأنها واقعةٌ مَوْقِعَ أفعالِ الأَمْرِ ، وأنها
تنصب الاسمَ المَغْرَى به في قولك : حَذَارِ الأَسَدِ ، بمعنى : احذر الأسدَ ، وَبَدَارِ العَمَلِ
الصالحِ ، والمعنى : بادر العملِ الصالحِ ، وما شاكل ذلك .
ومن جملة ما يغرى به « رُوَيْدٌ » ، ولها أربعة أحوالٍ^(٢) :
حال تكون فيها بمعنى الإغراء ولهذه التي بمعنى الإغراء خمس شرائط :

- ١ أن تكون اسمَ فِعْلٍ .
 - ٢ وأن تكون مبنيةً على الفتح .
 - ٣ وأن تكون الكافَ معها إذا اتصل بها حرفُ خطابٍ .
 - ٤ وأن لا يتقدم المنصوبُ عليها .
 - ٥ وأن تُسْتَعْمَلَ للمفردِ ، والمثنى ، والمجموع بلفظٍ واحدٍ / .
- الحال الثاني^(٣) لـ « رُوَيْدٌ » : أن تكون رويد بمعنى المصدر العامل ، ولها على
هذه الحال أحكام :
- ١ أن تكون معربةً .
 - ٢ وأن تكون منونةً أو في حكم المنونة .
 - ٣ وأن يُقَدَّرَ فيها معنى التصغير .

(١) « رويداً أجاز الإغراء بها ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، والصحاح : (ريد) ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٧ .

(٣) كان ينبغي أن يقول : « الثانية » لأنه قال قبل ذلك : « حال تكون فيها » .

وَأَنْ تَنْصَبَ بَعْدَهَا الْمَفْعُولَ .

وذلك في مثل قولك : رُوِيَ زَيْدًا ، قالوا : « رُوِيَ » تصغيرُ « إِرْوَاد »^(١) في الحقيقة ، و « إِرْوَاد » : أصلُ المَصْدَرِ الجارِي مِنْ « أَرُوْدَ » .

والحال الثالث لـ « رُوِيَ » : أن تكون بمعنى الحال ، ولهذه التي بمعنى الحال أحكامٌ :

منها أن تقدرَ باسمِ الفاعِلِ .

ومنها أن تحتَمِلَ الضَّمِيرَ .

ومنها أن تجرِي على المفردِ ، والمثنى ، والمجموعِ ، والمؤنثِ ، فتقول جِيئْتِي : جاءوا رُوِيْدًا ، وجاءت رُوِيْدًا ، وجاء رُوِيْدًا ، فالتقديرُ : مُرُوْدِيْنَ مَعَ الجَمْعِ ، ومُرُوْدَةً مَعَ المؤنثِ ، ومُرُوْدًا مَعَ المفردِ المذكورِ .

والحال الرابع لـ « رُوِيَ » : أن تكون صِفَةً لمصدرٍ مقدرٍ ، ولها ههنا حُكْمَانِ

أيضاً :

أن تقدرَ تقديرَ اسمِ الفاعِلِ ؛ لأنها صِفَةٌ .

وأن تقدرَ باحتمالِ الضَّمِيرِ كَمَا قَدَّمْنَا ، قال الله تعالى^(٢) : « فَمَهَلِ الْكٰفِرِيْنَ اَمْهَلُهُمْ رُوِيْدًا » أي : إمْهَالًا رُوِيْدًا .

(فصل) : [الفرق بين الإغراء والأمر الحقيقي] :

(١) قال الجوهري في الصحاح : (رود) : « وتفسير رويدك : أمهل ؛ لأن الكاف إنما تدخله إذا كان بمعنى أفعل دون غيره . وإنما حركت الدال لالتقاء الساكنين . ونصبت نصب المصادر ، وهو مصغر مأمور به ، لأنه تصغير الترخيم من إرواد ، وهو مصدر أروود يرود .

(٢) من سورة الطارق : الآية رقم : ١٧ .

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي قولنا : وما الفرقُ بينَ الإغراءِ وبينَ الأمرِ

٨٣ ب

الحقيقيِّ ، فاعلم أنَّ الفرقَ بينهما / من وجوهٍ :

منها أنَّ المنصوبَ بفعلِ الأمرِ الظاهرِ يتقدَّمُ معمولهُ عليه ، نحو قولك : الزمَّ زيداً ، وزيداً الزمَّ ، وآلاتُ الإغراءِ لا يتقدَّمُ معمولهاُ عليها ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ في قولك : عَلَيْكَ زيداً : زيداً عليك ؛ وإنما لمْ يَجْزُ هذا لأنَّ العاملَ ههنا غيرُ متصرفٍ في نفسه ، فلمْ يتصرَّفْ في معموله* ، فأما قول الله سبحانه^(١) : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ فليسَ ﴿ كَتَبَ ﴾ منصوباً^(٢) على معنى الإغراءِ ، بل على المصدَرِ بمعنى « حَكَمَ » كأنه يريد : حَكَمَ الله عليكم .

ومنها أنَّ الأمرَ يَقَعُ للغائبِ ، نحو قوله : الزمَّهُ ، وأكْرَمَهُ ، والإغراءُ لا يَقَعُ على الغائبِ ، فلا تقول : عَلَيْهِ زيداً ، ولا : إِلَيْهِ عَمراً . وههنا تفصيلٌ : وهو أنَّ آلاتِ الإغراءِ لا تخلو إما أنْ تُقدَّرَ تقديرَ المتعدِّي بنفسه أو المُعدِّي بِحَرْفِ الجرِّ ، فإنْ قُدِّرَتْ تقديرَ المتعدِّي بنفسه لمْ يَجْزُ أنْ يُغْرَى بها الغائبُ كما تقدَّم ، وإنْ قُدِّرَتْ تقديرَ المُعدِّي بِحَرْفِ الجرِّ جازَ أنْ يُغْرَى بها الغائبُ ؛ لأنَّ ذلكَ مُستعملٌ في لغةِ العربِ ، يقولون : مَنْ خافَ مِنْ كَذَا وكَذَا فعَلَيْهِ بِكَذَا وكَذَا ، وذلكَ ظاهرٌ غيرُ مدفوعٍ ، والدليلُ على ذلكَ كلامُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وسَلَّمَ]^(٣) : « مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ البَاءَةَ فعَلَيْهِ بالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » وفي روايةٍ أُخرى : « مَعَاشِرَ الشَّبَابِ : مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ البَاءَةَ

(١) من سورة النساء : الآية رقم : ٢٤ .

(٢) في الأصل : « منصوب » .

(٣) هكذا ورد هذا الحديث في الأصل ، ولعل المصنف يرويه بالمعنى ولفظه في البخاري وغيره من كتب الصحاح : « يا معشر الشباب : من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » ينظر : فتح الباري : ١٠٦/٩ ، ١١٢ (كتاب النكاح) . وحمل ابن بابشاذ هذا الحديث على

الشذوذ ، شرح الجمل : ق ١٧٤ .

* أجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ذلك كما به « مفعول مقدم . ينظر : التبيان : ١/٣٤٦ .

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ» .

ومنها - أعني من مسائل الفرق - أن الضمير يظهر في فعل الأمر مع فعل

الاثنين / والجميع ، نحو : الزما والزموا زيدا ، ولا يظهر في آلات الإغراء في قولك : ٨٤ أ

يا زيدان عليكما عمرا ، ويا زيدون عليكم عمرا .

ومنها أن كاف الخطاب تتصل بآلات الإغراء ولا تتصل بأفعال الأمر الصريحة ،

فتقول : عليك زيدا ، ولا يجوز أن تقول : الزمك زيدا .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي قولنا : وما يتبع ذلك من الأحكام ؟

فاعلم أنه يتبع ذلك ثلاثة أحكام : منها واجب ، ومنها جائز ، ومنها ممتنع .

فالواجب نصب الاسم المغرى به ؛ لأنه مفعول به في الأصل كما تقدم .

ومن الواجب كون الفاعل ضميرا مستترا مع المفرد ، [و] الاثنين ، والجماعة ،

لا يبرز أبدا ؛ لأنه لا يبرز إلا مع الفعل ، وهذه الآلات ليست بأفعال ، ولا مشتقة من

أفعال ، بل هي متضمنة لأفعال .

ومن الواجب تعدية ما قدر من آلات الإغراء بالمتعدي ، ولزوم ما قدر باللازم ،

فالمتعدي مثل : عليك زيدا ، قال الله تعالى^(١) : « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ » واللازم مثل :

إليك ، بمعنى : تأخر وتباعد ، قال الشاعر^(٢) :

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ١٠٥ .

(٢) البيت للقمامي عمير بن شبيب التغلبي ، ترجمته في المؤلف والمختلف : ١٦٦ . والبيت في ديوانه :

٤٠ ، وروايته : « قلنا » بدل : قالوا . وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٥٦/١ ، وإيضاح الشعر :

٥٢٨ ، وكشف المشكل : ٧/٢ ، ١٥٠ ، والمقرب : ١٥٠ ، والتهذيب الوسيط : ١٥٠ ، ٢٣٥ ،

والصاح واللسان : (تيز) ، والخزانة : ٣٣/٣ . والتباز : الرجل القصير الملز الخلق . الصحاح .

إذا التَّبَازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَالُوا: إِلَيْكَ إِلَيْكَ ، ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا

فَإِنْ حَمَلْتَ « إِلَيْكَ » عَلَى مَعْنَى الْمُتَعَدِّي وَجَبَ نَصْبُ الْاسْمِ بَعْدَهُ ، تَقُولُ : إِلَيْكَ
اللَّصَّ ، بِمَعْنَى : الزَّمِ اللَّصَّ .

وَمِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تُقَدِّرَ الْكَافَاتُ الَّتِي فِي آلَاتِ الْإِعْرَاءِ بِحُرُوفِ الْخَطَابِ الَّتِي
لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلَيْكَ / وَإِلَيْكَ ، وَدُونَكَ ، فَالْكَافَاتُ حُرُوفُ
خَطَابٍ لَا يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِشَيْءٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ بِالْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قُدِّرَتْ
بِالْأَسْمَاءِ لَامْتَنَعَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ :

مِنْهَا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ ^(١) : « النَّجَاءُكَ » بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْكَافِ ، فَلَوْ كَانَتْ
الْكَافُ اسْمًا لَجُمِعَ فِي هَذَا بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَبَيْنَ الْإِضَافَةِ ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ ، فَصَحَّ أَنَّ
الْكَافَ حَرْفَ خِطَابٍ ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ « النَّجَاءُكَ » ضَرْبًا ^(٢) مِنَ الْإِعْرَاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ
أَغْرَيْتَهُ بِالسَّيْرِ ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ بِهِ « النَّجَاءُكَ » انْجِ وَالزَّمِ السَّيْرَ .

وَمِنْهَا أَنَّ الْكَافَ لَوْ كَانَتْ اسْمًا لَمْ يَكُنْ بُدًّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
وَمَوْضِعُهَا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَرًّا ، أَوْ نَصْبًا ، أَوْ رَفْعًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مُمْتَنِعٌ مِنْ هَذِهِ :
أَمَّا امْتِنَاعُ الْجَرِّ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ بِمَعْنَى الْأَفْعَالِ ، وَالْجَرُّ فِيهَا
لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تُضَافُ إِلَى مَفْرَدٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ
أَحْمَدَ ^(٣) .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ النَّصْبِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَنْصُوبَةً لَكَانَتْ مَفْعُولَةً ، وَلَكَانَ

(١) مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٤٤/١ ، وَالْمُقْتَضِبِ : ٢٠٩/٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَادَ : ١٧٤ ، وَشَرْحُ

الْمَفْصَلِ : لِابْنِ يَعِيشَ ٩٢/٣ ، ١٣٤ ، ١٢٦/٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ضَرْبٌ » .

(٣) شَرْحُهُ لِلْجَمَلِ : ق ١٧٤ .

المنصوبُ بعدها مفعولاً أيضاً والفعلُ الذي يقدرُ لها لا يتعدى إلا إلى واحدٍ ، لأنه بمعنى : خذْ والزَمْ ، أو ما يجرى مجراها .

وأما امتناعُ الرفعِ فمن حيثُ إنَّ هذه الضمائرُ ليستُ من ضمائرِ الرفعِ بلا خلافٍ .
وأما قولُ مَنْ قال : إنَّ المنصوبَ بعدها يكونُ بدلاً منها^(١) ، فإذا قلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ،
وَرُوَيْدَكَ زَيْدًا ، فقال : زيدٌ ههنا بدلٌ من الكافِ ، فهذا قولٌ فاسدٌ من قِبَلِ أنْ ضمائرُ
المخاطبين لا يُبدلُ منها عند الجمهورِ / من المحققين^(٢) ، فثبتَ بهذا أنْ الكافاتِ حروفُ
خطابٍ جاريةٌ مجرى الكافاتِ في : « ذلك ، وتلك ، وأولئك » .

٨٥ أ

(فصل) : وأما الجائز فهو يشتمل على مسائل :

منها أنه يجوزُ أنْ تُستعملَ هذه الآلاتُ مَعْدَاةً وَلازِمَةً ، ومعنى هذا أنْ لك أنْ
تَذَكَرَ المنصوبَ بعدها ، وأنْ لا تَذْكَرَهُ ، فتقولُ حينئذٍ : عَلَيْكَ ، وَإِيكَ ، ودونكَ ،
وأمامكَ .

ومنها أنه يجوزُ أنْ يُذَكَرَ الاسمُ المنصوبُ وأنْ لا يُذَكَرَ قَبْلَهُ فَعَلُ الإغراءِ ، بلْ
تَقْدَرُهُ ، والمعنى يُدَلُّ عَلَيْهِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » ومثل

(١) لم أجد من صرح بذلك ، ولعل هذا القول يتفق وما ذهب إليه الزجاج والخليل في أحد قوليه من أن

« إياك » اسم مظهر . ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، وما يوضح ذلك رد ابن الأتباري في الإنصاف :

٦٩٨/٢ : « والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال :

ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدا ؛ فلما لم يجوز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر » .

(٢) هو قول البصريين . ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، ونسبه ابن بابشاذ في شرح مقدمته : ١٥٤/١ إلى

الأخفش وسيبويه .

(٣) من سورة الشمس : الآية رقم : ١٣ .

قوله تعالى^(١) : «صِبْغَةَ اللَّهِ» ف: «ناقة» و «صِبْغَةَ» منصوبان على معنى الإغراء ، والتقدير : احذروا ناقة الله ، واتبعوا صبغة الله ، وما شاكل ذلك يُجرى مجراه .

ومنها أنه يجوز أن يُؤكَّدَ المضمَرُ الفاعلَ المقدَّرَ في آلاتِ الإغراءِ فتقول : عليك نَفْسُكَ زِيدًا ، وإليكَ عَيْنُكَ عَمْرًا ، ف «نفس» و «عين» مرفوعان على أنهما تأكيدٌ للمضمَرِ المقدَّرِ في الفعلِ ، كأنك تريدُ : الزَمَ أنتَ نَفْسُكَ زِيدًا ، وأخَرُ^(٢) أنتَ عَيْنُكَ عَمْرًا .

ومنها أنه يجوز أن تُعَدِّيَ هذه الآلاتِ بنفسِها ، وأن تُعَدِّيَهَا بحرفِ الجرِّ ، فتقول حينئذٍ : عليكَ زِيدًا ، و عليكَ بِزِيدٍ ، وهذا انشاعٌ في قولك : عليكَ بِزِيدٍ ، وإنما قد ذكروه ، وإن كان فيما أحسبُ غيرَ سائغٍ في الأصلِ ، لأنَّ عَلَيكَ بمعنى الزَمَ ، أو خُذْ ، و «الزَمَ ، وخُذْ» ، لا يسوغُ أن يتعديا بحرفِ الجرِّ إلا أن يكونَ حرفُ الجرِّ يُعَدِّي الفِعْلَ إلى مفعولٍ ثانٍ ، نحو قولك : الزَمَ بِزِيدٍ أخاهُ ، وخُذْ بِعَمْرٍو صاحِبَهُ ؛ فلهذا كان التقديرُ في هذا الموضعِ لا يَسُوغُ .

وأما ذكره من أن العربَ قد تقولُ : هَبَطْتُ إِلَيْهِ / وهَبَطْتُهُ ، ورجعتُ إِلَيْهِ ، ورجعتُهُ ، وما شاكل ذلك ، فهذا يَسُوغُ وَيَسْتَقِيمُ فيه المعنى ، وهو مَسْمُوعٌ عن العربِ فصارَ مستعملًا ، وهذا غيرُ سائغٍ ولا مستعملٍ في معنى هذه الألفاظِ .

ومنها أنه يجوز أن تُغْرِيَ الإنسانَ بنفسِهِ فتكونَ مَخِيرًا بينَ أن تقولَ : عليكَ إِيَّايَ ، أو : عليكَ بِي ، كما ذَكَرَ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ^(٣) ، والأحسنُ أن تقولَ :

(١) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٣٨ ، ومعنى صبغة الله : دينه . الصحاح (صبغ) .

(٢) في الأصل : « وخر » .

(٣) في شرحه للجمل : ق ١٧٤ .

عليك إِيَّايَ ، والذي أَحَسَبَهُ أَنْ هَذَا تَوَسَّعَ أَيْضًا ؛ لأنهم قد أَصَلُوا أَنَّ « إِيَّايَ » لا يعملُ فيه إلا ما بعده ، إلا الثلاثةُ المواضعُ المستثناة^(١) ، وليس هذا الموضعُ منها ، فَإِنَّ جازَ ذلكَ عُدَّ هذا رابعًا فيما يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي « إِيَّايَ » ، وما شاكله .

ومنها أنه يجوزُ أَنْ تَذَكَّرَ « إِيَّاكَ » منصوبًا بفعلٍ متروكٍ إظهاره ، لدلالةِ المعنى عليه ، وتذكرَ بعدهُ مفعولًا ثانيًا معطوفًا في اللفظِ على الأولِ ، وفي التحقيقِ منصوبًا بفعلٍ مُقَدَّرٍ يدلُّ عليه حَرْفُ العَطْفِ ، فإذا قلتَ : إِيَّاكَ ، فمعناه^(٢) إذا : أَحَذَّرُ إِيَّاكَ ، أو بَاعِدْ إِيَّاكَ ، فإذا قلتَ : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، فالتقديرُ : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَبَاعِدِ الْأَسَدَ ، لأن في قولك : بَاعِدْ نَفْسَكَ مِباعِدَةَ الْأَسَدِ .

ومنهم^(٣) من يجيزُ أَنْ تأتي بـ « من » ههنا فتقول : إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ ، وإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ويكون التقديرُ : بَاعِدْ إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ وَمِنَ الشَّرِّ .

ومنهم من يجيزُ^(٤) : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ الشَّرَّ ، ومنهم من لا يجيزُه^(٥) ، وههنا

تفصيلٌ : وهو أنك إن أردتَ باللفظِ / معنى الأمرِ والإغراءِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تقولَ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ الشَّرَّ . وإنما لَمْ يَجْزُ هَذَا لِأَنَّ « إِيَّاكَ » يُتَقَدَّرُ بِـ « احذر » ، واحذر

(١) وهي : وقوعه بعد الاستثناء ، مثل : ماضرت إلا إياه ، وأن يقع مفعولًا ثانيًا ، مثل : علمته إياه ، وأن يقع مفعولًا ثالثًا ، مثل : أعلمت زيدًا عمرًا إياه . ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٥١/١ .

(٢) في الأصل : « فمعنائق »

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٢٧٩/١ : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زِيدًا ، كما لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ، أو : والجدار . . . » وينظر : شرح الرضي :

. ١٨٢/١

(٤) أجازَه ابن مالك بشرط إضمار ناصب آخر ، ينظر المساعد : ٥٧٢/٢ ، قال ابن عقيل : واختار أيوالبقاء تقدير فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٥) لم يجزه سيبويه في الكتاب : ٢٧٩/١ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٣/٣ ، والرضي في شرح الكافية : ١٨٢/١ .

لا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَّا إِلَىٰ وَاحِدٍ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنْ أُرِدَّتْ بِاللَّفْظِ غَيْرَ مَعْنَى الْإِغْرَاءِ وَالْأَمْرِ جَازًا أَنْ تَقُولَ : إِيَاكَ الْأَسَدَ ، وَإِيَاكَ الشَّرَّ ، وَيَكُونُ « إِيَاكَ » بِمَعْنَى الْكَافِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَحْذَرُكَ الْأَسَدَ ، وَأَحْذَرُكَ الشَّرَّ ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ هَهُنَا خَبْرًا ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، يَقُولُ قَائِلُهُمْ : إِيَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ : أَحْذَرُ هَذَا الْفِعْلَ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِيَاكَ وَالْأَسَدَ ، فَالْوَاوُ هَهُنَا لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ الْأَسَدَ عَلَىٰ إِيَاكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسَدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الْوَاوِ الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي التَّحْقِيقِ عَاطِفَةٌ فِعْلًا مُقَدَّرًا عَلَى فِعْلِ مَحذُوفٍ كَأَنَّكَ تَرِيدُ : أَحْذَرُ إِيَاكَ وَأَحْذَرُ الْأَسَدَ ، أَوْ بَاعِدُ إِيَاكَ وَبَاعِدُ الْأَسَدَ ، لِأَنَّ مَبَاعِدَةَ نَفْسِهِ مَبَاعِدَةُ الْأَسَدِ .

ومنها أنه يجوز أن تأتي باسمين منصوبين على معنى الإغراء ، فتقول حينئذ :
الليلَ اللَّيْلَ ، وَاللَّصَّ اللَّصَّ ، وَهَهُنَا خِلَافٌ فِي نَسْبِ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ :

قيل : إِنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ بِهِ^(١) ، وَقِيلَ : إِنَّهُمَا جَمِيعًا مَنْصُوبَانِ بِالْفِعْلِ ، وَقِيلَ إِنَّ الْأَوَّلَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ التَّسْكِيدِ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ بِهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ / ، فَلَا تَقُولُ : أَحْذَرُ اللَّيْلَ اللَّيْلَ ، فَإِنْ حَذَفْتَ أَحَدَ الْأَسْمِينَ جَازًا أَنْ تَقُولَ : ٨٦ ب
أَحْذَرُ اللَّيْلَ .

(فصل) : وَالْمَمْتَنَعُ ضِدُّ الْوَاجِبِ ، وَيَمْتَنَعُ فِيهِ مَسَائِلُ :

(١) وهو ظاهر ما أراده سيبويه من أمثلته في الكتاب : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، وينظر شرح عيون الإعراب :

٢١٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٦٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨١/١ .

منها أنه يمتنع الإغراء بالغائب إلا بالشرط المتقدم^(١) .
 ومنها أنه يمتنع تقديم الاسم المغرَّب به على العامل ؛ لأنه غير متصَّرفٍ في نفسه .
 ومنها أنه يمتنع الإغراء بسائر ظروف الزَّمان .
 ومنها أنه يمتنع أن يجاب الإغراء بالفاء لو قلت : عليك زيداً فيكْرَمَكَ ، أو :
 دونك عمراً فينْفَعَكَ ، لم يجز ، بخلاف فعل الأمر الصريح ، فإنه يجوز أن تقول : الزمَّ
 زيداً فيكْرَمَكَ^(٢) . وهذا من جملة الفرق بين فعل الأمر الصريح وبين الإغراء ، وإنما لم
 يجز النصب بالفاء ههنا من حيث إنَّ الفاء إذا نصبت فهي في التحقيق عاطفةٌ معنى
 الفعل الثاني - وهو مصدرٌ - على مصدر الفعل الأول في التحقيق ، وليس معها في
 الإغراء فعلٌ صريحٌ يعطف على مصدره ، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى .

(١) وهو أن تقدر آلات الإغراء تقدير المعدي بحرف الجر . ينظر الصفحة رقم : ١٦١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٤ .

(باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية)

هذا الباب آخر المنصوبات ، وإنما قُدِّمَ ما قبله عليه من المنصوبات ؛ لأنَّ المنصوبَ قبله منصوبٌ بالفعل ، والمنصوبُ بهذه منصوبٌ بالحرف ، ومنصوبُ الفعلِ أولى من حيث إنَّ الأفعالَ أولى بالتقديم من الحروفِ لكونِ الحروفِ وسائطَ بينَ الذاتِ والحدثِ غيرِ واجبةٍ ، والأفعالُ واجبةٌ للأسماءِ من حيث إنها صفاتها .

والكلامُ في هذا الباب يقعُ في خمسِ مسائلٍ : يقال في الأولى منها : كم عددُ

الحروفِ النواصبِ ؟ / ويقال في الثانية : وما الأصلُ منها ؟ وما المحمولُ عليه ؟ ويقال في الثالثة : وهل تنصبُ بشرطٍ أو بغيرِ شرطٍ ؟ ويقال في الرابعة : وهل يتفقُ معناها كما اتفقَ عليها ؟ ويقال في الخامسة : وما حكمُ كلِّ واحدٍ منها على انفرادِهِ ؟ .

(فصل) : أما الحديث في المسألة الأولى - وهي قولنا : كم عددُ الحروفِ النواصبِ ؟ -

فاعلم أنَّ النواصبَ عشرةٌ أحرفٍ على سبيلِ الجوازِ والتقريبِ ؛ لأنَّ « أنْ » المفتوحة اسمٌ ناقصٌ يُقدَّرُ بالمصدرِ ، ولامُ الجحودِ في التحقيقِ هي لامُ « كَيْ » ، وإنما لما ذُكِرَ بعدَ الجحدِ جعلَ قسماً بعينه ، فيكونُ في التحقيقِ أنَّ النواصبَ اسمٌ واحدٌ^(١) وثمانيةٌ أحرفٍ ، وهي : « أنْ ، ولنْ ، وكَيْ ، وإذنْ ، ولامُ كَيْ ، واللامُ التي تقعُ بعدَ الجحدِ ،

(١) يريد بالاسم : « أنْ » مع صلتها .

وحتى ، والفاء ، والواو ، و أو «^(١) وكلُّ هذه تنصبُ الفعلَ المضارعَ بشرطِ أن يكونَ مستقبلاً صريحاً على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [الأصل في الحروف النواصب ، والمحمول عليه]

وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهي في معرفة الأصل منها والمحمول عليه ، فبين المتقدمين خلاف^(٢) : منهم من يقول^(٣) : إنَّ الأصلَ منها : « أن ، ولن ، وكَي ، وإذن » والباقي محمولٌ / عليها ، ومنهم من يقول : إنَّ الأصلَ « أن ، ولن »
والباقي محمولٌ عليها ، ومنهم من يقول : إنَّ الأصلَ منها « أن » وحدها والباقي محمولٌ عليها ، وهو مذهبُ الخليل بن أحمد^(٤) - رحمه الله - . ولكلِّ واحدٍ من هؤلاء حُجَّةٌ وعليه اعتراضٌ .

ب ٨٧

(١) أصبحت بهذه العدة عشرة ، وهي كذلك في التهذيب الوسيط : ٢٤٠ .

(٢) مذهب أهل البصرة أن الناصب بنفسه « أن ، ولن ، وإذن ، ولكي ، وكَي » . ومذهب أهل الكوفة أن الناصب بنفسه : « أن ، ولن ، وإذن ، وحتى ، ولام الجحود » . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٤٠/٢ ، ١٤١ .

(٣) كذا قال الحيدرة في كشف المشكل : ٥٣٥/١ . وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ١٤٠/٢ : « فالناصب بنفسه عند أهل البصرة : أن ولن وإذن ولكي وكَي في أحد قسميها » - يعني المصدرية - .

(٤) قال المبرد في المقتضب : ٦/٢ : « ... فـ « أن » هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة ... » وقال السيرافي في شرح الكتاب : ١٨٨ ق/٣ : « ولن وكَي وإذن محمولة على أن في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال ... » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٣٨ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٢٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥/٧ ، ٢٠ ، والتهذيب الوسيط : ٢٤١ .

أما حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَصُولَ هِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ ، فَهِيَ أُنْتَهَى يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ
النَّوَاصِبَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : مِنْهَا مَا نَصَبَ بِنَفْسِهِ ، وَمِنْهَا مَا نَصَبَ بِتَقْدِيرِ غَيْرِهِ ، فَالَّذِي
نَصَبَ بِنَفْسِهِ هُوَ : « أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ » وَالَّذِي نَصَبَ بِغَيْرِهِ « حَتَّى » بِتَقْدِيرِ :
« إِلَى أَنْ » وَ « الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَأَوْ » نَصَبْنَ بِإِضْمَارِ « أَنْ » وَ لَامُ كَيْ ، وَ لَامُ
الْجُحُودِ نَصَبًا بِمَعْنَى « كَيْ » . وَيَقُولُونَ : مَا نَصَبَ بِنَفْسِهِ فَهُوَ أَصْلٌ فِي الْعَمَلِ ،
وَمَا نَصَبَ بِغَيْرِهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ النَّوَاصِبِ : « أَنْ ، وَلَنْ » ، فَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ
مَا عَدَا ذَيْنِ لَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ « أَنْ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِيهِنَّ إِلَّا فِي « كَيْ » ،
وَإِذَنْ « فَإِنَّهُمَا أَيْضًا عَلَى رَأْيِ صَاحِبِ هَذَا الْقَوْلِ تُقَدَّرُ فِيهِمَا « أَنْ » فِي التَّحْقِيقِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : زُرْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ، فَالْغَرَضُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْكَلَامِ الْإِكْرَامُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ :
زُرْتُكَ وَغَرَضِي أَنْ تُكْرِمَنِي ، فَيَصِحُّ تَقْدِيرُ « أَنْ » هُنَا .

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ ، وَقُلْتَ مُجِيبًا لَهُ : إِذَا أَكْرَمَكَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ
تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ يَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ : بِمَعْنَى :
أُرِيدُ زِيَارَتَكَ ، فَتَجِيبُهُ بِمَعْنَى مُجَارِيًا لَهُ بِهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى جَوَابِكَ فِي التَّحْقِيقِ : إِذَنْ
أُرِيدُ إِكْرَامَكَ ، وَ « إِكْرَامٌ » يُقَدَّرُ بِهِ « أَنْ » / قَبْلَ السَّبْبِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لَهَا إِذَا كَانَ
عَامِلًا كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ النَّوَاصِبِ « أَنْ » - وَهُوَ الْخَلِيلُ وَمَنْ طَابَقَهُ -
فَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ جَمِيعَ مَا بَعْدَ « أَنْ » مُقَدَّرٌ بِهِ « أَنْ » فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ
ذَلِكَ إِلَّا « لَنْ » وَحَدَّهَا ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ « لَنْ » : « لَا أَنْ » ، وَيَقُولُ : النَّصْبُ

(١) ينظر الكتاب : ٥/٣ ، وشرح السيرافي : ٣/١٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦٠/٧ ،

وشرح الرضي : ٢٣٥/٢ .

ل « أن » المقدرة في « لن » ، ويُعلَّل ذلك بأن يقول : وهنت همزة أن ، فحذفت تخفيفاً ، فبقي « لان » فالتقى ساكنان ، وهما النون والألف قبلها ، فامتنع تحريك أحدهما ، فتحريك الألف ممتنع من حيث إنها حرف مدٍّ ولين لا يحتمل الحركة فيعود مهموزاً ، وامتنع تحريك النون لأنه يلتبس بالفعل من لان يلين ، فلما امتنع ذلك حذفت الألف الأولى لالتقاء الساكنين ، فبقي « لن » متضمنًا ل « لا » التي للنفي ، فصار معناها النفي .

هذا تفصيلهم في هذه الحروف ، وبعض العلماء لا يفصل ذلك ولا يلتفت إلى الحديث فيه ، ويقول : هذه مواضع في لغة العرب أصلها السماع .

فإن كان ولا بد من التعليل فالذهب الأوسط أقرب إلى التحقيق ، وهو مذهب من يقول : إن الأصل « أن ، ولن » ؛ لوجهين :

أحدهما : أن ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير « أن » .

والثاني : أن الأفعال موجبة ومنفية ، ف « أن » موضوعة للإيجاب ، و « لن »

٨٨ ب

موضوعة للنفي ، فكأنهما بمنزلة النقيضين المتعاورين للعمل . /

وتعليل الخليل - رحمه الله - في « لن » « يلزمه أن يدخل « لن » على الماضي والحال ؛ لأن « أن » مقدرة ، فيجوز^(١) أن تدخل « لن » على الماضي ، وهذا ممتنع ، فصح بذلك أن « لن » حرف موضوع لنفي المستقبل الصريح ، لا يدخل على الماضي أبداً ، ولا على الحال ، فلو كان كما قال الخليل لصح أن تدخل « لن » على الماضي والحال ؛ لأن « أن » مقدرة فيها ، ولم تعمل إلا بمعناها .

دليل آخر : وهو أن لو كانت « لن » بمعنى « لا أن » لامتنع أن يقال : زيداً لن

(١) في الأصل : « يجوز » بدون فاء .

أضربَ ، بتقديمِ زيدٍ ، وإنما كان ممتنعاً ذلك لأنَّ زيداً معمولٌ للفعلِ ، والفعلُ مِنْ صِلَةٍ «أنَّ» ، والمعمولُ والعاملُ جميعاً صِلَةٌ لأنَّ والصِّلَةَ لا تتقدَّمُ على الموصولِ ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : أريدُ زيداً أن تضربَ ، على معنى : أريدُ أن تضربَ زيداً .
وبين الخليلِ وسيبويهِ خلافٌ في « لَنْ »^(١) يأتي في الأحكامِ إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [شرائط عمل هذه الحروف] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي قولنا : وهل تعملُ هذه الحروفُ بشرطٍ أمْ بغيرِ شرطٍ ؟ فاعلمْ أنها على سبيلِ الجُمْلَةِ لا تعملُ إلا بشرطينِ يعمَّانِها ، وإن كان كلُّ واحدٍ منها له حكمٌ ينفردُ به ، نذكره إن شاء الله تعالى .
فالشرطان اللذان يعمَّانِها :

أحدهما : أن يكونَ الفعلُ معهما مستقبلاً / صريحاً ، وأنا أذكرُ ذلك في كلِّ واحدٍ منها :

أولها « أن » : وإنما وجبَ أن يكونَ الفعلُ مستقبلاً مع « أن » ؛ لأنها لا تنصبُ إلا وقبلها فعلٌ يطلبُ الاستقبالَ ، نحو أن يكونَ فعلٌ طمَعٍ ، أو إشفاقٍ ، أو إرادةٍ ، أو ترجٍ^(٢) ، أو تمنٍ^(٣) ، أو رجاءٍ ، أو أملٍ ، أو ما يجري مجرى هذه مما يطلبُ الاستقبالَ بمعناه ، تقول : أطمعُ أن يغفرَ اللهُ لي ، وأشفقُ أن يؤاخذني اللهُ ، وأريدُ أن أحجَّ ، وأترجى أن يرحمني اللهُ ، وأتمنى أن أسيرَ معَكَ ، وأرجو أن يأتي اللهُ بالفتحِ ، وأملُ

(١) سيبويه يقول إنها بسيطة ، والخليل يقول إنها مركبة من « لا » و « أن » ، ينظر : الكتاب : ٥/٣ ، والمقتضب : ٨/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣١/١ ، وشرح الرضي : ٢٣٥/٢ .

(٢) في الأصل : « ترجي » .

(٣) في الأصل « تمني » .

أَنْ يَنْصُرَنِي اللَّهُ ، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِقَسْ عَلَيْهِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ بَطَلَ عَمَلُهَا .

وَأَمَّا « لَنْ » فَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِنَفْيِ فِعْلٍ مَعَهُ السَّيْنُ وَسَوْفَ ، وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْبَالِ الصَّرِيحِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : سَيَقُومُ زَيْدٌ ، أَوْ : سَوْفَ يَقُومُ ، فَتَقُولُ مُجِيبًا لَهُ : لَنْ يَقُومَ ، فَدَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا ﴾ فَنَفَى فِعْلَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ^(٢) ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَكِنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ فَدَلَّ بِقَوْلِهِ : ﴿ أَبَدًا ﴾ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ مُسْتَقْبَلٌ صَرِيحٌ / لَا نِهَايَةَ لَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ٨٩ ب ﴿ أَبَدًا ﴾ ، وَأَبَدًا يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَا نِهَايَةَ لِهَذَا النَّفْيِ .

وَأَمَّا « كَيْ » فَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْغَرَضِ ، وَالْغَرَضُ إِرَادَةٌ وَقَوْعُ أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا « إِذَنْ » فَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَزَاءِ الْمُعْتَقِ بِالشَّرْطِ ، وَالشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مُسْتَقْبَلَانِ صَرِيحَانِ لِلْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا [قَالَ] ^(٤) قَائِلٌ : أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ ، قُلْتَ مُجِيبًا لَهُ وَمُجَارِيًا : إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، فَالزِّيَارَةُ وَالْإِكْرَامُ مُنْتَظَرَانِ ، فَإِذَا قَدْ صَحَّ لَكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا بَعْدَ هَذِهِ الْأَصُولِ فَالْبَاقِي مَحْمُولٌ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ "عَامِلٌ بِمَعْنَاهَا بِلَا خِلَافٍ ، إِلَّا فِي لَامِ « كَيْ »

(١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٢٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَتَمَنَّوْنَ » وَفَوْقَهَا « يَفْعَلُونَ » . وَبَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ : « الْمَوْتَ » وَرَدَّ رَجْعًا لَهَا .

(٣) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لَا أَنَّهُ » .

فمنهم من يقول : إِنَّ اللامَ مَحْمُولَةٌ عَلَى « كَيِّ » ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : « كَيِّ » مَحْمُولَةٌ عَلَى اللامِ .^(١)

هذا هو الشرطُ الأولُ في عَمَلِ هذهِ الحُرُوفِ . وَأَمَّا الشرطُ الثاني : فهو أنْ يكونَ معنى الكلامِ بعدَ دُخُولِها مُخَالِفًا لِمَعْنَاهُ قَبْلَ دُخُولِها ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذلكَ فِيها ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الكلامِ إِيجابٌ ، وهذه الحُرُوفُ تَطْلُبُ مَعْنَى غَيْرَ الإِيجابِ ، إِلَّا « أَنْ » وَحدها ، فَإِنَّ الكلامَ مَعها مُوجِبٌ عَلَى حالِهِ ، وهذا الدليلُ عَلَى أَنَّها اسمٌ يَقْدَرُ بِالمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ مَعها لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ حَالَةِ الإِيجابِ ، والفعلُ إِذا / دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِيهِ غَيْرِ ما وُضِعَ لَهُ الفِعْلُ فِي الأَصْلِ ، وَأَصْلُ ما وُضِعَ لَهُ الفِعْلُ هو الإِيجابُ ، وأكثرُ ما اسْتَفادَ الفِعْلُ مَعَ « أَنْ » أنْ يَقْدَرُ بِالمَصْدَرِ .

ودليلٌ آخَرٌ : وهو أنْ حَرْفَ الجَرِّ يَدْخُلُ عَلَى « أَنْ » فِي قولِكَ : عَلِمْتُ بِأَنْ تَقُومَ بِإِزِيدٍ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تَدْخُلُ إِلا عَلَى الأَسْمَاءِ ، فهِذا يُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ « أَنْ » المَفْتُوحَةَ حَرْفٌ . وهذه مَسْأَلَةٌ عَرَضَتْ مِنْ غَيْرِ هَذَا البَابِ ، وَلَكِنْ احْتَمَلَهَا ذِكْرُ « أَنْ » .

فأما « لَنْ » فَالكلامُ مَعها مَنفِيٌّ بَعْدَ أَنْ كانَ مُوجِبًا .
وأما « كَيِّ » فَالكلامُ مَعها غَرَضٌ لِلْفَاعِلِ ، وَعِلَّةٌ لِلْفِعْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِها ، وكذلك سائِرُها ، فَقَسَّ عَلَى هذا القِياسِ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ ، وهي قولنا : وهل تَتَّفِقُ معاني هذه الحُرُوفِ أم لا تَتَّفِقُ ؟

(١) وذلك عند البصريين ، ينظر شرح الرضي : ٢٤٠/٢ .

فاعلمُ أنَّ لِكُلِّ واحدٍ منها معنىً غيرَ الآخرِ ، إلا ما كان يعملُ منها بمعنىً واحدٍ ، كالواوِ ، والفاءِ ، وأوَّ .

وأما « أنْ » فمعناها المصدرُ ، وهذا توسُّعٌ من وجهَةٍ ، وغيرُ توسُّعٍ من وجهٍ ، أما كونه توسُّعاً : فمِنْ حيثُ إنها اسمٌ ، والاسمُ لا يدلُّ على معنىً في غيره ، وأما كونه غيرُ توسُّعٍ من وجهٍ : فمِنْ حيثُ إنَّ « أنْ » اسمٌ ناقصٌ ، والنَّواقِصُ تدلُّ على معاني في غيرها كالحروفِ ، ووجهُ المشابهةِ بينَ النَّواقِصِ والحروفِ في هذه الدلالةِ أنَّ الحروفَ غيرُ مستقلةٍ بنفسِها من كونِها / وسائطُ بينَ الذاتِ والحَدِّ ، وكذلك النَّواقِصُ ، فإنها لا تستقلُّ بأنفسِها بل تفتقرُ إلى الصَّلَةِ ، ولهذا بُنيتْ لمشابتها الحروفَ ، وإنما النَّواقِصُ جزءٌ من الكلمةِ ، والحروفُ ليستُ "بجزءٍ منها .

فأما « لنَّ » فمعناها نفيُ المستقبلِ كما تقدَّم .

وأما « كيَّ » فمعناها الغرضُ ، وكذلك لامُها ، واللامُ التي تقعُ بعدَ الجحدِ هي في الأصلِ لامُ كي ، ولكن سَمَّوها لامَ الجحودِ توسُّعاً ؛ لأنك إذا قلتَ : ما جئتُ لِأشْتِمَكَ ، فالمعنى : ما جئتُ وغرضي شتمك ، أي لغرضِ الشتمِ .

وأما « إذنْ » فمعناها الجوابُ أيضاً والمجازةُ في التحقيقِ .

وأما « حتَّى » فمعناها انتهاءُ الغايةِ ، ويُقدَّرُ الفعلُ بعدها بالمصدرِ ؛ لأنها

تنصِبُ بإضمارِ « أنْ » في الأصلِ .

وأما « الفاءُ والواوُ وأوَّ » فمعناهنَّ جميعاً الجوابُ ؛ لأنهنَّ لا ينصِبْنَ إلاَّ معَ

الجوابِ في الأغلبِ على ما سيأتي بيانهُ إن شاء الله تعالى .

(١) في الأصل : « ليس » .

* في الأصل : « وبين الحروف » .

(فصل) : [أحكام الحروف النواصب] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة ، وهي قولنا : وما حكم كل واحد من هذه

أ ٩١

الحروف ؟ فلكل واحد / منها حكم ينفرد به ، وأولها « أن » وهذا بابها :

(باب أحكام أن)

وفيه أربع مسائل: يقال في الأولى منها: لِمَ عَمِلْتُ « أن » في الأفعال وهي اسمٌ، وأصلُ الأفعالِ أن تكونَ عاملةً في الأسماءِ مِنْ طريقِ اللفظِ؟ ويقالُ في الثانيةِ: وَلِمَ عَمِلْتُ النصبَ دُونَ أنْ تَعْمَلَ رَفَعًا أو جَرًّا؟ ويقالُ في الثالثةِ: وما شَرَطُ الفعلِ الذي قبلها؟ وما شرطُ الفعلِ الذي بعدها؟ ويقالُ في الرابعةِ: وما حكمها إذا فصلتَ بينها وبينَ الفعلِ؟ .

(فصل): أما الحديثُ في المسألةِ الأولى ، وهي قولنا : لم عملتُ « أن » في الأفعالِ وهي اسمٌ ، وأصلُ الأفعالِ أن تكونَ عاملةً في الأسماءِ مِنْ طريقِ اللفظِ ؟
فَعَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ :

أحدهما : رَوَاهُ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ فِي شَرْحِهِ^(١) ، قَالَ : الْعِلَّةُ فِي إِعْمَالِ « أَنْ » أَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، فَعَمِلَتْ كَمَا عَمِلَتْ سَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لَيْسَ هُوَ مُتَنَزِّلًا مِنْزِلَةَ الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ .

وفائدةُ كلامِ طاهرٍ - رحمه الله - هي أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ « أَنْ » لما كانت لا تُوجَدُ على هذا الوَضْعِ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَالْحَالُ مُرْفُوعٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ أَمْتَنَعُ كَوْنُهُ حَالًا ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا / ، فَنَصَبْتُهُ ؛ فَرَقًا بَيْنَ كَوْنِهِ

(١) شرح الجمل : ق ١٣٨ .

حالاً ومستقبلاً ، فَجَرَى مَجْرَى ما دَلَّ على معنى في غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَتْ الحروفَ فَعَمِلَتْ في الفعلِ بشرطِ الاستقبالِ ، بدليلِ أنه إذا كانَ حالاً فَصِلَ بينها وبينه ، وعادَ مرفوعاً ، وكانتْ مَخْفَفَةً من الثَّيْقَلِ ، وبَطَلَ عملها فيه .

والجوابُ الثاني : هو أنَّ « أن » شابهت الحروفَ في اللفظِ والمعنى ، فَعَمِلَتْ في الأفعالِ كما تَعْمَلُ حروفُ النفي فيها ، نحو : لم يَظْمُ ، فَمَشَابَهَةُ اللفظِ مِنْ حَيْثُ إنها مُرَكَّبَةٌ من حَرْفَيْنِ ، ولا ثَالِثَ يَقْدَرُ ، وَمَشَابَهَةُ المعنى مِنْ حَيْثُ إنها تَدُلُّ على معنى في غيرها كدلالةِ الحرفِ ، ودلالتُها بخلافِ دلالةِ النواقصِ ؛ لأنها تَدُلُّ على الصَّلَةِ وعلى الاستقبالِ ، فدلالتُها على الصَّلَةِ تَدْخُلُها في بابِ النواقصِ ، ودلالتُها على الاستقبالِ تَدْخُلُها في بابِ الحروفِ ، فَثَبَّتَ بهذا أنه مشبهةٌ للحروفِ ، فإذا أشبهتها جازَ أنْ تَعْمَلَ في الأفعالِ ولا اعتراضَ .

(فصل) : [لم عملت أن النصب دون غيره] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ ، وهي قولنا : لِمَ عملتُ النصبَ دونَ غيره ؟ فعن ذلك جوابان أيضاً :

أحدهما : رواه الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ أيضاً ، وهو قوله^(١) : إنَّ « أن » اخْتَصَّتْ بِعَمَلِ النصبِ دونَ غيرهِ ؛ لأنها شابهتْ « أن » المشدَّدةَ المفتوحةَ في اللفظِ والمعنى ، /
فمشابهةُ اللفظِ لكونها على بعضِ حروفِها ، ومشابهةُ المعنى أنهما جميعاً يَقْدَرانِ بالمُضَدِّرِ .

والجوابُ الثاني : هو أنَّ هذهِ العوامِلَ تَوَاضَعَتْ العَرَبُ عَلَيْها ، وأَحَلَّتْ كُلَّ شَيْءٍ مِنْها

(١) في شرح الجمل : ١٣٨ .

مَحَلُّهُ فَيَكُونُ زَيْدَةً الْجَوَابِ : السَّمَاعُ الْمَوْضُوعُ فِي الْمَوْضَاعَةِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ
 هَذَا أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ التَّعْلِيلُ فِي عَمَلٍ « أَنْ » لَوَجِبَ التَّعْلِيلُ فِي عَمَلٍ « لَمْ » ، وَلَوْ جَبَّ
 التَّعْلِيلُ فِي — حُرُوفِ الْجَزْرِ ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ الْمَوْضَاعَةِ ، فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ طَرِيقَ
 الْعَوَامِلِ السَّمَاعِ فِي الْأَصُولِ ، وَقَلْنَا « فِي الْأَصُولِ » ؛ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ
 بِالْمَشَابَهَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالتَّيَابَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ عَمَلٌ وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْعَمَلُ ،
 فَحِينَئِذٍ يَسُوغُ التَّعْلِيلُ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ الْعَوَامِلِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ .

(فصل) : [حكم الفعل الذي قبل أن ، وحكم الفعل الذي بعدها] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي في حكمِ الفعلِ الذي قبلَ « أَنْ » وحكمِ
 الفعلِ الذي بعدها ، فاعلمْ أَنَّ الفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :
 أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا مُتَيَقِّنًا ، أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ وَلَا مُتَيَقِّنٍ ، أَوْ يَصْلُحُ فِيهِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ ،
 أَوْ تَكُونُ مَبْتَدَأَةً لَا فِعْلَ قَبْلَهَا .

فَالثَّابِتُ الْمُتَيَقِّنُ نَحْوُ : عَلِمْتُ ، وَتَحَقَّقْتُ ، وَتَيَقَّنْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَمَا شَاكَلَ
 ذَلِكَ .

وَالَّذِي هُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ وَلَا مُتَيَقِّنٍ نَحْوُ : رَجَوْتُ ، وَطَمَعْتُ ، وَأَشْفَقْتُ ، وَأَرَدْتُ ،
 وَأَمَلْتُ ، وَمَا شَاكَلَ / ذَلِكَ .

وَالَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وَخَلْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَحَيْثُ تَكُونُ مَبْتَدَأَةً ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَنْ تَقُومَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَقْعُدَ .

فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ « أَنْ » ثَابِتًا مُتَيَقِّنًا بَطَلَ عَمَلُهَا فِي الْفِعْلِ ، وَصَارَ
 مَعَهَا مَرْفُوعًا عَلَى أَصْلِهِ ، وَكَانَتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ عَامِلَةً فِي الْأِسْمِ ، وَلَهَا عَلَى هَذَا
 الْحَالِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أن يكون اسمها مضمراً عائداً إلى ما قبله في الأغلب .

والثاني : أن يكون المضمراً محذوفاً في نية المذكور .

والثالث : أن يفصل بينها وبين الفعل الذي بعدها .

والرابع : أن تكتب منفصلة عن الحرف الفاصل بينها وبين الفعل .

وهذا تعليل الشرائط :

وإنما وجب أن يكون اسمها مضمراً : لأنها لا تذكر إلا وقبلها كلام يتعلق به

ويعود الضمير إليه ، إما لفظاً وإما تقديراً ، فاللفظ في قولك : يا زيد علمت

أن لا تقوم ، والتقدير في قولك : علمت أن سوف يقوم زيد ، ففي الأولى ضمير يعود

إلى زيد ، والتقدير : يا زيد علمت أنك تقوم ، وفي « أن » الأخرى ضمير مجهول ،

والتقدير : علمت أنه سوف يقوم زيد ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ لَيْسَ لَكَ عَلَىٰ أَهْلِ الْكِتَابِ

أَلَّا / يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ والتقدير : ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرُونَ ، وقال^{١٩٣}

تعالى^(٢) : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ ﴾ والتقدير : علم أنه سيكون ، والهاء للشأن

والقصة .

وإنما وجب أن يكون المضمراً محذوفاً في نية المذكور : لأنها لما خففت من الثقل

بحذف أحد حرفيها ضعف الحرف الثاني عن احتمال الضمير ، فحذف تخفيفاً في هذه

الحال ، وصار حذفه أصلاً ههنا ، بعد أن كان فرعاً ، بدليل أنه لو ذكر لعادت مُشَدَّدة

على حالها ، فحذف تخفيفاً .

وإنما وجب أن يكون في نية المذكور لما رفع الفعل بعدها ، إذ لو نصب لخرجت

عن هذا الحكم .

(١) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٩ .

(٢) من سورة المزمل : الآية رقم : ٢٠ .

وإنما وَجَبَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، لِيَكُونَ الْفَاصِلُ عِوَضًا عَنْ سَلْبِهَا التَّشْدِيدَ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

وجملة الحروف التي تفصل بين « أن » وبين الفعل ستة أحرف ، وهي السين ، وسوف ، وقد ، ولو ، ولا ، ولم ، قال الله تعالى^(٢) - في السين - : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَىٰ » ، وقال تعالى^(٣) - في قد - « وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا » وقال تعالى - في لو^(٤) - : « وَأَلَوْ اسْتَقْسَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » وقال تعالى^(٥) - في لا - « لِنَلَّا يَعْْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ » وقال تعالى^(٦) - في لم - « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُوا أَحَدًا » .

ب ٩٣

واعلم أن الفاصل لا يجب إلا أن يكون الفعل الذي بعد « أن » مضارعاً يصلح للحال والاستقبال ، فإن وقع بعدها فعل ماضٍ ، أو دخلت على غير فعلٍ ، أو على فعلٍ غير متصرفٍ ، وهي في نيّة المخففة من الثقلية جاز أن يقع وأن لا يقع فاصلٌ ، مثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى^(٧) : « نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا » معناه : أنه بُورِكَ ، وقد ذكر الشيخ طاهر في هذا وجهاً ، فقال^(٨) : إنما جاز أن لا تفصل

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ١٣٩ : « . . . فكان هذه الحروف جعلت عوضاً مما سلبته « أن » من

التشديد وحذف الاسم . . . » .

(٢) من سورة المزمل : الآية رقم : ٢٠ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ١١٣ . وفي الأصل : « لتعلم » وهو غلط .

(٤) من سورة الجن : الآية رقم : ١٦ .

(٥) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٩ .

(٦) من سورة البلد : الآية رقم : ٧ .

(٧) من سورة النمل : الآية رقم : ٨ . وفي الأصل « ونودي » بزيادة واو ، وليست في المصحف .

(٨) شرح الجمل : ١٣٩ .

« أن » ههنا ، لأنَّ في الكلامِ معنى الدَّعاءِ ، فَجَعَلَ الدُّعَاءَ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاصِلِ ، ومثال دُخُولِهَا عَلَى فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ قَوْلُهُ تَعَالَى^(١) : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » ومثال دُخُولِهَا عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) : « فَأَذْنُ مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ » وكانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٣) يوجبُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَاصِلٍ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَبَيْنَ مَا بَعْدَهَا سِوَاءَ كَانَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا ، وَالَّذِي أَحْسَبُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْفَاصِلُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَنَّهُ إِنَّمَا أُتِيَ بِالْفَاصِلِ قَرْفًا بَيْنَ عَمَلِهَا وَبَيْنَ الْغَايَةِ ، لِأَنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ تَصْلُحُ أَنْ تَعْمَلَ وَأَنْ لَا تَعْمَلَ ، لِصِحَّةِ كَوْنِ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهِ .

وأما إذا دَخَلَتْ / عَلَى اسْمٍ ، أَوْ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ ، فَقَدْ بَطُلَ عَمَلُهَا بِالْإِجْمَاعِ ، ١٩٤
فلا معنى للفاصلِ ، وظاهرُ لفظِ الآياتِ يُصَحِّحُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَتَدَبَّرْهُ .

وإنما وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْحَرْفِ الْفَاصِلِ لَهَا ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مَعَ « لا » ؛ لِأَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فَاصِلًا^(٤) فِي التَّقْدِيرِ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : عَلِمْتُ أَنْ لَا يَكُونَ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونَ ، فَوَجَبَ انْفِصَالُهَا فِي الْخَطِّ ، وَهِيَ فِي اللَّفْظِ مَدْغَمَةٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْظَهَرَ لَا نَفَصَلَتْ^(٥) .

فهذه شروطُ « أن » إذا كانتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، يَجِبُ - مَتَى تَكَامَلَتْ هَذِهِ الشَّرُوطُ - أَنْ يُرْفَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا ، وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا فِيهِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ثَابِتًا مَتَيْقِنًا .

(١) من سورة النجم : الآية رقم : ٣٩ .

(٢) من سورة الأعراف : الآية رقم : ٤٤ .

(٣) كابن بابشاذ ، ينظر شرحه للجمل : ق ١٣٩ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ١٠/٤ .

(٤) في الأصل : « فاصل » .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

هذا القسم الأول من أقسام حكم الفعل الذي قبل « أن » . وأما القسم الثاني وهو إذا كان الفعل الذي قبلها غير ثابت ولا متيقن ، فاعلم أن الفعل الذي قبل « أن » إذا كان غير ثابت ولا متيقن يجب أن تكون « أن » معه ناصبة للفعل بعدها ، تقول : أرجو أن تقوم يا زيد ، وأطمع أن يغفر الله لي ، وأخاف أن يعاقبني ، وأخشى أن ينطلق زيد ، وأشفق أن يخرج الناس ، وما شاكل ذلك يجري مجراه .

ب ٩٤

وإنما وجب ذلك فيها ههنا ، لأن الفعل الذي قبلها يطلب الاستقبال / بمعناه لا يلفظه ، وإذا طلب الاستقبال نصبت « أن » لتفرق بين دخولها على المستقبل وعلى ما يصح للحال والاستقبال ، فكان النصب علامة أخرجته من كونه محتملاً إلى كونه مخصوصاً .

وله « أن » على هذه الحال شروط :

أحدها : أن لا يتقدم معمولها عليها ؛ لأنه صلتهما في التحقيق ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، ولأنها مشابهة للحروف ، ومعمول الحروف لا يتقدم عليها .
وأما تقديم معمول معمولها عليه في مثل قولك : علمت أن زيدا تضرب على أن ينصب « زيدا » بتضرب ، ففيه خلاف ، منهم من يجيزه^(١) ومنهم من لا يجيزه^(٢) ، فمن أجازة يقول : هو مفعول ، والمفعول فضلة يجوز تقديمها وتأخيرها ، ومن لم يجزه يقول : هو بعض الصلة ، والصلة مترابطة مترتبة لا يجوز أن يختل ترتيبها بأن يتقدم البعض ويتأخر البعض ، وله أن يقول أيضاً : إنه قد فصل بينها وبين الفعل العاملة فيه ، والفصل يبطل عملها ، فلا تعمل عنده ، وهو الأقرب .

(١) أجازة الفراء ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١/٤ ، والمساعد : ٦٢/٣ .

(٢) جمهور النحاة لا يجيزه ، ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ :

ق ١٣٩ ، والمقرب : ٢٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١/٤ ، والمساعد : ٦٢/٣ .

والشرط الثاني : أن لا يُفصلَ بينها وبين معمولها مع النصب عند الأكثر^(١) ،
لأن الفاصل كما قدّمنا بمنزلة العوض من سلب التشديد ، وهذه غيرُ مخففةٍ من
الثقيلة ، فلو فعلت ههنا لالتبس الحالُ بها ، إلا قراءة بعضهم^(٢) : « وحسبوا ألا تكونَ
فتنةً » بنصب « تكون » وهو قليلٌ ، والأكثرُ على الرفع .

والشرط الثالثُ : أن يكونَ الفعلُ الذي نصبته مستقبلاً صريحاً كما قدّمنا ،
وإنما وجبَ / كونه مستقبلاً صريحاً لأن معنى الفعل الذي قبلها يقتضي كونه مستقبلاً
بمعناه ، من حيث إن مقتضى الرجاء والأمل والخوف والطمع والإشفاق منتظرٌ ، فكانَ
« أن » وما بعدها هو المقتضى المنتظر ، فصَحَّ كونُ الفعلِ مستقبلاً بذلك .

وههنا سؤالٌ يقالُ فيه : لِمَ اختصت « أن » التي هي مخففةٌ من الثقيلة بوقوعها
بعدَ الأفعالِ الثابتةِ المتيقنة ؟ ولمَ اختصت « أن » الناصبة للفعلِ المستقبلِ بأن وقعت
بعدَ الأفعالِ التي هي غيرُ ثابتةٍ ولا متيقنة ؟ فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن المخففة من الثقيلة وقعت بعد فعلٍ ثابتٍ مُحققٍ غيرٍ مُنتقلٍ ، وهي
في نفسها للتأكيد في الأصل والتأكيد والتيقن والتحقيق والتمكين ضربٌ واحدٌ في
التحقيق ، فأضيفت ههنا إلى ما هي به أشبه . و « أن » الناصبة للفعلِ وقعت بعدَ
أفعالِ الطمع ، والرجاء ، والإشفاق ، والأمل ، وهذه أمورٌ غيرُ ثابتةٍ ، بل قد يقع
مقتضاها ولا يقع ، ف « أن » مع هذه الأفعالِ تطلبُ الفعلَ المستقبلَ وتنصبه بعدَ أن
تنقله نقلين وتصرفه إلى غيرِ ما وُضع له ، فكانَ الفعلُ معها غيرُ ثابتٍ على حالةٍ واحدةٍ

(١) الكتاب : ١١٠/٣ ، ١١١ .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ . قرأ ابن كثير ، وعاصم ، وابن عامر : « ألا تكون » نصياً ، وقرأ
أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : « ألا تكون » رفعا . السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧ ، وينظر :
الكشف : ٤١٦/١ ، وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

كما كان ما قبلها غير ثابتٍ مقتضاهُ ، بلْ قَدْ يَقَعُ وَلَا يَقَعُ ، فَأُضِيفَتْ ههنا إلى ما هو أشبهُ / بها وقد أشار إلى مثلِ هذا الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ^(١) . هذا الجوابُ الأولُ .
والجوابُ الثاني : أن « أن » المخففة من الثقبلة لا تكون إلا وقد تقدمها كلامٌ مخاطبٌ ، ينبغي أن يكون فيها ضميرٌ عائِدٌ إليه ليربطَ فائدةَ الكلامِ ، وذلك في مثلِ قولك : علمتُ أن لا تقومُ يا زيدُ ، وتيقنْتُ أن لا تنطلقُ يا عبدَ الله . وليس كذلك « أن » الناصبةُ ؛ لأنك تقول فيها : أرجو أن يغفرَ اللهُ لي ، وأطمعُ أن يغفرَ لي ، وما شاكل ذلك ، والذي يدلُّ على صحَّةِ هذا أن المخففة من الثقبلة لا يكون اسمُها إلا مضمراً ، ليعودَ إلى ما قبلها فتربطه .

وبعضُ المتأخرين^(٢) يطرحُ هذه الشرُوطَ ، ويعمِلُ « أن » سواءً كان الفعلُ معها ثابتاً أو غيرَ ثابتٍ ، ويجوزُ إعمالها والغاءها مع الفاصلِ إلا مع السَّينِ وسوفَ ، ويحتجُّ بقراءةٍ من قرأ^(٣) : « وحسبوا ألا تكونُ فتنةً » بالرفعِ والنصبِ .
وأما القسمُ الثالثُ من أقسامِ الفعلِ الذي قبلَ « أن » - وهو إذا كان يصلحُ فيه أن يكونَ ثابتاً وأن يكونَ غيرَ ثابتٍ - فاعلمُ أنه إذا كان كذلك جازَ الرفعُ والنصبُ ، وهذا لا يجتمعُ إلا في أفعالِ الظنِّ وما شاكلها ؛ لأنَّ العربَ قد تستعملُها مرةً بمعنى اليقينِ في مثل قول الشاعر^(٤) :

فقلتُ لهمُ ظنُّوا بالفي مدججٍ
سراتهمُ في السامريِّ المسردِ

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

(٢) كابن مالك في شرح التسهيل : ٨٠٧/٤ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ ، وسبق تخريج قراءتي الرفع والنصب في الصفحة السابقة .

(٤) هو دريدُ بن الصَّمة الجشميُّ ، من المعمرين ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وقتل يوم حنين في العام الثامن للهجرة . ترجمته في أسماء المغتالين : ٢٢٣ ، والشعر والشعراء : ٧٤٩/٢ ، والمؤتلف والمختلف :

ويروى : في الفارسي^(١) ، معناه : تَيَقَّنُوا ، وعلى ذلك فَسَّرَ بعضهم قوله تعالى^(٢) :
 ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ ﴾ وقوله تعالى^(٣) : ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا / مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ، هي في هذه المواضع ثابتة بمعنى اليقين ، فإذا قلت : ظننت أن لا تخرج ،
 وحسبت أن لا تكون فتنة ، جاز أن ترفع الفعل فيكون المعنى : تيقنت ، وهو فعل
 ثابت ، وأن تنصبه فيكون المعنى على لفظه ، وهو فعل غير ثابت ، وعلى الوجهين قرئ
 قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ ، بنصب^(٥) « تكون » ورفع ، الرفع قراءة
 أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، والنصب قراءة الباقيين ، والرفع أجود على الأصول .
 وأما إذا كانت « أن » مبتدأة لا فعل قبلها ، فإنها تكون ناصبة للفعل بعدها بلا
 خلاف ، وذلك في مثل قولك : أن يقوم زيد خير من أن يقعد ؛ لأن الفعل مستقبل
 صريح في المعنى ؛ لأنك تخيره بأن يترك فعلاً مكان فعل ، كلاهما لم يقعا في هذا
 اللفظ ، فهذا حكم الفعل الذي قبل أن .

فأما حكم الفعل الذي بعد « أن » فله ثلاثة أحوال :

حال يجب أن يكون مستقبلاً صريحاً ، وهو إذا تقدمه فعل طمع ، أو إشفاق كما

= والبيت في ديوانه : ٦٠ ، وديوان الحماسة : ٣٩٧/٨ ، وشرحها للمرزوقي : ٨١٢/٢ ، والأصمعيات :
 ١٠٧ ، وجمهرة أشعار العرب : ٥٩٩/٢ ، والجمل : ١٩٩ ، والمحتسب : ٣٤٢/٢ ، ومقاييس
 اللغة (ظن) : ٤٦٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨١/٧ ، والخزانة : ٢٧٩/١١ . قال الجوهري
 في الصحاح : أي استيقنوا . وينظر : تفسير ابن كثير : ٩١/٨ . وفي الصحاح (سرد) : « والسرد :
 اسم جامع للدروع وسائر الخلق »

- (١) وهو كذلك في الديوان وجمهرة أشعار العرب ، ومطلعه : « علاتية ظنوا » .
- (٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤٦ ، وينظر : تفسير ابن كثير : ٩١/٨ .
- (٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ١١٨ ، وينظر تفسير ابن عطية ٧٣/٧ .
- (٤) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ ، وسبق تخريج القراءتين .
- (٥) في الأصل : « بالنصب » .

تَقَدَّمَ .

وحالٌ يجوزُ فيه تقديرُ الحالِ والمستقبلِ ، وهو إذا كانَ قدْ تقدَّمَهُ فعلٌ تيقنُ أو تحقَّقَ ، تقول : تيقنتُ أنْ تقومَ يا زيدُ ، يصلحُ للحالِ والاستقبالِ .

وحالٌ يجوزُ أنْ يقعَ ماضياً ، فلا تعملُ فيه « أنْ » ، وهذا الماضي لا بُدَّ أنْ تقعَ معه « قدْ » ظاهرةً / أو مقدَّرةً ، تقول : علمتُ أنْ قدْ انطلقَ زيدُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَتَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ﴾ .

ب ٩٦

و أما المسألةُ الرابعةُ - وهي في حُكْمِ « أنْ » إذا فصَّلتَ بينها وبينَ الفعلِ - فقد تقدَّمَ الحديثُ على الفاصلِ ومعرفةِ ، وتعيينه في المسألةِ التي قبلَ هذهِ ، لأنَّ الحالَ احتمالَ ذِكره هُنالكِ ، ولم يبقَ في هذهِ المسألةِ إلا معرفةُ اختصاصِ الفواصلِ ، وهي على ثلاثةِ أضربٍ :

فاصلٌ يَجِبُ معه إلغاءُ « أنْ » على كلِّ حالٍ .

وفاصلٌ يجوزُ معه الإلغاءُ و الإعمالُ .

وفاصلٌ ليس يعلِّقُ بإلغاءٍ و لا إعمالٍ .

فأما الفاصلُ الذي يَجِبُ معه الإلغاءُ فهو : السَّيْنُ ، وَسَوْفَ^(٢) ، وإنما وجبَ ذلكَ مع السَّيْنِ وَسَوْفَ ؛ لأنَّ الغرضَ بنصبِ « أنْ » للفعلِ المضارعِ الدلالةُ على أنه مستقبلٌ معنَى لا لفظاً ، لكونه يحتملُ الحالَ و الاستقبالَ بغيرِ قرينةٍ ، والسَّيْنُ وَسَوْفَ يدلَّانِ على الاستقبالِ باللفظِ ، وإذا اجتمعَ دليلٌ للفظِ ودليلٌ للمعنى ثبتَ دليلُ اللفظِ ، وبطلَ دليلُ المعنى ؛ لكونِ اللَّفْظِ أقوى ، مثالُ هذا العاملِ اللفظيِّ والمعنويِّ ، لما كانتَ دلالةُ السَّيْنِ

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ١١٣ .

(٢) في الأصل : « والسوف » .

وسوف أقوى بطل عمل « أن » لما تيقن الاستقبال .

ولقائل أن يقول : أرجو أن يقوم زيد غدًا ، فهلاً بطل عمل « أن » لدلالة

« غد » على الاستقبال ؟ .

فالجواب : إن « غد » قرينة متأخرة عن الفعل ، ذُكرت تأكيداً بعد أن استحقَّ الفعلُ

النصب ، وقد تذكَّر وقد لا تذكَّر من حيث إنها فضلة متأخرة / ، وحكم القرينة المتأخرة

في اللفظ مخالف لحكم القرينة المتقدمة ، بخلاف السين ، وسوف^(١) ، فإنهما لما ذكرا

قبل دخول « أن » بطل عملها فـ « غد » ذُكر بعد استيفاء العامل ، والسين وسوف

ذُكرا قبل استيفاء العامل عمله .

وأما الفاصل الذي يجوز معه الإلغاء والإعمال فهو : « لا » وحدها . وإنما جاز

معها الإلغاء ؛ لأن « أن » بمنزلة الحرف الضعيف كما تقدَّم ، والحروف لا يفصل بينها

وبين معموليها ، وجاز معها الإعمال ؛ لأنها للنفي ، فكان للمنصوب معها ما يقتضي

النفي ، تلخيص ذلك : أنك إذا قلت : أظن أن لا تقوم يا زيد ، بمعنى : أظن

أن ينتفي قيامك ، فإذا نصبت قدرت هذا التقدير ، وإذا رفعت قدرت « أن » مخففة

من الثقيلة - على ما تقدَّم - مفصولة عن العمل في الفعل ، عاملة في التحقيق

في الاسم .

وأما الفاصل الذي ليس يُعلَّق بإلغاء ولا إعمال فهو : قد [و] لو ، وإنما لم يكن له

تعلُّق بإلغاء ولا إعمال ، فمن حيث إن هذين الحرفين من دلائل الماضي ، والحدث ههنا

في المستقبل المضارع ، والباب بابه ، وكذلك « لم » فإنها إذا فصلت « أن » لم يكن

لها تعلُّق بإلغاء ولا إعمال ، لأنَّ الفعل بعدها مجزوم و« أن » معها مخففة من الثقيلة

(١) في الأصل : « وسوف » .

مثاله قوله تعالى^(١) : « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » .

هذه أحكام « أن » قد ذكرتها لك مُستوفاةً ، واتَّسع الكلامُ فيها ؛ لأنها أصلُ

هذه الحُرُوفِ النَّوَاصِبِ ، وكثيرٌ / مدارها في الكلامِ ، فإذا صحَّ لك ذلك فيها فالَّذي

بعدها من الحروفِ مُفتَقِرٌ إلى أكثرِ أحكامِها ، والأقوى بعدها : « لَنْ » على ما تقدّمَ

من الخِلافِ ، وهذه أحكامُها :

(١) من سورة البلد : الآية رقم : ٧ . وفي الأصل « يحسب » بدون همزة ، وهو غلط .

(باب أحكام لن ومعرفة الخلاف فيها)

والكلام يقع من هذا الباب في ثلاث مسائل، يقال في الأولى: هل هي منفصلة أم مركبة في الأصل؟ ويقال في الثانية: وما حكم الفعل بعدها؟ ويقال في الثالثة: ولم اختلفت بعمل النصب دون آت النفي؟ .

أما الحديث في المسألة الأولى - وهي في معرفة الخلاف في « لن » - فاعلم أن مذهب الخليل بن أحمد - رحمه الله - أن « لن » مركبة من حرفين، وهما: « لا » و « أن »^(١)، فإذا قلت: لن تقوم يا زيد، فمعناه عنده: لا أن تقوم، وتعليقه على ما تقدم في الباب الأول^(٢).

ومذهب سيبويه^(٣) أنها غير مركبة، وأنها حرف واحد موضوع للنفي مثل: لم، ولا، وما .

وللخليل - رحمه الله - حجج واعتراض، ولسيبويه عليه حجج واعتراض: فأما حجج الخليل: فمنها أنه يقول: إن أصل التواصب « أن » وحدها، بدليل أن النصب لا يقع إلا بعد تلك الأفعال المتقدمة في التحقيق أو ما يجري مجراها، وتلك الأفعال تطلب معنى بتعديها إليه، وذلك المعنى هو المصدر، والمصدر يُقدَّر في

(١) ينظر: الكتاب: ٥/٣، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ق ١٣٩ .

(٢) في الصفحة رقم: ١٧٦، ١٧٧ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٥/٣، ومعاني الحروف للرماني: ١٠٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ق ١٣٩ .

التحقيق بـ « أن » فإذا قلت : أَرْجُو أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فالمعنى : أَرْجُو قِيَامَكَ ، فكلُّ ما نَصَبَ من هذه الحروفِ فبهذا الحكم ، فإذا قلت : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عِنْدَ الخليل : لا أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، وتقديره عِنْدَهُ : لا قِيَامَكَ / موجودٌ ، وتلخيصه : أَخْبِرَكَ ١٩٨ بنفي قيامك . فهذا الذي حَمَلَ الخليل على هذا ، وهو مطرِدٌ عِنْدَهُ في جميع الحروفِ النواصبِ ، أعني أنه لا بدُّ من تقدير « أن » .

وَحُجَّةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ [أَنْ]^(١) هي الأصلُ في هذه الحروفِ النواصبِ ، أنها تعملُ موجودةً ومقدَّرةً ، وسائرُها لا يعملُ إلاَّ موجوداً ، وليس ذلك إلا لكونها أصلاً^(٢) .

وَحُجَّةٌ أُخْرَى ، وهي أنه يقول : إِنْ فِي « لَنْ » بعضَ حروفِ « أَنْ »^(٣) وَحُجَّةٌ أُخْرَى ، وهي أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا أَنَّ المَنْصُوبَ بِالفَاءِ وَالواوِ مَعَ الجَوَابَاتِ فِي نِيَّةِ عَطْفِ مَصْدَرٍ عَلَى مَصْدَرٍ ، فإذا قلت : أَكْرَمَنِي فَأُكْرِمَكَ ، فالمعنى عِنْدَهُمْ : أَيَقَعُ إِكْرَامُكَ وَإِكْرَامِي ، فقد بين لك ههنا أَنَّ أصلَ النَّصْبِ بِـ « أَنْ » التي تقتضي بصليتها تقدير المصدر ، فإذا ثَبَّتَ هذا فيها ثَبَّتَ في جميع ما نَصَبَ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ لفظُ المَصْدَرِ الذي تَضَمَّنَتْهُ .

وأما الاعتراضُ على مذهب الخليل ، فقد اعترض عليه سيبويه باعتراضاتٍ ، منها أنه قال : لو كانت « لَنْ » بمعنى « لا أَنْ » لما جازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ معمولُ صليتها

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل : « لكونها إلا أصلاً » .

(٣) ينظر بعض هذه الحجج في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

عليها في مثل قولك : زيداً لَنْ أُضْرِبَ^(١) ، كما لا يجوز : عَلِمْتُ زيداً لَنْ تُضْرِبَ ، على أن تُجْعَلَ زيداً منصوباً بالضرب ، والأول جائز بالإجماع في لغة العرب ، والثاني ممتنع بالإجماع^(٢) .

فأجابه الخليل على هذا الاعتراض بأن قال : قد استفادت « لَنْ » بالتركيب حكماً مخالفاً لحكم « أَنْ » قبل التركيب^(٣) بدليل أن « لَمَّا » لما كانت مَرْكَبَةً مِنْ حَرْفَيْنِ ، وهما : « لَمْ وَمَا » استفادت حكماً مخالفاً لحكم « لَمْ » وهما جميعاً للنفي ، والأحكام التي استفادتها لما منها أنها أبلغ في النفي من « لَمْ » ؛ لأنها لنفي فعلٍ مَوْكَّدٍ وَقَوْعُهُ بِـ « قَدْ » في التَّحْقِيقِ ، ولم لنفي^(٤) فعلٍ غير مَوْكَّدٍ وَقَوْعُهُ ؛ لأنَّ القائل يقول : قام زيدٌ ، فتقول : لَمْ يَقَمْ ، هذا جوابه في لغة العرب / ، ويقول : قد قام زيدٌ ، فتقول : لَمَّا يَقَمْ ؛ لأنَّ في « لَمَّا » ههنا ، حرفي نفي ، وكأنَّ أحدهما في التحقيق نفي للفعل ، والثاني نفي تأكيد للفعل معنى لا لفظاً .

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ « لَمَّا » أَنَّهَا تَطْلُبُ جَوَابًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لَمَّا قُمْتُ قُمْتُ ، وليس كذلك « لَمْ » .

ومن جملة ما اختصت به أنه يقتصر عليها ، ولا يذكر الفعل ، تقول : كِدْتُ تقومُ

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٥/٣ : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ؛

لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له » وينظر المقتضب : ٨/٢ ، وشرح

الكتاب للسيرافي : ١٨٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١٢/٨ .

(٢) قال الرماني في معاني الحروف : « ولا يلزم الخليل هذا لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر ... » .

(٣) نسبه المالقي في رصف المباني : ٣٥٦ إلى أصحاب الخليل ، وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ :

ق ١٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٧ ، ١١٢/٨ ، والجنى الداني : ٢٧١ .

(٤) في الأصل : « للنفي » .

(٥) في الأصل : « للنفي » .

ولمَّا .

ومن جملة ما اختصت به أن تدخل على الماضي ، وتكون ظرفاً في مثل قوله تعالى^(١) : « وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدَاللَّهِ يَدْعُوهُ » . فهذه أحكامٌ اختصت بها « لما » لما تركبت مخالفةً لأحكام « لم » .

فسلم له سببويه حين ذلك أن الحرف إذا تركب استفاد حكماً ، ولم يسلم له أن « لن » قد استفادت حكماً ، بل قال : قد وجدنا هذه المعاني في « لما » بعد التركيب ، ولم نجد في « لن » شيئاً يخالف « لا أن » قبل التركيب ، بل على قولك : « لا أن » لنفي المستقبل ، و « لن » كذلك .

فأجابه الخليل على ذلك فقال :

بل قد وجدنا خلافاً في أن « لن » لا يجاب بها القسم ، فلا يجوز أن تقول : والله لن يقوم ، ويجوز أن تقول : والله لا يقوم زيد .

فأجابه سببويه بأن قال : بهذا صح امتناع التركيب ؛ لأن « لا » في هذا الموضع حرفٌ واحدٌ يستقل بنفسه ليس له تعلق بهذا الكلام في « لا أن » المركبة ، ولم نعلم بأحدٍ يقول : والله لا أن يقوم زيد .

فصح حينئذٍ مذهب سببويه^(٢) ، وبصحته يصح المذهب الذي ذهبنا إليه في أن أصل حروف النصب : « أن ، ولن » ؛ لأن أحدهما للنفي ، وأحدهما للإيجاب ، والأفعال موجبة للفاعل ، ومنفية عنه . فافهم ذلك ، فهو من غريب هذا الفن .

وكل ما حكيناه / من كلام الخليل وسببويه فليس هو مجرد لفظهما بل هو مخرج^١ من كلامهما بلسان الحال لا بلسان المقال .

(١) من سورة الجن : الآية رقم : ١٩ .

(٢) وصح مذهب سببويه ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٣٩ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣١/١ .

(فصل) : [أحكام الفعل بعد لن] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ - وهي في حكمِ الفعلِ بعدَ « لن » - فاعلمُ أنَّ له أحكاماً :

منها أنه منصوبٌ على كلِّ حالٍ .

ومنها أنه مستقبلٌ صريحٌ لا يحتملُ الحالَ .

ومنها أنه لا يجوزُ أن يفصلَ بينه وبينَ لن بشيءٍ من الحروفِ .

وإنما وجبَ كونهُ منصوباً ليعلمَ أنه مستقبلٌ كما تقدّمَ . وإنما وجبَ أن يكونَ

مستقبلاً ؛ لأنَّ « لن » في لغةِ العربِ موضوعةٌ لنفي الأبدِ إلى مالا نهايةَ له ، فلهذا

فسرَّ قوله تعالى^(١) : « لن ترينى » على أنه لا يجوزُ رؤيةَ الباري تعالى لا في الدنيا

ولا في الآخرةِ لما كانت « لن » لنفي الأبدِ^(٢) .

وإنما امتنعَ الفاصلُ في « لن » ؛ لأنَّ الفاصلَ لا يخلو إمّا أن يكونَ من حروفِ

الإيجابِ أو من حروفِ النفي ، أو من الحروفِ التي هي من دلائلِ الماضي . والفاصلُ

بحروفِ الإيجابِ ممتنعٌ من حيثُ إنَّ الكلامَ يكونُ موجباً منفيّاً ، وحروفِ الإيجابِ السّينُ

وسوفَ ، فلا يجوزُ أن تقولَ : لن سوفَ يقومُ زيدٌ ، ولن سيقومُ زيدٌ .

والفاصلُ بحروفِ النفي ممتنعٌ من حيثُ إنَّ سائرَ حروفِ النفي بعدَ « لن » تنفي

الحالَ والماضي ، و « لن » تنفي المستقبلَ كما قدّمنا ، فلو فصلتَ بغيرها من حروفِ

النفي لكنتَ ملبساً ، ولم يعلمَ المنفيُّ من الفعلينِ ، لو قلتَ : لن ما يقومُ زيدٌ ، لم

يجزُ ، وكذلك سائرُها .

(١) من سورة الأعراف : الآية رقم : ١٤٣ .

(٢) ما ذهب إليه المصنف هنا موافقاً للزمخشري في كشافه : ٨٩/٢ ، ٩٠ ، مخالف لما عليه أهل السنة

والجماعة ، من أن رؤية الله تعالى حق يوم القيامة ، قال الله تعالى : =

والفصلُ بالحروفِ التي هي من دلائلِ الماضي مُتَمَنِّعٌ أيضاً ، لأنك تذكُرُ دليلَ

الماضي معَ المستقبلِ ، وهذا/ صَرِيحُ المَحَالِ ، لو قلتَ : لَنَ قَدُ يَقومُ زيدٌ ، وَلَنَ لَمْ يَقُمْ زيدٌ ، لَمْ يَجْزُ .

= ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [من سورة القيامة : الآية رقم : ٢٣] ، وكذلك ثبتت الرؤية في الحديث الشريف ، فقد جاء في صحيح البخاري عن جرير قال : « كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال : « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا » . صحيح البخاري (الفتح) (كتاب مواقيت الصلاة - باب : فضل صلاة العصر : ٣٣/٢) ، وينظر أيضاً : ٥٢ (باب : فضل صلاة الفجر) .

وفي صحيح مسلم ٩١/١ : عن جرير ، قال : نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القمر ليلة البدر فقال : « إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، ولا قبل غروبها فافعلوا » .

وقد فصل شيخ الاسلام ابن تيمية في الرد على منكري الرؤية ، فقال في مجموع فتاواه : ٣٩٠/٣ : « نعم رؤية الله بالأبصار هي للمؤمنين في الجنة ، وهي أيضاً للناس في عرصات القيامة ، كما تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ حيث قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوً ليس دونه سحاب » . وقال في : ٣٩١ : « وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح ، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول ، واتفق عليها أهل السنة والجماعة وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم ، الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك ، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة » . وقال في : ٤٦٩/٦ : « وأما الجهمية من المعتزلة وغيرهم ، فيمتنع على أصلهم لقاء الله ؛ لأنه يمتنع عندهم رؤية الله في الدنيا والآخرة ، وخالفوا بذلك ما تواترت به السنن عن النبي ﷺ وما اتفق عليه الصحابة وأئمة الإسلام من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، واحتجوا بحجج كثيرة عقلية ونقلية ، قد بينا فسادها مبسوطاً وذكرنا دلالة العقل والسمع على جواز الرؤية . وهذه المسألة من الأصول التي كان يشتد نكير السلف والأئمة على من خالف فيها ، وصنفوا فيها مصنفات مشهورة » .

(فصل) : [اختصاص لن بنفي المستقبل] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي في اختصاصِ « لَنْ » بالنصبِ دُونَ سائرِ حروفِ النفي ، فليسَ ذلكَ إلاَّ أنها اِخْتَصَّتْ بنفيِ المستقبلِ ، فأكسبتهُ حُكْمًا يُعْلَمُ معها أنه مُسْتَقْبَلٌ صَرِيحٌ ، وهو للنصبِ ، وليسَ ذلكَ إلاَّ لِجَلِّ الاختصاصِ .

وحروفُ النفيِ على ثلاثةِ أَضْرَبٍ : ضربٌ اِخْتَصَّ بنفيِ الماضيِ في المعنى ، فَعَمِلَ فيه وأكسبتهُ علامةً ، وضربٌ اِخْتَصَّ بنفيِ المستقبلِ فَعَمِلَ فيه ، وأكسبتهُ علامةً أيضًا ، وضربٌ لَمْ يَخْتَصَّ بِشَيْءٍ ، فَلَمْ يَعْمَلْ فيهِ على خِلافٍ . فالذي اِخْتَصَّ بنفيِ الماضيِ في المعنى « لَمْ ، وَلَمَّا » ، والعلامةُ التي أكسبها إياهُ الجَزْمُ .

والضربُ الذي اِخْتَصَّ بنفيِ المستقبلِ « لَنْ » وحدها ، والعلامةُ التي أكسبتها إياهُ النَّصْبُ .

والضربُ الذي لَمْ يَخْتَصَّ ، فَلَمْ يَعْمَلْ : « مَا ، وَلَا » ، أمَّا « ما » فهي تَصْلُحُ للنفيِ للماضيِ وللمستقبلِ وللحالِ على الصَّحِيحِ من الأقوال^(١) . وأمَّا « لا » ، فهي تَصْلُحُ للنفيِ للحالِ والمستقبلِ ، هذانِ لما لَمْ يَخْتَصَّ بِظُلِّ عَمَلُهُمَا ، ومنهم من يقول^(٢) : إنَّ « لا » لنفيِ الحالِ وحدهُ ، وليسَ بِشَيْءٍ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقول^(٣) : ﴿ إِنَّ أَلَّهَ لَا

(١) رأي الأكثر أنها إذا دخلت على المضارع خلصته للحال ، وقال ابن مالك : وقد يكون مستقبلًا ، مثل :

﴿ قل ما يكون لي أن أبدله ﴾ [يونس : ١٥] ، ورد عليه بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ينظر : الجنى : ٣٢٩ ، والمغني : ٣٩٩ . ولا خلاف في أنها إذا دخلت على الماضي بقي على مضيه .

(٢) هو مذهب الأخفش والمبرد والزجاجي وتبعهم ابن مالك ، ينظر حروف المعاني للزجاجي : ٨ ، والجنى الداني : ٢٩٦ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ٥١ ، والأنعام : الآية رقم : ١٤٤ ، والقصاص : الآية رقم : ٥٠ ، والأحقاف : الآية رقم : ١٠ .

يَهْدِي الْقَوْمَ الظُّلْمِينَ ﴿ فَسَّرَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الْهَدَايَةَ هُنَا بِمَعْنَى الثَّوَابِ (١) ، وَالثَّوَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ مِنَ الْهَدْيِ وَالضَّلَالِ . فَافْهَمْ ذَلِكَ .

(١) ينظر : المفردات للراغب : « هدى » .

(باب أحكام إذن)

وهو يشتمل على ثلاث مسائل : يقال في الأولى : هل هي مفردة أو مركبة ؟
ويقال في الثانية : أين تنصب الفعل ؟ وأين لا تنصبه ؟ ويقال في الثالثة :
/ لِمَ اخْتَصَّتْ « إِذَنْ » بِنَصْبِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَوَابِ ؟ .
أ ١٠٠

(فصل) : [القول في إذن أي مفردة أم مركبة ؟] :

أما الحديث في المسألة الأولى ، فاعلم أن الحديث في « إِذَنْ » مثل الحديث في
« لَنْ » بين الخليل وسيبويه ؛ لأن أصلها عند الخليل : « إِذْ أَنْ »^(١) على ذلك
التعليل المتقدم ، ولكلٍّ أحدٍ منهما حجةٌ وعليه اعتراضٌ :
فَلِلْخَلِيلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَرْكَبَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْ أَصَلَ النَّصْبِ
لِـ « أَنْ » وَالْبَاقِي مَحْمُولٌ عَلَيْهَا .

ولسيبويه أن يقول : إِنَّ « إِذَنْ » إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلْجَوَابِ ، وفي الجواب معنى
المجازاة ، والمجازاة تطلب الاستقبال ، و« إِذْ » مِنْ عِلَامَاتِ الْمُضِيِّ ، فَلَوْ كَانَتْ مَرْكَبَةً

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ : ٢٣٢/١ ، وشرح الجمل له : ١٤٠ . ونسب هذا القول في
رصف المباني : ١٥٧ إلى بعض الكوفيين ، ونسب في الجنى الداني : ٣٦٣ إلى الخليل في أحد أقواله
قال سيبويه في الكتاب : ١٦/٣ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أن مضمره بعد إذن . . . »
وينظر المقتضب : ٧/٢ .

من « إِذْ أَنْ » لَوَقَعَتْ « إِذْ » - وهي للماضي - جزءاً ، والجزءُ مستقبلٌ فساقطٌ^(١)
الكلام ، فيسقط .

وللخليل أن يقولَ : إِنَّ « إِذْ » ليستُ هي نفسَ الجوابِ ، وإنما هي متضمنةٌ
معنى فعلٍ ماضٍ يدلُّ عليه المعنى ، فإذا قال قائلٌ : أريدُ أنْ أوزركَ ، وقلتَ أنتَ :
إِذَنْ أُكْرِمَكَ ، فالتقديرُ : إِذْ قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ ، أو : إِذْ قَدْ صَحَّ لِي فَأَنْ أُكْرِمَكَ تُكْرِمُنِي ،
أو واجِبٌ عليَّ ، والتلخيصُ : إِذَا حَصَلَتْ زِيَارَتُكَ فإكرامي حاصلٌ ، وقول الخليل ههنا
بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ .

(فصل) : [أحوال إذن من حيث الإعمال والإلغاء] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ ، وهي قولنا : وأين تنصبُ « إِذَنْ » الفعلَ
المستقبلَ وأين لا تنصبُه ؟ فاعلمْ أَنَّ « إِذَنْ » في كلامِ العَرَبِ لها أربعةٌ^(٢) أحوالٍ : حالٌ
يَجِبُ مَعَهُ النَّصْبُ ولا يجوزُ الرَّفْعُ ، وحالٌ يَجِبُ مَعَهُ الرَّفْعُ ولا يجوزُ النَّصْبُ ، وحالٌ
يجوزُ فِيهِ النَّصْبُ والرفْعُ ، والنصبُ أجودُ ، وحالٌ يجوزُ فِيهِ الرَّفْعُ والنصبُ والرفْعُ
أجودُ .

فأما / الحالُ الذي يَجِبُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ « إِذَنْ » عاملةً فِيهِ على كلِّ حالٍ^(٣) فهو
حيثُ تَجْتَمِعُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ^(٤) :

(١) « ساقطه » : أي : أسقطه . الصحاح : (سقط) .

(٢) في الأصل : « ثلاثة » ، وهي أربعة كما عدها ، وفي شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٤٠ ، جعلها ثلاثة

أقسام وهي : موضع تعمل لا غير ، وموضع تلتفى لا غير ، وموضع يجوز إلغاؤها وإعمالها .

(٣) أي الحال الذي يجب فيه النصب .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ ، وشرح المقدمة المحسبة له ٢٣٣/١ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ١٧٢/٢ .

فالأول : أن تكون في ابتداء في كلام المجيب .

والثاني : أن يكون ما بعدها غير معتمد على ما قبلها بأن يكون خبراً أو ما في حكمه .

والثالث : أن يكون الفعل مستقبلاً صريحاً بقرينة أو بغير قرينة .

فإذا قال قائلٌ : أريد أن أزورك : قلت مجيباً : إذن أكرمك ، فقد اجتمعت هذه الشروط . وإنما وجب فيها ذلك : لأمرٍ نذكرها :

أما وجوب كونها مبتدأةً ، فلأنها عاملٌ ، ومن حق العامل أن يكون متقدماً على المعمول .

وإنما وجب أن يكون ما بعدها غير معتمد على ما قبلها ؛ لأنه لو كان معتمداً لم يكن فرقاً بين دخولها في الكلام وخروجها عنه ؛ لأنك إذا قلت : أنا إذن أكرمك ، فالكلام مستقيمٌ لو حذفتها وقلت : أنا أكرمك ، لكون إكراك معتمداً على « أنا » .

وإنما وجب أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً صريحاً ؛ لكونه في محلّ الجزاء ، والجزاء منتظرٌ بغير خلافٍ ، وعلى مذهب الخليل^(١) يجب أن يكون مستقبلاً ؛ لأنها إنما عمِلت حملاً على « أن » وقد تقدّم أن الفعل المنصوب الذي بعد « أن » لا يكون إلا مستقبلاً .

هذا الحال الذي يجب معه النصب ولا يجوز الرفع^(٢) . وأما الحال الذي يجب معه

(١) لأنه يقول : إن « أن » مضمرة بعد « إذن » ، قال سيبويه في الكتاب : ١٦/٣ : « وقد ذكر لي بعضهم

أن الخليل قال : أن مضمرة بعد « إذن » . . . » وينظر المقتضب : ٧/٢ .

(٢) في الأصل : « هذا الحال الذي يجب معه الرفع ولا يجوز النصب » وكتب بخط صغير فوق الرفع

« مؤخرة » وفوق النصب « مقدمة » .

الرفع ولا يجوز النصب فهو حيث لا تجتمع هذه الشرائط بأن يبتدأ بغيرها ، أو حيث يكون الفعل فعل حال ، أو حيث يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها ، أو فصلت بالسين أو سوف ، مثال الأول أن يقول القائل : أريد أن أزورك ، فتقول : والله إذن أكرمك . ومثال الثاني أن يقول أريد أن أكلّمك ، فتقول : إذن أظنك كالحرباء ، وغرضك في حال الكلام . ومثال الثالث أن يقول : أنا أنطلق معك ، فتقول : أنا إذن أخدمك . ومثال الرابع : أريد أن أخرج معك ، فتقول : إذن سوف أكرمك ، أو إذن سأكرمك ، على رأي من يجيزه . / كل هذه لا يجوز أن تعمل فيها « إذن » لما قدمت من الإحتجاج عند الأكثر .

فأما قول الشاعر حيث ذكرها ولم يبتدئها في قوله ^(١) :

أردد حمارك لا يرتع بروصتنا إذن يرد وقيد العير مكروب

فإنما نصب بها ههنا وهي جواب لكلام محذوف في نيّة الموجود ، كأن صاحب الحمار قال : لن أردّه ، فقالوا : إذن يرد ^(٢) . وكذلك قول الآخر ^(٣) :

(١) البيت لعبدالله بن عنمة الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم ، شهد القادسية . ترجمته في الإصابة : ٩٤/٥ ، والخزانة : ٤٦٢/٨ .

والشاهد في الكتاب : ١٤/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٠٠/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٩٩/١ ، والأصعيات : ٢٢٨ ، والمفضليات : ٣٨٢ ، والمقتضب : ١٠/٢ ، والأصول : ٧٩٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٧ ، ووصف المباني : ١٥٢ ، والصحاح (كرب) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .

(٣) هذا الرجز لم أقف على نسبه إلى قائل معين . وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٧٤/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ١٤٠ ، والإنصاف : ١٧٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٧ ، ووصف المباني : ١٥٤ ، واللسان : (شطر) ، والجنى الداني : ٣٦٢ ، والمغني : ٣١ ، والخزانة : ٤٦٠/٨ . والشطير : البعيد ، الصحاح : (شطر) .

لا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

حيث نَصَبَ بها وقد تَقَدَّمَ ما تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ، وهو : « إِنِّي » - قيل^(١) : هو أيضًا جوابٌ لشيءٍ مَتَقَدَّمَ مَحذُوفٍ في نِيَّةِ المَوْجُودِ يَدُلُّ عليه المعنى ، وخَبِرُ « إِنِّي » مَحذُوفٌ ليس هو « أَهْلِكَ » ، كأنَّ القائل قال : لا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا ، فأجابَهُ المَخاطَبُ بأنَّ قال : إِنِّي أَهْلِكَ ، فحذف « أَهْلِكَ » ؛ لدلالة المعنى عليه ، فأجابَهُ المتكلمُ الأولُ بأنَّ قال : إِذْنُ أَهْلِكَ .

وقيل^(٢) : إن « إِذْنُ » ههنا بمعنى « لَنْ » ، كأنه يريدُ : إِنِّي لَنْ أَهْلِكَ ، والله أعلم . وفي الجوابين نظرٌ .

قال صاحبُ الكتاب : إنَّ « إِذْنُ » بمعنى « لَنْ » في العَمَلِ لا في المعنى فأما في البيتِ هذا فَلَيْسَتْ بمعنى « لَنْ » في النفي ؛ لأنَّ المعنى يَخْتَلُ ، وهذا معنى قولهِ : وفي الجوابين نظرٌ .

وأما الحالُ الذي يجوزُ فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ ، والنَّصْبُ أَجودُ ، فهو إذا فَصَلْتَ بين « إِذْنُ » وما عَمِلَتْ فيه بالقَسَمِ ، والنداءِ ، إذا قال قائلٌ : أريدُ أَنْ أَصْحَبَكَ ، تقول : إِذْنُ - والله - أَنْفَعُكَ وَأَنْفَعَكَ ، أو : إِذْنُ - يا زيدُ - أَكْرَمُكَ وَأَكْرَمَكَ ، بالنَّصْبِ والرِّفْعِ ، وإنما كان النَّصْبُ أَجودَ ؛ لأنَّ فَصْلَ القَسَمِ والنداءِ مُتَّسِعٌ فيه ؛ لِكثْرَةِ مَدَارِهِ^(٣) في الكلامِ .

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني : ١١٦ ، شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) في الأصل : « مقاله » وكتب فوقها « مداره » .

وأما الحال الذي يجوز معه الرفع والنصب ، [والرفع أجود^(١)] فهو إذا فصلتَ بينها وبين الفعلِ به « لا » نحو قولك : إِذَنْ لَا أَكْرَمُكَ ، وَإِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ . وإنما كان الرفع أجودَ من حيث إنَّ « إِذَنْ » حرفٌ ، والحروفُ ضعيفةٌ لا يُفصلُ / بينها وبين معموليها ، وجازَ النصبُ ؛ لأنَّ معنى الجوابِ المنفيِّ كأنه المنصوبُ ، كأنك تريدُ إذا قلتَ : إِذَنْ لَا أَكْرَمُكَ : إِذَنْ منفيٌّ إكرامي لك ، كما تقدّمَ في « أَنْ » وعليه قراءةٌ بعضهم^(٢) : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ ، ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا ﴾^(٣) بإثباتِ النونِ وحذفِها ، والأكثرُ والأجودُ الإثباتُ ، وأظنُّه قراءةَ السبعةِ ، بدليل أنه قال^(٤) : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ ولم يعلمَ بأحدٍ قرأه بالنصبِ* .

ومن جملة ما يجوز معه الرفع والنصبُ في « إِذَنْ » إذا تقدّمها حرفٌ عطفي نحو أن يقول القائلُ : أنا أَكْرَمُكَ فتقول : إِذَنْ أَنْفَعُكَ وَأَنْفَعَكَ ، [و] إِذَنْ أَنْفَعُكَ وَأَنْفَعَكَ ، بالرفعِ والنصبِ مع الفاءِ والواوِ ، فمن رَفَعَ فمعنى الكلامِ على العطفِ على الجملةِ الصغرى ، وهي : أَكْرِمُ ؛ لأنها من فِعْلٍ وفاعِلٍ ، ولا يُعبأ بالمفعولِ لأنه فضلةٌ . ومن نصبَ فعلى الجملةِ الكبرى التي هي المبتدأُ والفعلُ والفاعلُ . ذكرَ مثل هذا الشيخ طاهرُ بنُ أحمدَ - رحمه الله - في شرحه^(٥) .

- (١) العبارة بين المعرفين مشطوب عليه في الأصل ، وهي لازمة للسياق .
(٢) من سورة الإسراء : الآية رقم : ٧٦ ، قرأ السبعة بإثبات النون من « يلبثون » ، ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٣٨٣ ، والكشف : ٥٠/٢ .
(٣) قراءة شاذة ، وهي قراءة أبي عبد الله كما في البحر المحيط : ٦٦/٦ ، وينظر الكشاف : ٦٨٥/٢ .
وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .
(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٥٣ . وفي الأصل سقطت كلمة « الناس » .

(٥) شرحه للجمل : ق ١٤٠ .
* بل قرأ به في التوازي ابن مسعود وابن عباس . الدرر المصنوع : ٦/٤

والرفع ههنا أجود ؛ لأنَّ الفاءَ والواوَ يدلَّانِ على المبتدأ دلالةً قويَّةً ، وإذا قُدِّرَ
المبتدأ بطلَ عملُ « إذَنْ » لِعَدَمِ الشُّرُوطِ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي قولنا : ولمَ اختصتْ « إذَنْ » بنصبِ
الفعلِ المستقبلِ دونَ سائرِ حروفِ الجوابِ ؟ .

فاعلمُ أنَّ « إذَنْ » إنما اختصتْ بالنصبِ دونَ سائرِ حروفِ الجوابِ ؛ لأنها لا
يجابُ بها إلاَّ عن الأفعالِ ، وجوابُ الأفعالِ لا يكونُ إلاَّ بالأفعالِ ، وإذا أُجِيبَ الفعلُ
بالفعلِ ، وكانَ الفعلُ الثاني جزءاً للأوَّلِ ، فوجِبَ أنْ يكونَ مستقبلاً / من حيثُ إنَّ
الجزءَ متوقِّعٌ بعدَ وقوعِ المجازيِ عليه ، وإذا كانَ مستقبلاً وجِبَ أنْ يختصَّ بعلامةٍ يُعلمُ
معها أنه مستقبلٌ ، فاخصَّ بالنصبِ ، وصارَ في حُكْمِ المعمولِ لـ « إذَنْ » على هذهِ
الحالِ ، بدليلِ أنه إذا كانَ حالاً وجِبَ رَفْعُهُ ، وليسَ كذلكَ سائرُ حروفِ الجوابِ ، بل قدَّ
يُجابُ بها الذَّواتُ والأفعالُ ، يقولُ القائلُ : هو أخوك زيدٌ ؟ فتقولُ : نعمُ ،
أو أجلُ ، بمعنى : نعمُ ، زيدٌ أخي ، فالجوابُ بالاسميةِ عن زيدٍ ، وهو جوابٌ غيرُ
مربوطٍ لما لم يكنْ جوابَ فعلٍ زيدٍ جزءاً ، وأما على التحقيقِ فالسؤالُ لا يكونُ إلاَّ عنِ
المعاني ، والجوابُ لا يكونُ إلاَّ بها ، والمعاني هي الأفعالُ الصَّنَاعِيَّةُ بدليلِ أنك إذا
قلتُ : هل زيدٌ أخوك ؟ فأنتَ تسألُ عن الأُخُوَّةِ ، وإذا قالَ : نعمُ ، فهو يُجِيبُ
بِصِحَّتِها ، والأُخُوَّةُ والصَّحَّةُ معنيانِ مَبْنِيَّانِ على الأفعالِ ، هذا منَ طريقِ التحقيقِ في
أصولِ المعاني ، وأما في ظاهرِ الألفاظِ فالكلامُ على ما أخبرتكِ أولاً .

واعلمُ أنَّ « إذَنْ » إذا نصبتَ بها فالأحسنُ أنْ تكتبَها بالنونِ ، وإذا لمَ تنصبْ
بها فالأحسنُ أنْ تكتبَها بالالفِ والتنوينِ ، وإنما كانَ الأحسنُ إثباتَ النونِ معَ النصبِ ؛

(١) في الأصل : « أني » .

(٢) في الأصل : « والأفعال » .

لأنَّ يكونَ فيها ضربٌ مِنَ المُشَابَهَةِ لـ « أَنْ » بإثباتِ النونِ ، ولهذا قال الخليل^(١) : إنَّ
في « لَنْ » و« إِذَنْ » بعضَ حُرُوفِ « أَنْ » ، وكذلك إذا أُخِّرَتْهَا فالأحسنُ كتابتُها
بالألفِ في قولك : أكرمك إذا ، وقال قوم^(٢) على العكسِ من ذلك . فافهم ذلك موقفاً
إن شاء الله تعالى / .

ب ١٠٢

(١) ينظر صفحة : ١٩٢ ، ١٩٩ فيما سبق .

(٢) ينظر رصف المباني ١٥٥ ، والجنى الداني ٣٦٦ ، فقد فصلا الاختلاف في رسمها . قال المرادي في
الجنى : « وعن المبرد : أشتهى أن أكوي يد من يكتب « إذن » بالألف ؛ لأنها مثل « أن »
و« لن » ، ولا يدخل التنوين على الحروف » .

(باب أحكام كي)

وفيه ثلاثُ مسائلَ ، يقالُ في الأولى منها : هل هي عاملةٌ بلفظها أو بغيرها ؟
ويقالُ في الثانية^(١) : ما حكمها إذا فصلَ بينها وبينَ فعلٍ ؟ ويقالُ في الثالثة : كم
يجوزُ فيها من اللغاتِ ؟ - أعني مع كونها ناصبةً للفعل - .

أما الحديثُ في المسألةِ الأولى - وهي في معرفة هل هي عاملةٌ بنفسِها
أو بغيرها؟ - فاعلم أن لـ «كي» حالين :

حالٌ تكونُ فيها عاملةً بغيرها ، وذلك الغيرُ هو لامُ الغرضِ التي تنصبُ الفعلَ
بتقديرِ «أن» بعدها في التحقيق - أعني بعدَ اللامِ - وذلك في مثلِ قولك :
دعوتُ اللهَ كي يرحمني ، وفي هذا أربعُ تقديراتٍ :

الأول : تقديرُ «كي» باللامِ فيكونُ : دعوتُ اللهَ ليرحمَنِي .

والتقديرُ الثاني : تقديرُ «أن» بعدَ اللامِ فيكونُ : دعوتُ اللهَ لأن يرحمني .

والثالث : تقديرُ «أن» بالمصدرِ فيكونُ : دعوتُ اللهَ لرحمتهِ إيتي .

والرابع : تقديرُ السببِ الذي لأجلِهِ دعوتُ وهو الغرضُ فيكونُ : دعوتُ اللهَ لغرضِ
الرحمةِ . فهذه أربعُ تقديراتٍ* ، الأولُ منها يجرى عن الثاني ؛ لأنه يؤدِّي معناه ، فكَيُّ

(١) في الأصل : « الثاني » .

* في الأصل : « أربع » .

تُوَدِّي معنى اللام ، والثاني منها يَجْزِي عَنْ الثالث ؛ لأنه يُودِّي معناه ، فاللام تُودِّي معنى «أن» ؛ لأنَّ اللامَ في الأصلِ للجَرِّ ، وحروفُ الجَرِّ لا تدخلُ على الأفعالِ ، / ١٠٣ أ
ولا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ «أن» بعده ، و«أن» تُجْزِي عَنْ ذِكْرِ المَصْدَرِ ؛ لأنها تُودِّي معناه في التقديرِ مِنْ "طريقِ الإيجازِ والاختصارِ .

والحالُ الثانيةُ يكونُ الفعلُ فيها منصوبًا بِكَيِّ نَفْسِهَا ، وذلكَ إذا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللامُ في مثلِ قولِكَ : دَعَوْتُ اللَّهَ لِكَيِّ يَرْحَمَنِي ، لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ اللامُ ههنا الناصبةُ لِلْفِعْلِ عِنْدَ الأَكْثَرِ ، وإنما لمْ يَجْزُ ذلكَ عِنْدَهُمْ ؛ لأنَّ «كَيِّ» - فيما أصلوه - بمعنى اللامِ التي لِلجَرِّ ، واللامُ لا تدخلُ على اللامِ ؛ لأنَّ مَعْنَاهُمَا واحدٌ ، وَعَمَلُهُمَا واحدٌ ، فَجَعَلُوا النِّصْبَ لِلَّامِ الأُولَى .

ولقائلُ أَنْ يقولَ : إذا كانتَ «كَيِّ» بمعنى اللامِ ، وكَرِهُوا دُخُولَ اللامِ عَلَيْهَا ، فما تكونُ «كَيِّ» بعدَ دُخُولِ اللامِ عَلَيْهَا ؟ هل هي حَرْفٌ أو غَيْرُ حَرْفٍ ؟ فإنَّ كانتَ حَرْفًا فَقَدْ رَجَعْتُمْ إِلَى ما مِنْهُ فَرَرْتُمْ ، وإنَّ كانَ اسْمًا فَقَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَ الحَرْفِ - وهو اللامُ - وبينَ ما عَمِلَ فِيهِ ، وهو الفِعْلُ المنصوبُ بِهِ ، فيكونُ الجوابُ المَحَقُّ أَنْ يقالَ : إنَّ «كَيِّ» بمعنى «أن» حُذِفَتْ «أن» ، وَتَضَمَّنَتْهَا «كَيِّ» لما كانتَ تُودِّي مَعْنَاهَا ، فإذا قلتَ : دعوتُ اللَّهَ لِكَيِّ يَرْحَمَنِي ، فالمعنى : دَعَوْتُ اللَّهَ لِأَنْ يَرْحَمَنِي ، وهذا موجودٌ في لُغَةِ العَرَبِ مَشْهُورٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ ، وبِهِ يَصِحُّ لَكَ أَنَّ النِّصْبَ بِـ «كَيِّ» / على كلِّ حالٍ مَعَ اللامِ وَغَيْرِ اللامِ .

١٠٣ ب

فَيَتَخَرَّجُ لَكَ مِنْ هَذَا الكَلَامِ أَنَّ «كَيِّ» على ضريينِ : مَرَّةً تكونُ حَرْفًا بمعنى اللامِ إذا كانتَ مُفْرَدَةً في مثلِ : دعوتُ اللَّهَ كَيِّ يَرْحَمَنِي ، معناه : لِيَرْحَمَنِي . ومَرَّةً تكونُ

(١) في الأصل : « في » وفوقها بخط صغير « من » .

مُقَدَّرَةٌ بِالاسْمِ الَّذِي يُؤَدِّي عَنِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَتْ مَعَهَا اللَّامُ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : دَعَوْتُ
 اللَّهُ لِكَيْ يَرْحَمَنِي ، مَعْنَاهُ لِرَحْمَتِي ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْدَرَ فِي حَذْفِ مُضَافٍ يَنْبِئُ
 عَنِ الْغَرَضِ بِاللَّفْظِ ؛ لِصِحِّحِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : دَعَوْتُ اللَّهَ لِرِغْضِ رَحْمَتِهِ ،
 فَافْهَمُ ذَلِكَ .

(فصل) : [الفاصل بين كي والفعل] :

وأما الحديثُ على المسألة الثانية - وهي في معرفة الفاصل - فاعلم أنه لا
 يفصل «كي» إلا «لا» و «ما» في مثل قولك : زُرْتُكَ كَيْلَا تَخَوْفَنِي ، وَأَكْرَمْتُكَ كَيْمَا
 تُكْرِمَنِي ، وَهِيَ عَامِلَةٌ مَعَهَا بِلَا خِلَافٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(١) - فِي لَا - : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ
 دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ فَنُصِبَ ﴿ يَكُونَ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٢) : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا
 فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ فَاعْمَلْ «كَيْ» وَلَمْ نَعْلَمْ بِأَحَدٍ قَرَأَ بِالرَّفْعِ .
 وَأما «ما» فهو بالرفعِ خِلافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ^(٣) : إِنَّهَا حَرْفٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ
 إِنَّهَا اسْمٌ ^(٤) ، فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا حَرْفٌ جَعَلَهَا حَرْفَ صِلَةٍ زَائِدَةٍ فِي التَّقْدِيرِ ، وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ
 بِأَنَّهَا قَدْ تَزَادَتْ مَعَ حُرُوفِ الْجَزْرِ ، وَمَعَ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٥) : ﴿ فِيمَا نَقُضِيهِمْ

(١) من سورة الحشر : الآية : رقم : ٧ .

(٢) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٣ .

(٣) عدها المالقي حرفاً زائداً ، رصف المباني ٣٨٢ .

(٤) هو قول أبي الحسن كما في شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤ . وإذا أُطلق أبو الحسن عند النخاعة فإنما هو الأخصر
 الأخرط بسيد به مسودة .

(٥) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٥ .

مِثْقَهُمْ» ، وفي مثل قول الشاعر^(١) :

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

ومن جعلها اسماً فسرها تفسيرين :

أحدهما : أن تكون بمعنى « أن » في المعنى لا في اللفظ ؛ لأن « كي » و « أن »

لا يجتمعان ؛ لكون أحدهما بمنزلة العوض من الثاني ، / وهو لا يجمع بين العوض^{١٠٤ أ}

والعوض منه ، فإذا قلت : على هذا : أكرمته كيما تكرميني ، فالمعنى : لكي

تكرمني ، وتسبك التقدير فتقول : أكرمته لإكرامك لي ، فإن صح هذا التقدير فلا بد

معه من قرينة يعرف بها أن في الكلام معنى الاستقبال ؛ لئلا يتوهم الإكرام إنما وقع

لأجل شيء قد مضى ، وهذا السبب الموجب لذكر « كي » في الكلام ، وهو أنها إنما

تذكر لتدل على الاستقبال ، ولو لا ذلك لكان قولك : زرتك^(٢) لإكرامك لي أخصر

وأجز من قولك : أكرمته كيما تكرمنا ؛ لقلّة الحروف وفهم المعنى ، ولكنهم أتوا به

« كي » وما شاكلها لتدل على الاستقبال ؛ لأن قولك : زرتك لإكرامك لي ، يصلح أن

تقع الزيارة لأجل شيء قد مضى ، أو لأجل شيء ينتظر ، فلهذا شرطنا أنه لا بد من

قرينة إذا خشي الالتباس ، وليس يخشى إلا حيث تذكر اللام والإكرام ، وتحذف « كي »

والفعل .

وقرينة اللفظ مثل : « أمس » مع الماضي ، و« غد » مع المستقبل ، وقرينة المعنى

ما يفهم من حال المخاطب أنه يطلب ذلك في المستقبل ، أو أنه لشيء قد مضى .

(١) البيت لعنترة العبسي من معلقته ، وهو في ديوانه ٢١٣ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٣٥٣ ، وشرح

القوائد التسع للنحاس : ٤٩٨/٢ ، والتخمير ٢/٢١٠ ، والحزانة ٦/١٣٠ ، ١٣٢ ، وروايته

« من » . والشاة كناية عن المرأة ، وشاة قنص : أي : صيد . القوائد السبع و« حرمت علي » يقصد

كانت جارة له والجاراة عند العرب لها حرمة . القوائد التسع .

(٢) في الأصل : « زرت » .

والثاني من تفسير «ما» : هو أنَّ منهم مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الاستفهامية^(١) ، ويجعلُ «كَيَّ» بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الجَرِّ الذي هو اللَّامُ ، وَيَحْتَجُّ عَلَى ذلك بأنه قَدْ حُذِفَ مِنْهُ الألفُ ، وَعَوَّضَ مِنْهُ هاءٌ ، فقليل : «كَيْمَهُ؟» ، كأنك تريدُ : لِمَهُ؟ وَعَمَّهُ؟ / أَيُّ : لِأَيِّ شَيْءٍ؟
 وَقَعَتِ الزِّيَارَةُ ، وهذا كلامٌ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنه يَحْتَمِلُ تَفْصِيلاً ، وهو أنَّ «كَيْمَا» لا تَخْلُو إمَّا أن تكونَ في كلامِ صَاحِبِ الزِّيَارَةِ أو في كلامِ الذي يُنَاجِيهِ وَيُخَاطِبُهُ ، فَإِنْ كَانَتْ في كلامِ صَاحِبِ الزِّيَارَةِ بَطَلَ أن تكونَ «ما» فيه استفهاميةً رَأْسًا ؛ لأنه يَقْتَضِي الجوابَ ، وهو لا يَجِيبُ نَفْسَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ في كلامِ الذي يُنَاجِيهِ صَحَّ هذا التقديرُ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ هذا الوادي إلى وادٍ آخَرَ ، وهو وادي الجوابِ مِنْ المُخَاطَبِ ، والحديثُ على «كَيَّ» التي هي مِنْ كلامِ المُخَاطَبِ ، فَصَحَّ بذلك أن تَقْدِيرَها مَعَ «كَيَّ» بِ «أَنَّ» أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِها بالاستفهاميةً .

(فصل) : [اللغات في كي] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ - وهي في معرفةِ ما يجوزُ في «كي» من اللغاتِ مَعَ كَوْنِها ناصبةً للفعلِ - فاعلمُ أنه يجوزُ فيها سَبْعُ لغاتٍ :
 أولها : كَيَّ ، وهي الأصلُ .

(١) الكتاب : ٦/٣ ، والمقتضب : ٩/٢ ، والأصول : ١٤٧/٢ ، ونقل السيرافي في شرحه : ٣/١٩١ عن الكوفيين أن «مه» في «كيسه» منصوبة على المصدر ، وليست مخفوضة بكي ثم قال : «والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأن سقوط الألف من «ما» في الاستفهام إنما يكون إذا كانت «ما» في موضع خفض ، واتصل بها الخافض ، وإذا كانت ما استفهاماً وقعت صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك : وما تصنع ؟ ولا يجوز : وم تصنع ؟ ولو كان على ما قاله الكوفيون لجاز أن تقول : إن مه ، ولن مه ، وإذن مه ، إذا لم تفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل . . . » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤١ .

والثانية : كيلا .

والثالثة : كيما .

والرابعة : كما .

والخامسة : لكي .

والسادسة : لكيلا .

والسابعة : لكيما .

كل هذه موجودة في لغة العرب ، مستعملة في القرآن الكريم : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ﴿ وَتُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَ لَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ﴾ .

وإنما صحت هذه اللغات كلها ؛ لأن كل واحدة منها تقدر باللام وبـ « أن » فأصل النصب بـ « أن » واللام متضمنة لها في التحقيق على ما تقدم . فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى . /

(١) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٣ .

(٢) من سورة الأنعام : الآية رقم : ١١٠ ، وسقط من الأصل ﴿ وأبصرهم ﴾ . ولم أجد ممن قال أن « كما » لغة في « كي » ، قال العكبري في التبيان ١٤٩/١ : « ٠٠٠ ما : مصدرية ، والكاف نعت لمصدر محذوف ، أي : تقليباً ككفرهم ، أي عقوبة مساوية لمعصيتهم » ، وفي البحر المحيط : ٢٠٤/٤ : « والكاف في « كما » للتعليل ، وإن كان استعمالها فيه قليلاً . وقيل : الكاف للمجازاة . وقيل : للتشبيه . وقيل في الكلام حذف تقديره : فلا يؤمنون به ثاني مرة كما لم يؤمنوا به أول مرة . وقيل : الكاف نعت لمصدر محذوف ، أي تقليباً لكفرهم ٠٠٠ » فلا كلام كله على أنها لغة في الكاف ، وليست لغة في كي .

(باب أحكام حتى)

وهو يشتمل على ثلاث مسائل، يقال في الأولى : لِمَ عَمِلْتَ «حتى» النصب في الأفعال المستقبلية ، وقد عَمِلْتَ الجرُّ في الأسماء ، وهذا غير موجود في سائر الحروف ، بل ما اِخْتَصَّ بنوعِ عَمِلَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ ويقال في الثانية : وأينَ يَجِبُ أَنْ تَنْصِبَ الفِعْلَ ؟ وأينَ يَجِبُ أَلَّا تَنْصِبَهُ ؟ وأينَ يجوزُ النَّصْبُ والرفْعُ ؟ ويقال في الثالثة : وكمُ أقسامُ «حتى» عاملةٌ وغيرَ عاملةٍ ؟

أما الحديثُ في المسألةِ الأولى ، فاعلمُ أنَّ «حتى» إنما جَرَّتِ الأسماءَ ؛ لأنها حَلَّتْ مَحَلَّ جَارٍ جُزْفٍ فَادَّتْ معناه ، وذلك الجارُّ هو «إلى» ، فإذا قلتَ : سِرْتُ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فالتقديرُ : سِرْتُ إلى غُرُوبِها ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ معناه : إلى مَطْلَعِ الفَجْرِ ، فإذا صَحَّ أَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً الجَرِّ في الأسماءِ ، فاعلمُ أنها إذا نَصَبْتَ الفِعْلَ المُسْتَقْبِلَ ، فهي الجارَّةُ في التحقيقِ ؛ لأنها دَخَلَتْ على لَفْظِ الفِعْلِ المُسْتَقْبِلِ ، وهي تُقَدَّرُ بـ « إلى أن » أو بـ « كَيْ » ، فإذا قُدِّرَتْ بـ « إلى أن »^(٢) فهي على أَصْلِهَا ؛ لأنها جَرَّتْ « أن » فإذا قلتَ : لَأُكْرِمَنَّكَ حَتَّى تُكْرِمَنِي ، فالمعنى : لَأُكْرِمَنَّكَ إلى إِكْرَامِكَ ، فَجَعَلْتَ غَايَةَ كَرَمِكَ الإِكْرَامَ .

(١) من سورة القدر : الآية رقم : ٤، ٥ .

(٢) في الأصل : « بالان » .

* في الأصل : « وحذف » .

وإذا كانت «حتى» بمعنى «كَيْ» فكَيْ بمعنى اللامِ ، كما تقدّم ، فكان اللام عاقبتّها في التحقيق ، وحروف الجرّ / تتعاقبُ ، فصحّ بهذا أن «حتى» إذا نصبَتْ فهي الجارة في التقدير ، فكانها لم تعملْ عملينِ مختلفينِ ، والأحسنُ إذا نصبَتْ أنْ تُقدَّرَ بـ «إلى أنْ» ليتطابقَ المعنى ، وعليها الأكثرُ ، وإن كان ذلك جائزاً .

(فصل) : [أحوال حتى من حيث النصبُ والرفعُ] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهي قولنا : وأين^(١) يجبُ النصبُ ؟ وأين^(٢) يجبُ الرفعُ ؟ وأين^(٣) يجوزُ الوجهانُ ؟ .

فاعلمْ أنْ لـ «حتى» إذا دخلتْ على الفعلِ المضارعِ ثلاثة أحوالٍ : حالٌ يجبُ فيه أنْ ينصبَ الفعلُ بلا خلافٍ ، وذلك في خمسة مواضعَ :
أحدها : أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعدَ «حتى» غايةً للفعلِ الذي قبلها ، مثاله :
سرتُ حتى أدخلها ، والمعنى : إلى أنْ أدخلها ، فالدخولُ غايةُ السّيرِ ، وهي تُقدَّرُ ههنا بـ «إلى أنْ» لا غيرَ .

والموضعُ الثاني : أنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلها سبباً للفعلِ الذي بعدها ، مثاله :
دعوتُ اللهَ حتى يرحمني ، فالدعاءُ سببٌ للرحمةِ ، وهي ههنا تُقدَّرُ بـ «كَيْ» .

والموضعُ الثالثُ : أنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلَ «حتى» منفيّاً ، مثاله : ما سرتُ حتى أدخلها ، بالنصبِ ، وإنما وجبَ نصبُ هذا لأنَّ الفعلَ الأولَ سببٌ^(٤) للثاني ، وغايةُ لهُ ،

(١) في الأصل : « وأن » .

(٢) في الأصل : « وأن » .

(٣) في الأصل : « وأن » .

(٤) في الأصل : « سبباً » .

وأصلُ النصبِ بهِذَيْنِ المَعْنَيْنِ^(١) .

والموضعُ/ الرابعُ : أن يكونَ الفعلُ الذي بعدَ «حتَّى» مُسْتَفْهَمًا ، مثاله : أُسِرْتُ ١.٦ أ
بازيدٌ حتَّى تَدْخُلَ المَدِينَةَ ، كأنك سألتَه عَنِ الغَايَةِ ، هلْ قَدْ وَصَلَهَا أمْ لا ، أو عَنِ
الغَرَضِ ، هلْ وَصَلَهُ أمْ لا ؟ .

فإن كان الاستفهامُ داخِلًا على الاسمِ بِنَفْسِهِ كانَ الرفعُ ، وذلك في مثل قولك :
من سارَ حتَّى يَدْخُلَ المَدِينَةَ ؟ كأنك تريدُ : من سارَ فَدْخَلَ فِيمَا مَضَى أو هو في حالِ
الدخولِ ؟ .

والموضعُ الخامسُ : أن تَقَعَ «حتَّى» في مَحَلِّ الخَبَرِ نحو قولك : إنَّ سَيْرِي حتَّى
أَدْخَلَهَا ، وكان سيري حتَّى أَدْخَلَهَا ، وإنما وَجِبَ النَّصْبُ هُنَا ؛ لأنَّ «حتَّى» تُقَدَّرُ
بـ «إلى» ، وإلى حَرْفٍ لِلجَرِّ ، وحروفُ الجَرِّ تَقَعُ أَخْبَارًا لِذَوَاتِ^(٢) الأَخْبَارِ ، فإذا قلتَ :
إنَّ سَيْرِي حتَّى أَدْخَلَهَا ، فالتقديرُ : إنَّ سَيْرِي كائِنٌ إلى دُخُولِهَا ، وكذلك مَعَ كان
الناقِصَةِ ، مَعَ المِبتدَأِ . وإنما لَمْ يَجُزْ الرفعُ هُنَا ؛ لأنَّ «حتَّى» مَعَ الرفعِ تُقَدَّرُ
بالعاطِفَةِ ، وحروفُ العَطْفِ لا تَقَعُ أَخْبَارًا ؛ لأنَّ القَائِلَ إذا قال : كان سيري حتَّى
أَدْخَلَهَا ، بالرفعِ ، فمعناه : كان سيري فَدْخَلَتْهَا ، فإن كانت «كان» تامَّةً لا تَطْلُبُ
خبراً كان الرفعُ فيما بعدَ «حتَّى» مَعَهَا .

وأما الحالُ الذي يَجِبُ فيه الرفعُ فهو حيثُ تَقَعُ ثلاثةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أن يكونَ الفعلانِ اللذانِ قبلَ «حتَّى» وبعدها بتأويلِ الماضي على معنى
أنهما قد / وَقَعَا ، ومثاله : سِرْتُ حتَّى أَدْخَلْتُ المَدِينَةَ ، تريدُ : سرتُ فَدْخَلْتُهَا فيما
مَضَى ، كأنك عَطَفْتَ جُمْلَةً مِّنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ على مِثْلِهَا .

(١) في الأصل : « المنعيين » .

(٢) في الأصل : « للذوات » .

والشرطُ الثاني : أن يكونَ الفعلُ الذي قبلَ «حتى» قد وَقَعَ فيما مَضَى ، والثاني في الحالِ عَقِيبَهُ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ ، مثاله : سرتُ حتى أدخلُها ، الآن^(١) ، عَقِيبَ سِيرِي مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ وَلَا تَرَاخٍ^(٢) ؛ لأنه بِتَأْوِيلِ الْعَطْفِ أَيْضًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ^(٣) : مَرِضٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ ، معناه : فَهَمُّ الْآنَ لَا يَرْجُونَهُ .

والثالث : أنْ تَقَعَ «حتى» بعدَ استفهامٍ عَنِ الْاسْمِ لَا عَنِ الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى تَأْوِيلِ الْمَاضِي .

وأما الحالُ الذي يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ، فهو في كلِّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ تَقْدِيرُ الْمَاضِي ، أَوْ الْحَالِ مَرَّةً ، وَتَقْدِيرُ الْمُسْتَقْبَلِ مَرَّةً ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ ، وَ﴿ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ الرَّسُولُ ، أَوْ أَنَّهُ بَلَغَ حَالَةَ الْقَوْلِ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : حَتَّى قَالَ ، أَوْ حَتَّى هُوَ فِي حَالَةِ الْقَوْلِ ، وَمَنْ نَصَبَ اعْتَقَدَ أَنَّ غَايَةَ الزَّلْزَلَةِ قَوْلُ الرَّسُولِ ، وَأَنَّ الزَّلْزَلَةَ سَبَبٌ^(٥) لِقَوْلِ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّ فِي الْقَوْلِ انْقِطَاعًا إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَطَلَبًا لِلنَّصْرِ مِنْهُ ، فَكَأَنَّمَا لَطْفٌ . وَكَذَلِكَ : سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ / الشَّمْسُ ، وَتَطْلُعَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

(١) في الأصل : « إلا أن » .

(٢) في الأصل : « تراخي » .

(٣) من شواهد الكتاب : ١٨/٣ ، والمقتضب : ٣٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٩ ، والأصول : ١٥٢/٢ ، وشرح السيرافي : ٢٠١ ق/٣ ، والتهديب الوسيط : ٢٤٦ .

(٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٢١٤ ، النصب قراءة السبعة عدا نافع ، والرفع قراءة نافع ، ينظر :

السبعة : ١٨١ ، والحجة لأبي علي : ٣٠٥/٢ ، قال أبو زرعة في حجة القراءات : ١٣١ : « قرأ نافع

﴿ حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ، وحجته أنها بمعنى قال الرسول ، على الماضي وليست على المستقبل

... « وينظر : النشر : ٢٢٧/٢ ، والإقناع : ٦٠٨/٢ ، والبحر المحيط : ١٤٠/٢ ، وإتحاف

فضلاء البشر : ٤٣٦/١ .

(٥) في الأصل : « سبباً » .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ هو حيثُ تقعُ «حتى» بعدَ «كان» يجوزُ
 أنْ تَعْتَقِدَ «كان» ناقِصَةً فتَنْصِبُ ما بعدَ «حتى» كما تقدّمَ ، وأنْ تَعْتَقِدَ «كان» تامَّةً
 فترفعُ ؛ لأنها معَ الناقِصَةِ في محلِّ الجَرِّ لِحَقِّ تَقْدِيرِها بِحَرْفِ الجَرِّ ، ومعَ التامةِ بمنزلةِ
 الثاني في نيةِ العطفِ .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ هو حيثُ يَكْثُرُ الفِعْلُ أو يُقَلَّلُ^(١) ، وذلك
 نحو قولك : قلما سرتُ حتى أدخلُها ، وكثُرَ ما سرتُ حتى أدخلُها ، والنصبُ معَ^(٢)
 المقلَّلِ أجودُ .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ هو حيثُ يتقدّمُ «حتى» ظرفٌ يصلحُ أنْ
 يكونَ خبراً ، وأنْ يكونَ صلَةً ، ومثاله أنْ تقولَ : سيري اليومَ حتى أدخلُها ، أو :
 كان سيري اليومَ حتى أدخلُها ، فإنْ نَوَيْتَ أنْ المصدرَ ، وهو « سير » عاملٌ في الظرفِ
 كانتُ «حتى» بمعنى الجَرِّ ، ونصبتُ الفِعْلَ بعدها ؛ لأنَّ التقديرَ : سيري كائنٌ إلى
 دخولِها ، فإنْ نَوَيْتَ أنْ الظرفَ وهو « اليومَ » هو الخبرُ كانتُ «حتى» بمعنى الفاءِ ،
 ورفعتُ ما بعدها ؛ لأنَّ التقديرَ : سيري كائنٌ اليومَ فأنا أدخلُها الآنَ من غيرِ مانعٍ ،
 أو فدخلتُها .

وجُمْلَةُ الأمرِ أنْ «حتى» يَجِبُ أنْ تَنْصِبَ الفِعْلَ حيثُ تكونُ عِلَّةً لِلْفِعْلِ الذي
 قبلها أو مُسَبَّبًا له ، وترفعُه حيثُ لا يَصِحُّ هذا الحكمُ ، ويجوزُ الوجهانِ حيثُ يكونُ
 مُحْتَمَلًا ، فتدبَّرُ .

(فصل) : / [أقسام حتى من حيث العمل] :

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٦٤ .

(٢) في الأصل : « معا » .

وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي في معرفة أقسام «حتى» عاملة وغير عاملة - فاعلم أن لـ «حتى» أربعة أقسام :
 أولها : الجارة بمعنى «إلى» كما تقدّم^(١) .
 والثانية : الناصبة ، وهي هذه .
 والثالثة : العاطفة ، وقد تقدّم الحديث عليها^(٢) .
 والرابعة : الاستئنافية ، وهي التي يرتفع بعدها مبتدأ والخبر ، وقد تقدّم ذكرها في باب الحروف في الجزء الأول .

ومنهم من يعدّ خامسة^(٣) ، وهي التي تدخل على الماضي بمعنى الغاية ، مثل قوله تعالى^(٤) : « أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ » وليس بشيء لأنّ هذه إن كانت بمعنى الغاية فهي في التحقيق التي للجرّ ؛ لأنّ التقدير^(٥) : أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ إِلَى أَنْ زُرْتُمْ ، وإن كانت التي بمعنى الفاء فهي العاطفة في الأصل ؛ لأنّ التقدير : أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ فَزُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ، فإذا صحّت لك هذه القسمة فلها مع كل شيء حكم تختصّ به دون باقي بابها من الحروف ، فلها على الجرّ حكم تخالف به «إلى» ولها مع العطف حكم تخالف به «الواو» ، ولها مع النصب حكم تخالف به «أن» ، ولها مع كونها حرف ابتداء حكم تخالف به سائر حروف / الابتداء .

(١) ينظر : الصفحة رقم ٢١٣ فيما سبق .

(٢) ينظر : الصفحة ٢١٥ فيما سبق .

(٣) أكثر العلماء ذكر «حتى» بمعنى الغاية ، أي بمعنى «إلى» ، ينظر الكتاب : ٩٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٢٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٨ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٥٤ ، ولكن لم يقيدها بالدخول على الماضي .

(٤) من سورة التكاثر : الآية رقم ١ و ٢ .

(٥) في الأصل : « تقدير » .

(فصل) : في معرفة حكم الجارة :

اعلم أن «حتى» إذا جرت ففيها خلاف^(١)، هل جرت بنفسها أم بتضمن «إلى» ؟
وكذلك في الناصبة ، هل النصب بنفسها أم بتضمن «أن» ؟ .
فقال قوم : إنَّ العَمَلَ في اللفظ بها^(٢) ، وهو يرجع في التحقيق إلى ما عملتُ
بشبهه أو بتضمنه .

وقال قوم : إنَّ العَمَلَ بما حَلَّتْ مَحَلَّهُ ، أو تَضَمَّنَتْهُ^(٣) ، وهو الصَّحِيحُ فيما أَحَسَبُهُ ،
والذي يدلُّ على ذلك أنه يُرْجَعُ إلى الأَصُولِ حيثُ الالْتِباسُ ، وحيثُ يَنْبَغِي التَّبَيُّنُ ، وإذا
أرَدْتَ تَبَيُّنًا ، أو خَشِيتَ لَبْسًا قَدَّرْتَ «حتى» بـ «إلى» ، فَصَحَّ أَنَّ الأَصْلَ لِلْعَمَلِ بما حَلَّتْ
مَحَلَّهُ ، أو تَضَمَّنَتْ في المعنى ، فهي فَرْعٌ ، والمحذوفُ أصلٌ ، وإذا جَرَّرْتَ بها بمعنى
«إلى» افتقرت إلى معرفة المشابهة بينها وبين «إلى» والمخالفة .

فأما المشابهة بينهما فمن وجهين :

أحدهما : أنهما جميعاً لانتهاى الغاية .

والثاني : أنهما لا يُذكَرانِ إلاَّ بعدَ كلامٍ قَدْ تَقَدَّمَ ، وليس ذلك إلاَّ لأنهما^(٤) لانتهاى
الغاية ، ولا بُدَّ مِنَ الابتداءِ قبلَ الانتهاى .
وأما المخالفةُ فَمِنْ وَجْهِ :

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ .

(٢) هو مذهب الكوفيين ، ينظر المرجع السابق ، وشرح الرضى : ٢٤٠/٢ .

(٣) هو مذهب البصريين ، ينظر المرجع السابق . وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ٦٥ : « وقد اختلف
في هذه الجارة على ثلاثة أقوال : فذهب سيبويه إلى أن الجر بها نفسها ، وذهب الكسائي أن الجر
بعدها بإضمار «إلى» ، وذهب قوم من الكوفيين أيضاً أن الجر بالمعنى الذي هو الغاية ، والصحيح
مذهب سيبويه ؛ لأنه لما ثبت أن العطف بها نفسها وجب أن يكون الجر بها نفسها » .

(٤) في الأصل : « لأنها » .

أحدها : أن «إلى» تدخل على الظاهر والمضمر ، و «حتى» لا تدخل على مضمر قط
في أصول السماع ، فأما القياس فيدخل على جواز دخولها عليه .

ب ١٠٨ ومنها : أنه إذا كان المبتدأ مصدرًا / تُقدَّر فيه «أن» يتعدى فعله بـ «إلى» لم
يكن الخبر بعده إلا بـ «إلى» ولم يكن بـ «حتى» ، وذلك في مثل قولك : الحكم إلى
الإمام ، ولا يجوز : الحكم حتى الإمام ، وكذلك : الأمر إلى صاحب الأمر ، ولا يجوز :
الأمر حتى صاحب الأمر ، وإنما لم يجر ذلك ؛ لأنه لا يكون مفيداً من حيث إنَّ لانتهاه
معنى كامناً في «حتى» وهو ظاهر في «إلى» ، فأفاد حيث ظهر ، ولم يفد حيث
كمن ، والغرض بالأخبار الفوائد .

ومنها : أن «حتى» يجوز أن تعمل في موضع ، وأن لا تعمل ، فإذا قلت :
عددت القوم حتى القعود ، جاز في « القعود » الجرُّ ، والرفع ، والنصب ، فالجرُّ بمعنى
«إلى» كأنك تريد : عددت القوم إلى القعود ، كأنَّ انتهاء العدِّ إليهم ، وهم على هذا
غير معدودين . والرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهم معدودون ههنا ،
والتقدير : عددت [ت] القوم حتى القعود معدودون . والنصب على أن القعود معطوفون
على القوم ، و «حتى» بمعنى الفاء ، أو على أنهم منصوبون بفعل ترك إظهاره كأنك
تريد : حتى عددت القعود ، وعلى هذه الثلاثة ينشد البيت^(١) :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

(١) ينسب إلى المتلمس الضبعي ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٢٧ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٩٧/١
إلى ابن مروان النحوي ، ونقل ياقوت في معجم الأدياء : ١٩/١٤٦ عن بعض النحويين نسبة هذا
البيت إلى مروان بن سعيد النحوي ، ونسبه البغدادي إلى أبي مروان النحوي .
والشاهد في شرح السيرافي : ١/٢٠٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ٤١١/١ ، والنكت
على الكتاب للأعلم : ٢٢٨/١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠ ، والأصول : ٤٢٥/١ ، والجمل :
٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٨ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٤٧ ، ٥٥٣ ،
والخزانة : ٢٤، ٢١/٣ ، ٤٧٢/٩ .

يروى بجرّ النعلِ ، ونصبيها ، ورفعها ، على ما أعلمتك ، فاستخرج القياس .

أ ١.٩

و «إلى» لا تثبت فيها هذه الوجوه ، / بل تكون جازة على كل حال .

فهذا حكمها مع حروف الجرّ ، وقد كان ينبغي ألا يذكر هذا إلا في باب حروف

الجرّ ، ولكن احتمله ذكر «حتى» لأن تطلب جميع أحكامها في بابها .

وأما أحكامها مع حروف العطف ، فقد ذكرت شيئاً منه في باب العطف ، وأنا

أذكر ما يحضرنى ههنا إن شاء الله تعالى .

فاعلم أن «حتى» مشابهة لـ «لوا»^(١) العطف التي هي أصل حروف العطف ومخالفة

لها :

فمماشبهتها للوا من حيث إنهما جميعاً يشركان الثاني فيما دخل فيه الأول من

الإعراب والمعنى .

وأما المخالفة ، فهي من وجوه :

أحدها : أن الواو تعطف كل المعطوفات ، و «حتى» لا تعطف مضمراً في الأغلب .

ومنها : أن المعطوف مع الواو غير المعطوف عليه ، في مثل قولك : زيد وعمر ،

وليس كذلك «حتى» فإنه لا يكون المعطوف إلا من جنس المعطوف عليه ، تقول : جاء

القوم حتى زيد ، فزيد من جملة القوم ، ولو قلت : جاء القوم حتى الدواب ، لم يصح

هذا ؛ لأن في «حتى» معنى من الاستثناء .

ومنها : أن الواو تعطف الكثير على القليل ، والقليل على الكثير ، ولا من حصير ،

وليس كذلك «حتى» ، فإنه لا تعطف إلا قليلاً على كثير ، تقول : جاء الناس حتى زيد ،

ولا يجوز عكسه ، كما تقدّم في باب العطف .

(١) في الأصل : « الحروف » .

(٢) في الأصل : « للواو » .

ومنها : أن / الواو تَعْطِفُ بغيرِ إعادةِ الحَرْفِ في مثل قولك : مررتُ بالقومِ وزيدٍ ، ١٠٩ ب
 وليس كذلك «حتى» ، بل تقول : مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ ، وإنما كان ذلك فيها لِيَعْلَمَ
 أنه ممرورٌ به ؛ لأنك لو تقول : مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ ، لاحتَمَلُ أن تكونَ مررتُ بهم
 حتى انتهيتَ إلى زيدٍ ولم تَمُرَّ به ، فلهذا وجب الاتيانُ بحرفِ الجرِّ معها .
 وأما أحكامها مع الحروفِ التي يَرْتَفِعُ بعدها المبتدأ وخبره ، فلها أحكامٌ تُخَالِفُ
 أحكامَ حروفِ الابتداءِ :

منها أنها إذا دَخَلَتْ على المبتدأ لم يَخْلُ أن يكونَ خبره اسماً مفرداً ، أو فعلاً ،
 أو حرفاً ، أو ظرفاً ، فإن كان الخبرُ اسماً وجبَ الرفعُ على كلِّ حالٍ ، تقول : رأيتُ
 الناسَ حتى زيدٌ مرثيٌّ ، وأكرمتُ القومَ حتى عمروٌ مكرمٌ .
 وإن كان الخبرُ فعلاً لم يَخْلُ أن يكونَ قد تَقَدَّمَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى أو لا يَتَعَدَّى ، فإن
 تَقَدَّمَ فِعْلٌ لا يَتَعَدَّى فالرفعُ واجبٌ أيضاً ، نحو قولك : جاءَ الناسُ حتى زيدٌ جاءَ
 معهم ، قال الشاعرُ (١) :

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني كأن أباهاً نهشلٌ أو مجاشعٌ

وإن كان قد تَقَدَّمَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى ، جازَ فيما بعدَ «حتى» الرفعُ والنصبُ ، تقول : رأيتُ
 الناسَ حتى زيداً رأيتُهُ ، وحتى زيدٌ رأيتُهُ ، والنصبُ / أجودُ ، فإن نَصَبْتَ خَرَجْتَ عن
 معنى الابتداءِ ، وكانت عاطفةً في المعنى على ما تَقَدَّمَ .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ ، وروايته : «فيا عجبى» ، وهو في الكتاب : ١٨/٣ ، والنكت
 عليه للأعلم : ٧٠٢/١ ، والمقتضب : ٣٩/٢ ، والأصول : ٤٢٥/١ ، والجمل : ٦٦ ، وشرحه لابن
 بابشاذ : ق ٦٤ ، وكشف المشكل : ٢١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٨ ، ٦٢ ، والتهديب
 الوسيط : ٦٤ ، ووصف المباني : ٢٥٧ ، والمغني : ١٧٣ ، وشرح أبياته : ١١٤/٣ ، ١٢٢ ،
 والخزانة : ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ .

وإن كان خبرُ المبتدأ حرفاً ، أو ظرفاً ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ بعدَ الفعلِ ،
 تقول : رأيتُ الناسَ حتى زيداَ أمامَكَ ، أو حتى زيداَ في بيتِكَ ، أو : حتى زيداَ في
 موضِعِهِ ، فإن رَفَعْتَ فعلىَ الابتداءِ والخبرِ ، وإن نَصَبْتَ فعلىَ المفعولِ ، وإن جَرَرْتَ
 فيمعنى «إلى» وما بعدَ زيدٍ في موضِعِ النَّصْبِ علىَ الحالِ معَ الجرِّ ، وفي موضِعِ الرفعِ
 خبرٌ معَ الرفعِ ، ولا موضِعٌ له معَ النَّصْبِ إذا كان فعلاً ؛ لأنه كتأكيدٍ للفعلِ الأولِ الذي
 فسَّرَهُ ، وهذا حكمٌ لا يثبتُ لسائرِ حروفِ الابتداءِ .

ومِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِ «حتى» إذا كانت حرفَ ابتداءٍ أنها لا تُذَكَّرُ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامٌ
 لأنها بمعنى انتهاءِ الغايةِ ، ولا بُدَّ مِنْ كَلَامٍ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ حَتَّى يَصِحَّ
 الْإِنْتِهَاءُ ، واعتَبِرْ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَجْدَهُ مَطْرِدًا ، وعليهِ الْبَيْتَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ ، وليسَ
 كذلك سائرُ حروفِ الابتداءِ ، بل تَقَعُ أَوْلَى ، تقول : إنما زيدٌ قائمٌ ، وأما زيدٌ فقائمٌ ،
 وأما عمروٌ فذاهبٌ ، وتقول : لزيدٌ قائمٌ ، فتَقَعُ هَذِهِ الْحُرُوفُ مُتَقَدِّمَةً قَبْلُ / أَنْ يَتَقَدَّمَهَا
 شَيْءٌ وليس كذلك «حتى» .

وبعضهم يقول : إنها تعطفُ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ ، وليست بحرفِ ابتداءٍ ، وهذا
 يَقرُّبُ .

وهذه مسائلُ في بابِ «حتى» :

(مسألة) : تقول : إنَّ زيداَ ليصومُ الأيامَ حتى يومَ الفطرِ ، بالجرِّ لا غيرَ ، لا يجوزُ
 النَّصْبُ ؛ لأنه لا يصومُ يومَ الفطرِ .

وتقول : إنَّ زيداَ يصومُ الأيامَ حتى يومَ عرفاتٍ ، وحتى يومَ عرفاتٍ ، بالنصبِ

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٥٤/٤ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٥١ .

والجر ، لأنه قد يصومه وقد لا يصومه .

(مسألة) : تقول : ضَرَبْتُ القومَ حتى زيدا فَضَرَبْتُ ، يجوزُ في زيدٍ ههنا النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على معنى أنه مضروبٌ ، والجرُّ على أنك انتهيتَ إليه فضربتَ مَنْ بعده ، أو أَدْخَلْتَهُ معهم .

وتقول : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركتُ ، لا يجوزُ ههنا غيرُ الجرِّ ؛ لأنك لا تقول : ضربتُ القومَ حتى تركتُ زيدا ؛ لأن ذلك لا فائدةَ فيه .

(مسألة) : تقول : ضربتُ القومَ حتى زيدا فأوجعتُ ، يجوزُ في هذه النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على أن زيدا مضروبٌ معهم ، وأنه وَقَعَ / الإيْجَاعُ على الجميعِ ، والجرُّ على أن الإيْجَاعَ وَقَعَ مِنْ حَدِّ زَيْدٍ . وكذلك «ثُمَّ» مكانَ الفاءِ ، ومنهم من يقول : ثم تَخْتَصُّ بِمَنْ بَعْدَ زَيْدٍ ؛ لأنها لِلْمَهْلَةِ والتَّراخِي .

(مسألة) : تقول : ضَرَبْتُ القومَ حتى زيدا أيضا ، لا يكونُ ههنا غيرُ النصبِ ؛ لأنَّ «أيضا» تدلُّ على الفعلِ ، كأنك تريدُ : حتى ضَرَبْتُ زيدا أيضا .

(مسألة) : تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ حتى زيدا فيما أَظُنُّ ، وحتى زيدٍ ، يجوزُ ههنا النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على أن الظَّنَّ من تمامِ الكلامِ الذي بَعْدَ «حتى» كأنك تريدُ : ضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيدا فيما أَظُنُّ ، والجرُّ على أن الظَّنَّ مِنْ تمامِ الكلامِ الذي قبلَ «حتى» ، كأنك تريدُ : ضربتُ القومَ فيما أَظُنُّ حتى زيدٍ ، معناه : حتى انتهيتُ إلى زيدٍ .

(سألة) : تقول : كتبت إلى زيد ، ولا يجوز : كتبت حتى زيد ، ولقائل أن يقول :

لم لا يجوز ذلك و«حتى» بمعنى «إلى» ؟

فعنه جوابان :

أحدهما : أن «حتى» لا تُذكر إلا وقد تقدمها كلام يصلح أن يستثنى منه ؛ لأن فيها

معنى من الاستثناء يخرج القليل من الكثير ، / ذلك تحقيق الاستثناء ، وأنت إذا قلت : كتبت حتى زيد^(١) ، فهذا الشرط مفقود ههنا .

والجواب الثاني : إن «حتى» أكثر ما تجر الظروف ، بل هو الغالب عليها لفظاً

وتقديراً ، فاللفظ^(٢) فيه مثل قوله تعالى^(٣) : «حتى مطلع الفجر» والتقدير نحو

قولك : ضربت القوم حتى زيد ، بجرّ زيد بمعنى «إلى» على معنى : حتى انتهيت إلى

موضع زيد ، فكانها جرت في التحقيق الموضع .

(سألة) : تقول : قف حتى إن جاء زيد أدخلته ، في «حتى» ههنا خلاف ،

والصحيح أنها الناصبة للفعل ، ذكرت وحذف الفعل لدلالة المعنى عليه ، كأنك

تريد : قف حتى تنتظر إن جاء زيد أدخلته .

(١) في الأصل : « زيداً » .

(٢) في الأصل : « فاللفظ » .

(٣) من سورة القدر : الآية رقم : ٥ .

(باب حكم أو)

اعلم أن «أو» في الكلام على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ تكونُ فيه عاطفةً ، ومعناها كمعنى «إما» وقد تقدم الحديثُ عليها في بابِ العطفِ ، وقسمٌ تكونُ فيه بمعنى الواوِ ، وذلك في مثل قوله - سبحانه -^(١) : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ معناه : تقاتلونهم ويسلمون ، ولقائلٍ أن يقول : ما المانعُ من أن تكونَ «أو» على حالها تنصبُ الفعلَ ، وتقدِّرُ به «إلى أن» أو به «كَي» ؟

فالجوابُ أن هذا / إخبارٌ من الله - سبحانه - بأن هؤلاء القومَ يسلمون لا محالةً ، عقيبَ القتالِ ، فكأنَّ التقديرَ على هذا : تقاتلونهم وهم يسلمون ؛ لأنَّ الله تعالى قد علمَ ذلك منهم ، فأخبرَ به ، وفائدةُ الكلامِ أنه لم يُلزِمَهُم القتالَ إلا أن يسلموا ، لأنه لو نصَّبَ لكانَ كذلك إلا في مصحفِ أبي^(٢) ، فقد روي أنه منصوبٌ ، وهو شاذٌّ فيما نقلَ - والله أعلم - ، وإنما جازَ أن تكونَ «أو» بمعنى الواوِ لأنَّ الواوَ قد

(١) من سورة الفتح : الآية رقم : ١٦ . ولم أجد منه صريحاً باسم «أو» في قوله ههنا بمعنى الواوِ ، غير المصنف .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٩٤/٨ : « قرأ الجمهور ﴿ أو يسلمون ﴾ مرفوعاً ، وأبي ، وزيد بن علي بحذف النون منصوباً بإضمار أن . » . قال السيرافي في شرح الكتاب : ٢١٩/٣ : « وأما ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ فالثاني عطف على الأول ، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين : إما القتال ، وإما الإسلام ، وذكر أن في بعض المصاحف : ﴿ أو يسلموا ﴾ نصب على معنى « إلا أن » فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام . »

تكون بمعناها ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾ أَجْمَع^(٢) علماء التفسير على أن الواو ههنا بمعنى «أو» ؛ لأنه لو لا هذا التقدير لكان يجوز نكاح تسع حرائر ، وذلك ردٌ لشريعة الإسلام .

والقسم الثالث من أقسام «أو» أن تكون ناصبةً للفعل المستقبل ، وهي التي أُريدت في هذا الباب .

واعلم أن «أو» لا تنصب إلا حيث تنصب «حتى» ؛ ولهذا ألحقت ببابها ، وإنما وجب ذلك فيها ؛ لأن ما بعدها متعلق بما قبلها ؛ لكونه غايةً له ، أو مسبباً له مثل «حتى» وذلك في مثل قولك : / لألزمك أو تعطيني حقّي ؛ لأنه يصلح أن تقدّر «أو» ههنا بـ «إلى أن» فتكون غايةً ، وأن تقدّر بـ «كَيْ» فتكون علةً ، ولكن هذا التقدير لا يجب أن يجتمع في كل موضع بل قد يجوز اجتماعهما حيث لا يخشى خللٌ ، وقد لا يجوز اجتماعهما ، فحيث يجوز اجتماعهما نحو قولك : لألزمك أو تعطيني حقّي ، وحيث لا يجوز اجتماعهما في مثل قول امرئ القيس^(٣) :

فَقَلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذِرًا

(١) من سورة النساء : الآية رقم : ٣ . وجعل العكبري الواو هنا للتخيير ، ينظر التبيان : ٣٢٩/١ .

(٢) في الأصل : « أجمعوا » . ولم أقف على هذا الإجماع الذي ادعاه المصنف .

(٣) في ديوانه : ٦٦ ، يخاطب صاحبه عمرو بن قميئة الشاعر البشكري ، الذي استصحبه امرؤ القيس في سيره إلى قيصر لطلب النصرة على بني أسد .

والشاهد في الكتاب : ٤٧/٣ ، وشرحه للسيراني : ٣/٢١٩ ، وشرح أبياته لابن السيراني :

٥٩/٢ ، والنكت عليه لأعلم : ٧٢١/١ ، ومعاني القرآن للقرآء : ٧١/٢ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ،

والأصول : ١٥٦/٢ ، والجمل : ١٨٦ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٩٨/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٢/٧ ، ٣٣ ، ووصف المباني : ٢١٢ ، والجنى الداني : ٢٣١ ، والخزانة

٤١٢/٤ ، ٥٤٤/٨ ، ٥٤٧ . قال السيراني : « وجاز » أو نموت فنعذرا « على وجهين : بالعطف

على « نحاول » وبلاستثناء ؛ لأن المعنى لا يفسد » .

لا يصح أن تقدر ههنا إلا بـ «إلا»^(١) أن»^(٢) ، كأنه يريد : نحاول ملكاً إلا أن نموت ، فلا يجوز : نحاول ملكاً كي نموت . وكذلك قول الآخر^(٣) :

فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمِيسِ الْغِنَى
تَعِشْ ذَا يَسَارٍ^(٤) أَوْ تَمُوتَ فَتَعْذِرَا

لا يجوز أن تقدر ههنا بـ «كي» لأن السير والالتماس لا يكونان للموت .

فإن خرجت «أو» عن هذا الحكم لم تكن ناصبة ، ورجعت إلى باب العطف ، وكانت لوقوع^(٥) أحد الفعلين لا لترايطهما ، وذلك في مثل قولك : أتقوم أو نتحدثنا ، معناه : أيصح منك أحد هذين الفعلين ، قال الله تعالى^(٦) : « قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ / أَوْ يَنْفَعُونَكُمُ أَوْ يَضُرُّونَ » لا يجوز أن تنصب ههنا أبداً ؛ لأنه لا يقدر فيها : «إلا أن» ولا «كي» ، والفرق بين المعنيين أنك مع العاطفة تقدم أي الفعلين

(١) في الأصل : « إلى » .

(٢) إلى ذلك ذهب جمهور النحاة . ينظر المراجع السابقة في تخريج البيت . وجوز الفراء في معاني القرآن ٧١/٢ أن يكون النصب على معنى «إلا» أو «حتى» . وجعل ابن جني في الخصائص : ٢٦٤ . ٤٦٣/١ «أو» عوضاً من «أن» ، وقال المالقي في رصف المباني ٢١٢ : « واعلم أن «أو» هذه إذا حقت معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم ، فإذا قال القائل : لألزمنك أو تقضييني حقي ، فالعنى : أنا ملازم لك أو قاض أنت حاجتي ، فكأنه في الأصل : ليكون مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي ، فكأنك عطفت مصدرًا على مصدر » .

(٣) هو عروة بن الورد من بني عيس ، وكان يلقب عروة الصعاليك ، وكان جاهلياً . أخباره في : الشعر والشعراء : ٦٧٥/٢ ، واللائئ : ٨٢٣ . والبيت في ديوانه : ٤٤ ، والإفصاح للفارقي : ١٨٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٢ ، و رصف المباني : ٢١٢ ، قال الفارقي في الإفصاح : « كان الوجه في هذا وحد الكلام أن يقول : تعش ذا يسار أو تمت ، أي يكون أحد الأمرين ؛ لأنه معطوف على الأول ، ولكن لم يجزمه من أجل الوزن ، وأنه ينكسر » .

(٤) في الأصل : « يساراً » .

(٥) في الأصل : « للوقوع » .

(٦) من سورة الشعراء : الآيتان رقم ٧٢ و ٧٣ . وفي الأصل : « إذ يسمعونكم » .

شئتَ ، ولا يَخْتَلُّ المعنى ، تقول : سَتَكَلَّمْنَا أو نَقَّضِي حاجتكَ ؟ و سَنَقْضِي حاجتكَ
أو تُكَلِّمُنَا ؟ معناه سَيَقَعُ أَحَدُ هَذَيْنِ^(١) الْفِعْلَيْنِ ، وَلَكِنْ قَدْ يَقَعُ هَذَا قَبْلَ هَذَا مَرَّةً ، وَقَدْ
يَقَعُ هَذَا قَبْلَ هَذَا مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَوْ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ مَعَ النَّصْبِ فَقُلْتَ : سَنَقْضِي حاجتكَ
أو تُكَلِّمُنَا؟ لَمْ يَجْزُ إِذَا كُنْتَ تَرِيدُ بِـ « نَقْضِي حاجتكَ »^(٢) قِضَاءَ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كُنْتَ
تَرِيدُ أَلَّا نَقْضِي حاجتكَ صَحَّ المعنى لَأَنَا نَقْضِيهَا إِنْ لَمْ تَكَلِّمْ . فَافْهَمْ ذَلِكَ .

(١) في الأصل : « هذا » .

(٢) كلمتان تقريباً غير واضحتين في الأصل ، كذا قرأتها .

(باب أحكام الفاء)

اعلم أن أصلها أن تكون عاطفةً ، ويجوز أن تكون استثنائيةً ، وتكون بمعنى «رَبِّ» وتكون زائدةً ، وتكون جواباً .

فالعاطفة والاستثنائية ، والتي بمعنى «رَبِّ» ، والزائدة قد ذُكرن في أبوابهنَّ ، وهذا الباب مجردٌ لمعرفة حكم الفاء إذا كانت جواباً .

اعلم أن الفاء تكون في الكلام جواباً لأحد عشر مجاباً ، وهي : الأمرُ ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والعرضُ ، والجحدُ ، والتمنيُ ، والدعاءُ ، والتحضيضُ ، والتفصيلُ ، والشرطُ ، وإذا .

وهذه المجاباتُ معها على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يكون منصوباً ، ويجوز رفعه ، وقسمٌ يكون مرفوعاً ، ولا يجوز نصبه ، وقسمٌ لا يكون مرفوعاً ولا منصوباً .

فالقسم الذي يكون منصوباً ويجوز رفعه الثمانية الأولى ، وهي الأمرُ ، والنهيُ ،

والاستفهامُ / والعرضُ ، والجحدُ والتمنيُ ، والدعاءُ ، والتحضيضُ ، مثال الجميع :
أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، وَلَا تَهْنِي فَأَشْتِمَكَ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ فَأَزُورَكَ ؟ ، وَأَلَا تَنْزِلُ فَتَحَدِّثَكَ ؟ ،
وَمَا أَذْنِبْتُ فَأُعَاقِبَ ا ، وَلَيْتَ زَيْدًا عِنْدَنَا فَنُكْرِمَهُ ، وَرَبُّ هَبِّ لِي رِزْقًا فَأُنْفِقَ مِنْهُ ، وَهَلَّا
تُجَاهِدُ فَتَحْرِرَ الشَّهَادَةَ ؟ ، وفي القرآن الكريم جوابُ النهي ، والاستفهام ، والجحدِ ،

والتمني ، والتحضيض ، والأمر على خلافٍ ، فجوابُ النهي في قوله تعالى^(١) : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ ، وجوابُ الاستفهام في قوله تعالى^(٢) : ﴿ أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَ أَخِي ﴾ ، ﴿ فَأُوَارِيَ ﴾ : منصوبٌ على الجوابِ بالفاءِ على العطفِ على ﴿ أَكُونَ ﴾ ؛ لأنه لو كان عطفًا لاختلَّ المعنى ؛ لأنه لا يكونُ التقديرُ : أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ وَأَنْ أُوَارِيَ سَوْءَ أَخِي ، وهو عاجزٌ عنهما لا محالةً ، فلا معنى للعطفِ . وجوابُ الجحد في قوله تعالى^(٣) : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ .

وجوابُ التمني في قوله تعالى^(٤) : ﴿ يَلْبِثُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ وجوابُ التحضيض في قوله تعالى^(٥) : ﴿ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ﴾ ، قيل : « لولا » بمعنى التحضيض ، و « أخرت » بمعنى المستقبل ، وقيل : « لولا » بمعنى التمني / وهو الأقربُ ، والنصبُ في جوابِ التمني .

وجوابُ الأمر في قوله تعالى^(٦) : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، على قِراءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْخِلَافِ .

ولم يردِ الدعاءُ والعرضُ في القرآنِ الكريمِ ، وإن كانا موجودين في لغةِ العربِ ، يقول قائلُهُمْ : رَبِّ اغْفِرْ لِي فَادْخُلْ الْجَنَّةَ ، فهذا وإن كان لفظُهُ لفظَ الأمرِ فهو

(١) من سورة طه : الآية رقم : ٦١ .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٣١ .

(٣) من سورة الأنعام : الآية رقم : ٥٢ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٧٣ .

(٥) من سورة المنافقون : الآية رقم : ١٠ .

(٦) من سورة يس : الآية رقم : ٨٢ ، قرأ ابن عامر والكسائي بنصب ﴿ فيكون ﴾ وقرأ باقي السبعة

برفعها . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٥٤٤ .

انْقِطَاعٌ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالْدَعَاءِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ النِّدَاءِ فِي التَّحْقِيقِ .

وَأَمَّا الْعَرَضُ ، فَقَوْلُهُمْ : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنَحَدِّثُكَ ؟ ، هَذَا لَيْسَ بِأَمْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ ضُرِبَ^(١) مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ .

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ الْجَوَابَاتِ الْمَنْصُوبَةِ بِالْفَاءِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْفَاءِ ، فَقَالَ قَوْمٌ هِيَ النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا^(٢) ، وَقَالَ قَوْمٌ : بِلِ النَّاصِبِ «أَنْ» الْمَقْدَّرَةِ^(٣) .

وَهِيَ فِي التَّحْقِيقِ - أَعْنِي الْفَاءَ - عَاطِفَةٌ مَصْدَرُ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ، عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، فَمَعْنَى الْكَلَامِ : تُكْرِمُنِي فَأَنْ أَكْرَمَكَ ، وَتَلْخِيصُهُ : يَقَعُ إِكْرَامُكَ وَإِكْرَامِي ، وَإِكْرَامَانِ مَصْدَرَانِ قَدْ أَدَّتْ مَعْنَاهُمَا الْفَاءُ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ مَا نُصِبَ مَعَهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ^(٤) : لَيْسَتْ الْفَاءُ هِيَ النَّاصِبَةُ ، وَلَا «أَنْ» ، وَإِنَّمَا النَّاصِبُ هُوَ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، فَالْأَوَّلُ أَمْرٌ لَيْسَ بِخَيْرٍ ، وَالثَّانِي خَيْرٌ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هؤُلَاءِ حُجَّةٌ وَعَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ :

فَحُجَّةٌ مِنْ يَقُولُ : إِنَّ النَّاصِبَ هُوَ الْفَاءُ هِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ الْفَاءَ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَضْرَبَ » .

(٢) هُوَ رَأْيُ أَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ وَبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ . يَنْظُرُ : شَرْحُ السِّيْرَانِي : ٢١١ ق/٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَاشَاذَ : ق ١٤١ ، الْإِنْصَافُ : ٥٥٧/٢ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ : ٢٤١/٢ .

(٣) هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ ، يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٢٨/٣ ، ٣٠ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٣/٢ ، ١٤ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : ٢١١/٣ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٥٧/٢ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ : ٢٤٥/٢ .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَاشَاذَ : ١٤١ ، وَنَسَبَهُ السِّيْرَانِي فِي شَرْحِهِ : ٢١١/٣ ، وَالرُّضِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٢٤١/٢ إِلَى الْفَرَاءِ ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ : ٢١/٧ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي : ٧٤ .

الفعل / على هذه الحالة ، واخْتَصَّتْ بِهِ متقدمةً عليه كما يَخْتَصُّ العاملُ بالمعمولِ ، ١١٤ ب
ولم يَفْصِلْ بينها وبينه شيءٌ ، فَعَمِلَتْ .

والاعتراضُ عليه هو أن يُقالَ : إنَّ الفاءَ في الأصلِ مِنْ حُرُوفِ العطفِ التي تدخلُ
على الأسماءِ ، والأفعالِ ، والحروفِ ، فليسَ عَمَلُها في صِنْفِ أولى مِنْ عَمَلِها [في]
صِنْفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُها ، فإذا بَطَلَ عَمَلُها رُجِعَ إلى أَصْلِ ما يَنْصِبُ الأفعالَ المُسْتَقْبَلَةَ ،
وليس ذلك إلا «أن» ، فَكُدِّرَتْ بعدها ، وهذا هو الأقربُ .

وَحُجَّةٌ مَنْ يقولُ : إنَّ الناصِبَ هو «أن» المُقَدَّرَةُ هي أنه يقولُ : إنَّ النصبَ معَ
الفاءِ لا يكونُ إلاَّ حيثُ يكونُ أحدُ الفعلين سببًا للآخرِ ، مثل قولك : أتقومُ
فَتَحَدَّثْنَا ؟ ، فالقيامُ سببٌ لحديثنا ، والحديثُ مُصَدَّرٌ يَقْدِرُ بـ «أن» والفعلِ ، فَحُدِّثْتَ
«أن» ؛ لأنها موصولةٌ اختصارًا ، ولأنَّ الفاءَ قد أدَّتْ معناها ، ونابَ الفعلُ منابها ؛
لأنه صلةٌ لها ، والصلةُ تقومُ مقامَ الموصولِ ، لأنها تدلُّ عليه .

والاعتراضُ عليه هو أن يُقالَ : لو وجَبَ ذلك في الفعلِ الذي بعدَ الفاءِ لوجبَ
في الفعلِ الذي قبلها ؛ لأنهما جميعًا يَقْدِرانِ بالمصدرِ الذي تَضَمَّنَ «أن» ، ولو كان
كذلك لكنتَ تقولُ : أتقومُ فَتَحَدَّثْنَا ؟ على معنى : أن تقومَ ، كما تقولُ : فأنتَ تحدَّثْتَ ،
ولم يَعْلَمْ بأحدٍ يَنْصِبُ هذا ، وهذا لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ أَلِفَ الاستفهامِ يجوزُ أنْ تَدْخُلَ على
الفعلِ ، وعلى الاسمِ ، فالفعلُ في : أتقومُ ؟ والاسمُ في قولك : أنتَ ؟ تقومُ ؟ فلا
يلزمُ تقديرُ «أن» ههنا .

١١٥ أ
وَحُجَّةٌ مَنْ يقولُ إنَّ الناصِبَ هو المُخَالَفَةُ ، هي أنه يقولُ : إنا وَجَدْنَا المُخَالَفَةَ /
لها تأثيرٌ في كلامِ العَرَبِ ؛ لأنه إذا وَقَعَ الخِلافُ في المعنى فينبغي أنْ يَقَعَ في اللفظِ

(١) في الأصل : « أنت » .

* ساقط من الأصل .

لِيَقَعَ الْفَرْقُ ، كَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَمَا شَاكَلَهُ .

والاعتراض عليه هو أن يُقَالَ : إِنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ يَلْزَمُ لَوَجَبَ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ مُخَالَفًا لِلأُولَى أَنْ يُغَيَّرَ إِعْرَابُهُ ، وَذَلِكَ مَمْتَنَعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ الإِجْمَاعُ فِي أَنَّ «لَكِنْ» وَ «بَلْ» يَشْتَرِكُ الثَّانِي فِي الإِعْرَابِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ خِلَافُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

هذه الجوابات أكثر ما سُمِعَتْ مَنْصُوبَةً ، وَبِجُوزِ رَفْعِهَا ، وَتَكُونُ الْفَاءُ عَاطِفَةً جَمَلَةً ابْتِدَائِيَّةً عَلَى جَمَلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : أَكْرَمَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ ، فَالنَّصْبُ أَحْسَنُ . هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ مَعَ الْفَاءِ .

(فصل) : [ما يجب رفعه بعد الفاء] :

وأما الْقِسْمُ الَّذِي يَكُونُ مَرْفُوعًا مَعَ الْفَاءِ وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ ، فَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ، تَقُولُ : مَنْ يَكْرَمَنِي فَأَكْرَمُهُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُهُ مَعَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ : فَأَنَا أَكْرَمُهُ ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : وَلَمْ لَمْ يَجْزُ نَصْبُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ كَمَا نَصَبَ سَائِرَ الْجَوَابَاتِ ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَلِأَنَّ النَّصْبَ بِتَّقْدِيرِ «أَنْ» عَلَى مَا أَصَلْتُمْ ، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ «أَنْ» هَهُنَا ؟ .

فالجواب أن يُقَالَ : إِنَّ الْفَاءَ نَصَبَتْ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا سُمِعَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، فَكَأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِهَا ؛ لِتَرْبِطَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَاءُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْأَفْعَالِ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ ، تَقُولُ : مَنْ يَكْرَمَنِي فَأَكْرَمُهُ ، وَتَقُولُ : مَنْ يَكْرَمَنِي فَهُوَ أَهْلُ الْفَضْلِ ، فَلَمَّا كَانَتْ تَدَخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى الْأَفْعَالِ بَطَلَ النَّصْبُ بِهَا لِأَجْلِ فَقْدِ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَلِهَذَا إِذَا قَدَّرَ دَوْلُهَا عَلَى الْاسْمِ رَفَعَ الْفِعْلُ ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مُبْتَدَأً وَخَبْرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِمَّا لَفْظًا ،

وإما تقديرًا / فاللفظ^(١) مثل قولك : فهو أهلُ الفضلِ ، والتقديرُ مثلُ قولك : ١١٥ ب
فأكرمهُ ، والتقدير : فأنا أكرمهُ ، ولا يجوزُ نَصْبُ الفِعْلِ مَعَهَا ولا جَزْمُهُ .

(فصل) : [ما لا يجب نصبه ولا رفعه مع الفاء] :

وأما القِسْمُ الذي لا يكونُ مَعَهَا منصوبًا ولا مرفوعًا ، فهو جوابُ التفصيلِ ،
نحو قولك : أمّا زيدٌ فقاتمٌ ، وأمّا عمروٌ فذاهبٌ ، هذه الفاءُ ههنا لا حكمَ لها في
العَمَلِ ، فلا تَنْصِبُ ، ولا تَرْفَعُ ؛ لأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، ورفَعُ المبتدأ
مُجْتَلَبٌ من غيرها ، وهي لا تَنْصِبُ ؛ لأنها لمَ تَدْخُلْ على فِعْلِ ، فكأنها لا حُكْمَ لها
سوى أنها أتتِ بها لِتَرْطِبَ الجوابَ لِلْفائدةِ لما كان في التفصيلِ معنى الشَّرْطِ .

ومن جَمَلَةٍ ما يُجابُ بالفاءِ ولا تَعْمَلُ فيه الفاءُ : معنى الشَّرْطِ في النَّواقِصِ
خاصَّةً ، وذلك في مثل قولك : الذي يَخْرُجُ معي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ
يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ الفاءُ في قوله^(٢) : ﴿ لَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾^(٣) جوابُ
لمعنى الشرطِ الكامِنِ في ﴿ الَّذِينَ ﴾ وكذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ الْحَرِيقِ ﴾ ، وكذلك : إِنَّ مَنْ
يَكْرُمْنِي فَلَهُ الْإِنصافُ ، على معنى : إِنَّ الذي .

وعلى الجملةِ إِنَّ هذا المعنى لا يَثْبُتُ إلا في النَّواقِصِ خاصَّةً ؛ لأنَّ فيها معنى مِنْ

(١) في الأصل : « فاللفظ » .

(٢) في الأصل : « قولهم » . * من سورة البقرة : الآية رقم : ٢٦٤

(٣) في الأصل : « فلهم أجرهم » والصحيح بلا فاء كما في المصحف .

(٤) من سورة البروج : الآية رقم : ١٠ .

ترابطِ الفَعْلَيْنِ .

ومنهم مَنْ يقول^(١) : إنَّ الفاءَ في هذه المواضعِ زائدةٌ لا معنى لها ، ويحتجُّ بأنَّ الذي بعدها خبرُ المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ يجبُ أن يكونَ متصلاً به مِنْ غيرِ فاصِلٍ يفصلُه إلاَّ ما هو من جُملةِ المبتدأ ، والفاءُ إذا دخلتْ على الفِعْلِ للاستئنافِ ، وهذا أقربُ على الأصولِ ، والأولُ أسبقُ إلى الأفهامِ . واللهُ أعلمُ .

وهذه المَجاباتُ إذا أسقطتْ الفاءَ على ثلاثةِ أقسامٍ أيضاً : قسمٌ يجبُ رَفْعُهُ ، وقسمٌ لا تَعَلُّقَ له بِرَفْعٍ ولا جَزْمٍ ، ولا نَصْبٍ ، وقسمٌ يجبُ جَزْمُهُ .

فالقسمُ الذي يجبُ رَفْعُهُ هو جوابُ المَجْدِ ، وجوابُ إذا . والقسمُ الذي لا تَعَلُّقَ له بِرَفْعٍ ولا نَصْبٍ ولا جَزْمٍ ، هو جوابُ التفصيلِ ، وجوابُ معنى الشرطِ في التَّوَاقِصِ .

والقسمُ الذي يجبُ جَزْمُهُ / هو سائرُ الجواباتِ مِنْ شَرَطٍ ، أو ما فيه معنى الشرطِ . وسنُبَيِّنُ هذا بِعِلَلِهِ في بابِ الأَجوبَةِ بِعَوْنِ اللَّهِ وَلُطْفِهِ .

(١) ينظر : التبيان : ١٢٢٢/٢ .

(باب معرفة أحكام الواو)

اعلم أن الواو تدخل في أبواب كثيرة قد ذكرت فيها فيما تقدم ، وسنذكر فيما بعد من أبوابها إن شاء الله تعالى . وهذا الباب مجرد لمعرفة الواو التي ينتصب معها الفعل المستقبل ، وهي تسمى واو الصرف^(١) ، ومعنى ذلك أنها اضطرقت عمل «أن» إليها وتضمنتها . وجملة ما في هذا الباب معرفة ثلاثة أشياء :
معرفة أين ينصب ما بعد الواو ، وما الفرق بين كونها ناصبة وغير ناصبة ؟
وهل النصب بلفظها أو بما تضمنته ؟ .

أما معرفة أين تنصب الواو : فهي تنصب في كل موضع نصبت فيه الفاء ، إلا أن الواو تختص بالجمع في المعنى ، والفاء لا تجمع ؛ لأنك إذا قلت : لا تشتم زيدا وقدم أباه ، فالمعنى : لا تجمع بين هذين الفعلين ، وتقول : لا تشتم زيدا فيشتمك ، فلا جمع ههنا ، فهذا هو الفرق بينهما ، وكذلك في سائر المواضع .

فإذا أتيت بالواو في جواب النهي احتمل النهي ثلاثة معاني : أن تكون ناهياً عن الجمع بين الفعلين ، فتنصب الثاني لا محالة ، وأن تكون ناهياً عن الفعلين جميعاً ، فتجزم الثاني على كل حال ، وأن تكون ناهياً عن فعل الأول في حال فعل

(١) هي تسمية الكوفيين كما في مغني اللبيب : ٤٧٢ ، وسماها ابن هشام واو العطف ، وسماها ابن مالك

في شرح التسهيل : ٤٤/٤ واو الجمع .

الثاني ، فترفع الثاني على كلِّ حالٍ .

والمسائلُ تَظْهَرُ في قولك^(١) : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، إن أردتَ النهي عن الجمعِ بينهما فانصبَّ « تشرب » ، وللنهي معَ هذا حكمٌ وهو أنك ممنوعٌ من الجمعِ بينهما فقط ، فأما إذا فعلتَ كلَّ واحدٍ منهما وحدهُ فأنتَ غيرُ ممنوعٍ ، وعلى هذا قولُ الشَّاعِرِ^(٢) :

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقال آخر^(٣) :

لا تَقْطَعَنَّ ذَنْبَ الْأَفْعَى وَتُرْسِلْهَا إِنْ كُنْتَ شَهْمًا فَاتَّبِعْ رَأْسَهَا الذَّنْبَا

وكذلك قوله^(٤) :

لا تَأْمَنَنَّ امْرَأَةً جَرَعْتَ مَهْجَتَهُ غَيْظًا وَتَحَسَّبَ أَنَّ الْغَيْظَ قَدْ ذَهَبَا /

ب ١١٦

فنصبَّ « تأتي » في البيتِ الأولِ ، و« ترسل » في البيتِ الثاني ، و« تحسب » في

-
- (١) من شواهد الكتاب : ٤٢/٣ ، وشرحه للسيرافي : ٢١٦ ق/٣ ، والمقتضب : ٢٤/٢ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، وشرحه لابن شاذ : ١٤٢ ، وشرح المقدمة المحسبة له : ٢٢٨/١ ، والمفصل : ٢٩٤ ، وشرحه لابن يعيش : ٢٣/٧ ، ٢٤ .
- (٢) لأبي الأسود في ديوانه : ١٣٠ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٤٢/٣ إلى الأخطل وليس في ديوانه ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ١٨٨/٢ إلى حسان ، وليس في ديوانه . وهو في شرح السيرافي : ٢١٦ ق/٣ ، والنكت : ٧١٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٤/١ ، والمقتضب : ٢٥/٢ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، وكشف المشكل : ٥٤٥/١ ، وشرح المفصل : ٢٤/٧ ، والتهذيب الوسيط : ٧٣ ، والمغني : ٤٧٢ ، وشرح أبياته : ١١٢/٦ .
- (٣) نسب البيت في تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزيد : ١٦٠ إلى أبي أذينة اللخمي ، وهو في كشف المشكل : ٥٤٦/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٤٨ . والبيت جار مجرى المثل .
- (٤) لم أقف عليه في مصادرِي .

البيت الثالث ، على هذا المعنى ، وهو أنه لا يَجْمَعُ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ ، فإنه قَبِيحٌ ، فإذا لَمْ تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وَفُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ وَحْدَهُ ، فليس فيه مِنَ الْقُبْحِ مِثْلُ مَا فِي الْجَمْعِ ؛ ولهذا قال في البيت الأول :

* عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ *

فإذا لَمْ تَجْمَعْ فليس بعارٍ عظيمٍ ، وإن كان فيه شَيْءٌ مِنَ الْقُبْحِ ، ولكن هو دُونَ الْجَمْعِ ، هذا إذا نصبت الثاني بعد الواو ، فإن جَزَمْتَ ما بعد الواو كانت من حروف العطف ، وكان الثاني عطفًا على الأول ، فتقول حينئذٍ : لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، وللنهي ههنا حكمٌ غيرُ الحكمِ الأولِ ، وهو أنه مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلَيْنِ ، بمعنى أنك ممنوعٌ منهما مجتمعين ومفترقين ؛ لأنَّ التقديرَ : لا تأكلِ السَّمَكَ [و] لا تَشْرَبِ اللَّبْنَ ، فهو عطفٌ في التقديرِ ، فلا يجوزُ الرَّفْعُ ولا النَّصْبُ على هذا المعنى .

فإن رَفَعْتَ ما بعد الواو كانت الواو للحالِ ، وكان الفعلُ بعدها في موضعِ النَّصْبِ على الحالِ ، فتقول حينئذٍ : لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، برفعِ « تشرب » معناه : شارِبًا ، أي : لا تأكلُ هذا في حالِ شُرْبِ هذا ، وللنهي ههنا حكمٌ يَخَالِفُ الحكمين الأولين ، وهو أنه مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ على هذه الحالةِ لا غيرَ ، فإن خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ تُنْعَمْ مِنْ أَكْلِهِ . فهذا هو الفرقُ بين كونها ناصبةً وغيرَ ناصبةٍ .

فأما مَعْرِفَةُ الْخِلَافِ فِي الْوَاوِ ، هل هي الناصبةُ بنفسِها أم بِتَضَمُّنِ « أَنْ » فَالْخِلَافُ فِيهَا كَالْخِلَافِ فِي الْفَاءِ فَخَذَهُ مِنْ هُنَالِكَ مُوقَفًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وهذه مسألةٌ مِنْ أَحْكَامِ الْوَاوِ / وهي قولهم^(١) : لا يَسْعَنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ

(١) من أمثلة الكتاب : ٤٣/٣ ، والمقتضب : ٢٣/٢ ، ٢٥ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٢ .

بالنصب ، ولا يجوزُ الرفعُ ، ولا الجزمُ ، وإنما جازَ النصبُ على معنى أنه لا يجمعُ بينَ هذينِ الفعلينِ ، فلو رفعتَ لكنتَ قد تفيدهُ أنه لا يسَعُكَ شيءٌ مِنَ الأشياءِ ، وأنه لا يعجزُ عن صاحِبِكَ شيءٌ^(١) أيضاً ، وهذا محالٌ ؛ لأنه قد يوجدُ شيءٌ يسَعُكَ ، ويوجدُ شيءٌ يعجزُ عن صاحِبِكَ ، إذا كانتَ «لا» للنفي^(٢) . وامتنعَ الجزمُ معها ؛ لأنَّ الجزمَ مع الواو لا يكونُ إلا على العطفِ ، وليسَ قبلها فعلٌ مجزومٌ .

فإن كانتَ «لا» للنهي امتنعَ الرفعُ أيضاً ؛ لأنه يكونُ معنى الكلامِ : لا يسَعُني شيءٌ في حالِ عجزِهِ عنك ، وذلك محالٌ ؛ لأنه قد يسَعُهُ شيءٌ في حالِ عجزِهِ عنك إذا كنتَ أصغرَ منه جسماً ، وامتنعَ الجزمُ أيضاً ههنا ؛ لأنه يؤدِّي إلى ألا يسَعُكَ شيءٌ ولا يعجزُ عن صاحِبِكَ شيءٌ ، وهذا محالٌ ، فتدبَّرْ .

وهذه مسائلٌ من هذا البابِ أحببتُ إلحاقها بهِ لأنها من نواذِرِهِ :

(مسألة) : يقول بعض العرب^(٣) : « كأنك والِ علينا فتعاقبنا » إنما نصبَ الفعلُ في جوابِ « كأنَّ » عندَ بعضهم ، لأنها بمعنى النفي ، كأنه يريدُ : لستَ والياً علينا فتعاقبنا ، بهذا الشرطِ وإلا فلا .

(مسألة) : تقولُ : متى فأسيرَ معك ؟ نصب « فأسيرَ » على معنى جوابِ الاستفهامِ ، وقد حذفَ الفعلُ لدلالةِ « متى » عليه ، كأنك تريدُ : متى تسيرُ فأسيرَ

(١) في الأصل : « شيئاً » .

(٢) في الأصل : « لنفي » .

(٣) جاء في الأصول لابن السراج : ١٨٥/٢ : « كأنك والِ علينا فتشتنا » ، وكذا في شرح الرضي :

معك ؟ .

(مسألة) : قال الشاعر^(١) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي قَيْمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

في هذا البيت أقوال :

ب ١١٧ منهم من يقول : نَصَبَ « فَاسْتَرِيحَ » ، في جواب الإيجاب / ضُرُورَةً عَلَى غَيْرِ

قياس^(٢) .

ومنهم من يقول : في قوله : « سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي » معنى الأَمْرِ ، كَأَنَّهُ يُأْمُرُ نَفْسَهُ

فَيُرِيدُ : لِيَكُنْ مِنِّي تَرْكُ مَنْزِلِي وَلِحَاقِي بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَ .

ومنهم مَنْ يَجُوزُ النَّصْبَ بِالْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَاقْبَلَهَا سَبَبًا لِمَا

(١) هو المغيرة بن حنّاء التميمي في ديوانه : ١٨٦ ، نشره د. نوري حمودي القيسي في مجلة المورد ، المجلد العاشر ، عدد : ٣ - ٤ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م . قال البغدادي في الخزانة : ٥٢٣/٨ - في الحديث عن نسبة هذا البيت - : « والبيت لم يعزه أحد من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معين . ونسبه العيني وتبعه السيوطي - في أبيات المغني - إلى المغيرة بن حنّاء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التيمي . وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه . والمغيرة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وغالب شعره هجو في أخيه صخر . . . » .

وهو من شواهد الكتاب : ٣٩/٣ ، ٩٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٣ ق/٢١٤ ، والنكت عليه للأعلم : ١٥٢/١ ، ٧١٥ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٣٥٦/١ ، والأصول : ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، والإفصاح للفارقي : ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٦ ، ٤٥/٤ ، ووصف المباني : ٤٤٢ ، والمغني : ٢٣٢ ، وشرح شواهد : ٤٩٧/١ ، وشرح أبياته : ١١٤/٤ .

(٢) الكتاب : ٣٩/٣ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٣ ق/٢١٤ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه : ٣٥٦/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٤٠٢/١ ، ٤٠٣ ، والإفصاح : ١٨٤ .

بعدها ، وإلا فلا ، ويقول : تَرَكَ مَنْزِلَهُ وَلِحَاقَهُ بِالْحِجَازِ سَبَبٌ لِرَاحَتِهِ^(١) .

(مسألة) : قال سيبويه^(٢) : إذا قلتَ : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ ، إنْ حَذَفْتَ الْفَاءَ لَمْ يَجْزِ الْجَزْمُ مِثْلَ سَائِرِ الْمَسَائِلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ تَبَاعُدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَبًا لِأَكْلِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِسَلَامَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ التَّقْدِيرُ : إنْ تَبَاعَدَ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى بِالنِّيَّةِ .

وكذلك قولهم : ما تأتينا فتحدثنا ، لا يجوز - لو حذفنا الفاء - الجزم ؛ لأنَّ الجزم مع الجوابات ليس إلا لتقدير الشرط والجزاء ، وليس الشرط والجزاء يجب أن يتقدَّر في جميع الجوابات ، بل قد يتقدَّر وقد لا يتقدَّر ، فحيث لا يتقدَّر لا يجوز الجزم عند حذف الفاء ، فاعلم ذلك .

(مسألة) : ما زال زيد قائماً فيحدثنا ، لم يجر أن تنصب بالفاء ههنا ؛ لأن في الكلام نفيًا صريحًا^(٣) ؛ لأنَّ قولك : زال زيد ، نفي في الحقيقة ، وقولك : ما زال ، نفي للنفي ، ونفي النفي إيجاب ، والإيجاب لا يُجاب بالنصب مع الفاء .

(مسألة) : يقول بعض العرب : لَعَلَّكَ مَسَافِرٌ فَأُشَيِّعَكَ ، / وَ لَعَلَّكَ أَمِيرٌ عَلَيْنَا ١١٨ أ

(١) الأصول : ١٨٢/٢ ، وجعله ابن مالك ضعيفاً ، في شرحه التسهيل : ٤٥/٤ .

(٢) الكتاب ٩٧/٣ .

(٣) في الأصل : « نفي صريح » .

فَنَخْدِمَكَ ، فينصبون ههنا ، على معنى أَنَّ «لَعَلَّ» بمعنى الاستفهام^(١) ، ووجهُ جَوَازِ
الاستفهامِ فيها مِنْ حَيْثُ إِنَّ فيها معنى التَّرَجِّي ، والتَّرَجِّي مُنْتَظَرٌ غَيْرٌ وَاقِعٌ
كلا استفهامٍ .

(مسألة) : ذكر ابنُ السَّرَاجِ^(٢) أَنه يجوز : لِمَ فَاسِيرٌ تَسِيرُ ؟ على تقديمِ نَصْبِ الجوابِ
على الفعلِ المنفي ، بل كأنك تريد : لِمَ تَسِيرُ فَاسِيرٌ ؟ .

(مسألة) : تقول : أريدُ أَنْ آتِيكَ فَأزوركَ ، بنصبِ «أزور» وتقول : أريدُ أَنْ آتِيكَ
فَيَمْنَعَنِي الشُّغْلُ ، برفعِ «يمنعني» ، ولا يجوزُ نَصْبُهُ ، وإنما جازَ النصبُ في الأولِ ؛
لأنه على معنى العطفِ ، ومعنى^(٣) العطفِ أَنَّكَ تريدُ الإتيانَ والزيارةَ جميعاً ، وإنما لمْ
يَجْزِ النصبُ في «يمنعني» لأنك لا تريدُ المنعَ ، فعلى الوجهِ الأولِ الجُمْلَتانِ مُتْرَابَتانِ
بعطفِ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ ، وعلى الثاني الجُمْلَتانِ غيرُ مترابطينِ ، بل عَطْفُ جُمْلَةٍ على
مفردٍ في التحقيقِ ، فكانَ الجُمْلَةُ مستأنفةً .

(١) قال ابن السراج في الأصول: ١٨٥/٢ : « ومن مسائلهم: لعلي سأحج فأزورك ، ولعلك تشتمنا فأقوم

إليك ، يقولون : « لعل » تجاب إذا كانت استفهاماً أو شكاً ، وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل . »

(٢) في الأصول: ١٨٥/٢ . وهو أبو بكر محمد بن السري السراج ، كان أحدث أصحاب المبرد سناً ، مع

ذكاء وفضيلة ، وقرأ عليه كتاب سيبويه قيل : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج

بأصوله . توفي : ٣١٦ هـ .

أخباره في : طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، وإنباه الرواة : ١٤٥/٣ ، وبغية الوعاة :

١٠٩/١ .

(٣) في الأصل : « ومع » .

(مسألة) : قوله تعالى^(١) : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ في نصبِ الفعلين خِلافٌ :
منهم مَنْ يجعلُ الثاني عَطْفًا على الأول^(٢) .

ومنهم من يجعلُ الأولَ تَأْسِيسًا للجوابِ بمعنى أنه يكونُ من الظالمين على هذا الفعلِ الذي هو الطردُ ، وهذا غيرُ مُحَقَّقٍ .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ قوله : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جوابًا والثاني بدلًا منه .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ قوله : ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ جوابًا لقوله تعالى

/ في أول الآية : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
فتكونُ من الظالمين ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ على التقديمِ والتأخيرِ ، وهذا فيما أَحْسَبُ أَحْسَنُ الوجوهِ ؛ لأنه يليقُ بالمعنى في تفسير الآية^(٣) .

(مسألة) : يقالُ : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ فتَحَسَّنَ إليه ، إن كانتِ الهاءُ في « إليه »

(١) من سورة الأنعام : الآية رقم : ٥٢ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٣٨/٤ : « ... والظاهر في قوله ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ والمعنى : الإخبار بانتفاء حسابهم وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد ، وجوزوا أن يكون ﴿ فَتَكُونَ ﴾ جواباً للنهي في قوله ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ﴾ . وينظر شرح الرضي : ٢٤٧/٢ .

(٣) أجمع أكثر العلماء على أن قوله ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جواب للنهي في قوله ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ ﴾ وقوله ﴿ فَتَكُونَ ﴾ جواب للنهي في قوله ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ﴾ . ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٥٢/٢ ، والأصول : ١٨٦/٢ ، والبيان لابن الأثير : ٣٢٢ ، ٣٢١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٥٣/١ وتفسير ابن عطية : ٢١١/٥ ، والبيان : ٤٩٩/١ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/٢ . وينظر : ص : ٣١ ، ج : ١١٨ ب .

راجعةً إلى « أحدٍ » جازَ نَصَبُ « تحسن » وإن كانت الهاء راجعةً إلى زيدٍ لم يجز
النصب ، وإنما جازَ ذلك في المسألة الأولى ؛ لأنه يكونُ النصبُ في جوابِ الجحدِ ،
والتقدير : ماقامَ أحدٌ فتحسنَ إليه ، ولم يَجْزِ النصبُ في المسألة الثانية ؛ لأنه يكونُ
في التحقيقِ جوابَ كلامٍ مُوجِبٍ ؛ لأنك إذا قلتَ : ماقامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فالقيامُ مُوجِبٌ
لزيدٍ ؛ لأنَّ الإستثناءَ بعدَ النفي إيجابٌ ، والإيجابُ لا يوجبُ بالنصبِ معَ الفاءِ^(١) كما
تقدّمَ ، فإنَّ رَفَعَتِ جازتِ المسألةُ في الوجهين ؛ لأنَّ التقديرَ : فنحنُ نحسنُ إليه ، فأنهم
ذلك .

انقَضَتِ المنصوباتُ بِحَمْدِ اللهِ تعالى / وهذا ابتداءً في ذكرِ الجرِّ والحديثِ على ١١٩ أ
المجروراتِ وباللهِ التَّوفيقُ .

(١) في الأصل : « مع بالنصب مع بالفاء » .

(باب ذكر الجر)

فالكلامُ مِنْ هذا البابِ يَقَعُ في ستِّ مَسَائِلَ :

الأولى : في حقيقةِ الجرِّ ، والثانيةُ : في تسميتهِ جرًّا ، والثالثةُ : في معرفةِ علاماتِهِ ، والرابعةُ : في معرفةِ قِسْمَتِهِ مِنْ طريقِ اللفظِ ، والخامسةُ : في معرفةِ اختصاصِهِ بالأسماءِ دُونَ الأفعالِ ، والسادسةُ : في معرفةِ عَدَدِ المجروراتِ .

(فصل) : [حقيقة الجر] :

أما الحديثُ في المسألةِ الأولى - وهي في حقيقةِ الجرِّ - فهو ما جَلَبَهُ عامِلُ الجرِّ ، وَقَلْنَا ما جَلَبَهُ عامِلُ الجرِّ ؛ احترازاً مِنْ المبنياتِ على الكسْرِ ، وليستُ بِمَجْرُورَةٍ بِعامِلٍ في الحقيقةِ ، مثالُ الأولِ : غلامٌ زِيدٌ لزيدٍ الظريفِ ، فهذه كُلُّها مجروراتٌ بالعامِلِ ، ومثالُ الثاني : جاءني هؤلاءِ أمسِ ، فهذا لفظٌ "جرٌّ بِغَيْرِ عامِلٍ" .

وأما الحديثُ على المسألةِ الثانيةِ - وهي في معرفةِ تسميتهِ جرًّا - فبينَ البَصْرِيِّينَ والكوفِيِّينَ في تسميتهِ خِلافٌ ، فالْبَصْرِيُّونَ يَسْمُونَهُ جرًّا^(١) ، ووجهُ ذلكَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ يقولونَ : إِنَّمَا سُمِّيَ جرًّا ؛ لِأَنَّهُ لا يَكُونُ في الأَصْلِ إِلَّا مِنْ حَرْفٍ ، وَذَلِكَ الحَرْفُ لا يَكُونُ

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ٦٢ : « والجر عبارة البصريين ، والحفض عبارة الكوفيين » .

إلا بعدَ فَعَلٍ في الحقيقةِ ، وذلك الفعلُ لا يَصِلُ إلى الاسمِ^(١) إلا بذلك / الحرفِ^(٢) ، فكأنه
جَرَّ الفِعْلَ إلى الاسمِ بِاتِّصَالِهِ إِلَيْهِ ، فَسُمِّيَ ما عَمِلَ فِيهِ ذَلِكَ الحَرْفُ بِاسْمِ ما وُضِعَ لَهُ ،
فهذه تَسْمِيَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ .

والكوفيون يَسْمُونَهُ هذه الحِركَةُ خَفْضًا ، ويقولون إنما سُمِّيَتْ خَفْضًا لِأَنَّ مَوْضِعَهَا
مِنْ سَفْلٍ ، فَسُمِّيَتْ بِاسْمِ مَوْضِعِهَا ، وهذه تسميةٌ لفظيةٌ . وكلُّ ذلك اصطلاحٌ ومواضعةٌ
جائزةٌ .

(فصل) : [علامات الجر] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ - وهي في مَعْرِفَةِ علاماتِ الجرِّ - فاعلمُ أَنَّ للجرِّ
ثلاثَ علاماتٍ :

إحداهنَّ: الكسرةُ في الواحدِ ، وفي الجمعِ المُكسَّرِ ، وفي جَمْعِ المؤنثِ السَّالمِ ، نحو :
مررتُ بِزيدٍ ، ورجالٍ ، ومسلماتٍ .

والثانيةُ : الياءُ في السَّتَةِ الأسماءِ المَعْتَلَةِ المِضَافَةِ ، وفي التَّثْنِيَةِ ، وفي الجَمْعِ
المُسَلَّمِ ، وفيما حُمِلَ عَلَيْهِ ، نحو : مررتُ بِأبيكَ ، وأخيك ، وفيك ، وحميك ،
وهنيك ، وذِي مالٍ ، والزَيْدَيْنِ ، والزَيْدِينَ ، وَعِشْرِينَ ، وَكُرَيْنَ^(٣) ، وَقَلِينَ^(٤) ، وما شاكلَ
ذلك .

(١) في الأصل : « لا يصل إلا إلى الاسم » .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣١٩/٢ .

(٣) « كُرَيْنَ » - بضم الكاف وكسرهما - : جمع كرة . ينظر : الصحاح والقاموس المحيط : (كرا) .

(٤) « قَلِينَ » - بضم القاف وكسرهما - : جمع « قلة » وهي عود يلعب به الصبيان . ينظر : الصحاح

والقاموس المحيط : (قلا) .

والثالثة : الفتحة فيما لا ينصرف ، نحو : مررت بأحمد وإبراهيم وعمران وعمر ،
ومساجد ، وفاطمة ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : [أقسام الجر] :

وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة قسمة الجر من طريق اللفظ -
فهو ينقسم على ثلاثة أقسام :
جر في اللفظ والمعنى ، وهو ما كان مجتلباً بالعامِلِ الصحيح الآخر ، نحو :
زيد ورجال ، وما شاكلهما .

١١٢٠ وجر في اللفظ دون المعنى / وهو فيما كان مبنيًا على الكسْرِ ، نحو : خدام ،
وأمس ، وهؤلاء ، وما شاكل هذه .

وجر في المعنى " دون اللفظ " ، وهو فيما دخل عليه عامِلٌ ولم يحرِّك بالكسْرِ ،
مثل ما لا ينصرف ، وسائر المبنيات وما في حكمها إذا جرت مجرورةً ، نحو : مررتُ
بإبراهيم ، وما شاكله ، ونحو : مررتُ بهذا ، وبك ، وبموسى ، وخمسة عشر ، وما
شاكل ذلك .

(فصل) : [اختصاص الجر بالأسماء] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة اختصاص الجر بالأسماء دون
الأفعال - فاعلم أن الجر إنما اختص بالأسماء ؛ لأنه مجتلب في الأصل من حروف الجر ،
وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، فأما مجرور الإضافة فهو في الحقيقة بحرف

(١) في الأصل : « وجر في اللفظ المعنى » .

الجرِّ ؛ لأنَّ الإضافةَ مُتَضَمِّنَةٌ لِحَرْفِ الجَرِّ فِي الغَالِبِ .

وإنما اِخْتَصَّتْ حُرُوفُ الجَرِّ بِالأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تُجَرُّ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ ، إِذْ لو دَخَلَتْ حُرُوفُ الجَرِّ عَلَى الأَفْعَالِ لكَانَتْ تُجَرُّ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَفْعَالِ ، وَلَيْسَ أَحَدُ الفَعْلَيْنِ أَوْلَى مِنَ الثَّانِي بِأَنْ يَجْرَّ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ .

وإنما لم تُجَرَّ الأَسْمَاءُ إِلاَّ بِتَضَمُّنِ حَرْفِ الجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْلا تَضَمُّنُ الحَرْفِ لَمَا كَانَ أَحَدُ الأَسْمَاءِ أَوْلَى مِنَ الثَّانِي بِأَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِيهِ . وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الأَوَّلَ بِالأَسْمَاءِ^(١)

أولى / بِالْعَمَلِ مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ لَهُ رَتَبَةٌ التَّقْدِيمِ ، وَالتَّقْدِيمُ لَهُ رَتَبَةٌ الْعَامِلِ ؛ ١٢٠ ب
لِأَنَّ الْعَامِلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَى المَعْمُولِ .

وَالجَوَابُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الرَّتْبَةَ فِي الأَصُولِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا العَمَلُ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ مِضَافٌ ، وَالثَّانِي مِضَافٌ [إِلَيْهِ]^(٢) ، وَالمِضَافُ إِلَيْهِ قَبْلَ المِضَافِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ العُقُولُ ، فَلَوْ كَانَ العَمَلُ بِالتَّقْدِيمِ فِي الأَصْلِ لَكَانَ الثَّانِي هُوَ العَامِلَ فِي الأَوَّلِ ، وَهَذَا مَحَالٌّ ، وَمِثَالُ هَذَا فِي الفِعْلِ وَالفَاعِلِ ، وَهُوَ أَنَّ الفَاعِلَ هُوَ الأَصْلُ لِوَجُودِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ ، وَالفِعْلُ فَرَعٌ عَلَيْهِ لِجُدُوثِهِ مِنْهُ ، وَالفِعْلُ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي الفَاعِلِ الرَّفْعَ ، فَلَوْ كَانَ العَمَلُ بِالرَّتْبَةِ وَالتَّقْدِيمِ لَكَانَ الفَاعِلُ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الفِعْلَ ، وَهَذَا مَحَالٌّ أَيْضًا ، فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ التَّقْدِيمَ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي العَمَلِ مِنْ طَرِيقِ المَعْنَى ، فَأَمَّا فِي ظَاهِرِ^(٣) اللَّفْظِ فَلَا خِلَافَ أَنَّ العَامِلَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى المَعْمُولِ ، لِحَقِّ اِخْتِصَاصِهِ بِهِ ، وَالأَسْمُ الأَوَّلُ قَدْ اِخْتَصَّ بِالثَّانِي ضَرْبًا مِنَ اِخْتِصَاصِ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَهُ أَوْ مِنْهُ فِي الأَصْلِ ، يَعْمَلُ فِيهِ لِحُلُولِ اِخْتِصَاصِ فِيهِ لَا لِكُونِهِ أَوْلَى قَبْلَهُ ، فَأَمَّا بِمَجْرَدِ التَّقْدِيمِ مِنْ غَيْرِ اِخْتِصَاصِ فَلَا يَكُونُ

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « من الاسمين » .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في الأصل : كلمة « طريق » وفوقها كلمة « ظاهر » .

عاملاً فيه .

(فصل) : [عدد المجرورات] :

وأما الحديثُ في المسألة السادسة - وهي في معرفة / عددِ المجرورات - فاعلمُ ١١٢١
أنَّ المجروراتِ في الكلامِ أربعةٌ ، وهي : مجروراتٌ بحرفِ جرٍّ ، ومجروراتٌ بإضافةٍ ،
ومجروراتٌ بتابعٍ ، ومجروراتٌ بالمجاورةِ ، وقد تقدَّم الحديثُ على التابعِ في الجزءِ
الأولِ ، فأما مجرورُ المجاورةِ فهو شاذٌّ قليلٌ لا يستعملُ إلا في الشُّعْرِ ، وسنذكره في
آخرِ هذه الأبوابِ إن شاء الله تعالى .

وأصلُ هذه المجروراتِ ما جرَّ بحرفِ الجرِّ ؛ لأنَّ الإضافةَ والتابعَ مجتَلَبٌ منها في

التَّحْقِيقِ .

(باب حروف الجر)

والكلام منه يقع في خمس مسائل : الأولى منها : في معرفة عدد حروف الجر
وتعيينها ، والثانية : في معرفة محضها ومشاركها ، والثالثة : في معرفة مواقعها
واختصاصها في الكلام ، والرابعة : في معرفة تعلقها وزيادتها ، والخامسة : في
معرفة معانيها .

أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي في معرفة عدد حروف الجر ، فهي أحد
وعشرون حرفاً - أعني كل الجارة وإن كان منها ما يجوز أن يخرج عن كونه حرف جر
في حال دون حال - .

وأما تعيينها ، فهي : من ، وإلى ، وفي ، وعن ، وعلى ، ومع ، والباء
الزائدة ، واللام / الزائدة ، والكاف الزائدة ، ورب ، وواوها ، وفاؤها ، وحاشا ،
وخلا ، ومد ، ومنذ ، وحتى بمعنى « إلى » ، وعدا على بعض الوجوه ، وكم بمعنى
رب ، في الخبر على مذهب من يجعلها حرفاً^(١) ، وواو القسم ، وتأؤه .

١٢١ب

(١) قال المرادي في الجنى الداني : ٢٦١ : « وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف ؛ ولذلك
ذكرتها في هذا الموضع والصحيح أنها اسم ... » قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٦/٤ :
« وأما الخبرية فإنها تبيين بالواحد والجمع والمضاف إلى المعداد ، وذلك نحو : كم رجل عندك ، وكم
غلمان لك ، لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك نحو :
مائتا درهم ، فانجر الدرهم لما سقط التنوين ودخل فيما قبله ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف ،
وإنما كان ذلك من قبل أن كم واقعة على العدد ، والعدد منه ما ينصب بميزه نحو قولك : عندي خمسة
عشر ثوباً ... ومنه ما يضاف إلى ميزه » ثم قال : « فإن قلت : ولم خصت الخبرية بالخفض
والاستفهامية بالنصب ، فالجواب أن التي في الخبر تضارع رب ، وهي حرف خفض ، فخفضوا بكم في
الخبر حملاً على رب ، ولما وجب للخبرية الخفض بمضارعها رب ، وجب للأخرى النصب لأن العدد
يعمل إما خفضاً وإما نصباً ... » . ولم أجد من قال أن كم الخبرية حرف جر غير المصنف .

فهذه جملة حروف الجرِّ على خلافٍ في «كَمْ» ، فهل هي حرفٌ أو اسمٌ ، فأما باقيةا فحروفٌ مع الجر بلا منازعة^(١) .

[(فصل) : في معرفة المحض والمشارك] :

وأما الحديث في المسألة الثانية - وهي في معرفة مَحْضِهَا وَمُشْتَرِكِهَا - فاعلم أنَّ المَحْضَةَ منها أحدَ عَشَرَ حرفًا ، ومعنى كونها محضة أنها لا تكون إلا حروفًا على كل حال ، وهي : من ، وإلى ، وحتى بمعنى «إلى» ، وفي ، وربِّ ، وواوها ، وفاؤها ، والباءُ الزائدة ، واللامُ الزائدة ، وواو القسم ، وتاؤه .
والباقية مُشْتَرِكَةٌ ، ومعنى كونها مشتركة أن منها ما يكون مرةً حرفًا ، ومرةً فعلًا ، ومرةً اسمًا ، وذلك «على» ، تقول : على زيدٍ قميصٌ فهي حرفٌ ، وتقول : علا زيدُ الجبلِ ، فهي فعلٌ ، من عَلَا يَعْلُو ، وتقول : جاءني علا بنُ زيدٍ ، فهي اسمٌ ، وهي تُكْتَبُ إذا كانت حرفًا بالياءِ ، وإذا كانت فعلًا أو اسمًا كتبت بالألف منقلبة من واو .

ومن المشتركة ما يكون مرةً حرفًا ، ومرةً اسمًا ، وهي : «عَنْ» ، تقول : نهيتُ عَنْ فلانٍ ، فهي حرفٌ ، وتقول : جئتُ مِنْ عَنْ يمينِ زيدٍ ، فهي اسمٌ بدليل دخولِ حرفِ الجرِّ عليها ، قال الشاعر^(٢) :

(١) في الأصل : « مناعة » .

(٢) البيت للقمامي ، في ديوانه : ٢٨ ، وروايته : « لما أن علا » . وهو من قصيدة مطلعها :

إنا محبوك فاسلم أيها الظلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

وهو في شرح السيرافي : ٥٣٧ مطبوع بتحقيق عبدالمنعم فائز ، والجمل : ٦٠ ، وأسرار العربية : ٢٥٥ ، وكشف المشكل : ٥٥٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٦/١ ، والمقرب : ٢١٤ ، والتهذيب الوسيط : ٢٥٧ ، واللسان : (حبا . عن) ، والجنى : ٢٤٣ =

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَتْ بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيبَا نَظْرَةً قَبْلُ

يريد : من جهة ، وهي بمعنى جهة .

و «مع» إذا سَكَنْتْ عَيْنُهَا^(١) كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ^(٢) في مثل قولك : زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ،

١١٢٢

فَإِذَا فُتِحَتْ كَانَتْ اسْمًا^(٣) يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ فِي مِثْلِ / قَوْلِكَ : جَاءُوا مَعًا .

وكاف التشبيهِ ، هي حَرْفٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ اسْمٌ فِي التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ

بـ «مثل» فَلَا تَتَعَلَّقُ .

وَمَذٌ وَمُنْذٌ ، إِنْ جَرَّتْ بِهِمَا فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَإِنْ رَفَعَتْ مَا بَعْدَهُمَا

فَهُمَا اسْمَانِ ظَرْفِيَّانِ بِلَا خِلَافٍ .

وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، إِذَا نَصَبْتَ مَا بَعْدَهُنَّ فَهِنَّ أفعالٌ ، وَ «كَمْ» فِيهَا الْخِلَافُ

فَلَمْ تَتَمَحَّضْ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ .

فَهَذِهِ كُلُّهَا مُشْتَرَكَةٌ ، وَهِيَ عَلَى الْفَاطِمَاتِ وَمَعْنَاهَا فِيهَا عَلَى الْوَجْهِينِ فِي كَوْنِهَا

حَرْفًا وَغَيْرَ حَرْفٍ .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ «مِنْ» تَكُونُ مُشْتَرَكَةً ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ فِعْلًا أَمْرًا مِنْ قَوْلِهِمْ : مِنْ

= وَ «الْحَبِيبَا» : بِالضَّمِّ ثُمَّ الْفَتْحِ وَيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مَوْضِعَ بِالشَّامِ ، يَنْظُرُ : مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ لِلْبَكْرِيِّ :

٤٢٤/٢ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ : ٢١٦/٢ . وَ «نَظْرَةً قَبْلُ» : أَوَّلُ نَظْرَةٍ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِ اللَّغَةِ

(قَبْلُ) ١٦٥/٩ : « وَالْقَبْلُ : أَنْ يَرَى الْهَيْلَالَ أَوَّلَ مَا يَرَى وَلَمْ يَرِ قَبْلَ ذَلِكَ » .

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ : ٤٣٩ : « وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ لُغَةٌ غَنَمٌ وَرَبِيعَةٌ ، لَا ضَرُورَةَ خِلَافًا لِسَبْيُوِيهِ ،

وَاسْمِيَّتُهَا حَيْثُنْذُ بَاقِيَةٌ ، وَقَوْلُ النَّحَّاسِ « إِنَّهَا حَيْثُنْذُ حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ » مُرَدُّودٌ .

(٢) قَالَ بِهِ ابْنُ النَّحَّاسِ ، انْظُرْ نَحَّاسِيَّةً رَجَمَ (١)

(٣) جَعَلَهَا الْمَالِقِيُّ فِي رِصْفِ الْمِيبَانِيِّ : ٣٩٤ اسْمًا إِذَا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهَا ، وَحَرْفًا إِذَا سَكَنْتْ عَيْنُهَا وَقَالَ ابْنُ

هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ : ٤٣٩ : « «مَعَ» اسْمٌ بَدَلِيلُ التَّنْوِينِ فِي قَوْلِكَ «مَعًا» ، وَدُخُولِ الْجَمَارِ فِي حِكَايَةِ

سَبْيُوِيهِ « ذَهَبَتْ مِنْ مَعَهُ » وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : « هَذَا ذَكَرُ مِنْ مَعِيَ » ، الْأَنْبِيَاءُ - ٢٤ .

يا زَيْدُ ، مِنَ الْمَيْنِ وَهُوَ الْكَذِبُ ، وكذلك قولُ مَنْ قال : إِنَّ « في » تكونُ اسماً مِنْ قولهم : أَخَذْتُ الدَّرْهَمَ مِنْ فِي زَيْدٍ ، وأشباهُ ذلك^(١) ، فهذا قولٌ يَدُلُّ على جَهْلِ قائلِهِ بِمَعْرِفَةِ الْمُحْضِ وَالْمَشْتَرَكِ ؛ لأنَّ الغَرَضَ بِالْمَحْضِ هو الذي لا يكونُ إلاَّ حَرْفاً على لَفْظِهِ ، وَالْمَشْتَرَكُ ما يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفاً وفيه معناه الذي كان فيه مَعَ الحَرْفِيَّةِ ، ألا تَرَى أَنَّ « على » إذا كانتْ فِعْلاً أو اسماً معنى العُلُوِّ ، كما كان فيها وهي حَرْفٌ ، وكذلك : « حَاشَا ، وَحَلَا ، وَعَدَا » ، فيهنَّ معنى الاستثناءِ مَعَ كَوْنِهِنَّ حُرُوفاً وَأَفْعالاً ، وكذلك سائِرُ الْمُشْتَرَكَةِ .

وليس كذلك « مِنْ » ولا « في » وأخواتهما ، إذا خَرَجْنَ عَنَ معنى الحَرْفِيَّةِ زالَ مَعْنَاهُنَّ الذي وُضِعْنَ لَهُ^(٢) ، وَلَمْ يَدُلَّنَّ عَلَيْهِ / بِلَفْظٍ ولا مَعْنَى .

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ بِذَلِكَ بَطْلانُ ذلك القولِ وَفَسادُهُ ، وأحْسَبُ أَنَّ مَنْ كانَ لَهُ بَعْضُ دِرَايَةِ في هذا الفَنِّ لا يَجْهَلُ ذلك .

(فصل) : [مواقع حروف الجر] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ - وهي في معرفةِ مواقعِ هذهِ الحُرُوفِ واختصاصِها بالكلامِ - فاعلمُ أَنَّ هذهِ الحُرُوفَ تدخلُ على جميعِ الأسماءِ على حَسَبِ

(١) أورد الفارقي في الإفصاح : ٢٢٤ بيتاً على ذلك ، ولم ينسبه ، وهو قول الشاعر :

في الناسُ قوماً يرون الغدرُ شيمتهم ومنهم كاذباً في القول همازا

قال الفارقي : « وقوله « منهم » يريد : اكذبهم ؛ لأنه من مان يمين . . . » وفي الشطر الأول لغز

أيضاً ، ينظر في الإفصاح .

(٢) في الأصل : « لهن » .

اختلاف أنواع الأسماء إلا تَسَعَةَ أَحْرَفٍ ، فإنها لا تدخلُ على مُضَمِّرٍ في الغالبِ ،
 والتَّسَعَةَ هي : رُبٌّ ، وواؤها ، وفاؤها ، وحتى ، والكافُ الزَّائِدَةُ ، [واوُ القَسَمِ ،
 وتاؤُهُ ، ومُدُّ ، ومُنْدُ ، هذه لا تَدْخُلُ على مُضَمِّرٍ ، ولا تَخْتَصُّ بِهِ ، وفي كلِّ واحدٍ منها
 عِلَّةٌ نَذَرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

أما «رُبٌّ» وواؤها وفاؤها ، فلمْ يَدْخُلَنَّ على المُضَمِّرِ ؛ لأنَّهِنَّ موضوعاتٌ لتقليلِ
 النِّكَرَاتِ ، والتَّكْلِيلِ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعُمُومِ ، وَالْعُمُومُ شَائِعٌ ، وَالْمُضَمَّرُ خَاصٌّ ، فَلَمْ
 يَدْخُلَنَّ عَلَيْهِ ، وتلخيصُ ذلك أنك إذا قلتَ : رُبُّ رَجُلٍ لَقِيتُ ، فمعنى هذا على ما
 ذَكَرْتَهُ : قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ لَقِيتُ .

وأما «حتى» فلمْ تَدْخُلْ على المُضَمِّرِ لأنها مُشَبَّهَةٌ بِـ «إلى» والمُشَبَّهُ أضعفُ مِنَ
 المُشَبِّهِ بِهِ ، فَتَقَصَّتْ رُتْبَةً عَنْهَا ، وهي دُخُولُهَا على المُضَمِّرِ .

وكذلك واوُ القَسَمِ / وتاؤُهُ ، الواوُ محمولةٌ على التاءِ ، والتاءُ محمولةٌ على
 الواوِ ، فَتَقَصَّتْ الواوُ رُتْبَةً ، وهي دُخُولُهَا على المُضَمِّرِ ، وَتَقَصَّتِ التاءُ مَرَاتِبَ كَثِيرَةً ،
 وهي أنها لا تدخلُ على شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا على اسمِ اللَّهِ - سبحانه - دُونَ غَيْرِهِ .
 وأما مُدُّ ومُنْدُ : فإنما لَمْ يَدْخُلَا على المُضَمِّرِ ؛ لأنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلدَّلَالَةِ على
 الزَّمَانِ الذي يَقَعُ فِيهِ الفِعْلُ إما ماضياً ، وإما حالاً ، والمضمرُ ليس يَعْرِفُ بِهِ الفرقُ بينَ
 الأزمنةِ ، وسنبينُ هذا إن شاء الله تعالى في بابهما .

وأما كافُ التشبيهِ ، ففيها خلافٌ : قال سيبويه^(١) : إنما لَمْ تَدْخُلْ على المُضَمِّرِ
 لأنها مُشَبَّهَةٌ بِـ «مثل» مَتَضَمَّنَةٌ معنى التشبيهِ ، فَاسْتَغْنَوْا بِدُخُولِ «مثل»
 و«شبه» على المُضَمِّرِ دُونَهَا . وفائدةُ كلامِهِ فيما أَحْسَبُ هي أنه يقولُ : إنها شابهَتْ

(١) ينظر الكتاب : ٢/٣٨٣ .

* وتدخل على «رُبٌّ» مضافاً إلى الكعبة ، أو إلى باب المظلم ، وذلك قليل ، مثل : تَرَبُّبٌ اللدبية
 وترَبِّي ، وتدر دُخُولُهَا على الرصن . ينظر : شرح الأشموني : ٣/٥٧٠ .

غيرها ووقعت موقعه ، فنقصت عنه رتبة* ، مثل «حتى» ؛ لأنها لما كانت بمعنى «إلى» نقصت رتبة ، وكذلك حروف القسم إلا التاء .

وقال أبو العباس^(١) : إنما لم تدخل كاف التشبيه / على المضمر ، ولا حتى ، ١٢٣ ب
ولا مذ ، ولا منذ ، ولا شيء من هذه التسعة الآخرة ؛ لأن كل شيء منها غير متمكن
في بابه ، ولا مختص بعمل واحد ، فضعف ، ولم يتمكن ، فلم يدخل على المضمر
لقلته تمكن المضمر أيضاً . وفائدة كلامه فيما أحسب أنه يقول : إنه لا يدخل شيء من
هذه الحروف على المضمر لأنها غير متمكنة في عمل الجر بأنفسها ، ولا قوت قوة سائر
الحروف ، فأشبهت من الأسماء ما لم يتمكن ولم يضاف إلى مضمر ، مثل : إذ ، وإذا ،
وأين ، ومتى ، وأمس ، وما شاكل ذلك ،

وكل الحروف تقع على المعرفة والنكرة ، إلا «رب» [و] واوها ، وفاءها ، فإنهن
لا يقعن إلا على نكرة فقط ، وسنزيد ذلك بياناً في بابها إن شاء الله تعالى .
وكل الحروف تقع مبتدأةً ومتوسطةً إلا «رب» [و] واوها ، وفاءها أيضاً على
ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة تعلق هذه الحروف -

فاعلم أن حروف الجر كلها تتعلق إلا كاف التشبيه ، فإنها لا تعلق ؛ لأنها لا تجر

معنى فعل إلى اسم ، / بل تكون بمعنى « مثل » ، ومثل اسم لا يتعلق ؛ ولهذا ١٢٤ أ

(١) لم أجد قول المبرد في المقتضب ولا في الكامل ، وهو في الأصول : ٤٣٩/١ .

* في الأصل « منه » .

اعْتَقَدَهَا بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ اسْمًا^(١)، واحتجَّ على ذلك بقول العربِ : لَنْ يُظْهَرَ الْحَقُّ كَالسَّيْفِ ،
يريدُ أنَّ الكافَ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ فاعِلٌ لـ « يَظْهَرُ » وسنزيدُ هذا بيانًا في ذِكْرِ معناها
إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، ونَحْتَجُّ على أنها حَرْفٌ ، ونُبَيِّنُ عِلْلَ القَوْلينِ مِنْ اللهِ .

وفي «رَبِّ» خِلافٌ ، هل تَتَعَلَّقُ أم لا تَتَعَلَّقُ ؟ ، وسيأتي بيانه .
فإذا عَلِمْتَ أنَّ حروفَ الجَرِّ لا بُدَّ أَنْ تَتَعَلَّقَ ، فمعنى تَعَلَّقَها هو أَنَّهُ تُصَيِّرُ معنى
الفِعْلِ قَبْلَها إلى الاسمِ بَعْدَها في التحقيقِ ، فإذا قلتَ : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَنَزَلْتُ على
عَمْرٍو ، فالخروجُ والنزولُ معنيانِ مُوصِلانِ إلى الاسمِ بَعْدَها في التحقيقِ ؛ لأنَّ زَيْدًا
مَخْرُوجٌ مِنْهُ ، وَعَمْرًا^(٢) مَنْزُولٌ عَلَيْهِ ، وكذلك سائرُها .

والذي يُعَلِّقُ به الحرفُ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ : موجودٌ^(٣) ، أو في حكمِ الموجودِ
أو محذوفٌ يدلُّ الحرفُ عَلَيْهِ .

فالموجودُ أَحَدُ سِتَّةِ أَشْيَاءٍ :

أولها : الأفعالُ كُلُّها ، على حَسَبِ اختلافِ صَيغِها ، إلَّا ما لا يَدُلُّ على حَدَثٍ ، فإنه
لا يَتَعَلَّقُ به حَرْفٌ أَبَدًا ؛ وَالْعِلَّةُ في ذلك أنها لما لَمْ يَكُنْ لها حَدَثٌ لَمْ يَجِدِ الحَرْفُ شَيْئًا
يَجْرُ معناه إلى الاسمِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الحروفَ تَجْرُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وكان
وأخواتُها ، ونِعَمٌ وأخواتُها ، وكادَ وأخواتُها ، لا معاني لها ، فلا يَتَعَلَّقُ بها حَرْفٌ .

فإذا تَعَلَّقَ الحرفُ بالفعلِ ، جازَ تَقْدِيمُهُ ، وتأخيرهُ على الفِعْلِ ، نحو : مَرَرْتُ /

١٢٤ ب

(١) ذهب إلى ذلك الأخفش ، ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٧/١ ، وأبو علي الفارسي في المسائل

البغداديات : ٣٩٨ ، وابن جنبي في سر صناعة الإعراب : ٣٠٢/١ ، وينظر : الجنى الداني : ٧٩ .

(٢) في الأصل : « عمرو » .

(٣) في الأصل : « موجوداً » .

بزيد ، وبزيدٍ مررت .

والثاني : أسماء الفاعلين ، نحو : هذا المارُّ بزيد ، وفي تقديم الحرفِ عليه خلافٌ ^(١) ، منهم مَنْ يجيزُه ، ومنهم من لا يجيزُه ، والأقربُ أنه يجوز ^(٢) ؛ لأنَّ تقديمَ المفعولِ المنصوبِ على اسمِ الفاعِلِ جائزٌ ، فكيفَ إذا كان المفعولُ بالحروفِ ، والعربُ تتسعُ في الحروفِ والظروفِ ، فتقول : هذا بزيدٍ مارٌّ ، ولا يمتنعُ ذلك على أصولِ القياسِ .

والثالثُ : أسماءُ المفعولين ، نحو : هذا مَمْرُورٌ بِهِ ، وتقديمُ مَعْمُولِهِ ليسَ كتقديمِ معمولِ اسمِ الفاعِلِ فَيَبْعُدُ أَنْ تَقُولَ : هذا بِهِ مَمْرُورٌ ؛ لأنَّ المفعولَ يجري مجرى الفاعِلِ .
والرابعُ : المصدرُ ، نحو قولك : عَجِبْتُ مِنْ مُرُورِكَ بِزَيْدٍ ، وتقديمُ الحَرْفِ عليه لا يجوزُ إلاَّ على وَجْهِهِ ، وقد تقدَّم ذِكْرُهُ فِي بَابِ عَمَلِ الْمَصْدَرِ .

والخامسُ : الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، نحو : هذا أَكْرَمُ مِنْ هَذَا ، ومالُ هذا أَكْثَرُ مِنْ مَالِ هَذَا ، ولا يجوزُ تَقْدِيمُ الحَرْفِ هُنَا بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ مَشْبَهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَشْبَهَةُ أضعفُ مِنَ الْمَشْبَهِ بِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ دَرَجَةً .

والسادسُ : الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، على مَذْهَبِ / مَنْ يَجْعَلُهَا نَوْعًا بِنَفْسِهَا ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنْ جُمْلَةِ الصِّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ :

(١) لم أعثر على خلاف في هذه المسألة ، بل يكاد يجمع النحاة على عمل اسم الفاعل عمل فعله مقدماً ومؤخراً ينظر : الأصول : ١٢٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٢/٣ .

(٢) نقل في الأصول : ١٢٨/١ عن أبي العباس قوله : « إن « ضارباً » يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير » ، وقال المبرد في المقتضب : ١٩٦/٣ : « فأما ما كان من النكرات نحو : هذا ضارب زيداً ، فليس قول من يقول من النحويين إن زيداً من صلة الضارب بشيء ؛ لأن ضارباً في معنى « يضرب » يتقدم زيد فيه ويتأخر ، فتقول : هذا زيداً ضارب ، وزيداً عبدالله شاتم » .

خَيْرٌ، وَشَرٌّ، نحو قولك : فلانٌ خَيْرٌ مِنْ فلانٍ ، وَشَرٌّ مِنْ فلانٍ فلانٌ ،

هذه جملة ما يَنْتَلِقُ به حروف الجرِّ مِنَ الموجودِ .

والذي في حُكْمِ الموجودِ هو الفعلُ إِذَا حُذِفَ ، وهو يُرادُ في مَوَاضِعَ كَثُرَ

استعمالُها ، فأغنى كَثْرَةُ الاستعمالِ عَن ذِكْرِ الفِعْلِ لما فُهِمَ المعنى ؛ اختصاراً وإيجازاً ،

فكان الفعلُ كأنه موجودٌ إِذْ^(١) الأصلُ أنه لا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ الفعلُ وهو محذوفٌ ، إِلاَّ

أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

الموضعُ الأولُ : مِنْ حيثُ يُحَذَفُ الفعلُ في : بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ، لما^(٢) كَثُرَ

استعمالُ العَرَبِ لهذه الآيةِ في ابتداءِ كُلِّ فِعْلٍ يَفْعَلُونَهُ حَذَفُوا الفِعْلَ ، والتقديرُ : أَبْتَدِئْ

باسمِ اللّٰهِ .

والموضعُ الثاني : مِنْ حيثُ يُحَذَفُ الفِعْلُ هو : الإقسامُ ، نحو قولِ القائلِ : واللّٰهِ ،

وتاللهِ ، وكذلك قولُهُم : والبيتِ ، والكعبةِ ، وما شاكلَ ذلكِ ، لما كان القسمُ كثيراً

مَدَارُهُ في الكلامِ حَذَفُوا فِعْلَهُ ، وعليه قولُ الله تعالى^(٣) : ﴿ وَالْتَيْنِ وَالزُّبُتُونَ ﴾

وكذلك^(٤) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ وكذلك^(٥) : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ / وما شاكلَ

ذلكِ ، وَقَدْ يُذَكَّرُ الفِعْلُ مَعَ حُرُوفِ القَسَمِ ، نحو قوله^(٦) : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾

(١) في الأصل : « إِذَا » .

(٢) في الأصل : « كما » .

(٣) من سورة التين : الآية رقم : ١ .

(٤) من سورة الليل : الآية رقم : ١ .

(٥) من سورة البروج : الآية رقم : ١ .

(٦) من سورة البلد : الآية رقم : ١ .

وكقوله^(١) : « فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ » وأكثر ما يكون مع حروف النفي .

والموضع الثالث : من حيث يَحذفُ الفِعْلُ وهو في حكم الموجود ، مثل قول العرب :
بأبي زيداً ، وبنفسي عبدالله ، وكذلك قولهم^(٢) : بالرفاء والبنين ، في تهنئة العرس ،
والتقدير : أفدي زيداً بنفسي ، وأفدي عبدالله^(٣) ، وأما قولهم : بالرفاء والبنين ،
فالتقدير : حصل عرسك بالرفاء والبنين ، أو : يقع بالرفاء والبنين .

فهذه^(٤) مواضع حذفوا منها الفعل وهو في نيّة الموجود كما قدّمتُ لك ، غير أنه
يجوز أن يكون المحذوف فعلاً ، فيكون موضع الجارّ والمجرور نصباً بذلك الفعل ،
ويجوز أن يكون المحذوف اسماً ويكون مبتدأ ، ويكون موضع الجارّ والمجرور الرفع
على أنه خبر المبتدأ ، ويكون الحرف على هذا متعلقاً بمحذوف ، وعلى الوجه الأول بما
هو في حكم الموجود ، والمسألَتان تظهَران في قولك : بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، إن
شئت قلت : أبتدئُ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وإن شئت قلت : ابتدائي كائنٌ بِسْمِ اللّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وقيس هذا القياس ، ولهذا وقع بعد قولهم : « بأبي » مرفوعٌ
ومنصوبٌ ، فالرفوع قولهم : بأبي أنت ، والمنصوب قولهم : بأبي زيداً .

فهذا حكم الحروف إذا تعلقت بما هو في حكم الموجود . وإذا تعلقت بمحذوف

(١) من سورة الانشقاق : الآية رقم : ١٦ .

(٢) هذا من تهنئة أهل الجاهلية في العرس ، وهو منهي عنه ، جاء في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد

٧٦/١ : « وقال أبو عبيد في حديثه عليه السلام أنه نهى أن يقال : بالرفاء والبنين . قال الأصمعي

الرفاء يكون في معنيين ، معنى يكون من الاتفاق وحسن الاجتماع ، قال : ومنه أخذ رفاً الثوب لأنه

يرفاً ويضم بعضه إلى بعض ويلانم بينهما ، ويكون الرفاء من الهدوء والسكون ... وقال أبو زيد :

الرفاء الموافقة ، وهي المرافاة بغير همز ... » وينظر : تهذيب اللغة : ٣٤٣/١٥ .

(٣) هكذا وردت هذه الجملة في الأصل ، ولعله يريد : أفدي زيداً بأبي ، وأفدي عبدالله بنفسي .

(٤) في الأصل : « فهذا » .

فذلك المحذوفُ أحدُ أربعةِ أشياء :

أحدها : / خبرُ المبتدأ ، وما في حكمِهِ ، والذي في حكمِهِ : إن ، وكانَ وأخواتهُمَا ، ١١٢٦ أ
وما ، ولا ، والثاني مِنْ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ ، والثالثُ من مَفْعُولِي أَعْلَمْتُ [وَأَنْبَأْتُ ، مثال
الجميع : زيدٌ في الدارِ ، وإنَّ زيدا في الدارِ ، وكانَ زيدٌ في الدارِ ، وما زيدٌ في الدارِ ،
ولا رَجُلٌ في الدارِ ، وَظَنَنْتُ زيدا في الدارِ ، وأَعْلَمْتُ زيدا عَمْرًا في الدارِ ، وعلى هذا
القياسِ فقيسُ ، وَقَدَّرُ بكائِنٍ أو مُسْتَقَرًّا .

والثاني : صِفَةُ النَكَرَاتِ العَامَّةِ ، نحو قولك : مَرَرْتُ برَجُلٍ في الدارِ ، وهذا رجلٌ مِنْ
الِكِرَامِ ، ورَأَيْتُ رَجُلًا على الجَبَلِ ، وما شاكلَ هذا يَجْرِي مَجْرَاهُ ، والتقديرُ : بكائِنٍ
أو مُسْتَقَرًّا أيضًا .

والثالث : الحالُ بعدَ المعرفةِ ، نحو قولك : رأيتُ الرجلَ في بيْتِهِ ، ونزلتُ على عَمْرٍو
في المَسْجِدِ ، وما شاكلَ ذلك .

والرابع : صِلَةُ النَّاقِصِ الذي يُقَدَّرُ بالذي خاصَّةً دُونَ الذي يُقَدَّرُ بالمصدرِيةِ فَإِنَّهُ
لا يَوْصَلُ إِلَّا لِفِعْلِ صَرِيحٍ ، نحو قولك : هذا الذي في الدارِ .

وفي هذه الحروفِ وما جَرَّتْهُ خِلافٌ : منهم من يقول : إنها منصوبةٌ في الأصلِ فلا
يجوزُ فيها غيرُ النَّصْبِ^(١) ، ومنهم من يقول : إنها جاريةٌ على إعرابِ ما قبلها^(٢) ، ومنهم

من يقول : لها حُكْمَانِ : حكمٌ مَعَ تقديرِها بما تَعَلَّقَتْ بِهِ ، وحكمٌ بعدَ حذفِها / ونِيَابَتِهَا ١٢٦ ب
عنه ، فَحُكْمُهَا مَعَ تقديرِ ما تَعَلَّقَتْ بِهِ النَّصْبُ على كُلِّ حالٍ ، وَحُكْمُهَا مَعَ حَذْفِ جَارِ

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٨ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٤١/١ .

على العاملِ قبلها^(١) .

والصحيح أنها في موضع نصبٍ معمولٍ للذي تعلقت به ؛ لأنها لا تعلق إلا بفعلٍ أو مافيه معنى فعلٍ ، وإذا تعلقت بالفعل فقد جرت معناه إلى الاسم ، وإذا جرت فقد عمل فيها كما تقدم .

وإنما يقال إنها في موضع رفعٍ في الأخبار ، أو في موضع جرٍّ في الصفات ؛ تقريباً للمتعلم لأنها نابت مناب المرفوع أو المجرور ، وتمت الفائدة بها بعد حذفه ، فكأنها هو في اللفظ على وجه التوسع لا التحقيق ، فهذا حكمها في تعلقها ، فما وقع منها زائداً لم يكن له تعلقٌ ، وذلك مثل قولك : كفى بالله ، والتقدير : كفى الله ، وكذلك قولهم : ما عندي من أحدٍ ، والتقدير : ما عندي أحدٌ ، وكذلك قولهم : هذا الضارب لزيدٍ ، والتقدير : هذا الضاربُ زيداً ، وما شاكل ذلك .

[معاني حروف الجر وتعاقبها]

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة معاني هذه الحروف وتعاقبها - فاعلم أن كل حرفٍ من هذه الحروف لا بد له من معنى ، وقد يجوز أن يعاقب غيره ، يأخذ معناه ، فالمعنى واجبٌ ، والتعاقب جائزٌ ، ومعنى التعاقب أن

١١٢٧

(١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/٢٣٦ : « والتحقق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه ، فتعلق المجرور به تعلق عمل ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ، ونسبة التعلق إليه مسامحة ، أو مرادهم : تعلق الإيصال ؛ لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء ، فعلم أن المحل للمجرور فقط ، هذا إذا لم يقعا عوضاً عن العامل المحذوف ، وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعاً نحو : زيد في الدار ، أو نصباً نحو : خرج زيد بشيابه ، أو جرّاً نحو : مرت برجل من الكرام . »

تكون «من» بمعنى «على» فيكون معناها العلوّ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) :
﴿ وَتَصَرَّنَهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ أي : على القوم .

وأن تكون الباء بمعنى «في» فيكون معناها الظرفية ، وذلك في مثل قولك :
زيدٌ بالكوفة ، والمعنى : في الكوفة ، وكذلك سائرُها .

فكلُّ موضعٍ ذكُرْتُ فيه أنَّ حرفًا بمعنى حرفٍ فهذه المعاقبة ، وهي جائزةٌ ، وكلُّ موضعٍ ذكُرْتُ أنَّ معنى الحرفِ كذا وكذا فهو أصلُه الذي وُضِعَ له ، وهو واجبٌ ، وأنا أذكرُ ذلك على الترتيبِ إن شاء الله تعالى :

فأولُ حروفِ الجرِّ «من» :

(فصل) : في معرفة معناها ، ولها اثنا عشرَ معنى :

أولها : بيانُ الجنسِ ، وذلك حيثُ تدخلُ على الأجناسِ الجامدةِ ، نحو قولك : خاتمٌ من حديدٍ ، وثوبٌ من خزٍّ ، وهذه التي بمعنى الجنسِ أكثرُ ما تكونُ في موضعِ الصفةِ على أنها نعتٌ أو حالٌ ، فالنعتُ في مثل قولك : هذا خاتمٌ من حديدٍ ، أي : كائنٌ من حديدٍ ، والحالُ في مثل قولك : جاءَ هذا الرجلُ من قومٍ كرامٍ ، أي : في حالٍ كونهٍ من قومٍ كرامٍ ، وما شاكلَ ذلك .

وقدَّ يكونُ في موضعِ عطفِ البيانِ إذا كانتُ لبيانِ الجنسِ ، وذلك حيثُ يقعُ بعدَ المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ، ولا يصلحُ أن يكونَ حالاً ، في مثل قوله^(٢) : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ

مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ وفي مثل قوله - سبحانه -^(٣) : ﴿ مِن شَرِّ الْأَسْوَأَسِ / الْخَنَاسِ الَّذِي

(١) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٧٧ .

(٢) من سورة الحج : الآية رقم : ٣٠ .

(٣) من سورة الناس : الآيات : ٤ ، ٥ ، ٦ . ولم أجده قال أن «من الأوثان» أو «من الخناس» كلفه بيانه
وإنما ورد أنه «من» إما للتبسيط عند الإيضاح - أو لبيان الجنس . ينظر : معاني الزجاج : ٣ / ٩٤ ، ص ١٢٧
إحزاب القرآن لمكي : ٩٧ / ٢ ، والمبيان : ٧٨ / ٢ .

يُؤَسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴿ فَقَوْلُهُ : ﴿ مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ فِي مَوْضِعِ
جَرِّ عَطْفِ بَيَانٍ عَلَى ﴿ الْوَسْوَاسِ ﴾ .

والثاني : من معانيها ابتداء الغاية ، بشرط أن تقارنها «إلى» ظاهرة أو مقدرة ، وأن
تكون مع فعل الفاعل ، وذلك في مثل قولك : خرجت من زيد إلى عمرو ، فابتدأ
خروجك من زيد ، وغايته إلى عمرو .

والثالث : من معانيها انتهاء الغاية ، وذلك بشرطين :
أن تكون مع المفعول^(١) .

وأن تقارنها «من» أيضاً ظاهرة أو مقدرة ، وذلك مثل قولك^(٢) : رأيت الهلال من داري
من خَلَلِ السحاب ، فكأن ابتداء الرؤية من الدار ، وانتهائها من خلل السحاب ، ومنهم
من يجعل «من» ههنا بمعنى «بين» كأنه يريد : رأيت الهلال من داري بين خَلَلِ
السحاب ، وذلك لا يمتنع إلا أنه لا يطرد .

ومنهم من يقدرها ههنا بمعنى «في»^(٣) ويقول : إن الرؤية وقعت على الهلال في
ذلك المكان ، وسنزيد هذا بيئاً في ذكر معنى «إلى» إن شاء الله تعالى ؛ لأنهما
يعتقان ، فحيث نبين معنى هذه يتبين معنى هذه .

(١) هو رأي سيبويه قال في الكتاب : ٢٢٥/٤ : « وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك

كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى » وينظر : الأصول : ٤١١/١ ، وشرح الجمل لابن
بابشاذ : ق ٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٣٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٢١/٢ .

(٢) من أمثلة الأصول : ٤١١/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش :
١٣/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٠/١ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٤/٨ عند حديثه عن « من » في قوله تعالى : ﴿ وينزل من
السماء من جبال فيها من برد ﴾ : « وأما الوجه الثاني فأن يكون موضع من الثانية نصباً على
الظرف » وقال المرادي في الجنى الداني : ٣١٤ : « . . . وكونها بمعنى في منقول عن الكوفيين »
واستبعده .

وهذه التي بمعنى ابتداء الغاية، والتي بمعنى انتهاء الغاية أكثر ما تكونان في موضع نصب على الحال^(١)؛ لأنك إذا قلت: نظرت الهلال من داري من خلل السحاب، فالتقدير: نظرت كائنًا من داري الهلال كائنًا من خلل السحاب، هذا مذهب الأكثر.

ومنهم من يقول^(٢): / إن «من» في هذين الموضعين لا تكون إلا بمعنى الظرف؛ ١١٢٨
لأنه تثبت رؤية الهلال، وهو في محل والرأي في محل، والمحال هي ظروف الأفعال. والذي أحسبه في هذه المسألة أن «من» في هذين الموضعين تفيد معنيين متقاربين:

أحدهما: الابتداء والانتهاء.

والثاني: الظرفية.

وإنما كانا متقاربين من حيث إن الابتداء والانتهاء ملتصقان من الأمانة والأمانة، والأمانة والأمانة ظروف، منها يبتدأ، وفيها ينتهي، فكان أحدهما يؤدي معنى الثاني.

والرابع: من معانيها التبعية في الأجناس خاصة، نحو قولك: أكلت من الطعام، وشربت من الماء؛ لأن التقدير: بعض هذا وبعض هذا، وهذه التي بمعنى التبعية لا تكون إلا في موضع نصب على أنها في حكم المفعول للفعل الذي أفاد التبعية؛ لأنها متعلقة به.

والخامس: من معانيها القسم بشرط أن تدخل على اسم الرب وحده دون غيره؛ لأنه مسموع عن العرب، كقول قائلهم: من رب إنك لمحسن، ومن رب إنك لأشير، سماع

(١) في الأصل: «الخلل».

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤/٨، والجنى الداني: ٣١٤.

هذا عَنِ الْعَرَبِ^(١) ، ومنهم من يقول إنها نائبةٌ مُنَابَ حَرْفِ الْقَسَمِ^(٢) ، ومنهم من يقول : هي حَرْفٌ قَسَمٌ بِنَفْسِهَا^(٣) ، والصحيحُ الأولُ^(٤) .

والسادس : / من معانيها المجاوزةُ ، بمعنى أنها عاقبتُ «عَنْ» نحو قولهم : نقلتُ الحديثَ مِنْ فلانٍ ، أي : عنه ، وقيل إنها ههنا لا ابتداءً الغايةُ ، كأنك تريدُ : إنَّ ابتداءً نَقَلَ الحديثَ مِنْ فلانٍ ، وقيل : إنَّ «مِنْ» و «عَنْ» يَسْتَوِي معنَاهُمَا في مثل هذا المَوْضِعِ ؛ لتقَارُبِهِمَا مِنْ حَيْثُ إِنََّّ المَجَاوِزَةَ تُقَدَّرُ بالابتداءِ ، والابتداءُ يُقَدَّرُ بالمَجَاوِزَةِ ؛ لأنك إذا ابتدأتَ أولَ فِعْلٍ فَقَدْ جَاوَزْتَهُ ، وإذا جَاوَزْتَهُ فَقَدْ ابتدأته مِنْ قَبْلُ ، والصَّحِيحُ أَنَّ بَيْنَ الابتداءِ والمَجَاوِزَةِ فَرْقًا نَذَكَرْهُ في معنى «عَنْ» إن شاء الله تعالى . وهذه التي بمعنى المَجَاوِزَةِ أَيْضًا لا تَكُونُ إِلَّا في مَحَلِّ النِّصْبِ بِحُكْمِ المَفْعُولِ للفِعْلِ الذي تَعَلَّقَتْ بِهِ .

والسابع : من معانيها الغرضُ لمعاقبة اللامِ ، وذلك في مثل قولك : جِئْتُكَ مِنْ حَبِّ زَيْدٍ ، والمعنى : لِحُبِّ زَيْدٍ ، أي : لِأَجْلِ حَبِّهِ ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا ﴾ والمعنى : لِأَجْلِ خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ، وكذلك قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَجْعَلُونَ

(١) في الكتاب : ٤٩٩/٣ : « واعلم أن من العرب من يقول : « من ربي لأفعلن ذلك » ، و« من ربي إنك لأشر » ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء ، في قوله : والله لأفعلن . . . » وينظر : كشف المشكل : ٥٦٢/١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : ٣٢٣/٢ : « وتكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل - إذن - إلا على لفظ الرب . . . وقيل : المكسورة الميم مقصورة من يمين ، والمضمومتها مقصورة من أيمن » .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٠/٣ .

(٤) هو مذهب البصريين ، ولا تدخل «من» هنا إلا على لفظ الرب . ينظر : معاني الحروف للرماني ٩٨ .

(٥) من سورة نوح : الآية رقم : ٢٥ .

(٦) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٩ .

أَصْبِعَهُمْ فِيءِ أذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوِّ عِوَجٍ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴿١١٠﴾ لأجل^(١) الصواعق .

١١٤٩ والثامن : من معانيها المفاضلة والتزايد ، وذلك في مثل قولك / : زيد أفضل من عمرو ، ويكر أفضل من أخيه ، والمعنى : يزيد فضله على فضله ، وموضع الجار والجرور نصب بهذه الصفة ، ولا يجوز تقديمه عليها .

والعاسع : من معانيها أن تكون بمعنى «بعد» ، في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴾ الأولى بمعنى «بعد» على مذهب بعض المفسرين^(٣) ؛ لأن التقدير : أطعمهم بعد جوع ، والأخرى لبيان الجنس ، ولا يبعد أن تقدر بمعنى «بعد» ؛ لأنه يليق بالمعنى .

والعاشر : من معناها أن تكون بمعنى «دون»^(٤) ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ ﴾ قيل : «من» بمعنى «دون» والتقدير : كنا نقعد دونها على ما ذكره المفسرون .

والحادي عشر : من معناها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ والتقدير : بأمر الله ؛ لأنهم لا يقدرون يحفظون العبد من أمر الله ، وتبيين هذا مذكور في تفسير الآية ، وهو أن حفظة العبد الذين سماهم الله - سبحانه - / المعقبات اثنا عشر ملكا^(٧) ، فاثنان عن يمينه ، واثنان عن شماله ، واثنان

١١٤٩

(١) في الأصل : « لأجعل » .

(٢) من سورة قريش : الآية رقم : ٤ .

(٣) ذهب إلى ذلك ابن الجوزي في زاد المسير : ٢٤١/٩ ، وينظر تفسير الفخر الرازي : ١٠٩/٣٢ ، قال

سبويه في الكتاب : ٢٢٧/٤ : « وقد تقع من موقعها . يعني موقع عن » ، تقول : أطعمته من

جوع ، وكساه من عري ، وسقاه من العيمة » .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من مصادر .

(٥) من سورة الجن : الآية رقم : ٩ .

(٦) من سورة الرعد : الآية رقم : ١١ .

(٧) لم أجد من وافق المصنف في هذه العدة ، وروى الطبري في تفسيره حديثاً عن عثمان رضي الله عنه

يفيد أن عدة الملائكة الموكلين بكل آدمي عشرون عشرة في الليل وعشرة في النهار . وينظر تفسير ابن

عطية : ١٣٥/٨ ، والقرطبي : ٢٩٤/٩ والبحر : ٣٧١/٥ .

خَلْفَهُ ، واثنان قُدَّامَهُ ، واثنان مِّنْ تَحْتِهِ ، والكاتبان ، وليس أَحَدٌ يَحْفَظُهُ مِنْ فَوْقِهِ ؛ لأنه مِنْ حَيْثُ يَنْزِلُ الْقَضَاءُ فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى حِفْظِهِ ، فإذا صَحَّ ذَلِكَ فـ « مِنْ » بمعنى الباء ؛ لأنَّ الحفظَ بِأَمْرِ اللَّهِ - سبحانه - ؛ لأنه الذي أَمَرَهُمْ بِهِ .

والثاني عشر : من معانيها أَنْ تَعَجَّ زائِدَةٌ ، وإن كانت الزيادة لا تُسَمَّى معنى إِلَّا على وجه التوسع ، وهذه الزائدة أَكْثَرُ ما تَزَادُ مَعَ النفي والاستفهام ، وَمَعَ الإيجاب^(١) قليلٌ ، وأما زيادتها مَعَ النفي فمثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ ومثل قوله^(٣) : ﴿ وَمَالَهُمْ مِّنْ نُصْرِينَ ﴾ وكقوله^(٤) : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ .

وأما زيادتها بعد الاستفهام فمثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ومثل قوله - سبحانه -^(٦) : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ ومثل قوله^(٧) : ﴿ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّنْ سَبِيلٍ ﴾ إِلَّا أَنَّهُمْ يَفْتَرِقُونَ بَيْنَ زيادتها إِذَا دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ يَسْتَفْرِقُ ، وعلى شَيْءٍ لَا يَسْتَفْرِقُ ، فبعضهم يقول : إِذَا قلت : ما جاءَ مِنْ أَحَدٍ ، فهي زائدةٌ بالاتفاق ؛ لأنَّ أَحَدًا يَسْتَفْرِقُ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ ، وَإِذَا قلت : ما جاءَ مِنْ رَجُلٍ ، فهي عندَ بعضهم غَيْرُ زائدةٍ ، وهي تُقَدَّرُ / بالتبعيضِ فِي التَّحْقِيقِ عِنْدَهُ^(٨) ، كأنه يريد : ما جاءَ أَحَدٌ مِنْ هَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « الإِجَابِ » .

(٢) مِنْ سُورَةِ السَّجْدَةِ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٤ . وَفِي الْأَصْلِ « مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ » .

(٣) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٥٦ ، ٩١ ، وَمِنْ سُورَةِ النَّحْلِ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٣٧ .

(٤) مِنْ سُورَةِ غَافِرٍ : الْآيَةُ رَقْمَ : ١٨ .

(٥) مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٣ ، وَفِي الْأَصْلِ « هَلْ مِنْ إِلَهٍ » .

(٦) مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ : فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ أُولَاهَا : الْآيَةُ رَقْمَ : ١٥ ، وَفِي الْأَصْلِ : « هَلْ » حَيْثُ سَقَطَتِ الْفَاءُ .

(٧) مِنْ سُورَةِ الشُّورَى : الْآيَةُ رَقْمَ : ٤٤ .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ بَاشَاذَ : ق ٦٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٣ ، ١٢/٨ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ :

١٣٦/٣ ، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ : ٣٢٣/٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٣١٩ .

النوع نوع الرَّجَلِ ، والله أعلم .

وأما زيادتها بعد الإيجاب فهي قليلٌ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ على بعض التفاسير ؛ لأن منهم من يقول : إنها ليست بزائدة ههنا ويقول : هو يَغْفِرُ بَعْضَ الذُّنُوبِ^(٢) ، ومنهم من يقول هي زائدة ؛ لأنه مَعَ التَّوْبَةِ يَغْفِرُ جَمِيعَهَا^(٣) ، وتَكْفِيرُ الصَّغَائِرِ فِي جَنْبِ الطَّاعَاتِ مَغْفِرَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وكذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ أحسن ما يُقالُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ زائدةٌ ، و«مِنْ» فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ بِمَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ و«مِنْ» فِي قَوْلِهِ ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ بِمَعْنَى التَّبَعِيضِ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُ «مِنْ» مَعَ ﴿ السَّمَاءِ ﴾ نَسْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِـ ﴿ يُنزِلُ ﴾ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُ «مِنْ» مَعَ ﴿ جِبَالٍ ﴾ النَّصْبَ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِـ ﴿ بَرَدٍ ﴾ وَيَكُونُ مَوْضِعُ ﴿ فِيهَا ﴾ الْجَرُّ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِـ ﴿ جِبَالٍ ﴾ ، وَالتَّعَلُّقُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ . هَذَا أَحْسَنُ مَا يُقالُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ذُكِرَ فِيهَا غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ^(٥) ، وَهُوَ لَا يَمْتَنِعُ بِشَرْطٍ / صِحَّةِ الْمَعْنَى .

ب ١٣٠

(١) من سورة نوح : الآية رقم : ٤ .

(٢) جعلها ابن جُزَيٍّ فِي التَّسْهِيلِ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ : ١٤٩/٤ ، بِمَعْنَى « بَعْضُ » .

(٣) « مِنْ » هُنَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ زَائِدَةٌ فِي الْإِيجَابِ بِغَيْرِ شَرْطٍ . يَنْظُرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ :

٣٢٣ ، ٣٢٢/٢ ، وَجُوزُ الْوَجْهَيْنِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٨٧/٣ ، وَالطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ :

٥٧/٢٩ الْوَجْهَيْنِ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ ٣٣٨/٨ : ﴿ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ مِنْ لِلتَّبَعِيضِ لِأَنَّ الْإِيمَانَ

إِنَّمَا يَجِبُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوبِ لَا مَا بَعْدَهُ ، وَقِيلَ : لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَقِيلَ زَائِدَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قَالَ ابْنِ

عَطِيَّةٍ : كُوفِي ، وَأَقُولُ : أَخْفَشِي لَا كُوفِي لِأَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ مِنْ نَكْرَةً وَلَا يَبَالُونَ مَا

قَبْلَهَا مِنْ وَاجِبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَالْأَخْفَشُ يَجِيزُ مَعَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ .

(٤) مِنْ سُورَةِ النُّورِ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ٤٣ . وَفِي الْأَصْلِ سَقَطَتِ الْوَاوُ .

(٥) قَالَ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ : ٧٧٩ : « وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ قَالَ : تَقْدِيرُهُ أَنَّهُ

يُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا ، فَمِنْ الْأَوَّلَى ظَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ ، وَالثَّلَاثَةِ لِلتَّبْيِينِ كَقَوْلِكَ :

عِنْدَهُ جِبَالٌ مِنْ مَاءٍ . وَقِيلَ : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ نَسْبًا . . . =

وقد ذَكَرَ فِيهَا الشَّيْخُ طَاهِرٌ تَقْدِيرًا غَيْرَ هَذَا^(١) ، وَلَمْ يَخَالَفْ إِلَّا فِي زِيَادَةِ «مِنْ»
فِرَارًا مِنْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ الْإِجَابِ ، وَكَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ زِيَادَتَهَا بَعْدَ الْإِجَابِ ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَزَادُ بَعْدَهُ وَلَكِنْ لَيْسَ بِكَثِيرٍ ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ، وَفِي
بَيْتِ امْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٢) :

فَتُوضِحُ فَاَلْمُقْرَأَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجْتَهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

فَقَالَ : لَمَّا نَسَجْتَهُ مِنْ جَنُوبٍ ، وَلَيْسَ إِلَّا جَنُوبٌ وَاحِدَةً^(٣) ، [و] لَا تَبْعِيضَ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَمَّا
نَسَجْتَهُ جَنُوبٌ وَشَمَالٌ ، وَقَدْ تَزَادَ مَعَ التَّمْيِيزِ وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، نَحْوَ قَوْلِكَ : حَبْدًا
زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ ، وَنَاهِيكَ يَعْمرُو مِنْ خَلِيلٍ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ فَافْهَمِ ذَلِكَ .

(فصل) : فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي «إِلَى» ، وَلَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

أولها : الغاية ، وهو أصل ما وُضِعَتْ لَهُ بِشَرْطِ أَنْ تُقَارَنَهَا «مِنْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

= عَلَى الظَّرْفِ عَلَى أَنَّهُ يَنْزِلُ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ «مِنْ بَرْدٍ» نَصَبٌ . أَي : يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ
فِيهَا بَرْدٌ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعٌ مِنْ فِي قَوْلِهِ «مِنْ بَرْدٍ» رَفْعًا وَ «مِنْ جِبَالٍ» نَصْبًا عَلَى
أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا فِيهَا بَرْدٌ

(١) قَالَ ابْنُ بَابِشَادٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ : ٦٢ : « وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ ﴾
أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهَا وَأَجُودُ أَنْ الْأُولَى ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَكَانٍ ، وَالثَّانِيَةُ تَبْعِيضٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ
مَكَانَهَا الْبَعْضُ ، وَالثَّلَاثَةُ تَبْيِينٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ مَكَانَهَا الصِّفَةُ ، فَالْأُولَيَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِـ « يَنْزِلُ » وَالثَّلَاثَةُ
مُتَعَلِّقَةٌ بِاسْتِقْرَارِ مَحْذُوفٍ ، وَقَدْ قِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ .

(٢) فِي دِيْوَانِهِ : ٨ ، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ التَّسْعِ لِلنَّحَاسِ : ١٠٠/١ مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَ«تَوْضِيحٌ» : بِضَمِّ
أُولِهِ ، وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ ، وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ : اسْمُ مَوْضِعٍ . يَنْظُرُ : مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ :
٣٢٤/١ ، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ : ٥٩/٢ . وَ«الْمُقْرَأَةُ» : بِكَسْرِ أُولِهِ وَإِسْكَانِ ثَانِيَةِ بَعْدَهُ رَاءَ مَهْمَلَةٍ عَلَى وَزْنِ
«مَفْعَلَةٌ» : اسْمُ مَوْضِعٍ أَيْضًا . يَنْظُرُ مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ : ١٢٥١/٤ ، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ : ١٧٤/٥ .
وَالشَّاهِدُ فِي الْكَامِلِ : ٩٥٤/٢ ، وَكَشْفُ الْمَشْكَلِ : ٥٦٢/١ ، وَالتَّهْذِيبُ الْوَسِيطُ : ٢٦٠ ، وَمَغْنِي
الْلَّبِيبِ : ٤٣٦ ، وَشَرْحُ أَبِيبَاتِهِ : ٣٤٩/٥ ، وَالخَزَائِنَةُ : ٢٧/٩ ، ٦/١١ .

أ ١٣١ نحو قولك : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : إِنَّ «إِلَى» لِلْغَايَةِ دُونَ / الانتِهَاءِ^(١) إِذَا قَارَنْتَهَا «مِنْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، و«مِنْ» لانتِهَاءِ الغَايَةِ إِذَا قَارَنْتَ «مِنْ» أَيضًا ، وَيَقُولُ : إِنَّ قَوْلَكَ : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، لَا يُوجِبُ انتِهَاءَ الغَايَةِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَزِيدُ عَلَى الوَصُولِ إِلَيْهِ ، فَتَصِلُ بَعْدَ وَصُولِكَ إِلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ ، نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، ثُمَّ إِلَى بَكْرِ ، ثُمَّ إِلَى خَالِدٍ ، فَلَا تَنْتَهِي غَايَتَكَ إِلَى زَيْدٍ ، وَيَقُولُ : إِنَّ قَوْلَكَ : رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ ، إِنَّ «مِنْ» لانتِهَاءِ الغَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا غَايَةُ رُؤْيَيْكَ ، بِمَعْنَى أَنَّ رُؤْيَيْكَ لَمْ تَنْتَهَ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهَذَا يَقْرُبُ ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ وَتَفْصِيلٍ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ «إِلَى» لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى مَوْضِعٍ يُكِنُّ التَّعَدِّيَّ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ التَّعَدِّيَّ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ يُمْكِنُ التَّعَدِّيَّ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ جَازَ فِيهَا هَذَا الْحُكْمُ ، وَهُوَ الْغَايَةُ دُونَ الانتِهَاءِ حَتَّى يُعْلَمَ الانتِهَاءُ بِقَرِينَةٍ / أَوْ بِالْمَعْنَى الْمَوْجُودِ فِي النَّفْسِ لِأَنَّ يَخْرُجَ مِنْ التَّسْلُسِلِ .

ب ١٣١

وإن انتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ تَعَدِّيُّهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهِيَ لانتِهَاءِ الغَايَةِ بِلَا خِلَافٍ ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ عَلَى تَفْسِيرٍ مَنْ قَسَرَهَا لانتِهَاءِ^(٣) لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّعَدَّى الْاِسْتِقْرَارَ إِلَى غَيْرِهِ - سَبْحَانَهُ - وَكَذَلِكَ ﴿إِلَى رَبِّكَ﴾ يَرِيدُ :

-
- (١) ينظر : الأصول : ٤١١/١ ، وقال ابن عصفور في المقرب : ٢١٨ : « وأما إلى فإنها أيضاً لانتِهَاءِ الغَايَةِ ، وما بعدها غير داخل فيما قبلها ، إلا أن تقترب بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك ، نحو قولك : اشتريت الشقة إلى طرفها » وينظر شرح الجمل له : ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ ، وينظر : شرح المفصل : ١٤/٨ ، وشرح الرضي : ٣٢٤/٢ ، ووصف المباني : ١٦٧ ، والجنى الداني : ٣٨٥ ، والمغني : ١٠٤ .
- (٢) من سورة القيامة : الآية رقم : ١٢ .
- (٣) إلى ذلك ذهب أغلب المفسرين ، ينظر : تفسير الطبري : ١١٥/٢٩ ، والكشاف : ١٦٤/٤ ، وزاد المسير : ١٣٥/٨ ، وتفسير الرازي : ١٠٩/٣٢ .

إلى الموضع الذي لا يملك أحدٌ فيه الحكم إلا هو - سبحانه - ؛ لأنَّ الابتداءَ والانتهاءَ لا يجوزُ عليه ؛ لأنه ليس بجسمٍ ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .
ومنهم مَنْ يفسِّرُ قوله : « إِي رَيْكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ » بمعنى : «عند ريك»^(١) ، ويقول : إنَّ «إلى» بمعنى «عند» وهذا فرارٌ من شَيْءٍ في اللفظِ ، ورجوعٌ إليه في المعنى ؛ لأنَّ «عند» ظرفُ مكانٍ ، وظروفُ المكانِ لا تجوزُ عليه - سبحانه - ، بل «عند» أقربُ إلى السببيةِ من «إلى» فصَحَّ أنَّ الصحيحَ ما قدَّمنا ، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى .

والثاني : من معانيها الإغراءُ ، وهو أنها نائيةٌ منابَ فعلِ الأمرِ / نحو قولك : ١١٣٢
إليك زيداً ، على ما تقدم ، وهذه التي بمعنى الإغراء لا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ ، وفيها خِلافٌ ، منهم مَنْ يقول : إنَّ فيها معنى الانتهاءِ ، ويقول : انتهى إليك زيدٌ فالزَمَةُ .

ومنهم مَنْ يقول : ليس فيها معنى الانتهاءِ ، وقد وَقَعَتْ مَوْضِعَ « الزَمَ »
أيضاً ، والله أعلم .

والثالث : من معانيها أن تكونَ بمعنى « مَعَ » تُفيدُ المصاحبةَ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ » والتقديرُ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ ، وكذلك قوله

(١) كذا في التهذيب الوسيط للمصنف : ٢٦١ ، وينظر : كشف المشكل : ٥٦٣/١ ، والمحرم للهري : ق ١٩١ مخطوط ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٨٠١/٢ ، والجنى : ٣٨٩ ومغني اللبيب : ١٠٥ ، واستشهدوا بقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلي من الرجيق السلسل

أي : أشهى عندي .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ٢ .

تعالى^(١) : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ والمعنى : مَنْ أَنْصَارِي مَعَ اللَّهِ ، وإنما جازَ أَنْ تَقْدَرَ ههنا بمعنى « مَعَ » ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِثَابَهَةً فِي الْمَعْنَى ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ « مَعَ » لِلْمِصَاحِبَةِ ، وَ« إِلَى » لِلانْتِهَاءِ ، وَمَا صَاحِبَتَهُ فَقَدْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ ، وَمَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ فَقَدْ صَحِبْتَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْانْتِهَاءُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنِيَيْنِ جَمِيعًا يُفِيدَانِ الْاجْتِمَاعَ فَتَقَارَبَا لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ^(٢) : إِنَّ « إِلَى » لَا تَخْرُجُ مِنْ مَعْنَى الْانْتِهَاءِ ، وَتَفْسِيرُ الْاِثْنَيْنِ عَلَى مَعْنَى الْانْتِهَاءِ ، وَهُوَ لَا يَبْعُدُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ « إِلَى » بِمَعْنَى « عِنْدَ » عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣) .

(فصل) : فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي « فِي » ، وَلِهَا سِتَّةُ مَعَانٍ :

أولها : الظرفية والوعاء ، وَهُوَ أَصْلُ مَا وُضِعَتْ لَهُ ، وَكَثُرَ مَدَارُهَا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَعَمْرُو فِي الْمَسْجِدِ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

والثاني : / مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « مَعَ » وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : ١٣٢ ب

﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَّرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وَالْمَعْنَى : مَعَ أُمَّمٍ ، وَكَذَلِكَ^(٥) : ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ وَالتقديرُ : فَادْخُلِي مَعَ عِبَادِي .

(١) مِنْ سُورَةِ الصَّفِّ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ١٤ .

(٢) وَهُوَ فَرْقٌ سَبِيحٌ رَشِيحٌ . قَالَ سَبِيحِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ ٢٣١/٤ : « وَأَمَّا إِلَى فَمُنْتَهَى

لَاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ . . . فَهَذَا أَمْرٌ إِلَى وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ » ، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١٥/٨ :

« وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى الْمِصَاحِبَةِ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْانْتِهَاءِ فَاعْرِفْهُ » ، وَجَعَلَ الرُّضِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ :

٣٢٤/٢ الْأُولَى بَقَاءَهَا عَلَى مَعْنَاهَا الْأَصْلِي ، وَهُوَ الْانْتِهَاءُ

(٣) انظُرْ فِي الصَّفْحَةِ ٢٧٥ هَامِشِ رَقْمِ ٣ .

(٤) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ٣٨ .

(٥) مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ٢٩ .

ومنهم من يقول : هي بمعنى الظرفِ على حالِها ، ويُقدَّرُ مضافًا ، كأنه يريد :
ادخلي في جُمْلَةٍ أُمَّمٍ ، وفي جُمْلَةٍ عِبَادِي^(١) ، وإنَّ قُدِّرَ هذا التقديرُ فهو مُحْتَمِلٌ لمعنى
«مَعَ» أيضًا ؛ لأنهم يَدْخُلُونَ مَعَ جُمْلَةٍ الأُمَّمِ ، وَمَعَ جُمْلَةٍ العِبَادِ ، وإنما جازَ أن تُقدَّرَ
«في» بمعنى «مَعَ» ؛ لأنهما يتقاربانِ مِنْ حيثُ إنَّ الظرفَ والمصاحبةَ يرجعانِ إلى حُكْمٍ
واحدٍ مِنْ طريقِ الاتصالِ ؛ لأنَّ الشَّيءَ المَظْرَفَ مُتَّصِلٌ بِظَرْفِهِ ، والمصاحِبَ مُتَّصِلٌ
بالمصاحِبِ .

والثالث : من معانيها أن تكونَ بمعنى «على» وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) :
﴿لَأَصْلَبُنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي : على جُدُوعِ النَّخْلِ ، وإنما جازَ ذلكَ فيهما لأنهما
يتقاربانِ أيضًا مِنْ طريقِ الاتصالِ ؛ لأنَّ ما عَلا الشَّيءَ فقد اتصلَ به مِنْ جِهَةِ العُلُوِّ ،
ففيه ضَرْبٌ مِنَ التَّقَارُبِ ، وليسَ كالأولِ .

والرابع : من معانيها أن تكونَ بمعنى «عند» ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) :
﴿وَكَبِثَتْ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ أي : عندنا ، وإنما جازَ ذلكَ فيها ؛ لأنَّ أصلَ معناها
الظرفُ ، و «عند» أقوى الظروفِ ، فَقدَّرتُ بها / .

والخامس : من معانيها أن تكونَ بمعنى «إلى» ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) :
﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسِعَةَ فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ والمعنى : فَتُهَاجِرُوا إليها ، على بعضِ
التفاسيرِ^(٥) ، وإنما جازَ ذلكَ فيها ؛ لأنَّ الانتهاءَ فيه ضَرْبٌ مِنَ الاتصالِ ، مِنْ حيثُ إنَّ

(١) ينظر : رصف المباني : ٤٥٤ ، والمغني : ٢٢٣ .

(٢) من سورة طه : الآية رقم : ٧١ .

(٣) من سورة الشعراء : الآية رقم : ١٨ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٩٧ . وفي الأصل : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضِي » .

(٥) ذهب إلى ذلك ابن الجوزي في زاد المسير : ١٧٨/٢ ، وينظر : تفسير الرازي : ١٣/١١ ، والبحر

المحيط : ٣٣٤/٣ .

ما انتهيت إليه فقد وصلته .

ومنهم من يجعل «في» ههنا على أصلها ، ولكن لا بُدَّ من تفصيلٍ وفرقٍ بين المعنيين ، وهو أنها إذا كانت على أصلها فالفعلُ الذي هو « تهاجروا » لا يفيد ابتداءً ، فكأنهم هاجروا ولم يبتدئوا المهاجرة^(١) من مكانٍ إلى مكانٍ ، وإذا كانت «في» بمعنى «إلى» فالفعلُ يفيدُ الابتداءً ، فكأن التقدير : فتهاجروا من أرضكم إليها ، وإن كانت الأرض كلها لله - سبحانه - ولكن هذا على سبيل التوسع ، كأن الأرضَ التي^(٢) يُعصى فيها الله - سبحانه - ليست بأرضٍ له على الحقيقة ، والأرضُ التي يهاجرُ إليها هي أرضُ الله - سبحانه - ، وتقديرها بـ «إلى» أحسن ، يدلك على ذلك قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

والسادس : من معانيها أن تكون بمعنى الباء الزائدة ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَتَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ ﴾ والتقدير : ونادى فرعونُ بقومه ، ويقول القائل : جاء زيدٌ في عسكرِهِ ، والمعنى : جاء زيدٌ بعسكرِهِ ، وإنما جاز ذلك فيهما لتقاربهما أيضاً / من حيث إن الباء معناها الإلصاق في الأصل ، وما ألصق بالشيء فقد اتصل به .
ومنهم من يفسر الآية على أصلها^(٥) ويقول : إنه جعل القوم محلاً للنداء ، وفيه ما فيه .

فأما قولهم : جاء في عسكرِهِ ، فهو يحتملُ الوجهين ، إلا أن بينهما فرقاً ،

(١) في الأصل : « المهاجر » .

(٢) في الأصل : « الذي » .

(٣) من سورة النساء : الآية رقم : ١٠٠ .

(٤) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٥١ .

(٥) ذهب إلى ذلك القرطبي في تفسيره : ٩٨/١٦ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ٢٢/٨ .

وهو أنك إذا لم تَقْدَر «في» بمعنى الباءِ كانت على أصلها أو بمعنى «مَعَ» فزيدٌ واصلٌ مع العسكِرِ لا محالةً ، وإذا قَدَّرْتَهَا بمعنى الباءِ ، فهو يُمكنُ أن يكونَ واصلًا وغيرَ واصلٍ مَعَهُمْ .

(فصل) : في معاني الباءِ الزائدة ، ولها أربعة عشر معنى :

أحدها : الإلصاقُ ، وهو أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فالمعنى : - وهو المرورُ - مَلَّصْتُ بِزَيْدٍ ، وزيدٌ : مفعولٌ في الحقيقة ؛ لأنَّ التقديرَ : جاوزتُ زيداً ، فإذا قلتَ : جِئْتُ بِزَيْدٍ ، فبينهما فَرْقٌ ، وهو أنَّ الأولَ مُجاوِزٌ بمعنى أنك خَلَفْتَهُ ، وإذا قلتَ : جِئْتُ بِزَيْدٍ ، فالمعنى أنَّ زيداً واصلٌ مَعَكَ ، ولهذا جَعَلَ بَعْضُهُم الباءَ بمعنى «مَعَ» ههنا^(١) .

والثاني : من معانيها القَسَمُ ، وسنذكره في بابِ القَسَمِ / إن شاء الله تعالى .
والثالث : من معانيها المدحُ ، في مثل قولك : ناهيكُ بزيدٍ رجلاً ، وحسبُكَ بزيدٍ فارساً ، هذه التي بمعنى المدحِ ههنا في التحقيقِ ليست متضمنةً للمدحِ ، وإنما هي مذكورةٌ مَعَ الاسمِ المدوحِ ، وهي في التحقيقِ زائدةٌ ؛ لأنَّ « ناهيكُ » بمعنى « حسبُكَ » ، وحسبُكَ ، وناهيكُ في محلِّ الابتداءِ والخبرِ ، كأنك تريد : حسبُكَ زيدٌ ، وناهيكُ زيدٌ .

ومنهم مَنْ يجعلُ « ناهيكُ » اسمَ فِعْلٍ ، ويقول : « زيدٌ » في معنى الفاعلِ ، ويقول : « حسبُكَ » بمعنى « يكفيكَ » وكأنَّ « ناهيكُ » يجوزُ فيه هذا التقديرُ ، و« حسبُكَ » لا يجوزُ فيه ؛ لأنَّ « حسبُكَ » اسمٌ صريحٌ يجري مجرى « فلا يَقْدَرُ / ١٣٤ ب

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٠/٣ ، وشرح الرضي : ٣٢٧/٢ ، والجنى الداني : ٤٠ .

والمغني : ١٤٠ ، وشرح الأشموني : ٢٢١/٢ .

تقدير اسم الفعل مع وجود لفظ الاسمية ومعناها فيه .

والرابع : من معانيها التَّعَجُّبُ في صيغة « أَفْعَلْ بِهِ » ، نحو قولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ ، والحديثُ فيها كالحديثِ في قولك : ناهيك بزيدٍ ، إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن قولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ لا تَنْحَذِفُ منه الباءُ ، وحسبك بزيدٍ ، وناهيك بزيدٍ ، تَنْحَذِفُ منه الباءُ ، وقولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ ، يحتملُ أن يكونَ « بزيدٍ » في موضعِ الرفعِ على معنى الفاعِلِ ، وفي موضعِ النصبِ على معنى المفعولِ ، ولا يجوزُ ذلك في قولك : ناهيك بزيدٍ ، كما قدمنا .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُهَا في الموضعين بمعنى المدحِ ، ولا يُفَرِّقُ ، ويقول : التَّعَجُّبُ مَدْحٌ في الحقيقةِ ، وهذا غَيْرُ مُطَرِّدٍ ؛ لأنَّ التَّعَجُّبَ قد يكونُ مَدْحًا وذمًّا ، وغيرِ مدحٍ ولا ذمٍّ ، وهي في « ناهيك » للمدحِ بلا خلافٍ .

والخامس : من معانيها أن تكونَ بمعنى التبعيضِ ، نحو قولك : خُذْ بِحَظِّ مَنْ هَذَا الأَمْرِ ، كأنك تريد : خُذْ بَعْضَهُ .

ومنهم من يقول : هي معاقبةٌ لـ « مِنْ »^(١) التي للتبعيضِ في المعنى لا في اللفظِ ، كأنه يريد : خُذْ نصيباً مِنْ هَذَا الأَمْرِ ، فأما في اللفظِ فلا يجوزُ تقديرُها بـ « مِنْ » ؛ لأنَّ اللفظَ يكونُ : خُذْ مِنْ / حَظًّا مِنْ هَذَا الأَمْرِ ، وذلك لا يجوزُ .

والسادس : من معانيها أن تكونَ بمعنى الإغراءِ ، أي : واقعةٌ بعدهُ ، وذلك في مثل قولك : عَلَيكَ بَزِيدٍ ، وهي في التحقيقِ زائدةٌ ؛ لأنَّ التقديرَ : عليك زيداً ، بمعنى :

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧٥ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٤٧ ، وكشف المشكل : ٥٦٧/٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، وشرح التسهيل له : ١٥٣/٣ وذكر أنه رأي أبي علي في التذكرة ، وأنه مروى مثله عن الأصمعي ، وينظر : شرح الرضي : ٣٢٨/٢ ، الجنى الداني : ٤٣ ، والمغني : ١٤٢ .

الزَمَ ، أو : خَذَ زِيدًا .

والسابع : أن تكون بمعنى الاستعانة ، نحو قولك : ضَرَبْتُ بالسَّوْطِ ، وَعَمِلَ النِّجَارُ بالقَدُومِ ، وما شاكل ذلك .

قال قَوْمٌ : هي ههنا بمعنى الاستعانة ، ومنهم من يقول : هي بمعنى الإلصاق ههنا^(١) ، ولا يَفَرِّقُ بينهما ، والصحيحُ أنَّ بينهما فَرْقًا ، وهو أنَّ التي للإلصاق لا يَتَعَدَّى الفِعْلُ إلَّا بها في الأغلِبِ ، نحو : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، والتي بمعنى الاستعانة يَتَعَدَّى الفِعْلُ بنفسِهِ إلى المفعولِ الحقيقي وإليها ، نحو قولك : عَمِلَ النِّجَارُ عودَةً بالقَدُومِ ، وَضَرَبْتُ زِيدًا بالسَّوْطِ / وإنَّ كانت الباءُ مُلصِقةً الفِعْلَ بالاسمِ في الحقيقة ، ولكنها ب ١٣٥ ازدادت مَعَ الإلصاقِ هذا المعنى^(٢) .

والثامن : من معانيها أن تكون للمجاورة بمعنى «عَنْ» ، وذلك نحو قوله تعالى^(٣) : « فَسئَلُ بِهِ خَبِيرًا » ، أي : اسأَلْ عَنْهُ ، وإنما جازَ ذلك فيها لِتَقَارُبِ المعنى بين «عَنْ» وبين الباءِ ، وَوَجْهُ المقارِبةِ بينهما أنك تقول : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، فيكونُ التقديرُ : جاوزتُ زِيدًا في مُرورِي ، مثلما تقول : سألتُ عَنْ زَيْدٍ ، تريد : جاوزتُ غيرَهُ إليه ، وسألتُ عنه .

ومنهم من يقول : الباءُ ههنا على أصلها للإلصاقِ ، ويقول : معنى « اسأَلْ

(١) هو سيبويه في الكتاب : ٢١٧/٤ ، وينظر الجنى الداني : ٤٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٢/١ : « الباءُ معناه الإلصاق ، فجازت أن يكون معه استعانة ، وجازت أن لا يكون ، فأما الذي معه استعانة فقولك : كتبت بالقلم ، وعمل الرجل بالقيدوم ، والذي لا استعانة معه فقولك : مررت بزيد ، ونزلت بعبدالله » ، وينظر : شرح الرضي : ٣٢٧/٢ ، حيث جعل الباء للإلصاق ، وجعل الاستعانة مجاز الإلصاق .

(٣) من سورة الفرقان : الآية رقم : ٥٩ .

به « : طالبٌ بالسؤال عنه^(١) ، وفي هذا تعسّف .

والتاسعُ : مِنْ معانيها أن تكون بمعنى « مِنْ » لبيان الجنس ، وذلك في مثل قولِ
الشاعر^(٢) :

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ لَدَى الْجَجِّ خُضِرٌ لَهْنٌ نَنِيجٌ /

أ ١٣٦

أي : شرينٌ مِنْ ماءِ البحرِ .

والعاشرُ : مِنْ معانيها أن تكون بمعنى لامِ الأجلِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) :
﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ أي : لأجلِ الحقِّ .

والحادي عشرُ : مِنْ معانيها أن تكون بمعنى « مَعَ » لِتَقَارُبِ مَعْنِيَيْهِمَا ، وذلك في
مثل قولهم^(٤) : كُلِّ الْخَيْزَرِ بِالْتَّمْرِ ، أي : مع التمر .

والثاني عشرُ : من معانيها أن تكون بمعنى « فِي » لِتَقَارُبِ مَعْنِيَيْهِمَا أَيْضًا ، وذلك

(١) أنكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٩٧/١ كون الباء بمعنى « عن » ، وخرج شواهد النحاة على السببية أو الإلصاق أو التضمين وتقدير الآية السابقة عنده : فاطلب به خبيرا ، لأن السؤال طلب في المعنى .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، أخباره في طبقات فحول الشعراء : ١٣١/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وله عدة روايات ، ومعاني القرآن للفراء : ٢١٥/٣ ، والاعتضاب : ٣٧٢/٣ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٤٧ ، والمحاسب : ١١٤/٢ ، والخصائص : ٨٥/٢ ، وسر الصناعة : ١٣٥/١ ، ٤٢٤ ، والأزهية : ٢١٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢٧٠/٢ ، وكشف المشكل : ٥٦٧/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٧ ، والجنى : ٤٣ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح أبياته : ٣٠٩/٢ ، ٣٩٨ ، ٢٠/٦ ، ٢٢ ، والخزانة : ٩٧/٧ ، ٩٨ ، ٩٩ . وأغلب النحاة على أن الميار في البيت معناه من في التي للمعنى .

(٣) من سورة الدخان : الآية رقم : ٣٩ . وفي الأصل : « وما خلقناهما » بزيادة واو .

(٤) من أمثلة كشف المشكل : ٥٦٧/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٦ .

في مثل قولك : زيدٌ بالكُوفَةِ ، والمعنى : في الكوفة ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ أي : في الوادي .

والثالث عشر : من معانيها أن تكون بمعنى «على» ، وذلك في مثل قولك^(٢) : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، والمعنى : على القوس ، وكذلك قولهم : جازَيْتُهُ^(٣) بعمله ، أي : على عمله .

ب ١٣٦

والرابع عشر : من معانيها أن تكون / زائدة في ثلاثة مواضع* :

أولها : النفي في خَبَرَ لَيْسَ وَمَا حَمَلَ عَلَيْهَا ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ والمعنى : أليس الله أحكم الحاكمين ، وكذلك قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ والمعنى : ما هم ضارِّين ، على لغة أهل الحجاز ، أو : ضارِّون على لغة بني تميم .

والثاني : بعد « كَفَى » وما في حَكَمِهَا ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٦) : ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ والمعنى : كَفَى اللَّهُ ، وسواءٌ كانت زائدة مع الفاعل أو مع المفعول ، وزيادتها مع الفاعل في مثل هذا : كفى بالله ، وزيادتها مع المفعول في مثل قول

(١) من سورة النازعات : الآية رقم : ١٦ . وفي الأصل : « إذ نادى ربه » وهو خطأ .

(٢) من أمثلة كشف المشكل ٥٦٧/١ ، والتهديب الوسيط ٢٦٦ .

(٣) في الأصل : « جازيتهم » .

(٤) من سورة التين : الآية رقم : ٨ .

(٥) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٠٢ .

(٦) من سورة النساء : الآية رقم : ٧٩ ، ١٦٦ ، ومن سورة يونس : الآية رقم : ٢٩ ، ومن سورة الرعد :

الآية رقم : ٤٣ ، ومن سورة الفتح : الآية رقم : ٢٨ .

* وذكر ابن هشام في المعنى : ١٤٤ ستة مواضع لزيادة الباء .

الشاعر^(١) :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

والمعنى : كفانا حبَّ النبي .

والذي في حُكْمٍ « كفى » نحو قولك : حسبك بزيد رجلاً ، والمعنى : حسبك زيد ،

وفي « حسب » معنى « كفى » كأنك تريد : كفاك ، أو : يكفيك زيد .

والثالث من زيادتها : بعد العِلْمِ وما في حُكْمِهِ ، وذلك / في مثل قولك : أَلَمْ تَعْلَمْ^{أ ١٣٧} بزيدٍ واصلًا ؟ والمعنى : أَلَمْ تَعْلَمْ زِيدًا ؟ .

وكذلك إذا دَخَلَتْ عَلَى « أَنْ » و « مَا » في مثل قولك : عَلِمْتُ بِأَنْ زِيدًا واصلًا ،

والمعنى : عَلِمْتُ وَصُولَ زَيْدٍ ، وَعَلِمْتُ بِمَا فَعَلْتَ ، والمعنى : علمت ما فعلت .

وقد ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ لَهَا مَعْنَى يَكُونُ خَامِسَ عَشَرَ إِنْ صَحَّ ، وهو أَنْ تَكُونَ

بمعنى الواو^(٢) ، ويعودُ المَجْرُورُ مَعَهَا مَرْفُوعًا ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : ﴿ فَسَبِّحْ

(١) نسب هذا البيت إلى كعب بن مالك الأنصاري ، وإلى حسان بن ثابت ، وإلى بشير بن عبدالرحمن بن

كعب الأنصاري ، وإلى عبدالله بن رواحة ، وهو في ديوان كعب : ٢٨٩ ، وديوان حسان :

٥١٥/١ ، (من المنسوب لغير حسان) والكتاب^{٥٢/١} وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٣٥/١ ،

والنكت : ٤٩٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٣/١ ، والجمل : ٣٢٣

وشرحه لابن عصفور : ٤٩٢/١ ، وسر الصناعة : ١٣٥/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١٢٨/١

وشرح المفصل : ١٢/٤ ، ووصف المباني : ٢٢٦ ، والجنى : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني : ٣٣٧/١ ،

والخزانة : ١٢٠/٦ ، ١٢٣ .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : ٢٣٩/٤ : « ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ فقل سبحان الله حامداً له ، أي

فتعجب لتيسير الله ما لم يخطر ببالك وبال أحد من أن يغلب أحد على أهل الحرم ، واحمده على

صنعه . . . » ، وينظر : غرائب القرآن للنيسابوري (في هامش تفسير الطبري) : ١٩٢/٣٠ وتفسير

الرازي ١٦١/١٦ .

(٣) من سورة الحجر : الآية رقم : ٩٨ ، ومن سورة النصر : الآية رقم : ٣ .

بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴿ قالوا : التقدير : فَسَبِّحْ وَالْحَمْدُ لِرَبِّكَ ، وكذلك قوله تعالى ^(١) : ﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ أي : ما أنت والنعمة لربك ^(٢) ، وهذا تقدير لا يَجُوزُهُ النَّحَاةُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُمُ بِالْمَعَاقِبَةِ لِلْحُرُوفِ أَنْ يُحْذَفَ الْمُعَاقِبُ ، وَيَحُلَّ مَحَلَّهُ الْمُعَاقِبُ ، وَيَأْخُذَ حُكْمَهُ وَعَمَلَهُ وَيَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ، وَهَذَا قَدْ خَرَجَ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

أما اللفظُ ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَاوَ / استثنائية لا تعملُ الجرَّ ، وأما المعنى ، فَمِنْ ١٣٧ ب حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ غَيْرُ مَعْنَى الْمَجْرُورِ ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَالْمَجْرُورُ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَدخولُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ خَلَلٌ عَظِيمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فَاعِلاً مَفْعُولاً مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ .

والصحيحُ في هذا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ عَلَى أَصْلِهَا وَأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِشَيْءٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : فَسَبِّحْ مُبْتَدِئًا بِحَمْدِ رَبِّكَ ، أَوْ مُسْتَفْتِحًا بِحَمْدِ رَبِّكَ .

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ بِمَعْنَى الْقَسَمِ ، كَأَنَّهُ تَابِعَ الْإِقْسَامِ فَجَعَلَ الْقَسَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِالْوَاوِ ، وَالْقَسَمَ الثَّالِثَ بِالْبَاءِ ، وَتَوَسَّطَ الْجَوَابُ بَيْنَ الْإِقْسَامِ ، وَالتَّقديرُ : نون والقلم وما يسطرون بنعمة ربك ما أنت بمجنونٍ ، وهذا موجودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، يَقُولُ قَائِلُهُمْ : وَاللَّهِ مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا وَحَقَّقْتَ عَلَيَّ بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً ، وَأَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا

(١) من سورة القلم : الآيتان رقم : ١ و ٢ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٠٨/٨ : « وقيل : معناه : ما أنت بمجنون والنعمة لربك ، لقولهم :

سبحانك اللهم وبحمدك ، أي : والحمد لله ، . . . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب . »

(٣) من سورة الواقعة : الآية رقم : ٧٤ ، ٩٦ ، ومن سورة الحاقة : الآية رقم : ٥٢ .

كَحْكِمَهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ .

(فصل) : في معرفة معاني اللام الزائدة ، ولها ستة عشر معنى :

أولها : التمليك فيما يملك على الحقيقة مع مَنْ يملكُ ، وذلك في مثل قولك : المالُ لزيدٍ ، قال الله - سبحانه -^(١) : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ وهذا أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ .

والثاني : من معانيها الاستحقاقُ ، وهو قريبٌ / من التمليكِ ، ولكن هو فيما لا يملكُ في الحقيقة ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ والمعنى : أنهم يستحقُّون العذابَ ولا يملكونه ، فأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ فلا يُبَعَدُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَلِكِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَسْتِحْقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَسْتِحْقَاقُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ قَدْ يَسْتَحِقُّ الْكِرَامَةَ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمَلِكِ ، وَقَدْ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ وَلَا يَكُونُ مُلْكًا .

وقد اختلفوا في معنى اللام في قوله تعالى^(٤) : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ،

فقال قومٌ : هي بمعنى الملك ، وقال قومٌ : هي بمعنى الاستحقاق^(٥) ، وهو أقربُ ، كأنه

يريد : الحمدُ يَسْتَحِقُّهُ اللهُ - سبحانه - .

(١) من سورة غافر : الآية رقم : ١٦ .

(٢) من سورة ابراهيم : الآية رقم : ٢٢ .

(٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ٨٩ .

(٤) من سورة الفاتحة : الآية رقم : ٢ .

(٥) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٣/١ : « اللام لإضافة ، قال سيوريه : معناها الملك والاستحقاق » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ :

٦٢ . وقرئ ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤٤/٣ بين لام الملك وشبهه ، والتمليك وشبهه ، والاستحقاق ، فلام الملك نحو : المال لزيد

وشبهه : أدوم لك ما تدوم لي ، والتمليك : وهبت لزيد ديناراً ، وشبهه : ﴿ واللّه جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أنفسكم

بنين وحفدة ﴾ ، والاستحقاق : الجلباب للجارية . وقرئ المرادي في الجنى : ٩٦ بين الاختصاص والاستحقاق والملك ، وجعل الاختصاص

هو الأصل وينظر : مغني اللبيب : ٢٧٥ . وينظر : البحر المحيط : ١٨/١ ، والمغني : ٢٧٥ .

والثالث : من معانيها العاقبة ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا
 قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ والمعنى : لعاقبة غدٍ ، قال الشاعر^(٢) :
 لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ فَكَلِّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ
 والمعنى : لعاقبة الموت ، ولعاقبة الخراب .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ هذه التي بمعنى العاقبة للغرض^(٣) ، وَيُقَدِّرُ العاقبة في الاسم
 المجرور على معنى أنه على حَذْفِ المضاف ، وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ ، والمضاف
 المحذوف هو العاقبة ، وَيَسْتَدِلُّ على ذلك أنه تُذَكِّرُ اللامُ والعاقبة جميعاً في قولك :
 لِدُوا لِعَاقِبَةِ الْمَوْتِ ، والشيء إذا كان بمعنى شيءٍ فهو عِوَضٌ منه ، وإذا كان عِوَضاً منه
 لَمْ يَجْمَعْ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ ، كَسَائِرِ المعاني المذكورة في الحروف ، وهذا
 لَا يَلْزَمُ ؛ لأنهم يقولون : اللامُ للأجلِ ، وهو يَجْمَعُ بينها وبين الأجلِ ، في قولهم : جِئْتُ
 لأجلِ زَيْدٍ ، وإنما سَمَّيْتُ هذه^(٤) اللامُ بلامِ العاقبة اتساعاً ، ومن حيثُ إنه / تَدْخُلُ على
 العاقبة في الحقيقة ، وتعمل فيها ، فَسَمَّيْتُ بِاسْمِ مَعْمُولِهِ ، فَتَدَبَّرْ .

والرابع : من معانيها أن تكون بمعنى الأجلِ والغرضِ ، وذلك في مثل قولك : أَحْبَبْتُ
 زيداً لطاعتهِ لله ، والتقدير : لأجلِ طاعتهِ ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لِرِجْهِ

-
- (١) من سورة الخشر : الآية رقم : ١٨ . ولم أقف على من قال بأنه اللام هنا للعاقبة ، وإنما تكلم في الآية الخشر
 (فانظروا آل فرعون كيف حكمهم يومئذ) .
 (٢) نسب هذا البيت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وإلى أبي العتاهية وهو في ديوانه : ٢٣ ،
 وإلى أبي نواس وهو في ديوانه : ١٧٢ ، والشاهد في شرح عيون الإعراب : ١٩٥ وكشف المشكل :
 ٥٦٩/١ والتهذيب الوسيط : ٢٦٧ والجنى الداني : ٩٨ والهمع : ٢٠٢/٤ والخزانة : ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ .
 (٣) قال ابن هشام في المغني ٢٨٣ : « وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري :
 والتحقيق أنها لام العلة . . . » .
 (٤) في الأصل : « وإنما سمي هذا الام » .
 (٥) من سورة الإنسان : الآية رقم : ٩ .

اللَّهِ ﴿ أَي : لِأَجْلِ وَجْهِ اللَّهِ ، وَالْوَجْهُ هَهُنَا بِمَعْنَى الذَّاتِ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : لِأَجْلِ ثَوَابِ اللَّهِ ، أَوْ لِأَجْلِ طَاعَتِهِ ، أَوْ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى .

والخامس : مِنْ مَعَانِيهَا التَّعَدِيَّةُ فِيمَا لَا يَتَّعَدَى بِنَفْسِهِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : هَذَا الْقَائِلُ لِرَيْدٍ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : فِيمَا لَا يَتَّعَدَى بِنَفْسِهِ ؛ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي يَتَّعَدَى بِنَفْسِهِ ، فَإِنِهَا إِذَا جَاءَتْ مَعَهُ تَقَدَّرُ زَائِدَةٌ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : هَذَا الضَّارِبُ لِرَيْدٍ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَسَمِّي هَذِهِ لِلتَّعَدِيَّةِ أَيْضًا^(١) ، وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَإِنْ كَانَ رِيْمًا يُذَكَّرُ تَقْرِيْبًا لِلْمَتَعَلِّمِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَّعَدَى بِنَفْسِهِ دُونَهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْمَفْعُولِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي فِيهِ اللَّامُ فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ تُسَمَّى : لَامَ التَّعَدِيَّةِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : هَذَا الْمَكْرَمُ لِرَيْدٍ أَخَاهُ ، وَهَذَا الْحَافِظُ لِعَمْرٍو مَالَهُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

والسادس : مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْقَسَمِ ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا مَعَاقِبَةٌ لِغَيْرِهَا فِي لَفْعَةِ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ : لِلَّهِ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا ، وَسَنَذَكُرُهَا فِي بَابِ الْقَسَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

والسابع : مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ .

والثامن : مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْاسْتِغَاثَةِ مَفْتُوحَةً مَعَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : يَا لِرَيْدٍ ، يَا لِبَكْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَلَيْهَا فِي بَابِ النِّدَاءِ* .

والتاسع : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، مَعَاقِبَةٌ لـ «إِلَى» ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ / أَي : إِلَيْهَا .

(١) هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِلتَّقْوِيَةِ . يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّصْرِيحِ : ١٠/٢ ، ١١ .

(٢) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ : الْآيَةِ رَقْمَ : ٣١ .

(٣) مِنْ سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ : الْآيَةِ رَقْمَ : ٥ .

والعاشر : أن تكون بمعنى العلوِّ ، مُعاقبةً لـ «على» وذلك في مثل قوله تعالى (١) :

﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾ أي : عَلَيْهِ ، قال الشاعر (٢) :

شَقَّقْتُ لَهُ بِالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِّ

أي : على اليدين ، وعلى الفم .

والحادي عشر : أن تكون معاقبةً لـ «بعد» في التاريخ إذا كان في النصف الأول ،

نحو قولك : وَكُتِبَ لِعَشْرِ خَلَوْنَ ، والمعنى : بعدَ عَشْرٍ .

والثاني عشر : أن تكون بمعنى «قبل» إذا كان التاريخ في النصف الثاني ، نحو

قولك : وَكُتِبَ لِعَشْرِ بَقَيْنَ ، والمعنى : قَبْلَ عَشْرِ بَقَيْنَ .

(١) من سورة الحجرات : الآية رقم : ٢ .

(٢) وقع عجز هذا البيت في شعر كثيرين ؛ لأن قوله : « لليدين وللغم » مثل قاله عمر بن الخطاب

- رضي الله عنه - عندما أتى بسكران في شهر رمضان فتعثر السكران بذيله فقال عمر رضي الله

عنه : « لليدين وللغم ، أولداننا صيام وأنت مفطر ! » ثم أمر به فحد . وأراد : على اليدين وعلى الفم ،

أي : أسقطه الله عليهما . ينظر : مجمع الأمثال ١٤٤/٣ .

والبيت بهذا اللفظ نسب في كشف المشكل : ٥٧٠/١ إلى مالك الأشرر النخعي ، ونقل البغدادي في

شرح أبيات المغني عن الجواليقي نسبة هذا البيت إلى كعب بن حدير النقدي (أو المنقري) ، وأورد

مقطوعة فيها البيت وقبله :

وأشعث قوام بآيات ربه كثير التقى فيما ترى العين مسلم

شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعاً لليدين وللغم

يقوله لمحمد بن طلحة ، وكان أخذاً بزمَام عائشة يوم الجمل ٠٠٠ وهناك قصص كثيرة في نسبة هذا

البيت . وهو في ، أدب الكاتب : ٥١١ ، والأزهية : ٢٩٩ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٩ ، والجنى

الداني : ١٠١ ، والمغني ٢٨٠ ، وشرح شواهد : ٥٦٢/٢ ، وشرح أبياته : ٢٨٦/٤ .

ومنهم من يقول: إنَّ اللامَ ههنا بمعنى «في»^(١) ويقدرُ حذفَ مضافٍ ، كأنه يريد :
وكتبَ في آخرِ عَشْرِ خَلَوْنَ ، أو : في أوَّلِ عَشْرِ بَقِينَ ، وذلك لا يمتنعُ .

والثالث عشر : أن تكونَ بمعنى الباءِ الزائدةِ على بعضِ التفاسيرِ ، وذلك في مثل
قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ والمعنى : طلقوهن
بعدهن ، كأنه يريد : طلقوهن طلاقًا بالعدةِ ، وهو كالصفةٍ للطلاقِ / .

ب ١٣٩

وقال قوم^(٣) : اللامُ ههنا بمعنى «قبل» والتقدير : فطلقوهن قبلَ عدَّتِهِنَّ .

وقال قومٌ : اللامُ بمعنى «بعد» وتحمَلُ العِدَّةُ على أنها الاستبراءُ في طلاقِ
السُّنَّةِ ، ويسمَّى الاستبراءُ عِدَّةً مجازًا على أصلِ اشتقاقِ اللُّغَةِ مِنَ الْغَيْرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ لَهُ
بَعْدُ أَيَّامِ الْإِسْتِبْرَاءِ وَمُدَّتِهِ كَمَا تُعَدُّ أَيَّامُ الْعِدَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ .

وقال قومٌ : هذه اللامُ بمعنى الأجلِ والغرضِ ، كأنهم يريدون : فَطَلِّقُوهُنَّ لِأَجْلِ أَنْ
يَعْتَدِدْنَ .

وقال قومٌ : هذه اللامُ لامُ الأمرِ في المعنى ، كأنه يريد : طلقوهن وليعتددنَ ،
وهذا يبعدُ على أصولِ النُّحَاةِ ؛ لأنهم أصَّلُوا أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ ،

(١) أقر المرادي في الجنى : ٩٩ ، موافقة اللام لـ «في» واشتهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ونضع الموزين
القسط ليوم القيمة ﴾ [الأنبياء : ٤٧] وزاد ابن هشام في المغني : ٢٨٠ ، شاهدًا قوله تعالى : ﴿ لا
يجليها لوقتها إلا هو ﴾ [الأعراف : ١٨٧] .

(٢) من سورة الطلاق : الآية رقم : ١ ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٢٨١/٨ : « واللام للتوقيت ،
نحو : كتبته لليلة بقت من شهر كذا . . . » .

(٣) قال الزمخشري في الكشاف : ١٠٧/٤ : « ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ فطلقوهن مستقبلات لعدتهن
كقولك : أتيت لليلة بقت من المحرم أي : مستقبلًا لها ، وفي قراءة رسول الله ﷺ : « في قبل
عدتهن » ، وقال ابن عطية في تفسيره : ٤٨٩/١٤ : « أي لاستقبالها وقوامها .

فأما في المعنى فهو يجوزُ ، وهو أقوى التفاسير فيما أحسب لولا ما أصله النحاة ،
فإن كان خبراً بمعنى الأمر لم يبعده .

والرابع عشر : من معانيها أن تكون بمعنى الملبسة ، وذلك في مثل قولك : هذا
سرجٌ للدابة ، ويا ب للدار ، وما شاكل ذلك .

وقال قوم^(١) : إن اللام ههنا بمعنى الملك والاستحقاق مجازاً ، وتوسعاً ، والأول
أقرب إلى الأفهام .

والخامس عشر : من معانيها أن تكون بمعنى التخصيص ، وذلك في مثل قولك :
هذا أخٌ لزيد ، ورأيت أبا يعمر ، وما شاكل ذلك .

والسادس عشر : من معانيها أن تكون زائدة مع المتعدّي بنفسه ، وذلك في مثل
قولك : هذا الضارب لزيد ، والسارق للمتاع ، والتقدير : الضارب زيداً ، والسارق
المتاع ، وفي القرآن الكريم^(٢) : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ اللام في « له » زائدة في
التحقيق ؛ لأن « كُفُوًا » / بمعنى اسم الفاعل الذي يتعدى بنفسه .

١١٤.

فهذه معاني اللام ، ومن جملة أحكامها أنها لا تكون إلا مكسورة إلا في
موضعين ، فإنها قد استعملت مفتوحة ، وهما مع المستغاث له كما تقدم ، وإذا دخلت
على مضمر فإنما فتحت مع الضمير^(٣) ، قالوا : لأنها دخلت على^(٤) غير متمكن ،
فأعطيت حركة خفيفة ؛ طلباً للتخفيف .

(١) هو قول سيبويه في الكتاب : ٣١٧/٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٥/٨ ، وقال ابن مالك

في شرح التسهيل : ١٤٤/٣ : « ... ولام الاستحقاق نحو : الجلباب للجارية ، والجمل للفرس » .

(٢) من سورة الإخلاص : الآية رقم : ٤ .

(٣) في الأصل : « الضمر » .

(٤) في الأصل : « مع » وفوقها « على » .

وبعض المتقدمين يُسمي هذه اللام الزائدة لام الإضافة^(١) في كل موضع دخلت فيه ويقول : إذا قلت : المال لزيد ، فمعناه : المال مضاف إلى زيد ، وإذا قلت^(٢) : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ فالمعنى : العذاب مضاف إليهم ، وهذا اتساع ؛ لأنه لا يطرد في جميع معانيها .

(فصل) : في معرفة معاني «عَنْ» ، ولها أربعة معانٍ^(٣) :

أولها : التَّجَاوُزُ ، وهو أصل ما وُضِعَتْ لَهُ ، فإذا قلت : نَقَلْتُ الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدٍ ، فقد تَجَاوَزْتَ زَيْدًا ، وكان في حُكْمِ الْمُخْلَفِ الْمُتْرُوكِ .

وقال سيبويه^(٤) : إنَّ «عَنْ» بمعنى «ما عدا الشيء» ، وقال : إذا قال القائلُ : أَطْعَمْتُ فَلَانًا عَنْ جُوعٍ ، وَسَقَاهُ عَنِ الْعَيْمَةِ^(٥) ، وَرَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَجَاوِزَةٌ مُتْرُوكَةٌ كَأَنَّهُ قَدْ خَلَّفَهَا ، وَتَجَاوَزَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَيَسْتَوِي عِنْدَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ «عَنْ» وَ «مِنْ»^(٦) .

والثاني : من معانيها أن تكون بمعنى «مِنْ» ، نحو قولك : حدثني فلانٌ عن فلانٍ ، أي منه ، وإن كان يجوزُ فيها التَّجَاوُزُ عَلَى حَالِهَا ، وَلَكِنْ كَوْنُهَا بِمَعْنَى «مِنْ» أَبَيِّنَ

(١) الكتاب : ٢١٧/٤ ، والأصول : ٤١٣/١ .

(٢) من سورة إبراهيم : الآية رقم : ٢٢ .

(٣) في الأصل : «معاني» .

(٤) الكتاب : ٢٢٦/٤ .

(٥) الْعَيْمَةُ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - قَالَ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ٢٢٦/٤ : « وَالْعَيْمَةُ شَهْوَةُ اللَّبَنِ » ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الصَّحَاحِ (عَيْم) .

(٦) قَالَ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢٢٧/٤ : « وَقَدْ تَقَعُ (مِنْ) مَوْقِعَهَا - أَي مَوْقِعَ عَنْ - أَيْضًا ، تَقُولُ : أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ ، وَكَسَاهُ مِنَ الْعَرِيِّ ، وَسَقَاهُ مِنَ الْعَيْمَةِ » .

وأسبق إلى الفهم .

والثالث : من معانيها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ أي : بالهوى ، ولا يبعد أن تكون بمعناها للمجاوزة .

والرابع : من معانيها أن تكون بمعنى الظرف ، وذلك حيث تُقدَّرُ بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ كما تقدم في أول الباب ، قال الشاعر^(٢) :

فَقَلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفِرَاقِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكِ

أي : من جهة شمالك ، وقال في البيت الذي تقدم^(٣) :

* مِنْ عَنِّ يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلُ *

(فصل) : في معرفة معاني «على» ، ولها أربعة معاني :

أولها : العُلُوُّ ، وهو أصل ما وُضِعَتْ لَهُ جَارَةٌ وَغَيْرَ جَارَةٍ ، نحو قولك : على زيد قميصٌ ، كأنه باشره من جهة العُلُوِّ .

والثاني : من معانيها أن تكون بمعنى الظرف ، وهو «عند» ، في مثل قوله تعالى^(٤) :

﴿ وَلَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ ﴾ أي : عندي ، ولا زِمَ لي .

والثالث : من معانيها أن تكون بمعنى «من» وذلك في مثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ الَّذِينَ

إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ والمعنى : من الناس .

(١) من سورة النجم : الآية رقم : ٣ .

(٢) هو ذو الرمة في ديوانه : ١٧٤٣/٣ ، والبيت في الأصول : ٤٣٧/١ ، وأسرار العربية : ٢٥٤ ،

والتخمير : ٢٨/٤ ، وشرح المفصل : ٤٠/٨ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ فيما سبق .

(٤) من سورة الشعراء : الآية رقم : ١٤ .

(٥) من سورة المطففين : الآية رقم : ٢ .

والرابع : من معانيها أن تكونَ ظَرْفًا بمعنى «فوق» ، وذلك في مثل قول الشَّاعِرِ^(١) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَاءٍ مَجْهَلٍ

وقال آخر^(٢) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَرَفَعَا

(فصل) : في معرفة معاني الكاف الزائدة ، ولها ثلاثة معانٍ :

(١) هو مزاحم العقيلي ، شاعر بدوي إسلامي فصيح صاحب قصيد ورجز ، كان في زمن جرير والغزدق ، وكانا يقدمانه . أخباره في الأغاني : ٩٨/١٩ وما بعدها ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ ، بتحقيق د. نوري القيسي وحاتم الضامن ، ضمن مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة المجلد الثاني والعشرون ج ١ - يصف قطة ، وقبل البيت قوله :

أذلك أم كدرية ظل فرخها لقي بشروى كالتيم المعيل

وهو في الكتاب : ٢٣١/٤ ، وشرحه للسيرافي : ٥٤١ تحقيق عبدالمنعم فائز ، والمقتضب : ٥٣/٣ ، والكامل : ١٠٠١/٢ ، والنكت : ١١٣٣/٢ ، والأزهية : ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٨ ، ووصف المباني : ٤٣٣ ، والجنى : ٤٧٠ ، والمغني : ١٩٤ ، ٦٩٠ ، والخزانة : ١٤٧/١٠ . « الخمس » : ظمءٌ من أظمائها ، وهو أن ترد ثم تغب ثلاثاً ثم ترد ، فيستد بيومي ووردها مع ظمئها ، فيقال « خمس » . و« تصل » : أي تسمع لأجوافها صليلاً من بيس العطش . و« القيض » : قشر البيضة الأعلى و« الزيزاء » : ما ارتفع من الأرض و« المجهل » : الصحراء . (عن الكامل) : ١٠٠٣/٢ ، ١٠٠٤ .

(٢) هويزد بن الطثرية ، أخباره الشعر والشعراء : ٤٢٧/١ ، والأغاني : ١٥٥/٨ . ديوانه نشر مرتين : الأولى بصنعة حاتم الضامن عام ١٩٧٣ م ، والثانية بدراسة وجمع وتحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . والبيت في شعره ٤٦ ، والكامل ١٠٠١ ، والأزهية : ٢٠٣ ، والنوادر لأبي زيد : ١٦٣ ، وشرح عيون الإعراب : ١٩٦ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وشرح المفصل : ٣٨/٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٢٩/٢ ، والصحاح (علا) .

أولها : أن تكونَ للتشبيهِ ، وهو أصلُ ما وُضِعَتْ لهُ ، نحو قولك : زيدٌ كعمرو .

والثاني : من معانيها أن تكونَ بمعنى لامِ الأجلِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) :

﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ والتقديرُ : لأجلِ ما أخرجَكَ ربُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ،

وفائدةُ الكلامِ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَوَّلِ السُّورَةِ ، وهي قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ

الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ ... كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ هذا أحسنُ ما يفسَّرُ به في

هذه الآية .

والثالث : من معانيها أن تقعَ زائدةٌ ، ولا يكونُ ذلك إلا إذا دَخَلَتْ على كافٍ أخرى

مثلها ، أو على «مثل» ، مثال دَخُولِهَا على الكافِ قولُ الشاعِرِ^(٣) :

* وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفِينَ *

(١) من سورة الأنفال : الآية رقم : ٥ .

(٢) من سورة الأنفال : الآيات : ١-٥ .

(٣) هو خطام المجاشعي - كما في أغلب المصادر - بشر بن نصر بن رباح المجاشعي الدارمي ، يذكر دياراً ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ، ونسبه له الأزهري في تهذيب اللغة : ١٤٩/١٥ ، وقبل البيت المذكور قوله :

لم يبق من أي بها يحلين

غير خطام ورماد كنفين

وصاليات

وهو في الكتاب : ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، وشرحه للسيرافي : ٢٠٢/٢ تحقيق رمضان

عبدالتواب ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٣٨/١ ، ومجالس ثعلب : ٣٩/١ ، والمقتضب :

٢٠٢/٩٥ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والأصول : ٤٣٨/١ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ٥٨ ، وسر الصناعة :

١/٢٨٢ ، ٣٠٠ ، والمنصف : ١٩٢/١ ، والصحاح : (ثفا) ، وكشف المشكل : ١/٥٦٠ ،

والتهذيب الوسيط : ٢٧١ ، ووصف المباني : ٢٧٣ ، والجنى : ٨١ .

والصاليات : الأثافي ، وهي الحجارة تحت القدر . (عن الخزانة : ٣١٥/٢) .

ومثال دخولها على «مثل» قوله تعالى^(١) : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» فلولا أنها زائدة ههنا لكان التوحيد لمثل الله لا له جَلَّ وعلا عن المثليل والنظير .

قال صاحب الكتاب : والصحيح أن الكاف في قوله تعالى : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» غير زائدة ، وأنها بمعنى «مثل» ، و«مثل» الثاني بمعنى صفاته ، والتقدير : ليس مثل صفاته شيء .

واعلم أن في كاف التشبيه خلافاً^(٢) ، فسيبويه وجماعة البصريين يقولون : إنها حرف^(٣) .

وَمَنْ خالفهم مِنَ الكوفيين وغيرهم يقولون : إنها اسم^(٤) .
ولكل قوم حجة :

فاحتجاج البصريين بثلاثة أشياء :

أحدها : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» لوجب أن تقول : جاء الذي هو كزيد ، كما يجب أن تقول : جاء الذي هو مثل زيد ، وذلك لا يجب ، بل يجوز في لغة العرب أن تقول : جاء الذي كزيد ، ولا تضر ، كما تقول : جاءني الذي في الدار .

(١) من سورة الشورى : الآية رقم : ١١ .

(٢) في الأصل «خلاف» .

(٣) الكتاب : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، والمقتضب : ١٤٠/٤ ، والأصول : ٤٣٧/١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٢/٨ .

(٤) أجاز الأخفش والفرسي أن تكون الكاف اسماً وأن تكون حرفاً في الاختيار ، ينظر : المسائل البغداديات : ٣٩٨ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٠١/١ ، وفي الجنى : ٧٩ أن ابن السراج وابن مضاء جعلها اسماً أبداً ، وقال ابن السراج في الأصول : ٤٣٩/١ حكاية عن أبي العباس : « وقال : الكاف معناها معنى مثل ، فبذلك حكم أنها اسم » ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٧٧/١ : « وزعم الأخفش أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام ، وذلك عندنا باطل ، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس .

والثاني : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» لما وَقَعَتْ زائدةٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ لاتَّعُ زائدةٌ .

والثالث : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» / لدَخَلَتْ على المضمرِ ولقُلْتُ : زيدٌ كَهْوٌ ،
كما يُقالُ : زيدٌ مثلهُ .

واحتجَّ مَنْ يَعْتَقِدُ أنها اسمٌ بثلاثةِ أشياءَ :

أحدها : أنه يُفهمُ التشبيهُ مِنْ لَفْظِهَا كَمَا يُفهمُ مِنْ لَفْظِ «مثل» ولا فَرْقَ بَيْنَ قولك^(١) : زيدٌ كعمرو ، وبينَ قولك : زيدٌ مثلُ عمرو .

والثاني : أنه قد سُمِعَ إِضَافَةٌ «مثل» إليها في أشعارِ العَرَبِ ، وذلك في مثلِ قولِ
الشاعر^(٢) :

* فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ *

وهو لا يضافُ إِلَّا إلى الأسماءِ .

والثالث : أنها قد أَتَتْ في الكلامِ بِمعنى الفاعِلِ في مثل قولهم : لَنْ يَظْهَرَ الْحَقُّ

(١) في الأصل : « كقولك » .

(٢) هو رؤية في ملحقات ديوانه : ١٨١ (مجموع أشعار العرب) ، وقبله :

ولعبت طير بهم أبابيل

فصيروا

ونسبه سيبويه في الكتاب : ٤٠٨/١ إلى حميد الأرقط ، وهو في معاني القرآن للأخفش :
٣٣٠/١ ، والمقتضب : ١٤١/٤ ، والأصول : ٤٣٨/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٩٨ ، وسر
الصناعة : ٢٩٦/١ ، والنكت : ٤٢٤/١ ، والإفصاح : ٢٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩/١
ورصف المباني : ٢٧٧ ، والمغني : ٢٣٨ ، والخزانة : ٣٧/٧ . ١٦٨/١٠ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
١٨٦ ، ١٨٩ .

و« أبابيل » : فرق . و« العصف » بقل الزرع ، و« كعصف مأكول » : أي : كزرع قد أكل حبه وبقي
تبنيه . الصحاح (أبيل) ، (عصف) .

كالتَّيْفِ ، قال الشاعر^(١) :

لا تَتَّهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطِطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

والصحيح قول سيبويه والبصريين ؛ لأنَّ حُجَّتَهُمْ أقوى ، وَحُجَجٌ مَنْ خَالَفَهُمْ غَيْرُ

مستقيمة ، وأنا أُبَيِّنُ الكلامَ فيها :

أما احتجاجهم بقولهم : إنه يُفْهَمُ التَّشْبِيهُ مِنْ لَفْظِ الكافِ كما يُفْهَمُ مِنْ

لفظِ «مثل» ولا فَرَقَ ، فهذا لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ «غير» اسمٌ بلا خِلافٍ ، وهي تُفْهَمُ النَّفْيَ

مِنْ لَفْظِهَا ، في مثل قولك : جاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، كما يُفْهَمُ النَّفْيُ مِنْ «لَمْ» في

قولك : لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وكذلك «ليس» و «ما» / ف «ليس» فعلٌ ، و «ما» حرفٌ ، وهو يُفْهَمُ النَّفْيَ ١٤٢ أ

من ألفاظهما على سواءٍ ، فلو كان ما يفهم المعنى منه على سواء في الاسمية أو في

الفعلية أو في الحرفية لَوَجَبَ أَنْ يُعْتَقَدَ «غير» حرفاً ، وأن يُعْتَقَدَ «ما» فعلاً ، وذلك

ممتنعٌ في أصولهم .

وأما احتجاجهم بأنه قد سَمِعَ إضافة «مثل» إلى الكافِ ، وما أُضِيفَ إليه فهو

اسمٌ ، فذلك غيرُ مستقيمٍ أيضاً ؛ لأنَّ هذا البيتَ نادرٌ وحدهُ ، والنادرُ لا يُقاسُ عليه ،

فكانَ الشاعِرَ استعمله ضرورةً ، وهي ضرورةٌ قبيحةٌ ؛ لأنه أدخل التشبيهَ على

(١) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١١٣ ، والمقتضب : ١٤١/٤ ، والمسائل البغداديات : ٣٩٦ ،

والمسائل البصريات : ٥٣٧/١ ، والإيضاح العضدي : ٢٧٣ ، وسر الصناعة : ٢٨٣/١ ، والأصول :

٤٣٩/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٨١/٣ ، والإفصاح : ١٨٩ ، والمقتصد : ٨٤٩/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٨/١ ، وشرح المفصل : ٤٣/٨ ، ووصف المباني : ٢٧٢ ، والجنى :

٨٢ ، والخزانة : ٤٥٣/٩ . ٤٥٤ .

التشبيه ، وهو إذا دَخَلَ عَلَيْهِ كان التشبيهُ لمثلٍ مثلِ العَصْفِ لا للعَصْفِ ، وقيل : إنَّ الكافَ زائدةٌ في الأصل^(١) .

وأما احتجاجُهُم بأنَّ الكافَ قدْ جاءَتْ في محلِّ الفاعِلِ في البيتِ المتقدِّمِ فليسَ بِلَازِمٍ ؛ لأنَّ الفاعِلَ في التحقيقِ محذوفٌ والكافُ صِفَةٌ له و الصفةُ تقومُ مقامَ الموصوفِ إذا حذِفَ ، فإن قيل : إنَّ الكافَ حرفٌ والحروفُ لا تقومُ مقامَ الموصوفِ ؛ لأنه لا يجوزُ أنْ تقولَ : مررتُ بفي الدارِ ، وأنت تريد : برجلٍ في الدارِ ، وإنما / يقومُ مقامَهُ ب ١٤٢
الأسماءُ كما تقول : مررتُ بطويلٍ وأنت تريد : برجلٍ طويلٍ .

فالجوابُ أنْ يُقالَ : إنَّ هذا «الكافَ» فيه معنىٌ قويٌّ مِنَ الفعلِ ، وهو التشبيه ، فجازَ أنْ تقومَ مقامَ الموصوفِ لقوَّةِ معناها بدليلِ أنها تعملُ في الحالِ ، وفي الظروفِ عندِ الأكثرِ ، فقد خالفت الحروفُ بقوتها .

فإن قيل : إنَّ حروفَ الجرِّ تتعلَّقُ بالأفعالِ ، وهذه لا تتعلَّقُ ، فالجوابُ : إنَّ سائرَ حروفِ الجرِّ إنما تعلَّقتْ بالأفعالِ ؛ لأنها تجرُّ معانيها إلى الاسمِ ، وهذه المعنى فيها متضمَّنةٌ له مِنْ لفظها ، فأغنى تَضَمُّنُها للمعنى عَنْ تَعَلُّقِها ، وهذا موجودٌ فيما تَضَمَّنَ معنىً أنْ يُخالِفَ به بابه ، ألا ترى أنَّ أصلَ الأفعالِ التصرفُ ، فما تضمنَ منها شيئاً ولزِمَهُ لم يتصرفْ ، كِنِعْمَ ، وَيَسَّ ، و لَيْسَ ، وَعَسَى ، وفعلِ التعجبِ ، وحبذا ، فإنها لما تضمنت المدحَ والذمَّ ، والنفي والترجي من ألفاظها ، مُنِعَتْ حُكْمًا ، وهو التصرفُ ، فإذا جازَ هذا في الأفعالِ فأخرى وأولى أنْ يجوزَ في الحروفِ ؛ لأنها في الرتبةِ الثالثةِ السُّفلى مِنْ أقسامِ الكلامِ .

وهذا احتجاجٌ آخرٌ للبصريين :

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

وهو أن يُقال للكوفيين ومن يعتقد أن الكاف اسم : أهو ظاهر أو غير ظاهر ؟ .
فإن قالوا : هو اسم ظاهر لم يصح من قبل أن الظاهر لا يكون على حرف واحد ، وإن
قالوا : هو غير ظاهر فهو باطل ؛ لأن غير الظاهر لا يجوز أن يضاف إلى ما بعده ،
ولا سيما إلى المفردات ، فلم يبق إلا أن الكاف حرف في لفظه / لا يتعلق لتضمينه
المعنى بلفظه ، وهو اسم في معناه ، ويقدر به «مثل» الذي يفيد التشبيه .

(باب معرفة رب وأحكامها ومعناها)

اعلم أن «رَبَّ» قد ذَكَرَتِ الْعُلَمَاءُ فِيهِ أَقْوَالاً كَثِيرَةً ، وَخِلَافَاتٍ جَمَّةً ، وَلَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثٌ مُضْبُوطٌ غَيْرَ أَنَّهُمْ مَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ فِي اللَّفْظِ مُخَالَفٌ لِحُرُوفِ الْجَرِّ فِي الْمَعْنَى .

وَالكَلَامُ مِنْهَا يَقَعُ فِي مَعْرِفَةِ ثَمَانِي مَسَائِلَ : الْأُولَى : فِي مَعْرِفَةِ رُتْبَتِهَا فِي الْعَمَلِ وَوُقُوعِهَا ، وَالثَّانِيَّةُ : فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِ مَجْرُورِهَا ، وَالثَّلَاثَةُ : فِي مَعْرِفَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا ، وَمُشَابَهَتِهَا لِحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَمُخَالَفَتِهَا لَهَا ، وَالرَّابِعَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مُشَابَهَتِهَا لـ «كَمْ» وَمُخَالَفَتِهَا لَهَا ، وَالخَامِسَةُ : فِي مَعْرِفَةِ الْعَامِلِ فِيهَا ، وَتَعَلُّقِهَا ، وَالسَّادِسَةُ : فِي مَعْرِفَةِ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا ، وَالسَّابِعَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللُّغَاتِ ، وَالثَّامِنَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مَا حِيلَ عَلَيْهَا مِنَ الْحُرُوفِ .

أَمَّا الْحَدِيثُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - وَهِيَ فِي مَعْرِفَةِ رُتْبَةِ «رَبِّ» فِي الْعَمَلِ وَوُقُوعِهَا - فَاعْلَمْ أَنَّ رُتْبَةَ «رَبِّ» أَنْ تَكُونَ مُتَقَدِّمَةً بِمَجْرُورِهَا عَلَى الْفِعْلِ / وَالْفَاعِلِ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : رَبِّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ ، وَرَبِّ دَارٍ سَكَنْتُهَا ، وَرَبِّ عَبْدٍ مَلَكَتُ . وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى التَّقْلِيلِ مُقَابِلَةً لـ «كَمْ» الَّتِي هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي الْخَبَرِ ، فَكَمَا يَثْبُتُ لـ «كَمْ» أَنَّ رُتْبَتَهَا التَّقْدِيمُ عَلَى مَا بَعْدَهَا ، جُعِلَتْ

«رُبَّ» في الرتبة بمنزلتها .

ولقائل أن يقول: فَلِمَ وَجَبَ في «كَمْ» أن يكون لها رتبة التقديم؟
فالجواب أن يُقال: لأنَّ لفظها في الخبر أشبهَ لفظ الاستفهام، والاستفهام يجب أن
يكون له صدر الكلام .

والأمر الثاني: هو أنه إنما وَجَبَ لها هذه الرتبة لأنها في التحقيق هي وما عَمِلَتْ
فيه جوابٌ لسائلٍ يقول: ما رأيت من رجلٍ صالحٍ؟ فتقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ قد رأيتُ،
فأشبهتُ «إذْن» في كونها ابتداءً كلامٍ المجيب .

وقد روي في معنى كلامٍ لأبي العباس أنه قال^(١): «رُبَّ» معناها الشيء يقع
قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا نكرةً؛ لأنه واحدٌ يدلُّ على أكثر منه، ولا تكون
«رُبَّ» إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها. تمَّ كلامُ أبي العباس .

وفائدة كلامه أنه يريد: أن «رُبَّ» إنما وَجَبَ تقديمُ رتبته؛ لأنها موضوعةٌ
للمبالغة في التقليل، فقدم المعنى الدالُّ على التقليل ليكون أفخمً؛ لأنَّ قولك: رُبَّ
/ رجلٍ لقيتُ بمعنى: قليلٌ من الرجال لقيتُ، وقولك: قليلٌ من الرجال لقيتُ، أفخمٌ
من قولك: لقيتُ قليلاً من الرجال، قياسُ هذا: تقديمُ المضمير المنصوب المنفصل،
نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» .

وما ثبت في رتبة «رُبَّ» يثبت في رتبة «كَمْ»؛ لأنهما متقابلتان في التقليل
والتكثير. فهذا الحديث في معرفة رتبته .

وأما الحديث في وقوعها، فهي لا تقع إلا على نكرةٍ مَحْضَةٍ شائِعَةٍ، نحو: رُبَّ
رجلٍ لقيتُ. وإنما وَجَبَ ذلك فيها؛ لأنها ومجرورها في التحقيق جوابٌ لنكرةٍ شائِعَةٍ

(١) المقتضب: ١٣٩/٤، ١٤٠ .

(٢) من سورة الفاتحة: الآية رقم: ٥ .

مستغرقة ، كأنَّ قائلاً قال لك : ما لقيتُ مِنْ رجلٍ صالحٍ ؟ فأجبتُهُ ، فقلتُ : رَبُّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ ، فلما كان السؤالُ يقتضي التَّنكِيرَ ، وجبَ أنْ يقتضيه الجوابُ ليطابقَ المعنى ، وتلخيصُ ذلك أنك تريد : قد لقيتُ قليلاً من هذا الجنسِ الذي ذكرتُ ، فما يثبتُ لذلك الجنسِ الكثيرِ العامِّ يثبتُ لهذا الجنسِ القليلِ ؛ لأنه منه في التحقيق ، فتدبره .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ ، وهي في معرفةِ حكمِ مجرورها ، فاعلم أنَّ مجرورها يختصُّ بأحكامٍ تخالفُ أحكامَ المجروراتِ بحروفِ الجرِّ :
منها : أنه يجبُ أنْ يكونَ نكرةً ، وقد تقدمَ تعليله .

ومنها : أنه يجبُ أنْ يكونَ / موصوفاً بفعلٍ أو بما فيه معنى الفعلِ ، تقول : ١٤٤ ب

رَبُّ رجلٍ لقيتُ ، ورَبُّ رجلٍ عندك ، فلو قلتُ :

رَبُّ رجلٍ ، وسكتَ لَمْ يجرَ هذا بالإجماعِ ، وإنما وجبَ ذلك لأنه أبلغُ في التقليلِ ؛ لأنَّ قولك : رَبُّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ : أقلُّ مِنْ قولك : رَبُّ رجلٍ لقيتُهُ ، والذي يدلُّ على أنَّ الموصوفَ أقلُّ مِنْ غيرِ الموصوفِ أنَّ في الموصوفِ ضرباً مِنَ التخصيصِ ، والخصوصِ أقلُّ مِنَ العمومِ ؛ لأنه مُخرَجٌ منه ، والأصلُ العمومُ . والغرضُ بـ «رَبُّ» المبالغةُ في التقليلِ بوصفِ مجرورها بهذا المعنى ، وقال بعضهم^(١) : الأصلُ في «رَبُّ» أنها جوابُ

(١) جاء في الأصول : ٤١٧/١ : « قال أبو بكر : والنحويون كالمجمعين على أن «رب» جواب ، إنما تقول رب رجل عالم ، لمن قال : رأيت رجلاً عالماً ؟ أو قدرت ذلك فيه ، فتقول : رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت ٠٠٠ » . وأورد ابن عصفور هذا النص في شرحه للجمل ٥٠٢/١ مع اختلاف يسير ، ونسبه إلى أبي العباس المبرد ، ولعله سهو منه . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٧/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٧٥/٣ ، وشرح الرضي : ٣٢٩/٢ .

للسؤال ، فما يثبتُ في السؤالِ يثبتُ فيما بعدها ، إن كان يُقدَّرُ موصوفاً كان مجرورها موصوفاً ، وإن لم يكن موصوفاً ، لم يكن مجرورها موصوفاً ، إذا فهم المعنى ، فإذا قال القائلُ : ما رأيتَ من رجلٍ ؟ ولم يردْ إلاَّ الجنسَ بعينه من دونِ وصفٍ ، جازَ عندَ هذا أنْ تُجيبه وتقول : رُبَّ رجلٍ رأيتُ ، وهذا كلامٌ قد أُجمِعَ فيه على الوصفِ ؛ لأنَّ قوله : قد رأيتُ ، هو صِفةٌ للرجلِ ، وهذه صفةٌ واجبةٌ لا يمكنُ النطقُ مِنْ دونها ؛ لأنها جيئتْ للفائدة التي تفهمُ مِنْ معنى الكلامِ ، وكأنَّ صاحبَ هذا القولِ يريدُ بقوله الوصفَ الثاني الذي لا يجبُ لمعمولِ «رُبَّ» في مثل قولك : / رُبَّ رجلٍ صالحٍ قد رأيتُ ، فإنَّ أ ١٤٥ أراد ذلك استقامَ كلامه ، على أن السائلَ إن سألَ عَنِ الصَّالِحِ وجَبَ أن يُؤتى بِهِ بعدَ مجرورِ «رُبَّ» وصِفَتِهِ الواجِبَةِ ، وإن لم يسألْ عنه لم يَجِبْ ذلك .
فأما الفعلُ وما يجرى مجراه ، فإنه واجبٌ للمجرورِ بعدَ «رُبَّ» بلا خلافٍ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثة - وهي : في معرفةِ الدلالةِ على حرفيةِ «رُبَّ» ، ومشابهةِ الحروفِ الجرِّ ومخالفتِها لها - فاعلم أن مذهبَ الجمهورِ من العلماءِ أن «رُبَّ» حرفٌ جرٌّ ، ولم يخالف في ذلك إلا مَنْ يَعْتَقِدُ أنها اسمٌ^(١) مقابلةٌ لـ «كَمْ» من طريقِ التقليلِ والتكثيرِ ، قال صاحبُ هذا القولِ : فإذا ثبتَ أن «كَمْ» اسمٌ يدلُّ على العَدَدِ الكثيرِ فقد قابلتها «رُبَّ» بدلالاتِها على العَدَدِ القليلِ ، فقد اشتركا

(١) هم الكوفيون ، الإنصاف : ٨٣٢/٢ ، وزاد المرادي في الجنى : ٤٣٩ الأخفش في أحد قوليه ، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل : ٢٧/٨ أنه مذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٧٥/٣ : « وهي حرف عند البصريين ، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، وحرفيتها أصح ؛ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية » . ورجح الرضي اسميتها في شرح الكافية : ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

بدلتهما على العَدَدِ ، ووقع الافتراق في حكم العَدَدِ لا في لفظ الاسمين^(١) .

والصحيح هو الأول ، والذي يدلُّ على صحته وجوه :

منها أن «رُبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لوجب أن تدخل عليها حروفٌ كما تدخلُ على «كَمْ» في مثل قولك : بِكُمْ درهمٌ شَرَيْتَ ثوبَكَ ؟ وذلك لا يجوزُ في «رُبَّ» ، فلا يقول قائل : بِرُبِّ رجلٍ صالحٍ مررتُ .

الثاني : أن «رُبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لجاز أن يُخْبَرَ عنها بالرفع كما يُخْبَرُ عن «كَمْ» ؛ لأنه يجوزُ أن تقول : كَمْ رجلٍ أفضلُ منك / بالرفع ، على أن تجعلُ «أفضلُ» خبراً لـ «كَمْ» ولا يجوزُ أن تقول : رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك ، بالرفع على أنه خبرٌ لرُبِّ فإن جَرَّتْ «أفضلُ» على أنه صِفَةٌ لـ «رجلٍ» جاز .

والثالث : أن «رُبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لجاز أن تليها الأفعالُ كما تلي «كَمْ» ؛ لأنه يجوزُ أن تقول : كَمْ زرتُ زيدا ، تريد : كَمْ مرةً زرتُ زيدا ، وذلك لا يجوزُ في «رُبَّ» فلا يجوزُ أن تقول : رُبَّ رأيتُ ، وأنت تريد : رُبَّ رجلٍ رأيتُ .

فهذا الحديثُ في معرفة حرفية «رُبَّ» ، وقد دخل في ضمِّه الحديثُ في مشابهتها لحروف الجرِّ .

وأما المخالفة لحروف الجرِّ فهي من وجوه :

أحدها : أن حروف الجرِّ تدخلُ على المعرفة والنكرة ، وهذه لا تدخلُ إلا على نكرةٍ .

والثاني : أن حروف الجرِّ تقعُ في أول الكلام وفي آخره ، في مثل قولك : بزيدٍ مررتُ ، ومررتُ بزيدٍ ، وهذه لا تقعُ إلا متقدمةً .

(١) عن الإنصاف : ٨٣٣/٢ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : «لجاز» .

والثالث^(١) : أن الأكثر من حروف الجرّ يدخل على الظاهر والمضمر^(٢) والمبهم ، وسائر أنواع الأسماء ، وهذه لا تدخل على مضمر مكني بالإجماع ، ولا على معرفة .
والرابع : أن مجرور حرف الجرّ لا يجب وصفه ، وهذه يجب وصف مجرورها .
والخامس : أن حروف الجرّ تتعلق تعلقاً ظاهراً جلياً ، وهذه لا يظهر ما تتعلق به في اللفظ / ولا ينجلي بل يُقدَّرُ تقديراً على بُعد .

١١٤٦

ومنهم من لا يوجب تعلقها^(٣) ، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى .
والسادس : أن «رَبَّ» تتصلُّ بها تاء التانيث ، وهي لا تتصل بشيء من حروف الجرّ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي في مشابهتها لـ «كَمْ» الخبرية ، ومخالفتها لها ، فاعلم أنهما اشتبها بوجوه أربعة :
الأول منها : دلالتهما على معنى العدد .
والثاني : دخولهما على النكرة المحضة .
والثالث : وقوعهما في أول الكلام .
والرابع : في كونهما في التحقيق جواباً لسؤالٍ يقتضي جواباً ، إلا أن جواب «كَمْ» يقتضي الكثير ، وجواب «رَبَّ» يقتضي التقليل .
وأما المخالفة بينهما فإنهما اختلفا من وجوه ستة :
الأول منها : أن «كَمْ» اسمٌ كما تقدّم ، و «رَبَّ» حرف .

(١) في الأصل : « والثالث » .

(٢) في الأصل : « المظمر » .

(٣) هو مذهب الرماني وابن طاهر . الجنى الداني : ٤٥٣ .

والثاني : أن «كَمْ» تكون استفهامية وخبرية ، و«رُبَّ» لا تخرج عن كونها خبرية .

والثالث : أن «كَمْ» لا تتصلُ بها «ما» فتكفُّها عن الجرِّ ، و«رُبَّ» تتصلُ بها / ١٤٦ ب
«ما» فتكفُّها .

والرابع : أن «كَمْ» تدلُّ على العددِ الكثيرِ ، و«رُبَّ» تدلُّ على العددِ القليلِ .

والخامس : أن «رُبَّ» تتصلُ بها تاءُ التانيثِ ، ولا تتصلُ بـ «كَمْ» ، فتقول : رُبَّتْ
امرأةٌ لقيتُ ، ولا يجوزُ مثل ذلك في «كَمْ» .

والسادس : أن «كَمْ» يجوزُ أن يفصلَ بينها وبين مجرورها بغيرِ «ما» عندَ الأكثرِ ،
و «رُبَّ» لا يجوزُ أن يفصلَ بينها وبين مجرورها إلا بـ «ما» بالإجماعِ فيما أحسبُ ،
والله أعلم ، أو القسمِ وحده عندَ الأحمَرِ النحويِّ^(١) وحده ، رواه ابنُ السَّراجِ عنه^(٢) ،
تقول : رُبَّ - والله - رجلٍ لقيتُ ، والكلُّ يخالفونه ، ويحتجُّون عليه بأنَّ حروفَ الجرِّ
لا يفصلُ بينها وبين معموليها بمثل ذلك ، وهو يقول : إنها قد تقوّتُ قوَّةً تخالفُ بها
حروفَ الجرِّ ، فجرتْ مجرى الأسماءِ .

(١) هو علي بن المبارك ، المعروف بالأحمر النحوي ، صاحب الكسائي ، ومقدم على سائر أصحابه ، كان مؤدب الأمين ، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ . . . توفي سنة ١٩٤ هـ .

أخباره في مراتب النحويين : ١٤٢ ، وإنباه الرواة : ٣١٣/٢ ، والبلغة : ١٥٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : ٤٢٢/١ : « والأخفش يعترض بالأيان فيقول : رب - والله - رجل قد رأيت ، ورب رجل قد رأيت ، وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه ، وسائر النحويين يخالفونه » ، وأقول : لعل تحريفاً حصل لمحقق الأصول فأثبت الأخفش بدل الأحمر ، يؤكد ذلك أن ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٠٦/١ قال : « وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين رب وما تعمل فيه بالقسم نحو : رب - والله - رجل عالم لقيت ، وذلك عندنا لا يجوز . . . » .
قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤٥٦/٢ . ٤٥٧ : « وأجاز أبو علي بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم فتقول : رب - والله - رجل صالح صحبته . ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بين رب ومعمولها بالقسم لخلف الأحمر ، وغره شهرة خلف الأحمر . . . » .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العامل في «رُبَّ» ،
وتعلقها به - فاعلم أنَّ الفعلَ العَامِلَ في «رُبَّ» أكثرُ ما يكونُ محذوفًا ؛ لدلالة
المعنى عليه من حيثُ كانَ الكلامُ جوابًا لسائلٍ ، وهو في نيَّةِ الموجدِ / في التحقيقِ
عندهم ، وربما يذكرونه زيادةً في البيانِ ، وتأكيدهُ في اللفظِ ، فإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ
صالحٍ أتيتُ ، فهو جوابٌ في المعنى لقائلٍ قال لك : ما أتيتَ رجلاً ؟ فالعاملُ في
«رُبَّ» «أتيتُ» وهو الذي تعلقتُ به ، بمنزلةِ : برجلٍ صالحٍ مررتُ ، والأحسنُ أنْ يكونَ
هذا الفعلُ محذوفًا ؛ لأنَّ المعنى في ابتداءِ السؤالِ يدلُّ عليه ، فإنَّ ذكرتهُ جازٍ ، وعليه
تتفرَّعُ المسائلُ عندهم ، مثل قولهم : رُبَّ رجلٍ جاءَني ، لا بدَّ ههنا أنْ تُقدَّرَ فِعْلاً
مطابقاً لفِعْلِ السَّائِلِ ، نحو أنْ يكونَ سؤالُه : ما جاءَ كرجلٍ فأكرمتَه ؟ فتقول : رُبَّ
رجلٍ جاءَني فأكرمتُ ، وكذلك إذا سألك فقال : ما أحسنتَ إليَّ ؟ فتقول : رُبَّ إحصانٍ
إليك مِنِّي ، والفعلُ مُقدَّرٌ بمعنى : قدَّ قَدَّمْتُ ، أو قدَّ فَعَلْتُ .

وعلى هذا القياسِ مسائلُ «رُبَّ» في أنَّ العَامِلَ فيها هذا الفعلُ المُقدَّرُ ، وأنها
تتعلقُ به ، وتُوصَلُ معناه في التحقيقِ ، فإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ صالحٍ قد أتيتُ ، فَرُبَّ
أوصلتِ الإتيانَ / إلى الرجلِ الصالحِ ، مثل ما أوصلتِ الباءُ المروءَ إلى «زيدٍ» في
قولك : بزيدٍ مررتُ .

ولا يجوزُ أنْ يعمَلَ في «رُبَّ» الفعلُ الذي يلي مجرورها ؛ لأنه صفةٌ واجبةٌ له
كما تقدَّم ، والصفةُ لا تعملُ في الموصوفِ ، وقد تقدَّم الحديثُ في الدلالةِ على وجوبها
له .

وجُمْلَةُ الأمرِ أنَّ «رُبَّ» ومجرورها ، والصفةُ الواجبةُ كالشيءِ الواحدِ الواقعِ

عليه الفعل ؛ ولهذا اعتقد بعض المتأخرين^{١١} أن «رَبَّ» ومجرورها بمنزلة المبتدأ المخبر عنه ، وفسره بمعناه الذي يَثُولُ إليه ، وقال : إذا قلت : رب رجل لقيت ، فرب رجل بمعنى : قليلٌ من الرجال ، ولقيت : بمعنى الخبر ، واحتج على هذا بأن «رب» لم تتعلق في اللفظ ، وأن الكلام خبر ، وأن الغرض بـ « لقيت » الإخبار ؛ لأن الفائدة فيه ، وأن «كم» يقدر فيها هذا التقدير ، وهي مقابلة لـ «رَبَّ» في العدد وإن اختلف المعداد ، فهو لا يبعد ؛ لكون «رب» لما خالفت حروف الجر مخالفة ظاهرة أعطيت حالة يبين بها أنها قد خرجت عن بابها ، فجعلت هي ومجرورها كالكلمة الواحدة المركبة من حرف واسم ، وحكم عليها بالابتداء بمنزلة «كم» .

وربما اعترض على صاحب هذا القول بأن يقال : إن المبتدأ لا يكون نكرة حتى يقرب بشيء من وجوه التقريب .

فجوابه أنه يقول : إن «رب» ومجرورها في التحقيق جواب لسائل كما تقدم ، وقد أصلت أن النكرة إذا كانت جواباً لسائل / يجوز أن يبتدأ بها ، فتدبر هذا القول تجده قريباً من الأصول .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السادسة - وهي في معرفة «ما» إذا اتصلت بـ «رب» - فاعلم أن «ما» إذا اتصلت بها يجوز فيها شيان :

(١) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٨/١ : « وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء أن بعض العرب يقول : رب رجل ظريف ، فيرفع ظريفاً ، يجعله خبراً لـ (رب) ، ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً ، وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه » يريد تشبيهه رب بكم . أقول : وعلى هذا يعد هذا الرأي للمتقدمين ، لا كما ذكر المصنف أنه اعتقاد لبعض المتأخرين ، ولعل بعض المتأخرين قد نقله . وذكر المرادي في الجنى الداني : ٤٣٩ أنه مذهب الكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، ووافقهم ابن الطراوة .

أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ نَكْرَةً جُعِلَتْ « مَا » صِلَةً
 لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلَمْ تَكْفَ « رَبِّ » عَنِ الْعَمَلِ كَمَا اتَّصَلَتْ بِشَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ
 الْجَرِّ ، وَلَمْ تَكْفَهَا عَنِ الْعَمَلِ ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ
 لَهُمْ » وَقَوْلِهِ ^(٢) : « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ » وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : « مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا »
 فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : رَبِّ مَا رَجُلٌ عِنْدَكَ ، وَرَبِّ مَا ثَوْبٌ قَدْ لَبَسْتُ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُكْتَبَ
 « رَبِّ » هَهُنَا مَنفَصَلَةً مِنْ « مَا » .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَعْرُوفٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَبِّمَا
 زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَبِّمَا أَخُوكَ مَنْطَلِقٌ .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ « رَبِّ » فَعَلٌ ^(٤) كَانَ الْأَحْسَنُ / أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا فَتَقُولُ : رَبِّمَا قَامَ
 زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا قَعَدَ أَخُوكَ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فَعَلٌ لَفْظُهُ لَفْظُ الْاِسْتِقْبَالِ فَبِهِ قَوْلَانُ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٥) : « رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ
 كَانُوا مُسْلِمِينَ » قِيلَ ^(٦) : يَوْمٌ بِمَعْنَى : وَدَّ ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ

(١) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٥٩ .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٥ .

(٣) من سورة نوح : الآية رقم : ٢٥ .

(٤) في الأصل : « فعلاً » .

(٥) من سورة الحجر : الآية رقم : ٢ .

(٦) قال الفراء في معاني القرآن : ٨٢/٢ : « ... يقال : كيف دخلت رب على فعل لم يكن ؛ لأن مودة

الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً ، فإنه عيان

فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجره في الكائن ... » وخرجها ابن السراج في الأصول : ٤١٩/١

على إضمار « كان » . وينظر : تفسير ابن عطية : ٢٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٦/١

وشرح التسهيل لابن مالك : ١٨١/٣ ، والجنى الداني : ٤٥٧ .

الذي بعد « رَبَّ » ماضياً سواءً كان بعدها أو بعد مجرورها ؟ .

فالجواب : إنما وَجَبَ ذلك ؛ لأنه قد وَقَعَ الإجماعُ في أنَّ « رَبَّ » جوابٌ لسائلٍ سألَ عَن وقوعِ أمرٍ فيما مضى ، فَأَجَبَتْ بِماضٍ على نحوِ مَنْ سَأَلَهُ ، تلخيصُ ذلك أنه إذا قال السائل : ما لقيتَ مِنْ رَجُلٍ أَمْسٍ ؟ فيقول المجيبُ : رَبَّ رَجُلٍ قَدْ لَقَيْتُ ، يريد : أَمْسٍ .

فبهذا يثبتُ أنَّ الفعلَ الذي بعدَ « رَبَّ » يجبُ أن يكونَ ماضياً سواءً كانت عاملةً وغيرَ عاملةٍ ؛ لأنها لا تخرجُ عَن معناها ملغاةً ومعملةً .

فإن قيل : إنَّ « وَدَّ » وإن كانَ ماضياً ففيه معنى الاستقبالِ ؛ لأنَّ فيه ضرباً مِنَ التمنيِّ مِنْ حيثُ إنَّ هذا الأمرَ إنما يَقَعُ بعدَ القِيامةِ .

فالجوابُ : أن هذا دلالةٌ على صِدْقِ الحَبَرِ بالوعيدِ ، فكأنه قد كان ، مثال هذا قوله تعالى^(١) : « وَكُلُّ تَرَى / إِذْ فَرَعُوا فَلَا قَوَّةَ » ففزعوا ماضٍ بلا خلافٍ ، ولكنه لِيُصَدِّقَ الوَعْدَ كأنه قد كان ، فأخبر به على ما يَقَعُ كأن قد وَقَعَ ، وهذا مِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ فِي فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

والقول الثاني من دخولِ « رَبَّ » على ما لفظه لفظُ المستقبلِ هو أنَّ منهم مَنْ يقول : إنها داخلةٌ على ماضٍ محذوفٍ في نيةِ الموجودِ ، وذلك الماضي هو « كان » ، فإذا قلت : ربما يقومُ زيدٌ ، فالتقديرُ : ربما كان يقومُ زيدٌ ، ذكر مثل هذا ابنُ السَّرَّاجِ^(٢) . والذي أَحْسَبُ أنَّ هذا وإنَّ صَحَّ فَإِنَّ « تقومُ » بمعنى الماضي لا محالةٌ لزوماً للأصلِ . ولا بُدَّ مِنْ معرفةِ هذه الألفاظِ وتفسيرِها ، وهو أنَّ « رَبَّ » بمعنى التقليلِ على ما تقدمَ ، جوابٌ لسائلٍ .

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ٥١ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٨١/٣ .

(٢) الأصول : ٤١٩/١ ، ونقله الرضي في شرح الكافية : ٣٣٣/٢ عن الربيعي .

وأما «ما» فالأحسن فيها أن تكون عبارة عن ظرفٍ منكرٍ ، والفعل وما بعده بمنزلة الصفة لذلك الظرف ، ولا بُدَّ من عائدٍ إلى الظرف ، والعائد محذوفٌ يدلُّ عليه المعنى ، فإذا قلت : ربما قام ، أو يقوم ، أو ربما زيد يقوم ، فالتقدير : / رَبَّ وَقْتٍ قَامَ فيه زيدٌ ، هذا جوابٌ مطابقٌ للسؤال ، كأنه قال : ما قام زيدٌ في وقتٍ ؟ قلت : ربما قام زيدٌ ، على معنى : رَبَّ وَقْتٍ .

فَصَحَّ بهذا أن كلَّ ما أتى بعد «رَبَّ» من مستقبلٍ فهو بمعنى الماضي ، وأنَّ الأحسن في «ما» أن تُقدَّرَ بالاسم لتنفى معنى «رَبَّ» وهو التقليل ؛ ولئلاً يبطلَ عملها كما لا يبطلُ عملُ حروفِ الجرِّ ، ولا بُدَّ من تقديرٍ فعلٍ تتعلق به «رَبَّ» ، ويعملُ فيها .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السابعة - وهي في معرفة ما يجوز في «رَبَّ» من اللغات - فاعلم أنه يجوز فيها خمس لغات : التشديد* ، والتخفيف ، وإلحاق تاء التانيث بها ، واتصالها بـ «ما» ، ووقوعها على المضمير المجهول ، ووجه سادس عند الكوفيين^(١) ، وهو وقوعها على المضمير النائب مناب النكرة إذا حذفت النكرة ، وناب منابها .

مثال التشديد : رَبُّ رَجُلٍ ، ومثال التخفيف : رَبُّ رَجُلٍ - بغير تشديد - فإذا خَفَّفْتَ فالأحسن أن تفتح الباء إشعاراً بالتشديد ؛ لأنه الأصل في «رَبَّ» ، ويجوز التسكين على أصل البناء في المركب من حرفين . ومثال إلحاق تاء التانيث : رَبَّتْ امْرَأَةٌ قَدْ لَقِيتُ ، والأحسن إذا دخلت تاء التانيث على «رَبَّ» / أن يكون مجرورها مؤنثاً ، ١٥٠ أ

(١) الأصول : ٤٢٢/١ .

* نقل ابن هشام في المصنف : ١٨٤ من عشرة لغة في «رَبَّ» .

ومنهم مَنْ يوجبُ ذلك^(١) ويقول : إنَّ التَّأنيثَ أصلُه للاسمِ الذي بعدَ «رُبِّ» لا لـ «رُبِّ» لأنها حرفٌ ، والحروفُ لا تتصلُ بها علامةُ التأنيثِ ، وإنما جازَ دخولُ التأنيثِ على «رُبِّ» ؛ لأنَّ فيها معنى الاسمِ الذي بعدها ، وهو التقليلُ ، فكأنَّ التأنيثَ له في التحقيقِ ، وهذا قدَّ ذكروه وليسَ بواجِبٍ ، بل يَحسُنُ ، ويجوزُ خِلافُه ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ^(٢) : ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾ ، فأدخلَ التاءَ على «لات» ، وهي داخلةٌ على «حين» ، وحينٌ مُذَكَّرٌ وإنْ كان استعمالُه على الوجهين قليلاً .

وأما مثالُ اتصالِ «ما» بـ «رُبِّ» فقدَ تقدّمَ الحديثُ عليه . وأما مثالُ وقوعِ «رُبِّ» على المضميرِ المجهولِ فنحو قولك : رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيتُ^(٣) ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ عِنْدِي ، وَرَبُّهُ رِجَالًا أَكْرَمْتُ . وَرَبُّهُ رَجُلَيْنِ ضَرَبْتُهُمَا ، يستعملُ مفرداً مذكراً ، وإنْ كان ما بعده مفرداً أو مثنيً أو مجموعاً أو مؤنثاً ، والذي ينتصبُ بعده على معنى أنه تفسيرٌ له ، وتمييزٌ بينه ، وهو لفظٌ مضمّرٌ مجهولٌ / عبارةٌ عن نكرةٍ مقلّلةٍ ، وليس بضميرِ شأنٍ ولا قصةٍ ؛ لأنَّ ضميرَ الشأنِ والقصةِ لا يفسرُ إلا بجملةٍ ، وإنما هذا المضميرُ وَقَعَ موقعَ شيءٍ مَنكَّرٍ ، وكان أصلُ «رُبِّ» أنْ تدخلَ على الذي بعدَ المضميرِ وتجرُّهُ ، فلما اتصلَ بها المضميرُ امتنعَ دخولُها عليه ولما^(٤) امتنعَ دخولُها عليه امتنعَ جرُّهُ ، ولما امتنعَ جرُّهُ نُصِبَ على جهةِ التفسيرِ ، كما نصبوا النكرةَ بعدَ «نَعَم» لما كانت لا ترفعُ إلاَّ المعرّفَ بالألفِ واللامِ للجنسِ إذا وُلِّيها ، فلما حُدِفَ ووليتها هذه النكرةُ ، نصبتُ على جهةِ التفسيرِ والتبيينِ ؛ لأنها هي المحذوفُ في التحقيقِ في قولك : نَعَمَ رَجُلًا ؛ لأنَّ التقديرَ : نَعَمَ

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٨٤/٣ : « وحكي عن الكوفيين : ربها رجلين ، وربهم رجالاً ،

وربها امرأة » .

(٢) من سورة ص : الآية رقم : ٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٤/١ . فقد ذكر هذا المثل أنه استعمال وليس بابتداء .

(٤) في الأصل : « لم » .

الرجلُ ، فَحُذِفَ الرَّجُلُ / ونابت النكرةُ منابه فنصبت ، وهو حذفٌ بمنزلة الإضمار ، ١٥١ أ
 وكما نصبوا التمييزَ بعدَ قولهم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، لما كان زيدٌ فاعلاً في اللفظِ وشَحْمٌ
 هو الفاعلُ في المعنى وقد ولي الفعلُ - نصبوا شحماً ، وَخَرَجُوهُ^(١) مَخْرَجَ التفسيرِ
 والتبيينِ ولم يُرْفَعُوهُ ؛ لئلاً يكون^(٢) للفعلِ فاعلان على غيرِ جهةِ الاشتراكِ .

وأما الوجه السادس الذي يستعمله^(٣) الكوفيون^(٤) فهو أنهم يقولون : إذا قال
 لك قائلٌ : ما لقيتَ من رجلٍ ؟ فتقول : رَبَّهُمْ ، وَرَبَّهُمَا لِلثَّانِي ، وَرَبَّهُنَّ لِمَجْمَعَةٍ^(٥)
 المؤنث ، وَرَبَّ هِيَ ، ويجعلون المضمَرَ قائماً مقامَ الظاهرِ النكرةِ ، كأنهم يريدون : رَبَّ
 رجالٍ ، وَرَبَّ نساءٍ ، وَرَبَّ امرأةٍ ، وهذا لا يستقيم ؛ لأنَّ هذا المضمَرَ قد صارَ كنايةً ،

وإذا صارَ كنايةً فقد تَعَرَّفَ ، وإذا تَعَرَّفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ / تدخلَ عليه رَبٌّ بالإجماعِ . ١٥١ ب
 ومن الكوفيين مَنْ لا يستعملُ هذا الجنسَ إلا مفرداً على كلِّ حالٍ ليخرجَ عن
 كونه مكنياً ، وهو قريبٌ من الوجهِ الأولِ الجائزِ في « رَبِّهِ رَجُلًا » .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثامنة - وهي في معرفة ما حُمِلَ على « رَبِّ » من
 الحروفِ ، فقد حُمِلَ عليها حرفان وهما : الواوُ ، والفاءُ ، وَجَرًّا بمعناها^(٦) ، وقيل : جراً

(١) في الأصل : « وخرجوا » .

(٢) في الأصل : « يكن » .

(٣) في الأصل : « يستعمله » .

(٤) ينظر : الأصول : ٤٢٢/١ ، والجنى الداني : ٤٤٩ ، ومنهج السالك : ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) في الأصل : « للجماعة » .

(٦) قال ابن فضال المجاشعي في شرح عيون الإعراب : ١٩٩ : « إن أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أن

الواو هي الجارة بنفسها . وذهب الجمهور من النحويين إلى أن « رب » بعدها مقدرة ، وهي الجارة .

وتنظيم المتن : ٤٧٣

بتضمنها ، وقيل : الجرُّ بها^(١) وهي محذوفةٌ ، وهما للعطفِ ، وقد دلَّ عليها .
والصحيحُ الأولُ ؛ لأنهما قدَّ تَأْتِيَانِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ حَيْثُ لَا يَقْدَرُ عَطْفٌ ، وَأَكْثَرُ
ما يوجدُ ذلك في الشعرِ ، والواو أكثرُ مِنَ الْفَاءِ ، قال الشَّاعِرُ^(٢) في الواو :
وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وقال امرؤ القيسِ^(٣) في الفاء :

(١) نقل ابو حيان في منهج السالك : ٢٦٠ أن مذهب ابن مالك أن رب مقدرة بعد الواو والفاء ويل ، وأن
عمل الجرِّ إنما هو لـ « رب » لا لهذه الحروف . ومذهب المبرد والكوفيين أن الجر بالواو ، وتندر الجر
بـ « رب » محذوفة دون الواو والفاء ويل .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١١٨/٢ : « . . . فالخفص في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير « رب »
لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يختص ، وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل ،
والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، وما يدل على أن الواو للعطف والجر بـ « رب »
أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف ، نحو قوله :

فحور قد لهوت بهن عين . . . (البيت) وقول الآخر :

* بل جوز تيهاء كظهر الحَجَفَتِ *

فكما أن الفاء ويل وإن كانتا بدلاً من رب حرفاً عطف لا محالة ، فكذلك الواو ثابتة في اللفظ عن رب
وإن لم يكن لها أثر في العمل . . . »

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٦ ، وورد في الصفحة : ٨١ .

(٣) في ديوانه : ١٢ ، وروايته « مغيل » ، ويروى شرطه الأول :

ومثلك بكرة قد طرقت وثيباً

وهو من شواهد الكتاب : ١٦٣/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٥٠/١ ، والتبصرة والتذكرة :

٦٢٦/٢ ، والصحاح : (غيل) وكشف المشكل : ٥٦٤/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٤ ، والمغني

١٨١ ، وشرح أبياته : ١٨٦/٣ ، وشرح الأشموني : ٢٢/٢ .

ومعني « محول » : أتى عليه حول من مولده (الصبي) ، وقيل صغير من غير أن يحد بحول .

اللسان (حول). وأما « المغيل » - بفتح الياء - فهو الولد الذي سقته أمه الغيل ، والغيل : لبن

المرأة المأتية ، ويقال للأم « مغيل » - بكسر الياء - . الصحاح (غيل) . ورواية الديوان : « ووضِعاً

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوَلٍ

يريد : رب مثلك ، والله أعلم .

فهذا هو الحديث في «رَبِّ» وأحكامها ، وقد اتسع الكلام فيها ؛ لأنها كانت

مُسْتَبْهَمَةً في سائر الكُتُبِ ، فأجبتُ بيانها في كتابي هذا مستعيناً بالله سبحانه .

ولم يبقَ من معرفة معاني حروفِ الجرِّ إلا «حاشا» و «خَلا» و «عَدا» على

مذهبٍ مَنْ يَعدُّها حرفاً^(١) ، و «مَدُّ» و «مُنْدُ» وحروفُ / القَسَمِ ، وقد تقدمَ الحديثُ في

«حاشا» و «خَلا» و «عَدا» في باب الاستثناء ، وذكرنا أنَّ معناهنَّ الاستثناء ،

وسواءً جررتَ ما بعدهنَّ أو نصبتَه فلا يَخْرُجَنَّ عن معنى الاستثناء ، وأنهنَّ حروفٌ إنَّ

جررتَ في الأغلبِ ، وأفعالٌ إنَّ نصبتَ على خلافٍ في «عَدا» .

ونحنُ نذكرُ لـ «مَدُّ» و «مُنْدُ» ، ولحروفِ القَسَمِ باين ههنا إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر : الصفحة : ٦٨ .

(باب معرفة هذ ومنذ)

والكلام فيه يقع في سبع مسائل: الأولى منها في معرفة ذاتيّتهما ، هل هما اسمان بكما لهما أو حرفان بكما لهما ، أو مركبتين من حرفٍ واسمٍ؟ والثانية: في معرفة تعليل بنائهما ، والثالثة: في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهما ، والرابعة: في معرفة اختصاصهما بما يدخلان عليه من الأسماء ، والخامسة: في معرفة العطف بعدهما ، وما يجوز فيه وما يمتنع منه ، والسادسة: في معرفة الفرق بين المجرور والمرفوع بعدهما وبين المعرفة والنكرة في الرفع ، والسابعة: في معرفة الفرق بين «مذ» و «منذ» نفسيهما ، ومعرفة الفرق بينهما وبين «من» .

(فصل): أما الحديث في المسألة الأولى ، فاعلم أنّ «مذ» / و «منذ» فيهما^(١) ١٥٢ ب
خلاف:

(١) في الأصل: « فيها » .

فمذهب البصريين^(١) ومن طابقتهم أنهما حرفان إن جَرَزَتَا ما بعدهما ، واسمان إن رَفَعَتَهُ ، إلا أنهم يختارون الاسمِيَّةَ لـ «مُدَّ» ويرفعون ما بعدها ، ويحتجُّون على ذلك بأنه لَقَدْ حُذِفَ منها النون ، وأصلها^(٢) عندهم «مُنْدُ» فحذفوها تخفيفًا ، بدليل أنها تظهرُ في تصغيرِها فتقول : «مُنِيذُ» ويقولون : ما حُذِفَ منه فهو أقربُ إلى الاسمِيَّةِ ، ولا سبيلَ إلى الحذفِ في الحروفِ ؛ لكونها وسائطَ خفيفةً لا تفتقرُ إلى التخفيفِ .

ومذهبُ الفراءِ^(٣) أن «مُدَّ» و «مُنْدُ» مركبانِ مِنْ حرفٍ واسمٍ في الأصلِ ، فالحرفُ «مِنْ» والاسمُ «ذُو» ، ويقول^(٤) : أصلُ «مُدَّ» ، «ومُنْدُ» : «مِنْ ذُو» فَحُذِفَتِ الواوُ تخفيفًا ، وبَقِيَتِ الذالُ مضمومةً في «مُنْدُ» وساكنةً في «مُدَّ» ، وَوَجَبَ تسكينُها عندهم / لشبهِهِ بالحروفِ المركبةِ مِنْ حرفين ، نحو : «عَنْ» و «مِنْ» ، ويقول : ١٥٣ أ مابعدهما بمثابة الصَّلَةِ لهما .

وهذا قولٌ لا دليلَ عليه ، ولا مُلجئٍ إليه ؛ لأنه إذا قال : أصلُهُ : «مِنْ ذُو»

(١) ينظر : المتعصب : ٣٠/٣ ، ٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣٨/١ ، والإنصاف : ٣٨٢/١ .

وجعل الزجاجي في الجمل : ١٣٩ ، ١٤٠ هذا الحكم خاصاً بـ « مذ » وجعل « منذ » خافضة لما بعدها على كل حال . وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١١٠ « وجملة الأمر أن مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما ؛ لأنهما إذا اتفعا ما بعدهما فقد أخبر عنهما وإذا انجر ما بعدهما فقد جريا مجرى حروف الجر ؛ فلذلك حكم لها بالاسمية تارة ، وبالحرفية أخرى إلا أن الغالب على مذ الاسمية لأجل الحذف الذي لحقها ، وليست بمضاعفة ، والغالب على منذ الحرفية لتمامها » . وينظر : شرح المقدمة له : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/٢ ، والتهذيب الوسيط : ٢٧٢ .

(٢) في الأصل : « وأصلهم » .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ قال : « وهذا لا طريق لمعرفة إلا بوحي ... » وينظر : الإنصاف : ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/٨ .

(٤) في الأصل : « ويقولون » .

انتقص عليه مِنْ لفظه ، وَمِنْ معناه ، فانتقاص اللفظ من حيث إنه كان يَجِبُ أَنْ يقول : « مِنْ ذِي » فيحذف الياء ، ويبقى الكسرة تدلُّ عليها ؛ لأنَّ « مِنْ » تجرُّ « ذِي » لا محالة ، ولمْ يُعَلِّمْ بِأَحَدٍ قال : « مِنْذٍ » بالكسر .

وانتقاص المعنى هو أنَّ « ذُو » يجبُ أَنْ تضافَ إلى الأجناسِ ؛ لأنه بها تُقَدَّرُ بـ « صاحب » ، وهذا شيءٌ لا يجوزُ تقديره ههنا ، ولا يسوغُ ، وإنما الزمناه ذلك ؛ لأنَّ « ذُو » لا توجدُ في كلامِ العَرَبِ إلاَّ التي بمعنى صاحبٍ مضافةً إلى الأجناسِ ، أو التي بمعنى الناقصِ على لُغَةِ طَبِئٍ ، وكِلَاهِمَا ممتنعٌ ههنا ، فيبطل هذا القول .

ومذهبُ بعضِ الكوفيين^(١) أنَّ « مَذٌّ » و « مُنْذٌ » مركبانِ مِنْ حرفٍ وظرفٍ ، فالحرفُ

« مِنْ » والظرفُ / « إِذٌ » ، فإذا قلتَ : مارأيتُهُ مَذِ اليَوْمِ ، فمعناه : مِنْ إِذِ اليَوْمِ ، فَوَهَنُوا الهمزةَ فَبَقِيَتْ ساكنةً ، فالتقى ساكنان ، وهما : الهمزةُ والذالُ ، فحذفوا الهمزةَ ، ثم حركوا الذالَ لا لتقاءِ الساكنين ، وهما : النونُ والذالُ ، وَخَصَّوْهَا بِالضَمِّ لِحَقِّ التَّضَمِّنِ الْقَوِيِّ ، وقلبوا كسرةَ الميمِ ضَمَّةً لِلإِتْبَاعِ ، وهذا أيضاً دَعْوَى تفتقرُ إلى دليلٍ ، ولا دليلَ فيها ، غيرَ أنَّ هذا القولَ أقربُ مِنَ الأولِ لو صَحَّ ، وإنما كان أقربَ لأنَّ الأسمين موضوعان للدلالةِ على الزمانِ ، و « إِذٌ » مِنْ ظروفِ الزمانِ ولكنَّ القولَ بهذا لا يلزم ؛ لأنه لا يُلْجِئُ إليه مَلْجِئٌ ، والمعنى يستقيم مِنْ دونِ هذا التقديرِ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثانية - وهي في معرفة تعليل بنائهما - فاعلم

أنهما لا يخلوان مِنْ أَنْ يكونا حرفين أو اسمين ، فإن كانا حرفين فلا سؤالٍ مِنْ حيثُ إنَّ

أصلَ الحروفِ البناءُ ، فَمُذٌّ : مبنيةٌ على الوقفِ لزوماً للأصلِ ، و « مُنْذٌ » / مبنيةٌ على ١١٥٤ أ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، والإنصاف : ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

٤٥/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٨/٢ .

الضَّمُّ لِحَقِّ الْإِتْبَاعِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكَادُ تَتَّبِعُ الضَّمَّ الضَّمَّ لِأَنَّهُ حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ اسْتِغْنَاءً بِمُخْرَجِ
وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَرَكَتَيْنِ الْمُتَوَالِيَتَيْنِ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : سُدُّ الْبَابِ ، وَجُرُّ
الْحَبْلِ ، وَمُدُّ الثَّوْبِ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ حَرْفٌ سَاكِنٌ ، أَجَازُوا
الْإِتْبَاعَ ؛ لِأَنَّ السَّكُونَ لَيْسَ بِفَاصِلٍ قَوِيٍّ فَيَمْنَعُ الْإِتْبَاعَ ، بِخِلَافِ الْفَاصِلِ الْمُتَحَرِّكِ ،
فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَهُ الْإِتْبَاعُ .

وإن كانا اسمين فقد اختلف في بنائهما ، فقال قوم^(١) : إنما بنيا لأنهما عبارة عن
ظرفٍ غيرٍ مَتَمِّكِنٍ فَبُنِيَا ، كَمَا بُنِيَ « إِذٌ ، وَإِذَا ، وَلَدَنْ ، وَلَدَيْ » عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْبِنَاءَ
لِشَبِّهِ الْحُرُوفِ .

وقال قوم^(٢) : إنما بنيا ؛ لأنهما لَزِمَا حَالَةً وَاحِدَةً ، وَهِيَ حَالَةُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ يَنْتَقِلَا
عَنْهَا ، فَأَشْبَهَا مَا لَزِمَ حَالَةً وَاحِدَةً ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى غَيْرِهِ ، ذَكَرَ مِثْلَ هَذَا الشَّيْخُ طَاهِرُ
ابْنِ أَحْمَدَ^(٣) ، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ / الْأَوَّلِ ، لِقَوْلِهِ : وَافْتَقَرَ إِلَى غَيْرِهِ .

ب ١٥٤

فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَـ « مُذٌ » مَبْنِيَةٌ عَلَى السَّكُونِ ، كِبْنَاءِ « مِنْ ، وَكَمْ » ، فَإِنَّ التَّقْيَ
سَاكِنَانَ^(٤) حَرَّكَتَ^(٥) الذَّالَّ .

وَمُنْذٌ : بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ كِبْنَاءِ « نَحْنُ ، وَحَيْثُ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ » ، فَخَصَّتْ
بِالضَّمِّ لِلْأَمْرَيْنِ ، إِمَّا لِلْإِتْبَاعِ كَمَا تَقْدَمُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ تَضَمُّنًا قَوِيًّا ، فَأُعْطِيَتْ
حَرَكَةً قَوِيَّةً ، وَالتَّضَمُّنُ الْقَوِيُّ هُوَ أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ فِي الْأَصْلِ « مِنْ » وَ « إِلَى » فِي

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، والإنصاف : ٣٩١/١ ، وشرح الرضي : ١١٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) في الأصل : « ساكنين » .

(٥) في الأصل : « حركت » .

الأغلب ؛ لأنك إذا قلت : ما رأيتُه منذُ اليومَ ، فالمعنى : مِن أولِ اليومِ إلى آخِرِهِ على حَسَبِ الخِلافِ ، وقيل^(١) : بُنِيَتْ على الضمِّ لكونها غايةً ، كـ « قبل » و « بعد » ، والله أعلم .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهما - فأنت مخيرٌ في إعرابه عند النحاة^(٢) ، إن شئت جرّرت ، واعتقدتَهُما حرفين كما تقدم ، وإن شئت رفعتَهُ ، واعتقدتَهُما اسمين ، إلا أنهم كالمجمعين على أن الجرَّ بـ « منذُ » على الحالِ أحسنُ / والرفعُ بعدَ « منذُ » مع الماضي أحسنُ ، وإن كان يجوزُ الوجهان فيهما جميعاً عندهم ، والكلُّ مُجمِعٌ على أنه لا يقعُ بعدهما إلا اسمٌ من أسماء الزمانِ الماضي أو الحالِ دون المستقبلِ ، مثال ذلك في الجرِّ أن تقولَ : ما رأيتُه منذُ يومين ، وما رأيتُه منذُ اليومِ ، وتقول في الرفعِ : ما رأيتُه منذُ يومانِ ، وما رأيتُه منذُ اليومِ ، فإن جرّرتَ قدرتَهُما بمعنى « في » وكانا متعلقين بالفعل الذي قبلَهُما ، وكان الكلامُ جملةً واحدةً كأنك تريد : ما رأيتُه في هذا اليومِ ، وإن رفعتَ قدرتَهُما بمعنى « مدة » أو « بين » وكان الكلامُ جملتين ، الأخرى منهما^(٣) بمنزلة الجوابِ للسائلِ ؛ لأنك إذا قلت : ما رأيتُه : احتمل الكلامُ أن يقال لك : كم لك من رؤيته ؟ فتقول : منذُ يومانِ ، و منذُ عامانِ ، ولا موضعٌ للجملة الثانية عند الأكثرِ ؛ لأنها في

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٨٧/٣ : « وأما « منذ » فضمت لأنها للغاية ، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم ، كما قالوا : ردُّ يا فتى . »

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ ، والإنصاف : ٣٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/٨ ، ووصف المباني : ٣٨٥ ، والجنى الداني : ٥٠٠ ، والمغني : ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٣) في الأصل : « منها » .

حكم الجواب للجملة الأولى ، / والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، والجواب ١٥٥ ب
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَطَابِقًا لِلسُّؤَالِ ، إِلَّا عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ^(١) فَإِنَّهُ يَجِيزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ
الثَّانِيَةِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ^(٢) ، وَيَقُولُ : إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتَهُ مَذَّ يَوْمَانِ ، فَكَأَنَّكَ تَرِيدُ :
مَا رَأَيْتَهُ مُتَقَدِّمًا ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ، « مُتَقَدِّمًا » مِنْ صِفَةِ الرَّائِي ، وَالتَّوَقُّفُ
لِلرُّؤْيَا فِي الْأَصْلِ ، وَصِفَةُ الشَّخْصِ لَا تَقَعُ مَوْضِعَ صِفَةِ الْحَدِيثِ عَلَى مَا جَرَتْ عَلَيْهِ
الْأَصُولُ ، فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّكَ مَخَيَّرٌ فِي الْجَزِّ وَالرَّفْعِ ، فَنِي الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا
خِلَافٌ ، هَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ ؟

قال قوم^(٣) : إنه مبتدأ وخبره مقدم عليه ، ويحتجون على ذلك بأنَّ مَذَّ وَمُنْدُ ، بِمَنْزِلَةِ
الظرفين الذين هما غير متمكنين ، والذي بعدهما ظرفٌ قد تمكَّنَ ، وَأَعْرَبَ ، وَفِي
الْأَصْلِ أَنَّ الظرفَ المتَّكِنَ الْمُعْرَبَ أَوْلَى بِالابتداءِ مِنْ غيرِ المتَّكِنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي
حَيْزِ / الْأَسْمَاءِ الذَّوَاتِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَصَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ يُقَدِّرُ « مَذَّ » وَ« مُنْدُ » بِـ « بَيْنَ » ،
فَإِذَا قَالَ : مَا رَأَيْتَهُ مَذَّ يَوْمَانِ ، وَمُنْدُ الْيَوْمِ ، فَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ
يَوْمَانِ .

-
- (١) هو الحسن بن عبدالله بن المزيان ، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ، سكن بغداد ، وولي القضاء
بها ، كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، أثنى عليه وعلى علمه كثير من العلماء توفي سنة
٣٦٨هـ . رحمه الله تعالى . ومن أشهر تصانيفه شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين ،
وضرورة الشعر . أخباره في : طبقات النحويين واللغويين : ١١٩ ، وإنباه الرواة : ٣٤٨/١ ، والبلغة
في تراجم أئمة النحو واللغة : ٨٦ ، وبغية الوعاة : ٥٠٧/١ .
- (٢) لم أجده في شرحه للكتاب ، وهو في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الرضي : ١٢٢/٢ .
- (٣) هو رأي الزجاجي كما في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٦٠/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٨ ، ونسب في الجنى الداني : ٥٠٢ إلى الأخفش والزجاج وطائفة
من البصريين ، ونسب في المغني : ٤٤٢ ، إلى الأخفش والزجاج والزجاجي . ورده ابن بابشاذ .

وقال قوم^(١) : إنَّ المرفوعَ بَعْدَهُما هو الخبرُ وهما في محلِّ المبتدأ ، ويحتجون على ذلك بأنهما قد حَلَّا محلَّ المبتدأ ، وأنهما يقدران بالمدة والأمد ، فإذا قال : ما رأيتَه مُدًّا يومان ، فالتقديرُ عنده : مُدَّة ما بيني وبين رؤيتَه ، أو أمدُ ذلك يومان .

وقومٌ مِنَ الكوفيين يجعلون المرفوعَ بَعْدَهُما فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ^(٢) ، فإذا قلت : ما رأيتَه مذ يومان ، فالتقديرُ عندهم : ما رأيتَه مذ مضى يومان ، أو مُدُّ ذَهَبَ يومانٍ ، والأوَّلُ أقربُ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة اختصاصهما / بما ١٥٦ ب
يدخلان عليه من الأسماء - فاعلم أن «مُدًّا» و«مُنْدًا» لا يختصان مِنَ الأسماءِ إلا بظروفِ الزمانِ خاصَّةً دون الأشخاصِ ، وظروفِ المكانِ ، ثم ظروفُ الزمانِ على ثلاثة أَصْرَبٍ : ماضٍ ، ومستقبلٌ ، وحالٌ ، ولا سبيلَ لها إلى المستقبلِ ، فلا يَقَعُ بَعْدَهُما ، وَيَقَعُ بَعْدَهُما الماضي والحالُ كما تقدَّم ، ويجوزُ أن يكونَ ظرفُ الزمانِ ظاهراً أو مقدرًا فيما تدلُّ عليه الأحداثُ ، أو معروفًا حيث يُحذفُ مِنَ الأشخاصِ ، وما يجري مجراها ،

(١) ذهب إلى ذلك المبرد وابن السراج والفراسي . ينظر : المقتضب : ٣/٣٠ ، والأصول : ١٣٧/٢ ، وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١١١ : « فقال أصحابنا المحققون : إن ارتفاعه بكونه خبراً عن «مذ» ، وإن «مذ» هي المبتدأ . . . » وينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٦٠ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية : ١١٨/٢ إلى جمهور البصريين ، وينظر الجنى الداني : ٥٠١ ، ٥٠٢ ، والمغني : ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/٨ ، وشرح الرضي : ١١٨/٢ ، وهو رأي السهيلي وابن مالك كما في الجنى : ٥٠٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢١٧/٢ : « . . . والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين . . . » .

فالظاهر في مثل قولك : ما رأيتُه مذّ يومان ، والمقدر في مثل قولك : ما رأيتُه مذّ قِيَامِ زَيْدٍ ، وأنت تريد : مذّ زَمَنِ قِيَامِ زَيْدٍ ، والمحدوفُ المعروفُ مَعَ الْأَشْخَاصِ مثل قولك : ما رأيتُه مذّ الْحَاجِّ ، تريد : زمن الْحَاجِّ ؛ لأنه معروف ، وكذلك : ما رأيتُه مذّ الصيف ، ومذّ الشتاء ، إذا كنت تريد : الصيف الذي كنت فيه أو الشتاء ، فإن كنت تريد غير ذلك لم يجزّ .

فقد تبين لك بذلك أنّ «مذّ» ، «ومذّ» لا يدخلان إلا على ظرفٍ أو على / ١١٥٧ أ
مصدرٍ يتضمن الظرفَ ، ويدلُّ عليه ، أو على شخصٍ لفعله وقتٌ معروفٌ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العطف بعدهما - فاعلم أنه يجوزُ لك العطفُ بعدَ «مذّ و مُذّ» ، ولكن لا يخلو أن تعطف شيئاً هو مترتبٌ بعدَ الأولِ ، أو مخالفاً له ، فإن عطفت شيئاً مترتباً بعدَ الأولِ لم يخلُ الأولُ مِنْ أن يكونَ مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً جازَ لك في العطفِ الرُفْعُ والنصبُ ، الرُفْعُ على اللفظِ والنصبُ على تقديرِ فعلٍ عندَ البصريين^(١) ، وعلى موضعِ «مذّ» عندَ الكوفيين ، مثالُ الرُفْعِ أن تقولَ : ما رأيتُه مذّ يومان وليلتان ، ومثالُ النصبِ أن تقولَ : ما رأيتُه مذّ يومان وليلتين ، عندَ البصريين وَمَنْ طابَقَهُمْ ، كأنك تريد : وما رأيتُه ليلتين ، وتقديره عندَ الكوفيين : ما رأيتُه زمن يومين وليلتين ، كأنهم يريدون : وزَمَنَ ليلتين . وإن كان الأولُ المعطوفُ عليه مجروراً جازَ الجرُّ على لفظِهِ ، والنصبُ على الوجهين / . هذا إن كان المعطوفُ مترتباً ، فإن كان غيرَ مُترتّبٍ على معنى أنَّ المعطوفَ في الوجودِ قبلَ المعطوفِ عليه ، لم يَكُنْ إلا النصبُ ، تقول : ما رأيتُه مذّ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .

اليومَ ويوماً قبله ، بنصب « يوماً » بتقدير فعلٍ محذوفٍ ، كأنك تريد : ما رأيته مذ
اليومَ ، وما رأيته يوماً قبله .

والكوفيون ينصبونه على ما تقدم من موضع « مذ » في المسائل كلها .

وإنْ أَدْخَلْتَ « مَذَّ » على فِعْلٍ فانصبَّ على كلِّ حالٍ ، تقول : ما رأيته مَذَّ قامَ زيدٌ ويومَ
الجمعة ، ولا يجوزُ الرفعُ ههنا .

ومنهم مَنْ يَجِيئُ الجَرَ عطفًا على المصدِرِ المقدَّرِ في الفعلِ ؛ لأنَّ التقديرَ : ما
رأيته مَذَّ قيامَ زيدٍ ويومَ الجمعةِ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ المصدَرَ إذا ظهر بعدَ « مَذَّ » جازَ أنْ
يكونَ مرفوعًا ومجرورًا ، فليس العطفُ على المجرورِ أولى مِنَ العطفِ على / المرفوعِ ،
فيتعارضان ، فيبطل العطفُ على أحدهما وإذا بَطَلَ العطفُ على أحدهما رُجِعَ إلى
الأصل ، وأصلُ كلِّ ظرفٍ النصبُ ؛ لأنه مفعولٌ فيه .

ويجوزُ أنْ يلحقَ العطفُ البدلَ بعدَ الاسمِ الذي بعدَ « مَذَّ » ، و« مَنذَّ » ، فتقول :
ما رأيته مَذَّ أيامِ يومِ الخميسِ ويومِ الجمعةِ ويومِ السبتِ ، فيكون البدلُ شرطَ الترتيبِ ،
فإنْ لمْ تَرْتَبْ في المسألةِ فليس إلا النصبُ على الأصلِ المتقدمِ ، تقول : ما رأيته مَذَّ
أيامِ يومِ الجمعةِ ، ويومِ الخميسِ ، ويومِ الأربعاءِ ، تنصبُ على تقديرِ فعلٍ مقدرٍ كما
تقدم .

ويجوزُ أنْ تدخلَ « مَذَّ » و« مَنذَّ » على الجملةِ إذا كان فيها معنى فعلٍ معروفٍ ،
وفيه تقول : ما رأيته مَذَّ زيدٌ أميرٌ ، إذا عرفتَ أولَ زمنِ إمْرَتِهِ ، فإنْ لمْ تعرفْ
لمْ يَجْزُ .

(فصل) : وأما الحديثُ في / المسألةِ السادسة - وهي في معرفة الفرقِ بينَ المجرورِ
والمرفوعِ ، والمعرفةِ والنكرةِ - فاعلم أنَّ الفرقَ بينهما مِنْ حيثُ إنه يثبتُ معَ الجَرِّ وجوه

لا تثبت مع الرفع ، منها : أنك إذا جررت ما بعد «مذ» و«مُنذ» فقلت : ما رأيتُ زيدا مذ اليوم ، ومُنذ اليوم ، فإنك تريد أن الرؤية لم تقع في جزء من هذا اليوم ، إلا أن يكون الكلام موجبا .

ومنها أن الغرض بـ «مذ» و«مُنذ» ابتداء الرؤية ، وأول وقوعها من دون الانتهاء .

ومنها أن الكلام جملة واحدة .

ومنها أن «مذ» و«منذ» حرفان متعلقان بالفعل يقدران بـ «في» .

ومنها أن الكلام جواب سؤال عن أول الرؤية / وابتداء غايتها ؛ لأنه يحسن إذا ١٥٩ أ قلت : ما رأيتُ زيدا ، أن يقال : متى أول ذلك ؟ فتقول : مذ يوم الجمعة ، أي : ما رأيتَه في يوم الجمعة ، تريد : في جملة ، ولا في جزء منه ، وهذا إنما يجب مع النفي فقط ، فإن كان الكلام الأول موجبا جاز أن تقع الرؤية في جزء من ذلك اليوم - أعني مع الجر - ، بخلاف النفي ، فتقول : رأيتُ زيدا مذ يوم الجمعة ، أي : في يوم الجمعة ، وكانت «مذ» بمعنى «في» ؛ لأنك توجب أن الرؤية وقعت في يوم الجمعة .

فإذا رفعت لم يخل المرفوع أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة فحكمة حكم المجرور ، إلا في كونه جملة ، وإن كان نكرة ثبتت وجوه لم تكن مع الجر في حالة كونه منفيا

١٥٩ ب منها : أنك إذا قلت : ما رأيتُه مذ يومان ، ومذ يوم ماضٍ ، فإنه يجوز/ أن تقع الرؤية في جزء من ذلك اليوم .

ومنها : أن الكلام جملة كما تقدم ، جملة من فعلٍ وفاعلٍ ، وهو : ما رأيتَه ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وهو «مذ» وما بعده .

ومنها : أن الكلامَ جوابٌ للسؤالِ عن مُدَّةِ انقطاعِ الرؤيةِ ، وغايتها : لأنه يحسنُ إذا قلت : ما رأيتُه ، أن يُقالَ : كمَّ لك من رؤيته ؟ فتخبرُ بالوقتِ ، وهو وقتٌ محدودٌ منتظمٌ بالابتداءِ والانتهاهِ بخلافِ المجرورِ والمعرفةِ .

ومن جملة ما يُفَرَّقُ به بين المرفوعِ والمجرورِ أنك مع المرفوعِ تريدُ الابتداءَ والانتهاهُ والزمانَ الماضي في الأغلبِ ، فتقول : ما رأيتُه مذُّ يومانِ ، ويحسنُ ههنا تقديرُ «من» و «إلى» ، كأنك تريد : ما رأيتُه من أولِ هذه المدةِ الماضيةِ إلى آخرها ، وقد مَضَتْ ؛ لأنك تخبرُ في الحالِ بانقطاعِ الرؤيةِ فيما مضى ، وإذا جَرَرْتَ فإنك تريدُ الابتداءَ ، وزمانَ الحالِ في الأغلبِ دونَ الانتهاهِ ، فتقول : ما رأيتُه مذُّ اليومِ ، ويحسنُ ههنا تقديرُ «في» ، وقلنا : في الأغلبِ / احترازاً من الجرِّ في الماضي فإنه يجوزُ لحقَّ المشابهةِ بين «مذُّ» و«مُنذُّ» على ما تقدم .

فهذا هو الفرقُ بين المرفوعِ والمجرورِ بعدَ «مذُّ» و«مُنذُّ» ، وقد دَخَلَ في ضِمْنِهِ الفرقُ بين المعرفةِ والنكرةِ ، من حيثُ إنَّ المعرفةَ المرفوعةَ تدخلُ في شيءٍ من أحكامِ المجرورِ وقد تقدم تبيينه .

(فصل) : وأما [الحديث]^(١) في المسألة السابعة - وهي في معرفةِ الفرقِ بين «مذُّ» و«مُنذُّ» نفسيهما ، ومعرفةِ الفرقِ بينهما وبين «من» -
أما الفرقُ بين «مذُّ» و«مُنذُّ» نفسيهما فهلنا خلافٌ : منهم من يقول : إنَّ بينهما فرقاً^(٢) ، ومنهم من يقول : لا فرقَ بينهما^(٣) .

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) هو مذهب الجمهور .

(٣) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ : « وأما «مذ» و«منذ» فهما بمعنى واحد .

فَمَنْ يَقُولُ بِالْفَرْقِ يَقُولُ : إِنَّ «مُدَّ» تَخَالَفَ «مُنْدًا» مِنْ وَجْهِه :

منها : أَنَّ «مُدَّ» حُذِفَ مِنْهَا النُّونُ ، فَلَوْ لَا الْفَرْقُ لَمَا جَازَ أَنْ يُحَذَفَ مِنْهَا دُونَ

أَخْتِهَا .

ومنها : أَنَّ «مُدَّ» تَدَلُّ عَلَى الْمَاضِي فِي الْأَغْلِبِ ، وَ «مُنْدًا» تَدَلُّ عَلَى الْحَالِ / فِي ١٦٠ ب

الْأَغْلِبِ .

ومنها : أَنَّ مَا بَعْدَ [مُدَّ] ^(١) مَرْفُوعٌ فِي الْأَحْسَنِ وَالْأَغْلِبِ ، وَمَا بَعْدَ «مُنْدًا» مَجْرُورٌ

كَذَلِكَ ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ قَدْ ذَكَرُوهُ ^(٢) ، قَالُوا : إِنَّمَا جُرَّ مَا بَعْدَ «مُنْدًا» ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ

شَيْءٌ فَكَانَتْ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ أَقْرَبَ ، وَرَفَعُوا مَا بَعْدَ «مُدَّ» ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا النُّونُ

فَكَانَتْ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ أَقْرَبَ ، وَيُرِيدُونَ بِالْأَسْمِيَّةِ كَوْنًا مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتَدَأِ ، وَهِيَ

الْخَبْرُ ، وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ .

وَفَائِدَةُ هَذَا الْكَلَامِ هِيَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا حَذَفُوا نُونَ «مُدَّ» لِفَائِدَةٍ فِيهَا غَيْرٌ مَا

فِي «مُنْدًا» وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ يَخْتَصُّ بِحُكْمٍ دُونَ حُكْمِ الثَّانِي ، وَلَيْسَ

ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا لِأَجْلِ حَذْفِ النُّونِ .

وَمَنْ لَا يَقُولُ بِالْفَرْقِ يَقُولُ : إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِحُكْمٍ يَخَالَفُ

حُكْمَ الثَّانِي ، بَلْ يَقَعُ بَعْدَهُمَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ وَالْمَعْرِفَةُ / وَالنُّكْرَةُ ، وَالْمَاضِي ، وَالْحَالُ . ١٦١ أ

وَالْمَذْهَبُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ يَجُوزُ

اسْتِعْمَالُ أَحَدِهِمَا فِي مَحَلِّ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْسُنُ فِيهِ شَيْءٌ ، وَلَا يَحْسُنُ

فِي صَاحِبِهِ ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ تَسْتَوِي وَيَجُوزُ أَنْ يُغْلَبَ أَحَدُهَا عَلَى الثَّانِي

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٧/٢ ، والجنى الداني :

استحساناً لا وجوباً . والدليل على صِحَّةِ هذا قولهم : «لَدُّ» ، و«لَدْنُّ» ، وهو أنهما موضوعان لحكمٍ واحدٍ وقد حُدِفَتْ نونُ أحدهما ، فلم يكن للحذفِ تأثيرٌ .

هذا هو الفرقُ بينَ «مُدُّ» و«مُنْدُّ» نفسيهما . وأما الفرقُ بينهما وبينَ «مِنَ» ، فاعلم أنَّ الفرقَ بينهما وبينَ «مِنَ» مِنْ حيثُ إنَّ «مِنَ» لا ابتداءً غايةً المكانِ ، و«مُدُّ» و«مُنْدُّ» لا ابتداءً غايةً الزمانِ ، فالفائدةُ أنه لا يجوزُ أنْ يحلَّ أحدهما محلَّ الثاني عندَ البصريين^(١) خاصةً ، فلا تقول : ما رأيتُه مِنْ يومين ، كما لا تقول : ما رأيتُه مُنْدُ وَسَطِ / داري ، فأما قوله تعالى^(٢) : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ ، وقولُ الشاعر^(٣) :

لَمِنَ الدِّيارِ بِقَنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فإنهم - أعني أهل البصرة - يتأولون ذلك ، ويدخلون «مِنَ» على مضافٍ محذوفٍ ، ويقولون : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، وَمِنْ مُضِيِّ حِجَجٍ ، أَوْ مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ، ويدخلون «مِنَ» على المصدَّرِ ، وفيه ما فيه مِنْ حيثُ إنَّ المصدَّرَ يتضمَّنُ الزمانَ .

(١) ينظر : الجمل : ١٣٩ ، وشرحه لابن بابشاذ : ق ١١٠ ، والإنصاف : ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل : ١١٠/٨ ، وذكر ابن يعيش أن المبرد وابن درستويه يجيزان استخدام من للزمان مثل «مد» و«مند» .

(٢) من سورة التوبة : الآية رقم : ١٠٨ .

(٣) هو زهير في ديوانه : ٨٦ ، والجمل : ١٣٩ ، والأزهية : ٢٩٣ ، وشرح عيون الإعراب : ٢٠٤ ، والإنصاف : ٣٧١/١ ، وشرح المفصل : ١١/٨ ، ووصف المياني : ٣٨٦ ، واللسان (حجر) ، والمغني : ٤٤١ ، والخزانة : ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ . ومعنى «قنة» - بالضم - : أعلى الجبل . الصحاح (قنن) ، و«الحجر» - بكسر أوله - : اسم ديار ثمود ، بين المدينة والشام . ينظر : معجم ما استعجم : ٤٢٦/١ ، ومعجم البلدان : ٢٢١/٢ وأورده ياقوت بالكسر والضم .

وروى الأصفهاني قصة في الأغاني : ٩١/٦ تضمنت أن هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات نحلها حماد الراوية لزهير ، وينظر الخزانة : ٤٤٤/٩ .

ومن جملة أحكام «مذ» و«منذ» أنه لا يجوز أن يعملَ فيهما فعلٌ مستقبليٌّ ؛
لأنهما موضوعان للدلالة على الماضي والحال ، والعاملُ يَجِبُ أن يكون مطابقاً
للمعمولِ - أعني بذلك الأفعالَ والظروفَ - وإنما وَجَبَ ذلك فيها من حيثُ إنَّ الأفعالَ
صِيغٌ للأزمنةِ ، فكانَ كُلُّ واحدٍ منهما متعلقٌ بالثاني لدلالتهِ عليه ، فامتنعَ
الاختلافُ ، فلا يجوزُ : سأراك مذ اليوم / ، ويجوزُ : أنا أراك مذ اليوم ، على معنى
أن تجعلَ « أرى » بمعنى الماضي ، كأنك تريد : أنا رأيتك ، أو على معنى الحالِ ،
كأنك تريد : أنا في حالِ رؤيتك .

أ ١٦٤

وكذلك لا يجوزُ أن يَقَعَ بعدهما فعلٌ مستقبليٌّ ، ولا ما يدلُّ على المستقبلِ ، فلا
تقول : ما رأيت زيدا مذ سيقوم ، ولا أنا أراه مذ غدٍ ، فإن قلت : أنا أراه مُذْ أمسِ
يتحدثُ مع فلانٍ ، أو : أنا أراه مذ اليومِ يضحكُ في دارِهِ ، جازَ ؛ لأنَّ أرى بمعنى
الحالِ .

ومن جملة أحكام «مذ» و«منذ» أن المرفوعَ بعدهما لا يكونُ إلا معرفةً ، أو
مقارِباً للمعرفةِ ؛ لأنه في حكمِ المبتدأ ، وهو لا يُبْتَدَأُ إلا بمعرفةٍ وما قاربَ المعرفةَ ،
فعلى هذا إذا قلت : ما رأيتُه مذ يومٍ بالرفعِ ، لم يجزِ إلا على وجهٍ ، وهو أنك تنوي
أن بينك وبين رؤيته اليومَ الذي أنت فيه ، ويُعرفُ ذلك منك بكثرةِ استعمالِهِ وأنه
المعهودُ ، كما يُعْهَدُ قولهم : « بعدَ غدٍ » ، وهم يريدون اليومَ الذي يلي غداً ، أو
« قبلَ أمسٍ » وهم يريدون : اليومَ الذي يلي أمسٍ / .

ب ١٦٤

(مسألة) : إذا قال القائل : ما رأيت مذ يوم الجمعة ، بالرفع ، فقد وقعت الرؤية في
شيءٍ من اليومِ ، فكيف يُجمَعُ بين النفي والإيجاب ؟ .
فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن نفي الرؤية عن البعض يستقيم الإخبارُ معها عن الكلِّ ، كما أن إيقاعَ الرؤية في البعض يستقيم الإخبارُ معها عن الكلِّ ، تلخيصُ ذلك أنك تقول : رأيت زيدا يوم الجمعة ، وأنت تريد أنك رأيتَه في جزءٍ منه ، كذلك : ما رأيتُه مذ يوم الجمعة ، وأنت تريد في جزء منه .

والثاني : أن في الكلام حذفَ مضافٍ ، فإذا قلت : ما رأيتُ زيدا مذ يوم الجمعة ، فأنت تريد : مذ أول يوم الجمعة ، أو وسطه ، أو آخره ، وكذلك في الإيجاب .

(مسألة) : تقول : ما رأيتَه مذ اليوم ونصفَ النهار ، بنصب « نصف » بتقدير فعلٍ ، ولا يجوزُ أن تعطفَ على اليوم ؛ لأن اليومَ أنت فيه ، وقد أجملته ، فلو عطفتَ عليه « نصفَ النهار » لم يجزْ ؛ لأن النصفَ من اليومِ ، فقد دخلَ في ضمِّه ، /
وليس اليوم من النصف ، فإن نصبتَه على معنى : ما رأيتَه مذ اليوم ، وما رأيتَه نصفَ النهارِ جازاً ؛ لأنَّ المعنى يُفهم ، فافهم ذلك .
ومن جملةِ أحكامِ « مذ » و« منذ » أنهما لا يدخلان على مضميرٍ بالاتفاق ، وقد تقدم .

تم الجزء الثاني ، ويتلوه في الثالث : باب

معرفة حروف القسم . والحمد لله وحده ،

وصلواته على محمد وعلى آله وسلامه . /

ب ١٦٣

الخانمة

« الخاتمة »

الحمد لله الذي يسر وأعان ، وأتم النعمة ، وأكمل الدين ، وسهل طريق العلم ،
وهدى إلى الصراط المستقيم ، وبعد :

فقد كان البحث في قسمين ، سبقهما مقدمة بينت فيها سبب اختيار الموضوع ، ثم
تمهيد عن الدراسات النحوية واللغوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف ، واشتمل القسم
الأول على فصلين : كشف الأول منهما عن مؤلف الكتاب ، اسمه ونسبه ، ومولده ،
وشيوخه ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره العلمية .

وكشف الفصل الثاني عن الكتاب نفسه ، اسمه ، وأجزائه ، ونسبته إلى المؤلف ،
ومنهج المؤلف فيه ، ومصادره ، وشواهد ، وموقفه من اختلاف النحاة ، ومن المدرستين
البصرية والكوفية ، وبعض المآخذ على المصنف ، وما انفرد به .

وشمل القسم الثاني النص المحقق ، وهو الجزء الثاني من كتاب « المحيط
المجموع » .

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :

١- ابن يعيش الصنعاني ، عالم فذ من علماء اللغة العربية في القرن السابع الهجري ،
وهو نحوي مجتهد ، كشفت الدراسة عن فضله وعلمه ، وآثاره ، وهو لا يقل
فضلاً عن علماء هذا العصر المشهورين .

٢- وكتابه « المحيط » نموذج حي لازدهار الدراسات النحوية في اليمن في القرن
السابع ، وهو يؤكد الرابطة العلمية بين علماء الأمصار الإسلامية المختلفة ،
ويكشف عن جوانب غامضة لعالم أبلى بلاء حسناً في هذا الميدان ، كان من حقه

أن يذكر في مصاف نظائره من علماء عصره .

٣- وهذا الكتاب يعدُّ من كتب النحو المطولة ، فيه نضج أفكار المصنف ، وبسط

للقواعد النحوية ، وذكر مفصل محيط بأصول النحو وفروعه ، مما لا يستغني عنه

طالب علم . وهو كتاب مستقل اختصره مؤلفه في كتاب : « التهذيب الوسيط » .

٤- والكتاب شبيه بكتاب « كشف المشكل » للحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) إلى حد

كبير ، إلا أن « المحيط » أكثر توسعاً واستقصاءً وتفصيلاً .

٥- ولعل هذا البحث يكون دافعاً للدارسين إلى الاهتمام بعلماء اليمن ، وخاصة عصر

المؤلف وما حوله ، من شيوخ وتلاميذ .

وإنني إذ أنهيت عملي المتواضع - هذا - أضرع إلى الله بالدعاء أن يجعله خالصاً

لوجهه الكريم ، وينفعني به وجميع طلاب العلم ، وألهمهم بالشكر والذكر له - سبحانه -

الذي سهل لي سبل العلم ، وأعانني عليه ، وأسأله المزيد ، إنه جواد كريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . صلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله

وصحبه وسلم أجمعين .

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الشعر .
- ٤- فهرس الرجز .
- ٥- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة .
- ٦- فهرس الأمثلة والأساليب النحوية .
- ٧- فهرس الأعلام .
- ٨- فهرس المواضع والبلدان .
- ٩- فهرس القبائل والجماعات .
- ١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ١١- المصادر والمراجع .
- ١٢- فهرس الموضوعات .
- ١٣- المحتوى .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	٢٨٣
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	٥	٢٩٩
سورة البقرة		
﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى ﴾	٢	١٢٧
﴿ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ اذَانِهِمْ ﴾		
﴿ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾	١٩	٢٦٦
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِن تَفْعَلُوا ﴾	٢٤	١٧٤
﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾	٤٠	١١
﴿ فَاتَّقُونِ ﴾	٤١	١١
﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبَّهُمْ ﴾	٤٦	١٨٧
﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	١٢١، ١١٧
﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً ﴾		
﴿ مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾		
﴿ وَلَكِن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ ﴾	٩٥، ٩٤	١٧٤
﴿ وَمَا هُمْ بِضَّارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾	١٠٢	٢٨٠
﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	١٥٠
﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾	١٣٨	١٦٥
﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾	١٧١	١

الصفحة	رقمها	الآية
٩٢	١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
٢١٦	٢١٤	﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ، و﴿ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهُ وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٢٣٥	٢٦٢	
سورة آل عمران		
١٢٠	١٨	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَاتِمًا بِالْقِسْطِ﴾
٢٦٨	٩١ ، ٥٦	﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾
١٩	١٤٧	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾
٣٠٧	١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾
سورة النساء		
٢٠	١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾
٢٧٢	٢	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
٢٢٧	٣	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَتِلْكَ وَرَبِّعَ﴾
١٦١	٢٤	﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
١٢٨	٤٣	﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾
٢٠٤	٥٣	﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾
٢٣١	٧٣	﴿يَلْبِثُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
٢٨٠	١٦٦ ، ٧٩	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
١٢٨	٩٠	﴿أَوْجَاءُ وَكُم حَصَرْتُمْ صُدُّوهُمْ﴾
٢٧٤	٩٧	﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٥	١٠٠	﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾
٣٠٧، ٢٠٩	١٥٥	﴿ فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
٧٩	١٥٧	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾
٩٠	١٥٩	﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾

سورة المائدة

		﴿ يَوَلِّتَنِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي
		سَوْءَةَ أَخِي ﴾
٢٣١، ١٢	٣١	
١٩٧	٥١	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾
١٢٧	٦٤	﴿ وَسَعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾
١٨٥	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ قراءة
١٨٧، ١٨٦	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ بالرفع والنصب قراءة .
١٢٨	٩٥	﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾
١٦٢	١٠٥	﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾
١٨٨، ١٨٢	١١٣	﴿ وَتَعَلَّمْ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ﴾

سورة الأنعام

		﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ
٢٣١	٥٢	حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾
		﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ
٢٤٤	٥٢	عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾
		﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ
"	"	يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِّنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾
٢٤٤	٥٢	
٢١٢	١١٠	﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ﴾
١٩٧	١٤٤	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾
سورة الأعراف		
٢٧٣	٣٨	﴿ أَدْخُلُوا فِي أُمَّمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾
١٨٣	٤٤	﴿ فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾
١٩٥	١٤٣	﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾
سورة الأنفال		
		﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأنْفَالِ قُلِ الأنْفَالُ لِلَّهِ والرُّسُولِ ... ﴾
٢٩٢	٥-١	﴿ ... كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾
سورة التوبة		
١٣٠	١٧	﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾
٢٨٣	٨٩	﴿ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنْهَارُ ﴾
		﴿ لَمْسَجِدٍ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوْلَى ﴾
٣٢٦	١٠٨	﴿ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾
١٨٧	١١٨	﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾
سورة يونس		
٨٢	٩٨	﴿ فَلَولاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٨٠	٢٩	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
سورة هود		
٨١	٤٣	﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾
٢١	٤٤	﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلِعِي ﴾
٢٠	٤٨	﴿ يَنْوَحُ اهْبِطْ بِسَلَمٍ . ﴾
١٢	٧٢	﴿ يَوَيْلَتَى ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾
١١٨	٧٢	﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
٢٠	٨١	﴿ يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾
سورة يوسف		
٢٨٥	٣١	﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ لَنَا مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
سورة الرعد		
٩٤	٥	﴿ وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾
٢٦٧	١١	﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾
٢٨٠	٤٣	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
سورة إبراهيم		
٢٨٩، ٢٨٣	٢٢	﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
سورة الحجر		
٣٠٧	٢	﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٨١	٩٨	﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾
٧٩	٣٠، ٣١	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾
٨٦	٥٨، ٥٩، ٦٠	﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آءَ آلِ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾
سورة الإسراء		
١٩	٣	﴿ ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا ﴾
٢٠٤	الإسراء ٧٦	﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
"	"	﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا ﴾ قراءة
سورة الكهف		
١٣٩	٢٥	﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾
١٤٠، ١٤٦، ١٤٧	٢٥	﴿ وَكَلِّبُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا / تِسْعًا ﴾
١٤٢	٣٤	﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾
١١١	٩٥	﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي ﴾
١٤٧	١٠٣	﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾
سورة مريم		
٩٢	٣٨	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾
١٤	٤٤	﴿ يَا بَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٧	٩٤	﴿ يَبْنُوهُمْ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾
٢٣١	٦١	﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾
٢٧٤	٧١	﴿ لِأَصْلَابِنُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾
٩٣	٨٣	﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴾
سورة الأنبياء		
٢٦٣	٧٧	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾
٨٣	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
٩	٨٩	﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا ﴾
١١٨	٩٢	﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾
سورة الحج		
٢٠	١	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾
٢٦٣	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
سورة المؤمنون		
٩٤	٣٦	﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
١١٨	٥٢	﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾
سورة النور		
٢٦٩	٤٣	﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾
سورة الفرقان		

الصفحة	رقمها	الآية
٢٨٧	٥٩	﴿ فَسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾
سورة الشعراء		
٢٩٠	١٤	﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾
٢٧٤	١٨	﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾
٢٢٨	٧٣، ٧٢	﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ﴾
سورة النمل		
١٨٢	٨	﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾
سورة القصص		
١٥٠	٥٨	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾
١٩٧	٥٠	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾
سورة لقمان		
٢٠	٣٣	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾
سورة السجدة		
٢٦٨	٤	﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾
سورة الأحزاب		
٤	١٣	﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة سبأ		
٢١	١٠	﴿ يَجِبَالٌ أُوِّي مَعَهُ وَالطُّيْرَ ﴾
٣٣	١٠	﴿ يَجِبَالٌ أُوِّي مَعَهُ وَالطُّيْرُ ﴾
١٩	١٣	﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾
١٣٢	٢٨	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾
١٤٧	٣٥	﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ﴾
٣٠٨	٥١	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾
سورة فاطر		
٢٦٨	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾
سورة يس		
٥	٣٠	﴿ يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ ﴾
٨١	٤٤، ٤٣	﴿ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ﴾
٢٣١	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
سورة الصافات		
٢٠	١٠٥، ١٠٤	﴿ يَا بَرَّهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾
٩٠	١٦٤	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾
سورة ص		
٣١٠	٣	﴿ وَلا تَحِينَ مَنَاصِرٍ ﴾
١٣٨	٢٣	﴿ تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٠	٢٦	﴿يَدَاوِدُ إِذَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾
٧٩	٧٤ ، ٧٣	﴿فَسَجَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أجمعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾
سورة الزمر		
٩	١٦	﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾
١٢	١٦	﴿يَعْبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ قراءة
١٢	٥٦	﴿يَحْسَرَتْنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ﴾
سورة غافر		
٢٨٣	١٦	﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾
٢٦٨	١٨	﴿مَالِ الظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾
سورة الشورى		
٢٩٣	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٢٦٨	٤٤	﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ﴾
سورة الزخرف		
٢٧٥	٥١	﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾
٥١	٧٧	﴿وَنَادُوا يَا مَسَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ قراءة
٩	٨٨	﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾
سورة الدخان		
١٢٠	٥ ، ٤	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٩	٣٩	﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾
		سورة الأحقاف
١٩٧	١٠	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾
١١٨	١٢	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾
١٣٨	١٥	﴿ وَبَلَّغْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾
		سورة الفتح
٢٢٦	١٦	﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴾
٢٨٠	٢٨	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
		سورة الحجرات
٢٨٦	٢	﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾
		سورة الذاريات
١٣٠	١٥	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ءِ آخِذِينَ مَاءً آتَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾
		سورة النجم
٢٩٠	٣	﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾
١٨٣	٣٩	﴿ وَأَنْ لِّئْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾
		سورة القمر
٢٦٨	١٥	﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ في ستة مواضع أولها

سورة الواقعة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	٩٦ ، ٧٤	٢٨٢

سورة الحديد

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	٢٣	٢١٢
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾	٢٣	٢٠٩
﴿ لِنَلَّا يَعلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾	٢٩	١٨٢ ، ١٨١

سورة الحشر

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾	٧	٢٠٩
﴿ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾	١٨	٢٨٤

سورة الصف

﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	١٤	٢٧٣
-----------------------------------	----	-----

سورة المنافقون

﴿ لَوْ لَا أَخْرَجْتَ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصِدِّقَ ﴾	١٠	٢٣١
---	----	-----

سورة الطلاق

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾	١	٢٨٧
---	---	-----

سورة التحريم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ ﴾	٩	٢٠
---	---	----

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القلم		
﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾	٢.١	٢٨٢
﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾		
سورة الحاقة		
﴿ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾	٣٢	١٣٨
﴿ فَسَيَّحُ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	٥٢	٢٨٢
سورة المعارج		
﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	٤	١٥٢
سورة نوح		
﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤	٢٦٩
﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا ﴾	٢٥	٣٠٧، ٢٦٦
سورة الجن		
﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾	٩	٢٦٧
﴿ وَأَلْوِ اسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾	١٦	١٨٢
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾	١٩	١٩٤
﴿ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾	٢٠	٧
سورة المزمل		
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾	٢٠	١٨٢، ١٨١

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة المدثر
١٢٨	٦	﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْبِرُ ﴾ .
١٣٨، ١٣٧	٣٠	﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾
١٣٧	٣١	﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾
"	"	﴿ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً ﴾
		سورة القيامة
١٢١	٤	﴿ بَلَى قَدَرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾
٢٧١	١٢	﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾
		سورة الإنسان
٢٨٤	٩	﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لِرُؤُفِهِ اللَّهِ ﴾
		سورة المرسلات
١٢٧	١	﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾
		سورة النازعات
٢٨٠	١٦	﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾
		سورة عبس
٩٣، ٩٢	١٧	﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ ﴾
		سورة التكوير

<u>الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٩٠	٢٩	﴿ وَمَا تَشَاءُ وَلَا أَنْ يُشَاءَ اللَّهُ ﴾
		سورة المطففين
٢٩٠	٢	﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾
		سورة الانشقاق
٢٦٠	١٦	﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّقِيقِ ﴾
		سورة البروج
٢٥٩	١	﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾
		﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا ﴾
٢٣٥	١٠	﴿ فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾
		سورة الطارق
١٦٠	١٧	﴿ فَمَهْلِكِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلَهُمْ رُؤْدًا ﴾
		سورة الفجر
١٢٧	٢٢	﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾
٢٣	٢٨ ، ٢٧	﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي ﴾
٢٧٣	٢٩	﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾
		سورة البلد
٢٥٩	١	﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٩٠، ١٨٢	٧	﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدًا ﴾ .
		سورة الشمس
١٦٤، ١٥٧	١٣	﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾
		سورة الليل
٢٥٩	١	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾
		سورة التين
٢٥٩	١	﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾
٢٨٠	٨	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾
		سورة القدر
٢١٣	٥، ٤	﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرِ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾
٢٢٥	٥	﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾
		سورة الزلزلة
٢٨٥	٥	﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾
		﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ،
١٤١	٨، ٧	وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ، ﴾
		سورة التكاثر
٢١٨	٢، ١	﴿ أَلْهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة العصر ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	٣.٢.١	٧٩
سورة قريش ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾	٤	٢٦٧
سورة النصر ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾	٣	٢٨١ < ٨٥٤
سورة الإخلاص ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾	٤	٢٨٨
سورة الناس ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾	٦.٥.٤	٢٦٣

٢- فهرس الحديث

<u>ص</u>	
٢	« إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »
٣٨	« وَاجْعَلُوا لَهُ »
	« يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ : مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ،
١٦١	وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ »

٣- فهرس الشعر

الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
حرف الهمزة			
١٤٠	الرُّبِيع بن ضبع الفزاري أو دريد بن الصمة	والفتاءُ	إذا عاش الفتى ...
حرف الباء			
٢٣٨	ينسب إلى أبي أذينة اللخمي	الذِّبَا	لا تقطعن
٢٣٨	-	ذَهَابَا	لاتأمنن
٧٨	الكميت بن زيد الأسدي	مشعبُ	فمالي إلا
٢٠٢	عبدالله بن عنمة الضبي	مكروبُ	اردد حمارك
١٥٢، ١٥١	المخبل السعدي	تطيبُ	أتهجر ليلى
٨٢	عدي بن زيد	كواكبها	في ليلة
٢٨٤	أبو العتاهية أو أبو نواس	ذهابُ	لدوا للموت
حرف التاء			
٣٥	عمرو بن قعاس المرادي	ما أتيتُ	ألا يا بيتُ
حرف الجيم			
٢٧٩	أبو ذؤيب الهذلي	نثيجُ	شرين بماء البحر ...
حرف الحاء			
٢٤١	المغيرة بن حبناء التميمي	فأستريحَا	سأترك منزلي
٥٨	-	والسماحِ	بالقوم
حرف الخاء			
١٠٥	ينسب إلى طرفة	طَبَّاخِ	إذا الرجالُ

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>القافية</u>	<u>صدر البيت</u>
حرف الدال			
١٥٨	حميد بن ثور الهلالي <small>رضي الله عنه</small>	غدا	رجوتِ
٢٦	جرير	الجوادا	فما كعب
٦٢	ذو الرمة	عاهدُ	ألا أيهذا
٨٠، ٤	النابغة الذبياني	الأبدِ	يا دار مية
٨٠	"	أحدِ	وقفت فيها
٨٠	"	الجلدِ	إلا أوارِيَّ
٧٠	النابغة	أحدِ	ولا أرى
١٨٦	دريد بن الصمة	المسردِ	فقلت لهم
١٧	أبو زيد الطائي	شديدِ	يابنَ أُمي
حرف الراء			
٥٢	امرؤ القيس	بشرٌ	وقد رايني
٢٢٧	"	فَنَعْدَرَا	فقلت له
٢٢٨	عروة بن الورد	فَتَعْدَرَا	فَسِرْ في
٦٠	مهلهل	الْفِرَارُ	يا لبكرٍ
٤٢	ذو الرمة	ولا نَزْرُ	لها بدنٌ
٧٨	كعب بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	وَزْرُ	الناس أَلَبُّ
٨٧	الكميت بن زيد	ناصِرُ	فما لي
٨٤	لبيد بن ربيعة العامري <small>رضي الله عنه</small>	الذَّكْرُ	لو كان غيري ...
٢٨	جرير	عمرُ	يا تيمٌ تيمٌ
١٥٠	الخرنق بنت هفان القيسية	الأزْرُ	والنازلون
٣٢٦	زهير بن أبي سلمى	دَهْرُ	لمن الديار

<u>الصفحة</u>	<u>القائل</u>	<u>القافية</u>	<u>صدر البيت</u>
	حرف السين		
٤٧	الفرزدق	لم ييأس	يا مرو
	حرف العين		
١٦٣	القطامي (عمير بن شبيب)	ذراعاً	إذا التيازُ
٢٩١	يزيد بن الطثرية	فترَّفاً	غدت من عليه ..
٢٢٢	الفرزدق	مجاشعُ	فيا عجباً
٥٧	قيس بن ذريح	المطاع	تكنفني
٥٥	الحطيئة	لكاع	أطوف ما أطوف ..
	حرف الفاء		
٨٢	الفرزدق	الزعانف	وما سجنوني
	حرف القاف		
٦٩	كعب بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	لم تخلق	تدع الجماجم
٢٧		الطريق	ألا يا زيد
	حرف الكاف		
٢٩٠	ذو الرمة	شمالك	فقلت اجعلي
	حرف اللام		
٢٩٠ ، ٢٥٣	القطامي	قبل	فقلت للركب
٢٩٥	الأعشى	والقتل	لا تنتهون
٢٧٠	امرؤ القيس	وشمأل	فتوضَّحَ
١٤٣	"	بيذبل	فيالك من ليلٍ ...
٣١٣	"	محول	فمثلك

الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
٢٩١	مزاحم العقيلي	مَجْهَلٍ	غدت
٢٧	عبدالله بن رواحة <small>رضي الله عنه</small>	فَانزِلِ	يا زيد
حرف الميم			
٥	الأحوص (بالحاء المهملة)	السَلامُ	ألا يانخلةً
٨٤	ذو الرمة	بِغَامِهَا	أنيخت فألقت ...
٢٣٩، ٢٣٨	أبو الأسود	عَظِيمٌ	لا تنه عن خلق ...
١٢١	الفرزدق	كلامٍ	على حلقةٍ
٢٩	عبيد بن الأبرص	الأحلامِ	يا ذا المخوفنا ...
١٤٩	عنترة بن شداد	الأسحمِ	فيها اثنتان
٢١٠	"	لم تحرمِ	يا شاة
٢٤	-	فخاصمِ	أزيد أخوا
٢٨٦	كعب بن حدير؟	وللفمِ	شقت له
٣٥	الطرماح بن حكيم	عامها	يا دار أقوت
حرف النون			
٨٧	الفرزدق	مروانا	ما بالمدينة
٢٨١	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك رضي الله عنهما	إيانا	فكفى بنا
٨٤	عمرو بن معدي كرب <small>رضي الله عنه</small>	الفرقدانِ	وكل أخ
٦١	-	بالوصل عني	لأجلك يا للتي
حرف الهاء			
٢٢٠	أبو مروان النهوي أو المتلمس	ألقاها	ألقي الصحيفة ...

٤- فهرس الرجز

الصفحة	القائل	البيت
٢٠٣	-	لا تتركني فيهم شطيرا
"	-	إني إذا أهلك أو أطيرا
٤٧	-	لا تظلمن سالما يا حار
"	-	فإنه لابن كراع جار
٣٦	العجاج	جاري لا تستنكري عذيري
٢	-	إنا بني منقر لا نفض
"	-	حتى نرى جماجما تحز
٣٠	خز بن لوذان السدوسي	يا صاح يا ذا الضامر العيس
٣١٢.٨٨.٦٦	جران العود	وبلدة ليس بها أنيس
" " "	"	إلا اليعافير وإلا العيس
١٠٤	رؤية	جارية في ثوبها الفضفاض
"	"	أبيض من أخت بني إباح
١٣	ابن قنان الراجز	يا عجبا لهذه القلبقة
"	"	هل تذهبن القوباء الربققة
١٢	عبدالله بن عبدالأعلى	وكنت إذ كنت إلهي وحدكا
"	"	لم يك شيء يا إلهي قبلكا
٢٧	عبدالله بن رواحة	يا زيد زيد اليعملات الذبل
٥٠	أبو النجم العجلي	في لجة أمسك فلانا عن فل
٢٩٤	رؤية	فصيروا مثل كعصف مأكول
٦١	-	وما عليك أن تقولي كلما
"	-	سبحت أو هللت يا اللهم ما
"	-	اردد علينا شيخنا مسلما
٢٩٢	خطام المجاشعي	وصاليات ككما يؤثفين

٥- فهرس الأمثال والأقوال المشهورة

٣٦	أَطْرَقَ كَرًا
٣٦	اِفْتَدَى مَخْنُوقٌ
٢٦٠	بِأَبِي زَيْدًا
٢٦٠	بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينِ
٢٦٠	بِنَفْسِي عَبْدًا لِلَّهِ
٢٣١	رَبِّ اغْفِرْ لِي فَادْخُلِ الْجَنَّةَ
٢١٦	مَرِيضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ
٢٦٥	مِنْ رَبِّ إِنَّكَ لِمُحْسِنٌ
٢٦٥	مِنْ رَبِّ إِنَّكَ لِأَشْرٌ
٢٤٠	كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَعَاقِبْنَا
٢٤٣ ، ٢٤٢	لَعَلَّكَ أَمِيرٌ عَلَيْنَا فَنُخَدِمُكَ
٢٤٢	لَعَلَّكَ مَسَافِرٌ فَأَشِيْعَكَ
٢٩٤ ، ٢٥٧	لَنْ يَظْهَرَ الْحَقُّ كَالسَّيْفِ
٢	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ
١٦٣	النَّجَاءُكَ
٤٠	وَالْأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
٤٠	وَأَمَّنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْرَمَاهُ
٦٠	يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي
١٠	يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي
١٠	يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا
١٤	يَا أُمَّةُ لَا تَفْعَلِي
١٥	يَا أُمَّةُ لَا تَفْعَلِي

٦- فهرس الأمثلة والأساليب النحوية

١٣٣ ، ١١٥	ادخلوا الأول الأول
٤٨	أقبل يا طلحة ، وانطلق يا حمزة
١٤	امرأة غزل
٢٢٣	إن زيدا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر
٢٢٣	إن زيدا يصوم الأيام حتى يوم عرفات
١٤٩	باب ساجا
١٣٣ ، ١١٦	بعث السلعة يدا بيد
١٤١	تصيب بدنه عرقا
٣١١ ، ١٤١	تفقا زيدا شحما
١٣٩	ثلاثة أثواب
١٥٤	ثوب حرير
٢٦٣	ثوب من خز
٢٦٦	جنتك من حب زيد
٢٧٥	جاء زيد في عسكره
٢٨٠	جازيته بعمله
١٥٤	جبة خز
١٥٢	حسبك به من فارس
١٥٤	خاتم حديد
١٤٩	خاتم حديدا
٢٦٣	خاتم من حديد
١٤	خاله
٢٨٨	رأيت أبا عمرو
٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤	رأيت الهلال من داري من خلل السحاب

٣٠٤	رَبَّ - والله - رجلٍ لقيتُ
٣٠٧	رُبَّ ما رجلٍ عندك
٣٠٧	رُبَّ ما ثوبٍ قد لبستُ
٣١٠	رَبَّهُ رجلاً لقيتُ
٣١٠	رَبَّهُ امرأةً عندي
٣١٠	رَبَّهُ رجلاً أكرمتُ
٣١٠	رَبَّهُ رجلين ضربتهما
٣١١	رَبَّهُم ، رَبَّهُمَا ، رَبَّهُنَّ ، رَبَّ هِي
١٣٢	رجعَ عودَه على بَدَنِهِ
١٤	رَجَلَ رُبْعَةً
٢٨٩	رَمَيْتُ عَنِ القوسِ
٢٨٠	رمىتُ بالقوسِ
١٥٤	زيدٌ أفرهَ عبيدٍ في الناسِ
٢٨٠	زيدٌ بالكوفةِ
٢٨٩	سقاها عَنِ العَيْمَةِ
١١٦	شُرِبِي الماءَ بارداً
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فضربتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فأوجعتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً أيضاً
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فيما أظن
١١٩ ، ١١٦	ضربي زيداً مبطوحاً
١٤١	ضُفْتُ به ذرعاً
١٤١	طُبْتُ به نَفْساً

١٤٠	على التمرة مثلها زيداً
١٤	عمّة
٦٣	عندي عشرة إلا تسعة
١٣٩	عندي ثلاثة أثواباً وخمسة دراهم
١٣٩	عندي ثلاثة أثوابٍ
١٥٣	عندي منوانٍ سمناً ، وقفيزانٍ برّاً ، وصاعانِ تمرّاً
١٥٠ ، ١٤٩	عندي رطلٌ زيتاً
١٥٥	عندي عشرةٌ وزنًا وعشرةٌ وزنٌ
١٤	غلامٌ يَفَعَّةٌ
١٤١	قرَّبَه عِينًا
٢٢٥	قَفَّ حتى إن جاء زيدٌ أدخَلتَهُ
٨٨	قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ
٢٧٩	كَلَّ الخبزَ بالتمرِ
١١٥	كلمتُهُ فاهُ إلى فيّ
١٣٣ ، ١١٦	كلمتُهُ فما لِفَمٍ
٩٠	لا أفعلُ إلا أن يفعلَ زيدٌ
٢٣٩ ، ٢٣٨	لا تأكلِ السَّمكَ وتشربِ اللبنَ
٢٤٢	لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ فيأكلُكَ
٢٣٩	لا يَسَعُنِي شيءٌ وَيَعْجَزُ عنكَ
١٦٧	اللصَّ اللصَّ
١٤٢	لله دَرَّةٌ فارساً
١٤٢	لله أبو زيدٍ رجلاً
١٥٢	لله دره من صاحبٍ
١٦٧	الليلَ الليلَ

٢٤٣	لِمَ فَاسِيرٌ تَسِيرُ ؟
١٠٤	ما أبيضَ هذا الطائرُ !
٨٨	ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به ، وشيئاً لا يُعبأُ به
١١٢	ما أحسنَ - عندك - زيداً !
١١٢	ما أحسنَ - يومَ الجمعة - عمراً !
١١٢	ما أحسنَ - في البلدِ - الحلولَ !
١٠٤	ما أحمَرَهُ !
١١٠	ما أحسِنَ زيداً !
١٠٦	ما أَرَأَسَهُ !
١٠٧	ما أطولَهُ !
١٠٧	ما أَعْرَجَ زيداً !
١٠٧	ما أَعَمَى زيداً !
١٠٦	ما أيدى زيداً !
١٣٢	ما رأيتُ زيداً لِلعَرَبِ إلا نَسابةً
٣٢١	ما رأيتَهُ مَذِ الحَاجِ
٣٢٢	ما رأيتَهُ مَذِ زَيْدٍ أَمِيرٍ
٣٢٧	ما رأيتُ مَذِ يومِ الجمعةِ
٣٢٨	ما رأيتَهُ مَذِ اليومِ ونِصفِ النِهارِ
١٤٠	ما في السِماءِ مَوْضِعٌ رَاحَةٍ سِحاباً
١٤٠	ما في الثوبِ قَدْرٌ شِبْرٍ طَاهِراً
١٣٢	ما هو به إلا عَلامَةٌ
٢٤٠	مَتَى فَاسِيرٌ مَعَكَ ؟
٢٨٩	نقلتُ الحديثَ عن زيدٍ
٢٦٦	نقلتُ الحديثَ من فلانٍ

٢٨٨	هذا أَخٌ لزيدٍ
١٣١ ، ١٢٤	هذا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ قَمْرًا
٢٨٥	هذا الحافظُ لزيدٍ ماله
٢٨٨	هذا سَرَجٌ لِلدابةِ وِيا بٌ لِلدارِ
٢٨٨	هذا الضاربُ لزيدٍ والسارقُ لِلمتاعِ
١٣١	هذا عِنْبًا أَطِيبٌ مِنْهُ زَبِيبًا
٢٨٥	هذا المَكْرِمُ لِزَيْدٍ أَخاهُ
٤٠	واثلاثةٌ وثلاثيناه
٢٨٦	وَكُتِبَ لِعَشْرِ خَلَوْنَ
٢٨٦	وَكُتِبَ لِعَشْرِ بَقِيْنَ
٢٨٢	واللهِ ما ضريتُ زيدًا وحقكَ عليَّ بِهِ
١٤	يا أبة ، يا أمّة
٥٦	يا أبة يا أمّة
١٤	يا أبة انطلقْ ويا أمة أقبلي
٤٩	يا اثنَ أقبلي
١٤	يا أمة لا تفعلني
١٥	يا أمة لا تفعلني
١٦	يا أم لا تفعلني
١٤	يا أمّته ويا أبتاه
٦٢	يا أيها ذا الرجل
١٩ ، ١٨ ، ١٧	يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ
٤٧	يا جرّجرايا
٦١	يا زيدُ الطويلُ ذو الجمعة
٤٤ ، ١٦	يا صاح
١٦	يا طلحَ انطلق

١٤	يا عَمَّتَاهُ ويا خَالَتَاهُ
٥٤	يا فُسْقُ ، ويا خُبْتُ ، ويا غَدْرُ ، ويا لَكْعُ
٥٤	يا مَخْبِثَانُ ، يا مَلَأْمَانُ ، يا مَكْرَمَانُ ، يا مَفْسَقَانُ
٥٤	يا لِكَاعِ ، يا فَسَاقِ ، يا خَبَاثِ ، يا فَجَارِ
٥٥ ، ٥٠	يا فُلْ أَقْبِلْ
٤٨	يا قَارُ أَقْبِلْ ويا كَارُ انْطَلِقْ
٥٥	يا لِلَّهِ أَمَّنَّا
٢٩	يا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ
٦٢	يا هَذَا ويا هَذَانِ الطَّوَالِ
٥٢	يا هَنَاهُ أَقْبِلْ

٧- فهرس الأعلام

٢٢٦	أبي بن كعب
٣٠٤	الأحمر النحوي
١٠٤	أخت بني إباح (في رجز)
٤٣، ٢٥	الأخفش
٣١٢، ٢٧٠، ٢٢٧، ١٤٣	امرؤ القيس
١٧٨، ١٦٥، ١٦٣، ١٢٤، ١٠٥	ابن بابشاذ (ظاهر بن أحمد)
١٧٩، ١٨٢، ١٨٦، ٢٠٤	
٣١٧، ٢٧٠	
٤٧	حار (في شعر)
٢٩	حجر (والد امرؤ القيس - في شعر)
١٨٧	حمزة (من القراء السبعة)
١٤، ١٥، ٢٢، ٢٦، ٣٩، ٤١	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٥٩، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ١٥٣	
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣	
١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤	
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦	
٨٣	ذو الرمة
٦٩	زهير ابن أبي سلمى
٢٧	زيد (في شعر)
٢٤	زيد أخو ورقاء (في شعر)
٢٧	زيد بن أرقم (في شعر)
٤٧	سالم (في شعر)

٢٤٣، ٣٠٤، ٣٠٨	ابن السراج
٢٦	ابن سعدي (في شعر)
٣، ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ٢٢	سيبويه
٤، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٥	
٧٧، ٨٧، ٨٨، ١٥١، ١٥٢	
١٥٣، ١٧٣، ١٩١، ١٩٢	
١٩٤، ١٩٩، ٢٤٢، ٢٥٥	
٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤	
٣١٩	أبو سعيد السيرافي
٢٧	الضحاك (في شعر)
	الشيخ طاهر بن أحمد ابن بابشاذ = ابن بابشاذ
٣٥	الطرماح بن حكيم الطائي
	أبو العباس = المبرد
	أبو عثمان = المازني
٧٦	عدي بن زيد
٣٦	العجاج
٢٨	عمر بن لجأ (في شعر)
٢٦	عمر بن عبدالعزيز (في شعر)
١١، ٧٥، ١٨٧	أبو عمرو بن العلاء
٨٤	عمرو بن معدي كرب الزبيدي
٣١٥	الفراء
٨٧، ٨٢	الفرزدق
٤٧	ابن كراع (في شعر)

١٨٧	الكسائي (علي بن حمزة)
٧٨ ، ٧٧	كعب بن مالك <small>رضي الله عنه</small>
٢٦	كعب بن مامة (في شعر)
٨٧ ، ٧٨	الكميت بن زيد
١٥١	ليلي (في شعر)
١٥١ ، ٨٠	المازني (بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان)
٢٥٦ ، ١٥١ ، ١٤٥ ، ٢٦ ، ٢٥	المبرد (محمد بن يزيد الشمالي أبو العباس)
٢٩٩	
٣٥	المرادي (عمرو بن قعاس)
٤٦	مروان بن الحكم (في شعر)
٦٠	مهلهل (عدي بن ربيعة التغلبي)
٨٢ ، ٨٠ ، ٧٠	النابغة الذبياني
٢٤	ورقاء (في شعر)
٧٥ ، ٤١ ، ١٦	يونس

٨ - فهرس المواضع والبلدان

٤٧	جَرَجَايَا
٥	ذاتُ عِرْقٍ (في شعر)
٨٠ ، ٤	السَّنَد (في شعر)
٢٢٣	عَرَفَات
٨٠ ، ٤	العَلِيَاء (في شعر)
٢٨٠ ، ٢٦٣	الكوفة
١٤٣	يَذُبُل (في شعر)

٩- فهرس القبائل والفرق والجماعات

٧٣	آخرون
٧٥ ، ١٥٧ ، ١٨٥ ، ٢٠٢ ،	الأكثر
٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥	
٢٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٨	
١٢١ ، ١٩٨	أكثر العلماء
٨١	أكثر العلماء من أهل العربية والتفسير
٩٧	أكثر النحاة
٣٢٦	أهل البصرة
٧٩ ، ٨٩ ، ٢٨٠	أهل الحجاز
٦٤	أهل الشرع
٦٤	أهل الفقه
٦٤	أهل اللغة
٢٤٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ،	البصريون (جماعة البصريين)
٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٦	
٦ ، ١٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ،	بعضهم
٦٤ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ،	
١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،	
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،	
١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ،	
٢٤٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ،	
١٠ ، ١٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ،	بعض العرب

١٨٣ ، ١٧٢ ، ١١١ ، ٥	بعض العلماء
٢٦٧ ، ٩٥	بعض علماء التفسير (بعض المفسرين)
٣١٦	بعض الكوفيين
٣٠٦ ، ١٨٦	بعض المتأخرين
٢٨٩ ، ٢٥٧ ، ٧	بعض المتقدمين
٦٠	بكر (في شعر)
١٠٤	بنو إياض (في رجز)
٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٢٤١ (في شعر)	بنو تميم
٢٨٠	
٢	بنو منقر (في شعر)
٢٨	تيم عدي (في شعر)
٣٠١	الجمهور من العلماء
١٦٤	الجمهور من المحققين
١٦	الجميع
٢٠٤	السبعة (القراء)
١٥١	سبويه وأصحابه
٤٩	طُفاوة
٣١٦	طَبَّيْ
٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٤٣ ، ٤٦ ،	العرب
٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ =	

٧٨ ، ٨١ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٣٢	=
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٢	
١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٣	
٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥	
٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣١٧	
٢٣ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٤٧	العلماء
١٥٨ ، ٢٩٨	
١٣٧ ، ٢٢٧	علماء التفسير
١٧ ، ١٨ ، ٣١ ، ٩٣ ، ١٥٥	قوم
١٥٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٢	
٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣	
٢١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠	
٢٨٥	قوم من العرب
٣٢٠	قوم من الكوفيين
٣٠٤	الكل
٦٠ ، ٢٢٢	كليب (في شعر)
٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧	الكوفيون
٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١	
٣٢١ ، ٣٢٢	
٢٢٢	مجاشع (في شعر)
١٢٠	المحققون

٢٨١ ، ٢٦٧ ، ١٣٧	المفسرون
١٣٨ ، ١٣٧	الملاحة
٣١٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٦٣	النحاة
٢٢٢	نَهْشَل (في شعر)
١١٦ ، ٦ ، ٥	همدان
١٣٢	اليهود

١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن

٧٧ ، ٧ ، ٣	كتاب سيويه
٢٥٠ ، ٢١٨ ، ١٨٠ ، ٩٧ ، ٦٩	الجزء الأول من المحيط المجموع ، للمصنف
٢٠٤ ، ١٧٨	شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ

المصادر والمراجع

« فهرس المصادر والمراجع »

« حرف الألف »

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، (ت : ٨٠٢ هـ) . تحقيق الدكتور : طارق الجنابي . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية .
- أئمة اليمن ، للمؤرخ : محمد بن محمد بن زيارة الحسيني الصنعاني ، (ت : ١٣٨٠ هـ) . طبع بالمطبعة الناصرية بتعز في : ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للعلامة أحمد بن محمد البنا ، (ت : ١١١٧ هـ) تحقيق الدكتور : شعبان محمد اسماعيل . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . عالم الكتب ، بيروت . ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ، (ت : ٣٦٨ هـ) . تحقيق الدكتور : محمد بن إبراهيم البنا . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار الاعتصام ، القاهرة .
- الاختيارين ، للأخفش الأصغر ، علي بن سليمان ، أبو المحاسن ، (ت : ٣١٥ هـ) . تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : الأستاذ : محمد الدالي ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، (ت : ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مكتبة الخانجي . القاهرة .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، (ت : ٤١٥ هـ) ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م . مجمع اللغة العربية . دمشق .
- أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) تحقيق الأستاذ : عبدالرحيم محمود . دار المعرفة ، بيروت .
- الاستيعاب ، لابن عبدالبر ، تحقيق : علي البجاوي . مكتبة نهضة مصر .
- أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م . المجمع العلمي العربي . دمشق .
- أسماء المغتالين ، (ضمن نوادر المخطوطات)، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت : ٧٤٣ هـ) تحقيق الدكتور : عبدالمجيد دياب . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) تحقيق الدكتور : عبدالحسين المبارك . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن دريد الأزدي ، (ت : ٣٢١ هـ) ، تحقيق : الأستاذ : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت : ٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية . بيروت .
- إصلاح المنطق ، لأبي إسحاق يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، (ت : ٢٤٤ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون . ط ٤ . دار المعارف .
- الأصمعيات ، جمع أبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي ، (ت : ٢١٦ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط ٥ . دار المعارف .

- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري السراج ، (ت : ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي . ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- الأضداد ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، (ت : ٣٢٨ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . المكتبة العصرية .
- الإعراب عن قواعد الإعراب ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت : ٧٦١ هـ) . تحقيق وتقديم : الدكتور : علي فودة نيل . ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . عمادة شئون المكتبات . جامعة الرياض .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي . ط ٧ ، ١٩٨٦ م . دار العلم للملايين ، بيروت .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، (ت : ٣٣٨ هـ) . تحقيق : الدكتور : زهير غازي زاهد . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . بيروت .
- الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، (ت : ٣٥٦ هـ) . طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب . مؤسسة جمال للطباعة والنشر .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، (ت : ٤٨٧ هـ) . تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني . ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . مؤسسة الرسالة بيروت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، (ت : ٥٢١) تحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبدالمجيد . ١٩٨١ م . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش ، (ت : ٥٤٠ هـ) . تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطامش . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- الإكليل ، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً) :

- ج ١ ، تحقيق محمد بن علي الأكوخ الحوالي . ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
منشورات المدينة ، شركة التنوير .
- ج ٢ ، تحقيق محمد بن علي الأكوخ الحوالي .
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم باسم أمه (ضمن نوادر المخطوطات)، تحقيق
الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م . مطبعة مصطفى البابي
الحلبي ، القاهرة .
- الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي الشجري ، (ت : ٥٤٢ هـ) .
دار المعرفة . بيروت .
- الأمالي ، لأبي عبدالله اسماعيل بن القاسم القالي ، (ت : ٣٥٦ هـ) . دار الكتب
العلمية . بيروت .
- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، (ت : ٣٣٨ هـ) . تحقيق : الدكتور
عبدالمجيد قطامش . ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . مكة المكرمة ، دار المأمون
للتراث . دمشق .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، (ت :
٦٢٤ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار
الفكر العربي ، القاهرة . مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- الأنساب ، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني المروزي ، (ت : ٥٦٢ هـ) .
مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الدكن ، الهند .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين ، لأبي البركات
عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) تحقيق الأستاذ :
محمد محي الدين عبدالحميد . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر . توزيع دار الباز
بمكة المكرمة .
- الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية = ديوان أبي العتاهية .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت : ٧٦١هـ) . تحقيق : الأستاذ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٥ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . دار الجيل ، بيروت .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور : حسن شاذلي فرهود . ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . دار العلوم ، الرياض .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ، (من علماء القرن السادس الهجري) ، تحقيق الدكتور : محمد الدعجاني . ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧هـ) . تحقيق الدكتور : حسن هنداي . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . دار القلم ، دمشق .

« حرف الباء »

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت : ٩١١هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . دار الفكر .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، (ت : ٨١٧هـ) . تحقيق : محمد المصري . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . جمعية إحياء التراث الإسلامي ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت .
- بهجة الزمن في تاريخ اليمن ، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت : ٧٤٣هـ) تحقيق : عبدالله محمد الحبشي ، ومحمد أحمد السنباني . ط ١ ، ١٤٠٨-١٩٨٨م . دار الحكمة اليمانية ، صنعاء .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) . تحقيق الدكتور : طه عبدالحميد طه . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

« حرف التاء »

- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ترجمه إلى العربية : الدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبدالنواب . ط ٣ . دار المعارف .
- تاريخ ثغر عدن ، لأبي محمد عبدالله الطيب أبي مخرمة (ت : ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : أوسكار لوفكرين ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٣٦ م .
- تاريخ مدينة صنعاء ، لأحمد بن عبدالله الرازي (ت : ٤٦٠ هـ) تحقيق الدكتور : حسين بن عبدالله العمري . ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . دارالفكر ، دمشق .
- تاريخ اليمن المسمى : المفيد في أخبار صنعاء وزبيد . تحقيق وتعليق : محمد بن علي الأكوخ الحوالي . ط ٣ ، ١٩٨٥ م . المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع ، صنعاء .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) . تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . دار التراث ، القاهرة .
- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب ، (ت : ٤٣٧ هـ) . تحقيق الدكتور المقرئ : محمد غوث الندوي . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . الدار السلفية ، الهند .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، (من نحاة القرن الرابع) . تحقيق الدكتور : فتحي أحمد مصطفى علي الدين . ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، (ت :

- ٦١٦ هـ) . تحقيق علي محمد البجاوي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، (ت : ٦١٦ هـ) . تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (على هامش كتاب سيبويه) طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .
- تذكرة النحاة ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥ هـ) . تحقيق الدكتور : عفيف عبدالرحمن . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبلي (ت : ٧٤١ هـ) . ط ٤ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار الكتاب العربي بيروت .
- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، لأبي محمد عبدالحق ابن عطية الأندلسي ، (ت : ٥٤٢ هـ) . تحقيق وتعليق : الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين . ط ١ ، (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٧ م ، الجزء الأول) ، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، الجزء الأخير ١٥) . رئاسة المحاكم والشئون الدينية بدولة قطر .
- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت : ٧٧٤ هـ) تقديم : يوسف المرعشلي . ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م . دار المعرفة ، بيروت .
- تفسير البحر المحيط ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥ هـ) . ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار الفكر
- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ، لأبي عبدالله محمد بن عمر التميمي الرازي المشتهر بخطيب الري (ت : ٦٠٦ هـ) ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار الفكر .

- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . ط ٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار المعرفة ، بيروت . (مصورة عن الطبعة الأولى ، بولاق ١٣٢٣ هـ) .
- تفسير غريب القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) . تحقيق : السيد أحمد صقر . ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي ، (ت : ٦٧١ هـ) . ط ٢ . دار إحياء التراث العربي بيروت .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ، (ت : ٦٥٠ هـ) . تحقيق مجموعة من الأساتذة . مجمع اللغة العربية . القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لأبي محمد عبدالله بن بري المصري ، (ت : ٥٨٢ هـ) . تحقيق الدكتور : مصطفى حجازي . ط ١ ، ١٩٨٠ هـ . مجمع اللغة العربية ، القاهرة .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، (ت : ٣٧٠ هـ) . تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون وآخرين . الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دار القومية العربية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- التهذيب الوسيط في النحو ، لسابق الذي محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، (ت : ٦٨٠ هـ) . تحقيق الدكتور : فخر صالح قدارة . ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . دار الجيل ، بيروت

« حرف الشاء »

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، (ت : ٤٢٩ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار

المعارف . القاهرة .

« حرف الجيم »

- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت : ٣٤٠ هـ) .
تحقيق : الدكتور : علي توفيق الحمد . ط ٢ ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م . مؤسسة
الرسالة ، بيروت . دار الأمل ، إريد ، الأردن .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب
القرشي ، (ت : أوائل القرن الرابع) تحقيق الدكتور : محمد علي الهاشمي . ط
١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، (ت : ٣٢١ هـ) .
دار صادر بيروت .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ، (ت :
٣٩٥ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش . ط ١ ،
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . المؤسسة العربية الحديثة للنشر والتوزيع .
- جمهرة النسب ، لهشام بن محمد بن السائب الكلبلي ، (ت : ٢٠٤ هـ) . تحقيق :
الدكتور : ناجي حسن . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . عالم الكتب ، بيروت .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسين بن القاسم المرادي ، (ت : ٧٤٩ هـ) .
تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل . ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ
١٩٨٣ م . دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- كتاب الجوهرتين العتيقتين المانعتين الصفراء والبيضاء ، للحسن بن أحمد بن يعقوب
الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً) تحقيق : حمد الجاسر ، ط ١ ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ
- ١٩٨٧ م .

« حرف الحاء »

- حاشية الصبان على شرح الأشموني الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي

- الصبان ، (ت : ١٢٠٦ هـ) . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، (ت : أول القرن الخامس الهجري) . تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني . ط ٤ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) . تحقيق : بدر الدين قهوجي ، ويشير جويجاتي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . دار المأمون للتراث ، دمشق .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٤٠ هـ) . تحقيق : الدكتور : علي توفيق الحمد . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت . دار الأمل ، إربد . الأردن .
- حكام اليمن المؤلفون المجتهدون ، لعبدالله محمد الحبشي ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي ، (ت : ٥٢١ هـ) . تحقيق الدكتور : مصطفى إمام . ط ١ ، ١٩٧٩ م . الدار المصرية ، القاهرة .
- الحماسة = ديوان الحماسة .
- حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول ، لعبدالله محمد الحبشي . منشورات وزارة الإعلام اليمنية . ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

« حرف الخاء »

- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، (ت : ١٠٩٣ هـ) . تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون . ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) . تحقيق : محمد علي

النجار . دار الكتاب العربي ، بيروت .

« حرف الدال »

- ديوان أبي الأسود ، جمع الشيخ : محمد حسين آل ياسين . ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ .
مكتبة النهضة ، بغداد .
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص الأنصاري .
- ديوان أحيحة بن الجلاح . تحقيق الدكتور : حسن محمد باجودة ، مطبوعات نادي
الطائف الأدبي ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٤ ، ١٩٨٤ م . دار
المعارف ، القاهرة .
- ديوانا عروة بن الورد والسموء ل (ديوان عروة) . دار بيروت . ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م .
- ديوان جران العود النميري . تحقيق الدكتور : نوري حمودي القيسي . دار الرشيد ،
بغداد . من منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق .
وطبعة دار الكتب المصرية . ط ١ ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٨٥ م . القاهرة .
- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب . تحقيق الدكتور : نعمان أمين طه . ط ٣ ،
١٩٨٦ م . دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - تحقيق الدكتور : وليد عرفات
١٩٧٤ م . دار صادر بيروت .
- ديوان الحطيئة ، برواية وشرح يعقوب بن إسحاق بن السكيت . تحقيق
الدكتور : نعمان أمين طه . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . مكتبة الخانجي ،
القاهرة .
- ديوان الحماسة ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، (ت : ٢٣١ هـ) . تحقيق

- الدكتور : عبدالله عسيلان . المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - رضي الله عنه - صنعة الأستاذ : عبدالعزيز الميمني نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان القيسية . تحقيق الدكتور : حسين نصار . مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م . القاهرة .
- ديوان دريد بن الصمة . تحقيق الدكتور : عمر عبدالرسول ، ١٩٨٥م . دار المعارف القاهرة .
- ديوان ذي الرمة ، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، ورواية الإمام أبي العباس ثعلب . تحقيق الدكتور : عبدالقدوس أبو صالح ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) . تصحيح وترتيب : وليم بن الورد البروسي . ط ٢ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير .
- ديوان طرفة بن العبد ، بشرح الشنتمري . تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال . مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م . دمشق .
- ديوان الطرماح بن حكيم الطائي . تحقيق الدكتور : عزة حسن . دمشق ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري - رضي الله عنه - جمع وتحقيق الدكتور : حسن باجودة . مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- ديوان عبيد بن الأبرص . تحقيق الدكتور : حسين نصار . ط ١ ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .
- ديوان أبي العتاهية . عني بطبعه الأب لويس شيخو اليسوعي . ط ٤ ، ١٩١٤م .

- المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت .
- ديوان العجاج ، رواية عبدالمملك بن قريش الأصبعي . تحقيق الدكتور : عبدالحفيظ السطلي . مكتبة أطلس ، دمشق . وتحقيق الدكتور : عزة حسن ١٩٧١م . مكتبة دار الشروق ، بيروت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعبيد ، ١٩٦٥م . وزارة الثقافة ، بغداد .
- ديوان عنتر . تحقيق : محمد سعيد مولوي . ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . المكتب الإسلامي ، دمشق .
- ديوان الفرزدق . دار صادر ، بيروت . وطبعة دار بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان القطامي (عمير بن شبيب التغلبي) . تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب . ط ١ ، ١٩٦٠م . دار الثقافة ، بيروت .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه - دراسة وتحقيق : سامي مكى العاني . ط ١ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م . مكتبة النهضة ، بمساعدة جامعة بغداد ، بغداد .
- ديوان الكميت = شعر الكميت ، وشرح هاشميات الكميت .
- ديوان لبيد = لبيد بن ربيعة العامري .
- ديوان شعر المتلمس الضبي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصبعي . تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م . معهد المخطوطات العربية ، القاهرة .
- ديوان المخبل السعدي ، ضمن مجموعة (شعراء مقلون) ، صنعة الدكتور : حاتم الضامن . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية .
- ديوان مزاحم العقيلي = شعره
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٩٨٥م . دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان أبي النجم العجلي . صنعة : علاء الدين آغا ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ،

النادي الأدبي بالرياض .

- ديوان أبي نواس . المطبعة الحميدية المصرية ، ١٣٢٢هـ . على نفقة مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر .
- ديوان يزيد بن الطثرية = شعره .

« حرف الراء »

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي . تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط . ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار القلم ، دمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود أفندي الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ) . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

« حرف الزاي »

- زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت : ٥٩٧هـ) ط ١ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . المكتب الإسلامي .

« حرف السين »

- السبعة في القراءات ، لأبي بكر بن مجاهد ، (ت : ٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور : شوقي ضيف . ط ٢ ، ١٩٨٠م ، دار المعارف .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداي . ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار القلم ، دمشق .
- السلوك في طبقات العلماء والملوك ، لأبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي السكسكي الكندي (ت : بعد ٧٣٤هـ) تحقيق : محمد بن علي بن الحسين الأكوخ الحوالي . ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . الجمهورية اليمنية ، وزارة الإعلام والثقافة ، مشروع الكتاب .

- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق الدكتور :
عبدالمعظم فائز . ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . دار الفكر ، دمشق .
- السيرة النبوية ، لابن هشام (ت : ٢١٣هـ) تحقيق مصطفى السقا وزميليه . دار
المعرفة ، بيروت .

« حرف الشين »

- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت : ٣٨٥هـ)
تحقيق الدكتور : محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩م . دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شرح أبيات المغني ، لعبدالقادر البغدادي (ت : ١٠٩٣هـ) تحقيق : عبدالعزيز
رباح وأحمد يوسف الدقاق . ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م . دار المأمون ، دمشق .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت : ٢٧٥هـ)
تحقيق : عبدالستار أحمد فراج . مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي
الخليفي وشركاه .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت : ٧٦٩هـ) تحقيق الأستاذ : محمد محي
الدين عبدالحميد . ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت : ٦٧٢هـ) تحقيق
الدكتور : عبدالرحمن السيد ، والدكتور : محمد بدوي المختون . ط ١ ، ١٤١٠هـ
- ١٩٩٠م . هجر للطباعة ، مصر .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت : ٩٠٥هـ)
دار الفكر .
- شرح جمل الزجاجي ، لظاهر بن أحمد بن بابشاذ . (٤٦٩هـ) مخطوطة المكتبة
الظاهرية في دمشق برقم ١٦٨٧ . يوجد منها صورة في مركز البحث العلمي في
جامعة أم القرى .

- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح . وزارة الأوقاف ، بغداد .
- شرح الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت : ٤٢١هـ) نشر : أحمد أمين وعبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . لجنة التأليف والترجمة القاهرة .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . مصور عن دار الكتب ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م . دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م . وزارة الثقافة ، الجمهورية المتحدة .
- شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري ، (على هامش الكتاب طبعة بولاق)
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي . لجنة التراث بمكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح عيون الإعراب ، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت : ٤٧٩هـ) تحقيق الدكتور : حنا جميل حداد . ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م . مكتبة المنار الزرقاء .
- شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . دار المعارف ، القاهرة .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت : ٣٢٨هـ) تحقيق : أحمد خطاب . دار الحرية للطباعة ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرح القصائد العشر ، للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت : ٥٠٢هـ) ضبط وتصحيح الأستاذ عبدالسلام الحوفي . ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت : ٦٨٦هـ) دار

- الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت : ٦٧٢ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالمنعم هريدي . ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت :
٣٦٨ هـ) مخطوط ، نسخة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ نحو .
والمطبوع منه (الأول ١٩٨٦م والثاني ١٩٩٠م) بتحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب
وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت : ٦٤٣ هـ) عالم
الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بـ (التخمير) لصدر الأفاضل القاسم بن
الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧ هـ) تحقيق : أستاذي الدكتور : عبدالرحمن بن
سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٩٩٠ م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة ، لظاهر بن أحمد بن بابشاذ . (٤٦٩ هـ) تحقيق : خالد
عبدالكريم . ط ١ ، ١٩٨٦ م . الكويت .
- شرح هاشميات الكميت ، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت :
٣٣٩ هـ) تحقيق : داود سلوم والدكتور : نوري حمودي القيسي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية .
- شعراء إسلاميون ، الدكتور نوري حمودي القيسي . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
عالم الكتب ومكتبة النهضة ، بيروت .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق : عادل سليمان جمال . ط ٢ ، ١٤١١ هـ -
١٩٩٠ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- شعر أبي زبيد الطائي ، جمع وتحقيق الدكتور : نوري حمودي القيسي . مطبعة
المعارف ، بغداد ، بمساعدة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٦٧ م .

- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي . جمعه وحققه : مطاع الطرابيشي ، ١٣٩٤ هـ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي . جمع وتقديم : داود سلوم . ١٩٦٩ م . مكتبة الأندلس ، بغداد ، بمساعدة جامعة بغداد .
- شعر المفيرة بن حبياء التميمي ، صفة د . نور بن النجاشي ، مجلة المورد ، ٤٠٠ هـ ، ١٩٨١ م ، المجلد الخامس ، ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- شعر يزيد بن الطثيرة القشيري ، صنعة : حاتم صالح الضامن ، ١٩٧٣ م ، مطبعة أسعد ، بغداد ، بمساعدة وزارة الإعلام العراقية . وجمع وتحقيق الدكتور : ناصر بن سعد الرشيد . ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار مكة
- شواذ القراءات ، لأبي نصر الكرماني ، مخطوط ، الأزهر .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبي علي = إيضاح الشعر .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ١٩٦٦ م . دار المعارف ، مصر .

« حرف الصاد »

- الصحابي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ) تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٥ هـ) تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار . ط ٤ ، ١٩٩٠ م . دار العلم للملايين .
- صحيح البخاري = فتح الباري .
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت : ٢٦١ هـ) تحقيق وفهرسة : محمد مصطفى الأعظمي . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض .
- صفة جزيرة العرب ، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً) تحقيق : محمد بن علي الأكوخ الحوالي ، وإشراف حمد الجاسر . دار اليمامة ، الرياض ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

« حرف الضاد »

- ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨ هـ) تحقيق الدكتور : رمضان عبدالنواب . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار النهضة العربية ، بيروت .

« حرف الطاء »

- طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص ، لأحمد بن عبداللطيف الشرجي الزبيدي (ت : ٨٩٣ هـ) ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . الدار اليمنية للنشر والتوزيع .
- طبقات الزيدية ، ويسمى طبقات رواة الفقة والآثار ، لصارم الدين إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله الحسن بن محمد الشهاري اليماني (ت : حوالي ١١٥٠ هـ) مخطوطة مكتبة الإمام يحيى باليمن ، منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات برقم ٢٩٠٩٩ .
- طبقات الزيدية الكبرى ، ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١١٠٠ هـ تقريباً) منها مصورة في دار الكتب القومية برقم (١٥٦٣٢ خ) .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت : ٢٣١ هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر . مطبعة المدني ، ١٩٧٤ م .
- طبقات فقهاء اليمن ، لعمر بن علي بن سمره الجعدي (ألفه سنة : ٥٨٦ هـ) تحقيق : فؤاد سيد . ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت : ٤٧٦ هـ) تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت . ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت : ٣٨٩ هـ) تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٩٨٤ م . دار المعارف .
- الطرائف الأدبية ، تصحيح وتخرير الأستاذ : عبدالعزيز اليميني . دار الكتب

العلمية ، بيروت .

« حرف العين »

- العطايا السنية ، والمواهب الهنية ، في المناقب اليمينية ، للملك الأفضل العباس بن علي بن رسول الغساني (ت : ٧٧٨هـ) ، مخطوطة دار الكتب المصرية .
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، للإمام أبي الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسني المكي (ت : ٨٣٢هـ) مطبعة السنة المحمدية ، علي نفقة الشيخ سرور الصبان .
- العقد الفاخر الحسن في طبقات أعيان اليمن ، لعلي بن الحسن الخزرجي (ت : ٨١٢هـ) مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٤) . منه نسخة مصورة في جامعة أم القرى برقم (١٦٥٧) تاريخ وتراجم) .
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، لعلي بن الحسن الخزرجي (ت : ٨١٢هـ) . تصحيح وتنقيح : محمد بسيوني عسل . مطبعة الهلال بالفجالة ، مصر ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .
- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦هـ) . دار الكتاب العربي ، بيروت .

« حرف الغين »

- غاية الأمان في أخبار القطر اليماني ، ليحيى بن الحسين (ت : ١١٠٠هـ) تحقيق : سعيد عبدالفتاح عاشور ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- غرائب القرآن و رغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري (ت : كان في أول المائة التاسعة) (على هامش تفسير الطبري) . ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار المعرفة ، بيروت . (مصورة عن الطبعة الأولى ، بولاق ١٣٢٣هـ) .

- غربال الزمان في وفيات الأعيان ، ليحيى بن أبي بكر العامري الحرصي اليماني (ت : ٨٩٣هـ) تصحيح وتعليق : محمد ناجي زعبي العمر . دار الخير ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت : ٢٢٤هـ) ط ١ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند .

« حرف الفاء »

- الفائق في غريب الحديث ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ط ٢ ، دار المعرفة بيروت .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) . عناية محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحبد الدين الخطيب ، دار الفكر .
- فُرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ، تحقيق : محمد سلطاني ، دارقتيبة ، دمشق ١٤٠١هـ .
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب ، لأبي العباس أحمد بن الحسن بن الخباز (ت : ٦٣٩هـ) تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- فهارس الأصول لابن السراج . صنعة الدكتور : يحيى بشير المصري . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . دار البخاري ، بريدة .
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش . صنعة عاصم بهجة البيطار ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- فهارس كتاب سيويه . صنع : الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة . ط ١ ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م . مطبعة السعادة .
- فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ، صنعاء . إعداد : أحمد عبدالرزاق الرقيحي وزميله ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ج ٣ .

« حرف القاف »

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزببادي (ت : ٨١٧ هـ) .
ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة .
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ، لمحمد الطيب بن عبدالله بن أحمد مخرمة
(ت : ٩٤٧ هـ) مخطوطة مكتبة الأحقاف في اليمن .
- قيس ولبنى (شعر ودراسة) جمع وتحقيق الدكتور : حسين نصار . مكتبة مصر .

« حرف الكاف »

- الكافية في النحو ، لابن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) تحقيق الدكتور : طارق نجم ، ط ١
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . دار الوفاء للنشر ، جدة .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥ هـ)
تحقيق : محمد أحمد الدالي . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ،
بيروت .
- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠ هـ) تحقيق
الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٩٧٧ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكشاف ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) . دار
المعرفة ، بيروت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي
(ت : ٤٣٧ هـ) تحقيق الدكتور : محي الدين رمضان . ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩ هـ) تحقيق
الدكتور: هادي عطية مطر الهلالي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مطبعة الإرشاد
بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، العراق .

« حرف اللام »

- اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت : ٤٨٧ هـ) تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني . ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م دار الحديث ، بيروت .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير . دار صادر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- لبيد بن ربيعة العامري ، الدكتور يحيى الجبوري ، ١٩٧٠ م . مكتبة الأندلس ، بغداد ، بمساعدة جامعة بغداد .
- لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت : ٧١١ هـ) تنسيق وتعليق وفهرسة : علي شيري . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- اللامات ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) تحقيق الدكتور : مازن المبارك . ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م . مجمع اللغة العربية ، دمشق .

« حرف الميم »

- المؤلف والمختلف ، للحسن بن بشر الأمدي (ت : ٣٧٠ هـ) مع معجم الشعراء للمرزباني . تصحيح وتعليق د. ف كرنيكو . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت : ٢١٠ هـ) تحقيق الدكتور : محمد فؤاد سزكين ، ١٩٨٨ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت : ٢٩١ هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٥ ، ١٩٨٧ م . دار المعارف ، القاهرة .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت : ٥١٨ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة الحلبي ١٩٧٨ م .
- مجموع أشعار العرب = ديوان رؤبة .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . جمع وترتيب : عبدالرحمن العاصمي النجدي ، ساعده ابنه محمد . مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) . تحقيق : علي النجدي الناصف وآخرين . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار سزكين للطباعة والنشر ، اسطنبول .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطية .
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت : ٧٠٢ هـ) مخطوطة دار الكتب القومية برقم : ٢٨٩ نحو .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت : ٤٥٨ هـ) تحقيق : مصطفى السقا وآخرين . ط ١ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م معهد المخطوطات .
- المحلى (وجوه النصب) ، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي (ت : ٣١٧ هـ) تحقيق الدكتور : فائز فارس . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت . دار الأمل إريد ، الأردن .
- المحمدون من الشعراء ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦ هـ) تحقيق رياض عبدالحميد مراد . ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت .
- المدارس الإسلامية في اليمن ، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ . ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الجيل الجديد ، صنعاء ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت : ٣٥١ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م دار الفكر العربي .
- المرتجل في شرح الجمل ، لعبدالله بن الخشاب (ت : ٥٦٧ هـ) تحقيق : علي حيدر دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات ، لابن الأثير المبارك

- بن محمد (ت : ٦٠٦ هـ) تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي ، ١٣٩١ هـ -
١٩٧١ م . رئاسة ديوان الأوقاف ، العراق .
- المسائل البصرية ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت :
٣٧٧ هـ) تحقيق : محمد الشاطر أحمد . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مطبعة
المدني ، القاهرة .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت :
٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداي ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار القلم ،
دمشق ، دار المنارة ، بيروت .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت :
٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : محمد الشاطر أحمد . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
مطبعة المدني ، القاهرة .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت :
٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : علي جابر المنصوري . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت .
- المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي
(ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق : صلاح الدين السنكاوي . مطبعة العاني ، بغداد . وزارة
الأوقاف والشئون الدينية .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ)
تحقيق : مصطفى الحدي . مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- المساعد علي تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمداني (ت
٧٦٩ هـ) تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات . مركز إحياء البحث العلمي التراث
الإسلامي ، مكة المكرمة .
- المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأقطاب ، ليحيى بن الحسين (ت : ١١٠٠ هـ
تقريباً) ، مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٩١) منه نسخة ميكروفيلمية في

- معهد المخطوطات في القاهرة .
- المستنهي في البيان والمنار للهيران في إعراب القرآن ، لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) الجزء الأول ، نسخة المحمودية في المدينة المنورة رقم (٢٢٣ نحو) والجزء الثاني نسخة المتحف البريطاني برقم (٣٨٦٢) .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ) ط ٢ ، توزيع دار الباز بمكة المكرمة .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور : حاتم صالح الضامن . ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، لعبدالله محمد الحبشي . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المصون في الأدب ، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت : ٣٨٢هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . مكتبة الخانجي ، القاهرة
- مطلع البدور ومجمع البحور ، لأحمد بن صالح بن محمد بن أبي الرجال ، مخطوطة مصورة عن مكتبة القاضي محمد الحجوي الخاصة ، محافظ ذمار ، فيلم رقم : ٣٧ كتاب ٢٣١ ، منه صورة في معهد المخطوطات في القاهرة .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت : ٣٨٤هـ) تحقيق الدكتور : عبدالفتاح اسماعيل شلبي ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م . مكتبة الطالب الجامعي . مكة المكرمة .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧هـ) تحقيق : محمد علي النجار وآخرين . دار السرور ، بيروت .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت : ٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة : هدى قراة . ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- معاني القرآن وإعرايه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت : ٣١١هـ) تحقيق الدكتور : عبدالجليل عبده شلبي . ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . عالم

- الكتب ، بيروت .
- المعاني الكبير ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- معجم الأدباء ، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت : ٦٢٦هـ) . عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- معجم ألقاب الشعراء ، للدكتور : سامي مكّي العاني . مطبعة النعمان ، النجف ، بمساعدة المجمع العلمي العراقي .
- معجم البلدان ، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت : ٦٢٦هـ) دار صادر ، بيروت .
- معجم الشعراء ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت : ٣٨٤هـ) تصحيح وتعليق : د.ف. كرنكو . ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . دار الكتب العلمية بيروت .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، صنعة الدكتور : حنا جميل حداد . ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . دار العلوم ، الرياض .
- معجم شواهد العربية ، للأستاذ : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٧٢م .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحالة . ط ٥ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت : ٤٨٧هـ) تحقيق : مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م . المعهد الخليفي للأبحاث المغربية ، بيت المقدس .
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي ، لبنان .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، (بهامش المصحف الشريف) صنعة الأستاذ : محمد فؤاد عبدالباقي . ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . دار الحديث القاهرة .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي . نشره المستشرق : ونسك . دار الدعوة

- اسطنبول ، ١٩٨٦م . الاتحاد الأثمي للمجامع العلمية .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ)
تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون . ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م دار الجيل ، بيروت
- معرفة القراء الكبار ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) تحقيق :
بشار عواد معروف وآخرين . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م . مؤسسة الرسالة .
- المغازي ، لمحمد بن عمر بن واقد (ت : ٢٠٧ هـ) ت.د. مارسدن جونسن . جامعة
أكسفورد ١٩٦٦م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت :
٧٦١ هـ) . تحقيق الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . ط ٦ ، ١٩٨٥م .
دار الفكر ، بيروت .
- مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، للراغب الأصفهاني (ت : ٤٢٥ هـ تقريباً) تحقيق :
صفوان عدنان داوودي . ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م دار القلم ، دمشق .
- المفصل ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) تقديم
وتعليق الدكتور : محمد عزالدين السعيد . ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م . دار
إحياء العلوم ، بيروت .
- المفضليات ، جمع المفضل بن محمد الضبي (ت : ١٧٨ هـ تقريباً) تحقيق أحمد
محمد شاکر وعبدالسلام هارون . ط ٧ ، ١٩٨٣م . دار المعارف .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني (ت : ٤٧١ هـ) تحقيق : كاظم
بحر المرجان ، ١٩٨٢م . دار الرشيد ، بغداد .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) تحقيق الأستاذ :
محمد عبدالحالقي عزيمة ، ١٣٩٩ هـ . مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة .
- المقرب ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) تحقيق :
أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبوري . مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٦م .
- من اسمه عمرو من الشعراء ، لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح (ت :

- ٢٩٦هـ) تحقيق الدكتور : عبدالعزيز بن ناصر المانع . ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢هـ) تحقيق : إبراهيم مصطفى
وعبدالله أمين . ط ١ ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي
(ت : ٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق : سدني كليزر . المعهد الشرقي الأمريكي ،
١٩٤٧م .
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي
الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الموشح ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت : ٣٨٤هـ) تحقيق : علي
محمد البجاوي . دار الفكر العربي ، القاهرة .

« حرف النون »

- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها . للدكتور : هادي عطية مطر
الهلاللي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٤م .
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت : ٨٣٣هـ)
تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري
(ت : ٤٧٦هـ) تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي
(ت : ٨٢١هـ) ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م . دارالكتب العلمية ، بيروت .
- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز . مخطوط ، جامعة برنستون .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، مع تعاليق عليه ،

- لمصححه : سعيد الخوري . دار الكتاب العربي ، بيروت .
- نواردر المخطوطات ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

« حرف الهاء »

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩ هـ
١٩٧٩ م .

فهرس الموضوعات

أولاً : فهرس موضوعات الدراسة

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تمهيد	٣
المقدمة : حول الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن في عصر المؤلف	٥
الفصل الأول : مؤلف الكتاب	١٦
اسمه ونسبه	١٧
مولده	١٨
طلبه العلم وأشهر شيوخه	١٨
تصدره للعلم وأشهر تلاميذه	١٩
مكانته العلمية	٢٢
وفاته	٢٣
آثاره العلمية	٢٤
الفصل الثاني : دراسة الكتاب	٢٩
اسمه	٣٠
أجزاؤه	٣٠
نسبة الكتاب إلى المؤلف	٣١
منهج ابن يعيش في كتاب المحيط	٣٣
موقفه من القياس	٣٧
موقفه من السماع	٣٧
موقفه من العلل النحوية	٣٨
موقفه من كثرة الاستعمال	٣٩

٣٩	موقفه من الأصول النحوية
٤١	مصادر الكتاب
٤٤	شواهد
٤٨	اختيارات المصنف
٥٢	موقفه من آراء النحاة واختلافهم
٦١	موقفه من المدرستين البصرية والكوفية
٦٤	مآخذ على المصنف
٦٦	ما انفرد به المصنف
٧١	وصف النسخة المخطوطة
٧٢	عملي في التحقيق
٧٤	نماذج من لوحات المخطوطة

ثانياً : فهرس موضوعات الكتاب

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
باب النداء	١
تعريف النداء	"
حروف النداء وأقسامها	٢
فصل : المنادى من الأسماء	٣
فصل : أقسام المنادى من الأسماء	"
باب المعرب من المناديات وأصنافه	٤
المنادى المضاف	٤
المنادى المشبه بالمضاف	٥
المنادى النكرة غير المقصودة	٥
فصل : إعراب هذه الأصناف الثلاثة النصب	٦
فصل : لم خصت بالنصب	٦
فصل : حكم التابع بعد هذه الثلاثة	٧
باب المنادى المضاف إلى ياء النفس ، وما يجوز فيه من الأوجه	٩
فصل : قولهم : يا أبة ويا أمة والخلاف فيها	١٤
فصل : المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء النفس	١٦
حذف حرف النداء	١٩
باب معرفة ما بني من المناديات	٢٠
أسماء الأعلام	"
النكرات المقصودات	"

- ٢١ فصل : لم بنيت هذه الأسماء وهي متمكنة
- ٢٣ فصل : لم خصت هذه الأسماء المبنية بحركة الضم دون سائر الحركات ..
- " فصل : حكم كل واحد من هذه الأسماء
- ٢٤ حكم التابع بعد هذه الأسماء
- ٢٧ فصل : حكم المسنادى المكرر
- ٢٨ فصل : والمبهم يجري مجرى العلم في الإتيان
- ٣٠ مسألة : إن أتيت بعد المبهم بمفرد علم جاز لك فيه الرفع والنصب
- ٣١ باب ذكر أحكام المفرد المعرف بالألف واللام
- ٣٣ باب أحكام النكرة المقصودة
- " فصل : حكم تابع النكرة المقصودة
- ٣٨ باب المندوب
- ٤٢ باب الترخيم
- ٤٣ فصل : أين يستعمل الترخيم
- ٤٣ فصل : ما يجوز أن يرخم من الأسماء وما لا يجوز
- فصل : ولا يجوز ترخيم نكرة ولا مضاف إليه
- ٤٤ ولا صفة ولا مندوب ولا مستغاث
- ٤٥ فصل : أحكام الترخيم في الاستعمال
- ٤٦ الواجب يشتمل على مسائل
- ٤٨ فصل : الحكم الجائز
- ٤٩ فصل : الحكم الممتنع
- ٥٠ مسألة : ومن شواذ الترخيم قولهم : يا فل أقبل
- ٥٢ باب ما لا يستعمل إلا في النداء
- " فصل : جملة ما لا يستعمل إلا في النداء خمسة أنواع
- " النوع الأول قولهم : ياهناه

٥٤	فصل : والنوع الثاني أوزان من المعدولات
٥٥	فصل : والنوع الثالث قولهم : يا فل أقبل
"	والنوع الرابع قولهم : يا لله
٥٦	والنوع الخامس : قولهم : يا أبه ، يا أمه
٥٧	باب الاستغاثة
"	تعريفها واستعمالها
٥٨	أحكام الاستغاثة في الاستعمال
٦١	مسائل في النداء
٦٣	باب الاستثناء
٦٤	فصل : في تعريف الاستثناء
٦٥	فصل : آلات الاستثناء
"	فصل : حكم ما يأتي بعد هذه الآلات
٧١	فصل : أنواع المستثنى
"	فصل : أحكام هذه الأنواع
٧٢	حكم المستثنى من الموجب
٧٤	فصل : حكم المستثنى المنفي
٧٦	فصل : حكم الاستثناء المفرغ
٧٧	فصل : حكم المستثنى المقدم
٨٦	باب ذكر الاستثناء بعد الاستثناء ومسائله
٨٩	فصل : في حكم من أحكام إلا
٩٠	فصل : واعلم أنه يجوز حذف المستثنى منه لدلالة الاستثناء عليه
٩١	باب التعجب
٩٢	فصل : حقيقة التعجب
٩٤	فصل : التعجب قسمان صريح وكناية

٩٥	فصل : أين يستعمل التعجب
٩٥	فصل : معنى التعجب
٩٦	فصل : كيف يصاغ الفعل للتعجب
٩٩	فصل : ما يجوز أن يصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوز
١٠٠	فصل : الضرب الذي يجوز أن يصاغ بخلاف هو الفعل الرباعي
١٠٢	الضرب الذي لا يجوز أن يصاغ بإجماع ثمانية أنواع
١٠٧	فصل : العلة في أنه لا يجوز أن يصاغ للتعجب أفعال العاهات
١٠٨	فصل : لم اختصت صيغة التعجب بوزن : ما أفعله وأفعل به
١٠٨	فصل : ما يتبع ذلك من الأحكام
١٠٩	الواجب يشتمل على مسائل
١١٠	فصل : والجائز مسائل
١١٢	فصل : والممتنع يشتمل على مسائل
١١٤	باب الحال
"	فصل : حقيقة الحال وتعريفه
١١٥	فصل : شرائط الحال
١١٧	فصل : أنواع الحال
١١٩	فصل : صاحب الحال
١٢١	فصل : العامل في الحال
١٢٦	فصل : في معرفة ما يتبع ذلك من الأحكام
١٣١	فصل : أحكام المنع في الحال
١٣٥	باب التمييز
"	فصل : في حقيقة التمييز
"	فصل : ولم أتى به في الكلام
١٣٦	فصل : أين يستعمل التمييز

.....	الفرق بين الحال والتمييز	"
١٣٨	فصل : وما المميز من أنواع الأسماء
١٣٩	فصل : وبعد كم يقع التمييز
١٤٣	فصل : شرائط التمييز
١٤٧	فصل : العامل في التمييز
١٤٨	فصل : أحكام التمييز
١٤٩	فصل : وأما الحكم الجائز فهو يشتمل على مسائل
١٥١	فصل : وأما الممتنع فهو يشتمل على مسائل
١٥٢	مسائل في باب التمييز
١٥٦	باب الإغراء
.....	فصل : في حقيقة الإغراء	"
١٥٧	فصل : أدوات الإغراء
١٦٠	فصل : الفرق بين الإغراء والأمر الحقيقي
١٦٢	فصل : ما يتبع ذلك من الأحكام
١٦٤	فصل : وأما الجائز فهو يشتمل على مسائل
١٦٧	فصل : والممتنع ضد الواجب ، ويمتنع فيه مسائل
١٦٩	باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية
١٧٠	فصل : الأصل في الحروف النواصب والمحمول عليه
١٧٥	فصل : هل تتفق معاني هذه الحروف أم لا تتفق؟
١٧٧	فصل : أحكام الحروف النواصب
١٧٨	باب أحكام أن
١٧٨	فصل : لم عملت أن في الأفعال وهي اسم
١٧٩	فصل : لم عملت أن النصب دون غيره
١٨٠	فصل : حكم الفعل الذي قبل أن ، وحكم الفعل الذي بعدها

- ١٨٠ أن المخففة من الثقيلة وشروطها
- ١٨٢ الحروف التي تفصل بين أن والفعل ستة
- لم اختصت أن المخففة من الثقيلة بوقوعها بعد الأفعال الثابتة
المتيقنة ، ولم اختصت أن الناصبة للفعل المستقبل بأن وقعت بعد
- ١٨٥ الأفعال التي هي غير ثابتة ولا متيقنة
- ١٨٨ حكم أن إذا فصل بينها وبين الفعل
- ١٩١ باب أحكام لن ومعرفة الخلاف فيها
- " الخلاف بين سيبويه والخليل
- ١٩٥ فصل : أحكام الفعل بعد لن
- ١٩٧ فصل : اختصاص لن بنفي المستقبل
- ١٩٩ باب أحكام إذن
- " فصل : القول في أفرادها وتركيبها
- ٢٠٠ فصل : أحوال إذن من حيث الإعمال والإلغاء
- ٢٠٥ فصل : لم اختصت إذن بنصب الفعل المستقبل دون سائر حروف الجواب
- " متى تكتب «إذن» بالنون ومتى تكتب بالألف
- ٢٠٧ باب أحكام كي
- " هل هي عاملة بنفسها أو بغيرها؟
- ٢٠٩ فصل : الفاصل بين كي والفعل
- ٢١١ فصل : اللغات في كي
- ٢١٣ باب أحكام حتى
- " حتى إذا نصبت الفعل فهي الجارة في التحقيق
- ٢١٤ فصل : أحوال حتى من حيث النصب والرفع
- ٢١٧ فصل : أقسام حتى من حيث العمل
- ٢١٩ فصل : في معرفة حكم الجارة

- " المشابهة بين حتى وإلى من وجهين
- " والمخالفة بينهما من وجوه
- ٢٢١ المشابهة والمخالفة بين حتى والواو العاطفة
- ٢٢٣ مسائل في باب حتى
- ٢٢٦ باب حكم أو
- ٢٣٠ باب حكم الفاء
- ٢٣٢ الناصب عند الكوفيين المخالفة بين الفعلين
- ٢٣٤ فصل : ما يجب رفعه بعد الفاء
- ٢٣٥ فصل : ما لا يجب نصبه ولا رفعه مع الفاء
- ٢٣٧ باب معرفة أحكام الواو
- " معرفة أين تنصب الواو
- ٢٣٨ المسائل في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن
- ٢٣٩ الخلاف في الواو هل هي الناصبة بنفسها أم بتضمن أن
- " مسألة من أحكام الواو وهي قولهم : لا يسعني شيء ويعجز عنك
- ٢٤٠ مسائل من نوادر هذا الباب
- ٢٤٠ مسألة : كأنك وال علينا فتعاقبنا
- " مسألة : متى فأسير معك؟
- ٢٤١ مسألة : سأترك منزلي لبني تميم ... (البيت)
- ٢٤٢ مسألة : لا تدن من الأسد فيأكلك
- " مسألة : مازال زيد قائماً فيحدثنا
- " مسألة : لعلك مسافر فأشيعك ، ولعلك أمير علينا فنخدمك
- ٢٤٣ مسألة : لم فأسير تسير؟
- " مسألة : أريد أن آتيك فأزورك ، وأريد أن آتيك فيمنعني الشغل
- ٢٤٤ مسألة : قوله تعالى : ﴿ ما عليك من حسابهم من شيء ﴾ الآية ..

.....	مسألة : ما قام أحد إلا زيد فتحسن إليه	"
٢٤٦	باب ذكر الجر	"
.....	فصل : حقيقة الجر	"
.....	الخلاف في تسمية الجر بين الكوفيين والبصريين	"
٢٤٧	فصل : علامات الجر	"
٢٤٨	فصل : أقسام الجر	"
.....	فصل : اختصاص الجر بالأسماء	"
٢٥٠	فصل : عدد المجرورات	"
٢٥١	باب حروف الجر	"
.....	عددها وتعيينها	"
٢٥٢	فصل : في معرفة المحض والمشارك	"
٢٥٤	فصل : مواقع حروف الجر	"
٢٥٦	فصل : في معرفة تعلق هذه الحروف	"
٢٥٧	الذي يعلق به الحرف أحد ثلاثة أشياء	"
٢٦٢	معاني حروف الجر وتعاقبها	"
٢٦٣	فصل : معاني من ولها اثنا عشر معنى	"
٢٧٠	فصل : في معرفة معاني إلى ولها ثلاثة معان	"
٢٧٣	فصل : في معرفة معاني في ولها ستة معان	"
٢٧٦	فصل : في معاني الباء الزائدة ولها أربعة عشر معنى	"
٢٨٣	فصل : في معرفة معاني اللام الزائدة ولها ستة عشر معنى	"
٢٨٩	فصل : في معرفة معاني عن ولها أربعة معان	"
٢٩٠	فصل : في معرفة معاني على ولها أربعة معان	"
٢٩١	فصل : في معرفة الكاف الزائدة ولها ثلاثة معان	"
٢٩٣	الخلاف في اسمية الكاف وحرفيتها بين البصريين والكوفيين	"

- ٢٩٨ باب معرفة رُبِّ وأحكامها ومعناها
- " معرفة رتبة رب في العمل
- ٢٩٩ لا تقع رب إلا على نكرة محضة شائعة
- ٣٠٠ فصل : معرفة حكم مجرورها
- فصل : في معرفة الدلالة على حرفية رب ومشابقتها لحروف الجر
- ٣٠١ ومخالفتها لها
- ٣٠٣ فصل : مشابقتها لـ «كم» الخبرية ومخالفتها لها
- ٣٠٥ فصل : في معرفة العامل في رب
- ٣٠٦ فصل : في معرفة «ما» إذا اتصلت برب
- ٣٠٩ فصل : في معرفة ما يجوز في رب من اللغات
- ٣١١ فصل : في معرفة ما حمل على رب من الحروف
- ٣١٤ باب معرفة مذ ومنذ
- " فصل : الخلاف في اسميتهما وحرفيتهما
- ٣١٦ فصل : في معرفة تعليل بنائهما
- ٣١٨ فصل : في معرفة الاسم الواقع بعدهما
- ٣٢٠ فصل : في معرفة اختصاصهما بما يدخلان عليه من الأسماء
- ٣٢١ فصل : في معرفة العطف بعدهما
- ٣٢٢ فصل : في معرفة الفرق بين المجرور والمرفوع ، والمعرفة والنكرة
- ٣٢٤ فصل : الفرق بين مذ ومنذ نفسيهما
- ٣٢٦ الفرق بينهما وبين من
- ٣٢٧ مسألة : ما رأيت مذ يوم الجمعة
- ٣٢٨ مسألة : ما رأيت مذ اليوم ونصف النهار
- " مذ ومنذ لا يدخلان على مضر

المحتوى

الصفحة	الموضوع
	القسم الأول : القسم الدراسي
٣	تمهيد
٥	المقدمة
١٦	الفصل الأول : مؤلف الكتاب
٢٩	الفصل الثاني : دراسة الكتاب
	القسم الثاني : النص المحقق
١	باب النداء
٣٨	باب المندوب
٤٢	باب الترخيم
٥٧	باب الاستغاثة
٦٣	باب الاستثناء
٩١	باب التعجب
١١٤	باب الحال
١٣٥	باب التمييز
١٥٦	باب الإغراء
١٦٩	باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية
٢٤٦	باب ذكر الجر
٢٥١	باب حروف الجر
٣١٤	باب معرفة مذ ومنذ
٣٢٩	الخاتمة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٣١	الفهارس
٣٣٢	فهرس الآيات القرآنية
٣٤٩	فهرس الأحاديث النبوية
٣٥٠	فهرس الشعر
٣٥٤	فهرس الرجز
٣٥٥	فهرس الأمثلة والأقوال المأثورة
٣٥٦	فهرس الأمثلة والأساليب النحوية
٣٦٢	فهرس الأعلام
٣٦٥	فهرس المواضع والبلدان
٣٦٦	فهرس القبائل والجماعات
٣٧٠	فهرس الكتب الواردة في المتن
٣٧١	المصادر والمراجع
٤٠٢	فهرس الموضوعات
٤١٣	المحتوى

والحمد لله أولاً وأخيراً